أعمال الملتقى الوطني

الحياة الإقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية



المنعقد بالمركز الجامعي بتيبازة يوم 12 ديسمبر 2022









تنسيق، إشراف وتقديم:

الدكتور أحمد سايح مرزوق



منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة

الحياة الإقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية

تنسيق، إشراف وتقديم: الدكتور أحمد سايح مرزوق



نبذة عن الكتاب

الكتاب عبارة عن أعمال الملتقى الوطني الموسوم بالحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، المنعقد برحاب المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة بتاريخ 12/12/2022 ، وهو عصارة مداخلات الزملاء الباحثين في التاريخ والآثار من سبعة عشر جامعة عبر الوطن، فالكتاب مقسم إلى أربع ملفات حسب التخصص فالملف الأول يحوي مقالات الفترة القديمة، الملف الثاني مقالات الفترة الوسيطة، الملف الثالث مقالات الفترة الحديثة، أما الملف الرابع والآخير فيحوي على مقالات الفترة المعاصرة، وهكذا يكون الكتاب جامعا لمختلف الحقب التاريخية للجزائر بمواضيع أثرية وتاريخية حول الاقتصاد الجزائري، فمنها ما عالج الزراعة، ومواضيع حول الصناعة وأخرى حول التجارة، بينما جاءت مواضيع أخرى حول المؤهلات الاقتصادية فضلا على مواضيع في الحرف وغيرها كثير، لذا فإن هذا العمل موجه ليستفيد منه الزملاء في مختلف جامعات الوطن ولطلبة العلم ولكل هاوي للبحث في التاريخ الوطني، كما نتمنى أن يكون إضافة علمية للمكتبة الوطنية.

الدكتور أحمد سايح مرزوق

أستاذ التاريخ القديم

المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة

رئيس الملتقى الوطني.



الحياة الاقتصادية في الجزائر

عبر العصور التاريخية

الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية

تأليف مجموعة من الباحثين

التنسيق والإشراف والتقديم:

الدكتور أحمد سايح مرزوق

أستاذ التاريخ القديم بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة

معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية

مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية



2023

المؤلف: مجموعة من الباحثين الأكاديميين

عنوان الكتاب: الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية

الإشراف العام: الدكتور أحمد سايح مرزوق

تصميم الغلاف: الدكتور أحمد شربيتي

"جميع الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن وجهة نظر أصحابها"

<u>جميع الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن وجهة نظر أصحابها</u>

تم بحمد الله

ردمك: 978-9931-9757-2-4

الإيداع القانوني: فيفري 2023



الناشر: مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

المركز الجامعي مرسلي عبد الله . تيبازة – الجزائر

الهاتف: 00213772160946

البريد الالكتروني: laboratoire.leha@gmail.com

اللجنة العلمية للكتاب

تقديم المشرف على الكتاب

لازالت العديد من المواضيع التاريخية والأثرية تشغل اهتمام الباحثين الذين يعملون على إزالة اللثام عليها والبحث فيها، باستغلال التدفق الكبير للمعطيات التاريخية والأثرية على حد سواء، وهو ما ساهم ويساهم في الدفع بالبحث التاريخي نحو دعم المكتبات الوطنية بأبحاث جديدة وجدية، ومن هنا جاءت فكرة عقد ملتقى وطني حول موضوع هام في ظل التطور الاقتصادي الذي يشهده بلدنا الجزائر موسوم بـ "الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية".

فالتطرق إلى موضوع الاقتصاد الجزائري فتح لنا مجال البحث عن جذور وبدايات الأنشطة الاقتصادية (الزراعة، الصناعة والتجارة) وتطورها، والتي يرجح أنها تعود إلى أزمنة غابرة لاسيما وأن الجزائر تمتلك مؤهلات طبيعية وبشرية هامة سمحت بممارسة مختلف الأنشطة حسب تطور الفكر الإنساني وتلبية لاحتياجاته المادية، خاصة وأن ظهور بعض الأنشطة يؤرخ لها بأواخر عصور ما قبل التاريخ والفترة القديمة، لتشهد تطورا مرورا بالفترتين الوسيطة والحديثة وصولا إلى الفترة المعاصرة أين تشهد الجزائر اليوم نموا اقتصاديا في شتى الميادين، لذا طرح موضوع الملتقى إشكالية أصل الأنشطة الاقتصادية في الجزائر التي حاولت بعض الكتابات التاريخية الأجنبية طرح فكرة أن الأجانب هم من أدخلوها إلى الجزائر في حين أثبتت الاكتشافات الأثرية واستقراء المصادر على أنها نشاطات محلية كان لأجدادنا الأوائل الفضل الكبير في نشأتها وتطويرها، وهو ما تم فعلا خلال فعاليات الملتقى المنعقد يوم 12 ديسمبر 2022 برحاب المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة، أين أعيدت التصورات التاريخية الصحيحة بخصوص تاريخ ظهور وتطور الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، كما تم تعزيز الأبحاث في هذا المجال رغم أنه لا يزال بحاجة إلى تعميق الدراسات حوله.

وقد تم تحقيق معالجة جيدة لموضوع الاقتصاد في الجزائر بتناول مختلف جوانبه أين جاءت محاور الملتقى شاملة لمختلف المواضيع التاريخية والأثرية وفي مختلف الحقب التاريخية بدءا من الفترة القديمة مرورا بالفترة الوسيطة والحديثة وصولا إلى الفترة المعاصرة، وهذا ما سمح لنا بجمع الباحثين في الحقل التاريخي من مختلف جامعات الوطن والذي وصل إلى مشاركة سبعة عشر جامعة بهدف تبادل الأفكار ودعم تحسين أداء البحث العلمي في هذا الموضوع، فضلا على تبادل الخبرات والمعطيات التاريخية وهو ما لقي قبولا واستحسانا من طرف المشاركين الذي وصل إلى أربعون باحثا بمختلف الرتب والتخصصات، وأمام غزارة المادة التاريخية والأثرية التي وردتنا من طرف الزملاء عمدنا إلى ترتيبها على حسب الفترات التاريخية ثم أهمية المواضيع، وعليه قسمت المساهمات إلى ورشتين كل وكل ورشة قسمت إلى جلستين، فتناولت الورشة الأولى مواضيع اقتصادية تخص الفترتين التاريخيتين القديمة والوسيطة، أما الورشة الثانية بمواضيع اقتصادية تخص الفترتين التاريخيتين الحديثة والمعاصرة، وكلها مواضيع تخص بلدنا الجزائر وهو ما أضفى على الملتقى تنوعا وثراء بفضل المواضيع الجادة والجديدة سواء كانت تاريخية أو أثرية أو حضارية، خاصة منها التي اعتمدت على المعطيات الأثرية الجديدة وإعادة قراءة المصادر بنظرة محلية فضلا على نتائج الأبحاث الجديدة.

ولقد أوصى الباحثون بجملة من التوصيات التي نلخصها في ما يلي: إعادة عقد ملتقيات وطنية سنوية حول الموضوع بطبعات جديدة مع تحديد مواضيعها ومحاورها بدقة، ترقية الملتقى الوطني إلى ملتقى دولي وهو ما يسمح بالاطلاع على معطيات جديدة حول الموضوع، وأهم توصية تمثلت في التأكيد على طبع أعمال الملتقى في كتاب جماعي لتوسيع استفادة الباحثين والطلبة من مواضيعه في جل جامعات الوطن وهو ما تم فعلا

وها هو اليوم يرى النور، لذا نشكر في الختام جميع الزملاء على هذا الإسهام النوعي والجدي، كما لا يفوتنا توجيه جزيل الشكر لمدير مخبر الدراسات التاريخية والأثرية (LEHA) على تبنيه لفكرة الملتقى ورعايتها منذ كانت فكرة إلى غاية طبع أعماله، فضلا على توجيه شكر خاص لإدارة المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة وعلى رأسها السيد مدير المركز الجامعي الدكتور يونسي محمد على احتضانها لفعاليات الملتقى الوطني حول الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية وكذا مساهمتها الفعالة في الدفع قدما بالبحث التاريخي في الجزائر.

الدكتور أحمد سايح مرزوق

أستاذ التاريخ القديم، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة

عضو مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

تيبازة بتاريخ 21 جانفي 2023

افتتاحية

يمثل الاقتصاد، عبر الزمن، المحرك الرئيسي للمجتمعات وللدول والحضارات على حد سواء، فالاقتصاد هو الذي سمح مع ظهور الزراعة، باستقرار الانسان وانشاء للمدن، وهو الذي سمح بتطور المجتمعات وازدهارها عبر الزمن. والاقتصاد في مصطلحه، يدل على الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتجارة، ولكن يدل على أكثر من ذلك، فهو يشمل التنظيم الاجتماعي والبنية السياسية والنظام القانوني وبهذا، يحل الاقتصاد محل البنية التحتية لكل حضارة غابرة كانت ام حديثة. كل هذا جعلنا نقبل ونشجع موضوع الملتقى المقدم من طرف زميلنا الأستاذ سايح مرزوق أحمد، حول الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، فيأتي هذا المؤلف، الذي يجمع المداخلات القيّمة التي قدمت خلال فعاليات الملتقى كتكملة للتبادل والتفاعل الثري الذي عاشه كل المشاركين والحضور خلال الملتقى، ونأمل ان يكون إضافة للمجتمع العلمي وكل شغوف ومهتم بتاريخ الجزائر عامة، و الاقتصاد الجزائري بالخصوص.

الدكتور رفيق خلاف

مدير مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

LEHA

ملف دراسات التاريخ القديم

جوانب من الحياة الاقتصادية لنوميديا خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد

Aspects of the economic life of Numidia during the second and first centuries BC

د. أحمد سايح مرزوق

عضو مخبر الدراسات التاريخية والأثريةLEHA

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

1. مقدمة:

انعكست الحرب الرومانية-القرطاجية الثانية (218-202 ق.م) إيجابا على نوميديا في شتى المجالات لاسيما الجانب الاقتصادي، ونظرا لكونها كانت طرفا فاعلا في هذه الحرب فقد أدرجت في بنود معاهدة السلم عام 201 ق.م فاستفادت من بند يقضي بحقها في استرجاع أراضيها من قرطاجة، والتي مكنت الملك ماسينيسا من تحقيق الوحدة الترابية ووضع يده على أجود وأخصب الأراضي الزراعية التي بني عليها اقتصاد المملكة طوال قرنين من الزمن.

ونظرا للوحدة الترابية لنوميديا والاستقرار السياسي خلال الفترة المحددة في البحث فقد تطورت الزراعة، الصناعة والتجارة بل وعرفت المملكة الموحدة أزهى عصورها وتبوأت مكانة اقتصادية بين القوى الاقتصادية في منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

ولعل الإشكالية التي تطرح نفسها حول هذا الموضوع تتمحور حول الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي توفرت عليها نوميديا كعامل أساسي أو ثانوي في هذا التطور الاقتصادي خلال القرنين الثاني والأول ق.م، أم هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا الازدهار الذي شمل مختلف الجوانب الاقتصادية من زراعة، صناعة وتجارة، وللإجابة على هذه الإشكالية الأساسية تم الاعتماد على مجموعة من المصادر التي توفر بعضها على شذرات قليلة لكنها

كانت كافية لتكون منطلقا لإعداد تصور عن الحياة الاقتصادية في نوميديا فضلا على بعض المراجع والدراسات الأثرية المتخصصة.

2. الزراعة:

تغافلت المصادر القديمة عن الحديث على الجانب الاقتصادي لنوميديا وخاصة الزراعة حيث لم يهتموا بذكرها إلا في جانبها الذي له علاقة مباشرة مع روما، وتبقى المعلومات الشحيحة الموزعة على شكل شذرات مهمة في بناء تصور حول الزراعة في نوميديا بداية من حكم الملك ماسينيسا مرورا بخلفائه وصولا إلى تاريخ احتلالها من طرف الرومان عام 46 ق.م.

لابد من الإشارة في البداية إلى أن سكان نوميديا قد مارسوا النشاط الزراعي منذ زمن بعيد يسبق وصول الفينيقيين بل وتعود أصولها إلى أواخر العصور الحجرية، وما تم تحقيقه في مجال الزراعة خلال فترة حكم ماسينيسا هو تطوير جانبها التقني لزيادة المردود عكس ما يذكره بوليبيوس الذي يعتبر فترة ماسينيسا هي الفترة التي عرف فيها النوميديين الزراعة بفضل الفينيقيين والرومان بقوله: "كانت نوميديا في السابق غير قادرة على انتاج الفاكهة الصالحة للأكل وماسينيسا هو الأول الذي استطاع أن يخصب الأرض"[1]، بينما يزعم سترابون أن ماسينيسا قام بتحويل النوميديين من رعاة إلى مزارعين[2]، والحقيقة أن المنطقة عرفت

---

[1] *Polybe, Histoire Générale, XXXVII, III, trad. Par Félix Bouchot (H), éd. Charpentier, Paris 1847.*
[2] *Srabon, Géographie, XVII, III 1, trad. Par Amédé Tardien, éd. Hachette, Paris 1867.*

الزراعة وخاصة الحبوب منذ زمن بعيد[1]، على الأقل منذ أواخر العصر الحجري الحديث[2] وهو الأمر الذي ثبت فعلا استنادا إلى المعطيات الأثرية[3].

2.1 عوامل تطور وازدهار الزراعة:

ساهمت جملة من العوامل الطبيعية والبشرية في نوميديا للنهوض بالزراعة وتطويرها وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، منها توفر المساحات الزراعية الواسعة والخصبة خاصة مع تحقيق الملك ماسينيسا توسعات جديدة بين 200 و 150 ق.م وهي أراضي تتوفر على شبكة مائية وفيرة[4]، وأهم هذه الأراضي خصوبة حسب سترابون هي الأراضي المجاورة لموريطانيا التي تتبتدئ من وادي ملوية (Molochath) وتنتهي عند رأس تريتون (Cap Tréton)، ففي هذه الرقعة تتوزع المساحات الخصبة على شكل سهول واسعة ومزروعة بمختلف المزروعات وبها العديد من المدن والأودية الجارية[5]، علما أن الأرضي النوميدية تختلف من حيث الخصوبة فالجزء الغربي منها أكثر خصوبة مقارنة بالجزء الشرقي[6].

---

[1] محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا دراسة حضارية منذ أواخر القرن التاسع إلى منتصف القرن الأول ق.م دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص ص 146، 147.

[2] *Gsell (S), Histoire Ancienne de L'Afrique du Nord, tome 5, éd. Hachette, Paris 1927, p 187.*

[3] محمد الهادي حارش، التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا منذ اعتلاء ماسينيسا الحكم إلى وفاة يوبا الأول (45-203 ق.م)، رسالة ماجستير، إشراف مصطفى الألفي، جامعة الجزائر 2 جوان 1985، ص 104.

[4] غابريال كابس، ماسينيسا أو بدايات التاريخ، تعريب العربي غقون، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2009، ص 238

[5] *Strabon, Géographie, XVII, III, 9.*

[6] *Salluste, La guerre contre Jugurtha, XVI, trad. Par Charpentier (J-P) et Félix Lemeistre, éd. Panckouke, Paris 1865.*

إن انتماء نوميديا إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط جعلها تتميز بمناخ يبدو عموما معتدل علما أن المناخ لم يشهد تغيرات كثيرة إذا قارنا بين ما كان عليه قديما والفترة الحالية[1]، حيث أن تباين التضاريس وموقع البلاد بين البحر شمالا والصحراء جنوبا هي عوامل أدت إلى تباين الأقاليم المناخية أين يمكن تقسيمها إلى إقليمين واضحين هما المناخ البحري أو المتوسطي والمناخ القاري ولكل منها خصائص تختلف عن الاخر كما يقسم كل منها إلى فصول متباينة لا سيما المناخ المتوسطي[2]، وهذا التنوع المناخي ساهم بشكل كبير في ممارسة أنشطة زراعية متنوعة وبالتالي تنوع كبير في المنتجات الزراعية.

كما اهتم ماسينيسا اهتماما بالغا بالزراعة وذلك عن طريق تطبيق جملة من الإجراءات الصارمة لحماية الأراضي الزراعية، حيث منع الرعي الجائر ونظم هذا النشاط لحماية الأراضي الغابية[3]، فتوسع في توسيع الأراضي الزراعية عن طريق عمليات كبيرة هادفة لاستصلاح الأراضي وذلك باستخدام تقنيات متطورة خلال تلك الفترة[4]، ولم تتوقف هذه المساعي طوال فترة حكم ماسينيسا بل وتواصلت بعد وفاته أين استمر خلفاؤه في نفس نهج أبيهم بداية بفترة حكم مكيبسا[5].

كما لا يمكن إغفال عامل مهم في تطور أي نشاط اقتصادي وهو الاستقرار السياسي الذي شهدته نوميديا مدة طويلة أثرت إيجابا على الزراعة النوميدية لاسيما خلال فترة حكم الملك

---

[1] محمد إبراهيم السعدني، حضارة روما منذ نشأة روما حتى نهاية القرن الأول الميلادي، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر 1998، ص 36.

[2] محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1995، ص ص 14، 15.

[3] *Gsell (S), op. cit, p 190.*

[4] محمد العربي عقون، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 32.

[5] محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا، ص 148.

ماسينيسا، حيث أشاد بذلك بوليبيوس بقوله: "كان ماسينيسا أسعد وأفضل ملوك عصرنا، حكم لأكثر من ستين عاما وهو ما يزال في كامل قواه فتغلب على جميع مهاصريه في القوة"[1].

2.2 انعكاسات التطور الزراعي على الإنتاج الزراعي:

بدأت مملكة نوميديا الموحدة مع مطلع القرن الثاني ق.م في التخصص الزراعي وذلك بتخصيص مساحات شاسعة لانتاج الحبوب وخاصة القمح، إذ أصبح الإنتاج جزء أساسي في العلاقة بين السلطة والشعب وهو ما يظهر جليا خلال نهاية القرن الثاني عندما دفع الملك يوغرطة عام 118 ق.م شعبه للكفاح من أجل هذه الأرض الغنية والمنتجة ضد محاولات الاحتلال الروماني[2]، فرغم سكوت المصادر على إبراز الوجه المشرق للزراعة النوميدية إلا أن بعض الشذرات والإشارات وردت في مؤلف المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس قربت لنا الصورة، حيث يذكر في أحد المواضع خلال عام 201 ق.م أرسل مجلس شيوخ روما مبعوثين إلى ماسينيسا حاملين له الهدايا لطلب مساعدة روما في حربها ضد مقدونيا، فبالإضافة إلى المساعدات العسكرية الهامة أرسل ماسينيسا لجيوش روما مائتي ألف (200.000) صاع من القمح ونفس الكمية من الشعير[3].

أرسل ماسينيسا عام 197 ق.م بطلب من روما شحنة جديدة من الحبوب قدرها مائتي ألف (200.000) صاع من القمح لجيوشها المحاربة في اليونان[4]، ولم تتوقف الامدادات النوميدية من الحبوب لروما وغيرها من مناطق العالم القديم طوال مدة عشر سنوات اللاحقة، فبتاريخ 15 مارس 191 ق.م أرسلت روما ثلاثة نواب إلى نوميديا لإبلاغ الملك ماسينيسا بطلب روما إرسال شحنتين من القمح إلى روما وأخرى إلى اليونان على أن يدفع

---

[1] *Polybe, Histoire Romaine, XXXVII, III.*
[2] *Msaddek (H), Rome et la richesse céréales de la Numidie sous le règne de Massinissa et de Jugurtha, colloque internationale ''Jugurtha affronte Rome'', Annaba 20, 21, 22 Aout 2016, p 2.*
[3] *Tite-Live, 2001, XXXII, 27, 2.*
[4] *Tite-Live, XXXII, 27, 2.*

ثمنهما الشعب الروماني[1]. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على كثرة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع تصدير الكميات الفائضة الناتج عن اهتمام الملك بالزراعة.

يشير سترابون في كتابه الجغرافيا إلى تطور الزراعة النوميدية وازدهارها خلال القرن الثاني ق.م في أغلب المملكة، بل ويؤكد على وجود بعض المناطق يتم زراعة أراضيها مرتين في السنة ويتم بذلك حصاد محصولين أحدهما خلال فصل الصيف والآخر خلال فصل الربيع، فضلا على ذلك فإن السنابل كبيرة وممتلئة جدا تقد أحيانا السنبلة الواحدة مائتين وأربعون حبة قمح، وخلال الحصاد تسقط حبات القمح فتعاود النمو طبيعيا دون تدخل الانسان ويكون محصولها وفيرا كذلك[2]، ولم يكتفي النوميديون بزراعة الحبوب فحسب بل توسعوا في زراعات أخرى على غرار البقوليات وأنتجوا منها كميات معتبرة منها العدس، الحمص، الفول والجلبان[3]، كما خصص المزارعين مساحات أخرى لإنتاج الخضر كاللفت، الخيار والبصل[4]، كما زرعوا الثوم، الخرشوف الذي كان يزرع خلال شهر نوفمبر، الكوسى والبطيخ[5].

اهتم النوميديون كذلك في المجال الزراعي بالتوسع في غراسة الأشجار المثمرة وهي الأخرى كانت تمدهم بكميات كبيرة من المحاصيل، منها الكروم، التين، الموز والتمور[6]، كما خصصوا مساحات شاسعة لغرس الأشجار المحلية على غرار شجرة الزيتون[7]، كما تخصصوا في غراسة أشجار أخرى محلية لا تقل أهمية عن الزيتون منها شجرة اللوز البري[8]، وقد انتشرت غراسة

---

[1] *Tite-Live, XXXVI, 3, 1.*

[2] *Strabon, Géographie, XVII, III, 11.*

[3] *Camps (G), Massinissa ou les début de l'histoire, éd. Libyca, Alger 1960, p 80.*

[4] *Pline l'Ancien, H.N, XIX, 22, 1.*

[5] Pline l'Ancien, H.N, XIX, XLIII, 1.

[6] *Gsell (S), op. cit, p 200.*

[7] محمد الهادي حارش، التطور السياسي والاقتصادي...، ص 116.

[8] *Columelle, De Agriculture l'économie rurale, X, 13, trad. Par Louis Dubois, éd. Panckouke, Paris 1844.*

الأشجار بالمنطقة منذ القرن الخامس قبل الميلاد على الأقل حسب ما يذكره هيرودوت بقوله :"تتوزع هنا أرض شاسعة مغطاة كلها بالكروم وأشجار الزيتون"[1]، فضلا عن ذلك فقد غرس النوميديون أشجارا وفدت إلى المنطقة عن طريق الفينيقيين منها الرمان والتفاح[2].

2.3 تنوع الإنتاج الحيواني:

لم يكتفي النوميديون في الميدان الفلاحي بممارسة الزراعة فحسب بل تعدى نشاطهم إلى الاهتمام بجانب آخر لا يقل أهمية عن زراعة الأرض وهو تربية الحيوانات خاصة خلال فترات الراحة بين الحرث والحصاد، فنتج عن ذلك انتاج حيواني كبير ومتنوع[3]، وقد أشاد المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس بهذا النشاط وأكد أن الثروة الأساسية للنوميديين تتكون أساسا من قطعان الماشية التي كانت أعدادها كثيرة[4]، وهو ما يؤكده بومبيوس ميلا في مواضع عدة عند حديثه عن الثروة الحيوانية للنوميديين التي يعتبر أنها هائلة في أغلب المناطق النوميدية[5]، ويضيف كذلك سالوستيوس بقوله: "إفريقيا هي القسم الثالث من العالم ونوميديا جزء منها، في هذه الأخيرة أراض خصبة مناسبة لتربية المواشي وبها العديد من قطعان الحيوانات"[6].

فبالإضافة إلى ما انتجه النوميديون في المجال الزراعي فقد أهتموا بتربية مختلف الحيوانات على غرار الخيول، الثيران، الأغنام والماعز بأعداد كبيرة، خاصة وأن النوميديون اعتمدوا في غذائهم على اللحوم بدرجة كبيرة فامتلكوا أجسادا قوية[7]، واهتمام النوميديون

---

[1] *Hérodote, Histoire, IV, CXCV, trad. Par Larcher, éd. Charpentier, Paris 1850.*

[2] محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا..، ص 120.

[3] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 153.

[4] *Tite-Live, XXXIX, 31, 8.*

[5] *Pompius Mella, I, IV.*

[6] *Salluste, XVII.*

[7] *Polybe, Histoire Générale, XII, I.*

بالثروة الحيوانية خلال القرنين الثاني والأول ق.م خلال فترة حكم ماسينيسا وخلفاؤه لم يتوقف مطلقا، فسالوستيوس يؤكد على ذلك فيقول عن فترة حكم يوغرطة: "يتردد المزارعين النوميديين بقطعانهم الكثيرة على وادي موثول للرعي وتزويدها بالمياه العذبة"[1].

عمد ملوك نوميديا إضافة إلى تربية الحيوانات الأليفة إلى صيد الحيوانات المفترسة وترويضها تحضيرا لتصديرها نحو بلاد الإغريق وإيطاليا، كالفيلة والنمور التي استخدمت في مختلف العروض وألعاب السيرك، منها إشارات لتيتوس ليفيوس عند حديثه عن ترويض الخيول البرية في نوميديا منها ما أرسل لروما تدعيما لجيوش الرومان كإرسال ألفي خيل عام 200 ق.م للجيش الروماني المحارب في مقدونيا[2]، وفي 15 مارس 191 ق.م أرسل ماسينيسا للقنصل أكيليوس (M Acilius) المحارب في اليونان عشرون فيلا مروضا[3]، ولنا أمثلة كثيرة في المصادر تتحدث عن انتشار كبير للحيوانات المفترسة المروضة بنوميديا منها إشارة لبوليبيوس يقول فيها: "ونرى في هذه البلاد (نوميديا) الفيلة والأسود والفهود بأعداد كبيرة وقوة مذهلة، الجواميس جميلة والنعام من أحجام مختلفة وجميع الحيوانات التي لا توجد في أوربا"[4].

3. الصناعة:

عرف النوميديون النشاط الصناعي ومارسوه قبل وصول الفينيقيين بزمن بعيد فبرعوا في صناعة مختلف المصنوعات، وتعود بعض الحرف الصناعية إلى فترة حضارات العصور الحجرية فتميزوا عن باقي حضارات هذا العصر أو الفترة القديمة، نظرا لما توفرت لهم من إمكانيات طبيعية وبشرية فتركوا بصمات خاصة لايزال العديد منها محفوظا في المتاحف الوطنية والعالمية.

---

[1] *Salluste, XLVIII.*
[2] *Tite-Live, XXXI, 19, 3.*
[3] *Tite-Live, XXXII, 27, 2.*
[4] *Polybe, Histoire Générale, XII, I.*

3.1 مقومات الصناعة النوميدية:

عرفت الصناعة النوميدية خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد تطورا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة من حيث التقنيات ودقة الصنع فضلا على التنوع في الإنتاج، وكل هذا بفضل ما توفرت عليه البلاد النوميدية الموحدة من مقومات الإنتاج الصناعي البشرية منها والطبيعية، خاصة أن عدد السكان كان كبيرا نسبيا وهو ما نفسره بتعدد الزوجات عند المجتمع النوميدي وبالتالي كثرة الانجاب، أما طبيعيا فيشير قزال إلى أن البلاد توفرت على كميات كبيرة من الخشب الناتج عن الغابات الكثيفة لاسيما شجرة الأرز التي يستخرج منها خشب ذو جودة عالية[1].

توفرت لدى النوميدين مقومات طبيعية أخرى ساهمت بشكل فعال في تنمية الصناعة وتنويع المنتجات وهي المعادن، حيث استخرجوها من مناجم الإسفلت والنحاس التي كانت موجودة في القسم الغربي لنوميديا[2]، كما استخرجوا معادن أخرى نفيسة كالذهب الذي عرفوه قبل القرن الثالث قبل الميلاد حسب شهادة المؤرخ الإغريقي هيرودوت أين يشير إلى أن سكان البلاد تعاملوا مع الفينيقيين تجاريا عن طريق المقايضة، بحيث كانوا يدفعون كميات كبيرة من الذهب مقابل السلع التي يشترونها منهم[3].

3.2 أهم الصناعات:

3.2.1 أدوات فلاحية: عمل النوميديون على تحقيق انتاج فلاحي كبير فاستصلحوا الأراضي وشرعوا في ظاهرة التخصص الزراعي، واستثمروا منذ اعتلاء ماسينيسا الحكم في تطوير الآلات والأدوات الفلاحية للازمة للعناية أكثر بالأرض وتوفير الجهد والوقت، فصنعوا الفؤوس من معادن مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر نماذج الفؤوس المتكشفة في تيارت

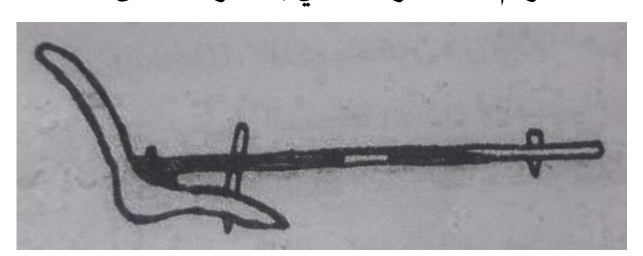
---

[1] *Gsell (S), op. cit, p 111.*
[2] *Strabon, Géographie, XVII, III, 11.*
[3] *Hérodote, Histoire, IV, CXCVI.*

والتي صنعت من معدن النحاس[1]، كما كشفت التنقيبات على فؤوس أخرى صنعت بمعدن البرونز بمدينتي الجزائر وشرشال[2]، والتي استعملت في مختلف الاعمال الزراعية.

واستخدم النوميديون في أعمال حرث أراضيهم المحراث بشكل كبير والذي يعتبر صناعة محلية خالصة وتختلف اختلافا كبيرا عن المحاريث البونيقية والرومانية[3]، فقد صنعوا نوعان من المحاريث قبل فترة الاحتلال الروماني أحدهما محلي خالص والثاني مدمج بالمحراث الفينيقي[4]، ويعود تاريخ صناعتها إلى فترات قديمة سابقة للوجود الأجنبي بالبلاد فهو أداة محلية الصنع[5]، وما ميز هذه المحاريث هو بساطتها وأنها غير معقدة الصنع تم صناعتها بالخشب وبها معضلة واحدة تتمثل في تثبيت السهم إلى المقص أو المزحف[6]، لذا يطلق عليها المحراث الخشبي **(أنظر الشكل رقم 01)** لكن كان لها دور كبير في الزراعة النوميدية.

الشكل رقم 01: محرث خشبي بيد مزحفية من منطقة الأوراس.



المرجع: محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا...، ص 142

[1] *Cadenat (P), Découverte d'une Hache de dronze dans la commune mixte de Tiaret, Libyca, Tome VI, 1956, p 238.*

[2] *Camps (G), les teraces d'un age de bronze en Afrique du nord, In : revue Africaine, 1960, pp 43, 44.*

[3] محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا، ص 140.

[4] *Decret (F) et Fantar (M.H), histoire de l'Afrique du nord dans l'antiquité des origines au 5eme siécle Ap. j-c, éd. Payot, Paris 1980, p 134.*

[5] *Camps (G), Massinissa, p 82.*

[6] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 141.

3.2.2 صناعة الملابس والحلي: تعود صناعة الألبسة في البلاد النوميدية إلى فترات قديمة جدا حيث يذكر هيرودوت في القرن الخامس ق.م بأنهم صنعوا لباسهم بأنفسهم وتميزت بجودة عالية، فقد أخذ اليونانيون عنهم أفكار كثيرة خاصة بصناعة الملابس النسوية من جلود الماعز الرقيق المصبوغة باللون الأحمر[1]، لم تتوقف هذه الصناعة خلال القرنين الثاني والأول ق.م بل تواصلت وشهدت تطورا كبيرا بفضل سياسة ملوك نوميديا خلال هذه الفترة الرامية إلى تطوير الصناعة، ولبس النوميديون خلالها ألبسة مصنوعة بمختلف جلود الحيوانات منها سترات فضفاضة، معاطف، بطانيات من جلود الثعابين[2] ومن جلود الأسود والنمور[3].

على الرغم من كثرة أعمال النوميديين اليومية إلا أنهم لم يهملوا اهتمامهم بالزينة والعناية بأجسادهم كمظهر للرفاهية، حيث استخدموا لذلك مجوهرات من معادن مختلفة خاصة الذهب للرجال والنساء على حد سواء[4]، وهكذا انتشرت صناعة الحلي في ورشات منزلية بمختلف مدن نوميديا من معدني الفضة والذهب، كصناعة الأقراط، الأساور، الخواتم وغيرها كثير، ومما عثر عليه من خلال أعمال التنقيب سوارين من النحاس الأصفر وقرط وعقد من العاج[5]، وتشير المصادر إلى هذا المجال من الصناعات وانتشار استعمالها حتى لدى الملوك النوميديين كالملك يوغرطة الذي كان يلبس قرطا ذهبيا[6].

3.2.3 صناعة الأسلحة: أرغمت البيئة الطبيعية وكثرة الأخطار الداخلية والخارجية النوميديين على امتلاك أسلحة لمواجهتها لا سيما خلال القرنين الثاني والأول ق.م، فتم

---

[1] *Hérodote, IV, CLXXXIX.*
[2] *Strabon, Géographie, XVII, III, 7.*
[3] *Gsell (S) H.A.A.N, T6, p 23.*
[4] *Camps (G), op. cit, p 117.*
[5] لحسن رابح، أضرحة الملوك النوميد والمور، دار هومة، الجزائر 2004، ص ص 84، 85.
[6] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 171.

استخدام معادن مختلفة لغرض ذلك فصنع بعضها لغرض الصيد والبعض الآخر لغرض الحماية والحروب، وقد وردت إشارات مقتضبة في بعض المصادر التي تبين اهتمام النوميديين بهذه الصناعة منها إشارة لديودور الصقلي يذكر فيها استخدام النوميديين لأسلحة محلية الصنع منها الحراب التي كانت منحتهم الأفضلية في الحروب[1].

ومن الأسلحة الهامة التي برع النوميديون في صنعها نجد الرمح التي استخدمت كثيرا في حروبهم أين عثر على الكثير منها بمقابر الخروب[2]، كما تحفظ لنا العديد من النقوش في معبد الحفرة على الأسلحة التي صنعها واستخدمها النوميديون منها الرمح، ترس بيضاوي الشكل، خوذة مدببة، قوس وسيوف قصيرة[3] (أنظر الشكل رقم 02)، وفي إشارة لسالوستيوس يشير إلى استخدام النوميديون عدة أسلحة محلية الصنع منها النبال، الرماح، السيوف والعديد من الأسلحة الحربية التي وظفها يوغرطة في حربه ضد الرومان[4].

ولنا اشرات أخرى على تطور صناعة الأسلحة خلال القرنين الثالث والثاني ق.م حيث يذكر سترابون أن النوميديون كانوا يستعملون في حروبهم أسلحة متنوعة ذات صنع محلي، فالفرسان يحاربون بالرماح والسيوف القصيرة والماسيرا بينا قوات المشاة فيستخدمون جلود الفيلة والأسود والنمور كدروع لحماية صدورهم[5].

وعلى الرغم من قلة المصادر الكتابية حول صناعة الأسلحة في نوميديا خلال القرنين الثالث والثاني ق.م إلا أن وجود بعض الشذرات ذكرت في مختلف المصادر سمحت بتكوين صورة مهمة حول هذا النشاط، كما سمحت الاكتشافات الأثرية عن إزالة اللثام والاطلاع على تطور

---

[1] *Diodore De Sicile, Bibliothéque Historique, XX, 18*

[2] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص ص 172، 173.

[3] *Camps (G), op. cit, p 263.*

[4] *Salluste, CI.*

[5] *Strabon, XVII, III, 7.*

هذا النشاط والتعرف على أهم الأسلحة التي برع الحرفي النوميدي في صنعها في ورشات منزلية لكنها سمحت للجندي النوميدي بصنع الفارق في مختلف الحروب التي خاضوها.

3.2.4 سك العملة: نظرا للتطور الاقتصادي الكبير الذي حققته نوميديا منذ أواخر القرن الثالث ق.م كان لزاما على ملوكها تطوير العملة النقدية والتوسع في سكها بداية من الملك ماسينيسا، حيث دفعت الحاجة التجارية إلى ضخ العديد من القطع النقدية في السوق التجارية لتلبية حاجيات التعاملات الداخلية والخارجية[1]، حيث لم تتوقف عملية سك النقود بوفاة ماسينيسا عام 148 ق.م بل استمرت مع خلفائه إلى غاية سقوط المملكة في أيدي الرومان عام 46 ق.م، ونشير إلى تغير صورة الملوك المضروبة على العملة النوميدية حسب تعاقب الملوك مع نقش صور مختلفة على الوجه الثاني كالحيوانات على غرار الفيل والخيول والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: جدول لأهم عملات الملوك النوميد خلال القرنين الثاني والأول ق.م.

العملة	وصفها
	عملة الملك مكيبسا (Micipsa) (148-118 ق.م) تحمل صورته وصورة الخيل.
	عملة فضية نادرة للملك يوغرطة (Jugurtha) (118-105 ق.م) عليها صورته وصورة الفيل.

[1] *Camps (G), op. cit, p 300.*

عملة الملك أذربال (Adherbal)(118-112 ق.م) عليها صورته وصرة الخيل	
عملة فضية نادرة للملك يوبا الأول (Juba I) (60-46 ق.م) تحمل صورته.	

المرجع: محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص.ص 55-56. (بتصـــــرف)

4. التجارة:

انتعشت الأنشطة الاقتصادية الأساسية في نوميديا لاسيما الزراعة والصناعة بفضل السياسة المنتهجة من طرف ملوكها خلال القرنين الثاني والأول ق.م، وهو ما نتج عنه كثرة المنتجات الزراعية والصناعية فتم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من الإنتاج نحو الخارج في إطار التجارة الخارجية التي جلبت سلعا جديدة نحو السوق الداخلية.

4.1 التجارة الداخلية:

انقسمت التجارة النوميدية خلال هذه الفترة إلى قسمين تجارة داخلية وأخرى خارجية رغم شح المصادر التي تناولت هذا الموضوع لكن جمع بعض الإشارات أمكننا من بناء تصور حولهما، فالتجارة الداخلية كانت مزدهرة حيث عرفت المدن النوميدية أنواعا مختلفة من الأسواق بعضها يقام أسبوعيا والبعض الآخر يتم في مواسم محددة حسب مرور القوافل التجارية، ولعل أهم المدن التجارية التي عرفت انتعاشا تجاريا نذكر كيرتا باعتبارها العاصمة النوميدية وأكبر مدنها[1]، كما أقيمت أسواق أسبوعية في كل المدن النوميدية الأخرى وأقيمت

[1] محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 50.

بها كذلك معارض تجارية، باعتبار أن هذه الأسواق والمعارض أماكن خصبة لجذب الناس بل وكانت عنصرا أساسيا في حياتهم الاجتماعية[1]، منها سوق ماكوماداس بنواحي أم البواقي، سوق تيفست الذي كان من أكبر الأسواق وتخصصت بعض الأسواق في عرض سلع معينة كأسواق الحبوب وغيرها[2].

وعن طريقة التعامل التجاري في الأسواق الأسبوعية فقد كانت تتم بالمقايضة بين سكان الريف وسكان المدينة، حيث يأتي الريفيون بمنتجات فلاحية متنوعة بينما يعرض المدنيون سلعا وأدوات صناعية وخاصة المصابيح والأدوات الفلاحية[3]، أما التجارة اليومية فتتم فقط في المدن عن طريق الدكاكين والتي كانت عبارة عن ورشات منزلية تؤدي دور الدكان يتم فيها صناعة السلع ومكان للبيع كذلك[4].

4.2 التجارة الخارجية:

توفرت لدى ملوك نوميديا أهم مقومات التجارة الخارجية منها الاطلالة على شريط ساحلي طويل سمح بإقامة المواني والمرافئ التجارية فضلا على ضخامة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي كان يغذي التعاملات التجاريو مع مختلف دول العالم القديم.

تعاملت نوميديا تجاريا وبدرجة كبيرة مع كل من روما وبلاد اليونان وهو ما كسر الحاجز التجاري الذي فرضته قرطاجة لسنوات طوال، وخاصة تجارة القمح التي ازدهرت في نوميديا صوب روما والجدول التالي يوضح ذلك جليا:

الشكل رقم 03: صادرات نوميديا من القمح والشعير نحو روما بين 200 – 170 ق.م

السنة	الكمية (بالقنطار)	المادة
200 ق.م	14.000	قمح

[1] *Gsell (S), op. cit, pp 60, 61*
[2] *Ibid, p 65.*
[3] *Decret (F) et Fantar (M.H), op. cit, p 137.*
[4] *Gsell (S), op. cit, p 79.*

	10.500	شعير
198 ق.م	14.000	قمح
191 ق.م	28.900 56.000	شعير قمح
170 ق.م	70.000	قمح

المرجع: Tite Live, XXXI, 19, 3 – XXXII, 27, 2

احتلت الحبوب المرتبة الأولى في الصادرات النوميدية كما تم تصدير مواد ومنتجات أخرى على غرار المنتجات الحيوانية خاصة المتوحشة المستخدمة في ألعاب السيرك في كل من روما وأثينا[1]، يطلعنا تيتوس ليفيوس على أهم الحيوانات المصدرة منها الفيلة، الأسود والنمور[2]، بينما تمثلت الواردات النوميدية في الأدوات الفخارية منها المصابيح والأجر والأنابيب[3]، ونظرا للعلاقة التجارية الوطيدة بين ملوك نوميديا لاسيما ماسينيسا وبلاد الإغريق تشييد الأخيرة تمثالا للملك ماسينيسا في مدينة ديلوس، تخليدا وتمجيدا له نظرا لكثرة صادراته نحوها من الحبوب والأخشاب والعاج[4].

5. خاتمة:

وبعد معالجة موضوع جوانب من الحياة الاقتصادية لنوميديا خلال القرنين الثاني والأول ق.م خلصت إلى جملة من الاستنتاجات والنتائج يمكن تلخيصها في النقاط التاللية:

- أثرت الحرب الثانية بين روما وقرطاجة على اقتصاد نوميديا حيث استفادت المملكة ببروزها كمنافس اقتصادي لكل من قرطاجة وروما نظرا للتطور الكبير الذي بلغته بعد تحقيق الوحدة السياسية.

---

[1] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 183.

[2] *Tite-Live, XLVIII, 33 – XLV, 13.*

[3] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 189.

[4] *Durbach (F), choix d'inscription de Délos, Tome I, éd. Ernest Leroux, Paris 1971, p 158.*

- حقق فعلا ماسينيسا وخلفائه تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي إلا أن ظهور مختلف الأنشطة الاقتصادية يعود إلى فترات قديمة جدا.
- توفرت لنوميديا مختلف المقومات الطبيعية والبشرية والتي سمحت بتحقيق كميات هائلة من الإنتاج الفلاحي والصناعي.
- نظرا للفائض في الإنتاج برزت نوميديا كمنافس تجاري مهم في حوض البحر الأبيض المتوسطخلال القرنين الثاني والأول ق.م.

تطور الزراعة في عهد ماسينيسا.

The development of agriculture during the reign of Masinissa.

دة . زغبيب حسينة
جامعة مولود معمري تيزي-وزو

1. مقدمة:

شخصية ماسينيسا من بين أهم الشخصيات البارزة في تاريخ منطقة المغرب القديم نظرا للإنجازات الكبيرة والشامخة التي خلدها له التاريخ عبر مر العصور، ولعل أبرزها توحيد نوميديا خلال سلسلة من التوسعات التي اتخذت اتجاهين متعاكسين انطلاقا من مدينة سيرتا نحو الشرق على حساب القرطاجيين، ثم الاتجاه الآخر نحو الجهة الغربية على حساب أملاك مملكة المازيسيل، فأصبح سيدا على مملكة مترامية الأطراف تمتد من وادي ملوية غربا الى السرت الكبير شرقا، (أنظر الخريطة) ثم تفرغ للإصلاح الداخلي وسعى الى تهيئة الأوضاع للسير قدُما لتحقيق ما كان يصبوا اليه.

وعليه فالإشكالية المطروحة ما الدوافع التي جعلت ماسينيسا يهتم أكثر بالجانب الزراعي وما هي أهم الإصلاحات التي قام بها في هذا المجال´؟ وماهي العوامل والظروف التي ساهمت في إنجاح سياسته الزراعية؟ وما مكانة بلاد المغرب القديم على الساحة الدولية خلال فترة حكمه، ودور مملكته في التجارة الخارجية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التاريخي بصدد التطرق الى الأوضاع السائدة خلال فترة حكم ماسينيسا، وأهم الإصلاحات التي قام بها في هذا المجال، والمنهج

التحليلي لما يستدعي الأمر تحليل الأفكار والإستراتيجية التي اتبعها ماسينيسا ليحقق النجاح في الجانب الاقتصادي وحتى الاجتماعي.

2. اهتمام ماسينيسا بالزراعة وأهم الإصلاحات التي قام بها في هذا المجال:

بعد تولي ماسينيسا (انظر الصورة رقم: 1) عرش المملكة النوميدية رفع شعار "افريقيا للأفارقة" وندى بضرورة توحيد الجهود بين القبائل الليبية، هذه الفكرة التي لا تزال سارية المفعول الى يومنا هذا، فهناك دراسات حديثة لأفارقة يناشدون بضرورة تحقيق فكرة ماسينيسا، بعيدا عن التدخل الأجنبي فيما يخص كامل الدول الافريقية[1]، فهي فكرة قديمة عبر عنها هذا العاهل النوميدي "ماسينيسا" ولازالت راسخة في اذهان الافارقة يطمحون في تحقيقها يوما ما.

فكان ماسينيسا على وعي وحنكة سياسية فقد فهم مجريات الاحداث الدولية السائدة في تلك الفترة فندى بضرورة توحيد الصفوف للوقوف في وجه أي تدخل أجنبي في شؤون مملكته، فتفرغ لخدمة أرضه واستعادة أرض اجداده لاستفادة شعبه من الأراضي الخصبة التي اغتصبتها قرطاجة.

فمن الدوافع التي جعلت ماسينيسا يوجه انظاره لتطوير الجانب الزراعي هو التحرر من الأجنبي وتوحيد الجهود بين أبناء وطنه خدمتا للأرض التي هي بمثابة سلاح لمواجهة التحديات، وهذا ما يلهم أجيالنا الحاضرة بأخذ العبرة من استراتيجية هذا العاهل النوميدي.

فقد اعطى الملك النوميدي بعد توليه السلطة دفعة قوية للجانب الاقتصادي عامة والمجال الزراعي خاصة ويظهر ذلك من خلال اهتمامه البالغ لهذا المجال فقد قام بثورة زراعية لم تشهدها المنطقة من قبل بحيث تمكن من اخضاع القبائل النوميدية وجعلهم مستقرين ومزارعين، فأغلبية النصوص الاغريقية واللاتينية تنسب الى ماسينيسا دورا هاما

[1] August Ngomo, https : //algeriecultures.com.

في تطوير الوسائل الزراعية واستصلاح مساحات شاسعة من أراضي البور[1] ، فكانت الزراعة محور سياسته وجعل منها ثروة نوميديا الأولى، ووفرت للبلاد موارد مالية من التجارة الخارجية، وبذلك ارتبط الاقتصاد النوميدي بالأرض والاستقرار فيها فمثل ذلك وعيا مغاربيا مبكرا بالاقتصاد الزراعي باعتبار أن الأرض وحدها هي مصدر الثروة.

بل ذهبت بعض المصادر الى اعتباره رائد ومدخل الزراعة الى نوميديا أمثال بولبيوس حسب قوله " أنه أي "ماسينيسا" أعظم رجل وكانت نوميديا قبله عديمة الفائدة وارضها عقيمة عاجزة بطبيعتها عن انتاج المزروعات مثل أي منطقة أخرى، وكان ماسينيسا الأول بل الرجل الوحيد الذي اظهر أن نوميديا قادرة على إعطاء جميع المحاصيل مثلما تعطيه أية منطقة أخرى في العالم لأنه استصلح مساحات واسعة" [2]، وهذا ما ذكره أيضا سترابون "أن ماسينيسا استطاع أن يجعل من النوميديين اجتماعيين وصنع منهم مزارعين" [3]

وهذا دليل على ان ماسينيسا صب كل اهتمامه في تطوير وتحسين قطاع الزراعة في نوميديا[4] وان كانت هناك مبالغة في الدور الذي نسبوه هؤلاء المؤرخين لماسينيسا في النشاط الزراعي، فنوميديا عرفت الزراعة والاستقرار قبل مجيئ الفينيقيين وما قام به ماسينيسا هو نشر الزراعة وتشجيع القبائل على ممارستها[5]، وهذا ما ذهب اليه قزال "أن ماسينيسا لم يكن

---

[1] فرحاتي(فتيحة)، نوميديا من حكم جايا الى بداية الاحتلال الروماني 213 ق.م- 46 ق.م، منشورات أبيك، الجزائر، 2007، ص 233

[2] Polybe, Histoire, trad, Denis Roussel, éd. Gallimard, Paris, 1970, XXXVI, 16

[3] Strabon, XVII,3, 15, Géographie, traduction, B.Bourmeque, Flammarie, Paris, 1965.

[4] شارل أندري(جوليان)، تاريخ افريقيا الشمالية، ج.1، تعريب محمد مزالي بشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، (تونس، 1969)، ص، 199

[5] فرحاتي(فتيحة)، المرجع السابق، ص، 233.

المعلم الأول للزراعة ولكن كان المروج الحازم للحياة الزراعية في مملكة شاسعة الأطراف عرف كيفية تسييرها" وما التنظيمات التي قام بها والموارد المالية التي تجنيها المنطقة في فترة حكمه الا خير دليل على ذلك[1].

وما أكدته أيضا المصادر خاصة الاثرية منها قدم ظهور الزراعة في بلاد المغرب القديم وكانت اصلية في المنطقة سواء تعلق الامر بتربية الحيوانات او استغلال الأرض وخاصة زراعة الحبوب، وما قام به ماسينيسا هو وضع خطط محكمة للنهوض بالزراعة وتطويرها، واستطاع إقامة سلطة مركزية قوية تمكن من خلالها حماية الأراضي التي سيطر عليها من حركة البدو الرحل وتهديداتهم المستمرة على الأراضي الزراعية، كما تمكن من خلال هذه السياسة ربط الأهالي بالأرض وتشجيعهم على ممارسة الزراعة من خلال احياء تلك الأراضي وتهيئتها[2] .

وعليه فان ماسينيسا قد اعطى نظرة جديدة للحياة الزراعية في منطقة المغرب القديم، لكن ذلك لم يتم بين عشية وضحاها فقد ساعدت ظروف بلاد المغرب الطبيعية على المزاوجة بين حياة الرعي والزراعة ذلك أن الأراضي التي كانت تزرع بالحبوب أصبحت ذات منفعتين الأولى استخراج المنتوج والثاني توجيه القطعان للرعي في تلك المناطق التي تم حصدها وفي المقابل تترك المواشي فضلاتها التي تعد أسمدة طبيعية للأرض فتغنيها بروثها وتجعلها أكثر صلاحية لتقبل البذور من جديد وهذا ما يدفعنا للقول إن ماسينيسا قد برع حقا في زراعة الحبوب[3].

---

[1] أكصيل (اصطيفان)، تاريخ شمال افريقيا الجزء 5، ترجمة، محمد التازي السعود، مطبعة المعارف الجديدة، (الرباط، 2007)، ص. 161.

[2] بشاري (محمد الحبيب)، روما وزراعة المقاطعات الافريقية من 146 ق. م – 285 م دار الهدى، (الجزائر، 2015)، ص. 56.

[3] أكصيل (اصطيفان)، المرجع السابق، ص. 162.

فحسب قزال أن النتائج التي تحصل عليها ماسينيسا تستحق الاعجاب فقد أراد ان يكون مثالا لرعاياه[1]، فقد أشار بعض المؤرخين الى ان ماسينيسا برع في الاعمال الزراعية الى أنه ترك لكل واحد من أبنائه منطقة كبرى مساحتها 10.000 بلترا مزودة بكل ما هو ضروري لخدمة الفلاحة من آلات وعتاد[2]

3. عوامل نجاح سياسة ماسينيسا الزراعية:

ساهمت مجموعة من العوامل والظروف في إنجاح سياسة ماسينيسا الزراعية من بينها :

شخصيته وقوته البدنية والمعنوية التي جعلته يحكم وحده دون اشراك أحد في القرارات الحاسمة التي يتخذها حتى مع أبنائه، ظل يحتفظ بسلطة لا جدال فيها على افراد عائلته، وهذا ما اكسبه شهرة واسعة جعلته محل تقدير واعجاب من رعاياه فتفانوا في خدمته، والأكيد أنه يكن قدرا كبيرا من الاحترام لشعبه وهذا ما مكنه من تحقيق النجاح سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي، وطول فترة حكمه اذ عرف بطريقة او بأخرى ان يبعد منافسيه، فتميز بالشجاعة والحكمة والقوة، فقد ساعدته كل هذه المميزات في نجاح سياسته الزراعية [3].

وما مكنه ايضا من توسيع الخريطة الزراعية هو الاستقرار السياسي واعتمد في ذلك على دفع الرحل الى الاستقرار الذين كانوا يهددون الأراضي الزراعية، ولم تعكر صفو حكمه أية جرائم سياسية[4].

ومن بين العوامل التي ساعدته ايضا على تطوير الزراعة نجد الظروف الطبيعية التي تمتاز بها بلاد المغرب خاصة بعد ان تمكن من استعادة أراضي أجداده، فقد استفاد من

---

[1] أكصيل (اصطيفان)، المرجع السابق، ص، 163.

[2] Decret(F) et Fantar (M), L'Afrique du Nord dans l'antiquité des origines au V° siècle, payot, (Paris, 1981), p, 132.

[3] قابريال كامس، في أصول بلاد البربر ماسينيسا او بدايات التاريخ، ترجمة، العربي عقون، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012، ص. 255.

[4] Polybe, XXXVI, 16

الأراضي التي تركتها قرطاجة المعروفة بخصوبتها مثل السهول الكبرى بوادي مجردة وسهول تونس الوسطى، كلها ملائمة لزراعة الحبوب، فالظروف الطبيعية التي تمتاز بها نوميديا وهي المناطق المهيأة طبيعيا لإنتاج الحبوب[1] ، وهناك بعض الجهات كانت خصوبتها ذات شهرة كبيرة تحدث عنها سترابون قائلا: " بعد الحصاد يكفي تحريك التربة التي سقطت فيها حبات القمح لكي تعطي محصولا جديدا"[2]، وهذا يدل على مدى جودة وملائمة الأراضي النوميدية لزراعة الحبوب.

فضلا عن توفر اليد العاملة المحلية لان السكان المحليين كانوا يمتازون بحبهم للأرض ومن جهة أخرى نجد المناطق التي استحوذ عليها ماسينيسا كان سكانها ماهرون في العمل الزراعي وعددهم كثير وبالتالي لا دعي لجلب يد عاملة اجنبية[3].

اضافة للعوامل الخارجية من بينها ضعف قرطاجة وهذا ما جعل ماسينيسا يتوغل داخل ممتلكات قرطاجة لاسترجاع أراضي اجداده، فاستفاد من الثروات التي ورثها عن قرطاجة خاصة وان تلك الأراضي كانت من أجود أراضي بلاد المغرب نظرا لخصوبتها ووفرة وتنوع منتجاتها، وهذا ما سهل عليه السير قدما نحو قطاع زراعي أقوى، ضف الى ذلك مساندة الرومان له بعدما التقت مصالح الطرفين معا من اجل القضاء على التواجد القرطاجي[4].

---

[1] Gsell (S), H.A.A.N.T.5, pp. 177.

[2] Strabon, XVII, 3, 11.

[3] أكصيل (اصطيفان)، المرجع السابق، ص. 163.

[4] غانم (محمد الصغير)، المظاهر الحضارية والتراثية لتاريخ الجزائر القديم (الملامح الحضارية والتطور الفكري لفترة ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم)، دار الهدى، الجزائر، 2011)، ص، 86.

4. التجارة الخارجية في فترة ماسينيسا:

برع النوميديون في المجال الزراعي بفضل السياسة الإصلاحية التي تبناها ماسينيسا ونظرا لهذا التطور استلزم على نوميديا العناية أكثر بالزراعة وهذا لتصدير المنتجات التي كانت تدرها عليهم الأراضي الزراعة نحو الأسواق الخارجية، كما لعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في انماء التجارة الخارجية.

ازدهرت التجارة النوميدية ازدهارا كبيرا طيلة فترة حكم ماسينيسا ويرجع السبب في هذا الى تحرر النوميد من الاحتكار القرطاجي، فضلا عن تطور اقتصادها القائم على الزراعة[1] ، وأصبح ماسينيسا يشرف على الموانئ التجارية الساحلية التي كانت تحت السلطة القرطاجية، والتي تعد همزة وصل بين المناطق الشمالية للمغرب القديم، والمنطقة الصحراوية من جهة، وبوابة شمال افريقيا على بلدان شرق المتوسط من جهة أخرى.

إن امتلاك ماسينيسا لأراضي منتجة للحبوب، وموانئ عديدة، حفزته على ممارسة التجارة عامة وتجارة الحبوب على وجه الخصوص[2]، والتي كانت تنتج بكميات كبيرة وجهت للاستهلاك الداخلي، وكذا تصديرها كتجارة خارجية لجلب العملات الثقيلة، أو السلع والمواد التي تحتاجها السوق الداخلية[3] ، فقد كان تصدير القمح والشعير في عهد ماسينيسا مصدر الدخل الرئيسي لمملكته. وكذا الزيوت التي كانت تستخرج من الزيتون الذي اشتهرت به المنطقة، بالإضافة الى جلود الحيوانات والعاج وخشب العفصية الذي كان يفضله الاغريق لصنع الأثاث المنزلية[4].

---

[1] ايف (لاكوست)، وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر (إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها)، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، (باريس، 1960)، ص. 69.

[2] بشاري (محمد الحبيب)، المرجع السابق، ص.64.

[3] Tite Live, Histoire Romaine, trad, Lasser,E, éd. Gamier Classique, (Paris, 1955), XXX, 19.

[4] شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أثناء الاحتلال الروماني ودورها في احداث القرن الرابع الميلادي، الجزائر، 1984، ص. 57.

يشهد المؤرخون الكلاسكيون أن نوميديا كانت الممون الرئيسي للرومان بالقمح، فقد أرسل ماسينيسا للجيوش الرومانية المحاربة في مقدونيا 200.000 صاع من القمح وكمية مماثلة من الشعير

وفي سنة 198ق.م أرسل ماسيتيسا200.000 صاع من القمح الى الجيوش المحاربة في اليونان سنة 191 ق.م أرسل الى 300.000 صاع من القمح و250.000 صاع من الشعير[1].

سنة 171 ق.م، أرسل كميات من القمح الى الجيوش الرومانية المحاربة في مقدونية.

سنة 170 ق.م قدم هبة من القمح الى نفس الجيوش تقدر بمليون صاع.[2]

يتبين لنا من خلال هذه المعطيات أن الرومان جعلوا من نوميديا مصدرا هاما لتموينهم بالحبوب، فقد كانت نوميديا الوجهة المفضلة لروما للتزود بالقمح من اجل تغطية احتياجات سكانها وجيوشها، فلم تكن هذه الأرض بالنسبة لحكام الرومان ارضا للتوسع وزيادة الأموال فحسب، بل كانت الام المغذية ومرساة السلام الإيطالي، فقد ساهمت في حل مشكل نقص الغذاء في إيطاليا.

وهذا ما يدفعنا للقول ان السياسة التي تبناها العاهل النوميدي أعطت تقدما كبيرا للمملكة النوميدية سواء تعلق الامر بالزراعة او التجارة.

فقد استطاع ماسينيسا أن يؤسس اسطولا بجريا تجاريا اذ فتح أبواب مملكته للتجار الاغريق والمصريين والايطاليين وازداد الاحتكاك أكثر مع الاغريق خاصة مع جزيرة رودس، وشملت العلاقات التجارية حتى مع مدن اغريقية أخرى مثل أثينا، وتجسدت هذه العلاقات الودية في تجسيد أحد تجار ديلوس تمثالا لماسينيسا، وكان ماسينيسا بدوره يرسل الى اهل ديلوس كميات من القمح كنوع من الهبة لحساب معبد "أبولو"، فقد ذاع صوت ماسينيسا في العالم الاغريقي فشيد ملك بثينيا (Bithynie) تمثالا تكريما له[3].

---

[1] Tite Live, XXXI, XXXII

[2] Tite Live, XLIII

[3] فرحاتي(فتيحة)، المرجع السابق، ص، ص.274،275

ولم يكتفي ماسينيسا بإقامة علاقات تجارية مع الاغريق بل استقبلهم الى مملكته، اذ وجدت جالية اغريقية في سرتا منذ حكمه وكانت عاصمته محطة رجال العلماء وكبار التجار حتى أنه استقبل واحد من كبار معاصريه وهو المؤرخ الاغريقي بوليبيوس الذي يعتبر من أهم مؤرخي عصره، ومن المظاهر الأكثر أهمية في اعمال ماسينيسا هي انه فتح الباب للإغريق لربط علاقات مباشرة مع الشرق والغرب وهي الأولى من نوعها في تاريخ نوميديا دون وساطة قرطاجة[1]

لقد استخدم للتجارة الخارجية نقود فضية أجنبية أتت نتيجة بيع المواد الداخلية للخارج، اذ عثر على هذه النقود الفضية ضمن كنوز قسنطينة وأيضا على نقود فضية نسبة الى معامل اسبانيا وقد فضل ماسينيسا استخدام النقود ذات المعدن الرخيص للتداول بها داخليا واستخدم أيضا البرونز للتبادل التجاري الخارجي، اذ عثر ضمن كنوز بلاد البلقان على 368 قطعة نقدية نوميدية من هذه المادة (انظر ملحق رقم2 و3)[2].

كما تم العثور على قطع نقدية كثيرة لممالك ومدن البحر المتوسط في المدن النوميدية خاصة العاصمة سيرتا. وهذا يدل على ان التجار الاجانب يحملون معهم عملاتهم ويزاولون نشاطهم في مدن البلاد وحتى أريافها، وقد كانت العملة الأجنبية أكثر رواجا في المملكة، فالصفقات الكبيرة يدفع فيها الطرف النوميدي السلع أما الطرف الأجنبي يدفع نقدا، وهذا لا يعني أن النقد النوميدي غير متداول خارج البلاد، فقد عثر على كنز أثري بكرواتيا238 قطعة نقدية نوميدية، وهذا دليل مادي على رواج العملة والتجارة النوميدية [3].

كانت التجارة الخارجية في عهد ماسينيسا تعتمد أساسا على المنتوجات الزراعية على راسها القمح والشعير الشيء الذي أدى الى ازدهار الجانب الاقتصادي.

---

[1] قابريال كامس، المرجع السابق، ص،244، 245.

[2] فرحاتي(فتيحة)، المرجع السابق، 277.

[3] عقون (محمد العربي)، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص، 51.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية لم تتكلم المصادر الأدبية الا جزئيا، فقد كانت هناك أسواق أسبوعية وأخرى موسمية، فرغم قلة الوثائق التي تلقي الضوء على التجارة الداخلية في المدن وخاصة الأرياف في فترة ماسينيسا، الا أن سيرتا لعبت دورا هاما في التجارة باعتبارها ملتقى سلع الشمال بسلع الجنوب[1] .

ولهذا يمكننا القول ان التطور الزراعي الذي عرفته منطقة بلاد المغرب القديم في فترة ماسينيسا رفيع المستوى لدرجة استطاع تلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية.

5. خاتمة:

1. أظهر النومديون حبهم لوطنهم وتعلقهم بالأرض فكانت سياسة ماسينيسا واضحة الهدف سعى من خلالها الى استعادة ممتلكات أجداده، ودعي الى ضرورة توحيد الصفوف للوقوف في وجه الأجنبي، فهي استراتيجية محكمة من اجل حماية وطنه وشعبه.
2. ان السلم الذي وفره ماسينيسا لرعاياه وفترة حكمه الطويلة استتبعت بالنسبة للفلاحة النوميدية نتائج إيجابية لفتت الانتباه في الفترات اللاحقة، كان ماسينيسا دون ريب قد قام بتهيئة مزارعه الكبرى للنهوض بالاقتصاد، ولكن بعض تلك التهيئة على مستوى المملكة كان قد تم قبله والبعض الاخر أكمله من جاء بعده.
3. قام ماسينيسا باستغلال الأرض بمهارة كبيرة، ويمكن أنه جاء باستخدام أدوات زراعية أكثر تطورا لكن الأكيد هو ان ماسينيسا كان يكن قدرا كبيرا من الاحترام لشعبه، وهذا ما مكنه من تحقيق النجاح سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي..

---

[1] عقون (محمد العربي)، المرجع السابق، ص، 50.

4. كان الثراء الاقتصادي المبني أساسا على الثروة الفلاحية اهم ما ميز منطقة شمال افريقيا منذ قرون طويلة حيث ان هذه المنطقة عرفت الزراعة منذ فجر التاريخ، وعرفت ازدهارا وتطورا خلال فترة ماسينيسا.
5. ان الزراعة في بلاد المغرب القديم واحدة من أبرز المجالات التي اثرت في التاريخ المغاربي والمتوسطي القديم ودور سكانها المحليين في استثمار امكانياتهم المحلية للوصول الى أرقى ما وصلت اليه شعوب العالم القديم بتوفير الامن الغذائي بل تخطوه الى ضمان غذاء شعوب رائدة كالإغريق والرومان.
6. يمكن القول ان الإنتاج الزراعي النوميدي هو الذي جعل موانئ المملكة بوابات على عالم البحر المتوسط.
7. أن أبناء المغرب القديم قد ساهموا بفعالية في الحضارة الإنسانية كغيرهم من الشعوب التي عاصرتهم خلافا لما روجته بعض المصادر وكرسته بعض الدراسات المعاصرة.



الملحق رقم (1): الملك النوميدي، الأقليد ماسينيسا

المرجع: عقون (محمد العربي)، المرجع السابق، ص34



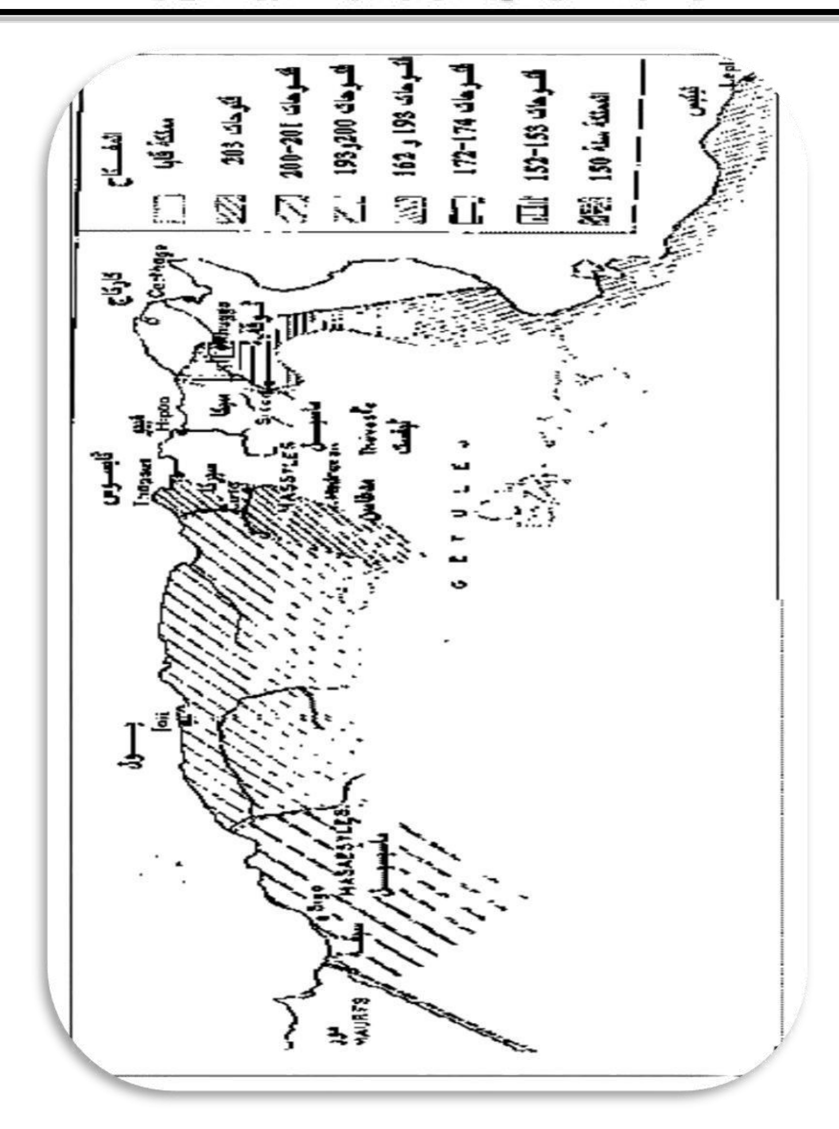
الملحق رقم (2): قطعة نقدية تنسب ماسينيسا

المرجع: قابريال كامس، المرجع السابق، ص248.



الملحق رقم (3): قطعة نقدية نوميدية من اليرونز تنسب لماسينيسا.

المرجع: قابريال كامس، المرجع السابق، ص249.



الملحق رقم (4): توسعات ماسينيسا

المرجع: قابريال كامس، المرجع السابق، ص234.

الزراعة في مملكة نوميديا من منظور المؤرخين القدامى، ودلائل المصادر المادية.
Agriculture in the Kingdom of Numidia from the perspective of ancient historians and evidence of material sources

دة. كابلي فاطمة
جامعة مولود معمري تيزي وزو

1. مقدمة:

لعبت الزراعة في منطقة بلاد المغرب القديم عموما ، ومملكة نوميديا خصوصا دورا هاما في حياة السكان ، و قد شكلت إحدى الركائز التي عبرت عن الثراء الطبيعي للمنطقة ككل ، و قد دلت الشواهد الأثرية على قدم الزراعة في المنطقة و التي تعود إلى عهود طويلة من الزمن، و لعل الرسوم الصخرية وآثار التهيئة الفلاحية ضواحي تبسة شاهدة على تجذر هذا النوع من النشاط الاقتصادي ، رغم إشادة عديد المؤرخين بدور الملك ماسينيسا بالدور الكبير له في إدخال الزراعة وتطويرها، إذ عمل على استقرار السكان ، و شجعهم على حياة الإستقرار. عموما فقد أكدت عديد المصادر المادية و الأدبية على إمكانيات لمنطقة الاقتصادية، و لعل تنوع الملكيات الزراعية، و ووسائل الإنتاج و التخزين ، إنما هو عبارة عن نشاط متجذر ، و قد انعكس على مردود الإنتاج في المملكة ، و الذي تنوع بين الزراعة الحقلية و الشجرية. و عليه فيمكن تحديد الإطار الجغرافي للمملكة من وادي ملوية غربا إلى معابد الأخوين فلينوس بالسرت الكبير شرقا، أما الحدود الجنوبية فكانت متغيرة، ز منه فيشمل أجزاء من ليبيا الحالية ، تونس و كل الجزائر، و أطرافا من المغرب الأقصى ، انقسمت إلى مملكتين الماسيل (نوميديا الشرقية) و المازسيل (نوميديا الغربية).أما الإطار الجغرافي فيصعب تحديد بدايته،

بحك كون أن معظم المعلومات المتعلقة بالمملكة في حدود القرن الثالث ق.م، على عكس تاريخ سقوط المملكة الذي كان في 46 ق.م بعد هزيمة يوبا الأول في معركة تابسوس.

تكمن أهمية الموضوع في كونه يشغل جانبا مهم من الجوانب الحضارية التي تشهد نوعا من التغييب بحكم تركيز معظم الدراسات على الجانبين العسكري والسياسي من جهة، وإشادة آخرين بدور المستوطنة الفينيقية في نقل المعارف والخبرات الزراعية للمنطقة، مما يستدعي النظر في ذلك. ومنه فقد إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسة. ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: فيما تتمثل البوادر الأولى للنشاط الزراعي في مملكة نوميديا، و التي سنجيب عنها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- لمحة حول أصول الزراعة في مملكة نوميديا
- الملكية الزراعية، ووسائل الإنتاج
- الإنتاج الزراعي النوميدي.

2. لمحة حول أصول الزراعة :

2.1 من خلال المصادر الأدبية:

حضي الملك ماسينيسا بامتداح عديد المؤرخين القدامى و المحدثين باعتباره الملك الذي عمم الفلاحة في مملكة نوميديا [1]، فيذكر بوليبيوس في هذا الشأن ما يلي: "إنه العمل

[1] -**نوميديا**: تتكون من قبائل الماسيل التي كانت مضاربها في الشرق الجزائري، و شمال تونس ما عدى أراضي قرطاجة ، أما المازسيل فتمتد على أراضي واسعة من وادي ملوية غربا إلى رأس تريتون شرقا ، عاصمتها سيقا .ينظر:

Strabon, **Géographie**, trad. Par Amédée Tardieu, tome 3, librairie hachette, 1880, liv. XVII 19 ; Pline l'ancien, histoire naturelle, texte établi et commenté par Jehan Desanges, société d'édition les belles lettres, paris, 1980, livre V 1-46(l'Afrique du Nord), 22.

الكبير و الرائع ، فقبله كانت نوميديا بطبيعتها غير مجدية ، و لا تستطيع أن تقدم إنتاجا زراعيا ، إنه الأول الذي أظهر بأنها يمكن أن تنتج كل الخيرات ، مثلها مثل غيرها من الأقطار إنه قام بتهيئة مساحات شاسعة تهيئة جيدة[1]، في حين ذكر سترابون أن ماسينيسا هو من جعل الناس اجتماعيين ، و متمدنين، كما جعل منهم فلاحين [2]، ونجد من بعض المؤرخين المحدثين ما يشيد بالدور الكبير للملك ماسينيسا و جعله بمثابة إقليذ و إله[3]. يبدو أن إشادة معظم المؤرخين بدور الملك ماسينيسا على غرار بوليبيوس له مبرراته بحكم العلاقة الوطيدة التي جمعت الملك ماسينيسا به ، حيث استقبله في قصره أثناء الحرب البونيقية الثالثة ، و رأى في عمل ماسينيسا الذي كانت له نية ازدهار المنطقة[4]، لكن الإطراء المفرط في جعل من الملك ماسينيسا مدخلا للزراعة ، ومسببا في استقرار السكان يبدو فيه نوع من المبالغة المفرطة في مدحه [5]، بدليل وجود أدلة كثيرة تؤكد وجود الزراعة قبل الملك.

ماسينيسا بزمن طويل، إلا أن هذا لا ينقص من قيمة الملك خصوصا و أنه استغل أحد بنود معاهدة زاما عام 201ق.م [*]، و تمكن من استعادة معظم المدن ، و التي أصبحت بوابات

---

[1] - Polybe**, histoire,** traduit Par D. Roussel, édition Gallimard, paris, 1970, XXXVI, 16.

[2] -Strabon, Liv. XVII, 3, 15**.**

[3]-شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي، تعريب محمد مزالي، البشير بن سلامنة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص ص 136- 138.

[4] -غابريال كومبس، في أصول البربر، ما سينيسا أو بدايات التاريخ، ترجمة و تحقيق العربي عقون ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، ط2، 2012، ص ص 25- 26.

[5] - محمد الهادي حارش، التطور السياسي و الاقتصادي في نوميديا منذ اعتلاء ماسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول 203- 46 ق.م، دار هومة للنشر و التوزيع. الجزائر، 2014، ص 103.

* حول بنود **معاهدة زاما** ينظر: Dion Cassius, histoire romaine, traduit par E. Gros, tome 2, libraire de Firmin didot frères, paris, 1848, fragment de livre XXVI, 219.

له على عالم البحر المتوسط ، و بذلك كسر الاحتكار القرطاجي على بلاد المغرب[1]. ولعل تمتعه بمناقب عدة جعلت من روما تقرر وضع حد لطموحاته ، رغم أن مجلس الشيوخ فضل تهديم قرطاجة ، إلا أن الغاية الحقيقية من كل هذا هو الحد من طموح الملك نتيجة كثرة توسعاته مستفيدا من أحد بنود معاهدة زاما ، و قد تمكن كاتو الأكبر** من إقناع مجلس الشيوخ الروماني بضرورة القضاء على قرطاجة[2]، وفعلا وفعلا كان ذلك عقب الحرب البونيقية الثالثة (149- 146 ق.م).

2.2 من خلال المصادر المادية:

أظهرت المعطيات الأثرية أن الزراعة تعود إلى ما قبل الملك ماسينيسا بزمن طويل ، وقد أرجعها كومبس إلى أواخر العصر الحجري الحديث[3]، وقد تم العثور على رسوم صخرية حملت مشاهد للقنص و الاستئناس و الرعي و الصيد ، خصوصا تلك التي أدخل فيها الرسامون التمثيل البشري للتعبير عن العصر الحجري الحديث ، غير أن الرسوم الصخرية

---

[1] -محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ط2، ص 113.

****كاتو الأكبر** : هو ماركوس بوركيوس كاتو ، ولد سنة 234 ق.م بمدينة توسكلوم الرومانية ، ينتمي إلى الطبقة العامة ، اشتغل عدة مناصب على رأسها قنصل عام 195 ق.م ، عرف بكاتو الرقيب .ينظر

:Plutarque, les vies des hommes illustres, traduit par d. Ricard, libraire-éditeur, paris, 1844, vie de Caton le censeur, 1-2, 25- 40……..

[2] -عند عودة كاتو إلى روما، عرض على مجلس الشيوخ الروماني حبات من التين كان قد جلبها معه من إفريقيا، و قد أعجب السيناتو بنوعية و جمال الحبات ، و من ثمة تأكدت لهم الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، و قال كلمته المشهورة - لا بد أن تدمر قرطاجة- ، و فعلا تم ذلك دون أن يكتب لكاتو أن يشهد ذلك حيث أدركه الموت قبل أن تدمر قرطاجة ،تاركا وراءه ابنا من زوجته الثانية .ينظر: Plutarque, 41- 42.

[3] - غابريال كومبس، ما سينيسا......، المرجع السابق، ص ص 113- 114.

و إن ساعدتنا على اكتشاف الصيد ، إلا أنها بالكاد تمنحنا مشاهد لخدمة الأرض و فلاحتها، أي إنتاج الغذاء النباتي من النشاط الزراعي [1].

هذا ، و قد كشفت بعض المواقع الأثرية على البوادر الأولى للزراعة من خلال موقع أمكني بمنطقة الهقار بالصحراء الجزائرية ، و التي تعود إلى الألف السابعة قبل الميلاد [2]، من خلال حبتي لقاح تبدو من خلال حجمها أنها من القمح، و قد أرجعت التحليلات التي أجريت على الحبتين أن تاريخها تعود إلى ما بين 6100- 4850ق.م[3]، وما يلفت الانتباه أيضا هي تلك الكويرات المثقوبة و التي تكون قد استخدمت في سحق الحبوب و هذا في عديد الأماكن على رأسها موقع أمكني بالهقار[4] ، و التي اكتشفت في عديد المواقع القفصية [*] والنيوليتية ، وز هي عادة ما تكون كمثرية الشكل ، يمكن أن تستغل في وظائف عدة ، تتميز بالخفة ، تتألف من

---

[1] - محمد الصغير غانم، " الملامح الباكرة لنشأة الزراعة في بلاد المغرب القديم" ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 17، جامعة قسنطينة، 2002، ص 166.

[2] - محمد. رشدي جراية، الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث 6100- 1000 ق.م، إشراف عبد العزيز بن لحرش، جامعة منتوري ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ و الآثار ، 2007- 2008، ص 79.

[3] - فتيحة فرحاتي، نوميديا من حكم الملك قايا إلى بداية الاحتلال الروماني 213- 46 ق.م (الحياة السياسية و الحضارية)، منشورات أبيك ، 2007، ص 230.

[4] -Camps(G), les civilisations préhistoriques de l’Afrique du nord et de Sahara , édition Doin, 1975, p 226.

***الحضارة القفصية** : نسبة إلى منطقة قفصة بالتراب التونسي ، حيث تكثر المواقع التابعة لها ، سميت هذه الحضارة من طرف دي مرفان عام 1905، تتركب من مرحلتين القفصية النموذجية و العليا ، تميزت النموذجية بالصناعة الخشنة ، يكثر فيها التهذيب ، أما العليا فتتميز بأكثر نصالية ، و غنية بالحجر قزميات الهندسة ، إلى جانب الإختلاف في عامل الزمن. ينظر: محمد سحنوني ، ما قبل التاريخ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص ص 119- 120.

أحجار جيرية هشة [1]. هذا ، و قد عثر في مناطق متعددة من الجزائر الحالية على تربيعات زراعية ، تشمل مساحات معتبرة ، و هي محاطة بأسوار تهيء أجزاء من الأرض لاستقبال المياه ، و لعل أثار التهيئة الفلاحية في منطقة تازبنت (تبسة)دليل على ذلك، فضلا عن وجود مقبرة في جبل موستيري (تبسة)، و هو دليل آخر على استقرار السكان و ممارسة الزراعة[2] بالإضافة إلى وجود رسوم صخرية في الأطلس الصحراوي و الجنوب الوهراني رغم قلتها ، فعلى سبيل المثال ورود مشهد فلاحي يمثل شخص يمسك أداة طرفها الفاعل على شكل زاوية ، يمكن اعتبار هذه الأداة معولا بمقبض صغير شبيه بمعول[3]، كما يعتبر الفخار من أهم الأدلة الأثرية الأخرى التي تثبت توصل الإنسان إلى الاستقرار و امتهان الزراعة ، و هذا نظير حاجته إلى تخزين طعامه و شرابه ، و قد نجح في التأقلم مع بيئته[4]. (ينظر الشكل 1و2)

وعموما فقد تنوعت المصادر المتعلقة بأصول الزراعة في منطقة بلاد المغرب القديم عموما ، و نوميديا خصوصا ،وقد عبرت عن مكنون حضاري راسخ في عمق التاريخ ، بالبرغم من الإشادة الكبيرة بدور الملك ماسينسا في إدخال الزراعة والعمل على استقرار السكان و تمدنهم ، إلا أنها مبالغة مفرطة ، و لعل الدلائل المادية قد عبرت عن فكر عميق للشعوب البدائية عموما ، و ما يشاع عن مساهمة روما لاحقا في التطور الزراعي ما هو إلا نتاج عن مخلفات تركها السكان المحليون من وسائل و تقنيات زراعية.

---

[7]- غابريال كومبس، المرجع السابق، ص ص 115- 117.

[2] - محمد. العربي عقون، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الإفريقي القديم، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص ص 26- 28.

[3] - غابريال كومبس، ماسينيسا....، المرجع السابق، ص 129.

[4] - محمد رشدي جراية، المرجع السابق، ص 80.

3. الملكية الزراعية ووسائل الإنتاج في نوميديا:

3.1 الملكية الزراعية:

لم يرد في أخبار القدامى ما يفيدنا في معرفة نظام الملكية عند النوميد ، و إذا خرجنا عن إطار التشريعات القرطاجي أو الرومانية وهي لا تعنينا ، فإننا لا نجد شيئا من التشريعات النوميدية التي تحاط بصمت تام ، و هو الصمت الذي يخيم أيضا حول أساليب الإنتاج و التخزين ، مما فتح المجال للافتراضات والتأويلات[1].

يذكر كومبس أن ماسينيسا كان شديد العناية بالأرض، و عرف كيف يستصلح الأملاك الملكية الكبرى ، و التي يبدو أنها كانت تمتد على مساحات كبيرة منذ عهده، فقد كانت العائلة الملكية الماسيلية تحوز في الأساس على أملاك مشتركة ، و أصبحت بفعل التطور عبارة عن أملاك التاج [2]. عموما يمكن تقسيم الملكية الزراعية إلى :

أ- **الملكيات الملكية:** إن سياسة الضم التي انتهجها الملك ماسينيسا قد نتج عنها توسيع الأملاك الملكية، فمن المحتمل أنه بعد كل توسع إقليمي كان الملك يقتطع على الأقل قسما من الأراضي الجديدة خصوصا في المنطقة الشرقية[3]. أما عن سعة هذه الأراضي وطرق استغلالها فيصعب الحديث فيه بحكم غياب الدلائل، باستثناء حديث ديودور الصقلي الذي يذكر أنه عند وفاة ماسينيسا ترك عشرة آلاف بلترا لكل ولد من أولاده مزودة بكل الأدوات و الوسائل الضرورية[4].إلى جانب ما ذكره مؤلف حرب يوغرطة عن تقسيم مملكة مكيبسا بين يوغرطة

---

[1] - محمد الهادي حارش ، مملكة نوميديا......، المرجع السابق، ص ص 136- 137.

[2] - غابريال كومبس، في أصول ....المرجع السابق، ص 399.

[3] - نفسه، ص ص 399 - 400.

[4]- Di odore de Sicile, bibliothèque historique, traduit par A. F. Miot, imprimerie royale, paris , (1834- 1838), liv .XXXII, 17.

و عزربعل ، حيث تطرق إلى حصول يوغرطة على الأراضي المجاورة لموريطانيا ، و التي كانت أكثر ثراءا ، و الجزء الآخر منح لعزربعل[1].

و هناك حديث عن أمير نوميدي كان يمتلك أراضي واسعة في ضواحي زاما-ريجيا ، فلا يستبعد أن تستغل هذه الأراضي من رجال أحرار مثلها في ذلك مثل أراضي البراري التي خلفها[2]. إلى جانب امتلاك يوبا مثلا لأراضي موروثة عن آبائه، و لعل انحيازه إلى أنصار بومبي* الذين انتقلوا إلى إفريقيا ضد يوليوس قيصر ** في إطار الصراع القائم أنذاك (الحرب الأهلية) حيث اشترط على أنصار بومبي التخلي له عن مقاطعة إفريقية في حال الانتصار [3].

---

[1] - كايوس سالستيوس كريسبوس ، حرب يوغرطة ، ترجمة محمد الهادي حارش، مطبعة دحلب ،الجزائر، 1991، فقرة 16.

[2] - محمد. الهادي حارش ، مملكة نوميديا ......، المرجع السابق، ص 139.

***جايوس بومبي الأكبر** 106 - 48 ق.م: قام سيلا بمنحه لقب الأكبر إثر انتصاره على إتباع ماريوس في صقيلية وإفريقية سنة 79 ق.م ، و القضاء على تمرد العبيد سنة 71 ق.م ، أصبح قنصلا سنة 70 ق.م، أوكلت له مهمة القضاء على القراصنة في البحر المتوسط ، فبعدما كان حليفا لقيصر رفقة كراسوس ، تحول إلى عداء شديد ، انتهى بالقضاء على بومبي .ينظر:

:Plutarque, vie des hommes…….., vie de pompée, 12, 20, 23 , 53, 56, 85.

**** يوليوس قيصر** 100-44 ق.م: ولد في روما ، تعتبر عائلته من أقدم العائلات البسيطة في إيطاليا من طبقة الفرسان ، لكنها غنية ، تزوج من كورنليا ابنة قيصر الذي تقلد منصب القنصلية لأربعة مرات ، من أشهر أعماله الانتصار في الحرب الإفريقية ضد يوبا الأول ، انتهى به المطاف بالاغتيال سنة 44 ق.م ينظر:

Suétone, la vie des douze césars (césar, octave auguste, Tibère), publiée par C L F Panckoucke, traduction nouvelle par M. de Golbéry, tome 1, paris, 1830, 1, 2, 36, 66.

[3]- يوليوس قيصر ، حرب إفريقية 47- 46 ق.م، ترجمة محمد الهادي حارش، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر، 1991، فقرة 02.

ب- **الملكيات الخاصة**: تعتبر الأرض ملكا لشخص له كامل الصلاحيات في التصرف فيها ، ويبقى مالكا لها و لعائلته بعده، بشرط استغلالها بشكل أمثل، وإلا فستصبح في متناول من هو مستعد لإحيائها من جديد [1]، عموما فقد كان للمغاربة الأحرار أراضي ذات ملكية خاصة في إقليم قرطاجة ، فكانوا مجبرين على دفع ربع المحاصيل الزراعية للدولة القرطاجية [2]، وبعد الاحتلال الروماني لقرطاجة التي أضحت مقاطعة رومانية ، أظهر الرومان نيتهم على الإبقاء على الوضعية القديمة للأرض، من حيث طرق الاستغلال على الأقل، و ظل الفلاحون المغاربة يتابعون خدمة أرضهم لصالح المنتصرين الرومان إلى غاية إنشاء مستوطنات فيها ، و الشروع في عملية المسح ، وإحصاء الأراضي [3]، وقد قسمت الأراضي على الشكل التالي:

* **أراضـي الدولة الرومانية:** هي كل الأراضـي التي كانت ملكا لقرطاجة سـابقا، بالإضـافة إلى أراضــي المزارعين القرطـاجيين، ز حتى إن كانـت في أيـدي الفلاحين المغـاربـة الـذين كـانوا يستغلونها بالوكالة.

* **أراضــي الفلاحين المغاربة الذين وقفوا على الحياد في الحرب البونيقية الثانية:** حيث أبقت اللجنة العشـرية الأراضـي في أيدي أصـحابها في صــورة ملكيات خاصــة، تجرى عليها الضرائب العقارية، ويفرض على أصحابها ضرائب المهزومين، وهذا الصنف من الأراضي كان معرضا للحجر، إلا أن قانون 111ق.م قام بتعويضهم[4].

---

[1] -أكصيل أصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم ، الجزء الخامس(الممالك الأهلية ، نظامها الاجتماعي ،السياسي و الاقتصادي)، ترجمة محمد التازي سعود، الرباط، 2007، ص 178.

[2] - شنيتي (م. البشير) ، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة) 146 ق.م- 40م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985، ص 103.

[3]- أكصيل أصطيفان، ج7، المرجع السابق، ص 14.

[4] - محمد الهادي حارش ، مملكة نوميديا......، المرجع السابق، ص 138.

*** أراضـي المدن الحرة:** هي الأراضـي التي أبقت عليها اللجنة بين أيدي أصـحابها، وأعفتها من الضرائب، كما نجى أصحابها من ضريبة المهزومين التي فرضت على باقي الولاية[1]

ج- الملكيات الجماعية: هي أراضي مخصصة لجموع أفراد يشكلون جماعات قروية، يكون فيها الاستغلال والمحاصيل مشتركة، و توزع بعد ذلك على الأسر حسب عدد الأفراد المشكلة لها.[2]

تذكر الإشارة إلى وجود نوع آخر من الأراضي تمتلكها قبائل يجهل تصنيفها أهي فردية أم جماعية، ومن أمثلة ذلك نذكر أراضي الموزولاميين* التي قادها تاكفاريناس**، الذي اشترط

---

[1] - محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني .....المرجع السابق، ص ص 107- 108

[2] - أكصيل أصطيفان ، ج5، المرجع السابق، ص 177.

* **قبائل الموزولاميين:** هي قبائل جيتولية كان مركزها بمنطقة الأوراس، امتد إقليمها من سوق أهراس إلى ما وراء النمامشة جنوبا ، و قد ذكرت في الوثائق الأثرية في عديد المرات ، ارتبطت بمقاومة تاكفاريناس. ينظر: Tacite, annales, traduit par Bornique, paris, 1956, II, 2, III 20-21, 58, 72- 74, IV 23- 26.

** **تاكفاريناس:** 17-24 م: ينتمي إلى قبيلة الموزولامي ، عمل كجندي مساعد في الجيش الروماني في إطار التجنيد ، فر مع عدد من رفاقه من إيطاليا بعد أن تعلم فنون القتال ، قاد ثورة ضد الرومان بداية من 17 م، مست معظم مناطق المور ، الموزولاميين ، الغرامنت ، الكنثيين ، و الذين لعبوا دورا كبيرا في السنوات الأخيرة من الثورة. ينظر: Tacite, annales, II, 52, III 20- 21, 72- 74.

*****تيبريوس** 14- 37م: تبناه الإمبراطور أغسطس ، استطاع أن يحقق نجاحات مبهرة خلال السنوات الأولى من حكمه ، تميز بالحنكة السياسية ، أرسى الإستقرار في الشرق ، أنجز مشاريع عمومية في كل المقاطعات ، أساءت السلطات الرومانية كثيرا إليه ، و هو حال بعض المؤرخين على غرار ديون كاسيوس، سويتونيوس، تاكيتوس، توفي وهو في الرابع و الستين من عمره. ينظر Suétone, vie de Tibère, 20-45; محمود إبراهيم السعدني، تاريخ و حضارة الرومان منذ نشأة روما حتى نهاية القرن الأول ميلادي، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2007

على الإمبراطور تيبريوس*** ضرورة إعادة الأراضي إلى أصحابها الشرعيين مقابل إيقاف لهيب الثورة[1].

3.2 وسائل الإنتاج الزراعي في نوميديا:

يرى عديد الباحثين أن للمغاربة تقنيات خاصة في مجال الفلاحة [2]، ولعل صناعة بعض الأدوات دليل على بدايات العمل الزراعي ، و التي تعود الى الأزمنة القفصية، على الأقل بداية تهيئة الإنسان لمحيطه الطبيعي [3]، حيث تم العثور على عديد الكويرات الحجرية المثقوبة المكتشفة في عديد المواقع القفصية والنيولتية ، إلى جانب العثور على حصى حفر تسمى ديقينق- ستيك نهايتها العليا مزودة بكريات حجرية ، بحيث تسمح بالتركيز عند غرزها في التربة [4]. كما تشير المعطيات الأثرية على معاول و شظايا السيليكس التي عثر عليها في القطع المهيأة في تازبنت (تبسة) على أن الزراعة في تلك الجهة عائدة لفترات مبكرة كثيرا[5].

ومن بين وسائل الإنتاج نذكر:

أ- المحراث:

استخدم السكان ألفاظا لتسمية مختلف القطع المكونة لجسم محاريثهم ، و لم يستعيروا بأية ألفاظ أجنبية ، مما يوحي أنها أصلية في المنطقة[6].فالمحاريث التي عثر على صور لها فوق الأنصاب و النقود البونيقية تختلف في شكلها العام عن المحاريث التي وجدت عند الأهالي

---

[1] - محمد. الهادي حارش، "ثورة تاكفاريناس 17-24م"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 9، 1994، ص 58.

[2] - محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا......، المرجع السابق، ص 140.

[3] - غابريال كومبس، في أصول .....المرجع السابق، ص 115.

[4] - نفسه، ص ص 115- 118.

[5] - محمد العربي عقون، الاقتصاد ......المرجع السابق، ص 28.

[6] -أكصيل أصطيفان ج5، المرجع السابق، ص 168.

، و هو ما يلمح إليه البعض من خلال وجود نوعين (محلي و مشرقي)[1]. فيرى كومبس أن الأول مسنن (شكل زاوية) يتكون من ثلاث قطع مجمعة- الذراع الزاحف- و يحمل السكة، السهم، ومقبض المحراث، و هو المحراث الذي وجد في الإقليم البوني ، أما الثاني فيبدو أنه أكثر بدائية يتكون من قطعتين، حيث أن المقبض ما هو إلا امتداد للزاحف المائل إلى الأرض ، و السهم منحني[2] . (**ينظر الشكل 3**)، و عموما فيرى لاوست أن المحراث المحلي قد تطور عن المجرفة ، و التي استخدمت منذ زمن طويل ، و أدخل عليها تعديل يسمح بجرها بواسطة حيوانين [3].

ب-المنجل:

من بين الأعمال الفلاحية التي يقوم بها الفلاح نذكر الحصاد، و الذي يستخدم فيه ما يعرف بالمنجل ، وهو قديم الاستعمال في منطقة بلاد المغرب القديم بشكل عام، بما فيه مملكة نوميديا[4]، وقد إكتشف أول منجل في مغارة البوليغون (وهران) في الطبقة النيوليتية ، و قد قدم دومرق عام 1927 وصفا له من خلال ما يلي: "....القطعة المثيرة للفضول هي أداة مكونة من هيكل من العظم ، و من حجر السيلكس ، الهيكل معمول في جزئه الأسفل من نتوء فقرة ظهرية لحيوان الحيرم، أما الحافة العليا فهي ممتدة على 0.085 م ومجوفة بثلم عميق بعرض 0.004م..و في ذلك الثلم سلسلة متتالية من السليكس الحاد تشكل أسنان المنجل[5]. وبعد هذا الاكتشاف بقليل يأتي اكتشاف ثان على يد دبروج تتعلق بأداة شبيهة عثر عليها، و قد لها وصفا كالآتي:" هي عبارة عن ضلع مجوفة بعمق وانتظام في اتجاهها

[1] –محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي......المرجع السابق، ص 103.

[2] - غابريال كومبس، في أصول ....المرجع السابق، ص ص 160- 161.

[3]-Laoust (s), « le nom de la charrue et de ses accessoires chez les berbères », les archives berbères, vollume 3, fascicule1,publication du comité d'études berbères, 1918, p 13.

[1] -محمد الهادي حارش، ممكلة نوميديا، المرجع السابق، ص 143.

5– غابريال كومبس، المرجع السابق، ص 120.

الطولي، و نستنتج أن ذلك التجويف يمكن أن يتسع لعدد من السيلكس باستعمال مادة لاصقة نباتية أو حيوانية"، و استخلص كادنا من نتائج حفرية عام 1948 بكلومناطة بتيارت حيث قدم وصفا لأداة من هذا النوع ، وأضاف علىخلاف سابقيه أن " .....هذه الأدوات تبدو أنها كانت مناجل ، أو أنها نوع منها" [1].

ومن أجل الاستفادة مما تنتجه الأرض المغاربية من قمح و شعير، تفطن السكان إلى ضرورة طحنها من أجل الاستهلاك ، من خلال استخدام مهراس دائري مدقق من حجر أو من خشب ، كما استخدموا حجرا عريضا بيضوي الشكل ، و آخر كمهماز يمسك باليد ، فضلا عن استخدام أسطوانتين مركبتين واحدة فوق الأخرى مع وجود ثقب لصب الحبوب ، و يتسبب احتكاك الأسطوانتين في طحنها[2].

ج- **وسائل التخزين:** يبدو جليا أن وفرة إنتاج الحبوب في مملكة نوميديا هو ما أدى بالفلاحين للجوء لتخزين فائض إنتاجهم ، وهذا في أماكن آمنة بغية حفظها للسنوات العجاف ، هذا، و قد تطرقت بعض المصادر على طرق للتخزين من خلال ما ورد في طيات كتاب حرب يوغرطة من خلال قيام ماريوس* بالاستلاء على جبل صخري ينتهي بأرضية مسطحة على شكل حصن، كان يتوفر على كميات كبيرة من القمح . فضلا عما ذكر في الحرب الإفريقية عن وجود مطامير لتخزين الحبوب و جاء كالتالي:" كان من عادة السكان المغاربة إقامة مطامير في الحقول و الأرياف لتخزين الحبوب ، خاصة أثناء الحرب لوضعها في مأمن من غارات العدو المفاجئة" ، و عموما فقد كانت تحفر في الأماكن الجافة، و تفرش بالقش قبل أن توضع فيها الحبوب ، وكان لأهالي خارج المنطقة القرطاجية مخازن للحبوب و مطامير خصوصا قرب الضيعات التي تتجاور مباشرة الحقول المزروعة لحفظ المحاصيل

---

1 - غابريال كومبس، المرجع السابق ، ص 121.

2 - محمد الهادي حارش، التطور السياسي......، المرجع السابق، ص ص 112- 113.

من النهب و المصادرة ، كما أن سكان القرى ينقلون المحاصيل تحت حماية جماعة سكانية ، و الأرض التي تقام عليها القرية عادة ما تكون من صخر صلب ، وتقام في أعلى القرية، أو فوقها أو بجانبها ، و ذلك في مواقع يصعب الوصول إليها .

4. الإنتاج الزراعي النوميدي:

4.1 الزراعة الخاصة بالحقول (الزراعة الحقلية):

أ- الحبوب (القمح و الشعير): لقد شكلت الصدارة في غذاء سكان نوميديا ، فبالرغم من محاولة البعض ترسيخ التأثير الفينيقي ، و طمس كل ما يثبت محلية هذا النوع من المزروعات ، حيث يرجع كاركوبينو الفضل لقرطاجة التي ثبتت السكان على الأرض لزراعة الحبوب [1]. إلا أن التسميات التي أطلقت على هذا المنتوج تؤكد أصولها المحلية ، و المعروفة حتى وقتنا هذا من واحة سيوة إلى المحيط الأطلسي بنفس الاسم إرذن- القمح- ثمزين – الشعير-، فنجد ديودور الصقلي يشير إلى الكمية و الجودة العالية التي تنتجها الأرض الإفريقية خصوصا القمح[2]، و هو حال سالستيوس الذي يشير أن المنطقة منتجة للحبوب [3]، ويبدو أن إحتلال الحبوب للصدارة جعل معظم المؤرخين يركزون عليها لدرجة الاعتقاد بغياب منتوج آخر غير الحبوب [4]. و عموما فبالرغم من محاولة البعض ربط الحبوب بنطاق خارج عن مملكة نوميديا من خلال ملاحظة علماء النبات أن القمح الصلب يظم عموما عددا معتبرا من السلالات المتميزة إلى درجة اعتبار أن هذه البلاد هي الموطن الثاني لعدد

---

[1]- جيروم كركوبينو ، المغرب العتيق ، ترجمة محمد التازي سعود ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط، 2008، ص 40.

[2] -Di odore de Sicile, histoire universelle, traduit par Monfieur L'Ablé Terrassons, tome 1, nouvelle édition, de bure frères, paris, livre III, 26.

[3] - كايوس سالستيوس كريسبوس، المصدر السابق، فقرة 17.

[4] - محمد الهادي حارش، التطور السياسي......، المرجع السابق، ص ص 118-119.

من أنواع القمح الصلب ، أما أصله المحلي فهو الحبشة [1]، إلا أنه شهد عديد الانتقادات من قبل عديد المؤرخين ، و لعل التسمية المشتركة لكل الناطقين بمختلف اللهجات الأمازيغية خير دليل على ذلك، و هو ما حاول دكندول تأكيده كذلك[2]. و هو دليل أنه لا علاقة للفينيقيين و لا غيرهم في شيء، ما عدى احتمال إدخال نوع من البذور الجديدة ، و بالتالي لا يوجد أي تأثير لغوي خارجي ، و هو دليل قاطع على إرتباط زراعته بالمنطقة منذ وقت طويل[3].

ب- منتوجات أخرى (بقوليات، خضر..) : إن استحواذ الحبوب على الصدارة في الزراعة النوميدية لا يعني أبدا أن باقي المنتوجات كانت مهملة ، فقد عرف المغاربة عديد المنتوجات على رأسها البقول(العدس، الحمص، الجلبان...) وذلك منذ فترات مبكرة[4]، فالبرغم من وجود بعض الغموض حول أصل هذه المنتوجات فنجد مثلا أن الحمص معروف باسمه العربي عند الجميع ، لكن من المحتمل جدا أنه كان يزرع في شبه الجزيرة الإيبيرية قبل الاحتكاك بالإغريق و قرطاجة و حتى روما ، فاحتمال محلية الحمص و الجبانة وارد جدا [5]،أما الفول فيعرف كذلك من واحة سيوة إلى المحيط الأطلسي باسم إفاون ، و هو الاستعمال الشائع له ، و هو حال الثوم الذي يعرف بكل اللهجات باسم ثيسكرت أو ثيشرت ، و لا ريب أن زراعته قديمة جدا ، و المعلوم أن القرطاجيين يستهلكون منه الكثير ، و قد أخذوه من جيرانهم

1- غابريال كومبس، المرجع السابق، ص ص 150- 151.

2-De Candolle (A.P), origine des plantes cultivées, troisième édition, ancienne librairie Germer Baillière et C Félix Alcan éditeur, Paris, 1886, p 289.

3 - غابريال كومبس، المرجع السابق، ص 152.

4 - محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي......المرجع السابق، ص 105.

5- De Candolle (A), op.cit, p 260.

الليبيين [1]، و هو حال البصل و الخرشوف الذي ذكر من قبل بلين الأكبر ،و الذي شهد إنتاجا وفيرا[2].

ج- **الزراعة الشجرية:** إلى جانب الحبوب فقد عرفت نوميديا أنواعا عدة من المنتوجات الشجرية حيث يشيد بعض المؤرخين بدور الفينيقيين في الزراعة الشجرية والإقرار أن الفضل يعود لهم[3]، و هو حال كاركوبينو الذي يشيد بدور الفينيقيين في جلب العديد من الأشجار للمنطقة من المشرق [4]،و عموما فيمكن تقسيم الزراعة الشجرية إلى أنواع عدة منها:

- **الزيتون**: إن أصول غرس الزيتون تطرح عديد التساؤلات نظرا لتضارب بآراء المؤرخين في هذا الموضوع ، فقد رأى جماعة من علماء النبات الذين حاولوا التوفيق بين الدراسات العلمية ، و المعطيات التاريخية أن الوطن الأصلي لشجرة الزيتون هو جزيرة كريت ، وجزر بحر إيجة ، حيث انتقلت إلى سوريا و فلسطين في القرن 15 ق.م، ثم مصر في القرن 13ق.م ، و الإغريق هم الذين تكفلوا بنقلها إلى إيطاليا بعد أن عرفوها من الكريتين[5] ، هذا، و قد أطلق باسي على الزيتون البري لفظ (أزمور)[6]، إلا أنه يمثل جهله باللغة الليبية ، باعتبار أننا و باقي المتكلمين بالأمازيغية بمختلف لهجاتها إسم (أزبوج)، أما أزمور فيطلق على الزيتون المغروس و المطعم.

---

[1] - غابريال كومبس، المرجع السابق، ص 156.

[2] -Pline l’ancien, histoire naturelle, XIX, 22.

[3]-Basset (H), « les influences chez les berbères » , R. AF, tome 62, 1921, p 348.

[4] - جيروم كومبس، المغرب العتيق....المرجع السابق، ص 40.

[5]-محمد الهادي حارش، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر و بلدان المغرب في العصور القديمة ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2013، ص 80.

[6]-Basset(H), op.cit.

- عموما فقد ذكرت شجرة الزيتون لدى مختلف الشواهد وهو دليل على قدم غرسها في المنطقة ، حيث وردت في ثنايا الحرب الإفريقية ، وجاء كالآتي: " غابة مغطاة بالزيتون"[1].و ما فعله القرطاجيون ما هو إلا توسيع الاستغلال لتلبية حاجاتهم من مادة الزيت ، و ما كتاب ماغون للزراعة إلا تدوين للخبرات الزراعية في المنطقة عموما[2].ونظرا لأهمية الزيت كمادة أساسية (سواء للطهي، الإنارة ، التطبيب...)، و لضمان الاستقرار الداخلي قام المسؤولون الرومان بعد الاحتلال بتشجيع هذا النوع من الزراعة في المقاطعات الإفريقية بالخصوص في نوميديا ، نظرا لخصائص الشجرة التي تنمو بشكل جيد في الأماكن الصعبة[3].

- **الكروم**: تم العثور على آثار للكروم تعود إلى حقب زمنية بعيدة، و هناك من أرجعها إلى أواخر العصر الجليدي[4].فبالرغم من إقرار البعض إلى دور الفينيقيين في استنباته في المنطقة (كغيره من الأنواع الشجرية)[5]، إلا أن الدلائل اللغوية المشتركة كفيلة بتأكيد محليته، (انطلاقا من الشجرة – الكرمة- إلى الغلة).TAJNANT TIZURIN/ ADHIL

ونظرا لوفرة المنتوج جعل العنب النوميدي كفاكهة بالنسبة لبعض الأصناف ، وصناعة الخمر بالنسبة لأصناف أخرى ، و قد وجه للتصدير سواء نحو جزر اليونان، روما ، إسبانيا، غالة....من خلال العثور على جرار تحمل ختم مدن نوميدية كتبوسكتو[6].

---

[1]- يوليوس قيصر، حرب إفريقية ......المصدر السابق، فقرة 50.

[2] -محمد العربي عقون ، الاقتصاد.....المرجع السابق، ص 97.

[3]- محمد الحبيب بشاري ، سياسة روما الزراعية في الجزائر القديمة- نوميديا و موريطانيا القيصرية –أعمال الملتقى الوطني الأول المدينة و الريف في الجزائر القديمة ، إشراف بختة مقرانطة، الجزائر، 2013، ص 270.

[4] -محمد الهادي حارش، دراسات ....المرجع السابق، ص ص 84- 85.

[5]-أكصيل أصطيفان ، ج5، المرجع السابق، ص 171.

[6]-محمدالحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 272.

-**التين**: إن المعطيات اللغوية تقدم نماذج كثيرة للشجرة والثمرة عبر مختلف مراحلها من خلال وجود تسميات محددة تطلق سواء على الشجرة أو الثمرة بمختلف مراحلها حتى وقت قطفها وتخزينها. ولعل المصطلحات المنتشرة عبر كامل ربوع المتكلمين باللهجات الأمازيغية دليل كاف على الثراء اللغوي وتعدد التسميات الخاصة بالغلة خصوصا انطلاقا من AQARQUCإلى .TAZART.

وقد عرف المنتوج رواجا كبيرا بالمنطقة المغاربية ككل، خصوصا بعد توسعات الملك ماسينيسا على حساب قرطاجة، مما دفع بكاتو بالنزول فيها، ولعل قيامه بعرض حبات التين وانبهار مجلس الشيوخ بها دليل على الثراء الزراعي للمنطقة ككل[1].

كما عرفت نوميديا عديد الأنواع الشجرية الأخرى على غرار النخيل الذي عرف رواجا كبيرا، و كان من بين الرموز النباتية المرافقة لأنصاب النذرية الموجهة لآلهة التي شكلت رأس الهرم الديني في المنطقة (بعل آمون و تانيت) حيث كان سعف النخيل إحداها[2]. (ينظر الشكل رقم 4).

5. خاتمة:

عموما، فلم يكن لسكان نوميديا الحاجة إلى أي تأثير سواء بالنسبة للزراعة الحقلية أو الشجرية، فالمفردات كلها ليبية سواء ما يتعلق بأسماء الحبوب، أو الأنواع الشجرية، وهو ما يوحي أن الفلاحة في المنطقة عمل و نشاط متجذر في عمق التاريخ ، ولعل المخلفات الأثرية التي قدمت لنا معطيات ودلائل عبرت من خلالها على امكانيات المنطقة وانتاج سكانها ، وليس

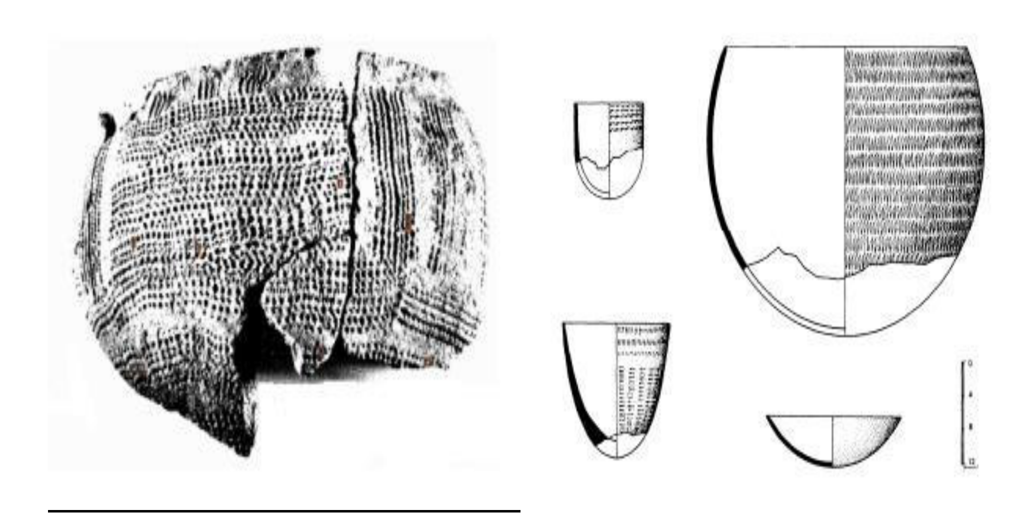
---

[1] - لقد تطرقنا إليه سابقا.

- محمد البشير شنيتي ، نوميديا و روما الإمبراطورية، تحولات اقتصادية و اجتماعية في ظل الاحتلال ، كنوز المعرفة، الجزائر، 2012، ص 316.[2]

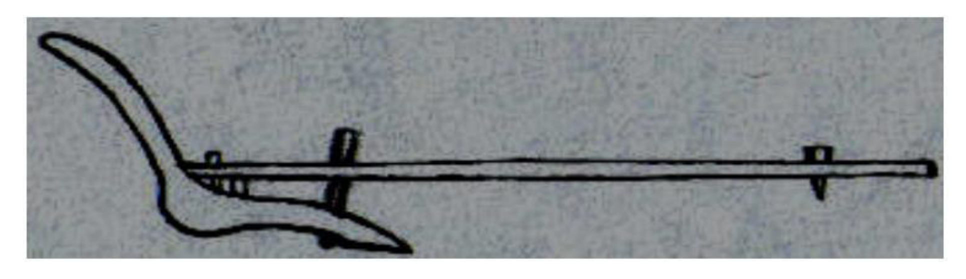
له أي تأثير أجنبي مهما كان اسمه، فلا بد من البحث و إعطاء الباحثين أولوية بالنسبة لمثل هذه المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة بغية فك الالتباس الذي ظل يلاحق المنطقة في كل المجالات بما فيه الجانب الاقتصادي ، فإصرار بعض الباحثين خصوصا المشرقيين إلى طمس كل ما له علاقة بالمنطقة ، وجعل من المستوطنة الفينيقية قرطاجة بمثابة طوق نجاة للسكان من الركود ، إنما هو سياسة طالما تم انتهاجها لطمس التاريخ العريق الذي تزخر به المنطقة المغاربية عموما ، و منطقة نوميديا على الخصوص.

6. الملاحق:



الشكل رقم 1-2 : أواني وفخار متنوعة الشكل عثر عليها أمكني

المرجع: جراية محمد رشدي، الصحراء الجزائرية....المرجع السابق، ص ص 91 ، 92.



الشكل رقم 03: المحراث من المنطقة الأوراسية .المرجع كامبس غبريال، في أصول...المرجع السابق، ص 160.

المقابل الفرنسي	الاسم البربري	المقابل العربي
Blé dur	Irden.......................ئرذن	القمح الصلب
Orge	Timzin.............ثيمزين	الشعير
Mil, Sorgho	Afsu, Inelli , Illan.......أفسو، ئنلّي، ئلاّن	الدخن(الذرة البيضاء)
Ail	Tischert............ثيسكرث	الثوم
Fèves	Ibawen...............ئباون	الفول
Grains de céréales	Imendi..............ئمندي	بذور الحبوب
Poire	Afiras...............آفيراس	إجّاص
Pomme	Adeffu.................أظفو	تفّاح
Figue	Ametchi, Akermus. .....آمّتشي، أكرموس	تين
Figue sèche	Azaire........................أزار	تين مجفّف
Olive	Azemmur...................آزمّور	زيتون
Palmiers-dattiers	Tizdaïn.................. تيزداين	النخيل
Raisins, Vignes.	Tizurin.................. تيزورين	العنب

الشكل رقم 04: يمثل أسماء الأمازيغية لاهم الانواع الزراعية في شمال إفريقي القديم .

المرجع : عقون محمد العربي، الإقتصاد...المرجع السابق، ص35.

الإمكانيات الاقتصادية لبلاد المغرب القديم من خلال النصوص القديمة

The economic potential of the ancient Maghreb through ancient texts

دة . ذهبية سي الهادي
جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

1. مقدمة:

عرف سكان بلاد المغرب القديم ظاهرة البداوة و الترحال و تركز اقتصادهم على الرعي وتربية الحيوان ،لكنهم كانوا ايضا مزارعين حيث عرفوا حياة الاستقرار و الانتاج الفلاحي ، وتم تفسير اختلاف النمط المعيشي لليبيين بطبيعة الارض وبالبيئة الجغرافية التي تحكمت في نمط حياة الليبيين و في تطورهم، فكيف كانت الظروف الطبيعية لبلاد المغرب خلال الفترة القديمة ؟ وما هي اهم المنتوجات الزراعية التي اشتهرت بها المنطقة؟

2. الظروف الطبيعية لبلاد المغرب القديم:

تميزت بلاد المغرب القديم بوحدتها الجغرافية و العرقية[1] ، و ارتبطت هذه البلاد من حيث الخصائص والبنية الطبيعية من مناخ ونبات ونوعا ما الثروة الحيوانية بمنطقة جنوب أوروبا

---

1 شارل اندري جوليان تاريخ افريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الاقصى، من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م، تعريب مزالي، م-بن سلامة ، تاوالت الثقافية ، 2011، ص7

ولاسيما اسبانيا[1] ,حيث تعد بعض مظاهرها التضاريسية تكملة وامتداد لما هو موجود بأوروبا فجبال الاطلس في المغرب يعد امتدادا للنظام الالبي في الحوض الغربي من المتوسط[2]

وردت معلومات و معطيات حول الخصائص الطبيعية لبلاد المغرب القديم في الكتابات الاغريقية و اللاتينية ، لكنها تبقى هزيلة، لكون الكتاب الاغريق واللاتين لم يكتبوا عن ملاحظة مباشرة لعدم زيارة أغلبهم المنطقة ولكنهم إعتمدوا في المقابل في كتاباتهم على شهادات التجار والمسافرين والجنود[3]، والتي نوردها كالتالي :

2.1 عند هيرودوت :

يعتبر هيرودوت من القرن الخامس قبل الميلاد أقدم المصادر التي تحدثت عن شعوب البحر الأبيض المتوسط منهم الليبييون الذين ذكرهم إبتداءا من الكتاب الثاني الذي خصصه للحديث عن المصريين، ليتعرض بشكل خاص إلى الليبيين وأحوالهم في الكتاب الرابع من تاريخه،غير أن هدف هيرودوت في كتابه الرابع لم يكن بغرض التعريف بالليبيين بالقدر الذي كان غرضه تتبع مسار حملة الملك الفارسي داريوس إلى قورينة وإنما الجزء الليبي حسب ما يعتقده س.قزال قد تم إضافته من قبل هيرودوت لاحقا[4]

---

[1] Stéphane Gsell, Histoire Ancienne de L'Afrique du Nord , t 1, 8Volumes, Hachette, Paris,1913-1928, p 31.

[2] يسرى عبد الرزاق الجوهري : شمال افريقيا دراسة في الجغرافية التاريخية، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية، 1970ص **20**

[3] Raymond Roget : Le Maroc chez les auteurs anciens ,les belles lettres, Paris, 1924 , p 10.

[4] Stéphane Gsell Textes relatifs à l'histoire de l'Afrique du nord, Fasc.1 Hérodote, Paris,1916 p 51.

ذكر هيرودوت معطيات كثيرة عن جغرافية ليبيا القديمة[1] ، وان رأى البعض انها لم تكن كافية فقد اهتم هيرودوت بتقديم وصف ايثنوغرافي لليبيين اكثر من اهتمامه بالجانب الطبيعي و الجغرافي[2]، بدءا من التحديد الجغرافي حيث تمتد حدود ليبيا حسب هيرودوت من حيث حدود مصر الغربية إلى غاية رأس صوليس الذي يمثل نهاية القارة اللّيبية، وهكذا فان ليبيا هيرودوت تنطبق على ما يعرف بالشمال الافريقي من النيل شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا[3] ، والتي قسمها الى مناطق جغرافية مختلفة حيث ميز هيرودوت في ليبيا مناطق خصبة ومنتجة اكثر من غيرها ومناطق تنعدم فيها شروط الحياة ، وحول المناطق المنتجة نذكر منطقة كينيس التي تتوفر حسب هيرودوت على احسن أراضي القمح والتي يكثر فيها تساقط الامطار [4] ، كما تحدث هيرودوت أيضا عن منتوجات منطقة قورينة بليبيا و عن مواسم الحصاد بها ، حيث تحدث عن جني عنب بقورينة[5]

كما أشاد بوليبيوس بخصوبة الأرض الإفريقية منتقدا ماجاء عند تيمايوس حول الأرض الافريقية التي تم وصفها بالرملية والعقيمة[6] ، وأشاد ابيانوس من جهته بخصائص مناخ منطقة شمال افريقيا الذي تميز بالاعتدال على ما يفهم من أبيانوس[7] :(...لم يعرف شتائهم

---

[1] غابريال كامبس: في أصول بلاد البربر ماسينيسا او بدايات التاريخ ، تعريب العربي عقون،المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر، ص28.

[2] Jehan Desanges : Regards des géographes anciens sur l’Afrique mineure, In: Regards sur la Méditerranée, Actes du 7ème colloque de la Villa Kérylos à Beaulieu-sur-Mer les 4 & 5 octobre 1996, p 41 ,43.

[3] Hérodote : *Histoire*, trad. P. Larcher, Paris, 1980, II, 32, IV, p 42.

[4] Herodote :,IV, p 198

[5] Herodote :, IV, p 199

[6] Polybe : Histoire, trad.D.Roussel , Gallimard, paris, 1970 XII, p 3

[7] Appien : Histoire Romaine, t.IV, livre VIII L’Africain, trad. P.Goukowsky, 2002 , p 71, 324

البرد القارص الذي يقضي على كل شيئ، ولم تضرهم حرارة الصيف مقارنة مع ما كان سائدا عند الاثيوبيين والهنود...).

2.2 المناخ و التساقط :

تميز مناخ بلاد المغرب القديم بالتباين في الأقاليم المناخية من مناخ متوسطي في الشمال ومناخ صحراوي في الجنوب، فمن مميزات بلاد المغرب الطبيعية إزدواجية المناخ بين المناخ المتوسطي الرطب في المناطق الساحلية والمتميز بالرطوبة والاعتدال والتساقط الشتوي، وإن كان هذا المناخ لا يشمل إلا شريط ساحلي ضيق بالمقارنة مع بقية البلاد، والمناخ الصحراوي الذي يسود البلاد كلما إتجهنا جنوبا ويتميز بالجفاف والتفاوت الحراري، وندرة التساقط والزوابع الرملية [1]، ومن حيث التساقط يبدو ان أراضي الشمال الافريقي عانت نقصا في الماء أو اختلافا في توزيع التساقط حيث نجد مناطق كان فيها التساقط مرتفعا مقارنة بالمناطق الأخرى وهكذا فان المغرب الاقصى كان أكثر حظوة من حيث التساقط حيث ظلت قمم الاطلس مكسية بالثلوج سواءا في الشتاء او في الصيف[2] ، و قربه للتأثيرات الاطلسية عكس تونس والجزائر التي قل فيها التساقط وإقتصر على الجزء أو الشريط الساحلي منها، وكانت الرطوبة أهم خصائص مناخ موريطانيا في الفترة القديمة[3]، غير أن التساقط لم يكن

---

[1] محمد البشير شنيتي: *سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية الى سقوط موريطانيا (146ق.م -40 م)*، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط.2، 1985،الجزائرص.8، محمد الهادي حارش: التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ الى الفتح الاسلامي، الجزائر،1992، ص.14-1

[2] محمد مجدوب "الثروة المائية في المغرب القديم" ، الماء في تاريخ المغرب ، عين الشق،1999، ص 17

[3] سمير ايت اومغار " أنهار موريطانيا في الحقبة القديمة: الواجهة المتوسطية انموذجا"، ايكوزيم، ع.06، 2017، ص.128.

بصفة منتظمة وهي أحد خصائص المناخ المتوسطي[1]، فمن خصائص التساقط في بلاد المغرب الاختلاف زيادة على سوء التوزيع الفصلي والإقليمي[2]، وقد أشار الكتاب القدامى إلى قلة التساقط في بلاد المغرب،فقد أورد سالوستيوس نقص المياه في نوميديا الشرقية، ووصف سهلا مجاورا لنهر المثول بالسهل القاحل[3]، فقد وصفت افريقيا بالظماء وأكد آخرون على قساوة شمسها والجفاف الذي ميز هذه البلاد، فقد ذكر سترابون نقلا عن بوزيدونيوس أن الأمطار لاتسقط كثيرا في الأقسام الشمالية من ليبيا[4]

فيما وصف البعض كمية الأمطار المتاهطلة بالنسبة للمناطق الساحلية والجبلية بالمهمة وإن ميزها التذبذب المستمر على طول السنة، حيث كانت تتهاطل على شكل أمطار كثيفة وسريعة في فصلي الخريف والربيع، في حين نسجل الجفاف صيفا هذا ماجعل السكان يواجهون مشكل المياه، حيث كان التساقط يقل كلما إتجهنا جنوبا[5]، وتباين التساقط باختلاف المناخ حيث تميزت الواجهة المتوسطية من ليبيا بالتساقط أما الواجهة الداخلية المطلة على الصحراء فتميزت بكونها مناطق قاحلة، وقد أشار البعض الى أن السكان كانوا

---

[1] عبد الظنون واحدي: "جوانب من الجغرافية التاريخية لوليلي ومنطقتها في العصور القديمة"، التاريخ القديم قضايا وابحاث، الدار البيضاء 2005، ص.128.

[2] حارش محمد الهادي ، المرجع السابق ، ص.15.

[3] Salluste, : La Conjuration de Catilina, La guerre de Jugurtha, Fragments des histoires, trad.A. Ernout, Paris, 1994 ,XLVIII, L

[4] Strabon, Géographie, trad.A.tardieu, paris, 1880,XVII, 3, 10 , Salluste, XVII ; Stephane Gsell, op ;Cit ,t.I, p 83.

[5] Ayache **Albert :** Histoire Ancienne de l’Afrique de Nord, P**aris,1964, p.17**

يقومون بأعمال وطقوس سحرية لاسدرار المطر[1]، حيث قدس الليبيين الماء الذي ارتبط بالزراعة لاسيما في المناطق الجافة [2].

وعموما كان الجزء الشمالي كان اكثر حظا من الجنوب من حيث التساقط و كذلك كان محميا من الرياح القوية القادمة من الجنوب ، بفعل الجبال الممتدة من الشرق الى الغرب[3] 23 هذا ويعتقد البعض أن المناخ الحالي لم يتغير عمّا كان عليه في الأزمنة القديمة، ويتميز بالجفاف صيفا وأحيانا يستمر هذا الجفاف طول السنة، أما الأمطار فهي غير منتظمة وكثيرا ما تكون أمطارا رعدية[4]، حيث تحدث صاحب الحرب الافريقية عن عواصف شديدة وأمطار فجائية:"...أصاب جيش قيصر حادث غريب، اذ ضربت عاصفة قوية مصحوبة بوابل من البرد كالأحجار ..."، " ...وهكذا أثقلت هذه الملاجئ بالامطار المفاجئة والبرد الذي تبعها..."[5]

وهو ماذكره أيضا بلوتارخوس في روايته للمعركة التي دارت بين الرومان في افريقيا بين أحد قادة ماريوس وبومبيوس، حيث أعاقت الرياح القوية و المصحوبة بالامطار الغزيرة سير المعركة وحجبت الرؤية بين المتحاربين، و لم يكد الرومان التمييز بين صفوفهم و بين صفوف العدو، حيث كاد أحد الجنود الرومان أن يقتل قائده بومبيوس.[6]

---

[1] محمد مجدوب ، المرجع السابق ، ص.20.

[2] عبد العزيز بلفايدة. : "الماء بين المقدس و المنفعة العامة" ، *الماء في تاريخ المغرب* ، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ،جامعة الحسن الثاني ، عين الشق، 1999،ص.34.

[3] منصور غاكي :*تونس عبر التاريخ*، ج.1، تونس، 2007، ص.95

[4] Stephane Gsell « Le climat de l'Afrique du nord dans l'antiquité », R.Af, 55, Paris,1911, p.410

[5] César, Guerre d'Afrique, trad.A. Bouvet, paris, Les Belles Lettres, 1949, XLVII

[6] Plutarque, Les Vies des Hommes Illustres, trad.J.Amyot, Paris, 1951, *Pompée*, p 19

وقد كان للمناخ دورا في مسار بعض الحملات التي قام بها الرومان في المنطقة، حيث عرقلت قساوة المناخ توغل الجيوش الرومانية في بعض مناطق ليبيا الواقعة الى الجنوب من جبال الاطلس[1].

وعن التساقط ومما ذكره القدامى تحدث صاحب الحرب الافريقية عن البرد والامطار الغزيرة التي إقتلعت الخيام [2] وذكر سالوستيوس الامطار الفجائية التي تهاطلت بكثرة أثناء قيام متيلوس بحصار تالة[3] ، غير أن الجفاف ساد المنطقة صيفا هذا ما أشار إليه البعض حيث جفّت الجداول صيفا [4].

يذكر بيشو(**L.Péchot**) أن مناخ المنطقة تميز بالتباين نظرا للموقع الجغرافي لبلاد المغرب بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب، ولتواجد المرتفعات هذا ما أدى بالسكان الى التمييز بين مناطق جغرافية مختلفة على أساس الخصائص الجغرافية، تمثلت في منطقة التل منطقة الهضاب والمناطق الصحراوية[5]

3. الظروف الاقتصادية :

عرف سكان بلاد المغرب نمطين من الحياة : نمط الترحال و نمط الاستقرار الذي نجد اثرهما في الكتابات القديمة مثل ما أورده هيرودوت في تواريخه بقوله :بعد مواطن الاوسيس نجد الليبيين المزارعين ..غرب نهر التريتون وتتميز ارضهم بكونها جبلية ومليئة بالاشجار وتسكنها الحيوانات الضارية [6] .

[1] Dion Cassius, Histoire Romaine, t.I, trad.E.Gros, Paris, 1845,LX, p 9

[2] César, XLVII

[3] Salluste, IXXV.

[4] Appien, Guerre Civile, II, p 45

[5] L Péchot :Histoire de l'Afrique du nord avant 1830, Gojosso, Alger,1914, p 30-31

[6] Herodote, IV, p 191

وإن كانت حياة الترحال مظهر من مظاهر الاقتصاد الذي يقوم على تربية الحيوان[1] ، فقد عرف الليبيون الزراعة و الاستقرار منذ وقت مبكر ، حيث تم ذكر زراعات قديمة في المنطقة ارتبطت بالسكان المحليين دون الوافدين من فنيقيين او رومان مثل زراعة الحبوب التي تعد من اقدم و أهم الزراعات بالمنطقة[2] و التي وجد تصويرها على النقود الملكية، و التي يتم تخزينها في مطمورات ، وكان هيكاته اول من أشار الى الحبوب وتحدث اخرون عن وفرة انتاج الحبوب في جزيرة جربة [3]، كما كانت ارض المور بدورها ارضا خصبة غنية و معروفة بالمنتوجات الفلاحية هذا ما يفهم من الجغرافي سترابون الذي أورد قائلا :""تميزت موريطانيا بكثرة وتنوع الأشجار المثمرة ....وبالعنب و العناقيد الضخمة ... وبأن كل شيئ ينبت فيها [4].

تواصل الاهتمام بالفلاحة حيث ظهرت نوميديا خلال القرن الثالث كمملكة منتجة و متعددة الموارد حيث طور ماسينيسا إمكانيات المملكة الاقتصادية ورفع قدراتها الإنتاجية من خلال سياسته الإصلاحية و التوسعية لرفع الإنتاج ، و استفاد ماسينيسا من بنود معاهدة زاما [5] حيث ضم احسن الأراضي المنتجة للحبوب مثل تلك الموجودة في إقليم الامبوريا ، وورث ماسينيسا لأبنائه اقطاعات زراعية كبرى ومعها كل الوسائل و المعدات الفلاحية [6] ، ويمكن

---

[1] محمد فنطر : يوغرطة من ملوك شمال افريقيا و ابطالها ، تونس ، 1970، ص 85.

[2] Stephane Gsell, op cit, t.IV, p 11

[3] غابريال كامبس ، المرجع السابق ، ص.64

[4] Strabon , XVII, p 3.

[5] Ouiza Ait Amara : « Massinissa et la sédentarisation du peuple numide », *Vie et genre de vie au Maghreb :Antiquité Moyen Age* , Actes du Quatrième colloque international, Sousse ,2017, p.24-2

[6] العربي عقون : الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص32

أيضا ان ماسينيسا باهتمامه الكبير بالفلاحة قد أراد ان يستفيد من الخبرة القرطاجية في الزراعة .[1] . ، وان اختلف اخرون بقولهم ان الفلاحة كانت من مهام الليبيين اكتر الذي برزوا في هذا الميدان ، فقرطاجة لم تولي أهمية للفلاحة الا في القرون المتاخرة حيث وجهت كل اهتمامها للبحر و التجارة وكانت تستمد غذائها من الليبيين و اعتبر القمح الليبي من اجود أنواع القمح المنتجة للدقيق و اكثرها صلابة وثقلا[2] .

زودت نوميديا الرومان بالقمح في حروبهم في الشرق لمدة تزيد عن عشرين عاما من 200الى 171قبل الميلاد _ص ،[3] واعتبر القمح على راس الصادرات النوميدية في عهد ماسينيسا و الذي وجه الى الرومان و الاغريق هذه الأخيرة التي حظيت بهبات من الملك النوميدي[4] و الذي قام بتموين الاغريق بالنتتوجات النوميدية كالعاج و خشب الثوبا و القمح و يعتقد ان المملكة شهدت فائضا من الإنتاج و الدي أراد ماسينيسا عبره بتعزيز علاقاته مع العالم الاغريقي [5] باعتباره سوقا مهما لصرفا المنتوجات النوميدية ، او ربما بكون ذلك خدمة لأغراض سياسية بحتة حيث أراد الملك ان يشتهر أيضا في العالم الاغريقي ، اشارت الكتابات القديمة كثيرا الى جهود ماسينيسا في الميدان الزراعي و ان بالغ البعض في مدحهم للملك ماسنيسا ونذكر هنا ما اخبرنا به بوليبيوس أن ماسينيسا هو مدخل الزراعة

---

[1] أحمد انديشة: الإمبراطورية الرومانية و القمح الافريقي، *مجلة البحوث الاكاديمية* ، ص .437

[2] العربي عقون. : "موسوعة الفلاحة الافريقية الهوية و الأهمية" ، *المدينة و الريف في الجزائر القديمة* ، جامعة معسكر ، 2013، ص.255.، عبد المجيد عمران :"نوميديا أثناء الاحتلال الروماني"' ، *عصور الجديدة* ، ع.10، 2013، ص.11

[3] Hasna M'Saddek , « Rome et la richesse céréalière de la Numidie sous le règne de Massinissa et de Jugurtha », *Jugurtha affronte Rome*, Annaba,2016, p.301

[4] Ibid :p.301

[5] Ibid : p.302

الى نوميديا و ان هده الأخيرة لم تعرف النشاط الزراعي من قبل[1], ، لكن المؤكد ان النشاط الزراعي قديم في المنطقة اذ يعود الى فترة قديمة حيث تم العثور على اثار النشاط الزراعي لدى ثقافات ماقبل التاريخ كالقفصية ، وتدل اثار ومشاهد ما قبل التاريخ على ممارسة الزراعة من خلال الشواهد الزراعية الموجودة على النقوش الصخرية واثار التهيئة الفلاحية في تازينت [2]، وما يلاحظ أيضا هو تنوع اللقى الاثرية المرتبطة بالنشاط الزراعي مثل رسومات الاطلس المراكشي [3].

كانت موريطانيا بدورها ارضا منتجة للحبوب الذي كان أيضا من اهم صادراها والذي تركزت زراعته بالقرب من المدن كطنجة و مدينة وليلي التي وجدت بها اثار لمطاحن كثيرة[4]، وتحدثت المصادر عن حجم و كثافة السنابل المورية الكبيرين وعناقيد العنب الطويلة التي تقارب الذراع , ، كما انتجت أنواعا مختلفة من البقول على حسب ما جاء به سترابون [5].

عرفت المملكة النوميدية تنوعا في المنتجات الفلاحية بانواعها المختلفة كالبقول مثل الفول ، الحمص و العدس و الخضر و الفواكه ، ومن بين الأشجار التي اشتهرت زراعتها حينذاك نشير إلى أشجار الزيتون والكروم والتين والرمان واللوز[6]تزرع بالقرب من مناطق التجمعات السكنية وفي المناطق السهلية الداخلية مثل تبسة **(Theveste)**ودوجة

---

[1] Polybe, XXXVI, 16, 78

[2] العربي عقون : الاقتصاد و المجتمع ...المرجع السابق ، ص .28

[3] العربي عقون: موسوعة الفلاحة ...المرجع السابق ،ص. ، 249

[4] سعود التازي ،"محاولة في الاقتصاد المغربي في عهد الملك يوبا الثاني و ابنه بطليموس 25 ق.م -40ق.م"، المناهل ، ع.26، 1983،الرباط ، ص.17

[5] **Strabon ,XVII, 3,4**

[6] محمد الهادي حارش: المرجع السابق ، ص. 50

(Dougga)وخميسة، وكالما وتبيلوس ووليلي... إلخ[1] ،وفي السهول الداخلية زرعت الأشجار المثمرة ابتداءمن خليج السيرت شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا [2]

4. أهمية الإنتاج :

استفادت روما كثيرا من اقتصاد بلاد المغرب القديم وذلك حتى قبل تدمير قرطاجة وفرض السيطرة علها حيث صدرت قرطاجة الها كميات معتبرة من القمح الافريقي ، كما قام ماسينيسا بتموين الرومان بالحبوب وبذلك ساهمت نوميديا في تغطية احتياجات روما من الحبوب ولفترة طويلة حيث كانت الولايات الافريقية المنتج الرئيسي للحبوب لتلبية حاجة روما التي استغلت خصوبة الأرض الافريقية وطورت من قدرات الإنتاج خدمة للطلب الروماني[3] ، كما استفاد الرومان من التجربة الزراعية النوميدية ومن الأراضي الفلاحية المهيأة فقد قاموا بتحويل الملكيات الزراعية الملكية الى مستثمرات زراعية كبرى[4]

5. خاتمة:

ومن أهم ما توصلنا اليه في هذه الدراسة نذكر مايلي :

توفر الظروف الطبيعية لممارسة النشاط الزراعي في بلاد المغرب القديم من تربة خصبة ومياه التي تمثلت في التساقط الذي تميز بالاختلاف بين المناطق .

---

[1] نفسه ، ص ,51

[2] محمد الصغير غانم. : "الملامح الباكرة لنشأة الزراعة وتطورها في بلاد المغرب القديم" مجلة العلوم الانسانية ، ع .1،م.13، 2002، ص 172

[3] محمد البشير شنيتي التوسع الروماني نحو الجنوب الجزائري و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة الاصالة ، ع.41، الجزائر ، 1977، ص.3

[4] العربي عقون، الاقتصاد و المجتمع ...المرجع السابق ، ص32

قدم الزراعة في بلاد المغرب القديم حيث اشارت المصادر القديمة الى المزارعين الليبيين والى النباتات و المنتوجات الزراعية الخاصة بليبيا التي كانت ارضها ملائمة للنشاط الزراعي ، ومن اقدم المنتوجات الليبية نذكر الحبوب الذي استمر انتاجه في المنطقة على امتداد الفترة القديمة والذي لقي رواجا خلال القرن الثاني قبل الميلاد ووجه أساسا الى بلاد الاغريق والرومان .

اهتمام الملوك بالميدان الزراعي منهم الملك النوميدي ماسينيسا الذي اهتم كثيرا بالزراعة ، التي تطورت في عهده ، حيث شجع النوميد على الاستقرار وممارسة النشاط الزراعي حيث سجلت المملكة في عهده تنوعا وفائضا في الإنتاج الزراعي .

العلاقة الوطيدة بين الجانب الاقتصادي و الجانب السياسي ، حيث وجهت المنتوجات الزراعية الى الدول الحليفة و الصديقة فقد تنوعت صادرات الممالك التي وجهت للرومان والتي زودتهم خلال حملاتهم العسكرية، كما بلغت منتوجات بلاد المغرب القديم بلاد وجزر الاغريق .

النشاط الصناعي في مقاطعتي نوميديا وموريطانيا القيصرية خلال القرنين الثالث والرابع للميلاد من خلال المخلفات الفخارية.

Activité industrielle en Numidie et Mauritanie césarienne aux III et IV siècle de notre ère à travers les tessons de poterie

د. محفوظ خالد
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2

1. مقدمة:

يذكر تورتيليانوس في مؤلفه (De Testamanio) " ...نلاحظ بيقين ازدياد نعم العالم كما كانت عليه ، امتداد مساحات الزراعة يوما بعد يوم، لقد تيسر كل أمر و اتضح كل شيء ، خضع كل مكان لنشاط الإنسان، اتسعت الضياع الريفية حيث طيب العيش، فتقهقرت الصحاري و خطت المحارث الأراضي وروضت الغابات وطردت المواشي الوحوش البرية، امتدت البذور إلى الرمال وفتحت الصخور، جفّت المستنقعات، وفاق عدد المدن منازل الأمس، في كل مكان منزل، في كل مكان شعب، في كل مكان مدينة، في كل مكان حياة "، هذه الشهادة التي تعود إلى أوائل القرن الثالث تعطينا فكرة عن التطور والثراء الذي كانت عليه المقاطعات الإفريقية، هذا الثراء ألفلاحي انعكس بالإيجاب على الصناعة بكل أنواعها، إذ أجمعت الدراسات التاريخية المحدثة بارتقاء المقاطعات الإفريقية خلال القرنين الثالث والرابع من مقام مطمورة روما إلى مطمورة الإمبراطورية، وهو الشيء الظاهر من خلال المخلفات الأثرية التي وجدت في بقاع الإمبراطورية، إذ لخص هذا الواقع الباحث ميشال بونيفاي (Bonifay Michel) بالقول :" أثار الفخار الإفريقي انتشرت على نطاق امتدي من البرتغال غربا إلى البحر الأسود شرقا و من مصر جنوبا إلى الجزر البريطانية شمالا"، حيث

اكتسح السوق المتوسطية، فاختلف من فخار الحفظ والنقل كالأمفورات والجرار إلي المرتبط بالاستعمالات اليومية.

2. الصناعات الغذائية:

انتشرت خلال القرنين الثالث والرابع ثلاث صناعات غذائية أساسية، اثنتان زراعية والثالثة حيوانية، حيث عرفت رواجا كبيرا داخل المقاطعات و أكثر في الخارج.

2.1 صناعة الزيوت:

ارتبطت بزراعة الزيتون و لقد لعبت دورا مهما في حياة الإمبراطورية، حيث أُستغل هذا المنتوج في عدة مجالات، فاستعمل في التغذية والتطبيب و الإنارة كذلك و مجالات أخرى،[1] و هذا ما يُفسر الطلب الواسع عليه، لكن لماذا الزيتون و الزيت الإفريقي ؟

أشارت المصادر بنوعيها إلى قضية إدراج الإمبراطور أوريليانوس (270-275م) مادة الزيت ضمن المواد المقدمة مجانا للطبقة العاطلة في روما،[2] و هو الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن مصدر هذه المادة و بكميات كبيرة وفي عز الأزمة، ويُشار إلى أن هذا التقليد بقي ساري العمل به خلال القرن الرابع الأمر الثابت في قانون ثيودوز الذي أقرَّ الحق في هذه المادة مجانا للطبقة العامة،[3] هذه المادة كانت وفيرة في المقاطعات الإفريقية حيث يظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات و في مقدمتها، واقع الاستعمال الكبير و الواسع لهذه المادة يوميا، فالقديس أوغسطينوس تحدث عن واقع غنى المقاطعات الإفريقية بمادة الزيت من خلال تعجبه من الظلام الذي كانت تعيشه روما كل ليلة، حيث تغيب الإنارة، ليضيف بالقول أنه حتى

[1] Le Bohec Yann, Histoire De L'Afrique Romaine 146 avant J-C – 439 après J-C, 2eme Edition, édition A et J. Picard, Paris-2013, p- 142.
[2] Camps-Fabrer Henriette, L'olivier et l'huile dans l'Afrique Romaine, imprimerie officielle, Alger-1953. p – 72.
[3] Ibid.

الأثرياء مَسَّتهم الظاهرة،[1] في حين يتحدث عن واقع مخالف كان حاضرا في المقاطعات الإفريقية التي كانت تَشعْ بنور المصابيح.

رغم أن قضية الزيت الإفريقي كانت محل اختلاف بين الكتاب القدامى**و الباحثين المحدثين في قضية النوعية، الأمر الذي دفع هؤلاء لتصنيفه إلى صنفين حسب النوعية، فجيدة للاستهلاك في التغذية و التداوي ومتوسط للاستعمال في الإنارة و بعض الاستعمالات اليومية الأخرى،[2] و في هذا السياق نستحضر قضية ركام الفخار بهضبة تستاتكيو والتي كانت و لا تزال محل اختلاف و تضارب المختصين في مصدر هذا الركام من بقايا فخارية، فالباحث **بران** (Brun) قدَّر حجم هذا الركام بحوالي ثلاثة و خمسين ألف جرة تكونت منذ عهد أوكتافيوس إلى غاية نهاية القرن الثالث،[3] و الجديد في حديثه هو مصدر هذه الجرار، إذ يقول أن بعضها قدِمَ من اسبانيا، و هو الطرح الذي ذهبت إليه الباحثة " **فايير** " بتصريحها أن الركام لم يحوي على جرار إفريقية تعود إلى القرن الثالث للميلاد،[4]في حين قدم الباحث عقون محمد العربي نسبة خمس عشرة من المائة (15٪)من الركام افريقي الأصل،[5] الطروحات التي أعاد النظر فيها الباحث الأثري **بونيفاي** (Bonifay) حيث أكد على وجود جرار إفريقية تحت نمط إفريقيI و طرابلسية I و II و كانت خاصة بالزيت، كما وجدت إلى جانبها جرار إسبانية،[6]كما أكدت الباحثة في الآثار **أدلين بيشو** (Adeline Pichot)وجود عدد معتبر من جرار و أمفورات تحمل علامات تجارية إفريقية على غرار

---

[1]Camps (H.F.), op.cit., p 64

[2] Brun Jean, le vin et l'huile dans la Méditerranée, Antique viticulture, Oléiculture et procédés de transformation, éd. Errance, Paris, 2003, p – 161.

[3]Ibid, p 167.

[4] Camps (F.H.), op.cit. p – 81.

[5]عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 2003، ص 142.

[6] Bonifay (M.), op.cit., p – 471.

توبوسكتو، حضرموت، لبدة الكبرى،[1] و في مقام ذو صلة ذهبت الباحثة **فابير** (Faber) للقول أن الزيت الإفريقي بدأ بمنافسة الزيت الإسباني بدايةً من القرن الثالث، وبقي كذلك حتى نهاية الفترة القديمة،[2]نفس الفكرة طرحها يان لوبوهيك حين ذكر بأن الزيت الإفريقي لم يكن في البداية بجودة عالية لذلك كان موجه للصحة الجلدية و الإنارة، لكنه تحسن لاحقا ليدخل المطبخ الروماني،[3]ولأن الباحثة فابير لم تُبيّن طبيعة هذه المنافسة التي كانت قائمة بين الزيت الاسباني و الإفريقي، فان الباحث **بونيفاي** أثار خصوصية حجم وسعة الجرار و الأمفورات الإفريقية التي تميزت بالسعة عن باقي الجرار و الأمفورات التي كانت متداولة،إذ يذكر أمفورات و جرار إغريقية كانت ذات سعة تتراوح بين ستة (06) إلى ست و عشرين (26) لترا في حين الجرار الإفريقية تصل إلى 70 لتر،[4] و الأكيد هو أن مقاطعة نوميديا كانت نشيطة في مجال زراعة الزيتون و صناعاته، الواقع الذي سبق وأشرنا إليه من خلال الانتشار الواسع لأثار المعاصر في أرجاء هذه المقاطعة حتى في بعض المناطق الجبلية و الشبه صحراوية،[5] حيث يُفهم من آثارها أن إنتاجها كان كثير و مخصص في الغالب للتصدير.[6]

---

(1)Pichot Adeline ,Les édifices de spectacle des Maurétanie Romaines , éd. Monique Mergail , Paris – 2012, p 23.

(2)Leveau (Ph.) et Autre, campagne de la Méditerrané…, op.cit., p 194.

(3) Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 142.

(4) Bonifay (M.), op.cit, p – 446.

(5)Nasraoui Abdelmalek, « Les Vestiges Romaines dans L'Aurès », dans Identités et Cultures dans L'Afrique Antique, sous la direction de Claude Briand-Ponsart, éd. Publication des Universités de Rouen et du Havre – 2005, op.cit., pp 294-295. Et

الجزائر في ظل الاحتلال الروماني ؛ بحث في منظومة التحكم العسكري (الليمسالموريطاني) و مقاومة المور ، جزءان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر – 1999 ، ص–178.

(6) Leveau (Ph.) et Autre, Campagne de la Méditerrané…, op.cit., p 195.

واقع هذه الصناعة في موريطانيا القيصرية ارتبط بقلة المصادر التي توثقها، إلا أن هذه القلة تتنافى مع الواقع الطبيعي لهذه المنطقة حيث المناخ والتضاريس الملائمة لفلاحة هذا المنتوج وخصوصا في شقها الشمالي الشرقي، فبعض المراجع تتحدث عن ميناء إيجيليجلي الذى تخصص في تصدير الزيت،[1] في حين أثبتت آثار موقع **توبوسكتو** (ضواحي مدينة القصر ببجاية) وجود خزانات للزيت الذي كان موجه إلى الخارج،* حيث عُثر في كل من مينائي أوستي بروما و الإسكندرية بمصر على جرار زيت تحمل علامات ورشات توبوسكتو،[2]**(أنظر الملحقين 02 و 04)** بالإضافة إلى فسيفساء أوستي المشهورة التي تبرز تميز الجرار الموريطانية،[3]**(أنظر الملحق رقم 02)** و بالعودة إلى دراسة لوفوا حول ضيعات ضواحي القيصرية، فإننا نجد إشارة إلى مجمعات صناعية للإنتاج الزيت و التي تعود إلى القرن الثالث، و ذلك من خلال تواجد مجموعة من معاصر في ضيعة واحدة،[4]كما عُثر على أثار لبقايا معاصر الزيت بالجهة الغربية لموريطانيا القيصرية، مثلما كان الحال مع بقايا طاحونة في بوماريا (Pomaria) تلمسان حاليا و كذا بموقع بضواحي بلعباس،[5] أما في جنوب المقاطعة،فقد عُثر على بقايا معصرة بموقع بوحنيفية (Aquae Serenses) بالإضافة إلى آثار

---

[1]بشاري محمد الحبيب، "موانئ شرق موريطانيا القيصرية"، <u>أعمال الملتقى الدولي تحت عنوان" الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما و حربا"</u> يومي 07-08 ديسمبر 2009 بجامعة الجزائر، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر)، ص 334.

* بعض الدراسات التاريخية تشير إلى تجارة باكرة للزيت بين توبوسكتو و وليلى بالمغرب حيث كانت تُشحن من صلداي إلى طنجيس و بعدها تسوق نحو الداخل.

[2] Bonifay (M.), op.cit.,pp 12-15. Et Camps (F.H.), L'olivier…, op.cit. p – 30.

[3] Leveau (Ph.) et Autre, campagne de la Méditerrané…, op.cit., p 195.

[4] Leveau Philippe, « Une ville et ses compagnes, l'exemple de caesarea de Mauritanie », <u>actes du colloque `` villes et compagnes dans l'empire romain</u> `` organisé à Aix – en – Provence les 16 – 17 mai 1980 – éd. YE.R.H – 1982, pp 85-86.

[5] Camps (F.H.), L'olivier…op.cit., p 30.

مخازن لتجميع الزيت،[1] و مهما يكن من واقع نقص في المؤشرات الأثرية المرتبطة بهذه الصناعة ، فإن مصادر من نوع آخر تحدثت عن اعتماد الإمبراطور أوريليانوس (270-275م) على مادة الزيت في الغذاء المجاني كما سبق و ذكرنا دليل على وفرة هذا المنتوج في المقاطعات الإفريقية.

2.2 صناعة الخمور:

يُفهم من المصادر الأدبية أن النبيذ الإفريقي احتل مكانة مهمة في أسواق الحوض المتوسط قديما، الشيء الظاهر في الدراسات الحديثة التي حاولت تصنيف الخمور التي كانت متداولة في الحوض المتوسط حسب الجودة ، والتي وضعت النبيذ الكريتي المعروف بالباسوم (Passum) في المرتبة الأولى ، حيث تغنى به الشعراء و الكتاب القدامى،[2] و هي الفكرة التي ارتكز عليها الكثير من المحدثين، في حين نجد حديث عن أن هذا النبيذ الإغريقي نافسه النبيذ الإفريقي،[3] إلا أن الباحث **بران** (Brun) يؤكد على فكرة أن النبيذ الإسباني كان أكثر تداولا من الإفريقي، و في ظل هذا التضارب استوجب طرح تساؤل حول طبيعة هذا الترتيب فهل كان قائم على الكم أم النوعية ؟

أمام واقع قلة أثار ورشات صناعة الخمور في المقاطعات الإفريقية،* تبقى البقايا الأثرية لأوعية هذا المنتوج تفرض نفسها، حيث وُجدت منتشرة بكثرة في بقاع الإمبراطورية و أغلبها يعود إلى فترة القرن الثالث و الرابع حيث كانت هذه الأمفورات تحمل علامات إفريقية

---

(1) Ibid 70-71.

(2) Pline L'Ancien, Histoire Naturelle, livre XIV, 16, 17, édition d'Emile Littré, Paris, 1848- 1850

(3) Brun Jean ,Le vin et l'huile dans la Méditerranée , Antique viticulture , Oléiculture et procédés de transformation , éd. Errance , Paris , 2003. Et عقون (م.ا.)، الاقتصاد و المجتمع ...، المرجع السابق، ص 104.

* بعض الدراسات أشارت الى فكرة أن معاصر الزيت كانت تُستعمل في صناعة الخمور. للمزيد راجع: عقون (م.ا.)، الاقتصاد و المجتمع ...، المرجع السابق، ص 120.

مقابل غياب المنتوج الإسباني أثريا، هذه الملاحظة التي حاول الباحث **بران** تداركها بإرجاع غياب الشواهد المادية التي تؤكد تفوق النبيذ الإسباني، بالقول أن النبيذ الإسباني كان يُعبأ و يُنقل في براميل خشبية، و عليه تعرضت للاندثار،[1] في حين تشير دراسة الباحثة **مارليار** (Marlière) التي أجرتها على مجموعة من بقايا براميل خشبية عُثر عليها بمنطقة بالراين، حيث أحصت سبعة و تسعون (97) برميل خاص بالنبيذ، لتخلص أن اثنان وستين (62) منها يعود إلى القرن الثالث و ثمانية تعود للقرنين الرابع و الخامس [2]رغم أهمية هذه المعلومات إلا أنها تبقي نسبية و غير كافية لهذا المقام، حيث لم تتطرق إلى مساهمة المنتوج الإفريقي في الحركة التجارية في هذه المنطقة الحدودية الكثيرة التركيز العسكري، و في نفس المقام صرح الباحث **لوبوهيك** بأن رغم تطور النبيذ الإفريقي إلا أنه لم يكن يستهوي المتعاملين التجاريين، و يضيف بالقول بأن الأرستقراطية الإفريقية كانت تحبذ النبيذ الإغريقي،[3]الطرح الذي يمكن التحفظ عليه و العمل به بنسبية باعتباره حالات خاصة حيث وُجد زيت سوري في قرطاج، كما ذهب الباحث الأثري **بونيفاي** الى اقتراح فكرة أن الأفارقة لم يهتموا بتجارة الخمور بسبب الضريبة العالية التي فُرضت على هذا المنتوج من طرف السلطة المركزية،[4] لكن بالعودة إلى دراسة الباحثة **مارليار** و استنتاجاتها نعتقد أن المنتوجات التي كانت تصل هذه المناطق العسكرية بالراين في براميل خشبية و بكميات كبيرة كانت ذات جودة متوسطة، الواقع الذي يمكنه تفسير فرضية غياب النبيذ الإفريقي في هذه الأراضي البعيدة، و خصوصا أن بعض الدراسات الأثرية التي أُجريت في مواقع بروما المدينة أشارت إلى بقايا أمفورات لنبيذ موريطانيا القيصرية،[5] والجدير بالذكر في هذا المقام هو إشارة كلا من الباحثين (Brun و Marlière) إلى بعض المحطات التجارية التي كانت تعيد

---

[1] Brun (J.), le vin…, op.cit., p – 104.

[2] Marlière Elise, L'outre et le Tonneau dans l'occident Romain, éd – Monique Mergoil Montagnac 2002 , p –177 .

[3] Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 142.

[4] Bonifay (M.), op.cit., p – 479.

[5]بشاري (م.ا.)، موانئ شرق موريطانيا القيصرية، المرجع السابق، ص – 337

تعبئة الخمور من الأمفورات إلى براميل مثلما كان الحال مع محطة مدينة كافالس (Cavalis) في جزيرة سردينيا،[1]و مدينة مالاقا (Malaga) الاسبانية،[2]نفس الفكرة أثارتها الباحثة **مارليار** حيث ذكرت حالات إعادة تعبئة الخمور في مدينة ليون الفرنسية، إذ يتم تنقيح و تعديل الخمور ذات الجودة المتوسطة التي كانت قادمة من إسبانيا و إيطاليا و حتى من بعض مناطق بلاد غالة، لتُعبأ من جديد لتوجه للاستهلاك و خصوصا إلى خطوط المواجهة (الليمس)،[3] و نفس الحالة كانت حاضرة مع منتوج السمك المملح، [4] و في نفس المقام رجح الباحث **بونيفاي** فكرة وجود مراكز تدويل و إعادة شحن، و ذلك بناءً على دراسة عينات من حطام سُفن على طول الساحل الشرقي لفرنسا، حيث كانت محملة بسلع إفريقية، حين لاحظ صغر حجم هذه السفن التي لا تتعدى خمس عشرة مترا (15 مترا) في الطول و بالتالي لم تكن مؤهلة لشق مسافات طويلة في البحر المتوسط و عليه افترضً أن الشُحنات قدمت من مراكز غير مصدر السلعة،[5] في المقابل يتحدث الباحث بران (Brun) عن علامات مسجلة كانت حاضرة في الحوض المتوسط قديما، إذ يذكر أن المنتوجات ذات الجودة العالية سواء نبيذ أو زيت كانت تعبأ في أمفورات و جرار عليها علامات خاصة،[6]و هي الظاهرة التي كانت حاضرة في منتجات المقاطعات الإفريقية **(أنظر الملحقين رقم 02 و 04)** و ما يُدعم هذه الفكرة هو استنتاج الباحثة **مارليير إليز** بالقول أن النبيذ الغالي (بلاد غالة) كان يوجه إلى المناطق العسكرية،[7] الشيء الذي يدفعنا لرد ذلك إلى نوعيته

---

(1) Brun (J.), le vin…, op.cit., p – 108.
(2) Yahiaoui Nora, Les confins occidentaux de la Mauritanie césarienne sujet de doctorat sous la direction de François queyrel et de Jehan desanges , février – EPHE , 2003, p 141.
(3) Marlière (E.), op.cit., p 177.
(4) Ibid.
(5) Bonifay (M.), op.cit. p 433.
(6) Brun , le vin , p – 93 .
(7) Marlière (E.), op.cit., pp 181 – 182 .

المتواضعة، أما القول بتحسين بعض هذه المواد التي كانت موجهة إلى خطوط الليمس نعتقد أنها كانت خاصة بفئة معينة من الجيش كالضباط.

2.3 الصناعة الغذائية السمكية:

إطلالة المقاطعات الإفريقية على البحر المتوسط سمح لها باستغلالها للثروة السمكية التي كانت تزخر بها، هذا ما يتأكد من البقايا الأثرية التي تعود إلى فترة ما قبل التاريخ،[1] بالإضافة إلى ما ورد في حديث المؤرخين و الجغرافيين القدامى،[2]من خلال الحديث عن مرق السمك المعروف بالقاروم(Garum) و الذي كان جد مطلوب من طرف الإغريق منذ القرن الخامس قبل الميلاد،حيث أُشير إلى أن مصدره كان الضفتين الغربيتين للمتوسط، وهنا إشارة إلى شمال إفريقيا و إسبانيا خصوصا،[3]بالإضافة إلى مشاهد الفسيفساء التي كانت فضاء لتصوير هذه البيئة البحرية و ما تزخر به، و لقد فُسر هذا الانتشار الواسع لهذه الفسيفساء على أساس وفرة المنطقة على الخلجان و الجزر و السبخات المالحة كعنصر أساسي في استغلال هذه الثروة، [4] بالإضافة إلى أهمية هذا المقوم الحيواني في التغذية .

---

[1]حارش محمد الهادي، <u>الليبيون و البحر: محاولة بعث المصطلحات المتعلقة بالبحر و الصيد البحري في اللغة الليبية القديمة</u>، أعمال الملتقى الدولي" الموانئ الجزائرية عبر العصور (سلما و حربا)" المنعقد يومي 07-08ديسمبر2009 بقاعة المؤتمرات العامة، جامعة الجزائر، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط الى نهاية العهد العثماني، جامعة الجزائر، ص ص 347-351.

[2]Drine Ali et Jerray Elyssa, « Exploitation et commercialisation des sauces maritimes de la petite syrte : témoignage Archéologiques et spécificités régionales », in <u>Fish &ships</u>. Ed. Errance paris, 2014, pp – 105 – 106.

[3]Ponisch Michel et Tarrodel Miguel, Garum et industries antique de salaison dans la méditerranée, éd. Puf , Paris – 1965, p 116.

[4] Ibid. p – 104.

أمام هذه الوفرة للثروة البحرية في المقاطعات الإفريقية ظهر الاهتمام بتجارتها، و نظرا لغياب وسائل الحفظ واستحالة تسويقها طازجة إلى الخارج، اهتدي الأفارقة إلى استغلال هذه الثروة في صيغ أخرى، حيث انتشرت صناعة السمك المملح و المعروف بـ (Salsamenta) [1] بالإضافة إلى مرقه المعروف بالقاروم، هذا الواقع أكدته الآثار العديدة للورشات المنتشرة بكثرة على سواحل مقاطعة البروقنصلية، و خصوصا بمنطقة السرت الصغرى و بنسبة أقل في موريطانيا القيصرية، و الجدير ذكره هو النشاط الباكر لهذه الصناعة في السواحل الغربية لمقاطعة موريطانيا الطنجية في حين تراجعت أوائل القرن الثالث،[2] التراجع الذي ربطه المهتمون بتدهور الحالة الأمنية، في حين تطورت صناعته في الجهات الشرقية، وبالعودة إلى واقع هذه الصناعة في موريطانيا القيصرية، فإن الباحث الأثري **بونيفاي** قد أحصى في دراسته الوحيدة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، ثلاث أنواع من جرار خاصة بتعبئة مادة السمك المملح ، حيث حملت علامات ورشات موريطانيا القيصرية و كان الاختلاف فيما بينها في بعض العناصر التقنية الطفيفة، حيث وُجد على بعضها بميناء أوستي و التي تعود إلى نهاية القرن الثالث للميلاد،[3] كما عُثر في موقع تيبازة على ثلاث ورشات لصناعة الجاروم، أكبرها تربعت على مساحة مائة و أربع و ستين مترا مربعا(164م^2)احتوت على سبع غرف مطلة على بعضها و تنتهي بمستودع للتخزين،[4] كما عُثر بموقع كارتيناي (تنس حاليا) على أثار لورشة متخصصة بالصناعة السمكية،[5]كما عُثر بموقع بونجم على بقايا جرار كانت خاصة بالسمك المملح قدمت من موريطانيا القيصرية.

---

(1)Briand Ponsart Claude, L’Afrique Romaine de l’Atlantique a la Tripolitaine 146 – 533, éd. Armand Colin,Paris , 2006, p – 232.
(2)Ponisch (M.) et Tarrodel (M.), Garum et industries…, op.cit., pp 114115.
(3) Bonifay (M.), op.cit., p – 123 .
(4) AmraouiTouatia,la production Urbainede salaisons en Algérie à l’époque romaine : l’exemple de Tipasa –Maurétanie Césarienne), dans le FisheShips , production et commerce des salsamenta durant l’antiquité, éd errance , 2014 . , pp – 97 – 99
(5) Leveau (Ph.) et Autre, campagne de la Méditerrané…, op.cit., p 199.

رغم أن الصناعة السمكية كانت قديمة في المنطقة إلى أنها عرفت أوج تطورها مع نهاية القرن الثالث و خلال القرنين الرابع والخامس،[1] حيث تظهر الآثار المنتشرة على طول الساحل الشرقي لتونس إلى غاية الحدود الليبية الحالية، و التي أُحصيتْ بحوالي أربعون موقع لصناعة هذا المنتوج [2] حيث اختلفت هذه الورشات فيما بينها في حجمها و طبيعة تمركزها الجغرافي، و من حضرية إلى ريفية،[3] بالإضافة إلى مواقع تخزينها و بقايا الأمفورات الخاصة بحفظ و نقل هذه المنتوجات و التي وُجدت في مناطق كثيرة خارج إفريقيا، و لقد أدي تعدد مصادر صناعة هذه المادة الغذائية البحرية بالمقاطعات الإفريقية إلى تصنيفها من طرف المختصين بعلامات تنميطية، فمثلا منتوج سلقطة كان يرمز لأوعيتها برمز افريقية II،[4] **(أنظر الملحق رقم 01)** و لقد أشارت بعض المراجع إلى إنتاج إسباني لهذه المادة لكن حضورها في السوق كان ضعيفا جدا.[5]

3. الصناعة الفخارية:

ارتبطت الصناعة الحرفية في المقاطعات الإفريقية خلال القرنين الثالث و الرابع من جهة بالتطور الفلاحي و الصناعة الغذائية، و من جهة أخرى بوفرة المواد الأولية كالصلصال الجيد و الخشب، و هذا ما يفسر الانتشار الواسع للصناعات الفخارية والخزفية بنوعيها الخاصة بالحفظ والنقل أو تلك المرتبطة بالاستعمالات اليومية، كأواني المائدة و البيت عموما و كذا القناديل الزيتية، حيث طغت هذه الصناعة الفخارية على باقي الصناعات الحرفية الأخرى كالحلي و النسيج،[6] فرغم عدم ذكر الفخار الإفريقي في المصادر الأدبية القديمة إلا أن الآثار أكدت أنه احتل المرتبة الأولى في التداول خلال الفترة الممتدة من

---

[1] Amraoui(T.), la production Urbaine…, op.cit., p – 96.
[2] Drine (A.), op.cit., p – 103 .
[3] Amraoui (T.), op.cit., p – 97.
[4] Bonifay (M.), op.cit., p – 463 .
[5] Ibid. p – 472.
[6] Briand (C.P.) , L’Afrique Romaine… , op.cit., p – 219 .

منتصف القرن الثاني للميلاد إلى غاية القرن السابع و خصوصا في الشق الغربي للحوض المتوسط، بعدما كانت المقاطعات الإفريقية تستورد الفخار الخفيف من إيطاليا إلى غاية النصف الأول من القرن الأول للميلاد،[1] حيث يذكر الباحث **بونيفاي** بأن أثار الفخار الإفريقي انتشرت على نطاق إمتدى من البرتغال غربا إلى البحر الأسود شرقا و من مصر جنوبا إلى الجزر البريطانية شمالا،[2] الواقع الذي قد يؤكده الانتشار الواسع للورشات و مصانع الفخار بالمقاطعات الإفريقية و خصوصا بالبروقنصلية مثل مواقع سيدي خليفة، أوذنة، المهرين، العوجة، حاجب العيون... هذه المصانع عرفت نشاط كبيرا خلال الفترة الممتدة من القرن الأول للميلاد إلى غاية نهاية القرن الرابع،[3] فبالنسبة لفخار الحفظ و النقل فقد سبق و أشرنا إلى الانتشار الكثيف له داخل المقاطعات و بخصوصية محلية،[4] بالإضافة إلى الكثير من مناطق الحوض المتوسط، إذ وُجدت بقايا جرار و أمفورات إفريقية الصنع، بعلامات خاصة بمقاطعة موريطانيا القيصرية حملت في غالب الأحيان علامة موحدة تحت صيغة (M.C) أو (M.T.C) و هي حرفين تتوسطهما نخلة ، فالحرفين اختصار لعبارة موريطانيا القيصرية، أما النخلة فكانت رمزا للمقاطعة منذ عهد الملك بطليموس،[5] إلا أنه يُفهم من بعض الدراسات أن العلامة بحرفين دون النخلة مرتبطة بمنتجات لخواص مثلما جسد في منتجات صلداي و التي عُثر عليها بميناء أوستي،[6] نفس الملاحظة كانت

---

(1) Le Bohec (Y.), Histoire De L’Afrique Romaine…, op.cit., p 148. Et Bonifay (M.), op.cit., p 156.
(2) Bonifay (M.), op.cit., p 02.
(3) Le Bohec (Y.), Histoire De L’Afrique Romaine…, op.cit., p 148. Et Bonifay (M.), op.cit., p 254 .
(4) Bonifay (M.), op.cit., p 449 .
(5) Bonifay (M.), op.cit., p 18 .

(6) بشاري (م.ا.)، موانئ شرق موريطانيا القيصرية، المرجع السابق، ص 338.

حاضرة مع ورشات توبوسكتو، هذا الواقع يجعلنا نفترض بأن علامة الحرفين بتوسط النخلة قد تكون عمومية و الفكرة تبقي للنقاش.

أشارت بعض الدراسات إلى ظاهرة إعادة استعمال هذه الأوعية الفخارية ذات الأصل الإفريقي في مجالات أخرى،[1] الأمر الذي دفع بالباحث **بونيفاي** إلى القول أن هذه الظاهرة تؤكد النوعية الجيدة للفخار الإفريقي،[2] يُضاف إلى هذا واقع كثرة المصانع في البروقنصلية و الورشات بموريطانيا القيصرية الخاصة بهذه الصناعة الحرفية، الأمر الذي يجعلنا نُرجح فكرة اهتمام الأفارقة بهذه الصناعة الفخارية ، حيث يقول **بونيفاي** أن الورشات كانت منتشرة عموما بالمناطق الحضرية في حين المصانع كانت منتشرة بالمناطق الشبه الريفية،[3] فمثل هذه الأخيرة وُجدت بضيعة واد الرمال و كذا بعين واصل و هنشير الدواميس بضواحي ثوقا (Thugga) أين وجدت جرار بحجم كبير و كانت خاصة بحفظ و نقل الزيت،[4] و الواضح أن هذا التمركز كانت له ظروف و خلفيات، و يظهر ذلك جليا من خلال دراسة **بونيفاي** الذي ذكر أن طبيعة تمركز صناعة الفخار ارتبطت بتطور زمني و جغرافي، حيث أشار إلى أن أقدم الورشات كانت ساحلية و كلما تقدم الزمن تقدمت مواقع الورشات والمصانع نحو الداخل ، لتشهد انتشارا كبيرا في الداخل بدايةً من القرن الثالث،[5]و تواصلت إلى غاية القرن الرابع، حيث عرف إقليم مدينة طبربة(Thuborbu Minus) بالبروقنصلية زيادة توافد يد عاملة للاشتغال في ورشات و مصانع الفخار الخاص بتخزين و

---

(1) Carrier Jean Michel et Rousselle Adline, L’empire en Mutation de sévères à Constantin 192 – 337, éd .seuil – 1999, p – 527. Et عقون (م.ا.) ، الاقتصاد و المجتمع ...، المرجع السابق، ص 142.

(2) Bonifay (M.) ,op.cit., p 464 .

(3) Bonifay (M.), op.cit. p 471.

(4) Mahdjoubi Ammar, « le régime des notables dans la cité Antique », www.leaders.com.Tn/ Article 26936, Mis en ligne le 20/04/2019. 3/5. Et Bonifay (M.) ,op.cit., p 471.

(5) Bonifay (M.) ,op.cit.,p 470 .

نقل الحبوب،[1] وأمام تحفظ **بونيفاي** في الحكم على طبيعة ملكية هذه الورشات والمصانع، حاولنا الاستفسار عن هذه الظاهرة ،بطرح تساؤل إن كان ذلك ضربا من خروج احتكار الحرفة من أيدي فئة معينة لصالح فئة أخرى، و المقصود هنا نهاية احتكار الحضر لصالح البرجوازية الريفية الجديدة، أم أن الأمر مرتبط بالنشاط الكثيف لهذه الصناعة، الذي يتطلب سياسة اقتصادية مبنية على توفر مصدر المادة الأولية واليد العاملة، و في كلتا الحالتين يتأكد واقع التطور الكبير لصناعة الفخار في المقاطعات الإفريقية.

بالعودة إلى قضية اهتمام الأفارقة بالصناعة الفخارية فإننا نعتقد أن مَردُ ذلك عاملين أساسيين، فالأول نابع من الحاجة إلى إيجاد نشاط مربح نظرًا لتوفر شروط نجاحه والدافع الثاني تمثل في ضمان التعبئة والنقل الدائم و المستمر للمنتجات الفلاحية في أحسن الظروف و بأقل تكلفة، الشيء الذي ينعكس على سعر المنتوج وازدياد الطلب عليه، حيث تذكر الباحثة **بيشو** بأن سعر الأوعية الفخارية كان محسوب مع المادة المحملة حيث لم تكن تُسترجع،[2] وهي الفكرة التي ذهب إليها بعض الباحثين من خلال التركيز على ظاهرة نقل الورشات الصناعية من مناطق ريفية إلى مناطق شبه حضرية، و لنا مثال على ذلك في البروقنصلية، حيث أشارت نقيشة إلى أحد رجال الأعمال الذين استثمرا في صناعة خزف المائدة، حيث عمد إلى نقل ورشته من منطقة زغوان إلى ضواحي قرطاج،[3] حيث يمكن رد هذا الإجراء إلى خلفيتين، فالأولى هو البحث عن يد عاملة كانت قليلة في الريف، أما الثانية تكمن في تسهيل عملية الشحن و تقليل مصاريف النقل نحو المدينة ثم الميناء، و رغم ترجيحنا الفكرة الثانية إلا أننا نؤكد انه في كلتا الحالتين دليل على أهمية هذه الصناعة في النشاط التجاري للفخار المنزلي، هذا النوع من الفخار ارتبط بالاستعمالات المنزلية اليومية، إذ بيّنت الآثار الاهتمام به من طرف الأفارقة سواء للتسويق المحلي أو للتصدير، حيث تعج

---

[1] Bonifay (M.) ,op.cit. p 479.

[2] Pichot (A.), les édifices de spectacle…, op.cit., p 23.

[3] Carrier (J.M.), op.cit. p – 548.

المواقع بشمال إفريقيا بهذه الصناعة سواء في آثار الورشات و المصانع أو بقايا هذه المنتوجات، و لنا على ذلك مثال مدينة (Aradi) (سيدي جديدي حاليا بتونس) نموذج للصناعات الفخارية الخفيفة بنوعيها، أين وُجد على مصنع خاص بالصناعة للتصدير و أخرى أقل إتقان في ورشات أقل حجما يُرجح أنها للتسويق المحلي،[1]بالإضافة إلى بقايا لهذا الفخار في مقابر بمواقع متفرقة بالبروقنصلية والتي تعود إلى القرنين الثاني و الثالث، صورت عليها أشكال لعشتارت و تانيت، و يذكر الباحث **بونيفاي** أن هذا التأثير بقي مجسدا على الفخار الديني و الجنائزي حتى مجيء الإسلام،[2] و الجدير الإشارة إليه في هذا المقام هو أن أغلب هذه الورشات و المصانع كانت خارج المدن و في المناطق الشبه ريفية،[3] كما تعدى رواج هذا المنتوج المقاطعات الإفريقية حيث عُثر على هذا النوع من الفخار الإفريقي في الكثير من المواقع بإيطاليا وبعض المقاطعات الشرقية [4] غير أن بعض الباحثين استبعدوا فكرة أن تكون هذه المنتوجات وصلت إلى هذه المناطق البعيدة من باب التصدير، بل كانت حسب اعتقادهم عبارة عن هدايا للتوسط و الاسترضاء من أجل صفقات تجارية للحبوب و الزيت و الخمور الإفريقية،[5] إلا أن الإشارات الأثرية و الدراسات التاريخية أكدت واقع التطور الذي عرفته صناعة الفخار المنزلي بالمقاطعات الإفريقية ، خلال القرنين الثالث و الرابع للميلاد، حين أصبح يمثل ثلثي أواني المائدة الرومانية،[6] و خلال القرن الرابع تقدم الفخار الإفريقي المعروف بالفخار السيجيلي(sigilée)* ليتجاوز الفخار الإغريقي في

---

[1] Bonifay (M.) ,op. cit., p – 451 .
[2] Ibid.,p 488 .
[3] Ibid., p 451 .
[4] Carrier (J.M.), op.cit., p 526 .
[5] Carrier (J.M.), p – 548.
[6] Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 229 et p 148. Et Carrier (J.M.), op.cit., p 526.

الدقة والجمالية، ليحتل ما نسبته 90% من احتياجات البيوت الرومانية و بقي الإقبال عليه من ايطاليا و بلاد غالة حتى القرن الخامس ليبدأ في التراجع أمام الفخار المشرقي،[1] هذا الفخار السيجيلي قسمه المختصون إلى نوعين فذوا الجودة العالية و المتوسط، كما عرف هذا النوع من الفخار تداول داخل المقاطعات الإفريقية ، حيث وُجد بمقبرة بموقع بوبوت (Puppût) بالحمامات حاليا على فخار يحمل علامة موريطانيا القيصرية تحت علامة (M.C) و في هذا المقام نشير إلى الملاحظتين التاليتين :

- تسجيل بعض حالات تقليد السلع الفخارية المنزلية الإفريقية مثلما كان مع حالات ببلاد غالة أين صُنعت جرار بشكل الجرار الإفريقية،[2] كما وُجدت بمواقع مصرية (الإسكندرية) على فخار خفيف مقلد لسلع كانت مصنعة في البروقنصلية. [3]

- الاستعمال المزدوج للعلامة التجارية لموريطانيا القيصرية، حيث الملاحظ استعمال علامة (M.C) في بعض الجرار و الأمفورات في حين يضاف إليها في بعض الحالات شكل نخلة تتوسط الحرفين (M.T.C).

3.1. صناعة القناديل "المصابيح" الزيتية:

ذكر القديس أوغسطينوس في إحدى رسائله و هو متعجب من الظلام الذي كان يسود روما كلما أسدل الليل ستاره حيث قال " حتى الأثرياء كانوا يقضون الليل في الظلام"[4] في حين يقارنها بالحالة التي كانت قائمة في المقاطعات الإفريقية التي كانت مُشعة بأضواء

---

* السيجيلي (Sigillium) أو الفخار ذو الطابع و قد قسمه الخبراء الى خمسة أصناف بالحروف التالية (a.b.c.d.e) حسب تقنية الصناعة والانتماء الجغرافي، حيث مُثل الإفريقي بحرفي (D. E).

[1] Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p- 148 et p- 229. Et Bonifay (M.) , op.cit., pp – 451 – 461 .
[2] Bonifay (M.), op.cit., p – 458 .
[3] Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p- 229. Et Bonifay (M.), op.cit., pp – 460 – 461.
[4] Camps (Faber H.), l'olivier …. , op.cit., p – 64. نقلا عن

المصابيح و في كل المنازل، هذه الشهادة توحي أيضا إلى الاستعمال الواسع للقناديل الزيتية في المقاطعات الإفريقية و بالتالي دلالة على صناعتها و تجارتها الرائجة.

يظهر من خلال نتائج دراسة الأستاذة الباحثة **صندوق ستي*** أن صناعة المصابيح الزيتية الفخارية عرفت رواجا كبيرا في المقاطعات الإفريقية خلال القرنين الثالث و الرابع للميلاد، في حين كانت هذه المقاطعات الإفريقية و إلى غاية نهاية القرن الأول للميلاد تستورد المصابيح الزيتية من إيطاليا،[1] و رغم أن دراسة الباحثة **صندوق** انحصرت جغرافيا على الجزء الغربي لمقاطعة موريطانيا القيصرية إلا أنها أشارت إلى بعض الملاحظات العامة التي ارتبطت بهذه الصناعة في شمال إفريقيا حيث انتهت بالقول أن العينة التي أجرت عليها الدراسة بينت وجود سبع عشرة خاتم (طابع) لورشات إفريقية تعود للقرن الرابع للميلاد، و ثلاث (03) إسبانية و اثنين (02) لورشات إيطالية تعود للقرن الثاني للميلاد [2] وهي الفكرة التي أثارها الباحث **بوسيار** (Bussière) بالقول أن الفخار الإفريقي عرف منافسة إيطاليا خلال القرن الرابع لكنه افترض فكرة منافسة بالتقليد،[3] إلا أن أدلين بيشو أثارت تفصيل أخر، مفاده أنه بداية من القرن الرابع أصبحت المصابيح الإفريقية تتميز بقلة الزخارف،[4] الأمر الذي يمكن أن نعتبره نتاج طلب كبير من العامة، حيث أشارت الباحثة **صندوق** إلى رواج البضاعة الإفريقية محليا بين المقاطعات، كما تضيف بأن موريطانيا القيصرية احتضنت ورشتين مهمتين لصناعة المصابيح الزيتية، فالأولى بتيبازة و الثانية بشرشال ،حيث عُثر على منتوجات هاتين الورشتين بمواقع بموريطانيا الطنجية و البروقنصلية،[5]

---

* صندوق ستي، دراسة تنميطية للمصابيح المحفوظة بالمتحف الوطني أحمد زبانا لمدينة وهران، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2007.

[1] Bussière Jean, Lampes Antique d’Algérie, éd. Monique Mergoil Montagnac,2000 , p 150.

[2] صندوق ستى ، المرجع السابق ، ص 164 .

[3] Bussière(J.), LampsAntique…, op.cit., pp 137 - 138.

[4] Pichot (A.), les édifices de spectacle…, op.cit., p 94.

[5] صندوق (س.)،المرجع السابق، ص 157.

كما خلصت الباحثة في دراستها للقول أن الصناعة الفخارية الإفريقية اكتسحت أسواق الحوض المتوسط خلال القرن الرابع و كان أغلبها من ورشات و مصانع البروقنصلية،[1] فكانت البداية بورشات متواضعة تصنع مصابيح زيتية فخارية بقوالب (Moules) إيطالية،[2] لكن بدايةً من نهاية القرن الثاني ظهرت مصانع خاصة بهذه الصناعة الفخارية و كان الجديد فيها هو الجانب الفني الذي سيأخذ حيزا واسعا في هذه الصناعة،[3] فبالنسبة للشكل؛ تبين أن المصابيح التي تعود إلى القرن الرابع والخامس كانت تتسم في غالبها بالبساطة،[4] و عموما يمكن إبراز الملامح التي طغت على هذه الصناعة من حيث التمثيل الزخرفي و الذي اختلف من مقاطعة إلى أخرى و من منطقة إلى أخرى، ففي البروقنصلية بقى التأثير الديني حاضرا بقوة على هذه المصابيح، ليأتي التمثيل الحيواني في المرتبة الثانية و في المرتبة الثالثة التمثيل الطبيعي النباتي و بعدها تمثيل مظاهر الحياة اليومية و الزخرفة الهندسية،[5] أما الواقع في موريطانيا القيصرية كان بتصدر التمثيل الحيواني و النباتي، الأمر الذي دلَّ على ذوق إفريقي ارتبط بالأرض، كمشاهد الحياة البحرية (الملاحة ، الصيد) بمجامع النساء و الحمامات.[6] هذه المعطيات دفعت الباحث **بوسيير** (Bussière) إلى طرح فكرة أن هذه الصناعة كانت خاصة بمستثمرين حرفيين، مستدلا في ذلك على علامات و طوابع خاصة بهذه الورشات مع أسماء أصحابها،[7] و أنها كانت تصنع تحت الطلب،وفي المقابل هناك مؤشرات أثرية أقل نسبة تؤكد نشاط مقاطعة موريطانيا في هذه الصناعة،

---

(1) صندوق (س.)،المرجع السابق، ص – 164 .

(2) Bussière(J.) ,Lampes …. , op.cit., p 150.
(3) Ibid.,pp – 149 - 150.
(4) Bussière(J.) Lampes …. , op.cit., p 239.
(5) Ibid., p 149.
(6) Ibid., p 179.
(7) Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 148. Et Bussière (J.) Lampes …. , pp 233 – 237.

من خلال معثورات بقايا سفينة (Luque B) التي تحطمت بسواحل فرنسا، التي كانت معبأة بمصابيح زيتية فخارية مصنوعة في ورشات تيبازة و شرشال.[1]

3.2 صناعة الجراروالأمفورات:

عرفت الصناعة الفخارية المرتبطة بالجرار و الأمفورات تطورا كبيرا جدا بدايةً من نهاية القرن الثالث و طوال القرنين الرابع و الخامس، حيث انتشرت مصانع كثيرة في المقاطعات الإفريقية و خصوصا في إقليم طرابلس و البروقنصلية، رغم أن بعض المهتمين ذهبوا للقول أن الفخار الإغريقي نافس الإفريقي و خصوصا في السوق الغالية، إلا أن الباحث **بونيفاي** خَلُص إلى تفصيل كما سبق و ذكرنا بالقول أن الفارق ارتبط بالحجم و سعة حمولة الوعاء، إذ كانت سعة الجرة و الأمفورة الإغريقية تتراوح بين 6 لتر إلى 26 لتر من السائل المحمول في حين الإفريقية كانت سعتها تصل إلى 70 لتر.[2]

رغم أن البقايا الأثرية أكدت تصدر البروقنصلية المقاطعات الإفريقية في صناعة الجرار و الأمفورات إلا أن الباحث الأثري **بونيفاي** استطاع فرز ثلاث أصناف من جرار إفريقية كانت كثيرة التداول خلال القرنين الثاني و الثالث و هي موريطانيا لكنه خصها بالنبيذ والسمك المملح، وهي الفكرة التي أقرها **لوبوهيك**،[3] حيث عُثر على هذا النوع في المدينة الميناء أوستي بروما، كما عُثر بنفس الموقع على فسيفساء جُسدت عليها جرار يُعتقد أنها صُنعت في مدينة توبوسكتو،[4] هذه الوفرة الإفريقية دفعت بالمختصين إلى اعتماد تصنيفات دقيقة ، فظهرت تسميات عديدة مثل الجرار الطرابلسية (الأولى، الثانية، الثالثة)، **(أنظر الملحق رقم 03)** كما ظهر صنف الجرار الإفريقية الأولى والثانية وبدورها إلى أصناف أكثر تجزئة،[5] كل هذا التصنيف ارتكز على مجموعة من معايير، فالمجال الجغرافي

---

(1) Bonifay (M.), op.cit.,p 123 .
(2) Bonifay (M.), op.cit.,p 446 .
(3) Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 148 Et Bonifay (M.), op.cit. p 403.
(4) Ibid., p 18.
(5) Drine Ali, Exploitation …, op.cit., p 113.

لتصنيعه والشكل وتاريخ الصنع إلى المنتوج المعبأ في الوعاء من خلال بعض المعطيات التقنية كآثار الرسوبيات والسعة و طريقة التكميم، الفتح والتفريغ و الشحن، إذ تبين أن السلع المحمولة فيها تعدت إلى بعض الخضر و الفواكه المصبرة .[1]

يظهر جليا من خلال الدراسات الأثرية و التاريخية اليوم أن هذه الصناعة الفخارية عرفت تخصصا حسب المجالات الجغرافية، حيث تخصصت مصانع المنطقة الطرابلسية في غالبها بالزيوت في حين مصانع جزيرة جربة كانت خاصة بالنبيذ والصناعات السمكية،[2] إذ عُثر بهذه الجزيرة على حوالي سبع عشرة (17) فرن متمركز بمناطق ريفية، لكن هذا لم يكن قاعدة عامة، حيث وُجد بإقليم طرابلس على أمفورات خاصة بالنبيذ، مثلما كان الحال ببعض المناطق بالحوض المتوسط أين عُثر على أمفورات كُتب عليها صنع في طرابلس، هذا النوع صنفه المختصون تحت اسم الطرابلسية الثانية صنف " ب "،[3] كما عُثر بميناء أوستي و الاسكندرية على جرار تحمل علامات (Timbres) مصدرها توبوسكتو و صلداي[4] بالإضافة إلى العثور بموقع بونجم على جرار خاصة لحفظ و نقل السمك المملح القادم من موريطانيا القيصرية.[5]

نختم هذا العنصر بالتذكير أن الصناعة الفخارية في المقاطعات الإفريقية خلال القرنين الثالث والرابع تعدت مجالات الاستعمالات الاستهلاكية (أواني- جرار- أمفورات) لتقتحم مجال لوازم البناء و المباني، كقرميد أسطح المنازل و قنوات صرف مياه الأمطار و الصرف الصحي.[6]

---

[1] Drine (A.), op.cit., p – 111. Et Le Bohec (Y.), Histoire De L'Afrique Romaine…, op.cit., p 148

[2] Drine (A.), Exploitation …, op.cit., p 110 .

[3] Drine (A.), Exploitation …, op.cit., pp 110 – 111.

[4] Bonifay (M.), op.cit.,pp 12 – 15.

[5] Ibid., p 451.

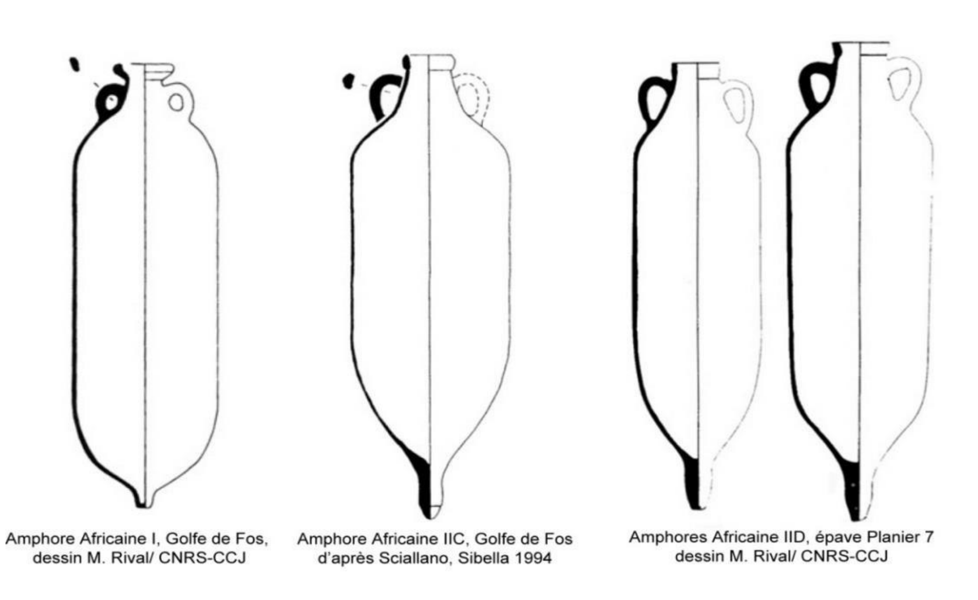
[6] Leveau (Ph.) et Autre, campagne de la Méditerrané…, op.cit., p 186.

4. خاتمة:

التطور الفلاحي الذي عرفته المقاطعات الإفريقية خلال فترة الأزمة وبعدها، كانت له انعكاسات إيجابية على الصناعة، إذ تطورت الصناعة الغذائية التي شملت صناعة الزيت و مشتقاته، بالإضافة إلى الخمور والصناعات السمكية التي عرفت رواجا لا مثيل له، لتصبح المقاطعات الإفريقية الممون الأساسي للإمبراطورية وخصوصا لما أضيفت بعض المواد الغذائية إلى القائمة المقدمة مجانا للطبقة العامة العاطلة بروما، الذي انعكس بالإيجاب على الصناعة الفخارية، وهو الواقع الذي تأكّد من خلال المخلفات الفخارية التي عُثر عليها في كل ضفاف الحوض المتوسط، إذ خلص الباحث **بونيفاي** (Bonifay Michel) المتخصص بالفخار الإفريقي خلال الفترة القديمة المتأخرة بأن أثار الفخار الإفريقي انتشرت على نطاق امتدي من البرتغال غربا إلى البحر الأسود شرقا و من مصر جنوبا إلى الجزر البريطانية شمالا حيث اكتسح السوق المتوسطية.

5. الملاحق:

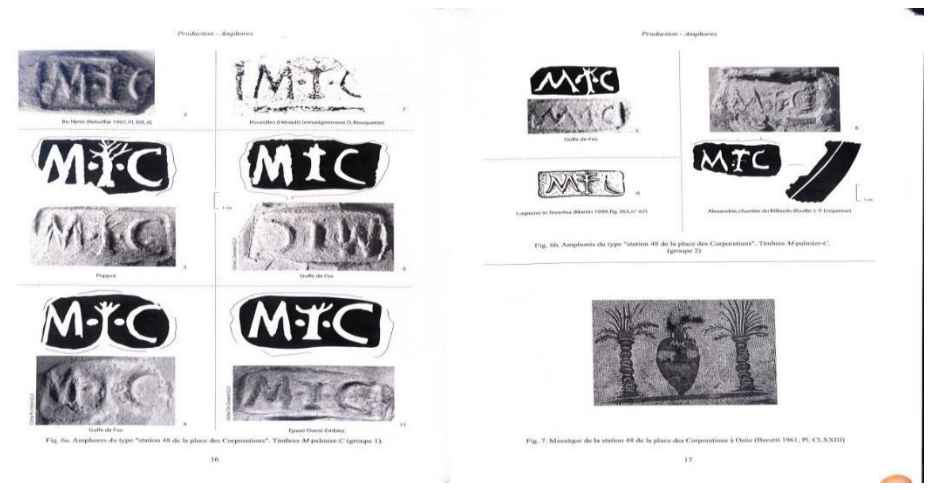
الملحق رقم 01:



نماذج لأمفورات إفريقية الصنع عُثر عليها خارج المقاطعات أستعملت في نقل المنتوجات الصناعية

المصدر: **Bonifay Michel , Etude sur la céramique Romaine Tardive d'Afrique, (2010).**

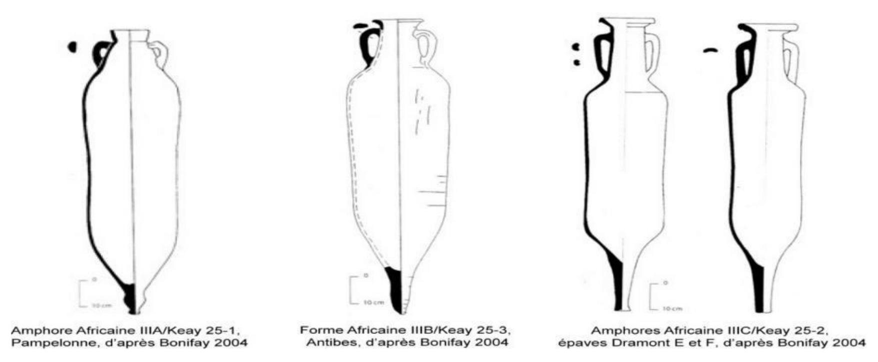
الملحق رقم 02 :



نماذج لطوابع (خواتم) جرار و أمفورات خاصة بموريطانيا القيصرية عُثر عليها بمواقع مختلفة في الضفاف الشمالية و الشرقية للمتوسط

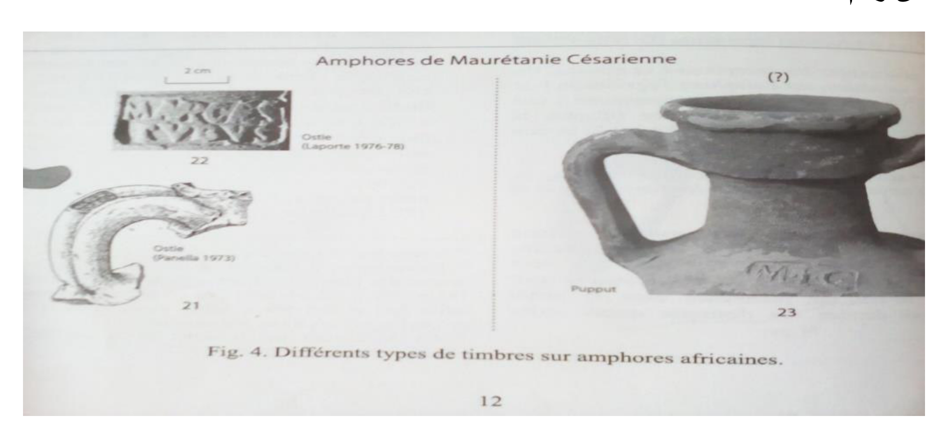
المصدر: **Bonifay Michel , Etude sur la céramique Romaine Tardive d'Afrique, (2010), p- p- 16-17.**

الملحق رقم 03 : نماذج لأمفورات إفريقية الصنع عُثر عليها خارج المقاطعات أستعملت في نقل الخمور المحلية



المصدر: **Bonifay Michel , Etude sur la céramique Romaine Tardive d'Afrique, (2010).**

الملحق رقم 04:



نماذج لطوابع (خواتم) جرار و أمفورات خاصة بموريطانيا القيصرية عُثر عليها بمواقع مختلفة في الضفاف الشمالية و المتوسط

المصدر: **Bonifay Michel , Etude sur la céramique Romaine Tardive d'Afrique (2010).**

الوضعية القانونية للأراضي الإفريقية أثناء الاحتلال الروماني

The legal status of African lands during the Roman occupation

دة . بصال مالية
المركز الجامعي تيبازة-
عضو مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

1. مقدمة:

لما كانت الأرض تمثل أهم مصدر للثروة، فقد ركزت روما اهتمامها عليها، وأقرت سلسلة من القوانين تسمح لها باستغلالها مقابل ضرائب مرتفعة، خاصة مع تراجع الزراعة في شبه الجزيرة الإيطالية، لأن في واقع الأمر لم تكن هذه الأخيرة في بدايتها بالمملكة الفقيرة، بل كانت أرض خصبة منتجة لكل أنواع الغلال، وكان القمح أهم منتج زراعي فيها خاصة القمح الصقلي الذي كان يطعم الشعب الروماني بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى زراعة الزيتون والكروم، فضلا عن تربية الماشية والصيد، غير أن القرون الأخيرة من عصر الجمهورية شهدت أحداثا سياسية واجتماعية غيرت ملامح المجتمع الروماني برمته، فقد ساهمت عوامل كثيرة في تدهور الاقتصاد الروماني، لذا وجد الساسة الرومان أنفسهم مضطرين للبحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال البحث عن أراضي لتسد حاجات الشعب الروماني، وكانت الأراضي الإفريقية احدى أهم هذه الأراضي التي استولى عليها ، و قام باستنزاف خيراتها .

لذلك كانت الأرض قضية مركزية في الصراع بين سلطة الاحتلال الروماني والمغاربة، وكان الاستيلاء على الأرض بموجب حق الغزو من أبرز أهداف الاحتلال الروماني منذ البداية. ومن ثم فإن الإشكالية العامة للمداخلة تعالج الوضعية القانونية للأرض في شمال إفريقيا زمن الاحتلال الروماني. وتندرج تحت هذه الإشكالية عديد التساؤلات منها:

- ما هي دوافع روما وراء اهتمامها بالأرض الإفريقية؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذها الرومان بخصوص أراضي الشعوب التي احتلتها؟
- ماهي التشريعات الفلاحية الرومانية في شمال إفريقيا؟
- وكيف تم استغلال الأرضي الأفريقية؟

يندرج موضوعنا هذا في اطار التاريخ الاقتصادي للمغرب القديم، رغبة منا في المساهمة ولو بالقليل في تاريخ الاقتصاد الجزائري القديم، وهو من المواضيع التي قلما يتم التطرق إليه مقارنة بالمواضيع السياسية والعسكرية.

2. دوافع اهتمام روما بالأراضي الإفريقية:

لقد كان التهافت على الأرض الزراعية الإفريقية شديدا، وذلك منذ الإطاحة بدولة قرطاجة سنة 146 ق م[1]، إذ كان هدف الرومان من احتلال بلاد المغرب القديم هو استغلال أراضيها والانتفاع بغلالها، حيث ذكر شارل أندري جوليان[2] أن: "شمال إفريقيا أرض

---

[1] - محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 52.

[2] - شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية تونس ، الجزائر، المغرب الأقصى، من البدأ إلى الفتح الإسلامي 647م**، تعريب محمد مزالي و البشير سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، ط4، 1983، ص 152.

للاستغلال لا للعمران" [1]، فالأرض المغاربية كانت مهمة بالنسبة للرومان ، ولعل ما يؤكد هذه الأهمية هو اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التي تسمح لهم الاستفادة من خيراتها[2]. وقد كانت جموع الرومان والايطاليين في الولاية الإفريقية، وحدها سنة 46 ق م تقدر باثني عشر ألف شخص حسب تقديرات قيصر، كلهم يمارسون مهمة الإشراف على استغلال الأرض وجمع محاصيلها وتنظيم عمليات شحنها وتصديرها نحو أسواق روما[3]. وكان القادة العسكريون ورجال المال من ورائهم مجلس الشيوخ الروماني يدركون قيمة الأراضي الإفريقية[4]، إذ صرح قيصر أثناء احتفاله بالنصر الذي حققه في إفريقيا سنة 46 ق م قائلا: " أتيت لروما ببلد يزودها ب840 ألف قنطار من القمح سنويا "[5].

---

[1] - يقول محمد البشير شنيتي أن هذا القول يمكن أن ينطبق على العهد الجمهوري وعلى جزء هام من العهد الإمبراطوري، ذلك أن التهافت على الأرض الزراعية الإفريقية كان شديدا من طرف الراغبين في استثمارها من أرباب المال الرومان، وذلك منذ سقوط قرطاجة، وقد تمكنت هذه الطائفة من امتصاص ثروات البلاد الفلاحية دون رقيب ما يزيد عن قرن من الزمن، وكان عناصرها يعارضون بوسائل متعددة سياسة الدولة الرامية إلى استيطان إفريقيا استيطانا رسميا، وقد تمكنوا من افشال حملة الاستيطان الكبرى التي ترأسها نائب العوام كايوس غراكوس عام 122 ق وبذلك خلا لهم الجو وتابعوا استثماراتهم في أرض الولاية الرومانية وخارجها دون عائق أو مراقبة. لمزيد من التفصيل أنظر: محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 51.

[2] - محمد البشير شنيتي، **الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة) 146 ق م ، 40** م ، الجزائر، 1985، ص 109 .

[3] - محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 52.

[4] - محمد لحبيب بشاري، **دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما بين 146 ق م و285 م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه2006-2007، ص 185.

[5] - Picard (G.CH.), **La Civilisation de L'Afrique romaine**, Études augustiniennes, Paris,1990, p69.

كما كانت إفريقيا فرصة جديدة لأرباب المال وطبقة الفرسان للحصول على المزيد من الأراضي وبالتالي المزيد من الأموال[1]، فضلا على أن الرومان رأو أن هذه الأرضي ستكون حلا للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت في روما. لذلك دفعوا بالملاك الأصليين لهذه الأراضي نحو الجبال والأراضي البور[2].

ولما كانت دوافع اهتمام الرومان بالأراضي الإفريقية كثيرة، فإنهم لم يضيعوا وقتا طويلا في وضع أيديهم على الأراضي الزراعية بعد سيطرتهم المباشرة عليها، وذلك بالقيام بعمليات المسح و الإحصاء.

3. عملية مسح الأراضي:

باشرت روما عملية مسح الأراضي الإفريقية فور سقوط قرطاجة سنة 146 ق م تحت اشراف اللجنة العشرية[3] إذ كان ضمن الفرق العسكرية الرومانية مهندسو المساحة (Géométres ou Arpenteurs)، فبعدما ينهي الجيش سيطرته على الأرض، يأتي دور هؤلاء المهندسين للقيام بإجراءات المسح وإيداع ملفاتها في مصلحة خاصة بها للاعتماد عليها خلال توزيع الأرضي على الارستقراطيين وقدماء المحاربين لإنشاء المستثمرات الكبرى(اللاتيفونديا[4] والسالتوس[5]) واعداد الجداول الضريبية[1].

[1] محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 52.

[2] - Picard (G.CH.), op cit, p69.

[3] - محمد لحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 179.

[4]- **اللاتيفونديا**: هي المزارع الشاسعة التي تفوق في حجمها المزارع العادية. نفسه، ص 137.

[5] - **السالتوس**: هي أراضي تابعة للدولة وغالبا ما تكون من الغابات والبراري والمستنقعات، وهي خارج عملية الكنترة. عن: خنيش عبد الفتاح، **التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2013، ص101.

بعد عملية تحديد الأراضي القرطاجية بواسطة الخندق الملكي، خضعت ولاية إفريقية لعملية المسح أو الكنترة، وكانت العملية تتم بتقسيم المساحات على عدد من الوحدات المتساوية بواسطة شبكة من الخطوط المستقيمة، فيبدؤون بوضع خطين رئيسيين ينزل أحدهما على الآخر ويتقاطعان، ويسمى أحدهما بالديكومانوس الكبير(Decumanus maximus) والآخر بالكاردو الكبير(cardo maximus) ثم يضعون بموازاة هذين الخطيين الرئيسيين العدد اللازم من الخطوط، فتتكون بذلك مساحات رباعية متساوية تسمى كنتوريات(Centuries)، ويذكر قزال[2] أن كلمة خط التي ذكرها ليست صائبة تماما، لأن خطوط الديكومانوس والكاردو كانت في الحقيقة ممرات ملكا للعموم والمحوران الرئيسيان الأكثر اتساعا من التي تحدهما وتوازيهما، وهذه الأخيرة تكون كل خامسة منها أوسع من الأخريات.

على كل كان ماسحو الأرض المرافقين للجيش يقومون بإحصاء وتجزئة الأرض الصالحة للزراعة إلى قطع متساوية في غالب الأمر، باستثناء الحالات التي تفرضها وضعية الأرض، وبلغت مساحة هذه الكنتوريات في أغلب الأحيان 710.40 م، أي ما يعادل 50 هكتار[3]. ووحدة قياس المساحة تسمى يوجرة، وبالتالي 50 هكتار يعادلها 200 يوجرة[4]. وكانت الوحدات الكنتورية تثبت في سجل خاص، يضع اسم المزرعة والبلدية أو القرية التي تقع فيها، ثم تدرج في أحد الفصول الآتية:

[1] - محمد العربي عقون، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 78.

[2] - Gsell (st.), **Histoire Ancienne De L'Afrique De Nord,** Librairie Hachette, T7, Paris, 1920, p 11

[3] - Ibid.

[4] - Ferron (Jean), **la Tunisie antique, maison Tunisienne de l'édition**, 1968, P P 45 -46.

- أراض مستغلة ومساحتها.
- أرض مزروعة كروما وعدد شجيراتها.
- أرض مزروعة زيتونا ومساحتها وعدد أشجارها
- أرض رعوية ومساحتها.
- أرض غابية.
- مصائد.

ثم يوضع مخطط عام لكل المنطقة.[1]

وقد عثر على آثار المسح في مناطق عديدة من مقاطعة إفريقية، وتتمثل في ممرات وكنتوريات في مناطق قرطاجة، والرأس الطيب والنفيضة وشمال غرب سوسة قرب الخندق الملكي[2]، وآثار أخرى في الشمال الشرقي والشمال الغربي عن عمليات المسح، حددت فيها كنتوريات ذات مساحة 200 يوجرة وفيها الخط الأساسي الشمالي الجنوبي الديكمانوس الكبير من نقطة بين عنابة وسكيكدة في الشمال الغربي نحو نقطة السرت الصغرى بالجنوب الشرقي، أما الخط الثاني الشرقي الغربي الكاردو الكبير فيتقاطع مع الأول عند مدينة ثالا بالرأس الطيب[3].

كما نجد داخل الأراضي المقسمة إلى كنتوريات، والموزعة على فئة من الفئات التي استفادت من التنظيم الروماني قطعا أرضية أهملها الماسحون لأسباب طبوغرافية أو بسبب عدم خصوبتها مثل الأحراش والغابات والمستنقعات والأراضي الصخرية وغيرها،

---

[1] - محمد لحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 181.

[2] - نفسه ، ص 179.

[3] - نفسه، ص 180.

كانت تدعى أماكن مهملة(Loca Relicta)[1] وقد تركت للأهالي وحتى للرومان والايطاليين يفلحونها بعد استصلاحها، مقابل ضريبة العشر[2]، أو يستغلونها في الرعي مقابل ضريبة الرعي، وفي نظر القانون الروماني لم يكن هؤلاء مالكين للأراضي التي يستغلونها، بل تدخل ضمن الأملاك العامة، وكان المزارعون ينتفعون بها فقط ويمكن للسلطة الرومانية استرجاعها متى شاءت.

وكان هدف الرومان من اخضاع هذه الأراضي لعملية المسح المعقدة والمكلفة ما يفسرها، إذ عملوا بطريقة تمكنهم من الاحتفاظ بهذه الأرض بصفة نهائية وقانونية ليست فقط لمواجهة السكان الأصليين ووضعهم أمام الأمر الواقع، ولكن لكبح جماح رجال المال الرومان والحد من شجعهم بحيث تمكنوا بعملية الإحصاء والمسح من توزيع هذه الأراضي الزراعية ومعرفة مساحتها والمستفيد منها وبالتالي الضرائب التي يتعين دفعها على كل مالك، ومنع المزارعين من تقديم تصريحات كاذبة، وبالتالي الإفلات من دفع الضرائب من جهة، وإحصاء الإدارة الرومانية ثرواتها ومداخيلها السنوية والموسمية التي تعتمد بصفة كبيرة على الضرائب التي تفرضها على الأراضي المستغلة من جهة أخرى[3].

---

[1] - استيفان قزال، **تاريخ إفريقيا الشمالية القديم**، ترجمة محمد التازي سعود، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، الرباط، ج 7، ص 15؛ Picard (Ch. G) et rouge (j), **Textes et documents relatives à la vie économique et sociale dans l’empire romaine**, (21 avant .J.C – 225 après J.C), Paris, 1969, P215.

[2]- **ضريبة العشر**: هي ضريبة فرضت وفق قانون 111 ق م الخاص بالضرائب المفروضة على الإنتاج الفلاحي، وكما يوحي اسمها فهي عشر الإنتاج المطلوب سنويا كضريبة للخزينة العمومية. عن: بورني دليلة، **تطور النظام الضريبي الروماني في شمال إفريقيا**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2001، ص22.

[3]- محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 60.

4. الصفة القانونية للأرض وفق القانون الروماني:

طبقا للقانون الروماني فإن أراضي الأعداء المهزومين(dediticii)، تصبح ملكية عمومية للشعب الروماني[1]، وطبق هذا القانون في مختلف أرجاء الإمبراطورية إثر العمليات التوسعية التي شنها الرومان على جيرانهم، وكانت أراضي الدولة القرطاجية أول إقليم إفريقي تطبق فيه روما قوانينها المتعلقة بالأرض، ذلك عقب الحرب البونيقية الثالثة سنة 146 ق م، إذ أعلنت أراضيها ملكا للشعب الروماني[2].

كانت ملكية الدولة الرومانية لأراضي الولايات أساسا قانونيا لإخضاع هذه الأرض للضريبة العقارية أو الخراج والزام ملاكها أو المستفيدين منها بخدمات مدنية أو عسكرية لصالح الدولة، إذ أن هذا الاخضاع تجسيد لممارسة الشعب الروماني لحقه في السيادة على البلاد المفتوحة، ومن ثم فإن الأرض لا يمكنها أن تكون ملكا خاصا للأفراد في نظر القانون الروماني، غير أن ملكية الشعب الروماني لأراضي الولايات الرومانية في بلاد المغرب ظلت ملكية رمزية لا تجسدها إجراءات فعلية، ويذكر محمد البشير شنيتي أنه ظهرت فتوى قانونية حول كيفية استغلال هذه الأراضي، وهي الفتوى التي عبر عنها الفقهاء الرومان بحق الحيازة (Bessessio) أو الانتفاع وهو نوع من الملكية الموازية لملكية الدولة، وهذا النوع من التملك يمكن أن يسمى بالملكية الإقليمية لأنه كان ممارسا في الأقاليم الخاضعة لروما فقط، وكان الأفراد المنتفعون بهذه الملكية الحيازية يمارسون جميع صفات الملكية الفعلية على الأرض الموضوعة تحت أيديهم وإن لم يعترف بذلك رسميا [3].

---

[1]- محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 80.

[2]- بورني دليلة، المرجع السابق، ص 13.

[3] - محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 62.

بهذا المفهوم كانت ملكا للشعب الروماني المنتصر، وأن الدولة لم تفعل سوى أنها احتفظت نظريا بحق نقل تلك الأراضي من منتفع إلى آخر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للشعب الروماني، بينما كانت تمارس هذا الحق السياسي بكل عنف ضد من تبقى بحوزتهم أراض من الأهالي. إذ استولى الرومان منذ عهد تبريوس(37-14 م) على أخصب الأراضي وازدادت وتيرة المصادرات خلال عهد الامبراطور ترجانوس(117-98 م) إذ انتزع ما تبقى من أراضي قبيلة الموزلامي التي كانت نواحي منطقة الأوراس وحولها إلى ملكية عمومية ووزعها على المواطنين الرومان[1]. وعموما تم تصنيف الأراضي الإفريقية حسب جودتها وخصوبتها وموقعها وفترة السيطرة عليها وصيغتها القانونية كالتالي:

أولا –أراضي الإمبراطور: تكون ملكا له ولعائلته، وعائداتها تدخل إلى خزائن الإمبراطور الخاصة، كما أنها معفاة من الضرائب، وكانت تتصف بالاستقلال التام عن سلطة المدن، يمارس عليها الإمبراطور وحده السلطة القانونية[2].

ثانيا- أراضي العائلات الأرستقراطية: ويمتلكها كبار الملاك من العائلات الأرستقراطية، ومنحتها لهم الدولة حق حيازتها باعتبارها من الأراضي العمومية[3].

ثالثا- أراضي المستعمرات أو البلديات: كان يملكها المزارعون الرومان(Colon) أو الأسر الأرستقراطية المحلية من الأهالي الحضريين المترومنين أو غير المترومنين، وقد تحصل الكولون على الأرض عن طريق الاستفادة من مشاريع الاستيطان المعروفة وأصبحوا يشكلون طبقة من الأثرياء أو أرستقراطية محلية لها شأن كبير. أما الأهالي فقد تحصلوا على الأرض

---

[1] Picard (G.CH.), op cit, 67

[2] - محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 67.

[3] - فاضل لخضر، **تبسة في العصور القديمة**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، 2018، ص125.

سواء عن طريق الوراثة تحت تسامح السلطة الرومانية المحلية أو عن طريق التأجير من لدى الملاك الرومان، وكانت أراضيهم خاصة الغير مترومنين عرضة لمراقبة مشددة، ولأعباء الجباية المتنوعة [1].

رابعا- أراضي عشائر الأهالي:

هي الأراضي الأقل خصوبة والتي تقع في أقاليم طبيعية غير ملائمة للاستغلال المباشر من طرف مزارعين رومان كأراضي السهوب تترك للأهالي تُستغل مقابل دفع ضريبة تسمى ضريبة المهزومين(Stipendium)[2] ، أو ضريبة العشر وهذه الأراضي في نظر القانون قابلة للمصادرة في أي وقت[3].

غير أنه ابتداء من صدور مرسوم كركلا المتعلق بتعميم المواطنة الرومانية على جميع أحرار الإمبراطورية، أخذت هذه الصفة القانونية إزاء الأرض بالولايات تزول تدريجيا إلى أن اختفت بصدور إصلاحات دقلديانوس الجبائية، ذلك أن هذه التشريعات الإمبراطورية قد ترتب عنها تغيير في وضعية الأرض القانونية، إذ أصبح المنتفعون بالجنسية الرومانية من الأهالي الأحرار في منزلة غيرهم من مستحوذي أراضي الدولة من الرومان فأمكنهم الاستفادة من هذه الأراضي دون التعرض للمصادرة،[4].

وعموما عرفت القوانين المسيرة للأراضي تطورا مع الوقت وهو ما ساهم فعلا في توسيع الخريطة الزراعية، وزيادة الإنتاج، فما كان على روما إلا اصدار قوانين لمواصلة

---

[1] - محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 67.

[2]-Picard (Ch. G) et rouge (j), op.cit,

P.215.

[3]-Picard (Ch. G), La civilisation de l'Afrique romaine, deuxième édition, (Paris, 1990). P. 62

[4] - محمد البشير شنيتي، **نفسه**، ص 63.

استغلال الأراضي الفلاحية وضمان استمرار تدفق المنتجات الزراعية على روما من مقاطعاتها.

5. التشريعات الزراعية:

لأن روما لا تخطو خطوة دون أن تكون مدعمة بقوانين صادرة عن هيئتها التشريعية، وأن الاستيلاء على الأرض واستغلالها كان بتشريع من مجلس الشيوخ[1]. فقد تطورت القوانين المتعلقة بالأراضي الإفريقية عبر مختلف مراحل السياسة الرومانية، وذلك حسبما تقتضيه الحاجة لاستغلال أكبر مساحة من الأراضي أحسن استغلال لفائدة الشعب الروماني[2]. وقد تمت عملية الاستحواذ على الأرض بطرق مختلفة من أهمها:

- مصادرة الأراضي الزراعية.
- الاستيلاء على الأرض المخصصة للرعي.
- تحويل الملاك إلى مؤجرين، فرض السخرة.

وقد أدت هذه السياسة إلى تجريد العديد من السكان من أراضيهم الزراعية، بحيث أصبحوا أمام خيارين، إما الخضوع للسخرة ودفع الضرائب، وإما التمرد والهروب إلى ما وراء الليمس أي المناطق الجنوبية.[3]

بما أن هذه الأراضي صارت من أملاك الشعب الروماني بحق الغزو، فقد استغلت استغلالا كاملا طبقا لقوانين ملكية معقدة، وكانت تتغير باستمرار، والقوانين المتعلقة بالجانب الزراعي عثر عليها في شكل نصوص منقوشة على نصب أثرية، وأخرى مستقاة من

[1] - محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 78.

[2] - بورني دليلة، المرجع السابق، ص 14.

[3] – علي بن ثابت، **روما وتنظيم الاستغلال الاقتصادي في شمال إفريقيا**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 6، العدد2، سنة 2021، ص ص 439-440.

مجموعة النقوش الإفريقية وجدت لتنظيم الممتلكات الإمبراطورية، وتتمثل في نص هنشير متيش(Henchir Mettich)[1] ، نص سوق الخميس (Souk El- KHmis)[2]، نص عين جمالة (Ain-El-Djemala)[3] ونص عين واصل[4] (Ain-Oussel)[5]. والتشريعات هذه النصوص انبثقت من قانونين أساسيين هما:

أولا- **قانون منكيانا(Lex Manciana):** هو من أقدم الوثائق المتعلقة بالتشريعات الزراعية في إفريقيا، وقد يكون قد عرف باسم صاحبه (Mancia)، الذي كان فيما يبدو حاكما أو موظفا للإمبراطور أو قاضيا قنصليا، كلف بإجراءات أراضي الشعب الروماني

---

[1] - **هنشير متيش**: هو موقع أثري عثر عليه عام 1896، و النقش هو عبارة عن عقد تسيير يتعلق بالأملاك المعروفة بفيلا ماغنا فاريانا أصدره وكيل الإمبراطور ترجانوس عام 116أو 117م. عن محمد البشير شنتي، **وضعية الأرض**، المرجع السابق، ص 109.

[2] - **نص سوق الخميس**: هذا النص يرجع إلى عهد البروقنصلين: ماريوس بريبتيوس أورليانوس وفلاكوس كورنيليانوس اللذان حكما على التوالي خلال الفترة الممتدة بين (223-174 م) ومن المحتمل جدا أنه يعود إلى سنة 182 أو 183 م وهو متعلق بوضعية الكولون وبالمناطق الريفية للإمبراطورية الرومانية. لمزيد من التفصل ينظر: عبد الفتاح خنيش، المرجع السابق، ص ص75- 76.

[3] - **نص عين جمالة**: نص اكتشفه كاركوبينو في جوان 1906، جنوب غرب عين تونقة، عرف بهذه التسمية نسبة إلى دوار عين الجمالة القريب من موقع اكتشافه،، ويحتوى هذا النص على عريضة طالب خلالها المزارعون السماح لهم باستغلال الأراضي الغير صالحة للزراعة للمستنقعات، وتضمن النص أيضا إجابة وكيل الإمبراطور الذي وافق على طلبهم مستندا في ذلك إلى قانون هادريان. لمزيد من التفصيل أنظر: نفسه، ص 77.

[4] - **نص عين واصل**: عثر عليه منقوشا على ثلاثة أنصاب حجرية قرب نبع ماء يدعى عين واصل وذلك قرب تبرسق، ورد فيه فصل من فصول قانون هادريان، وقد تحدث عن حق الملكية، والأقساط الضريبية، الإعفاءات الضريبية. لمزيد من التفصيل أنظر: نفسه، ص 77.

[5] - حمداش فهيمة، **الحياة الاقتصادية في إفريقيا البروقنصلية من خلال المواد الأثرية**، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، العدد 10 ، 2016، ص ص 56-66.

(Ager Poblicus) في إفريقيا تحت أي صنف من الحيازة، وبوضع قوانين للاستفادة منها، وكان ذلك في تاريخ ما من عهد الأسرة الفلافية، مع ترجيح معاصرة هذا المشرع للإمبراطور فسباسيانوس(79-9م) (Vespasianus) والنص الأصلي للقانون ضاع، وتم التعرف عليه من خلال اكتشاف نص يحتوي بعضا من بنوده وهو نقش هنشير متيش[1]. ويعتبر قانون منكيانا قانونا عاما ينظم العلاقات بين الملاك والكولون ، وهو قانون يمنح حق الملكية والانتفاع للذين يستصلحون البراري والأراضي القاحلة أو المهملة[2].

ثانيا- قانون هدريان(Lex Hadriana): أصدر الإمبراطور هدريان (117م-138 م) هذه التشريعات عندما قام بزيارة إلى إفريقيا وتنقل في مقاطعاتها، وقد شاهد تدهور الوضع الفلاحي عموما بسبب ظروف وعلاقات العمل التي يتم فيها استغلال الأرض، ورأى ضرورة تغيير تلك الظروف فأصدر تشريعات ليعيد لهذه المستثمرات حيويتها محافظا على روح أحكام قانون منكيانا[3]. وقام الامبراطور هدريان بإصدار قانون لتنظيم الأرض التي لم تزرع والأراضي القاحلة التابعة لمستثمرات الإمبراطورية بإفريقيا، وكان يريد من وراء ذلك ربط المزارعين بالأرض متطلعا إلى تحقيق الاستقرار والاستغلال الدائم للإمكانيات الزراعية، وقد عمل على منح المقيمين على هذه الأراضي حق واضعي الأيدي، وهو حق شبيه بحق الملكية الفردية فهؤلاء يتمتعون بحق الزراعة وحق الانتفاع الشخصي على الأراضي الخصبة، بالإضافة إلى حق توريثها لفروعهم شرط أن يواصلوا عمل أجدادهم[4].

---

[1] - محمد البشير شنتي، **التغيرات الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 75.

[2] - عبد الفتاح خنيش، المرجع السابق، ص 80.

[3] - لمزيد من التفصيل أنظر: محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 83.

[4] - عبد الفتاح خنيش، المرجع السابق، ص 80.

وهذه القوانين ليست قوانين بالمعنى المفهوم للقانون الروماني العام، ولكنها تنظيمات عملية، كان الغرض الأساسي منها هو تقرير حقوق وواجبات الملتزمين الذين أجرت لهم تلك الضياع الإمبراطورية، والذين كانوا يستخدمون بدورهم وكلاء عنهم لإدارتها من ناحية، والكولون من ناحية أخرى، وكان لهذه التشريعات أثر واضح في تطوير الزراعة، فاهتمام قانون منكيانا وبعده قانون هدريان وغيره من النصوص التي عثر عليها باستصلاح الأراضي البور والمهملة من أجل زراعتها كروما وزيتونا ولد ازدهارا لهذا النوع من الزراعات ابتداء من القرن الثاني بعد الميلاد على الخصوص[1]. وكان الهدف من اصدار تلك التشريعات أو القوانين الزراعية هو لتحقيق أكبر سيطرة ممكنة على المناطق الخصبة.

5.1. طرق استغلال الأرض: احتفظت لنا نقوش لاتينية عديدة بمعلومات هامة تتعلق بطرق استغلال الأراضي والعلاقات الإنتاجية التي سادت بعض الأملاك العقارية خلال القرن الثاني للميلاد، ومن خلالها يمكن تصور العلاقة بين المالك والمنتج مرورا بجهاز الاشراف والتسيير الميداني لعملية الإنتاج الزراعي، ويظهر من الوثائق أن الملاك الكبار للأراضي قد تخلوا عن الاستغلال المباشر للأراضي[2]، وعهدوا بمهمة الإشراف على تسيير واستغلال تلك المستثمرات إلى مسيرين يكون تحت تصرفهم عدد هام من الأجراء والعبيد، وقد تكون في هذه المستثمرات جهاز انتاج تراتبي في أعلاه المالك ثم المسير ثم وكلاء دونه رتبة إلى المتعهدين والمستأجرين والعمال، وهؤلاء الأخيرين يقيمون بالمزرعة ويتحصلون على امتياز استغلال مساحة منها بموجب عقد مبرم مع مالك الأرض أو وكيله، ثم يقومون

---

[1] - حمداش فهيمة، المرجع السابق، ص 66.

[2] - محمد البشير شنتي، **وضعية الأرض وطرق استغلالها في بلاد المغرب(العهد الروماني -بداية الإسلامي)**، مجلة دراسات تاريخية، 1992 جامعة دمشق، ص108.

هم بدورهم بتأجير ذلك الامتياز إلى المزارعين دون أرض وبذلك يكون القانون الروماني قد أقام نظاما عبوديا هرميا في أسفله الطبقة المسحوقة التي لا تملك سوى قوتها العضلية[1].

وقد اعتمد بعضهم على طريقة التأجير، حيث كثرت اليد العاملة من المزارعين الفقراء، وكان هذا الأسلوب قائما على خدمة الأرض مقابل أقساط معينة من المنتوج يقدمها المزارع إلى صاحب الأرض من كل محصول موسمي، وظهرت تشريعات خلال القرن الثاني تعالج قضايا العلاقات الإنتاجية بين مالك الأرض ومستغلها، فحدد مقادير الإنتاج التي يجب على المزارع تقديمها لصاحب الأرض بثلث الإنتاج فضلا عن خدمات يقوم بها المزارع لصالح المالك أثناء السنة، منها العمل أياما معدودات بضيعة السيد وتقديم دوابه للعمل مجانا عند صاحب الأرض أوقاتا معينة[2].

6. خاتمة:

من خلال دراسة موضوع الوضعية القانونية للأراضي الإفريقية أثناء الاحتلال الروماني تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

- أن الأباطرة الرومان انتهجوا سياسة صارمة بغية الاستغلال الأوسع والأكمل لكل الأراضي التي تقع عليها أيديهم، والتي من أجلها سنوا قوانين تحدد ملكية الأرض ونظام استغلالها.
- حرصت الإدارة الرومانية على عملية مسح الأراضي المغاربية، حيث بذلت كل ما بوسعها لإيجاد حلول تضمن تدفق الضرائب إلى الخزينة. وبالتالي فإن عملية

[1] - محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 82.

[2] - محمد البشير شنتي، **وضعية الأرض** ، المرجع السابق، ص 108

المسح والكنترة هي اجراء إداري أملته المصلحة الاقتصادية والسياسية للإمبراطورية.

- لتثبت روما عزمها على استغلال الأرض المغاربية سعت إلى توسيع مجال حدودها الجيوسياسية نحو الجنوب كونها أراضي غنية وخصبة تنتج سلعا فلاحية مختلفة.
- تبنت روما منذ نزولها بمنطقة المغرب القديم سلسلة من القوانين التي سمحت لها باستنزاف ثروات المنطقة والمتمثلة في قانون مانكيانا وقانون هادريان.
- تطورت القوانين المسيرة للأراضي الافريقية تطورا ملحوظا مع الوقت، ولم تتوقف إلا بحسب حاجيات الدولة الرومانية لهذه الأراضي التي شجعت الانتشار الزراعي والتوسع في مختلف الزراعات.
- توضح مجموعة القوانين المذكورة أعلاه أن النظام الذي وضعته روما، والقوانين التي أصدرتها كانت من أجل تنظيم العلاقة بين أصحاب الأراضي والمزارعين، وتحدد حقوق والتزامات كل طرف، لم تأت كما يدعيه البعض خدمة للأهالي وتحسين مستوى معيشتهم، إنما لأغراض أخرى ليس لها علاقة بالمزارعين بصفة عامة، والأهالي بصفة خاصة، إنما خدمة لمصالح المسؤولين والمواطنين الرومان.

شواهد الحركة الإقتصادية في نوميديا خلال العهد السيفيري

Archaeological evidences of the economic movement in Numidia during the Severian era

د. عزالدين مجاني

جامعة إبن خلدون –تيارت-

1. مقدمة:

تعتبر المرحلة السيفيرية في شمال أفريقيا وعلى غرار كامل الإمبراطورية الرومانية ذروة إزدهار الحضارة الرومانية بكل جوانبها حيث عرفت حدود المقاطعات أقصى توسعاتها، وعرفت المدن والأرياف إستقرارا أمنيا وإداريا مهّد لإستغلال إقتصادي أمثل لكل الموارد الطبيعية والبشري حيث لا تكاد تختلف السياسة الإقتصادية للعائلة السيفيرية في مقاطعة نوميديا عن باقي المقاطعات المغاربية وحتى عن مجمل الإمبراطورية الرومانية، لا من حيث المبدأ ولا من حيث الوسائل والأهداف، ولكن ما يثير الإنتباه في مقاطعة إفريقيا الرومانية خاصة في نوميديا هو إستحداث بعض مراكز الجمركة وإصلاح بعض مكاتب الجباية بإعتبار أنّ المقاطعة النوميدية هي حديثة النشأة وأن قطاعها الزراعي وباقي قطرها إنما تم إقتطاعه من مقاطعتين سابقتين هما البروقنصلية شرقا والموريطانية القيصرية غربا مما إستوجب عملية إعادة مراجعة للإستراتيجية الإدارية والإقتصادية لهذا المجال.

يجمع هذا المقال الشواهد الأثرية للنشاط الإقتصادي في مقاطعة نوميديا خلال العهد السيفيري من 198م وهي السنة الإفتراضية لنشأة المقاطعة وبداية هيكلتها إداريا، إلى غاية عام 235م التي عرفت مقتل آخر أباطرة العائلة السيفيرية. هذا النشاط الذي يشمل عمليات منح الأراضي وتحديد أملاك الأباطرة السيفيريين حيث تمّ التعرف من خلال بعض

الشواهد الأثرية الكتابية على قطاعات فلاحية وأملاك خاصة بأباطرة العائلة السيفيرية في قلب المقاطعة النوميدية وكذا عمليات قياس وتحديد لأراضي فلاحية تخوم جنوب المقاطعة تمّ تقديمها لفلاحين قصد الإستفادة منها قصد توسيع المجال الزراعي بعد عمليات التوسع العسكري في جنوب المقاطعة حيث يقول المؤرّخ تيرتوليانوس في نصّ مشهور أنّه و في العهد السّيفيريّ، قامت الزراعة بالوكالة بتغطية الصّحراء وأنّ الحقول حلّت محلّ الغابات وأنّ قطعان الماشيّة طردت الحيوانات المتوحّشة وأنّ الرّمال قد زرعت عليها مختلف الزّروع و جفّفت المستنقعات والبرك وأنّ الأشجار غرست في الصّخور[1]. هذا القول بطبيعة الحال هو تعبير شامل لما حققّ في المقاطعات الإفريقيّة خلال العهد السّيفيريّ من ضمنها المقاطعة النّوميديّة. ويشمل هذا الجانب أيضا عمليات رصد المياه وتنظيم توزيعها على المستفيدين. كما تم رصد شواهد أثرية لمختلف مكاتب الجمركة والجباية في حدود المقاطعة ومناطق العبور والتي سوف يأتي ذكرها مع ربط بعض هذه المكاتب وبعض المراكز العسكرية في جنوب المقاطعة مع الحركة التجارية من وإلى المقاطعة في محاولة لتفسير وتوضيح مقاصد الليمس الإقتصادية.

2. شواهد الإستغلال الفلاحي لتخوم الجنوب النّوميدي:

2.1 منح الأراضي الزّراعيّة:

قام عناصر من الفيلق الأغسطسي ما بين أعوام 198 و 201م بعمليّة قياس وتحديد لقطع أراض في جنوب شطّ الحضنة (بلاد القرسي في جبل زيرق) قصد منحها لمستفيدين وهذا ما نصّت عليه النقيشة التّاليّة[2]:

[1] Tertullien, de Anima 30, 3-4. « De l'âme », trad. DE GENOUDE (E-A), Paris, 1852.
[2] A.E., 1946, 38

Ex auctoritate lmppp(eratorum) Caes(arum) L. Septimi(i) Seueri et M. Aurelii Antonini et P. Sep\timi(i) Getae, Auggg(ustorum trium), agri et pascua et fontes adsi\gnata [sunt...] MA [...], curantibus Epag\atho et Manilio Caeci Miano, corniculario praef(ecti), iussu Anici(i) Fa\usti, leg(ati), co(n)s(ulis,-aris ?), per M. Gennium Felicem, euocatum leg(ionis) III Aug(ustae).

تذكر هذه النّقيشة المهداة إلى الإمبراطور سيبتيميوس سيفيروس وأبناءه كركلا و جيتا أنّ أحد الجنود من رتبة الكورنيكولاريوس كان مرفوقا بمهندس قياسات قامو بتحديد أراض منها حقول (***agri***) و مراعي (***pascua***) و تمّت أيضا عمليّة رصد للمياه (***fontes***) والتي منحت من طرف القائد أنيكيوس فاوستوس.

تدلّ النّقيشة أيضا على وجود هيئة إداريّة و قانونيّة لتخصيص و توزيع الأراضي الزّراعيّة و الرّعويّة و كذا مصادر المياه على بعض الأشخاص الذين لم تسمح حالة الحفظ التي عليها النّقيشة بقراءة أسماءهم و يرى الباحث لاسير أنّ المستفدين قد يكونون من قدماء الجنود لتدعيم نظريّة جلب مرومنين إلى هذه الأماكن قصد الإستفادة من خبرتهم[1]

عثر أيضا على نقيشة في موقع عين السّلطان، حوالي 18كلم جنوب موقع زيرق[2]، على ضفاف واد الملاح، وهي نقيشة في حلة سيّئة مهداة للإمبراطور ألكسندر سيفيروس[3] والتي

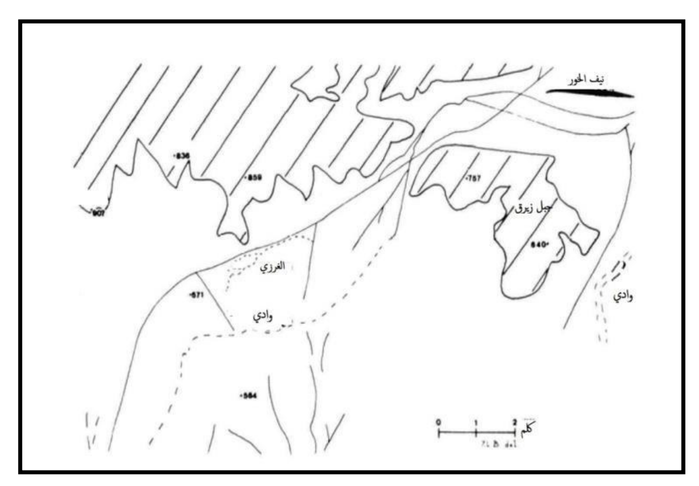
---

[1] LASSERT (J.M.), Africa quasi Roma, 256 av.J.-C.—711 apr.J.-C., éd. CNRS, 2015, p. 187 .

[2] GSELL (S.), A.A.A., f 36, n° 26.

[3] C.I.L. VIII, 8781= 18017 : *pro salute... Imp(eratoris) [Caes(aris)] \ M(arci) Aure[li(i) Alexandri] ׀ Pii Fel(icis) Aug(usti̇) et \ super omn[es indul]\gent(issimi) prin[cipis] .*

تحمل إشارات على إستصلاح وإعادة تهيئة بعض الأراضي من طرف معمّرين قصد الإستغلال الفلاحي[1].



شكل (1) الأراضي الممنوحة في جنوب شط الحضنة[2]

2.2 أملاك الأباطرة السّيفيريّين:

تمّ التّعرف على قطاع زراعي للإمبراطور هيليوغابالوس في جنوب غرب مدينة كرتا في منطقة شطّابة قرب موقع "قلعة الفيل" (***castellum Elefantum***)، حيث عثر على نقيشة في حالة سيّئة في عام 1850[3] و التي لم تقرأ جيّدا إلى أن أعاد قراءتها الباحث فرانسوا بيرتراندي[4].

---

[1] LASSERT (J.M.), op.cit. p. 484 .

[2] LE BOHEC (Y.), « La Troisième Légion Auguste. » In : Études d'antiquités africaines, Éd. C. N.R.S., Paris, 1989, p. 398.

[3] C.I.L. VIII, 6351.

[4] BERTRANDY (F.), « Notes à propos d'un fundus (C.I.L., VIII, 6351) de la région de Cirta (Constantine) en Numidie. », in: Ant. Afr., 27, 1991. pp. 157-166.

PRO SAL · IMP · C
C / / / / / AV
CAELESTI AVG
L · F · QVIR · POST
5 FVNDI SENECT

النّقيشة هي عبارة عن إهدائيّة لصحّة إمبراطور تعرّض إسمه لعمليّة محو عمديّة، ذكرت معه الإلهة كايليستيس (يعتقد الباحث أنّه إمبراطور سيفيريّ بسبب ورود إسم الإلهة كايليستيس) هذا الإمبراطور لن يكون كركلاّ لأنّه لم يعثر على نقائش تعرّض فيها إسمه للمحو في المغرب القديم على عكس الإمبراطور هيليوغابالوس الذي يقدّمه الباحث على أنّه المعنيّ بالإهداء في هذه النّقيشة[1] خاصّة و أنّه الإمبراطور الذي أدخل عبادة الإله هيليوغابال إلى روما و قدّم الإلهة كايلستيس كزوجة له[2]

كما تمّ رصد ملكيّة تابعة للإمبراطور ألكسندر سيفيروس في موقع عين الرّوميّة أو جنان الرّوميّة[3] (حتى التّسميّة بالعربيّة لازالت تحتفظ بشيئ من التّاريخ) الذي يبعد بحوالي 10 كلم عن هنشير قوسات و بحوالي 40 كلم شمال شرق خنشلة ، من خلال النقيشة التّاليّة[4]:

---

[1] Ibid, p. 159.

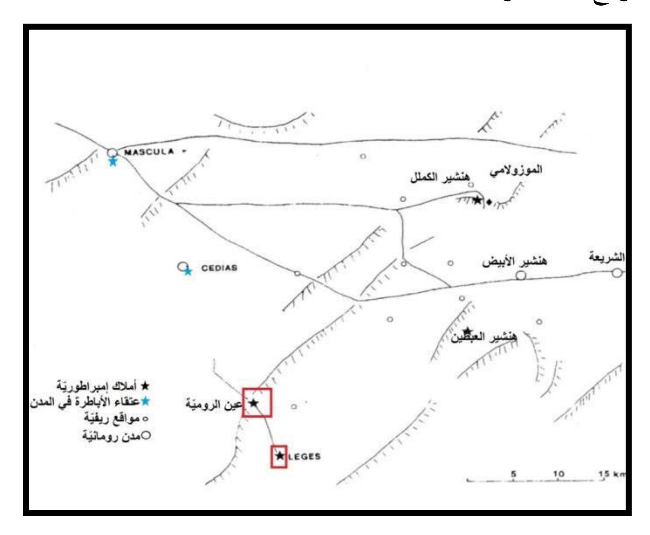
[2] Dion Cassius, Histoire romaine, vol. XI, LXXIII, 12.trad. BOISSEE (V.), GROS (E.), ed. Femnin Didot, Paris, 1845-1870.

[3] GSELL (S.), A.A.A. , F. 36, N 106.

[4] FRANÇOIS (J.), « Propriétés impériales et cités en Numidie Méridionale. », in: Cahiers du Centre Gustave Glotz, 3, 1992, p. 134.

IOM
PSDN
IMP CAESARI
S M AVRELI ALEX
ANDR[I] AVG
P F
COL LEGV
M MAIORV
ET MAIORV
POS D D
P P

قام الباحث جاك فرانسوا بإعادة قراءة هذه النّقيشة حيث أشار إلى بعض التّعديلات في الأسطر الخمس الأخيرة، حيث أثبت أنّ الحروف (COL) هي إشارة إلى مجموعة من الفلّاحين الذين يقطنون موقعا يدعى (**Leges Minores**) عوض (***Maiores***) كما قرأت سابقا، وخلص أنّ النّقيشة تخصّ قطاعين أحدهما وصف بـ" ليقوم الكبير" و الآخر بـ" ليقوم الكبير" وأنّ "ليقيس" (***Leges***) هو إسم هذين القطاعين[1] وأنّ (**Leges Minores**) قد يكون نفسه موقع عين الرّوميّة.



[1] Ibid, p. 126.

شكل (2) الأملاك السّيفيريّة في ضواحي ماسكولا[1]

وغير بعيد عن هذا الموقع، تمّ العثور على نقيشة في حالة حفظ سيّئة[2]، إستطاع الباحث فرانسوا إعادة صياغة وإكمال العبارات الواردة على النّحو التّالي[3]:

	Lacunes approximatives	Restitution proposée :
	[- -] PERATO	[Im]perato
	[- -] CAES	[ri] Caes(ari)
	[-] AVRE	[M(arco)] Aure
4	[- - - -]NTO	[lio A]nto
	[- - - - - -]I	[nino Fe]l(ici) ?] [ou P(io) Fe]l(ici)]
	[- - - - -]VNT	[fecer]unt
8	[- - - - - -]DD	[coloni ?], d(e)d(icauit)
	[- - - -]SAVG	[- - -]s Aug(usti)]
	[- - - - - -]C	[lib(ertus) pro]c(urator).

يبدو أنّ النّقيشة قد وضعت للإمبراطور كركلاّ من طرف أحد عتقاءه، وأنّ مجموعة من الفلّاحين هم من أهدو النّقيشة، ولقد أرجعها الباحث إلى ما بين أعوام 200م و 202م[4].

على ضوء هاتين النّقيشتين، يتبيّن أنّ سهل القرت أو جزءا منه قد كان في بداية القرن الثّالث للميلاد عبارة عن قطاع يمتلكه الأباطرة السّيفيريّون خاصّة في محور عين الرّوميّة و هنشير قوسات[5].

كما تمّ العثور في منطقة هنشير العوينات[6] والذي يبعد حوالي 25 كلم شمال شرق مدينة تمقادعلى نقيشة تذكر الإمبراطور كركلّا و قطاعه الأرضيّ هناك[7]:

---

[1] FRANÇOIS (J.), op. cit., p. 138.
[2] C.I.L., VIII, 10703.
[3] FRANÇOIS (J.), op. cit., p. 133.
[4] Ibid., p. 126.
[5] Ibid, p. 126.
[6] GSELL (S.), A.A.A. , F. 27, N. 322.
[7] FRANÇOIS (J.), op. cit., p. 136.

M AVRELIO
SEVERO AN
TONINO AVG
PIO FELICI B
RITANICO
MAXIMO PA
CATORI COLO
NI I [- - -] VDI [- -]
THAVAGEL [-]
[- - -] FECERV[NT]

أعطت لنا النّقيشة الإسم القديم لهذا الموقع و هو في السّطر ما قبل الأخير (***Thavagel*[*lensis*]**) حسب الباحث قزال[1] و (***Thanagel***) حسب الباحث فرانسوا[2]، حيث قام مجموعة من الفلّاحين (***Coloni***) بوضع النّقيشة و الذين يعملون على فوندوس (***ndi***) والذي أكمله الباحث قزال على نحو ***ndi*[*Fu*]**[3] بينما زاد عليه الباحث فرانسوا (***coloni e*[*ius fu*]*ndi***) الذي يرى أنّ القطاع الذي يقع على بعد خمس كيلومترات شرق هذا الموقع والذي عثر على نقيشة مهدات إلى ثلاث أباطرة مجهولين قد يكونون سيفيريّن على الأرجح وأنّ القطاعين هما ملكيّة واحدة[4]:

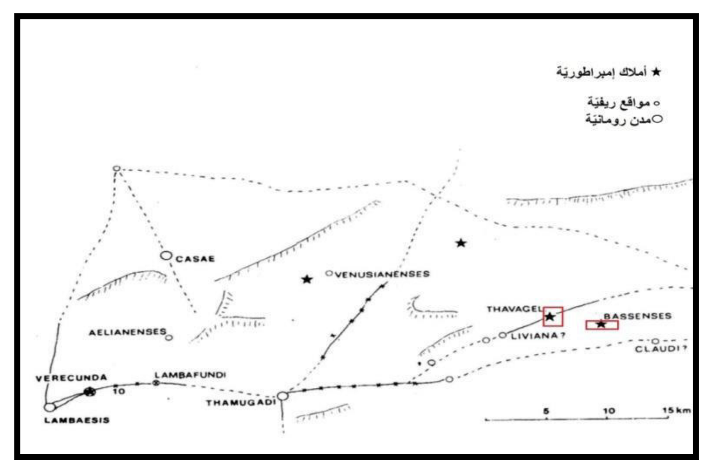

IMP CAE
PS FEL
AVG
ARAM SA
CRA COLONI
BASSENSV
DDD NNN

[1] GSELL (S.), A.A.A. , F. 27, N. 322.

[2] FRANÇOIS (J.), op. cit., p. 129.

[3] GSELL (S.), A.A.A. , F. 27, N. 322.

[4] FRANÇOIS (J.), « Propriétés impériales et cités en Numidie Méridionale… , pp. 129 et 136.



شكل (3)أملاك الأباطرة السّيفيريّن في ضواحي تمقاد[1]

3. مراقبة منابع المياه وتسييرها:

تأخذ منابع المياه أهميّة بالغة في إختيار المواقع الزراعية و العسكريّة في نوميديا والتي تعتبر قليلة و المنافسة عليها شديدة بين الأهالي و الجيش الرّوماني حيث تعتبر مواقع القهرة وعين الرّيش وهي مواقع سيفيرية، من المواقع التي أنشأت في مناطق قريبة من مصادر المياه خاصّة منها موقع القهرة الذي نمتلك من المعلومات ما يجعلنا نؤكّد انّ الغرض منه إقتصاديّ أكثر من دفاعي، حيث يساهم واد الشّعير الذي يطلّ عليه في دعم زراعة الحبوب حيث تم العثور خلال الحفريات على شعير محروق والذي كان بدون شك في مخازن تعرضّت لحريق[2].

---

[1] FRANÇOIS (J.), op. cit p. 139.
[2] CARCOPINO (J.), « le limes de Numidie et sa garde Syrienne d’après des inscription récemment découvertes. » in Syria,T6, fascicule 1, 1925, p.55.

كما أكّدت الباحثة سليماني[1] على وجود تقنيّات جلبت بواسطتها مياه إلى داخل الحصن، وأنّ مجمل الآثار تشير إلى قيام كيان "مدني" خارج أسوار الحصن ما يدعّم فكرة السّياسة التّوسعيّة الإقتصاديّة خارج المناطق التي إعتاد الرّومان الحصول منها على القمح، والغرض منها هي توفير القوت للجنود المرابطين على مشارف الصّحراء. وعلى نفس الخطّ نجد موقع قلعة دميّدي الذي يشرف على مصادر مائيّة منها واد دمّد و مدّاس واد جدّي و التي تجعل الزّراعة ممكنة حتّي وإن كان الأراضي في مجملها رعويّة يقصدها البدو الرّحل في مواسم معيّنة.

3.1 موقع لاماصبا:

إستطاع الباحث بيريبنت أن يكشف عن منشآت مائيّة بإقليم هذا الموقع تحت مسمى (AQUA CLAUDIANA) والتي توفّر مياه الشّروب ومياه السّقاية[2]، والنّقيشة المكتشفة فيها معلومات حول تنظيم مياه السّقاية ولقد قدّم معلومات عن خلفيّة هذه النّقيشة وذلك من خلال تحديده لمختلف معالم المياه الموجودة في الموقع[3]. حيث أعطت النّقيشة معلومات حول كيفية تسيير وتوزيع المياه للمستفيدين في هذه المنطقة والتي يمكن تعميمها على كل التّخوم الجنوبيّة للمغرب القديم.

---

[1]بعد المعاينة الميدانيّة الحديثة للموقع إستطاعت الباحثة سعاد سليماني أن تحدّد ثلاث فضاءات تنشر فيها لقى أثريّة مختلفة خاصّة المعماريّة منها. للتّفصيل أكثر، ينظر: سليماني سعادَ، « معاينة جديدة لموقع القهرة بنوميديا الشّرقيّة، معطيات جديدة.» ، مجلّة عصور، عدد 24–25، 2015، ص.ص.، 25–29.

[2] BIREBINT (G.), Aquae Romanae, recherches d’hydraulique romaine dans l’Est Algerien,ed., Baconier, Alger, 1964, p. 400-401.
[3] Ibid.., pp. 390-392.

تذكر النّقيشة في أوّلها أنّه في عهد الإمبراطور هيليوغابال، قام مجموعة من المعمّرين بتكليف ممثّليهم (*ex decrito ordinis et colonorum*) من بينهم فالونتينوس بوضع قانون جديد لنظام السّقي لأن القديم لم ينل رضاهم[1].

Imp(eratore) Caes(are) M. Avrelio IN[V(icto) pio felice Aug(vsto) amplissimo sacerdote dei invicti solis elagabali qvaesita re per et]/ valentinvm qvibvs ea res dele[gata est ex decreto ordinis et colonor(vm) aqvae decvr] ri solitae svnt, constitit ita d[ebere aqvam decvrrere si qvando for / entis qvae proptera distribvta [interim non est qvontam tempora]

بعدها كتب أسماء المستفيدين في ستّة حقول عموديّة ثلاث فقط منها بقيت بحالة جيّدة و الرّابع بقي منه النّصف العلوي، الحقلين المفقودين عرف وجودهما فقط بإشارة النّقيشة إلى ذلك، مما ساعد على تقدير عدد المستفيدين بـ400 شخص والنّقيشة في وضعها الحالي تحوي 90 إسما[2]. خصص في كلّ حقل سطرين لكلّ فلاح أو مستفيد يحملان إسمه ومساحة أرضه بحساب عدد الوحدات إذ عبّر على كل وحدة بحرف (***K***) ، و هذا مثال عن أحد المستفيدين[3]:

المستفيد	المساحة	الحجم السّاعي	يوم و توقيت السّقاية	توقيت نهاية السّقاية
Mattius fortis ماتيوس	K 308	4ساعات و نصف	25 سبتمبر بداية من الساعة الأولى	25 سبتمبر عند الساعة الخامسة و النّصف

[1] Ibid, p. 393.
[2] Ibid., p. 393.
[3] Ibid., p. 393.

فورتيس				

4. الإستغلال الضّريبي لمواقع في نوميديا:

4.1 تعريفة زاراي:

أهميّة هذا الموقع إستغلّه الرومان في سياساتهم الدّفاعيّة و الإقتصاديّة، إذ تعتبر ملتقى للطّرق التي تجوب وسط المقاطعة النّوميديّة في كل الإتّجاهات. حيث تمّ التّخليّ عن الدّور العسكري لموقع زاراي مع نهاية القرن الثّاني للميلاد بعد أنّ أصبحت تخوم جبال الأوراس و منطقة الحضنة تحت السّيطرة، وذلك من عهد أنطونينوس التّقيّ إلى كومموديوس[1]، ممّا جعلها تكون أحد المواقع التي استقبلت مكتبا جمركيّا هو (***portorium***) والذي لا يجب أن يكون فقط على السّواحل كما يوحي الإسم بذلك[2]. ولقد تمّ الكشف عن نقيشة فيها معلومات تخصّ هذا المكتب ومهامه مؤرّخة بشكل دقيق إلى عام 202م حينما تحصّل الإمبراطور سيبتيميوس سيفيروس على القنصلة الثالثة[3]

---

[1] FENTRESSE (E.), Numidia and the roman army. , Oxford, B.A.R., 1979., p. 114.

[2] TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï : essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne. », in: Antiquités africaines, 38-39, 2002, p. 357.

[3] C.I.L. VIII, 4508, (18643). وللتفصيل أكثر يرجى العودة إلى: عزالدين مجاني، نقيشة زاراي :قراءة في القانون الجمركي والطرق التجاريّة في جنوب نوميديا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد 4 :العدد 01 جانفي 2021 ص ص:8-27.

Imp(eratoribus) Caes(aribus) L.Septimio Severo III et M.Aurelio Antonino Aug(ustis) Piis co(n)s(ulibus).

Text	Tax
Lex portus post discessum coh(ortis) instituta.	
Lex capitularis	
mancipia singula	(denarius et quinarius)
eq(u)um, equam	(denarius et quinarius)
mulum, mulam	(denarius et quinarius)
asinum, bovem	(quinarius)
porcum	(sestertius)
porcellum	(dupondius)
ovem, caprum	(sestertius)
edum, agnum	(dupondius)
pecora in nundinium immunia	
Lex vestis peregrinae	
abollam cenatori(a)m	(denarius et quinarius)
tunicam ternariam	(denarius et quinarius)
lodicem	(quinarius)
Sagum purpurium	(denarius)
Cetera vestis Afra in singulas	
lacinias	(quinarius) ?
Lex coriaria	
corium perfectus (sic)	(quinarius)
(corium) pilos(um)	(dupondius)
pelle(m) ovella(m) caprin(am)	(dupondius)
scordiscum malac(um)(?)p(ondo) c(entum)	
rudia p(ondo) c(entum)	(quinarius)
glutinis p(ondo) (decem)	(dupondius)
spongiaru(m) p(ondo) (decem)	(dupondius)
Lex portus maxim(a) ou maxim(i)(?)	
pequaria, jument(a) immunia	
ceteris rebus sicut ad caput	
vini amp(oram) gari amp(oram)	(sestertius)
palmae p(ondo), c(entum)	(quinarius)
fici p(ondo) c(entum)	(quinarius)
vatassae(?) modios decem,resina(m), pice(m),	
alumen in p(ondo) c(entum),	
ferr[i] (?)	(?)

قسّم مضمون النّقيشة إلى أربع أقسام تحمل عناوين تبدأ بعبارة (***Lex***) أي "تعريفة" أو "ثمن"[1] ، منها (***lex capitulares***)، المقصود به "تعريفة على الرّأس" و (***lex vestis peregrinae***) المقصود به "تعريفة على القماش والثّياب المستوردة" و(***lex coriaria***) المقصود بها "تعريفة على الجلود" [2]وأخيرا (***lex portus maxim.***) والتي أسالت الكثير من الحبر ولم يتّفق الدّارسون على ماهيته

لحسن الحظ أن القليل الذي ذكر حول سيبتيميوس سيفيروس وكركلاّ مكّن من تأريخ النّقيشة بشكل لا يدع للشّك مكانا إلى عام 202م. أنّ الموقع عرف استقرار فرقة عسكريّة إلى غاية 202م، وبعد رحيلها تمّ وضع هذه النقيشة التي أسست لمكتب و قانون جمركي، وقد

---

[1] MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au II[e] siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, , Paris, 2009, p.158.
[2] Ibid., p.158.

تكون إما الفرقة السادسة الكوميجينية (على ضوء نصب جنائزي لجندي من الفرقة ما بين 211-212م وجد بالموقع)[1] أو تكون الفرقة الفلافيّة الأولى للخيّالة[2].

أوّل سلعة خاضعة للرّسوم هي العبيد (***mancipia singula***) بعدها تأتي الماشيّة والحيوانات باختلافها والتي هي من تخصّص البدو على مشارف الصّحراء وحتى في حدود الهضاب العليا، ومن بينها الأحصنة والبغال بعدها تأتي سلع خاصة باللّباس و الأقمشة (***Lex vestis peregrinae***) و(***Lex coriaria***) حيث أنّ تعنى بالأقمشة و الألبسة الجلديّة التي عادة ما يجلبها البدو معهم وفي الغالب منتوجات محلّية خاصّة بهم.

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه المواد ، في أغلبها مواد تنتج خارج المقاطعة النّوميديّة و أبعد من مناطق ما وراء اللّيمس الجنوبي لها،[3] والتي يضاف إليها القماش الأرجواني (***sagum pupurium***) الذي جاء في العنوان الثاني (***lex vestis***) والذي تنتجه منطقة (***Meninx***) في جربة[4] ، كما يضاف إليها أيضا الإسنفج البحري (***spongiarum***) الذي جاء تحت عنوان (***lex coriaria***) والذي مصدره خليج قابس والغاروم الذي ينتج محلّيا في موريطانيا القيصريّة و خليج السّرت، إضافة إلى الخمور التي يمكن أن تكون خمور واحة قابس التي قال عنها بلينوس الأكبر أنّها كانت تأتي ثمارها مرّتين في العام[5]. أما التّمور فمن الواضح أنّ

---

[1] LE BOHEC (Y.), « La Troisième Légion Auguste. » In : Études d'antiquités africaines, Éd. C. N.R.S., Paris, 1989., p. 425.

[2] TROUSSET (P.), op.cit., p. 356.

[3] Ibid., p. 365.

[4] Pline l'Ancien, Histoire Naturelle, livre V, 9, traduction et commentaire J. Desanges, éd. Les Belles Lettres Paris, 1980.

[5] Ibid., V, 18.

إنتاجها يكون في واحات الزّيبان وقايس و الجريد[1]. ثمّ بعد هذا تأتي المواد تحت مسمى (***lex portus maxima pequaria***)، أي "التعريفة على القطعان الكبيرة"[2]

أما المواد الغير خاضعة للرسوم فقد أعطت النّقائش أدلّة على وجود أسواق ريفيّة (***nundinae***) في المقاطعات الإفريقيّة والتي تقام على أراض تابعة لخواص يقومون بالحصول على مقابل[3] ، أمّا في قانون زاراي فلقد تمّ الإشارة إلى إعفاءها من الضّريبة (***pecora in nundinium immunia***)، هذا ما دفع بالباحث تروسييه بالإعتقاد بأنّ الأمر إستثنائيّ لموقع زاراي،[4] في المقابل عثر على نقيشة تذكر سوقا ريفيّا في موقع عين كرمة وهو قريب من موقع زاراي ، هو أيظا مستثنى من الضّريبة[5] وهذه النّقيشة تعود إلى فترة الإمبراطور بروبوس (276م-282م) ما يؤكّد نجاعة واستمراريّة الدّعم الموجّه للأقتصاد والتّجارة في المقاطعة النّوميديّة بعد العهد السّيفيريّ.

الملاحظ كذلك في قانون زاراي، أنّه حتى قطعان الماشية التي يعبر بها البدو الرّحل إلى مناطق التّل قصد الرعي قد أعفيت من الرّسوم حيث تمّ الإشارة في قانون زاراي إلى (*pequaria jumenta immunia*) وهذه بادرة لم يعرف لها مثيل.[6]

---

[1] TROUSSET (P.), op.cit., p. 366.

[2] MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au IIe siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, Paris, 2009., p. 159.

[3] CHAOUALI (M.), « Les nundinae dans les grands domaines en Afrique du Nord à l'époque romaine. » In: Ant.afr., 38-39,2002, pp. 375-386.

[4] TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… , p. 369.

[5] CHAOUALI (M.), op.cit., p. 379.

[6] TROUSSET (P.), op.cit., p. 362.

ولقد أضاف تروسييه إعفاء وسائل نقل هذه السّلع والمنتوجات من الرّسوم (*instrumenta itineris*) والتي لم يرد ذكرها في قانون زاراي على خلاف بعض النّصوص التي أقرّت بدفع تعريفة العبور(***vectigal rotare***)[1].

4.2 المكتب الجمركي بجميلة:

قام الباحث ألبيرتيني بنشر نقيشة عثر عليها في محيط الكابيتول و هي عبارة عن مذبح نصّه كالآتي[2]:

Veneri/ Aug(usiae) sac(rum)/ Marcellus Aug(usti)/ n(ostri) lib(ertus), c(ustos) s(acrorum) h(orreorum) Chres/tus Aug(usti) n(ostri) verna/ ulicus Cui/culi quatuor pu/blic(o- r)u(m) Afric(ae)/ posuerunt.

وفي إعادة قراءة جديدة للحروف (***C.S.H***) أعطى الباحث دوبويه القراءة التاليّة[3]:

Veneri / Aug(ustae) sac(rum) / Marcellus, Aug(usti) / n(ostri) lib(ertus), c(ontra)s(criptor), et Chres/tus, Aug(usti) n(ostri) verna, / uilicus Cui/culi IIII pu/blicu(m) (sic) Afric(ae), / posuerunt.

تقرّ هذه النّقيشة بوجود مكتب ضريبي في السّطرين الأخيرين مدينة كويكول يسيّره المدعو مارسيلوس بصفته ***(contrascriptor)*** "مراقب" وهو أحد عتقاء الإمبراطور بالمشاركة مع المدعو كريستوس والذي يقوم بعمليّة جمع الضّرائب بصفته (***uilicus***) والذي ذكر بشكل

---

[1] C.I.L. VIII, 10327- 10328., *Ex auctoritate / Imp(eratoris) Caes(aris) T(iti) Aeli Ha/driani Antonini / Aug(usti) Pii p(atri) p(atriae) via a Mile/vitanis munita ex / indulgentia eius de / vectigali rotari / II ;* TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï…. », p. 369.,

[2] ALBERTINI (E.), « Une inscription de Djemila. », in: C.R.A.I., n°. 4, 1924, p. 254.

[3] DUPUIS (X.), « Les IIII publica Africae : un exemple de personnel administratif subalterne en Afrique. », in: Cahiers du CentreGustave Glotz, 11, 2000, p. 279.

واضح أنّه كان يشغل هذا المنصب في جميلة[1]. ويمكن للنّقيشة أن تؤرّخ للفترة السّيفيريّة حيث عثر على نقيشة جنائزيّة لزوجة مارسيلوس على شكل صندوق جنائزي الذي كان شائعا في نهاية القرن الثّاني[2]، ويعتقد ألبرتيني أنّها قد تعود إما لكومودويوس أو كركلاّ[3].

ولقد عثر على نقيشة أخرى تعود للفترة السّيفيريّة تأكّد هذه الصّفة ووجود هذا المكتب في مدينة جميلة هذا نصّها[4]:

Imp(eratori) Caes(ari) L(ucio) Septimio / Seuero Pertinace (sic) Aug(usto) I Parthico Adiabenico, / Iuliae / Aug(ustae), / matri castr(orum), / Imp(eratori) Caes(ari) M(arco) Aur(elio) / Antonino Aug(usto), /Aug(usti) n(ostri) fûio, / [[L(ucio) Septimio / Getae Caes(ari) Aug(usto)]], / Aug(usti) n(ostri) filio, / princ(ipi) iuuent(utis) , / procurante Rossio Vitulo, e(gregio) u(iro), / Pastor, uilicus Cuiculi et Milei, et Adauctus, c(ontra)s(criptor).

الجدير بالملاحظة هو ذكر وجود كلّ من المشرف على المكتب (**Adauctus**) ونائبه القائم بجمع الضّرائب (**Pastor**) وأنّ هذا المكتب يعنى بالمدينتين كويكول وميلاف. يرى الباحث ألبيرتيني أنّ وجود هذا المكتب في جميلة أمر معقول جدّا بما أنّ مدينة جميلة تقع على الحدود ما بين المقاطعتين النّوميديّة و الموريطانيّة القيصريّة، وأنّ كلّ المحور الحدودي من كويكول إلى زاراي إلى موقع (***ad portum***) إضافة إلى مكتبي كولو وروسيكادا البحريين يدخلان ضمن هذه النّظام الجبائي الرّباعي[5].

---

[1] ALBERTINI (E.), op.cit., p. 256.

[2] DUPUIS (X.), op.cit., p. 286 *; .../[—]+[—/ Marcellus, adi(utor) / mancipis IIII p(ublicorum) Affricae), c(upulam) flecit) / coniugi merenti.*

[3] ALBERTINI (E.), op.cit., p. 258.

[4] DUPUIS (X.), op.cit., p. 281.

[5] ALBERTINI (E.), op.cit., pp. 256- 257.

4.3 المكتب الجمركي بالزويّ:

في الطرف الشّمالي الشرقي للأوراس يقع موقع عين الزّوي (***Vasaivi***) الذي أسسه الرّومان ربّما منذ نهاية القرن الأوّل للميلاد[1] والذي يقع على الطّريق الرّابط بين لومباز و تيفاست[2]،وقد تمّ العثور على نقائش تذكر الموقع بصفته (***statio***) بعبارة (***genius stationis Vazaivitanae***)[3] ، ثلاث منها تحمل تواريخ محدّدة من بينها إثنتين تعودان للفترة السّيفيريّة، إحداها عبارة عن رسالة رسميّة لجامعي الضّرائب والتي فقد منها القسم الأيسر.[4] والتي وجّهها الإمبراطور ألكسندر إليهم والتي أقر فيها عن تجاوزات وقعت عند جمع

---

[1] C.I.L. VIII, 17637., Le Bohec (Y.), « La Troisième Légion Auguste. », p. 419.

[2] FRANCE (J.) et NELIS-CLEMENT (J.), « Tout en bas de l'Empire. Les stations militaires et douanières, lieux de contrôle et de représentation du pouvoir. », in : la statio, archéologie d'un lieu de pouvoir dans l'empire, Bordeaux, Ausonius, 2014, p. 21.

[3] C.I.L., VIII, 17623, *Geni[is] / Mar[ti] / Vict[ori] / Merc[urio] Vaza[ivita]/no[rum fau]/tor[ibus sacr(um)] / Cornelius / Claudius / b(ene)f(icarius) co(n)s(ularis) v(otum) s(olvit)* C.I.L. VIII ; 17624, *Geniis / Marti Vict(ori) / Mercurio / Vazaivitano / Fautorib(us) / sacru[m] / Tib(erius) Cl(audius) [,* C.I.L. VIII 17625, *Gradivo / Patri Genio / stat(ionis) Vaza/ivi(tano) et diis / Conservatoribus / M(arcus) Baebius / Speratus / cor(nicularius) prae[f(ecti)] / leg(ionis) III Aug(ustae) / P(iae) V(indicis) vot(um) s(olvit) l(ibens) / a(nimo),* C.I.L. VIII 17626. *[I(ovi)] O(ptimo) m(aximo) / [M]arti Vic/[tori] diis I[u]/vantibus [Ge]nioque sta/tionis Vaza/nitanae / [3] Saturni/nus [b(ene)f(icarius)] leg(ionis) III / Au[g(ustae) ex]pleta / [s]tatione pr[o]/motus ad [|(centurionatum?)] / leg(ionis) II Italicae / v(otum) s(olvit) l(ibens) a(nimo)*

[4] C.I.L. VIII, 17639, *] et (h)onerari se inlici/[tis 3 militu]m atq(ue) of(f)icialium exa/[ctionibus 3 de]creti concili(i) quod suci/[tavit has querel]as cum magno animi mei / [dolore adivi] temporum illorum quorum*

الأنونة وحذّر فيها من إعادة مثل هذه السّلوكات[1]، ومن المحتمل أن يكون حاكم المقاطعة هو من أوصل شكاية المعمّرين الموجودين في المنطقة إلى مسامع الإمبراطور[2] هذه النّقائش تذكر نهاية مهام فصيل عسكريّ بقيادة بنيفكياريوس[3] في الموقع بالعباراتين : (***exacta statione***) (***expleta statione***)[4]. في العبارة الأولى جاءت نهاية المهام مصادفة لترقية البنفكياروس إلى قائد مئة[1] ما يدلّ على أنّ المكتب يكون موكّلا إلى ضابط برتبة بينيفكياريوس.

/ [3] fuit ad nunc quis aequo animo / [3 e]xactionibus inlicitis quibus / [3 i]mponunt fortunis alienis immi/[nere ruina]m exauriant compendi(i)s su/[is] [3]vam populi vel fisci debiti / [rec]iproce requi(e)s non et mi/[lites(?) 3] parentium ac liberorum / [sum]ma excipit of(f)icialis munifi/[centia 3 n]e quasi quodam more consti/[tuto 3 pu]blici vectigalis paterentur / [3 n]e post hac admittant / [aut poenae iis p]ro delicti qulitate in/[rogentur 3]s de qua re et procc(uratoribus) meis / [litteras misi et rescriptum meum etiam pro]vincialibus innotescere vo/[lui 3]ciant L(ucius) Apronius Pius leg(atus) Aug(usti) / [6] / [3]II A eius circa provinciam suam hic, C.I.L., VIII, 17638; *[,[Im]pp(eratoribus) Caess(aribus) L(ucio) Septimio Se/v[ero Pe]rtinaci Aug(usto) Pio et M(arco) / A[u]relio Antonino Aug(usto) Pio [[et]] / [[[L(ucio) Septimio Getae nob(ilissimo) Caes(ari)]]] <<principi iuventutis>> / Aug(usti) n(ostri) / fil[[[io]]] et Iuliae Aug(ustae) matri Aug[[[g(ustorum)]]] et castr(orum) / M(arcus) Baebius Victor fl(amen) p(er)p(etuus) [3] COSS <p=B>ecunia s(ua) f(ecit)*
Le Bohec (Y.), « La Troisième Légion Auguste. », p. 406.

[1] LE BOHEC (Y.), Histoire de l'Afrique romaine (146 avant J.-C.—439 après J.-C.), éd., A. et J. Picard, Paris, 2005, p. 79.

[2] FENTRESS (E.W.B.), « Numidia and the roman army… , p. 137.

[3] FRANCE (J.) et NELIS-CLEMENT (J.), « Tout en bas de l'Empire …, p. 21.

[4] CIL, VIII, 17628 : *Deo Marti / Genioque San/cto scolae b(ene)f(iciariorum) / Paconius Cas/tus b(ene)f(iciarius) cons(ularis) / leg(ionis) III Aug(ustae) cum / suis exacta sta(tione) / v(otum) s(olvit) ; sur*

5. محاور الحركة التّجاريّة في نوميديا:

من خلال نقيشة زاراي واعتبارا من قائمة المواد الخاضعة للجباية (بعضها محليّ والآخر غير متوفّر) وتفاوت قيمة الرّسوم عليها، خلص الباحثون إلى وجود حركة إقتصاديّة موجّهة أساسا شرق –غرب[2] ، أي من خليج السّرت نحو الموريطانيتين ، وبذلك تكون المقاطعة النّوميديّة همزة وصل بين هذه المقاطعات. وهذه الحركة كانت أيظا و أحيانا من الجهة المعاكسة. ولقد حقّق و فصّل في هذه القضيّة وبطريقة مقنعة، الباحث "دارمون" بإعتباره أوّل من تناول نقيشة زاراي في منظور إقتصادي وتجاري عام،[3] حيث يرى أنّ إتّجاه الحركة التّجاريّة إنما كانت (شمال-شرق)-(جنوب-غرب) وأنّ موقع زاراي كان يأخذ الجباية عن المواد التي تدخل من اللّيمسين.

قام الباحث تروسييه بالتفصيل أكثر و إذا ما حاولنا الآن البحث عن المسالك و الطّرق التي يتّم عبرها إيصال هذه السّلع من خليج السّرت و إقليم الفزّان وخليج قابس إلى معابر زاراي تمّ من خلالها إلى المقاطعة النّوميديّة فعلينا بالشّواهد الأثريّة لذلك خاصّة العلامات الميليّة التي سمحت بتحديد طريقين:

من خليج قابس نحو زاراي مرورا بكابسا و تيفاست ثمّ لومباز إلى زاراي عبر شمال الأوراس ، أما المسلك الآخر فيرى الباحث تروسييه أنّه ينطلق إما من قابس و يمرّ عبر الجنوب التونسي إما مرورا بالحامّة بمحاذات جبل طبآّقة أو عبر تخوم جبل دمّار غرب تاطاوين على

la dédicace à la schola ; CIL, VIII, 17634 : ---/[---] /lianus b(ene)f(iciarius) [et] / exceptores / [ex]/pleta statio/ne cum suis om/nibus v(otum) s(olverunt) l(ibentes) a(nimo)

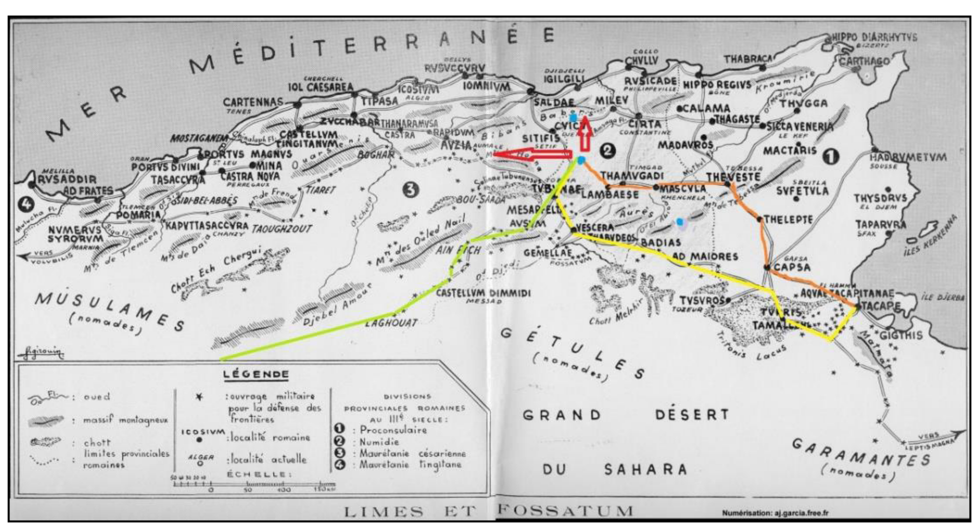
[1] FRANCE (J.) et NELIS-CLEMENT (J.), op. cit., p. 21.

[2] حول أهم هولاء الباحثين وعن فرضيّاتهم ينظر : TROUSSET (P.), op.cit.,pp. 362-365.

[3] DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. » Cah. Tunis. XII, 1964, pp. 7- 23.

طريق الآبار التي توصل إلى نفزاوة ، ومنها إلى واحة الجريد التي تربطها طريق معروفة بموقع نقرين ثمّ منه إلى بادس و ثابوديوس و بسكرة و طوبنة وصولا إلى زاراي عبر رواق جبل نقاوس. (خريطة 1)

يعتبر الباحث أنّ هذا الطّريق هو الأكثر ترجيحا لأنّه الأقرب والذي يمرّ على مصادر المياه ، كما أنّه بعيد عن خطر جبال الأوراس[1] ، كما أنّ المرور على هذه المناطق يسهم في إثراء القوافل بالمنتوجات التي تنقل إلى المقاطعة النوميديّة، حيث أنّ البدو يجمعون بين كونهم رحّالة موسميّون و تجّارا متجوّلون، هذا، في الوقت الذي ما زلنا نجهل الكثير عن نوعيّة الإستقرار الرّوماني جنوب الموريطانيتين و جنوب غرب المقاطعة النّوميديّة، ومع ذلك فقد إفترض الباحث تروسييه وجود طريق للقوافل التي تنطلق من جنوب الأطلس المغربي مرورا بأقاليم جيتوليا متّبعة واد جديّ والأطلس الصّحراوي على السّفوح الجنوبيّة لجبال عمّور[2].



خريطة (1)الطرق التجارية جنوب المقاطعة النوميدية.

---

[1] TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… », p. 366.

[2] Ibid., p. 367.

يتّفق كلّ من الباحث "دارمون"[1] و الباحث "تروسييه"[2] على فرضيّة الإتّجاه الواحد للسّلع، بمعنى أنّ كلّ السّلع التي من أجلها وضع مكتب بقانون جمركي في زاراي إنّما مصدرها خليج السّرت وواحة قابس التي تنقل إلى أجزاء من المقاطعات الإفريقيّة التي تعرف ركودا إقتصاديّا نسبيّا و لا وجود لحركة في الإتّجاه المعاكس. تبقى هذه الفرضيّة معقولة على الأقّل بالنّسبة لنوميديا والتي أغلب إقتصادها يرتكز على الحبوب التي لا أثر لها في قانون زاراي و التي يحتاجها البدو.

أمّا فيما يخص المحور شمال-جنوب فيبدو أنّ الحركة التّجاريّة فيه كانت في الأتّجاهين، فبالإضافة إلى ما بيّناه أعلاه فيما يخص الحركة من الشّمال نحو الجنوب، يمكن لبعض السّلع الأخرى أن تدخل للمقاطعة النوميديّة من جنوب الحضنة عن طريق البدو، أو من أماكن أبعد عن طريق وسطاء يتعاملون معهم وهذه المواد عادة ما تكون جلودا أو حيوانات أو صوفا وحتى العبيد. ولقد ساهم البدو في حركة هذا الأتّجاه جنوب- شمال وهذا بترحالهم المنتظم بحثا عن مراعي لقطعانهم حيث يقومون باستبدال أو بيع سلعهم الحرفيّة بمنتوجات فلاحيّة. ولقد قدّم الباحث ماريزو ما يثبت وجود هذه الحركة بالإتجاه المعاكس جنوب-شمال حيث لاحظ في طاولة بوتنغر إمكانية وجود طريق يربط موقعي طبنة و سطيف مارّا بموقع زاراي، وأنّ العلامات الميليّة الخاصّة به أرّخت لما بين فترتي الإمبراطورين كركلاّ و أركاديوس و تركّزت خاصّة ما بين طبنة و نقاوس.[3] ما يدلّ على الحركة الكبيرة التي يعرفها هذا الجزء من طريق طبنة-سطيف. ولقد تساءل الباحث عن جدوى اللّجوء إلى

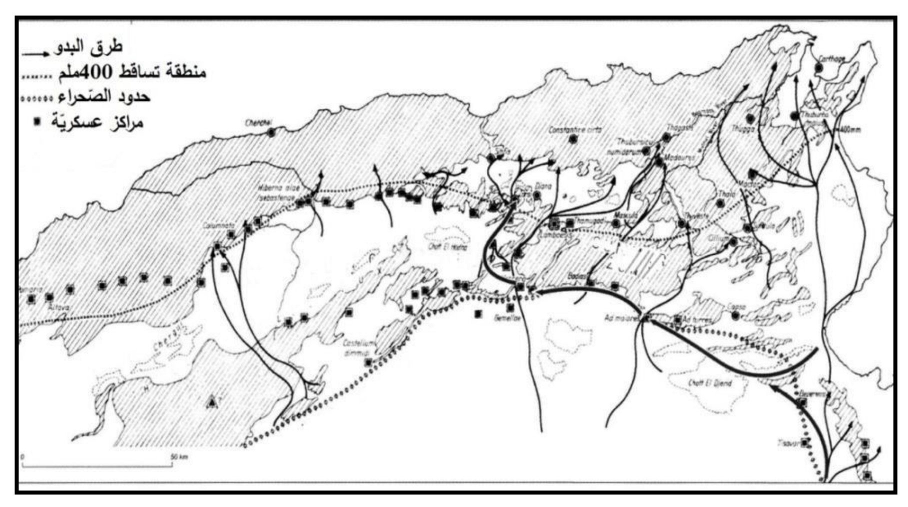
---

[1] DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. »…, pp. 7- 23.

[2] TROUSSET (P.), op.cit., pp. 365- 368.

[3] MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux… », p.162.

خليج السّرت وواحة قابس إن كان بوسع سكان المقاطعة النوميديّة الحصول على هذه المواد في أماكن أقرب.



خريطة (2)تبيّن علاقة المناطق المطيرة بالاستقرار العسكري وحركة البدو[1]

6. علاقة الليمس السيفيري بالإقتصاد:

تعتبر المقاطعة النّوميديّة أكبر المقاطعات الإفريقيّة من حيث الإستقرار العسكري، والأماكن التي أقيمت عليها مختلف المراكز العسكريّة ليست كلها لضّرورة أمنيّة بل أنّ السّيطرة على بعض المواقع كان لأهداف إقتصاديّة سواءا في قلب المقاطعة أو على حدودها الجنوبيّة.

المواقع العسكريّة المستحدثة من طرف السّيفيريّن في جنوب المقاطعة النّوميديّة (في منطقة الحضنة و جنوب غرب المقاطعة في منطقة جبال أولاد نائل)، حيث نتحصر جبال أولاد نايل في ما بين منطقتي تساقط 400ملم شمالا وهي منطقة زراعة الحبوب و 100ملم جنوبا و

---

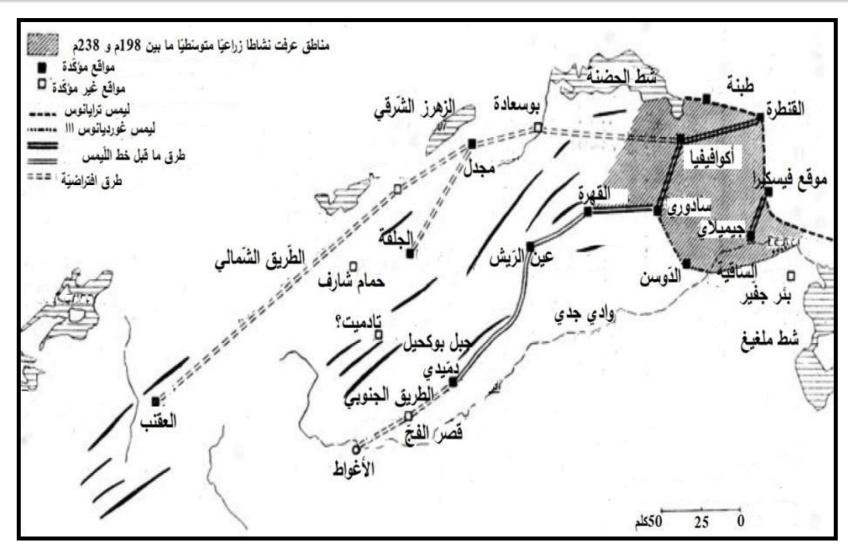
[1] TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï : essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne. » In: Ant. Afr., 38-39, 2002, p. 367.

التي تعتبر الحلفاء من بين أهم ما تنتجه المنطقة[1]. كما يعتبر مجرى وادي جدي في هذه المنطقة المشبّعة بالرسوبيات التي مصدرها جبل عمّور[2] و التي تعتبر مكانا رعويّا بالدّرجة الأولى للسكّان في الجوار، والذين هم على ثلاث أشكال، فمنهم المستقرّون و البدو و المرتحلون[3]. ويبدو أنّ السّلطة الإمبراطوريّة لم تكن تريد إستعمار هذه المناطق بل فقط مراقبتها من خلال التّحكّم في مواقع المياه و نقاط مرور البدو الرّحّل بحيث أنّ مواقعها لم تكن دفاعيّة بالدّرجة الأولى، حيث بيّنت مختلف الدّراسات أنّها تقع على مقربة من منابع و موارد المياه وكذا من مناطق الرّعي ومعابر القوافل و البدو الرّحل[4]. خريطة (2)

ترى الباحثة فنترس من جهتها أنّ موقع دمّيدي على سبيل المثال لا يعدو كونه مركز للدّوريات التي تهدف إلى مراقبة الطّريق التّجاري القادم من النّيجر نحو منطقة الأغواط[5]. ولقد تدعّمت هذه الطّريق بمراكز على نقاط توفرّ المياه لتسهيل عمليّة المراقبة على طول هذا الطّريق (عين الرّيش و القهرة) (خريطة 3)و التي كانت على الأرجح تتبع السّفوح الجنوبيّة للأطلس الصّحراوي نحو منطقة الحضنة ثمّ إلى وسط المقاطعة عبر موقع زاراي.

---

[1] FAURE (P.) et LEVEAU (PH.), « Les marges de la Numidie romaine a la lumière d'une nouvelle inscription des monts des Ouled Nail. » In : Ant.Afr., 51, 2015, p.127.
[2] Ibid., p.127.
[3] LAPORTE (J.P), « Trois sites sévériens en Algérie moyenne : Grimidi, Tarmount (Aras), El Gahra. » in l'Africa romana, Atti del XV convegno di studio, Tozeur,11-15 Dicember 2002, p.468.
[4] HILALI (A.), « la légion et les points d'eau en Afrique romaine : le témoignage de la Numidie. », in : Revue en ligne de la Chaire de recherche de canada en interaction société-environnement naturel dans l'empire romain, http://www.chaire-rome.hst.ulaval.ca/revue.htmhilali2, 2005, consulté le 3 novembre 2015, p . 3.
[5] FENTRESS (E.W.B.), « Numidia and the roman army… », p. 116.



خريطة (3)الطريق التجاري الرابط بين دميدي -القهرة إلى زاراي مرورا بطبنة[1]

أحصت الباحثة فنترس عددا من الأسباب التي قد تجعل "اللّيمس" المغاربي ذو مردوديّة إقتصاديّة أكثر من دفاعيّة ولقد رصدت ثلاث منها يمكن تطبيقه على التّخوم الجنوبيّة لمقاطعة نوميديا، ثلاث عوامل أساسيّة جعلت المراكز العسكريّة تغيّر طابعها[2]:

- أدّت الحاجة إلى إطعام و إلباس الجنود المرابطين في مراكز الجنوب النّوميدي إلى الإعتماد على السّكان المحلّيّن في المنطقة فظهر نوع من التّجارة في هذه التّخوم
- في كلّ عامين، يتقاعد ما يقارب 800 جنديّ والذين يستعملون ما يحصلون عليه بالمقابل في "الإستثمار" في المناطق التي خدمو فيها جنديّتهم.

يمكن إعتبار أنّ المراكز العسكريّة السّيفيريّة قد تكون ذات صبغة دفاعيّة ولكن الهدف منها هو غير حيث تغيّرت النظرة إليها بعد المكتشفات الاثريّة الجديدة حيث تأكّد انّ اللّيمس

1 PICARD (G-Ch.)., Castellum Dimmidi, Paris, 1947, p. 50.
2 FENTRESS (E.W.B.) op. Cit. pp. 124-125.

السّيفيريّ في المورِيطانيّة القيصريّة قد إتّبع الحدود الجنوبيّة للأطلس التّلي ولقد توافق بشكل لافت مع معدّل التّساقط 400ملل خاصّة ما بين عيون السّبع و قريميدي، وهي الكمّية التي نعتبرها في يومنا هذا مناسبة لزراعة الحبوب بينما في الجنوب النّوميديّ إلى غاية الجنوب التّونسي نلاحظ أنّ التحصينات السّيفيريّة تقع على مشارف الصّحراء و في منطقة ذات تساقط ضعيف (ما بين 150 و 100ملل) خاصّة منها تلك المواقع التي أنشأت جنوب جبال الحضنة على مشارف الصّحراء في خطّ جميليّ- قلعة دمّيدي مرورا بالدوسن[1]. هذه الكمّية القليلة أدّت إلى البحث عن وسائل بشريّة لتغطيّة الحاجة إلى الماء ما أضفى على منابع ومصادر الماء إستراتيجيّة مهمّة.

7. خاتمة:

تبيّن من خلال الشواهد الأثرية للحركة الإقتصادية في مقاطعة نوميديا خلال العهد السيفيري رغم قلّتها وعدم وضوح بعضها ما استلزم قراءات عديدة ومقاربات في بعض الوقت أن السياسة الإقتصادية للسيفيريين كانت ترتكز أساسا على جنوب المقاطعة في محاولة تنظيم النشاط الفلاحي و توسيعه وذلك من خلال منح الأراضي للمستفيدين ووضع آليات تنظيم وتقنين الموارد المائية ولقد ساعدت مختلف الشواهد الأثرية خاصة نقيشة لامصبا وآثار مراكز الكتائب العسكرية على ضفاف واد الشعير على إدراك عملية الإستغلال الفلاحي في مناطق لم تكن تجذب أطماع الفلاحين لندرة للمناخ السائد فيها وأن السياسة السيفيرية أصبحت تتجه نحو البحث عن أراضي فلاحية أخرى قصد الإستفادة منها على الأقل محليا.

---

[1] PICARD (G-Ch.) op.cit, p. 93.

كما تدعمت خزائن الأباطرة والمقاطعة من مكاتب الجباية الجديدة أو التي تم إصلاحها والموجودة في نقاط العبور إلى المقاطعة خاصة معبر زاراي الذي قدّم لنا نقيشة لمكتب الجباية الذي بفضله تم التعرف على العديد من السلع والمحاور التجارية في المنطقة الجنوبية ككل، ولا شكّ أن مكاتب الزوي في الأوراس كان له دور مماثل شأنه شأن مكتب جميلة على الحدود مع المقاطعة الموريطانية ولعل قادم الأبحاث الأثرية ستقدّم شواهد جديدة من شأنها تدعيم المفاهيم حول السياسة الإقتصادية الرومانية في المقاطعات الإفريقية

كما خلصت الأبحاث إلى إعادة مراجعة النظرة الكلاسيكية إلى الليمس ومراكزه الدفاعية حيث تبيّن أن مواقع المراكز كانت بمحاذاة طرق عبور قوافل البدو الرحّل وأن الغرض ليس بالضرورة مراقبتها والدفاع عن المناطق المستعمرة خاصة وأن الفترة السيفيرية في نوميديا على وجه الخصوص لم تعرف أي حركة معادية للتواجد الروماني بها، وإنما الهدف هو التقرّب منها ومحاولة إستغلالها إقتصاديا شأنها شأن الأراضي المستصلحة حديثا قصد توطين الجنود وإعمار المناطق.

الأنشطة الاقتصادية في مدينة تبسة (Theveste) وضواحيها من خلال النقائش اللاتينية

Economic activities in the city of Tébessa (Theveste) and its environs through Latin inscriptions

دة . حياة بوسليماني

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

1. مقدمة :

اهتم الباحثون في التاريخ الروماني لمنطقة شمال أفريقيا بالأوضاع السياسية والعسكرية بشكل كبير، محاولين ابراز فضل الإدارة والجيش الروماني في تطوير المجتمعات الواقعة جنوب المتوسط، بتشييد مدن على النمط الروماني وتطوير التجمعات السكنية التي وجدت من قبل، كما ساهمت في تمدن السكان بمنحهم حق المواطنة وادراجهم ضمن المجتمعات المتحضرة، والمتمتعة بكل الحقوق المدنية التي يتمتع بها سكان روما، كما مجد هؤلاء الباحثون انجازات الجيش الروماني بشمال أفريقيا بشقه لشبكة طرقات تربط بين مختلف تلك المدن.

برغم أن تلك الطرقات تم شقها بهدف عسكري أكثر منه اقتصادي، وتشييد المدن كان بهدف استقطاب قدماء المحاربين الذين ساهموا في احتلال المنطقة، وكمكافأة لهم من طرف الامبراطور منحت لهم أراضي تختلف مساحتها باختلاف الرتبة العسكرية للمستفيد، بينما بقي السكان المحليون يعيشون في مجتمعات هامشية بعيدة عن المراكز الحضرية.

أما عن أصول الأنشطة الاقتصادية بشمال افريقيا، فترى فئة من هؤلاء الباحثين أن الرومان هم من طوروا المجال الاقتصادي بالمنطقة بتطويرهم أساليب الزراعة، بينما نفت

فئة أخرى تلك الفرضية، فيرى شوفالي (Chevallier) أن الشبكة الهيدروغرافية الموجودة على الأراضي الافريقية من أصول محلية[1]، كما أكد لوفو (Leveau Ph) أن الزراعة الرومانية قامت على أعمال تهيئة أفريقية2، كما أكدت ذلك الشواهد المادية المتمثلة في منشآت خاصة بتهيئة زراعية، تعود إلى زمن أبعد بكثير من الفترة الرومانية بمنطقة تازبنت (جنوب غرب تبسة)،والتي كشف عنها (.Baradez J)[3]. أما قزال (Gsell St) فقد أكد أن الرومان قد وجدوا أفريقيا في حالة جيدة أحسن مما وجدها عليه نظراؤهم الفرنسيون بعد ذلك بقرون[4]، أما الباحثين الجزائريين الذين خاضوا في المجال الاقتصادي لشمال أفريقيا أثناء الحقبة الرومانية، فيعتبر (شنيتي م.ب.)[5]، أقدمهم حيث خصّ المنطقة بدراسة شاملة للتحولات الاقتصادية عقب الاحتلال الروماني، لتليه دراسات أخرى من بينها دراسة (منصوري خ.)[6] حول التطورات الاقتصادية في موريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني، و دراسة (عقون م.ع.)[7] حول الاقتصاد والمجتمع.

---

[1] Chevalier (R.) , « La Centuriation et et les problèmes de la colonisation Romaine », dans études rurales, n° 3, 1961, p.p. 54-80.

[2] LEVEAU P., « Occupation du sol, géosystèmes et systèmes sociaux. Rome et ses ennemis des montagnes et du désert dans le Maghreb antique », dans Annales histoire Sciences Sociale, 1986.

[3] BARADEZ (J.), Fossatum Africae, Recherches Aériennes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque Romaine.

[4] Gsell (St.) , H.A.A.N., tome V.

[5] شنيتي م.ب.، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

[6]منصوري خ.، التطورات الاقتصادية لموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران 1996,

عقون م.ع.، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم ، نشر دار الهدى ، عين مليلة الجزائر ، [7].2008

سنقوم من خلال هذه المداخلة بالبحث عن مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان مدينة تبسة وضواحيها خلال الحقبة الرومانية. وللإجابة عن ذلك وجب علينا في البداية فرز مختلف جوامع النقائش اللاتينية التي نشرت نصوص الكتابات الخاصة بالمنطقة، إضافة إلى الاعتماد على المراجع المتعلقة بالحياة الاقتصادية أثناء تلك الفترة.

قسمنا المداخلة إلى محاور بدأناها بالإطار الجغرافي والتاريخي الخاص بالمنطقة ، ثم محور آخر خصص لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان شمال أفريقيا ومحور آخر للأنشطة الاقتصادية التي ذكرت في نصوص الكتابات اللاتينية الخاصة بمدينة تبسة وضواحيها، أنهينا هذه المداخلة بدراسة تحليلية للنتائج التي توصلنا إليها.

2. الإطار الجغرافي والتاريخي :

2.1 الموقع الجغرافي :

تقع مدينة تبسة في أقصى الشرق الجزائري، هي عاصمة الولاية الثانية عشر للجمهورية الجزائرية، وهي ولاية حدودية، يحدها شرقا الجمهورية التونسية، شمالا ولاية سوق أهراس، غربا ولايتي خنشلة و أم البواقي، جنوبا ولاية الوادي.

شيدت المدينة على سفح جبال تبسة، ومن أهم قممها جبل الدكان وجبل أزمور، ضمن سلسلة جبال الأوراس[1]. يقابلها سهل المرجة، بذلك تحتل موقعا استراتيجيا هاما كونها محصنة طبيعيا بمرتفعاتها إضافة إلى وجود السهول بمحاذاتها وكذا أودية دائمة الجريان مثل وادي شبرو.

[1] - MOLL (M.), Mémoire Historique et Archéologique sur Tébessa et ses environs, dans Annuaire de la Société Archéologique de la province de Constantine, 1858-1859, P.27.

اعتبرت قديما، خاصة أثناء التواجد الروماني بشمال أفريقيا، نقطة ربط وهمزة وصل بين الكثير من المدن، كونها تقع ضمن شبكة طرقات هامة، منها الطريق الرابط بين الساحل والجنوب، الطريق الرئيسي الرابط بين لمباز وقرطاجة. بالإضافة إلى بعض الطرق الفرعية كالطريق نحو السيرتين، طريقين نحو لمباز ، الطريق نحو سيرتا والطريق نحو هيبون.[1]

2.2 الاطار التاريخي (الفترة القديمة) :

يعود تاريخ المدينة، إلى عصور ماقبل التاريخ، فعثر على أدوات حجرية تنتمي إلى مختلف حضارات العصور الحجرية، وجد العديد من تلك المواقع بجنوب الولاية، كما لم تخل مدن شمالها كموقع جبل الدير، الواقع على بضعة كيلومترات شمال المدينة.

أثبتت الأبحاث أن الاستيطان البشري بهذه المنطقة أقدم بكثير من الوجود الروماني وحتى الفينيقي، كما أثبتت أيضا أن السكان بذات المنطقة مارسوا نشاطات اقتصادية أهمها الرعي والزراعة، ولعل أحسن دليل على ذلك ما توصل إليه الباحث الفرنسي باراداز (Baradez J)[2]بموقع تازبنت، قرب مدينة تبسة، إضافة إلى ما أسفرت عنه الحفريات التي أقيمت بالمقبرة الميغاليتية بمنطقة قصطل، حيث عثر على أواني فخارية محلية ضمن الأثاث الجنائزي للمقبرة. كما تم العثور على عملات نقدية تعود لفترات حكم الملوك النوميد كعملة للملك ماسينيسا وعملة للملك يوغرطا.

[1] - LEYDIER BAREIL (A.M.), Les Arcs de triomphe dédiés à Caracalla en Afrique Romaine, Architecture et Urbanisme, Politique et Société, Doctorat histoire de l’art et archéologie, université Nancy 2, 2006, tome 1, p. 218.

2 - للتوسع أكثر أنظر :

BARADEZ (J.), Op-Cit.

لم تذكر المصادر الأدبية الكلاسيكية مدينة تبسة بشكل مباشر بل أشير إليها في سياق سرد الأحداث التي وقعت في منطقة نوميديا الشرقية (نوميديا البروقنصلية) والتي كانت مدينة تبسة جزء منها، حيث ذكرت مساهمة الأمير النوميدي نيرهفاص أثناء ثورة الجند القرطاجي المأجور[1] خلال الحرب البونية الأولى، بإرسال فرقة عسكرية لمساعدة الشافط القرطاجي حانون (*Hannon*)[2].

رغم قرب المدينة من معقل حرب يوغرطا، واتخاذها، دون شك، كمنطقة عبور نحو نوميديا، إلا أن سالوستوس، لم يذكرها في كتابه، ما دفع الباحث جيرول (Girol)[3] يجزم أنه لم يشهد معركة في جبال المنطقة، علما أن المؤرخ يربط المناطق التي يتحدث عنها بالأحداث التي وقعت فيها.

تعتبر مدينة تبسة من بين أقدم المدن الرومانية التي شيدت بشمال إفريقيا، يعود تأسيسها، حسب الباحث الفرنسي(Moll)[4]. إلى فترة حكم الامبراطور الروماني فيسباسيانوس(69-79م.)، تحديدا بين سنتي 71 و 72 للميلاد اعتمدا على نقيشة عثر عليها عند مدخل الفوروم* أرخت بسنة 77م، سنة حصول الإمبراطور فيسباسيانوس على رتبة قنصل للمرة الخامسة، فحسب الباحث فإن المرافق الأساسية تبنى بعد تأسيس المدينة، فلو افترضنا أن الانتهاء من بناء المسرح* كان سنة 77م. فإن المدينة قد تأسست قبل ذلك بخمس أو ست

---

[1] – شنيتي م.ب.، الجزائر، قراءة في جذور التاريخ وشواهد الحضارة، دار الهدى، عين مليلة، 2013، ص.149.

[2] - BLAS DE ROBLES (J.-M.) et SINTES Claude, sites et monuments antiques de l'Algérie, Edisud Archéologie, Arles, 1996, p. 220.

[3] - GIROL (A.), « Notes Archéologiques sur Theveste et ses environs », dans Rec. De Const ., 1866, P.177.

[4] - MOLL (M.), « Mémoire Historique et Archéologique sur Tébessa et ses environs », dans Annuaire de la Société Archéologique de la province de Constantine, 1858-1859, P.30.

*- حاليا لا نجد أي أثر للفوروم الروماني الذي تحدث عنه MOLL (M.)

- * يتعلق الأمر بالمسرح الذي لم يبق منه شيء، في الوقت الحالي وليس المسرح المرج أو السيرك.

سنوات (الفترة التي يستغرقها بناء مثل ذلك المبنى) . هذه الفرضية استبعدها الباحث جيرول كون النقيشة غير كاملة .إلا أنه لا يختلف الباحثون في كون تأسيس المدينة يعود لفترة حكم الامبراطور فيسباسيانوس.

وقد خلفت الحضارة الرومانية معالم هامة بالمدينة بقي البعض منها قائما إلى يومنا ولعل أشهرها المعلم الديني الوثني (المعبد المسمى مينرف) والمعلم الرسمي (قوس نصر العائلة السيويرية)، إضافة إلى بقايا لمعالم أخرى كالمدرج وقناطر المياه ومنازل بالفسيفساء وحمامات وغيرها.

أكدت الشواهد المادية، المتمثلة في ألواح ألبرتيني، وصول الوندال إلى المنطقة، تلك الألواح عثر عليها جنوب تبسة، وأرخت بفترة حكم الملك غونتاموند (496-484) تحمل نقائش لعقود البيع وتشجيع غرس أشجار التين والزيتون، وهذا دليل على وجود نشاط فلاحي منتظم خلال الفترة الوندالية على الرغم من أنه عرفت عند العديد من الباحثين، بفترة التخريب والتدمير التي مست المخلفات الرومانية، وقد اعتمد هؤلاء على المصادر القديمة على رأسها المؤرخ "بروكوب" الذي كان كاتبا للبطريق "صولومون" ، الذي أشار إلى الأعمال الشنيعة التي ارتكبها الوندال بقيادة الملك جنسريق (477-429 م) في حق سكان شمال أفريقيا فلم تسلم من بشاعتهم الممتلكات ولا الأرواح ولا أماكن العبادة، لكن يبدو أن الأمر مبالغ فيه، وإلا كيف نفسر بقاء المعالم والمدن الرومانية على حالها، في المناطق التي عرفت الانتشار الوندالي[1].

شهدت المنطقة وصول آخر الوافدون القدامى إلى شمال أفريقيا، المتمثل في البيزنطيون الذين عمروا بالمنطقة وشيدوا سورا دفاعيا معززا بأبراج وكان يحيط بمدينة محصنة بلغت

[1] - دريسي (س.)، البيزنطيون في شمال أفريقيا، الاحتلال والعمارة الدفاعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، 2007/2008. ص. 33

مساحتها سبعة هكتارات ونصف (7،5 هكتار)[1]، ورغم بنائه وفق الأساليب التي تتطلبها الظروف الاستعجالية إلا أنه بقي شامخا وصامدا إلى يومنا.[2]

3. الأنشطة الاقتصادية بشمال أفريقيا خلال الفترة الرومانية :

3.1 النشاط الرعوي :

يرى بعض الباحثون مثل كامبس (Camps G.)[3] و(العقون م.ع.)[4] أن النشاط الرعوي كان سابقا للنشاط الزراعي نظرا لطبيعة المنطقة، وأرجعوا ذلك إلى كون بيئة المنطقة مناسبة بشكل أكبر لتربية المواشي على ممارسة الأنشطة الزراعية ، وحتى بعد انتشار الزراعة احتل النشاط الرعوي المرتبة الأولى في الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.

يقوم الاقتصاد الرعوي على الاستفادة من قطعان الأغنام فتحول الجلود بعد معالجتها ودباغتها إلى أحذية وسروج وغيرها ، أما الأصواف فكانت تصنع منها المنسوجات بأشكالها المختلفة، إضافة إلى الاستفادة من لحوم وألبان تلك القطعان.

3.2 النشاط الفلاحي :

الزراعة في القديم هي الركن الأساسي في الاقتصاد عرف هذا النشاط منذ فترات بعيدة قد تعود للنيوليتي (العصر الحجري الحديث)، تمثلت الزراعة النوميدية خاصة في الحبوب، و قد أثبتت الصور الجوية التي التقطها باراداز بمنطقة تازبنت بتبسة أن شمال افريقيا عرف فعلا النشاط الزراعي قبل الاحتلال الروماني، ونظرا لجودة القمح الافريقي عرفته روما قبل

---

[1] - نفسه، ص.262.

[2] - للتوسع أكثر طالع : دريسي (س.) ، المرجع السابق.

[3] - Camps (G .), « Origines de la domestication en Afrique du nord et du Sahara », dans, Revue Française d'histoire d'Outre-Mer, t.63 , 1978, pp. 363-376.

[4]- عقون (م.ع.)، الاقتصاد والمجتمع ، ص. 19

احتلال المنطقة ، فقد عقد الملوك النوميد (خاصة ماسينيسا) صفقات تجارية مع روما بتزويد جنود الفرق العسكرية الرومانية في اليونان ومقدونيا، و لما أصبح شمال إفريقيا، جزء من الإمبراطورية الرومانية، وضعت روما يديها على أراضيه الخصبة التي ساهمت بشكل كبير في سد حاجيات روما التي كانت تعيش ركود اقتصادي، فأصبحت السفن المحملة تشحن من موانئ شمال أفريقيا نحو روما .

إضافة إلى زراعة الحبوب شجع الاحتلال الروماني غرس الأشجار خاصة أشجار الزيتون كون هذه الشجرة متكيفة جيدا مع طبيعة ومناخ المنطقة إضافة إلى غرس كروم العنب بأنواع عدة كما تبينه اللوحات الفسيفسائية.

3.3 النشاط الصناعي والحرفي :

عرف سكان شمال أفريقيا الأنشطة الصناعية والحرفية قبل الاحتلال الروماني ومن أهمها صناعة النسيج و الحلي فالملابس كانت تصنع من أصواف و جلود القطعان أما الحلي فكانت في الغالب فضية. إضافة إلى المصنوعات الفخارية التي استخدمت لأغراض مختلفة منها الدينية أو الجنائزية أو الاستعمالات اليومية عثر على نماذج عديدة من الفخار ما قبل الروماني خاصة ضمن الأثاث الجنائزي للمقابر الميغاليتية. كما عرفت أيضا حرفة التعدين، المتمثلة خصوصا في صناعة الأسلحة بمختلف أنواعها، كالرمح والسيف ما تثبته النصب الاكنوغرافية المحلية التي تحمل فرسان بأسلحة مختلفة كنصب أبيزار الذي تم العثور عليه بمنطقة أبيزار التابعة إداريا لولاية تيزي وزو، فضلا لمجموعة من نصب أخرى معروضة بالمتحف الوطني العمومي بسيرتا، بالاضافة إلى ذلك فقد عرف سكان شمال أفريقيا سك العملة النقدية خلال فترة الملوك النوميد والموريطانيين ، وقد استخدموا في ذلك معادن مختلفة كالبرونز والفضة والذهب.

خلال الفترة الرومانية تطورت الحرف والصناعات التي كانت موجودة من ذي قبل، فشهدت حرفة النسيج مثلا تطورا كبيرا، كما تطورت صناعة الأواني الفخارية بتبني الفخار السيجيلي واعطائه صبغة خاصة، فأصبح يعرف بالفخار الافريقي الفاتح، تمثل في مختلف أواني المطبخ (أواني الطاولة وأواني الطبخ)، فضلا عن جرار تخزين السوائل كالزيت والخمر وجرار تخزين المملحات . من بين الصناعات التحويلية التي تطورت أيضا في الفترة الرومانية نذكر صناعة الزيت، وذلك نتيجة اتساع رقعة زراعة الزيتون، وتشجيع الإدارة الرومانية غرس الأشجار خاصة خلال القرن الثاني من الاحتلال، فساهم الانتاج الوفير من ثمرة الزيتون في تشييد معاصر زيتون بأنماط مختلفة منها المنشآت الصناعية والمعاصر الحضرية والمعاصر الريفية.

3.4 التجارة :

عرف شمال افريقيا خلال فترة الممالك المحلية أي قبل الاحتلال الروماني التجارة الخارجية سواء مع جارنها قرطاجة أو مع روما وقد احتلت تجارة الحبوب المرتبة الأولى خاصة في فترة حكم الملك النوميدي ماسينيسا حيث سجل المؤرخ تيت ليف الصادرات النوميدية من الحبوب نحو روما ونحو معسكرات الجيش الروماني.

تطورت التجارة بشكل كبير أثناء الاحتلال الروماني، فظهرت أسواق مختلفة تقام فيها التجارة الداخلية تمثلت تلك الأسواق في تلك التي بنيت داخل المدن من أجل تلبية الحاجات اليومية للسكان مثل سوق سيرتيوس بتيمقاد، أو تلك التي تقام في الأرياف مثل سوق الماشية بقالمة ، كما أقيمت أسواق أخرى نصف شهرية في مراكز ريفية على محاور الطرق(*Nundinae*). ولضمان ربط المدن ببعضها فقد تم شق شبكة الطرقات هامة، فهي بمثابة مرفق حضاري تقوم عليه الحياة الإقتصادية، رغم كون الغرض الرئيسي والأولي لشقها

وتشييدها في البداية كان غرض عسكري ثم توسعت مجالات الانتفاع بالطرقات مثل المجال الاقتصادي المتمثل في التجارة فتم ربط مناطق الانتاج بمناطق التخزين و التسويق .

أما التجارة الخارجية فبعدما احتكرت قرطاجة التجارة الخارجية جاء دور روما فأصبح كل ما ينتج يشحن مجانا نحو موانئ روما .

4. أهم الأنشطة الاقتصادية لمدينة تبسة (*Theveste*) من خلال النقائش اللاتينية:

4.1 الأنشطة الرعوية وتربية المواشي :

عثر بإقليم مدينة تبسة وضواحيها على نقيشة تحمل اسم شخص يدعى (*Datius*) [1] كان يمتهن حرفة الرعي، النقيشة تحمل أيضا عبارة (*Uxor*) التي تعني الزوجة وعبارة(*Pastor*) التي جاءت بصيغة الجمع (*Pastores*)، ما جعلنا نجزم أن كلا من الزوجين مارسا تلك الحرفة . كما عثر على نقيشة جنائزية[2] على بعد حوالي 30 كم. من المدينة الحالية ، بالتحديد بدائرة مرسط (وازامبوس) تحمل اسم أحادي لشخص يبدو أنه ينتمي إلى طبقة العبيد يدعى (*Caprarius*) وهي كنية مرتبطة بتربية الماعز، وعليه فمن الأرجح أنه كان يرعى قطعان الماعز قبل أن يتوفى عن عمر ناهز 35 سنة و10 أيام.

تم العثور أيضا على نقيشة أخرى[3] بجنوب مدينة تبسة بالقرب من دائرة الماء الأبيض بالتحديد بهنشير لبيض (حوالي 30 كم. جنوب تبسة)، تعود للفترة المتأخرة أرخت بين سنتي

---

[1] - CIL 08, 27845 = ILAlg-01, 02872 = Saturne-01, p 358
[Dati]vus et <u=O>xor pastores

[2] - AE 2003, 01979
Caprarius / vix(it) annis / XXXV me/nses X

[3] - AE 2016, 01959

471 و550 م. ذكرت فيها عبارة (*Pecora*) مرتين، وهذه العبارة مرتبطة بقطعان الأغنام، ونظرا لكون النقيشة غير كاملة فلم نتمكن بعد من تكملة الحروف الناقصة وإعادة قراءتها، لكن ما يهمنا هو ممارسة تربية المواشي في تلك المنطقة، حتى خلال الفترة المتأخرة، أي بعد تطور الزراعة بشكل كبير بكل مناطق شمال أفريقيا.

بالإضافة إلى النقائش التي تم ذكرها، استوقفتني أثناء إعدادي لمذكرة الماجستير[1] نقيشة ذكرت اسم شخص توحي كنيته أنه كان يسرق المواشي أو قام بسرقة المواشي (*Abigeus*)[2]، أردت أن أعيد نشر تلك النقيشة في هذه المداخلة، كون هذه الكنية لم يتم ذكرها إلا مرة واحدة في كل النقائش التي تم احصاءها في العالم الروماني، وما لفت انتباهي أنها نقيشة جنائزية لطفل يبلغ من العمر ثمان (08) سنوات، ينتمي إلى فئة الأشخاص المعتقين أو المحررين (*Libertus*)، وضعها والده الذي نعت ابنه بالنجم الصغير (*Orion Alumno*) .

Not{t}it{z}ia de pecora quod ads[un]t [3] / de capras m[ulie]res(?) [3] aedo[s 3] / de o<v=B>es masclos quantum XXXVIIII c[3] / [1] tota CCXLV[3] / not{t}it{z}ia de pecora quod [3] / te orabimus ord(ei) [3]unde[3] / [3]CCXXIIII udo[3] / [1]C[3]

[1]- بوسليماني (ح.)، دراسة مكونات مجتمع تيفاستيس وضواحيها من خلال الكتابات اللاتينية – الفترة الممتدة بين القرنين الأول والثالث ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2 ، 2007، ص.

[2] - CIL 08, 16586 (p 2731) = ILAlg-01, 03209 = Alumnus 00097 = AntAfr-1973-133
D(is) M(anibus) s(acrum) / Cl(audius) Abigeus / libertus v(ixit) a(nnos) / VIII m(enses) VI d(ies) XXVII / Cl(audius) Orion / alumno karis/simo fecit h(ic) s(itus) e(st)

4.2 الأنشطة الفلاحية :

أفادتنا نصوص النقائش اللاتينية التي عثر عليها بمدينة تبسة وضواحيها بأسماء لأشخاص مارسوا مختلف الأنشطة الفلاحية سواء ما تعلق بزراعة الحبوب والحصاد أو ممارسة حرفة البستنة وغرس الأشجار وهي على النحو التالي :

- **الحصّاد (*Messor*)** :

عثر على أسماء لأربعة أشخاص يحملون كنية (*Messor*) التي تدل على مهنة الحصاد، عثر على تلك الأسماء في نقيشتين مختلفتين النقيشة الأولى[1] عثر عليها بمدينة تبسة، أرخت بين سنتي (101 و 300 م.)، وهي نقيشة جنائزية وضعها حصاد يدعى (*Aufidius*) لوالده المتوفي عن سن الثالثة والستون (63) والذي كان يسمى أيضا (*Aufidius*). أما النقيشة الثانية فقد تم العثور عليها بدائرة مرسط (وازامبوس) [2]علة بعد 30 كم. شمال تبسة، وهي نقيشة جنائزية وضعت لامرأة تدعى (*Teturnia Nina*) التي كانت كاهنة (*Sacerdos*) عاشت خمسة وستون سنة (65)، وضعت تلك النقيشة من طرف ابنيها (*Rogatus*) و(*Felix*) اللذان كانا حصّادين (*Messor*)، جاءت عبارة وضع النقيشة بصيغة الجمع (*Posverunt*) ما جعلنا نقول أن النقيشة وضعت من طرف شخصين يحملان أسماء أحادية تتبعها كنية الحصاد التي تعبر عن مهنتيهما، أما لو جاءت تلك العبارة بصيغة المفرد (*Posvit*)فيصبح واضع النقيشة شخص واحد فقط ويحمل التسمية الثلاثية (*Rogatus Felix Messor*).

---

[1] - ILAlg-01, 03564 = AntAfr-1973-133
D(is) M(anibus) s(acrum) / Aufidius Mes/sor v(ixit) a(nnos) LXIII / h(ic) s(itus) e(st) / Auf(idius) Messor her/es patri kar(issimo) fec(it)

[2] E 2003, 01981
D(is) M(anibus) / Titurnia / Nina sac(erdos) / vixi(t) a(nnis) CXV / Rogatus Fe/lix Messor / matri p[o]s(uerunt?)

- **البستاني** (*Hortensius*) :

تعرفنا على شخصين كان يمارسان حرفة البستنة، وذلك من خلال نقيشتين عثر عليهما بإقليم مدينة تبسة، النقيشة الأولى جنائزية أرخت بين سنتي (101 و 300 م.)[1] وضعت لسيدة تدعى *([ ]sia Quint[a])* التي عاشت أربعون (40) سنة، وضعت تلك النقيشة من طرف زوجها (*Hortensius Gemellus*) إلى زوجته الحنونة، هذا الشخص كان بستانيا . أما النقيشة الثانية فقد عثر عليها بنفس المنطقة ومؤرخة بنفس الفترة وهي أيضا نقيشة جنائزية[2] وضعت لسيدة تدعى (*[U]lpia Quinta)* التي عاشت أربعون سنة (40)، وضعت النقيشة من طرف أب زوجها الذي يسمى *(Horte(n)sius Geminius)* إلى زوجة ابنة الحنونة (*nu(rui) k(arissimae))*، الشخص الذي وضع النقيشة كان بستانيا.

لو تمعننا في نصي النقيشتين ندرك التشابه الكبير بينهما، فكلتاهما وضعتا لسيدة ماتت في السن الأربعين من طرف حصادين يحملان اسم أحادي أضيفت إليه مهنتهما، كما نلاحظ التشابه الكبير في اسم السيدة *([ ]sia Quint[a])* في النقيشة الأولى و(*[U]lpia Quinta)* في النقيشة الثانية، هذا يجعلنا نجزم أن النصين وضعا لنفس الشخص أما الاختلاف البسيط في اسم السيدة فقد يرجع إلى خطأ أثناء نسخ النقيشة فعوض أن يكتب حرف الـ (P) في النقيشة الأولى كتب حرف الـ(S)، إذن فالنقيشتين وضعتا لسيدة كانت تدعى (*Ulpia Quinta*) من طرف زوجها (*Gemellus*) ومن طرف أب زوجها (*Geminius*) وعليه فإن (*Gemellus*) هو ابن (*Geminius*) وكلاهما كانا يعملان في ميدان البستنة.

---

[1] CIL 08, 27882 = ILAlg-01, 03264 = AntAfr-1973-133
[D(is) M(anibus) s(acrum)] / [3]sia Quint[a] / [v(ixit)] a(nnos) XXXX Hor[t]e(n)sius Geme/llus u(xori) k(arissimae) f(ecit)

[2] CIL 08, 02002 = ILAlg-01, 03400 = AntAfr-1973-133
D(is) M(anibus) s(acrum) / Ulpia Quinta / v(ixit) a(nnos) XXXX Hor/te(n)sius Gemi/nius nu(rui) k(arissimae) f(ecit)

عثر أيضا على نقيشة أخرى بالمكان المسمى راس العيون (جنوب مرسط (وازامبوس))، وهي نقيشة جنائزية[1] وضعت لشخص يدعى (*Cotinius*)، الذي عاش ثمانون سنة (80)، وضعت من طرف أبنائه كذكرى لوالدهم، الشخص المتوفي يحمل اسم وحيد فهو حتما من طبقة العبيد، كان يمتهن غرس الأشجار

- **صاحب مزرعة (*Conductor*)** :

عثر على نقيشة إهدائية لصاحب مزرعة أو مسير مزرعة[2]، لم يذكر اسمه بل ذكرت أسماء الأشخاص الذين وضعوا النص الإهدائي وهما شخصان أحدهما ينتمي إلى طبقة العبيد ويدعى (*Caius Servus*) والثاني يدعى (*Quintus Flavius*) ابن (*Caius*)، نعتقد أن الشخصان تربطهما صلة القرابة فالعبد كايوس هو والد كوانتوس فلافيوس، ويشتغلان في نفس المزرعة، وكونهما وضعا نصا اهدائيا لصاحبها، بعد أن منح الحرية لكوانتوس فلافيوس، إن صحت هذه الفرضية فاسم صاحب المزرعة هو (*Quintus Flavius*).

4.3 الأنشطة الحرفية ولصناعية :

- **الإسكافي (*Sutor*):**

عثر بمنطقة مرسط (وازامبوس)، على نقيشة جنائزية[3] لشخص يحمل اسم (*Vitalis*) متبوع بكنية (*Sutor*) التي تعبر عن الحرفة التي كان يمارسها حيث كان إسكافيا، عاش هذا الاسكافي خمسة وثلاثون (35) سنة، وضعت تلك النقيشة من طرف أخيه الذي كان يسمى

---

[1] ILAlg-01, 02939c
D(is) M(anibus) s(acrum) / Cotinus / vix(it) an/nis LXXX / fili(i) eius me/moria(m) collo(cave)runt

[2] CIL 08, 02446 (p 952) = AE 2008, 01698 = CRAI-2008-1617
Cai s(ervus) et Q(uintus) C(ai) f(ilius) Fl(avius) / fecer(unt) conduc(tor) / civ(itatis?) op(us) perfec[it]

[3] CIL 08, 16710 = ILAlg-01, 02876
D(is) M(anibus) s(acrum) / Vitalis / sutor / v(ixit) a(nnos) XXXV / Iucundus / frat(ri) car(issimo) fe(cit)

(*Iucundus*) إلى أخيه الحنون (*Carissimus*)، من خلال نص هذه النقيشة يبدو أن كليهما من طبقة العبيد كونهما يحملان أسماء أحادية .

4.4 النشاط التجاري :

تمكننا من خلال دراسة النقائش اللاتينية لمدينة تبسة وضواحيها من التعرف، أيضا عن أسماء الأشخاص الذين مارسوا الأنشطة التجارية خلال الوجود الروماني بالمنطقة، منها ثلاث نقائش تحمل أسماء لتجار متنقليين (*Nundinarii*)، عثر على النقيشة الأولى بإقليم مدينة ثيواست، وهي جنائزية[1] وضعت لسيدة تدعى (*Calpurnia Victor[ina]*) وعاشت خمسة وثلاثون (35) سنة، وضعت من طرف زوجها الذي يدعى (*Q(uintus) Caeci[l]ius Nundinarius*) إلى زوجته الحنونة (*c(oniugi) [k(arissimae)*).

النقيشة الثانية أيضا جنائزية[2] عثر عليها بإقليم ثيواست وأرخت بين سنتي (101 و300 م.)، وضعت إلى شخص كان يدعى (*Q(uintus) Ca[e]cilius Felicior*) عاش خمسة وخمسين سنة، وضعها له أخوه التاجر المتنقل الذي يدعى (*Ca[e]cilius Nundinarius*)

أما النقيشة الثالثة التي تذكر التجارة المتنقلة فقد عثر عليها بدوار مسلولة، التابع إداريا لدائرة العوينات، التي تبعد حوالي 50 كم. شمال تبسة، وهي نقيشة جنائزية[3] لطفل عاش

---

[1] CIL 08, 01916 = ILAlg-01, 03207
D(is) M(anibus) s(acrum) / Calpurnia / Victor[ina] / [q(uae)] et INIERPOI / vix(it) a(nnos) XXXV / [Q(uintus) Caeci[l]ius / Nundinari/us c(oniugi) [k(arissimae) f(ecit)]

[2] CIL 08, 27866 = ILAlg-01, 03192 = AntAfr-1973-133
D(is) M(anibus) s(acrum) / Q(uintus) Ca[e]cilius Feli/cior v(ixit) a(nnos) LV / Ca[e]cilius Nund/inarius fratri / fecit

[3] CIL 08, 28033 = ILAlg-01, 02860
D(is) M(anibus) s(acrum) / T(itus) Fl(avius) Nundina(rius) / vet(eranus) nep(oti) s(uae) Pet() / Nundinariae / fec(it) v(ixit) annis / III m(ensibus) V h(ic) s(itus) e(st)

ثلاث سنوات وخمسة أشهر وهو حفيد تاجر متنقل وعسكري ومتقاعد (*Nundina(rius) / vet(eranus) nep(oti)*).

أثبتت النقائش اللاتينية التي تم احصاؤها بالمنطقة أن الأنشطة التجارية استمرت حتى بعد الفترة الرومانية فقد عثر على نقيشة تعود للفترة الوندالية وأخرى تعود للفترة البيزنطية. عثر على النقيشة الوندالية[1] بمدينة تبسة، أرخت بفترة الملك غوانتاموند ، تتحدث عن

---

[1] FIRA-03, 00139 = AE 1952, 00209 = AE 1953, +00130 = AE 1954, +00191 = AE 1954, 00212

Anno decimo domini nostri regis Guntamun(di) sub diem II Non<a=O>s Martias <v=B>end/entibus Iulius Quintianus et Gilesa uxor eius ex culturis suis Mancianis / in fundo Tuletianensis sub dominio Fl(avi) Gem(ini) Catullini fl(aminis) in perpetu(u)m in locis et / vocabulis suis locus qui apellatur in Vuresa sus aqua putei massa una in quo s/unt caprufici(!) arbore una nomine ernassoneu oxuno odore et fici novellas sex inter adfines / eius{e}dem loci a marino lateris aquaris bergentisque(!) suis ab Afri(co) relicta Luciani / a choro Quintianus venditor et ex (h)ac die emit Geminius Felix folles trecentos / qua(d)ranginta quos acceperunt Messius Quintianus et Gilesa uxor eius et sec/um sustul{l}erunt coramque signatorib(us) ni{c}hil qu(a)esivi(!) ex eodem pretio quiqu/am amplius deveri(!) si<b=V>i respondiderunt(!) a pridie quam venderent h(abuerunt) t(enuerunt) p(ossederunt) iuri/sque eorum fuerunt et ex (h)ac die in no(mine) Felix em(p)tore suos transtuleru/nt ipsi (h)eredesve eorum in perpetu(u)m et si quis de supra dictam rem de quo / agitur mentionem qu(a)estionem facere voluerit aut suam esse dixerit du(m) evin//ci queperit(!) t{h}unc da<b=V>it tantum pretium vel alterum tantum vel quanti ae(!) res eo / tempore valuerit pro evicta rei recte dari sine dolo malo dolus malus abest / aberit afuturumque erit stipulatus est Geminius Felix em(p)tores suos / sp(o)p(on)d(i)d(erunt) Quintianus et Gilesa uxor eius venditores actum Tuletianos / anno et die s(u)p{p}(ras)c(rip)to ego Quadratianus magister petitus a Quintiano et Gilesa / uxor(!) eius qui litteras nescint signa sua su<b=P>ter facientes vendiderunt et omnem / pretium acceperunt s[i]g[num] X Q[u]in[t]i[ani] signum X Gilesa ego P[a]uli[ni]anus / ad iussu(m) pat{t}ris mei Quinti ad hunc instrumentum interfuit ego Urba/n[i]anus ad hunc i(n)strumentu(m) interfui ego Quadratianus ad iussu(m) patris / m[e]i Ianuari hunc (in)strumentum scri<p=B>si et subscripsi // i(n)strumentu(m) de caprificu(!) Quintian(i) de Vuresa

عمليات للبيع (*venditores*) والشراء (*em(p)tores*) تمت بين أشخاص فذكر البائع (*Quintianus venditor*) والزبون (*Felix em(p)tore*) تذكر اسم شخص كان تاجرا كما دلت عليه كنيته (Venditor). ما نلاحظه أن هذه النقيشة أرخت بفترة حكم الملك الوندالي غونتاموند وهي الفترة التي أرخت بها لوحات ألبيرتيني[1] التي توصي بالإكثار في غرس أشجار التين والزيتون[2]. في حقول مسجلة في السجل العقاري وتمّ تهيئة نظام الري[3](للتوسع أكثر في تاريخ الوندال بشمال أفريقيا يمكن الرجوع إلى رسالة دكتوراه دريسي س.)[4]

أما النقيشة البيزنطية[5] فقد عثر عليها بجنوب تبسة بهنشير بسرياني (*Ad Maiores*) أرخت بين سنتي (542 و 543) تذكر التجارة بمادة الزيت حيث تحمل عبارة (*Olearius*) .

الرقم التسلسلي	طبيعة النشاط الاقتصادي	التسمية الكاملة للشخص أو العبارة الدالة على ممارسة النشاط الاقتصادي	مكان الاكتشاف	التأريخ	التوثيق البيبليوغرافي

[1] Mattingly (D.), « Olive cultivation and the Albertini tablets », dans Africa Romana, t.6, 1988, pp. 403-415.
[2]- Courtois (Ch.), Les vandales et l'Afrique, Paris, 1955, p. 317.
[3]- Moderan (Y.), « KOUTZINA- CUZINA. Recherches sur un maure du VI siècle », Africa. romana, t.7, 1989, p. 401.
[4] دريسي س.، المرجع السابق، ص.ص.، 31-57.
[5] Besseriani 00018 = AE 1933, 00232
Anno XVI dom(i)ni / nostri / Iustiniani I<m=N>/peratori(s) extima/tus fuit(!) Laudeti in / portione dominica / ol<e=I>ariu(s) arcariu(s) / unu(s) tantum

CIL 08, 27845 = ILAlg-01, 02872 = Saturne-01, p 358		ثيواست	*[Dati]vus et uxor* ***pastores*** الراعي	**النشاط الرعوي وتربية المواشي**	**01**
AE 2003, 01979		وارزامبوس	***Caprarius*** يهتم بقطعان الماعز		**02**
AE 2016, 01959	471 à 550	هنشير لبيض (حوالي 30 كم. جنوب تبسة)	***Pecora*** يهتم بقطعان الأغنام		**03**
CIL 08, 16586 (p 2731) = ILAlg-01, 03209 = Alumnus 00097 = AntAfr-1973-133	171 à 200		*Cl(audius)* ***Abigeus*** *libertus* سارق القطعان		**04**
ILAlg-01, 03564 = AntAfr-1973-133	101 **à** 300	ثيواست	*Aufidius* ***Messor*** حصاد	**النشاط الفلاحي**	**05**
			Auf(idius) ***Messor***		**06**

AE 2003, 01981		وازامبوس (30 كم. شمال تبسة)	*Rogatus* ***Messor***		**07**
			Felix ***Messor***		**08**
CIL 08, 27882 = ILAlg-01, 03264 = AntAfr-1973-133	101 **à** 300	ثيواست	***Hor[t]e(n)sius*** *Gemellus* بستاني		**09**
CIL 08, 02002 = ILAlg-01, 03400 = AntAfr-1973-133	101 **à** 300	ثيواست	***Horte(n)sius*** *Geminius*		**10**
ILAlg-01, 02939c		راس العيون جنوب وازامبوس	***Cotinus*** يهتم بالأشجار الصغيرة		**11**
CIL 08, 02446 (p 952) = AE 2008, 01698 = CRAI-2008-1617		وادي الأبيض (جنوب تبسة)	***Conduc(tor)*** صاحب مزرعة		**12**

13	النشاط الحرفي و الصناعي	*Vitalis* ***Sutor*** اسكافي	وازامبوس		*CIL 08, 16710 = ILAlg-01, 02876*
14	النشاط التجاري	*[Q(uintus) Caeci[l]ius* ***Nundinarius*** تاجر متنقل	ثيواست		*CIL 08, 01916 = ILAlg-01, 03207*
15		*Ca[e]cilius* ***Nundinarius***	ثيواست	101 **à** 300	*CIL 08, 27866 = ILAlg-01, 03192 = AntAfr-1973-133*
16		*T(itus) Fl(avius)* ***Nundina(rius)***	مسلولة 40 كم شمال تبسة		*CIL 08, 28033 = ILAlg-01, 02860*
17		*Quintianus* ***venditor*** بائع	ثيواست	493 – 494	*AE 1952, 00209 = AE 1953, +00130 = AE 1954, +00191 = AE 1954, 00212*

18		*Felix* ***em(p)tore*** زبون			
19		***Oleariu(s)*** بائع الزيت	هنشير بسرياني	542 à 543	*Besseriani 00018 = AE 1933, 00232*

جدول توضيحي للأنشطة الاقتصادية التي ذُكرت في النقائش اللاتينية لمدينة تبسة وضواحيها

5. خاتمة :

ساهمت الوثائق الإبيغرافية لمدينة تبسة وضواحيها في ابراز أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان المنطقة قديما، وقد حاولت من خلال هذه الدراسة فرزها واستنطاقها، فتوصلت إلى نتائج مهمة ارتبط البعض منها بمناخ وتضاريس المنطقة اللذين لعبا دورا في انتشارها وتطورها، أما النتائج الأخرى فقد توصلنا إليها من خلال دراسة الأسماء الواردة في النقائش والتي لاحظنا أن معظمها أسماء أحادية ما يثبت ويجزم أن خدمة الأرض والرعي والحرف المختلفة كان من نصيب الطبقة الهشة من المجتمع، أي طبقة العبيد الذين كانوا يكدون دون مقابل.

يعتبر المناخ والتضاريس عاملين طبيعيين مهمين في انتشار الأنشطة الاقتصادية، فمنطقة تبسة الواقعة في شمال أفريقيا تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز بشتاء معتدل وممطر وصيف حار وجاف، أما المناطق الجنوبية فتمتاز بمناخ شبه جاف ، وقد أكد ستيفان غزال أن مناخ المنطقة خلال الفترة القديمة كان قريبا في خصائصه من المناخ الحالي فبالتالي فإن شمال أفريقيا كانت تنتج تقريبا نفس المحاصيل التي يتم انتاجها في الوقت الحالي، فمثلا منطقة السهول العليا المعروفة حاليا بزرع الحبوب كانت تنتج الحبوب في الفترة

القديمة، وهذا ما وقفت عليه في دراستي هذه، حيث وجدنا أن أراضي ثيواست ووازامبوس تنتج الحبوب بدليل وجود نقائش لحصادين بتلك المنطقتين.

وكلما اتجهنا شمالا أصبحت الأراضي أكثر خصوبة، ففي شمال تبسة عثر على نقائش لأشخاص مارسوا البستنة وغرس الأشجار، وهي نفس المناطق التي تغرس فيها الأشجار المثمرة حاليا، فعند زيارة المناطق الشمالية لتبسة مثل "كيسة" و"الحوض" نجد بساتين واسعة تنتج أنواع مختلفة من الخضر والفواكه الموسمية .

ساهمت التضاريس أيضا في تنوع الأنشطة الاقتصادية فنجد أن النقائش التي ذكرت قطعان الأغنام عثر عليها بمنطقة الماء الأبيض التي تشتهر إلى يومنا بتربية أجود أنواع الأغنام، نظرا لكون أراضيها تصلح لمثل هكذا نشاط أما النقيشة التي ذكرت قطعان الماعز، فقد عثر عليها بمنطقة وازامبوس التي فيها أراضي خصبة ومنخفضة إلا أنها لا تخلو من مناطق مرتفعة تصلح فيها تربية الماعز.

لاحظت أيضا، بعد دراسة الأسماء الواردة في النقائش، أن الأنشطة الاقتصادية كانت أنشطة عائلية، بدليل وجود النقيشة التي تحمل أسماء لرجل وزوجته كانا يمارسان نشاط الرعي معاً، بالإضافة إلى النقائش التي تثبت صلة قرابة بين أشخاص مارسا نشاطات فلاحية، الأولى عثر عليها في ثيواست تحمل اسم الأب وابنه كانا حصّادين ونقيشة ثانية عثر عليها بوازامبوس تحمل اسم أخوين مارسا نشاط البستنة معًا.

بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى والمتعلقة بالصناعات التحويلية، فباستثناء نقيشة إسكافي وازامبوس (Vitalis) التي تثبت ممارسة فن تحويل الجلود ودباغتها. فلم يتم العثور على نصوص تذكر الحرف التي كانت تمارس بالمنطقة، وقد يعود ذلك لعدم اكتشافها لحد اليوم أو لكون ممارسي الحرف لا يملكون الأموال التي تسمح لهم بدفع مبالغ مالية مقابل تخليد ذكرى موتهم بنقيشة جنائزية.

احتلت التجارة المتنقلة التي تقام في الأسواق الريفية المرتبة الأولى ضمن الأنشطة التجارية بالمنطقة وهذا نظرا للطابع الريفي الذي يغلب على المنطقة، أما تجّار الأسواق الحضرية فلم يعثر على نقائشهم، ولا حتى على بقايا لسوق حضري ضمن بقايا مدينة ثيواست . بالمقابل تم العثور على نقائش تثبت الممارسة التجارية خلال الفترات القديمة اللاحقة للفترة الرومانية، يتعلق الأمر بكل من الفترة الوندالية والبيزنطية.

بالنسبة للنقيشة الوندالية تعتبر دليلا آخرا للتطور في المجال الاقتصادي أثناء الفترة الوندالية، حيث أظهرت مجموعة من التعاملات التجارية ، فتضاف هذه النقيشة إلى لوحات ألبرتيني التي اكتشفت بنفس المنطقة وأرخت بنفس الفترة، كما تبين الإجحاف التاريخي الذي لحق الشعب الوندالي من طرف كتاب التاريخ بدءً بالمؤرخ البيزنطي (بروكوب)، فلم يسلم ذلك الشعب بالنعت بأبشع صور الهمجية والتخريب.

كما أثبت النقيشة المؤرخة بالفترة البيزنطية استمرار ممارسة استغلال أشجار الزيتون بتحويل المنتوج إلى مادة قابلة للتسويق .

مساهمة الفخار الإفريقي في التاريخ الاقتصادي وأثره على التنمية المستدامة بالعالم القديم (الجزائر أنموذجا)

The contribution of African pottery to economic history and its impact on sustainable development in the ancient world (Algeria as a model)

د ة. تفرحيت فلة
جامعة الجزائر 2

1. مقدمة:

شهد التاريخ الإقتصادي مؤخرا طفرة معرفية غير مسبوقة يعاد فيها كتابة التاريخ القديم، إعتمادا على الدراسات الحديثة الناتجة عن المكتشفات الجديدة في هذا المجال. ويعد قطاع الصناعة الفخارية أحد روافد الاقتصاد والتنمية المحلية في العالم القديم. حيث يمكن اعتبار الفخار الإفريقي الأكثر انتشارًا من بين جميع فخاريات العصور الكلاسيكية القديمة إبتداء من القرن الثاني إلى القرن السابع، لذلك تم استخدامه بشكل كبير كمؤشر للنشاط الاقتصادي في إفريقيا وفي جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

عرفت مناطق شمال إفريقيا عامة، والجزائر خاصة إنتاج أنواع عديدة من الفخاريات على إختلاف أنماطها وأشكالها، منها ما كان يستخدم للاستعمال اليومي كأواني المائدة سواء المخصصة للتقديم أو للطهي، كذلك الأوعية الكبيرة الموجهة للتخزين والنقل البحري، المعروفة بالأمفورات. وينفرد الفخار الإفريقي بخصائص تقنية من حيث الطينة والعجينة، هذه الخصائص التقنية جعلتها تتميز عن غيرها من الصناعات العالمية المعروفة، فقد استطاعت بفضل مهارة حرفيها أن تحتل الصدارة في هذا المجال، وقد تم تطوير صناعة الفخاريات الإفريقية من الأنماط الفينيقية والبونية، كما إستوحت أيضا بعض خصائصها من الفخار الاغريقي والروماني.

سنحاول في ضوء الأبحاث الحديثة التعرف على أنواع الفخار الإفريقي المنتج في شمال إفريقيا، وكذا مراكز توزيعه في العالم القديم، ولهذا الغرض تمحورت دراستنا في عدة نقاط اساسية يتم فيها فحص ثلاثة جوانب مهمة نذكرها كالتالي :

أ) التأريخ والأصل والأهمية الاقتصادية للفخار، مع مراعاة التحديث المستمر.

ب) التسويق، مع إعادة فحص الفرضيات التقليدية لتوزيع الفخار بأنواعه.

ج) الانتاج والصناعة، والتشكيك في التأثير المحتمل للتغييرات السياسية، من سيطرة الفاندال إلى الفتح الاسلامي.

2. أسباب إختيار الفخار كمجال لدراسات الاقتصادية؟

يعتبر الفخار دليلا ملموسا لدراسة الآثار، ودراسته تساعدنا على التعرف على الحضارات القدمية ومعرفة الصلات بينها خاصة الدينية والتجارية، كما يمكننا من معرفة كيفية انتقال الخبرات من حضارة إلى أخرى في مجال الصناعة. ويحدد لنا الفخار الفترات الزمنية والتاريخية من خلال دراسة الأواني الفخارية المكتشفة خلال الحفريات الأثرية أو المكتشفة في السفن الغارقة أو التي تدفن مع الموتى في المقابر. كما يعطينا فكرة عن الحياة الدينية والجنائزية، والحياة الإجتماعية واليومية والأهم من ذلك يساعدنا في معرفة المبادلات التجارية.

تسمح لنا دراسة الفخار بالتوسع في معرفة المبادلات التجارية وذلك عن طريق تحليلها، حيث يعد هذا الأخير مصدرا هاما لدراسة التاريخ الإقتصادي، وتقفي مسار الحياة الإقتصادية. في نفس الوقت تمدنا بمعلومات غنية ومتنوعة عن أصل وتنظيم الإنتاج، وكذا الشؤون والقضايا التجارية ومسار الإقتصاد. ويعود هذا إلى وفرة إنتشارها في المواقع الأثرية وكذا شدة مقاومتها لعوامل التلف المختلفة عبر الزمن. جل هذه الأسباب جعلتنا نختارها كعينة و مصدر لدراسة النشاط الإقتصادي[1].

[1] الورفلي (رياض)، «الأواني الفخارية في متحف جنزور (أواني السيجيلي نموذجا)»، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانسة والإجتماعية، مجلة علمية محكمة، العدد الثامن، ديسمبر 2018، ص 172-173.

3. صناعة الفخار في بلاد المغرب:

عند القيام بالبحث عن تاريخ صناعة الفخار المغاربي، نجد بأن الأثريين يعتمدون في ذلك على اللقى الفخارية والشقف المعثور عليها في المدافن بالدرجة الأولى، ذلك بإعتبار الفخار احدى السمات الهامة في تشكيل الطقوس الجنائزية خاصة لكونها تتميز بأنواع وأشكال متكررة عبر القرون، والتي تواصلت إلى وقتنا الحاضر. لكنها مع هذا تطرح إشكال كبيرا في تاريخها، إذ تعتبر معظم قطع الفخار المعثور عليها بمدافن فجر التاريخ غير مؤرخة، ذلك أنه قد أُعيد استعمالها مرات عدة، إضافة إلى أنه قد استمرت بنفس التقنيات في العهدين الروماني والإسلامي. ورغم استعمال المناهج العلمية وتقنيات التأريخ الحديثة إلا أنه يصعب تأريخه من جهة، وتحديد تأريخ أول ظهور له بدقة في بلاد المغرب من جهة ثانية[1].

تتعدد الأمثلة حول المجموعات الفخارية التي تعود إلى فترات مبكرة، نذكر منها مجموعة فخاريات عثر عليها في دولمان جبل دباغ بقالمة، ودولمان الفرطاس جنوب شرق قسنطينة وغيرها، وتعود هذه الأخيرة لفترة فجر التاريخ اين تتميز يخصائص تقنية متمثلة في عجينتها السميكة نوعاما، وهو ما يرجع في الأساس إلى طريقة تشكيلها التي تكون عادة باليد أو ما يعرف بالحبال الطينية Colombin، أما طهيها فيتم في أفران مؤكسدة مغطاة بالكامل ما يكسبها اللون الرمادي أو الأحمر أو البني[2].

لقد إستمر إستعمال الفخار في المقابر كأثاث جنائزي إلى أوقات متأخرة من التاريخ القديم، وكان يوضع هذا الأثاث في المقابر والمعابد والمصليات، وبالتالي أعطيت لهذه المنتجات اهتمامًا كبيرًا جعلتها تصل إلى أعداد هائلة في المواقع الأثرية. إضافة إلى الوجهة الدينية التي قدمت لنا مجموعة متنوعة من الفخاريات كل حسب صنفها وفئتها، حملت

---

[1] لعياضي (حفيظة)، «صناعة الفخار في بلاد المغارب خلال العصر القديم«، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 131.

[2] نفسه، ص132.

مفاهيم عديدة ذات أهمية كبيرة في تاريخ ودين، وعادات وأزياء الشعوب التي كرستها للآلهة طيلة العصور القديمة وفي جميع أنحاء الأرض.[1]

يجمع مختلف الباحثين على وجود فخار إغريقي قادم من العالم الإغريقي بشكل مستمر بالمغرب القديم طوال الفترة الممتدة من القرن الثامن ق.م إلى غاية القرن الثاني ق.م[2]، واكبه أيضا الفخار الفينيقي الذي إنتشر على نطاق واسع في المنطقة، لكن إبتداء من القرن الثاني ظهر الفخار الكامباني الذي لقى هو الآخر رواجا كبيرا إستمر خلال القرن الأول ميلادي[3]، وبالتالي فقد شهدت المنطقة حملة استراد واسعة جعلت من الفخار المحلي المصنوع من اليد يفقد الكثير من أهميته ليحل محله الفخار المستورد. ليستمر الحال هكذا لغاية القرن الثالث ميلادي مع بداية إنتاج الفخار السيجيلي الإفريقي[4].

امتاز الفخار المغاربي إبتداء من القرن الثالث ق.م بعدة خصائص، وذلك تبعا لأشكاله ومقاييسه وأبعاد أوانيه، من حيث الاستدارة والعمق والارتفاع والعرض، فأنه يندرج ضمن 12 مجموعة تقريبا، أهمها ما يأخذ شكل القصاع والجفان، والأواني ذات السطح المحدب، وتلك التي تملك شكلا انسيابيا، ومنها ما يأخذ شكل حرف "س" (S) باللاتينية، ثم الأواني البيضوية الشكل. حيث يمكن استخراج معلومات قيمة من دراسة هذه الأواني الفخارية وظيفيا، كأنماط معيشة السكان وأنشطتهم الإقتصادية من خلال تحليلها عمليا إلى فخار

---

[1] Brongniart (A.), Traité des arts céramiques ou des poteries, T 1, imprimerie fain et thunot, paris 1844, p4.

[2] مسعي (عبد الحق)، المؤثرات الحضارية الإغريقية في المغرب القديم من القرن السابع قبل الميلاد إلى القرن الأول ميلادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم-تخصص تاريخ قديم، جامعة الجزائر 2، 2019، ص 165.

[3] Morel (J-P.), «Les céramiques dans l'Afrique antique: quelques problèmes de «marchés». In: Antiquités africaines, t.38-39, 2002-2003. (pp. 331-343), p 337.

[4] حارش (محمد الهادي)، التطور السياسي واالقتصادي في نوميديا منذ اعتالء ماسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول 203-46 ق.م،دار هومة، الجزائر، 1984، ص 127.

حضري استخدمه المدنيون، وفخار ريفي استخدمه المزارعون والرعاة. فأوجه الإختلاف لا تتمثل في الأشكال والأحجام فقط، بل حتى تقنية صناعة الأواني وكذا في المسحة الجمالية التي يكتسيها هذا الفخار أو ذاك. ونجد هذه الخصائص في كل من فخاريات قاسطل، تيديس، و بناصا[1].

4. أنواع الفخاريات:

تطرقت إلى نوعين من الفخاريات المقسمة حسب إستعمالها، أولا أواني المائدة La vaisselle de Table الخاصة بالإستعمال اليومي، وأخرى خاصة بالنقل والتخزين المعروفة بالأمفورات، وكل منها لها خصائص صناعية معينة وتندرج تحتها أشكال وأنماط عديدة سوف نتطرق اليها بإختصار:

4.1 تعريف الأواني الفخارية:

الأواني الفخارية هي تلك الأواني التي جعلت لحفظ المواد الغذائية والسوائل، وفي حالات أخرى للطهي والأكل والشرب كما استعملت أيضا لدفن الموتى أو لإحتواء رماد الجثث المحروقة، طبقا لطقوس دينية محددة أو حتّى لتزويد الميت بمتطلبات العيش بعد الموت، ولضمان استمراره في الحياة الأخرى حسب معتقدات بعض الشعوب القديمة. نجد من هذه الأواني الفخارية: الفخار العادي Céramique Commune ، وفخار الطبخ Céramique culinaire ، والسيجيلي الإفريقي Sigillée africaine . قد صنعت منهم الصحون والأطباق و القدور والكؤوس وغيرها من الأواني. كما كان الفخار العادي وفخار الطبخ للاستعمالات اليومية وكان السيجيلي الإفريقي من أحسن الأنواع و أجودها و يعتبر أرقى أنواع الأواني الفخارية[2].

---

[1] لعياضي (حفيظة)، المرجع السابق، ص 133.

[2] الورفلي (رياض)، االمرجع السابق، ص 172 .

4.2 تعريف الأمفورات:

عرف الباحث بييري pieri الأمفورات بثلاث كلمات : عنق Collum، قدم Pes و مقابض Ansae، و هي عبارة عن أمفورات مدببة أو أسطوانية، كروية أو كمثرية الشكل، هي في الأساس أوعية وظيفية و نفعية تشكل أساس النقل في سفن الشحن القديمة[1]، الأمفورات هي نوع من الجرار الفخارية لها مقبضان، و عنق طويل اضيق من جسم الجرة الذي يكون بيضاوي الشكل، وقد استعملها كل من الفينقيين، و الاغريق، والبونيين، والرومان، و البيزنطيين لحمل وتخزين كل من زيت الزيتون، الخمر، صلصة السمك، الحبوب وغيرها من المواد الغذائية[2].

عرف كل من M.SCIALLANO و P.SIBELLA الأمفورة بأنها :

"... هي حاوية إستعملت في النقل البحري و النهري لحمل المنتجات الثلاثة الرئيسية المتمثلة في الخمر، و زيت الزيتون، و موالح السمك، كما أنها كانت تحمل منتجات أخرى كالفواكه، و بمجرد وصولها إلى وجهتها، فإنها تجد نفسها إما في الطوابق السفلية، أو أقبية المستهلكين، أو يتم نقل محتواها في حاويات أخرى ثم يتم كسرها، هذا هو الحال على سبيل المثال في هضبة تيستانشيو الإصطناعية المتكونة من أمفورات الزيت التي تم تفريغها وكسرها فيما بعد، كما أنه يمكن إعادة إستخدام الأمفورة في أعمال البناء[3].

5. أنماط الفخاريات الإفريقية:

---

[1] Pieri (D.), Le commerce du vin oriental à l'époque byzantine (V-VIII), Beyrouth : ministère des Affaires étrangères et centre national de la recherche scientifique, 2005, p 67.

[2] Laubenheimer (F.), Le temps des amphores en gaule : vin, huiles et sauces, éditions Errance, paris, 1990, p 5.

[3] Sciallano (M.) et Sibella (P.), Op-cit, p 11.

5.1 الفخار السيجيلي الإفريقي:

تنطبق هذه التسمية "فخار سيجيلي" على مجموعة من الصناعات الفخارية والتي تتميز بوجود طلاء أو بطانة تغطي العجينة على وجهيها الداخلي و الخارجي، يميل لون البطانة من برتقالي إلى أحمر قاتم، ومن خلال هذه الخاصية يمكن تحديد أصناف أولية إعتمادا على لون البطانة، ويعود أصل التسمية "سيجيلي" من اللاتينية "سيجيلوم"(Sigillum) والذي يعني ختم، حيث إرتبطت هذه التسمية بالدرجة الأولى بتقنية الصناعة، التي تعود إلى منتصف القرن الأول ق.م[1].

أما الفخار السيجيلي الإفريقي فهو صناعة محلية عرفتها مقاطعات شمال أفريقيا في الفترات الرومانية إبتداء من القرن الأول ميلادي، ويتميز هذا الفخار المختوم بلونه الأحمر البرتقالي، حيث تلون عجينته بذلك اللون أو يدهن به، وهو ما جعل الباحثين الإنجليز يطلقون عليه عبارة: African Ware Red أي السيجلي الفاتح. ولعل ما زاد من الطلب على هذا الفخار الإفريقي هو كونه مزخرفا. أما التصنيفات فهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات كبرى، وهي السيجيلي الإفريقي النمط "A "فهو يعني الفترة الموافقة من القرن الأول إلى القرن الثالث ميلادي، والنمط "C " هو ذلك الفخار الذي كان يصنع في منطقة القيروان بورشات سيدي مرزوق ما بين القرنين الثالث والرابع، وأما النمط "D " فهو ما كان يصنع في منطقة قرطاج ما بين القرنين الرابع والسابع[2].

بخصوص التصنيف الأثري لمجموعة السيجيلي الإفريقي، فما زلنا مقيدين بتطبيق تصنيفات الإنتاج القديمة لـ واقي Wagées التي تعود إلى سنة 1948 والذي قسم هذه الصناعة إلى صنفين A وB، يليها على التوالي تصنيفات لامبوغليا Lamboglia سنة

[1] دوربان (مصطفى)، أنماط الفخار القديم في الجزائر القديمة (ما بين القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الثالث ميلادي) دراسة وصفية ونمطية وتحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار القديمة، جامعة الجزائر 2، 2010، ص 15.

[2] Bonifay (M.), Etudes sur la céramique romaine tardive d'Afriquen, BAR International series, Paris, 2004., p 45.

1958 والتي راجعها Carandini أيضا، والذي صنفها إلى 3 أنواع A وC وD. ومع ذلك، فإن هذه التصنيفات تغطي الفروق الجغرافية (فئة Lamboglia D تأتي من الشمال و C من وسط تونس) والفروق الزمنية (A تسبق D). لكن مع حلول عام 1972 اقترح الباحث هايس Hayes تحديثا لهذه المجموعات معتمدا على التوزيع الجغرافي "شمال ووسط وجنوب تونس"[1].

5.1.1 الفخار السيجيلي الإفريقي "النمط أ" :

يتم تجميع العديد من المنتجات ذات المظهر متشابه من حيث طرق الصنع ولون العجينة وحتى الطلاء تحت مصطلح African sigillata. وهدا ما يجعلها وريثة الفخاريات الشهيرة مثل سيجيلي بلاد الغال والإيطالي[2]، بدأت صناعة هذا النمط مبكرا منذ القرن الأول وإستمرت إلى غاية القرن الثالث ميلادي، أشكال هذا النمط الصناعي عديدة من خصائصها أنها تمتاز بعجينتها الحمراء التي تميل إلى البرتقالي في حين طلاءها أحمر قاتم نوعا ما ولامع يعكس جودة هذه الصناعة، استعملت لتزيين الأواني بعض الزخارف البارزة وهي عبارة عن أوراق مائية محورة، مصنوعة بالقالب إلى جانب النقوش أو الكشط الهندسية التي شملت مثلثات متتالية، في الداخل و تارة خارج الأواني[3].

---

[1] Ibid, p45.

[2] Ben moussa (M.), La production de sigillees africaines (recherches d'histoire et d'archeologie en tunisie septentrionale et centrale), publicacions i edicions, Barcelona, p 43.

[3] Raynaud (C.), «céramique africaine claire A», In : Lattara 6, dictionnaire des céramiques antique (du VIIe siècle av.J-C au VIIe siècle ap.J-C) en méditerranée nord occidentale , lattes 1993, p 170.



الصورةرقم 01: صحون من صنف السيجيلي الأفريقي A معروضة بالمتحف الجديد بشرشال.

عن الباحثة

5.1.2 الفخار السيجيلي الإفريقي "النمط س" :

تم إنتاج هذا الفخار منذ بدايات القرن الثاني ميلادي، وتم توزيعه على نطاق واسع من عام 220-230 وظل متكررًا في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى الساحل الأطلسي للبرتغال، حتى منتصف القرن الخامس تقريبًا، أشكاله الكثيرة والمتنوعة عرفت إنتشارا واسع، يختلف عن النمط السابق ويمتاز بعجينة رقيقة ذو لون وردي يميل إلى البرتقالي الفاتح، مغطاة ببطانة لامعة، أشكاله عبارة عن أواني رفيعة، ناعمة الملمس عادة ما تحمل زخارف على شكل كشوط هندسية محكمة وجد متجانسة خاصة على الوجه الداخلي للأواني. ونشير أيضا إلى وجود نمط أخر عادة ما ينسب إلى هذه الصناعة ويعرف بالفخار السيجيلي الفاتح "س" المتأخر، ويرجع هذا لإستمرار تداول وإستعمال أواني هذا النمط[1].

5.1.3 الفخار السيجيلي الإفريقي "النمط د" :

يعرف هذا النمط الصناعي بأوانيه المفتوحة كثير الإنتشار، وتشمل صحون كبيرة الحجم نفس الملاحظة نبديها بالنسبة للسمك، مقارنة بالأنماط السالفة الذكر، ظهور هذه الصناعة كان مع نهاية القرن الثالث وإستمرت إلى غاية القرن السادس ميلادي وعم إنتشاره

[1] Raynaud (C.), «céramique africaine claire C», In : Lattara 6, dictionnaire des céramiques antique (du VIIe siècle av.J-C au VIIe siècle ap.J-C) en méditerranée nord occidentale , lattes 1993, p 185.

المقاطعات الإفريقية ونطاق البحر الأبيض المتوسط. تأخذ عجينة أوانيه لون برتقالي بينما الطلاء أو البطانة رديئة، عادة ما تغطي الوجه الداخلي للأواني فقط وأيضا يصيبها تشقق لعدم متانتها وعدم تجانسها، إلا أنه غني بالنماذج الزخرفية المنجزة عن طريق الضغط بالطابع وأشكال هندسية وحزوز[1].

أما فيما يخص المسألة المتعلقة بأصل السيجيلي الإفريقية، يجب أن نأخذ في الاعتبار الانتشار الواسع لهذا الخزف في الجزائر. ويتم التحقق من هذه الفرضيات بالرجوع إلى سياقات القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث، على سبيل المثال المجموعات المنتشرة في تيبازة وسطيف، ولكن أيضًا في سياقات لاحقة ربما تعود إلى نهاية القرن الثالث. والنصف الأول من القرن الرابع. كما هو الحال في مقبرة دراريه العاشور، الذي حملت أثاثا متنوعا[2].



الصورةرقم 02 : صحون من صنف سيجيلي الإفريقي D معروضة بالمتحف الجديد بشرشال.. عن: يونسي (سهام)، دراسة تقنية ونمطية وتحليلية لمجموعة الفخار السيجيلي الإفريقي المعروضة بمتحف شرشال، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في الآثار القديمة، جامعة الجزائر 02، 2013 .

[1] Raynaud (C.), «céramique africaine claire D», In : Lattara 6, dictionnaire des céramiques antique (du VIIe siècle av.J-C au VIIe siècle ap.J-C) en méditerranée nord occidentale , lattes 1993, p 190.

[2] Bonifay (M.), Op-cit, p 46.

5.1.4 الفخار المنزلي الإفريقي :

يعرف هذا النمط أيضا بسيجيلي الطهي ceramica da cucinaأو Cooking Wares، الذي تم التعرف عليه لأول مرة من طرف لامبوغليا، ويضم مجموعة الأواني المنزلية المستعملة لتهيئة الطعام[1] وهي عبارة عن صحون الطبخ و قدور و أغطية، تزامن ظهور هذا الفخار مع النمط الأول أي السيجيلي الفاتح "أ" و بالتحديد إبتداء من نهاية القرن الأول ميلادي، خصائص عجينته هي الأخرى مماثلة للنمط "أ"، لون أحمر برتقالي أو وردي فاتح، يغطيها طلاء أو بطانة من نفس اللون، ويتميز السطح الخارجي للأواني بتواجد شريط رمادي ناتج عن عملية الحرق و الطهي، هذا ما أدى إلى تصنيفه على حدا، بينما في السابق غالب ما كان الخلط بينه و بين النمط "أ".

إن مراكز إنتاج هذا الفخار منتشرة في مقاطعات إفريقيا إنطلاقا من إفريقيا بروقنصلية إلى موريطانيا ونوميديا. وقد إنتشرت في كل العالم الروماني القديم خلال جميع فترات إنتاجه [2].



الصورةرقم 03 : صحون من صنف سيجيلي الطهي الإفريقي معروضة بالمتحف الجديد بشرشال، عن يونسي سهام

---

[1] Ben moussa (M.), Op-cit, p 45.

[2] Raynaud (C.), «céramique africaine de cuisine», In : Lattara 6, dictionnaire des céramiques antique (du VIIe siècle av.J-C au VIIe siècle ap.J-C) en méditerranée nord occidentale , lattes 1993, p 87.

5.2 الأمفورات الإفريقية:

بدأ ظهور هذه الأمفورات إبتداء من القرن الأول ميلادي، ليصل الذروة خلال القرنين الثاني والثالث ميلادي، وإستمرت بعض الأنواع إلى غاية فترات متأخرة أرخت بالقرن السادس والسابع ميلادي، وتميزت هذه الأمفورات بإختلاف أنواعها وأنماطها حسب مراكز إنتاجها، حيث ظهرت نماذج لأمفورات ذات تقاليد بونية وإيطالية خلال القرن الأول ميلادي، لكن مع بداية القرن الثاني تم إنتاج أمفورات ذات أنماط محلية تختلف عن سابقتها من حيث الشكل والسعة.

وكان الباحث ميشال بونيفي قد قدم تصنيفات للأمفورات الإفريقية، إعتمد في دراسته على الأبحاث السابقة على مدار العشرين سنة الماضية والتي إمتازت بالعشوائية، تضمن عمله تقديم مخطط تطويري لصناعة الأمفورات في إفريقيا منذ الفتح الروماني، وإنقسمت إلى أربعة محاور تصنيفية:

1) يظل الأول وفياً بالكامل للنموذج البوني في خصائصه الأساسية الثلاث: أ) عجينته ذات الطين البرتقالي بسطح خارجي أبيض، ب) الجسم الأسطواني، ج) المقابض الموضوعة على الكتف وفقًا لتقليد الأمفورات الفينيقية.

2) ثانيا وهو الأهم، الاحتفاظ بالبدن الأسطواني للأمفورات البونية، لكنها ستتبنى الخصائص المورفولوجية الرئيسية للأمفورات اليونانية الرومانية أهمها: المقابض الموضوعة على الرقبة.

3) المحور الثالث، وهو الأمفورات المشتركة في جميع مناطق الإمبراطورية والمتفرقة من حيث الفترات، تتكون تحديدا من الأنواع الغير الأفريقية.

4) أخيرًا، وُلِد جيل رابع في نهاية الفترة البيزنطية ومن المحتمل أن يستمر بعد الفتح العربي: أمفورات بأجسام كروية[1].

---

[1] Bonifay (M.), Op-cit, p 89.

قسم الباحث بونيفاي الأمفورات الإفريقية إلى ثمانية أصناف كبرى بإعتماد على خصائصها التقنية وبإستعانة أيضا على التحليل البتروغرافي للعينات، وكل منها ندرج تحتها أنماط وأنواع أخرى فرعية، سنحاول شرحها من خلال في الجدول التالي:

الأنماط	الأنواع	التأريخ
الأمفورات ذات التقاليد البونية	فان يرويرف Van Der Werff	
	تريبوليتان Tripolitaine II	القرن 1م
	ليبتمينوس Leptiminus II	نهاية القرن 1 حتى منتصف القرن 2
	حمامات Hammamet I	القرن 2م حتى بداية القرن 3م
	حمامات Hammamet II	القرن 3م حتى القرن 7م
	حمامات Hammamet III	القرنين 6 م و7م
الأمفورات الكلاسيكية	تريبوليتان Tripolitaines I	نهاية القرن 1م و القرن 2 م
	تريبوليتان Tripolotaine III	القرن 2م
	الإفريقي Africaines I	نهاية القرنين 2 و3 م
	الإفريقي Africaines II	القرن 3م
	الإفريقي Africaines III	القرنين 3 حتى القرن 5م
الأمفورات الإفريقية المتأخرة	الأسطواني الصغير الحجم	القرن 5م
	الأسطواني الكبير الحجم	نهاية القرن 4م حتى منتصف القرن 5م
	موريطانيا القيصرية Dressel 30	القرن 3 م

	ذات التقليد البيزنطي	القرن 6 و 7م

الجدول رقم 01 : أنماط الأمفورات الإفريقية وفق تصنيف الباحث بونيفاي بتصرف

6. الفخاريات الإفريقية مؤشر للنشاط الاقتصادي:

منذ مدة طويلة كان هناك استخدام مكثف ومفرط - كما يقول البعض - للفخار الأفريقي كمؤشر للأنشطة الاقتصادية في إفريقيا، وفي جميع أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط. من خلال بحثنا وجدنا انه كان التركيز في تلك السنوات ينصب في المقام الأول على عامل التسويق. أين تمت الإشارة إلى أن السيجيلي الأفريقي يحمل شهادات ملموسة حول "عالم الإنتاج والتجارة والاستهلاك الغير مرئي إلى حد كبير في المصادر المكتوبة"[1].

لعبت منطقة إفريقيا دورا هاما في الاقتصاد بحوض البحر الأبيض المتوسط، بإعتبارها سوقا لتصريف البضائع وتوزيع المنتوجات المختلفة نحو الأسواق الرومانية، وكان البحر منذ العصور القديمة مكانا متميزا للتبادل التجاري، كون النقل البحري يعد أسرع وأرخص من النقل البري، هذا ما سهل من إنتشار الصناعات الإفريقية[2].

يمكننا أن نلاحظ من خلال تصنيف وتأريخ هذا الفخار بأن افريقيا قد أصبحت تنتج فخارها الخاص منذ القرن الأول، وفي عهد الفلافيين Flavien بدأ تصديره إلى روما، وخلال القرن الثاني أصبح الفخار الإفريقي الأكثر رواجا بحيث لا نكاد نجد في المواقع الأثرية الإفريقية إلا القليل من الفخار المستورد، بدليل أن افريقيا الرومانية لم يطرأ على توازنها التجاري أي تغيير خلال القرن الثاني للميلاد، وبقيت تصدر المواد الأولية مثل الصوف والخشب والقمح والزيت، إضافة إلى المواد الأساسية المتمثلة في الزيت بالدرجة الأولى يليها

---

[1] Bonifay (M.), Op-cit, p 443.

[2] Kaldeli (A.), Roman amphorae from Cyprus: integrating trade and exchange in the Mediterranean, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Volume I, University College London, England, p 39.

النبيذ وصلصات السمك وذلك بواسطة الأمفورات الإفريقية المصنعة في العديد من الورشات. حيث كانت توضع فيها هذه المواد لنقلها[1].

مع نهاية القرن الثاني و بداية القرن الثالث ميلادي. تميزت مقاطعة بيزاسين بازدهار اقتصادي قوي جعلها تنتج الأمفورات الإفريقية ذات النمط " الافريقي الأول والثاني" ، التي انتشرت عبر ارجاء حوض البحر الأبيض المتوسط. لتأتي أواني المائدة Africain Clear C من نفس المنطقة وتستفيد من نفس الديناميكية، وسرعان ماأصبحت واحدة من أواني المائدة الفاخرة الرئيسية في ذلك الوقت.

وقد تتابع إنتاج الفخار السيجيلي بإفريقيا طيلة خمسة قرون، وذلك راجع إلى تنظيم انتاجه وانتشاره، حيث وصل هذا الفخار إلى عدة مناطق متوسطية بفضل التجارة البحرية. وإذا كان هذا الإنتاج قد ازدهرت تجارته وانتاجه في الحوض الشرقي والغربي للبحر المتوسط خلال القرون الخمسة الميلادية الأولى، فإن التنقيبات الطبقية الخاصة بالشرق الأدنى قد أفادتنا بمعلومات تشير إلى غياب الفخار السيجيلي المستورد من إفريقيا بين التواريخ التقريبية لسنوات 430 و530 م، حيث أن هذه الفترة هي الموافقة للإحتلال الوندالي بإفريقيا، ولذلك يبدو أن التجارة مع المناطق الشرقية قد عانت انقطاع بسبب تراجع انتاج هذا الفخار الناتج عن التقلبات السياسية والاجتماعية التي مرت بها المنطقة.

أما فيما يخص الأمفورات فقد تم تصميمها لنقل المواد الغذائية بعيدا عن مكان إنتاجها، فهي وسيلة لتسويق الفائض من الإنتاج في المنطقة التي تعمل في مجال الزراعة، فمن السهل أن نرى كيف أنه بمجرد وجود ورش أمفورات في المناطق الريفية يدل على الإقتصاد الزراعي المتميز[2].

كانت وظيفة الأمفورات واضحة، فهي تستخدم قبل كل شيء للنقل، حيث يرتبط مفهوم النقل إرتباطا وثيقا بالأمفورة، لدرجة أنه في العصر الروماني كلمة أمفورة تساوي وحدة

---

[1] Ibid, p 39-40.

[2] Gallimore (S.), «Amphora production in the roman world a view from the papyri», In : bulletin of the american society of popyrologists, edition BASR, 2010, p 164.

قياس تستخدم لتحديد حمولة السفينة والتي تحسب عن طريق الأمفورات، لذلك تم تصميم الأمفورات لتصدير المنتجات عن بعد، ونتيجة لذلك فإنها تشكل اليوم وثيقة إستثنائية لعالم الآثار والمؤرخ. حيث يشارون بطريقة ديناميكية وملموسة في فهم التاريخ الإقتصادي[1].

إن توزيعها الواسع جدا وبكميات كبيرة، يظهر من خلال التطور والزيادة في الإكتشافات الأثرية التي أصبحت مألوفة، ما يجعل من هذه الأوعية غرضها الحقيقي تقفي مسار الحياة الإقتصادية من خلال تقديمها لنا. في نفس الوقت تمدنا بمعلومات غنية ومتنوعة عن أصل وتنظيم الإنتاج، وكذا الشؤون والقضايا التجارية ومسار الإقتصاد[2].

7. خاتمة

يعتبر الفخار من اقدم الحرف التي عرفها الانسان، فقد ظهرت اولى الاشكال الفخارية في نهاية العصر الحجري القديم الاعلى، لكنه استمر و تطور على مر العصور اللاحقة فظهرت نماذج جميلة لأنماط جديدة مختلفة منها ما هو مأخوذ عن الحضارات المجاورة، و يعتبر من الصناعات العالمية، و منها ما هو منفرد يحمل الخصائص المحلية للبلاد، و طبعا نلاحظ هذه الخصوصية في نوعية المواد الاولية المستعملة لصناعة و التي تجلب من الطبيعة كالطين و الشوائب... الخ، و كذلك الشكل الذي يستوحيه الصانع من بيئته و ثقافته.

تعتبر الفخاريات الافريقية بمثابة مؤشر لنشاط الاقتصادي في افريقيا و جميع انحاء البحر الابيض المتوسط ، و هذا ما تدل عليه الدراسات الاقتصادية لانتشار الأمفورات الافريقية و الاواني السيجيلي التي تنتج في المنطقة .

في الواقع كان الاهتمام على مر السنين بالتسويق للمنتجات كبير، و يجب التنبيه الى ان السيجيلي الافريقي يكتسي اهمية كبيرة في التجارة الافريقية، و هذا نظرا لما يحمله من

---

[1] Pieri (D.), Op-cit, P 68.

[2] Vidal (J-M), « Commerce romain et amphores Nord-Africain sur la cote sud orientale d'hispanie », In : Africa et in Hispania : études sur l'huile Africaine, N 25, Universita de Barcelona, 2007, (pp : 205-245). P 205.

شواهد مادية محسوسة تدل على ثقافة المجتمع الافريقي ، حيث يعتبر عالم الانتاج التجاري و الاستهلاكي واسع لا يتم رؤيته من خلال المصادر الكتابية . لمعرفة دور هذه الفخاريات في النشاط الاقتصادي يجب علينا معرفة اولا طبيعة المواد الغذائية والزراعية او غيرها و التي تنقل بواسطة الامفورات و الفخاريات السيجيلي المرافقة لها، فالأمفورات الافريقية تستعمل لنقل الزيت الذي كان يعتبر بمثابة نفط في الفترة القديمة حيث تقوم عليه الصناعة ، و بالتالي علينا متابعة زراعة الزيتون في المقاطعات الافريقية ، و هذه النظرية مبنية على حجج اسستها او ابتكرتها المدارس الايطالية و الانجلوسكسونية ، و تم التعرف تدريجيا و بوضوح ان الكثير من الامفورات الافريقية لا تستعمل لنقل الزيت فقط و انما لاغراض اخرى كنقل garum و النبيذ .

تبين المصادر التاريخية والمادية للحياة الإجتماعية في العصور القديمة أن اقتصادها كان قائما أساسا على الصناعات الحرفية بشكل كبير، فكانت الخبرة المتوارثة في العائلة هي أساس العمل اليدوي عبر الأجيال المتعاقبة، وهكذا حتى تأسست المدارس الحرفية الخاصة بالفنون اليدوية والورش. وتعد الصناعات الفخارية أحد أهم الحرف والصناعات التي شهدت مكانة وإهتمام كبير في العالم القديم بإعتبارها تشكل مصدرا أساسيا يقوم عليها اقتصاد الحضارات القديمة.

و في الاخير فان اهمية الفخار لا تنبع من كونه اداة استخدمها الانسان في فترة معينة و لا يزال يستخدمها الى اليوم في بعض المناطق ، بل لانه احدث تغيرات مهمة في اوجه حياته المختلفة ، حيث مهد للكثير من الصناعات الاخرى ، فعملية حرق الاواني و الادوات الفخارية مكنت الانسان من ان يتحكم ليس في درجة الحرارة فقط و استخدامها الامثل في صنع الأدوات و الأواني ، بل سخرها ايضا في صهر المعادن و غيرها .

ملف دراسات التاريخ الوسيط

المؤهلات الاقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط

Economic Potential of the Middle Maghreb

د. بشير مبارك

المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة.

مخبر الدراسات التاريخية والأثرية- تيبازة-

1. مقدمة:

يمثل المغرب الإسلامي الجناح الغربي للعالم الإسلامي إذ يتكون من ثلاث كيانات سياسية هي المغرب الأدنى، المغرب الأوسط، المغرب الأقصى، إن ما يهمنا في ورقتنا البحثية هذه المغرب الأوسط هذه الرقعة الجغرافية عرفت صراعات سياسية مع دول الجوار "الحفصيين شرقا والمرينيين غربا" خلال العصر الوسيط خاصة مع بداية من القرن الثامن للهجرة (14م) .

إن ذلك الصراع مردّه إلى جملة من العوامل في مقدمتها الموقع الاستراتيجي للمغرب الأوسط وانعكاسات ذلك على الجانب السياسي والجانب الاقتصادي فتشير نصوص التاريخ إلى أن هذه الرقعة الجغرافية كانت محل صراع دائم ومستمر بين الدول و القبائل طيلة العصر الوسيط نظرا لموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية باعتباره مركز عبور للقوافل التجارية وهذا ما حددته نصوص كتب الجغرافيا وأدب الرحلة (عن الطرق التجارية بالمغرب الأوسط راجع صالح بن قربة تاريخ الجزائر من خلال المصادر) .

اعتبارا للأهمية الاقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط جاء موضوع بحثي هذا موسوما بـ: " المؤهلات الاقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط" .

من خلال هذه الورقة البحثية سأحاول إبراز المؤهلات الاقتصادية لبلادنا خلال الفترة الوسيطة بحيث سأركز الحديث على ما توفرت عليه من سهول، موارد مائية" أنهار، وأودية،

جداول، عيون..." والسهول الخصبة، والموانئ، ثم أوضح انعكاسات تلك المؤهلات على النشاط الزراعي والصناعي والتجاري .

تتمحور الإشكالية الرئيسة التي تطرحها الورقة البحثية ما طبيعة الإمكانات الاقتصادية التي توفر عليها المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط؟، وللإجابة عليها يترتب علي الإجابة عن تساؤلات فرعية منها:

- ما طبيعة الشبكة المائية للمغرب الأوسط ؟
- هل توفر على سهول خصبة ؟
- ما هي أبرز موانئه؟
- كيف انعكست مؤهلاته الاقتصادية على النشاط التجاري ؟

سئلة تطرح في هذه الورقة البحثية، للإجابة عنها كان لا بد من استخدام منهج تاريخي يجمع بين الوصف، والتحليل والاستنتاج بعد الرجوع إلى المادة العلمية المنشورة في مختلف المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع أو طرقته في أحد جوانب.

2. المؤهلات الاقتصادية للمغرب الأوسط:

توفر المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط على مؤهلات اقتصادية هامة دفعت بعجلة التنمية فيه وجعلت منه محط أنظار الكثير من دول الجوار، فتشير المصادر أن المغرب الأوسط توفر على سهول خصبة نشأت عليها جنات وبساتين، كما توفر على شبكة مائية متنوعة ساهمة في تنوع وكثافة الإنتاج الزراعي، أما طول شريطه الساحلي وكثرة الخلجان قد ساهم في إقامة الكثير من الموانئ انطلاقا من الغرب إلى الشرق . كل ذلك كان له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي "زراعة، صناعة، وتجارة" .

2.1 الموارد المائية:

تنوعت مصادر المياه بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، فتشير كتب أدب الرحلة وكتب الجغرافيا إلى توفر مدن مغربنا الأوسط على مصادر متنوعة للمياه فمدينة مليانة مثلا توفرت على آبار وأنهار يقول الحموي: "... وجدت بها آبار وأنهار تطحن عليها الأرحاء..."[1]، كما استفادت المدينة من واد الشلف الذي يجري بالقرب منها، يقول ابن حوقل :" ...كما كان لها حظ من نهر شلف..."[2]، وغير مستبعد اعتمادها على العيون المحيطة بوادي زكار حسب ما الحسن الوزان في وصف إفريقيا:" أما جبل زكار المحيط بها فهو مليء بالعيون...".[3].

كما تنوعت مصادر المياه بإقليم متيجة فتشير النصوص أنها توفرت على موارد مائية جمة منها النهر الكبير كما ذكر صالح بن قربة :"...ومنها إلى فرزونة، وهي مدينة على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين ويقال إنها متيجة..."[4]، هذا النهر تحدث عنه ابن حوقل

---

[1] - ياقوت الحموي الإمام شهاب الدين أبي عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، المجلد الخامس، دار صادر بيروت،1977 . ، ص 196 – أبي عبيد البكري توفي (487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ ، ص 69 .

[2] - ابن حوقل أبي القاسم، كتاب المسالك والممالك، طبع بمطبع لندن المحروسة، ص 89 .

[3]- الحسن الوزان بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ج 02، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1983 م ، ص 34 ، 35.

[4]– صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 م ، ص 255 .

قائلا:"...متيجة في مرج لهم ماء جاري عليه أرحية وشعبة من النهر تدخل الدور كثيرة البساتين وهياجة على اسم رستا قها وهو واسع كثيرة القموح..." [1] .

وقد تحدث الحسن الوزان عن النهر القريب من جزائر بني مزغنه التي عدها من مدن متيجة وذكر أهميته في تزويد ساكنة المدينة بالماء الشروب واستعمالاته في مجالات أخرى منها سقي البساتين يقول الوزان:" " ... والمدينة قديمة من بناء قبيلة إفريقية تدعى مزغنة ... ويحيط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه قرب المدينة من الشرق نهر نصبت عليه طاحونات ويزود السكان بالماء للشرب والأغراض الأخرى، وفي الضواحي سهول جميلة جدا لا سيما سهل متيجة يبلغ طوله خمسة وأربعون ميل وعرضه ستة وثلاثون ميل حيث ينبت القمح الجيد بكثرة ..."[2] .

هذا إضافة إلى توفر الأقليم على مصادر مياه أخرى في صورة العيون السائحة[3]، ويضيف الحسن الوزان مصدرا آخر من مصادر مياه الإقليم وهي جداول المياه الكثيرة، يقول الحسن الوزان:" :" مدينة بناها الأفارقة ... تقع في سهل خصيب جدا تحيط بها جداول ماء كثيرة وبساتين..."[4] .

وفي موضع آخر نجده يذكر نهر الشفة ومنبعه الذي يجري بمتيجة فيقول: " وهو نهر ليس بالطويل ينبع من الأطلس ويسيل في سهل يدعى متيجة مجاور لمدينة الجزائر ثم يصب في البحر المتوسط قرب مدينة عتيقة تدعى تمندفوست"[5]، لكن في إطار الكلام عن نهر

1- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 228 .

2- ليون الإفريقي، المصدر السابق، ص 37 – صالح بن قربة، المرجع السابق، ص – ص، 255 – 256 .

3– صالح بن قربة المرجع السابق ، ص 255 .

4- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 02 ، ص 41 .

5- صالح بن قربة، المرجع السابق، ص 251 .

الشفة نجد أحمد توفيق المدني في كتاب الجزائر يقول " واد الشفة ينزل من جبال موزايا[1] ويخترق مضيق من أبرع ما تراه العيون ويتصل بوادي سيدي الكبير ثم ينصب في وادي الجر قرب القليعة ويتكون من ذلك وغيره وادي مزفران في البحر شرقي القليعة غرب مدينة الجزائر، أما النهر الذي لا يبعد عن أطلال المستعمرة الرومانية المعروفة عند البربر بتمندفوست فهو وادي حمير في خليج الجزائر في رأس ماتيفو"[2].

يذكر أحمد توفيق المدني في كتاب الجزائر وادي الحراش ولا ندري إن كان هذا الوادي موجود وبنفس التسمية خلال العصر الوسيط أم لا، لكن يذكر في موضع آخر أن المنطقة كانت تسمى سابقا برج القنطرة وبرج آغا، هذا الوادي يتكون في جبل البليدة ويخترق سهول متيجة وينصب على بعد ثمانية كيلومتر من مدينة الجزائر[3].

كما توفرت مدينة برشك خلال العصر الوسيط على موارد مائية هامة حصرتها النصوص في العيون الغزيرة التي اعتمد عليها الساكنة في الشرب وكذا سقي محاصيلهم الزراعية،وهذا حسب ما ورد عند الإدريسي والحميري "شرب أهلها من عيون ماؤها عذب..."[4].

1- بهذا التجمع السكاني سويقة ومنها إلى حصن موزية قرية قصر من بناء الأول قرية مدينة خالية من السكان قد بنيت بالصخر، راجع صالح بن قربة، المرجع السابق، ص 266 .

2- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، طباعة ونشر المطبعة العربية، الجزائر، 1931،ص، 171.

3- أحمد توفبق المدني، المرجع السابق، نفس الصفحة .

4- الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984 م ، ص 88 ./ الإدريسي الشريف، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، مدينة ليدن، 1832 م ، المجلد 01، ص 257-258.

هذا وقد توفرت مدينة المسيلة على موارد مائية هامة يتقدمها النهر العظيم الذي ذكرته النصوص باسم نهر سهر يقول البكري:" تخرج من القلعة إلى مدينة المسيلة وهي مدينة جليلة على نهر يسمى نهر سهر..." [1]، نهر سهر هذا مصدره العيون المنبعثة من داخل مدينة غدير واروا وهي مدينة كبيرة أولية بين جبال"[2] .

وفي موضع آخر من كتابه السابق – المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب يذكر البكري جداول المياه التي كانت تحيط بالمدينة خصصت للسقاية :" وهي مدينة في بساط من الأرض عليها سوران بينهما جدول ماء جار يستدير بالمدينة وله منافذ تسقى منها عند الحاجة..." [3]، ويضيف على كلامه هذا أن الجداول المحيطة بالمدينة كانت مياهها عذبة[4] .

2.2 السهول الخصبة:

من المؤهلات الاقتصادية التي حظي بها المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط السهول والتربة الخصبة علما أن المصادر الجغرافية وكتب أدب الرحلة لم تذكرها بهذا الاسم بل نجدها تورد المزارع والبساتين الفسيحة، فلا يمكن إقامة بساتين ومزارع إلا على تربة خصبه تلك التي نطلق عليها السهول .

عموما قد ذكرت المصادر الجغرافية أن المغرب الأوسط أقيمت عليها جنات وبساتين ومزارع ومن ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما أورده الجغرافي الحميري في الروض

---

1 - البكري، المصدر السابق، ص 59 .

2 - المصدر نفسه، نفس الصفحة.

3 - المصدر نفسه، نفس الصفحة .

4 - نفسه، نفس الصفحة .

المعطار حين ذكر أن مدينة برشك قد توفرت على مزارع وبساتين أنتجت الكثير من المحاصيل في مقدمتها الفواكه والشعير والحنطة[1].

بعد برشك تذكر المصادر ما توفرت عليه مدينة مليانة من أراض خصبه أقيمت عليها مزارع :"**مليانة** ومليانة بلدة خصيبة مجموعة مختصرة"[2].

إضافة إلى ما ذكره البكري عن إقليم متيجة الذي توفر على بساتين ومسارح في قوله:"الطريق من أشير إلى جزائر بني مزغناي ومن أشير إلى المدية ... ومنها إلى فرزونة، وهي مدينة على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين ويقال إنها متيجة ولها مزارع ومسارح ..."[(3)] .

وقد دعمه كلامه هذا ابن حوقل حين ذكر أن الإقليم قد توفر على بساتين هياجة:" متيجة في مرج لهم مالا جاري عليه أرحية وشعبة من النهر تدخل الدور كثيرة البساتين وهياجة على اسم رستا قها وهو واسع كثيرة القموح"[(4)] .

ويضيف الحسن الوزان على ذلك أن إقليم متيجة قد توفر على سهل خصيب يدعى سهل متيجة عند حديثه عن مدينة الجزائر: " ...معناها الجزر سميت بذلك لأنها مجاورة لجزر ميورقة ومنورقة واليابسة، والمدينة قديمة من بناء قبيلة إفريقية تدعى مزغنة، وهي كبيرة تضم حوالي أربع آلاف كانون فيها دور جميلة وأسواق ويحيط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه قرب المدينة من الشرق نهر نصبت عليه طاحونات ويزود السكان بالماء للشرب والأغراض الأخرى، وفي الضواحي سهول جميلة جدا

---

[1]- الحميري محمد بن عبد المنعم، المصدر السابق، ص 88 ./ الشريف الإدريسي المصدر السابق، المجلد 01، ص 257-258.

[2] - العبدري محمد البلنسي ت (720هـ/1320م)، الرحلة المغربية، تقديم سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2007م، ص 46- 48 .

[3]- ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 53 .

[4]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 228 .

لا سيما سهل متيجة يبلغ طوله خمسة وأربعون ميل وعرضه ستة وثلاثون ميل حيث ينبت القمح الجيد بكثرة ..."[1] .

إن السهول الخصبة لم تقتصر فقط على مدينة برشك وإقليم متيجة فتشير المصادر أن مدينة المسيلة خلال العصر الوسيط قد احتوت على أراض خصبة حيث أقيمت البساتين حسب ما ذكر البكري[2]، أما أحمد توفيق المدني فقد ذكر سهل الحضنة[3].

2.3 الموانئ:

توفر المغرب الأوسط على أهم مؤهل اقتصادي خلال العصر الوسيط الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية، هذا المؤهل تمثل في الموانئ التي أقيمت على الساحل الجزائري من الشرق إلى الغرب ساهمت في تنشيط التجارة الخارجية من خلال تصدير مختلف المنتجات الزراعية والصناعية وفي المقابل دعم المغرب الأوسط بما يحتاجه من مواد لتغطية العجز الحاصل سواء من أوروبا أو من الدول المجاورة ،ومن موانئ المغرب الأوسط التي ذكرتها كتب الجغرافيا نذكر على سبيل المثال لا الحصر .

- ميناء هنين:

يقع هذا الميناء قرب مدينة هنين التي بناها الأفارقة وهو ميناء صغير محروس ببرجين، أبحرت فيه سنويا سفنا من البندقية، وقد اعتزل البنادقة هذا الميناء لما احتل الإسبان المغرب الأوسط[4].

- ميناء وهران:

1- ليون الإفريقي، المصدر السابق، ص 37 – صالح بن قربة، المرجع السابق، ص – ص، 255 – 256 .

2- البكري، المصدر السابق، ج 02، ص 59.

3- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، 238.

4 - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 02، ص 15 .

عرف بنزول تجار قاطالونيا وجنوة، ساهم في مداخيل كثيرة جهزت بفضله سفنا شراعية وأخرى حربية بهدف الجهاد البحري إذ وصلوا حتى سواحل قطلونية ويابسة ومنورقة وميورقة هاجم الملك فردناند الميناء مرات عدة لكنه فشل، قبل أ؟ن يستحوذ على المدينة وميناءها[1] .

-ميناء المرسى الكبير:

وصفه الحسن الوزان بأنه لم يكن هناك ميناء أكبر منه إذ يمكن أن ترسوا فيه بسهولة مئات السفن الحربية والمراكب التجارية وهو في مأمن من العواصف والأعاصير لجأت إليه كثيرا سفن البنادقة أين شحنوا بضائعه إلى وهران[2] .

- ميناء مستغانم:

وهو ميناء صغير قصدته السفن الأوروبية علما أنها لم تحقق أرباحا لفقر ساكنتها.[3]

- ميناء تمندفوست:

من أبرز موانئ المغرب الأوسط كان ذكرت النصوص أنه ميناء حسن استعمله الجزائريون في مختلف تنقلاتهم وتجارتهم. [4]

3. أثر تلك المؤهلات على النشاط الاقتصادي للمغرب الأوسط:

إن المؤهلات السابقة خاصة الشبكة المائية المتنوعة للمياه والسهول الخصبة كان لها أثر بالغ في النشاط الاقتصادي فتشير النصوص أن تنوع الشبكة المائية وتوفر التربة الخصبة ساهم في تنوع المنتوج الزراعي من جهة وكثافته من جهة أخرى فأنتجت مليانة

---

[1] - الحسن الوزان، المصدر السابق ، ص 30.

[2] - المصدر نفسه، ص 31.

[3] - المصدر نفسه، ص 32.

[4] -المصدر نفسه، ص 42 .

الجوز بكثرة حتى أنه كان لا يباع ولا يشترى وحتى لا يقتطف[1]، كما زرع بها التين والحبوب بمختلف أنواعها[2].

إن وفرة الإنتاج الزراعي وتنوعه بمدينة مليانة ساهم في بروز نشاطات صناعية خاصة الصناعة الحرفية في مقدمتها صناعة النسيج والخراطة، وصناعة الأواني الخشبية، فالزراعة وفرت المادة الأولية لهذه الصنائع والمتمثلة في الغابات الكثيفة المحيطة بالمدينة، يقول الحسن الوزان:".. يكاد يكون سكانها كلهم صناعا، نساجين أو خراطين، ويصنع هؤلاء أواني من خشب..."[3] .

وأما متيجة فقد أنتجها سهلها الخصيب مادة الكتان الذي كان يحمل خارج الإقليم ، يقول ياقوت الحموي:" متيجة بلد في أواخر إفريقية من أعمال بني حماد... وهي مدينة على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين ويقال إنها متيجة ولها مزارع ومسارح وهي أكثر تلك البلاد كتانا ومنها يحمل ...[4].

إضافة إلى الكتان أنتج إقليم متيجة مادة القمح بكثافة، يقول ابن حوقل:" متيجة في مرج لهم ماء جاري عليه أرحية وشعبة من النهر تدخل الدور كثيرة البساتين وهياجة على اسم رستا قها وهو واسع كثيرة القموح"[5]، إنتاج مادة القمح في الإقليم أكده الجغرافي ليون الإفريقي بقوله:"... سهل متيجة يبلغ طوله خمسة وأربعون ميل وعرضه ستة وثلاثون ميل حيث ينبت القمح الجيد بكثرة ..."[6] .

---

[1]- المصدر نفسه، نفس الصفحة . .

[2] - مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، مدن الوسط، ج 01، دار المكية الجزائر 2007 م ص 122 ، 123 .

[3] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 34،35 .

[4]– صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق ، ص 255 .

[5]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 228 .

[6]- ليون الإفريقي، المصدر السابق، ص 37 – صالح بن قربة، المرجع السابق، ص – ص، 255 – 256 .

ولما تحدث ليون الإفريقي عن مدينة جزائر بني مزغناي التي أدمجها ضمن إقليم متيجة قال كانت تتنتج الفواكه بكثرة، يتضح ذلك عند قوله:"...ويحيط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه قرب المدينة من الشرق..."[1] .

أما مدينة المسيلة فقد أنتجت مادة القطن الذي خصصت له بساتين فسيحة خصبة يقول البكري:"...وحولها بساتين كثيرة ويجود عندهم القطن..." [2].

ولأن غالبية سكانها فلاحين أنتجت المدينة مادة الشعير بكثرة، هذه المادة كثيرا ما سلبها الأعراب منهم وملك بجاية الذي فرض عليهم الضرائب، يقول الحسن الوزان لما دخل المدينة:"... جيرانهم الأعراب الذين يسلبونهم مداخيلهم وملك بجاية الذي أثقل كاهلهم بالضرائب وقد اندهشت بالفقر السائد بمسيلة عند مروري بها، فلم أجد الشعير لفرسي ولليلة واحدة إلا بمشقة، ولو أقمت بها ليلة أخرى لما تمكنت من الحصول على ذلك لكثرة البؤس والفاقة السائدين في المدينة"[3].

إن فساحة بساتين مدينة المسيلة أدت بساكنتها للاهتمام بالرعي الذي نتج عنه كثرة اللحوم رخيصة الثمن[4] .

إن النشاط الاقتصادي بالمسيلة لم يقتصر فقط على الزراعة بل ازدهرت بها الصناعة فأغلب ساكنتها كانوا صناع كما قال الحسن الوزان:"مسيلة مدينة عتيقة...السكان كلهم صناع .."[5]، انتشرت بها كثير من الصناعات خاصة الصناعة اليدوية في صورة حرفة تطريز بأسلاك الذهب والحرير على الجلد[6] .

1- ليون الإفريقي، المصدر السابق، ص 37 – صالح بن قربة، المرجع السابق، ص – ص، 255 – 256 .

2 - البكري ، المصدر السابق، ص 59 .

3 - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج02، ص 52 .

4 - البكري ، المصدر السابق، ص 59 .

5 - الحسن الوزان، ج02، المصدر السابق، ص 52 .

6 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 238 .

إن وفرة المنتج الزراعي وكثافته أدى إلى بروز صناعات حرفية في مقدمتها الصناعة النسيجية والصناعة الجلدية بفضل المادة الخام التي وفرتها الزراعة لهذا النوع من الصنائع "القطن، الكتان، الخشب، الجلد" نتج عن ذلك رواج التجارة سواء الداخلية أو الخارجية منها .

إذ تشير النصوص أن ازدهار النشاط الزراعي والصناعي بمدينة مليانة انعكس إيجابا على التجارة، فوجد بالمدينة سوق عرضت فيها مختلف المنتجات، وفد إليه سكان البلدات المجاورة لبيع مختلف منتجاتهم أو اقتناء المنتجات المحلية لمليانة، عرف هذا السوق باسم" سوق جامعة"[1]، الذي عقد يوميا لكثرة الوافدين عليه[2]، وكثرة الوافدين على سوقها وزيادة النشاط التجاري، أدى إلى تأسيس أسواق بالمدن المجاورة التي ذكرتها لنا المصادر الجغرافية، كسوق ريغة الذي كان يعقد كل جمعة[3]، وسوق كران[4]، وأسواق حصن كزماية[5]، وسوق كرام على نهر شلف[6].

إن ازدهار التجارة بالمدينة انعكس إيجابا على حياة السكان – الرفاهية-، حيث تفننوا في تزيين وتشييد منازلهم، فدورهم كانت متقنة الصنع تضمنت سقايات جميلة([7])، وبني في المدينة جامع متقن الصنع مليح عجيب يدعوا الشوق من رآه([8])، كما ذكر العبدري في رحلته .

---

[1] - الحميري المصدر السابق ، ص 547 .

[2] - مختار حساني، المرجع السابق، ص 129 .

[3] - الحميري، المصدر السابق، ص 280 .

[4] - صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 217 .ابن حوقل، المصدر السابق، ص 90 .

[5]- الإدريسي الشريف، المصدر السابق، ص 85 .

[6]- أبي عبيد البكري، المصدر السابق، ص 61 .

[7] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 35 .

[8] - العبدري، المصدر السابق، ص48 .

أما مدينة المسيلة فهي الأخرى راجت بها التجارة إذ أسست بها عدة أسواق بهدف بيع الفائض من الإنتاج وتبادل السلع مع ساكنة المناطق المجاورة، يقول أبي عبيد البكري:" ...للمدينة أسواق وحمامات ..."[1] .

4. الخاتمة:

- تنوعت المؤهلات الاقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط بين مصادر مياه متنوعة،وسهول خصبة وموانئ تجارية .

- وفرة مادة المياه بالمغرب الأوسط كان لها أثر إيجابي على النشاط الزراعي الذي كان متنوعا وكثيفا .

- غزارة الإنتاج الزراعي وفر المادة الأولية للصناعة خاصة الحرير والخشب والصوف .

- إن فائض الإنتاج الزراعي وجودة المنتجات الصناعية ساهمت في رواج التجارة الداخلية بحيث أسست أسواق عرضت فيها مختلف المنتجات، كما ساهمت في النشاط التجاري الخارجي الذي كان يتم عبر الموانئ بحيث أشارت النصوص أن موانئ المغرب الأوسط راجعها كثيرا الجنويين والبنادقة والقاطالونيين .

---

[1] - البكري ، المصدر السابق، ص 59 .

المقومات الاقتصاد للمغرب الأوسطفي العهد الصنهاجي من خلال المصادر

Economic components of the Middle Maghreb In the Sanhadji era through sources

أ.د. عبدالحق معزوز
معهد الآثار–جامعة الجزائر2

1. مقدمة:

تميز اقتصاد المغرب الأوسط في العهد الزيري والحمادي بنوع من الإنتاج الوفير في العرض والطلب لمختلف السلع بسبب الظروف السياسية التي سادها نوعا من الأمن والاستقرار، وساعد على ذلك الظروف الجغرافية والمناخية الملائمة للنشاط الزراعي والرعوي عموما، خاصة في عهد الدولة الحمادية التي استتبت فيها الأوضاع الأمنية في كثير من مراحلها التاريخية، مع استمرار بعض المناوشات والأحداث هنا وهناك مع زناتة تارة ومع الزيريين تارة أخرى بعد إعلان حماد استقلاله عن الزيريين، ولكن استقرت الأمور وعم السلم الاجتماعي والأمني بفضل الصلح الذي وقعه حماد مع المعز سنة 408هـ/1018م من ناحية، وقوة وصرامة أمراء بني حماد وإصرارهم على بناء دولة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا من ناحية ثانية. مما أدى إلى نمو اقتصادي واجتماعي كان له الأثر الإيجابي على مقدرات المملكة. فعم الرخاء وانتقل الناس من شطف العيش إلى الرفاهية، ومن حياة البدو إلى التحضر، ومن ضعف إلى قوة برية وبحرية يهابها الداني والقاصي. وقد تجلى ذلك بوضوح في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري و الرعي والصيد البحري، وازدهرت الحرف والصناعة التحولية في أرجاء المملكة معتمدة على الثروات الزراعية والحيوانية والمعدنية كالصوف والقطن والحديد والنحاس والمرجان وتربية المواشي والكُرَّاع بمختلف أصنافهم،

ونشطت التجارة الداخلية والخارجية بفضل شبكة الطرق التي تربط مختلف المدن والقرى البرية والساحلية والمرافئ البحرية على طول الساحل الحمادي.

2. العومل السياسية والجغرافية:

لقد ساعدت العوامل السياسية والجغرافية الزيريين والحماديين في تكوين كيان سياسي واقتصادي في المغرب الأوسط وإفريقية تجلت معالمه في استغلال الثروات الطبيعية كالثروة الفلاحية والحيوانية والمعدنية وفي الصناعات التحولية وتنشيط التجارة البينية والخارجية مع االمشرق والمغرب والسودان الغربي.

2.1. العامل السياسي:

لقد كان للصلح الذي وقعه حماد مع المعز الأثر الأكبر على استتباب الأمن إلى حد كبير في ربوع المملكة رغم قيام ثورات متقطعة هنا وهناك، إلا أن الأمن كان سائدا في ربع الدولة، وهو الذي ساعد بدوره على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة، وساهم في تطوير المجتمع الحمادي سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

2.2. العامل الجغرافي:

فضلا عن وجود مساحة جغرافية واسعة تتميز بتنوع تضاريسها الجغرافية (سهول وهضاب وجبال)، وتربة خصبة جيدة صالحة لمختلف الأصناف الزراعية، فضلا عن السهوب الغنية بأعشاب الرعي، وصالحة لتربية مختلف أنواع الحيوانات، وجبال غابية كثيفة غنية بالمعادن والأشجار الغابية المثمرة.

2.3. العامل المناخي:

يعتبر من أهم العوامل للنهوض بالزراعة والرعي وتربية الماشية. ونستشف مما ذكره الجغرافيون أن شمال المملكة كان يستقبل كمية كبيرة من الأمطار خاصة على طول الأطلس التلي مما نتج عنه تكوين غابات كثيفة وغنية بالعديد من أصناف الأشجار والنبات، وتتناقص في الهضاب العليا حيث الجو القاري بارد شتاء وحارا صيفا، ثم تزداد

الحرارة وتشح الأمطار في الأطلس الصحراوي والمناطق شبه الصحراوية. لقد خلق هذا التنوع المناخي بين الشمال الممطر والهضاب الأقل مطرا والجنوب شبه الصحراوي الجاف نوعا من التعدد البيئي الذي أدى بدوره إلى التنوع النباتي والحيواني، فكان له أثر إيجابي في التنوع الزراعي والحيواني في المملكة.

3. الطرق و المسالك:

3.1. الطرق البرية:

أجمعت المصادر الجغرافية على أن المغرب الأوسط كان يمتلك شبكة قوية من الطرق والمسالك البرية التي ورث بعضها عن العهد الروماني، والتي كانت تربط الحواضر بقراه وبواديه. وكانت الطرق الرئيسة الرابطة للحواضر مؤمنة بمحارس وأبراج لحمايتها من الهجمات فضلا عن المدن المحصنة[1]، مثل الطريق الرابط بين أشير والقلعة مرورا بالمسيلة، وأشير والجزائر ومليان مرورا بخزرونة من جهة ثانية، والطريق الرابط بين القلعة و بجاية، والطريق الرابط بين القلعة وسطيف وقسنطينة وبونة، ومرسى الخرز باتجاه طبرقة ومن ثم إلى تونس، وطريق آخر يربط بين سطيف وبجاية وجيجل. وطريق يربط قسنطينة بتيفاش وقالمة، وقسنطينة وبلزمة وباغاي، وطريق أخر يربط قسنطينة وميلة وجيجل، وطريق جنوبي يربط تاهرت بأشير ومسيلة ومقرة وطبنة وبسكرة وتهودة إلى القيروان. وطريق شمال جنوب يعبر إلى إفريقيا عبر مدينة ورقلة. بالإضافة إلى طريق ساحلي بري ييمر عبر المدن الساحلية الحمادية من تنس إلى غاية مرسى الخرز مرورا بوالجزائر وبجاية وبونة. وهناك مسالك فرعية تربط المدن والحواضر بكورها وبواديها كشبكة العنكبوت.

---

1 الإدريسي (ابو عبد الله) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج: 1، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ص260-263

أما الطرق التي تربط إفريقية بطنجة مرورا بالمغرب الأوسط فهي ثلاثة طرق رئيسة كما ذكرها ابن حوقل[1]:

- طريق بري ساحلي ينطلق من الأسكندرية ثم برقة فطرابلس مرورا بتونس والجزائر إلى طنجة.

- طريق ثاني يمر بأهم مدن الهضاب العليا (طريق الأطلس التلي) وينطلق من القيروان مرور ا بقسنطينة سطيف سوق حمزة سوق ابر اهيم فالشلف تلمسان فاس ومنها نحو طنجة أو سجلماسة

- طريق ثالث جنوبي ينطلق من القيروان قفصة نقرين تهودة بسكرة المسيلة أشير،تاهرت، افكان،تلمسان ثم فاس ومنها إلى طنجة أوسجلماسة وقدر الإدريسي[2] مسافة الطريق الجنوبي بحوالي 80 مرحلة .

3.2. الطريق البحري :

يعتبر الطريق البحري الشريان الرئيس للتبادل التجاري الخارجي، وهو من أهم المسالك التجارية البحرية، ذلك أنه يربط مختلف المرافئ التجارية البحرية للمغرب الإسلامي بمشرقه انطلاقا من الأندلس فالمغرب الأقصى ثم الأوسط فإفريقية فطرابلس وأخيرا الاسكندرية، ومنها إلى اليمن ثم الهند وينتهي في الصين. ويسمى هذا الطريق الساحلي بطريق الجادة والذي وصفه ابن حوقل بأنه ينطلق من الاسكندرية مرورا ببرقة، طرابلس، قابس، سفاقص، المهدية، سوسة، اقليبية، تونس، طبرقة، ومنها إلى مرسى الخرز وبونة ومرسى

---

1 ابن حوقل (أبي لقاسم)، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان، 1996صورة الأرض، ص. 84-90-.91 ، يذكر أن الاسطخري أشار إلى نفس الطريق ربما نقله عن ابن حوقل.للمزيد ينظر الاسطخري (ابن اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي ، الكرخي) المسالك والممالك، ليدن، 1870 ص62

2 الإدريسي المصدر السابق ،ص46

الدجاج وجزائر بني مزغنة وتامندفوس وشرشال وبرشك وتنس ومستغانم ورشقون وسبتة وأخيرا طنجة[1]. وفي القرن السادس الهجري توسع التبادل التجاري للمملكة الحمادية مع المدن الإيطالية وخاصة مدينتي البندقية وجنوة بفضل العلاقة الجيدة التي كانت سائدة وقتذاك بين بجاية وإيطاليا والتي من ثمارها تصدير الشمع إلى إيطاليا والتحاق بونيفاس للتعلم بجامعة بجاية.

يذكر أن البكري. والبكري هو أول من أشار مرسى بجاية في القرن الخامس الهجري قال: أنه ساحل قلعة أبي الطويل[2]، ثم صار من أهم المرافئ الحمادية البحرية بل صارت بجاية دارا للملك.

وبعد هذا العرض المقتضب لأهم العوامل السياسية والجغرافية التي ساهمت في تنشيط وتطوير الاقتصاد الحمادي، يحسنا بنا التطرق إلى أهم النشاطات االاقتصادية الزيرية و الحمادية نلخصها في الآتي:

4. الزراعة والثروة الحيوانية :

4.1. الزراعة:

تعد الزراعة من أهم وأقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ القدم، وهي الركيزة الأساسية لضامن الأمن الغذائي للمجتمع، وتحسين مستوه المعيشي.

لقد كان السواد الأعظم من المجتمع الحمادي في كوره ومدنه يعتمدون في تأمين معيشتهم على الزراعة بمختلف أجناسها من خضر وفواكه وزروع وحبوب وبقول، وذلك مصداقا لقوله عز وجل في سورة الحجر /29 : ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ**

---

1 ابن حوقل، المصدر السابق، 67. وعن المراسي بالمغرب الأوسط وما يقابلها بالأندلس يراجع : البكري(أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مكتبة المتنبي بغداد ، ص81-82-83

2 البكري، المصدر السابق، ص82.

بِرَازِقِينَ﴾ قال الطبري في تفسيره[1] "أيها الناس قد جعلنا لكم في الأرض من الحرث والماشية ومن أنواع المكاسب والحرف ومن النعم". بالإضافة إلى الحبوب تشأت زراعة الكتان والقطن، وزراعة الأشجار المثمرة والنخيل والتوابل.

لقد أشار الجغرافيون إلى أهم المهن الممارسة في بلاد المغر ب عامة و الأوسط خاصة وهي مهنة الزراعة، وذلك لما حبا الله به أرض هذه المنطقة من خصوبة وتنوع تربتها و مناخها، وهو ما أشار إليه الجغرافي ابن حوقل في القرن الرابع الهجري بقوله: " وأما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة عن مرحلة إلى عشر فزائد وناقص فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياع والمياه"[2]. وأما المقدسي فقد وصف الإقليم بقوله "هذا إقليم بهيٌّ، كبيرٌ سريٌّ، كثير المدن والقرى، عجيب الخصائص والرخاء. به ثغور جليلة وحصون كثيرة ورياض نزهة". وقال عنه في موضع آخر: "هو إقليم جليل كبير طويل يوجد فيه أكثر ما يوجد في سائر الأقاليم مع الرخص كثير النخيل والزيتون به مواضع الحر ومعادن البرد"[3] . وهذا ما أكده اليعقوبي والبكري والإدريسي، على أن أرض المغرب العربي أرض فلاحة ورعي وزراعة فيها كل ألوان الفواكه ما لذ وطاب، ومن الحبوب والزروع الكثير، وهي متوفرة بكثرة في جميع المدن الكبرى وفي القرى والبوادي،ويحول منها ما يزيد عن حاجيات أهل المنطقة إلى المدن والبلدان خاصة إفريقية والمغرب الأقصى، والمشرق أو الأندلس. عبر الموانئ الساحلية أو القوافل البرية نحو السودان الغربي.

---

1 الطبري (محمد بن جرير) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، هذبه وحققه د/ باشا رعواد معروف- و عصام فارس الحرستاني، مج/14، سورة الحجر، مؤسسة الرسالة 1415هـ-1994م ص263

2 ابن حوقل، المرجع السابق، ص83.

3 المقديسي (شمس الدين) المعروف بالبشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبع ليدن، 1906م،ص215، 236

وكان الكمون والشهدانج* والبصل والكروم كلها تزرع على ضفاف واد الشلف في بني وازلفن من عمالة بني حماد على مرحلة من مدينة تنيس[1]. ويصف الإدريسي منتوجات تنس الزراعية وصفا أكثر دقة وتفصيلا من ابن حوقل فيقول: "بها فواكه كثيرة وخصبة وبها إقلاع وحط ولها أقاليم وأعمال ومزارع وبها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة وتخرج منها إلى كل الأفاق في المراكب، وبها من الفواكه كل طريفة ومن السفرجل الطيب المعنق ما يفوت الوصف في كبره وحسنه". ويقصد بالإقلاع والحط دخول وخروج المراكب البحرية مجهزة بالبضائع من وإلى مختلف البقاع والآفاق.

4.2. الحبوب:

كان سكان المغرب الأوسط يعتمدون في معيشتهم على زراعة الحبوب والبقول، وإذا كان الإخباريون قد أشاروا إلى أنواع الحبوب التي كانت تزرع في ارض المملكة وهي القمح والشعير والحنطة ، فإنهم غضوا الطرف عن ذكر زراعة البقول، باستثناء الإدريسي الذي أشار لزراعة البقول بمدينة سبيبة[2] . وتشمل البقول الشائعة أجناسا من الفاصولياء وأصناف من العدس والحمص والفول. وعد ذكرها من طرف الإخباريين إلى ضمن ما كان يفلح وقتذاك ليس دليلا على عدم فلاحتها.

أجمعت المصادر الجغرافية أن قلاحة الحبوب بأنواعها الثلاث كانت قامة في جميع المدن والقرى وكورها مثل مدينة بونة وطبنة ومجانة وجزائر بني مزغنة ومسيلة، وخزرونة، والشلف، وتاهرت، وطبنة، ونقاوس، وباغاي، وكور قسنطينة والأوراس وسطيف وميلة

* هو بزر شجرة القِنَّبِ ، يَنْفَعُ من حُمَّى الرِّبْعِ ، والبَهَقِ والبَرَصِ ، ويَقْتُلُ حَبَّ القَرْعِ أكْلاً ووَضْعاً على البَطْنِ من خارج أيضًا.

1 الإدريسي، نفس المصدر، ص253.

2 الإدريسي المصدر السابق، ص294.

وجيجل ومدن أخرى[1]. ذلك أن سكان المغرب العربي عامة يعتمدون في غذائهم على الحبوب والبقول، ومن أهم المناطق التي تكثر فيها زراعة الحبوب أقاليم الهضاب العليا، والسهول الساحلية وجزء من السهوب، وهذه الأقاليم ما زالت إلى وقتنا هذا تمارس فيها نفس الأصناف من الحبوب .وقد أشار إلى منتوجها كل الجغرافيون، ووصفوا ما تنتجه المدن والرساتيق من حبوب وبقول وفواكه ونبتات صناعية وطبية وتوابل. زيادة على ما لم يذكره الجغرافيون بالشيء الكثير جدا لا يمكننا حصره في هذا المقال.

4.3. الفواكه:

لم تكن زراعة أشجار الفواكه بالمغرب الأوسط بأقل أهمية من الحبوب ، بل كانت معظم الأرباض والأقاليم الشمالية مغطاة بأنواع وأصناف كثيرة من أ شجار الفواكه، وتنتج من الثمار ما يزيد في الكثير من الأحيان عن حاجياتهم، فتنقل إلى الأسواق المجاورة الداخلية أو البعض منها يجهز إلى أقطار أخرى كإفريقية، والمشرق أو إلى المغرب والأندلس وغانا. وتعد ثمرة السفرجل من بين الفواكه التي اشتهرت بها مدينة تنس وشرشال وبرشك وهو من نوع المعنق الذي يشبه القرع، ومن خصائص ومميزات هذا الصنف حسب ابن حوقل[2] أنه يتميز "بحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته". وأما مدينة تاهرت فقد اشتهرت بصنف آخر يعرف بسفرجل الآفاق حسنا وطعما ومَشَمًّا ويسمى أيضا "الفارس"[3]، ويخبرنا الإدريسي أن"مدينة الخضراء على مرحلة من مليانة بها من السفرجل كل بديع."[4]. وأما ابن حوقل يشبه سفرجل المسيلة بسفرجل تنس المعنق وقد كان يجهز إلى القيروان[5].

1 - ابن حوقل، المصدر السايق، ص.77- 78-85-87-89. البكري، ص57،55-61-56-57-83

2 - ابن حوقل، نفسه ، 78

3 - البكري، المصدر السابق، ص67

4 - الإدريسي، المصدر السابق، ص253

5 - ابن حوقل ، المصدر السابق، ص60

كما اشتهرت مدينة نقاوس بثمرة اللوز، و كان يحمل منها إلى قلعة بني حماد وبجاية وإلى أكثر تلك البلاد"[1] وأشار ابن حوقل إلى غزارة ثمار وكروم جبالها[2]. يعني غزيرة غزارة الكروم. وأما جوز سطيف فيصفه الإدريسي[3] "بالبالغ الطيبة والحسن، ولكثرته وغزارته يحمل إلى سائر الأقطار". واشتهرت كور بسكرة الكثيرة بغابات النخيل والزيتون[4]. وقدر البكري مساحة النخيل ب6 أميال (9.5 كلم)، وهي تنتج الكثير من التمور الجيدة بأصناف وأذواق متعددة، و كان جنس من هذه التمور يعرف بالليارى أملس الملمس والمذاق، كان عبيد الله الشيعي يمنع بعيه ويختص به لنفسه[5]. من المرجح أن يكون الليارى حسب وصفه هو دقلة نور. وكانت منطقة بسكرة تصدر أجناس أخرى من تمورها لا سيما التمر اليابس المعروف بتمر **القرباعي** إلى السودان الغربي عبر ورقلة. ومن الفواكه التي كانت تزرع في بعض مدن المملكة الحمادية الكروم وهي كثيرة وطيبة وقد أشار الإدريسي إلى كروم مدينة الخضراء[6] وأشار ابن حوقل إلى زراعة الكروم بنقاوس التي تتميز بمياهها وأجنتها الكثيرة، زيادة على فواكه كثيرة الأصناف كالجوز والكروم والقطن والزرع الكثير[7].

---

1 مجهول مراكشي، وصف إفريقية من كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر M Alfred de Kremer , Vienne(de l’imprimerie impériale royale de cour et d’état. 1852، ص172.

2 ابن حوقل، المصدر السابق، ص66

3 الإدريسي، المصدر السابق، ص269

4 ويسميها المقدسي ببسكرة بلدان النخيل والأنهر لكثرة النخيل المنتشرة في قراها. ينظر احسن التقاسيم ،ص230.

5 البكري، المصدر السابق،52..الاستبصار، المصدر السابق، ص173،

6 الإدريسي، المصدر السابق، ص253.

7 ابن حوقل، المصدر السابق، ص66. البكري المصدر السابق،ص66، المقدسي، المصدر السابق، ص230.

وأما فاكهة التين فكانت تزرع بكثرة في مدينة مرسى الدجاج، وكانت تصنع على شكل شرائح طوبا ويجهز منها إلى سائر الأقطار وأقاصي المدائن والأمصار وهي بذلك مشهورة[1]. وكان يحمل تين مدينة الجزائر إلى القيروان وغيرها[2]. ومن المنتجات الفلاحية النادرة التي كانت تزرع في المغرب الأوسط نبات الزعفران الذي انفردت بزارعته مدينة مجانة وكان يزرع بكمية كبيرة إلى جانب أنواع أخرى من الزروع المتنوعة.[3] وكانت مدينة بني وازلفن على نهر شلف من عمالة بني حماد، لها كروم وجنات ذوات سوان يزرعون عليها البصل والشهدانج* والكمون والكروم بكمية كبيرة[4].

ليس هذا فحسب بل الكثير من المدن والقرى وصف الجغرافيون زراعتها بالخير الكثير مع تعدد الأصناف والأجناس مما يدل على أن جل مدن شمال المغرب الأوسط و إفريقية إلى أقصى المغرب كانت كثيرة الزرع والفواكه والخضار والمراعي، ويتشابه إنتاجها الفلاحي والحيواني بفضل تشابه مناخها وجغرافيتها.

إلى جانب الزراعة الغذائية، انفردت بعض المدن بزراعة بعض المواد التي تدخل في الصناعة التحويلية وذلك بفضل توفر المياه بها وملائمة مناخها لمثل هذا الجنس من الزراعة وهي:

---

1 الإدريسي، المصدر السابق، ص 251، 259

2 ابن حوقل، المصدر السابق، ص78

3 ابن حوقل، نفسه، ص84؛ الإدريسي، المصدر نفسه، ص 291. الحموي (شهاب الدين، معجم البلدان، مج:5، باب حرف الميم والجيم ، دار صادر 1399هـ/191993م، ص56

*- الشهدانج(هو: حَبُّ القِنَّبِ ، يَنْفَعُ من حُمَّى الرِّبْعِ ، والبَهَقِ والبَرَصِ ، ويَقْتُلُ حَبَّ القَرْعِ أكْلاً ووَضْعاً على البَطْنِ من خارج أيضًا.

4 الإدريسي، المصدر السابق، ص253

4.4. القطن:

وهو من النباتات المعمرة، عبارة عن شجرة صغيرة يتراوح طولها بين1م و4.85م. وقد اشتهرت به بعض المدن في العهد الزيري والحمادي، ويدخل في صناعة الألبسة، ويحتاج إلى مناخ حار ممطر في الربيع وجاف في الصيف، وتربة خصبة وكان يزرع بمدينة طبنة[1] و مدينة نقاوس[2] حيث الشروط متوفرة في هاتين المدينتين. ولعل أحسن وأجود أنواع الأقطان الذي كان يزرع بالمسيلة[3]. يصفه الإدريسي بالنوعية الجيدة"[4].

4.5. الكتان:

يعد نبات الكتان من الزراعات التي لقيت اهتمام بعض الفلاحين في أواخر القرن الرابع وإلى العصر الحمادي بالمغرب الأوسط، للإشارة فإن بذور الكتان تستعمل كذلك للتغذية لما تحتوي عليه من العناصر الغذائية الغنية بالكثير من البروتينات، كما تستعمل أيضا لصناعة الكتان. وقد اختصت بهذه الزراعة مدينة طبنة[5] ومقرة التي يزرع بها بكمية كبيرة[6]. وكان يزرع أيضا في مدينة خزرونة يقول البكري:"وهي أكثر تلك النواحي زراعة للكتان ومنها يحمل، وفيها عيون سائحة وطواحين ماء. كما أشار اليعقوبي (ت 284هـ/897م)[7] إلى أهل تاهرت الذين كانوا يزرعون الكتان على وادي شلف بجانب السمسم و العصفر* الذي كان

---

1 الإدريسي، المصدر السابق،ص263 . ابن حوقل ، المصدر السابق،ص 59 .

2 ابن حوقل، نفسه، ص66-

3 البكري ، المصدر السابق، ص59

4 الإدريسي، المصدر السابق، ص263

5 ابن حوقل ، نفس المصدر، ص 85

6 الإدريسي، المصدر السابق، ص263

7 - اليعقوبي، (أحمد بن أبي يعقوب إسحاق)البلدان، ط1، دار الكتاب العلمية،بيروت لبنان، 1422هـ-2002م ، ص115.

يستعمل زهره لصناعة اللون الأحمر الذي تصنع به الألبسة الحريرية الفاخرة في القلعة وبجاية[1] .

5. النشاط الرعوي وتربية المواشي:

إن ممارسة الرعي وتربية المواشي مهنة ليست حديثة بل متجذرة في تاريخ شمال إفريقيا، ويعود تاريخها إلى الألف الثانية قبل الميلاد بتبسة، ثم في الطاسيلي من خلال الرسوم الصخرية، فالرعي والزراعة لهما امتداد تاريخي طويل لم ينقطع نشاطهما إلى من ذلك اليوم إلى وقتنا هذا.

وقد اتفق الجغرافيون العرب أن المغرب الأوسط وشمال إفريقيا عموما كان ساكنتها يمارسون الرعي في معظم مناطق البلاد شمالها وجنوبها، وخاصة البدو وسكان الكور والرساتيق، حيث كانت الثروة الحيوانية تمثل رأس مالهم، والمورد الأساسي لمعيشتهم وثروتهم بعد الزراعة، فضلا عن ما تمنحه هذه الحيوانات لأصحابها من لحوم وألبان وجلود وأصواف. وأما الكُرَّاع** فكانت تستعمل لحمل الأمتعة والركوب ومآرب أخرى كالحرث والدرس والحرب والفروسية، الخ. وكانت تاهرت في القرن الرابع الهجري أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية[2]. ومن أكثر الماشية انتشارا في المغرب الأوسط

---

*- العُصْفُرُ : نباتٌ صيفيٌّ من الفصيلة المركبة أُنبوبيّة الزهر، يستعمل زهره تابلاً، ويُستخرج منه صبيغ أَحمر يُصبغ به الحريرُ ونحوُه

1 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص58.

** الكراع من الانسان ما دون الركبة إلى الكعب، ومن الدواب ما دون الكعب. والكراع من البقر والغنم مستدق الساق الخالي من اللحم. ويطلق لفظ الكراع على الخيل والسلاح، وقد يستعمل لفظ الكراع أيضا للإبل، كما استعمل في ذوات الحوافر كالحمير والبغال. للمزيد ينظر لسان العرب مادة (كراع).

2 ابن حوقل، المصدر السابق، ص86

إبان الحكم الزيري والحمادي، يشير الإخباريون إلى الكثير من الماشية مثل الغنم والبقر والماعز والنَّعَمُ ويقصد به الإبل وسائر الكُرَّاع*،من خيل وحمير وبغال. وقد وردت الكثير من الإفادات حول هذه الحيوانات التي كانت تربى في كل قرية وبادية بل في كل بيت من بيوت أهل القر ى والبوادي، والغالب أن تربية البقر والغنم قد تركزت بشكل مكثف في المناطق الشمالية والهضاب العليا من البلاد حيث وفرة الكلأ، كما تركزت تربية الغنم في الهضاب والسهوب عند البدو الرحل والجمال في الصحراء . ومن الناحية الاقتصادية فإن تربية المواشي والكراع تعتبر من أهم المقومات الاقتصادية للمملكة والمربين لما تدره عليهم تجارتها من أموال، فضلا عن الانتفاع من أصوافها وجلودها في بعض الصناعات التحويلية

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، فقد أشار الجغرافيون إلى نشاط آخر لا يقل أهمية عن تربية المواشي وهو تربية النحل في بعض المدن، وهذا ليس بالضرورة اقتصارها على المدن التي ذكرها الجغرافيون دون غيرها، وإنما نرجح تربيتها في معظم المدن لما تتميز به من أشجار غابية ونباتات مزهرة توفر الغذاء لهذا الحيوان.

ومن هذه المدن، ورد ذكر مدينة بونة قال ابن حوقل[1]: "ومن تجارتها الغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكُراع ،وبها من العسل والخير والمير ما تزيد به على ما دناها من البلاد المجاورة لها". وأما البكري[2] فيصف حوتها وعسلها بالكثرة، وزانها يجلب إلى إفريقية. ويصف لنا الإدريسي عسلها فيقول: "والعسل بها موجود ممكن وكذلك السمن"[3]. ربما يقصد بكلمة ممكن أنه متيسرٌ وموجود. وكانت مدينة الجزائر من المدن التي اهتمت بتربية النحل إلى جانب المواشي، ونقلا عن ابن حوقل فإن "أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم

---

1 ابن حوقل، المصدر السابق، ص77

2 البكري ، المصدر السابق، ص55.

3 الإدريسي، المصدر السابق، ص291

سائمة في الجبال، ولهم من العسل ما يجهز عنهم"[1]. ويؤكد ذلك الإدريسي في القرن السادس كثرة الأموال والمواشي من البقر والغنم، وأضاف كما أنهم يتخذون النحل كثيرا فلذلك العسل والسمن كثير في بلدهم، ويرجح حملها إلى سائر بلاد الأقطار القريبة لهم والبعيدة عنهم[2].

5. الثروة المعدنية:

يتوفر المغرب الأوسط على الكثير من المعادن مختزنة في جبالها وبحارها كانت محل استغلال من طرف الدولة الزيرية والحمادية، وتتمثل هذه الثروة في أصناف من المعادن المختلفة منها:

5.1. الحديد:

جاء في وصف ابن حوقل[3] لمدينة بونة أن"بها معادن حديد كثيرة ويحمل منه إلى الأقطار الغزير والكثير". وأما المقدسي المعاصر لابن حوقل فقد اكتفى بالقول "وبونة بحرية مسورة بها معدن حديد". وهو ما يؤكده الإدريسي[4] في القرن السادس الهجري، مع تحديد موقع معادن الحديد بجبل يدوغ* بل وصفه بالجيد والحسن. كما أشار إلى ما بجاية من ثروات

---

1 ابن حوقل، المصدر السابق، ص78.

2 الإدريسي، المصدر السابق ، ص258

3 ابن حوقل، المصدر السابق، ص77-78 . المقسي، المصدر السابق،ص226

4 الإدريسي، المصدر السابق،ص291

* جبل بدوغ أو إيدوغ هوعبارة عن سلسلة جبلية تمتد من ولاية سكيكدة إلى عنابة وتصل أعلى قمة بها إلى 1008موهي قمة بوزيزي تكسوها ألثلوج أحيانا في فصل الشتاء، ومساحته مغطاة بغطاء نباتي. وقد اشار الإدريسي إلى هذا الجبل فقال: وبونة بجانبها جبل يدوغ وهو عالي الذروة سامي القمة وبه معادن الحديد ويسميه الحموي (ت626) جبل زغزوغ .

طبيعية وصناعات فقال الإدريسي[1] :" وبها ومنها معادن الحديد الطيب موجودة وممكنة"، ونلاحظ أن كلام الإدريسي يتفق وينسجم مع كلام ابن حوقل في كلمة معادن بصيغة الجمع خلافا للمقدسي الذي أشار إلى معدن بصيغة المفرد. كما وجد هذا المعدن بمدينة مجانة، وقد أشار إليه أكثر من مصدر.قال ابن حوقل: "وبها معادن الحديد" كما أشار إلى وجوده اليعقوبي. ثم ذكره البكري ضمن مجموعة من المعادن، وأشار إليه الحموي[2].

5.2. النحاس واللازورد :

يذكر البكري[3] أن معدني النحاس واللازورد كانا يستخرجان من على جبال كتامة معادن النحاس ومنها يحمل إلى إفريقية وغيرها، وبنفي الجبل حجر اللازورد الطيب". وهي إشارة إلى جودة هذا الحجر الذي يعرف أيضا باسم العوهق، وهو من الأحجار الكريمة التي تستعمل للزينة، والأجود منه هو ما كانت زرقته صافية وضاربة إلى الحمرة. وربما هذا ما قصد إليه البكري بقوله الطيب.

5.3. الفضة:

يعتبر البلاذري واليعقوبي[4] من الجغرافيين الأوائل الذين أشاروا إلى وجود معدن الفضة بمدينة مجانة، وهما معاصران لبعضهما البعض، غير أن اليعقوبي زار المغرب، وربما البلاذري هو من نقل على اليعقوبي، وزاد اليعقوبي عن البلاذري وجود معادن الحديد والنحاس والمرتك والرصاص والكحل(الإثمد). .وأما لحموي[5] فقد أشار إلى وجود الفضة

---

1 - الإدريسي، المصدر السابق، ص260 .

2 ابن حوقل، الصدر السابق، ص 84 . اليعقوبي، المصدر السابق، ص68. البكري، المصدر السابق، ص49. الحموي، المصدر السابق، باب الميم ، مج5، ص56.

3 -البكري ، المصدر السابق، ص83

4 البلاذري(أحمد بن يحيى بن جابر) فتوح البلدان، ،تعليق وتقديم د. شوقي خليل، شركة طبع الكتب العربية 1317هـ/1900م، ص319 . اليعقوبي، المصدر السابق، ص68

5 - الحموي، المصدر السابق، باب حرف الميم والجيم، مج5، ص56

بالقرب من مجانة، ولم يسبقه لذلك أيا من سبقه زمنيا، وإن كان الحموي متأخرا عن الفترة التي نحن بصدد دراستها بقليل، لكن من المحتمل أن يكون ذلك المعدن ليس بالأهمية بمكان، أو ربما لم يكن في حالة استغلال في عهد من سبقه ولا سيما الإدريسي الذي هو أقرب إليه من البكري وغيره، كما أشار الحموي إلى وجود منجم أخر بجبل بجنوب مدينة مجانة يستخرج منه معدن المُرّتَك أو المُرْدَاسنْج*. ومعلوم أن الحموي لم يزر المغرب، وإنما نقل عن اليعقوبي.

5.4. محاجر الأرحاء (المطاحن):

وجد بمجانة منجم للأرحاء ليس له مثيل في الجودة والقوة. وقد أشار ت المصادر الجغرافية إلى وجود هذا المحجر ، وبعضهم يسميه معدن، للمطاحن بمجانة في غاية الجودة، والفريد من نوعه، وكانت حجارته تحمل إلى كل مكان، نظرا لجودتها والفريدة من نوعها على الأرض حسب البكري . و الذي وافقه الإدريسي من حيث جودة الحجارة غير أنه زاد في وصفها وحدد مكان وجودها فقال:" وعلى مقربة منها جبل شاهق منه تقطع أحجار المطاحن التي إليها الانتهاء في الجودة وحسن الطحين قد يمر عليه عمر الإنسان ولا يحتاج إلى نقش ولا إلى صنعة هذا لصلابته ودقة أجزائه". وهو ما أكده الحموي فيقول: وتقلع حجارة للطواحين تحمل إلى القيروان وغيرها من مدن المغرب"[1] ويصف المراكشي حجارة

---

* هو معدن طبيعي أي مركب كيميائي له الصيغة PbO أول أكسيد الرصاص) وكلمة مرتك (بالإنجليزية : Litharge)فارسية معربة وهو الرصاص المحرق، إذا وجد في الطبيعة يكون ثقيل ذو لون فضي أو ذهبي وهو سام إذا اخذ داخليا، سابقاً كان يستعمل المرتك كخضاب وحالياً يستعمل لتحضير مركبات الرصاص الأخرى كما يدخل في صناعات كيميائية أخرى، وطبياً يستخدم في صناعة الأدوية الخاصة بالأمراض الجلدية كالبهاق والصدفية والثعلبة.والرصاص

1 الحموي، نفسه ، ص56. البكري، المصدر السابق، ص49 . الإدريسي، المصدر السابق، ص293،.

أرحاء مجانة بالفريدة وليس على الأرض مثلها[1] وهو نَقْلٌ حسبما يبدو عن البكري. وينبغي التنبيه إلى ما أشارت إليه المصادر من أن الكثير من الأرحاء والمطاحن أقيمت على ضفاف الأنهار كمليانة وخزرونة والمسيلة وغيرها من مدن المغرب الأوسط و إفريقية وربما إلى بلدان أخرى لجودة وصلابة حجرها.

5.5. الرصاص والقصدير:

أشار اليعقوبي إلى وجود معدن الرصاص بمجانة، ومن بعده الحموي وواضح أنه نقل عن اليعقوبي، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن الفضة. وأما القصدير فقد أشار إلى وجوده في المملكة ابن خلكان في عهد يحيى بن العزيز من دون تحديد موقعه، وذلك عندما كان يتحدث عن السروج والبنود والقباب والأواني[2].

5.6. المرجان:

يصنف بعض الجغرافيين المرجان ضمن زمرة المعادن كما صنفوا أيضا الدُّرَقُ اللمطية بالمعدن، ويعتبر المرجان من أهم المعادن التي اشتهر بها المغرب الأوسط وهو من أحسن أنواع المرجان في شمال إفريقيا والأندلس و لا يضاهيه أي أشيء في طيبته وحسنه وجودته، وكان يدر أمولا كثيرة على الصيادين. وكانت مدينة مرسى الخرز (القالة)، و إلى وقتنا هذا، غنية بالشعب المرجانية، وكان يدر أموالا كثيرة على خزينة المملكة الحمادية من عائدات المكوس والتجارة الداخلية والخارجية. ويعد ابن حوقل.[3] أول جغرافي تكلم عن المرجان ويسميه معدن أثناء حديثه عن المرسى فقال: "ومرسى الخرز نبيلة لمكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار، ولا أعرف في شيء من البحار له نظيرا في الجودة، ولا يوجد المرجان

---

1 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص161

2 - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2،ص240، نقلا عن الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ت حمادي الساحلي،ج1، ط1، 1992، ص254

3 ابن حوقل ، المصدر السابق، ص76.

في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز". وعلى الرغم من وجود هذا المعدن حسب ابن حوقل بتنس وسبتة فهو قليل الجوهر وحقير المقدار في جنب مرجان مرسى الخرز. ويفهم من وصف هذا الجغرافي أن صيد المرجان وتجارته في هذه القرية الصغيرة كانت رائجة، وما كان أحد ربما ليسمع بهذه القرية الصغيرة لولا هذا المعدن، وكان نشاط هذه المدينة يقوم على صيد المرجان وكان أكثر من ألف رجل يعملون في صيده، كما كانت تعاملاته التجاريه تخضع لقواعد وضوابط دقيقة يصهر عليها أمناء ونظار السلطان وهناك سماسرة يعملون في هذا المجال من البيع والشراء وكان تجارها أثرياء من محيط المرسى.

وأشار المقدسي المعاصر لابن حوقل في وصفه للمدينة فقال:[1] " ومرسى الخرز مدينة في جزيرة على البحر ومنها يرتفع القرن وهو المرجان لا معدن له غيرها ولا يخرج إلا من بحرها"، ويعتبر المقدسي معدن المرجان من خصائص إقليم المغرب فيقول: ولا معدن لمجانة إلا المرجان وهي كالجبال في البحر. ثم يشرح كيفية صيده بقوارب تخرج في جمعة حاملين صلبانا من خشب يلفونها بلفائف من الكتان المحلول ويشدون الصلبان بحبلين كل صليب على حدى، ثم ترمى في البحر ويدير النواتئ فيتعلق المرجان بالقرن فيجذبونه، فمنهم من يخرج عشرة آلاف إلى عشرة دراهم ثم يجلى ويباع جزافا رخيصا ولا اشراق له قبل جليه ولا لون[2]

وأما البكري[3] فقال فيه قولا مقتضب: "وبشرق مدينة بونة مدينة مرسى الخرز فيه مرجان". ولدينا وصف أخر للإدريسي في القرن السادس الهجري يكاد يكون مطابقا لما قاله المقدسي، إلا في بعض الجزئيات. والظاهر أن الإدريسي نقل أيضا عن المقدسي، ومما قاله في

1 المقدسي، المصدر السابق، ص226، 239

2 المقدسي، نفسه، 239

3 البكري ، المصدر السابق، ص55.

مرجان مرسى الخرز:"وعمارة أهلها لها على صيد المرجان وهو بها كثير وهو أجل من جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار مثل ما يوجد منه بمدينة سبتة وصقلية، ومعدن هذه المدينة مخدوم في كل سنة ويعمل به في كل الأوقات الخمسون قاربا وفي كل قارب العشرون رجلا،،،."[1] ، ثم ذكر طريقة صيده على نفس الطريقة التي وصفها لنا المقدسي.

5.7. معدن الملح :

من المعادن التي اشتهرت بها مملكة الحماديين وكان استغلاله جاريا في عهد الحكم العبيدي لإفريقية و المغرب الأوسط، وقبل ذلك في عهد الحكم الزيري، منجما لمعدن الملح بمنطقة بسكرة وكان يستخرج بكثرة ويُحَوَّل منه إلى مدن المملكة والأقطار البعيدة خاصة إلى إفريقية والسودان الغربي. وأفادنا البكر ي بوصف له في ثنايا كلامه عن بسكرة فقال : "وببسكرة جبل ملح يقطع فيه الملح كالصخر الجليل ومنه كان عبيد الله الشيعي وبنوه يستعملون في أطعمتهم"[2]. ويقع هذا المكان بربوة لوطاية على بعد 34كلم شمال بسكرة.

5.8. معدن الجص:

من ضمن المعادن التي ذكرها الإدريسي في مصنفه بين جيجل وبجاية بمنطقة "متوسة وهي قرية عامرة تقع غرب المنصورية (زيامة) ويحمل منها إلى بجاية"[3].

6. النشاط الصناعي:

لم تشر المصادر صراحة لأي نوع من الأنشطة الصناعية في المغرب الأوسط قبل قيام المملكة الحمادية، غير أنه لا يمكن نفي وجود أنشطة صناعية في تلك الفترة. لكن ومع ذلك لدينا من القرائن ما يثبت وجود بعض الحرف والمهن البسيطة مثل تحويل الكتان والصوف

---

1 الإدريسي، المصدر السابق، ص290

2 البكري، المصدر السابق، ص 52.

3 الإدريسي، المصدر السابق، ص268

والوبر والجلود إلى ملابس وزرابي وتصنيع بعض المعادن كحجر الأرحى إلى مطاحن وتحويل معادن أخرى إلى أدوات فلاحية وتزيينية، وتحويل منتجات فلاحية إلى مواد مصنعة مثل الكتان والقطن وما إلى ذلك من النشاطات الحرفية التي تتعلق بمواد وأدوات البناء من حديد وخشب ورخام، هذا الأخير لم تشر إليه المصادر، مع ثبوت وجوده منذ العصر الروماني، وكان يستغل و يحول إلى روما خاصة الرخام الأبيض الجيد من محجر موقع فليفلة بسكيكدة الذي ما زال يستغل إلى يومنا هذا، كما كانت هناك محاجر أخرى قديمة بمنطقة تلمسان هذا الأخير يعد من أجود الرخام المعروف باسم (أونيكس). وكان يستغل في العهد الزياني.

لقد توفرت في المملكة الحمادية جميع الشروط الضرورية من ثروات زراعية وبحرية وحيوانية متنوعة، وأخرى معدنية لإنشاء قاعدة صناعية تلبي متطلبات المجتمع الحمادي، وتحويل الفائض منه إلى الأقطار الأجنبية خاصة إفريقية والمغرب والسودان والمشرق العربي.

لا شك أن حماد قبل شروعه في بناء القلعة كان قد ضمن وجود حرفيين وصناع وعمل على جلبهم من جميع المناطق التي كانت تحت ولايته، لإنشاء ورش صناعية وحرفية تؤمن له توفير المواد الضرورية لبناء القلعة، ومع مرور الوقت وخاصة مع الغزو الهلالي للقيروان هجر الكثير من علماء وفناني وصناع أهل القيروان إلى القلعة، فتحضرت المدينة وازدهرت فيها العلوم والصناعات والتجارة.

يصف صاحب الاستبصار[1] القلعة قائلا: " فقد شيد بها المباني العظيمة والقصور المنيعة المتقنة البناء العالية والسناء". ومدينة القلعة كما وصفها ابن خلدون فقال: " وتم بناؤها وتمصيرها على رأس المائة الرابعة، وشيد(حماد) من بنيانها و أسوارها واستكثر فيها

1 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص115.

من المساجد والفنادق، فاستبحرت في العمارة, واتسعت بالتمدن، ورحل إليها من الثغور القاصية والبلد البعيد طلاب العلوم, وأرباب الصنائع لنفاق أسواق المعارف والحرف والصنائع بها[1]." وأما البكري فأشار إلى "منعة وحصانة المدينة، وتم تمصيرها عند خراب القيروان، انتقل إليها أكثر أهل إفريقية وهي اليوم مقصد التجار وبها تحل الرحال من العراق والحجاز ومصر والشام وساير بلاد المغرب"[2]. نستنتج من هذه الإفادات أن القلعة كعاصمة أولى للمملكة الحمادية كان بها صناع وحرفيون ومهنيون متمرسون، وكانت هناك ورش متعددة التخصصات. ويأتي على رأسها الحرف والمهن والمتعددة في مجالات متنوعة كالمعدن والخشب والزجاج والرخام والجلد والنسيج وغيرها من الحرف.

6.1. صناعة الألبسة :

اللباس عنصر ضروري للإنسان، فهو يقيه من الأضرار التي يسببها الحر والبرد، وهو ساتر لعورته وصانا لجسمه من جهة ثانية، وأحد مظاهر الزينة أيضا في وقت لاحق. وجاء في التنزيل أن الله عز وجل هو من علم النبي داوود صنع نوعا من لباس الحماية والوقاية فقال﴿**وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**﴾ ، وقال في آية أخرى يقصد لباس السترة ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا**﴾[3]. وقال في سورة النحل ﴿**والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك ليتم نعمته عليكم ولعلكم**

---

1 ابن خلدون(عبدالرحمان) كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ،ج6، دار الف، بيروت لبنان، 1431هـ/2000م، ص227.

2 البكرين المصدر السابق، ص49

3 سورة الأنبياء 80، الأعراف26 . هذه الآية نزلت في أن العرب في الجاهلية كانوا يطوفون بالبيت عراة ويقولون لا نطوف في ثياب عصينا الله فيها، فكان الرجال يطوفون بالنهار والنساء بالليل عراة، فأمر الله سبحانه بالستر فأنزل هذه الآية.

تسلمون﴾[1] ومعناه أن الله عز وجل خلق لكم العناصر المسببة لصناعة الألبسة وهي النباتات التي تدخل في هذه الصناعة كبذور الكتان وخيوط الحرير والصوف والقطن والجلود ومواد أخرى. لذلك كان من الضروري على الإنسان أن يصنع اللباس للأسباب السالفة الذكر لتحميه من الحر والبرد وتحميه أيضا من ضربات الناس. وكانت أصنافا كثيرة من الألبسة تصنع في المغرب الأوسط من مواد مختلفة للنساء والرجال. يقول المقدسي[2] عن لباس المغاربة" كانوا قليلا ما يتطلسون، وكثيرا ما يجعلون الرداء بطاقين ثم يطرحونه على ظهورهم، مثل العبْأة أصحاب القلانس مُصَبَّغَة، والبربر ببرانس سود وأهل الرساتيق بأكسية والسوقة بمناديل".

وكانت الألبسة تصنع في القلعة وبجاية وكان هناك ورشات نشطة لهذه الصناعة في غاية من الجودة والحسن والتنوع، ويخبرنا صاحب الاستبصار. عن هذه الصناعة في العصر الحمادي فيقول:"وكانت مدينتا قلعة بني حماد وبجاية تصنعان ملابس بديعة وفاخرة لا يضاهيها لباس في الجودة، معدة لسروات القوم وشرفاؤهم، وأضاف في موضع آخر: وتصنع بمدينة قلعة بني حماد أكسية ليس لها مثيل في الجودة والرقة إلا الوجدية التي تصنع بوجدة"[3]. يساوي كساء عيد من عمل القلعة 30 دينارا". كما يلاحظ هذا اللباس غال جدا لا يقدر على شرائه إلا المياسير من القوم. وأشار الحموي[4] إلى ضرب من الألبسة عُرِفَ تاريخيا باسم "الأكسية القلعية الصفيقة ذات النسج الحسنة المطرزة بالذهب، ولصوفها من النعومة والبصيص(بريق) بحيث ينزَّلُ مع الذهب بمنزلة الإبريسم"، وهو الحرير. وهي إشارة إلى جودة وحسن هذه الألبسة من خليط الصوف الناعم المنزل مع الذهب وكأنه

1 سورة النحل، الآية 81

2 المقدسي، المصدر السابق، ص238- 239

3 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص 34، 170

4 الحموي، المصدر السابق، مج4،ص390

حرير. كما اشتهرت مدينة بجاية بصناعة نوع من العمائم الرفيعة الثمن الجيدة الصنعة والطرز والتذهيب، كان بنو حماد يلبسونها وتسمى عمائم الشُّرْب لأنها مصنوعة من كتان رقيق يعرف باسم (الشرب) . ويخبرنا الاستبصار عن عمائم ملوك بني حماد::" وكانت لملوك صنهاجة عمائم شرب مذهبة، يغلون في أثمانها، تساوي العمامة ال500دينار وال600دينار وأزيد، وكانوا يعممونها بأتقن صنعة فتأتي تيجانا، وكان ببلادهم صناع لذلك، يأخذ الصانع على تعميم عمامة منها دينارين أو أزيد، وكانت لهم قوالب من عود في حوانيتهم يسمونها الرؤوس يعممون عليها تلك العمائم"[1]. هذه الإفادة تدل على مدى رفاهية المجتمع الحمادي وتطور ملبسه، وخاصة سروات القوم، كما أنها دليل على وجود ورشات ومحلات حرفية للصناعة. وأما غلاؤها فقد جاء نتيجة لشكلها الجميل وطريقة لفها وجودة خيوطها الحريرية.

والعمامة هي غطاء الرأس الخاص كانت عبارة عن شريط من القماش مستطيل يلف حول الرأس وكان فقهاء المالكية يستنكرون لباس العمامة بلا رداء، وكانت الذؤابة أي طرف العمامة يحاط بالعنق ولا يجوز حنق العنق إلا إذا كانت العمامة مغطاة بالرداء حسب المذهب المالكي[2].

وكانت مادة الصوف والقطن والكتان والحرير والخز متوفرة في بلاد المغرب عامة، وكانت هذه المواد تشكل المادة الخام لصناعة الألبسة. ويعتبر الكتان والقطن من أهم مكونات الألبسة الفاخرة لعلية القوم والأثرياء. وأما عامة الناس من الطبقات البسيطة فكانوا يتخذون من الصوف والجلود ثيابا لهم يحيكونها برانيس وقشاشيب وبطانيات وجلاليب

1 الحموي، المصدر السابق، ص129.

2 (ابو بكر عبد الله بن محمد) ، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق بشير البكوش راجعه محمد العروسي المطوي، ج1، دار الغرب الإسلامي بيروت /247

وفراء وغيرها. و تشير المصادر إلى استعمال القطن والكتان لصناعة ملاباس العيد التي يرتديها الزوج وهي عبارة عن ملحفة ومنديل[1]، وكان أمراء بني زيري يتعممون بالعمامة، وكان باديس يرتدي عمامة حمراء في معركة الشلف ضد عمه حماد[2]، والظاهر أن العمامة الحمراء نعبير لغضبه لا يستعملها إلا في الحرب.

وكان أهل القيروان يرتدون أكسية وجلابيب وكُرَز، حيث جاء في كتاب رياض النفوس للمالكي:" أن ابا سعيد خلفون النوفلي(ت 354هـ)_لما توفي كفن في كساء وجُبَّة من صوف وكَرْزَيَّة كان يصلي فيها إذا نام الناس مع إزار وثوبين"[3]. ويستدل من هذا أن فئة من أهل الرضى كأمثال ابي سعيد خلفون كانت لهم مثل هذه الأكسية التي هي عبارة عن ثوب وجبة وعمامة كرزية يحتمل أن تكون بدائية سوداء[4]، وكان لباس أبي جميل السائح جبة من صوف وكرزية ورداء من صوف[5] عبارة عن قطعة قماش يسمى المنديل. وكان الناس يضعون على رؤوسهم طاقية أو شاشية من الصوف، يسميها البعض القلنسوة جمع قلانس وقلاسي، وهي غطاء الر أس للرجال، وقد أصبحت من تقاليد العرب منذ فجر الإسلام. روى

---

1 البرزني مخطوط الرباط 67/2 نقلا عن الهادي روجي إدريس، المصدر السابق، ص206

2 يقول أبو إسحاق منتشبا بانتصار باديس على حماد في معركة الشلف واصفا المعركة وباديس قائلا: وأن راحته لو فاض نائلها*** وبأسها في الورى أشفوا على الغرق. تجلوا عمامته الحمراء غُرَّتُه*** كأنه قمرٌ في حُمرة الشفق. ينظر (ابن عذارى)، البيان المغرب في أخبار المغرب، صححه رَيْنْحَرْت دُزِي، ليدن1848، ص275

3 المالكي، ج2، ص463

4 المالكي، نفسه،ص381.

5 المالكي، نفسه، ص35 . الكرزية وجمعها كرازي شرحها دوزي اعتمادا على نصوص المالكي وهي نوع من العمائم . دوزي (ملحق القواميس العربية،ج2، 463) أعتمادا على ما استقصاه من نصوص المالكي.

القاضي عياض عن ابن بسام أنه كانت للإمام سحنون قلنسوة طويلة[1]، وروى ابن عذارى[2]: أن الحاجب عبد الرحمن بن أبي عامر أوعز إلى ذوي الهيئات بطرح قلانسهم الطوال المرقشة الملونة. ويفهم من هذا الوصف أن القلنسوة الطويلة ليست هي الشاشية أو الطاقية، وأنما هي عبارة عن قاعدة دائرية لها شكل دائرة الرأس وأعلاها عبارة عن مخروط يشبه قلنسوة البرنوس والجلابية. وهذا النوع من القلانس ظهر منذ فجر الإسلام وأن أول من وضعها على رأسه النبي صلى الله عليه وسلم واختفت القلنسوة في القرن الثالث الهجري بينما الشاشية ورد ذكرها في القرن الثالث الهجري والطاقية في القرن السابع الهجري[3] .

بوروى النووي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلانس تحت العمامة، ودون العمامة، ويلبس العمامة دونها، كما كان يلبس القلانس ذات الآذان في الحرب[4]. وكان نوع من الأحذية يصنع في القلعة يدعى القرق، وعندما أقام ابن تومرت في بجاية سنة 511هـ، منع انتعال الأقراق ذات السيور المذهبة (أقراق ازرارية وهو خف نعله مصنوع من الفلين ومشدود بسيور) والتعمم بعمائم الجاهلية القلعية التي تشبه التاج، وحرم على الرجال ارتداء الجلابيب المسماة "الفتوحيات" وهي لباس مفتوح يشبه المنصورية والفرجية) ويقول: "لا تتزيُّوا بزي النساء لأنه حرام". وأشار الشماخي، وهو من علماء ليبيا إلى الكساء الطَّرَّاقي فقال يصف أحد سكان الساحل: "كان يرتدي كساء حشميا وينتعل أقراقا قلعية[5]، وهذا

---

1 مدارك القاضي عياض، تحقيق الطالبي، طتونس ص95، نقلا عن أبي بكر عبد الكافي ، القلنسوة تاريخها وتقاليد لباسها عند العرب، مجلة الفكر تونس ص77

2 ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، تحقيق (كولان،،،) بيروت، ج3، ص216.

3 ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق د شوقي ضيف، دار المعارف، ج1،ص216

4 ابن سعيد، نفس المصدر،ص216 .

5 الشماخي (بدر الدين ابو العباس، كتاب السير، (تح) أحمد بن سعود السيابي، ط2، 1412هـ/1992م، ص 386

تأكيد لما ذكره البيذق عن نهي ابن تومرت أهل بجاية عن لباس الأقراق، وهو أيضا إثبات بأن هذه النعال أصلها من قلعة بني حماد ، ولولا جودتها ما بلغت سواحل ليبيا.

علاوة على صناعة الألبسة الرجالية فلا شك أن للنساء ألبسة وثياب كانت تصنع في العهد الصنهاجي في المغرب الأوسط مثل اللحاف والجبة والنعل وخاصة في الحواضر الحمادية الكبرى، كما لا نستبعد وجود ألبسة حريرية مطرزة بخيوط الفضة والذهب مخصصة لنساء الأمراء والأثرياء، وقد سبقت الإشارة إلى الأقراق ذات السيور الذهبية التي نهى عنها ابن تومرت. فلا غرابة إذن أن يلبس نساء الحواضر الألبسة الفاخرة الحريرية. وأما نساء البادية فكن يلبسن الثياب البسيطة المتواضعة من الصوف والقطن أو من الكتان غير أنها بسيطة. وقد أشار المقدسي إلى كثرة عجائب وغرابة إقليم المغرب منها "أبو قلمون وهي دابة تحتك بحجارة على شط البحر فيقع منها وبَرُها وهو في لين الخز* لونه لون الذهب وهو عزيز الوجود تنسج منه ثياب تتلون في اليوم ألوانا ويمنع السلطان من حمله إلى البلدان"[1] .وهذا اللون يتبدل ويتغير ربما مع كثافة الضوء.

ومن الصناعات أيضا، تحويل صناعة الجلود إلى فراء وسروج وأحذية وقرب ومزاويد التي كانت تحول إلى المشرق. وتحويل الخشب إلى أدوات فلاحية وصناعية وأواني متعددة الأغراض. واستعمال الدوم وسعف النخيل والحلفاء لصناعة السلال والأطباق البرادع والتلاليس، ومن الشعر كانت تصنع الحوايا والتلاليس ونوع من الجُبب، وكانت بعض الحرف تختص بالنسوة والبعض الآخر يشترك فيها الرجال والنساء معا.[2]

- ثياب الخز هو ما نسج من حرير خالص أو من صوف وحرير خالص، والخز هو أيضا دابة ذات أربع تعيش في البحرولعا وبر يشبه وبر البعير وهي شبيهة بالثعلب وتجوز الصلاة بثوب الخز رغم حرمة أكل هذا الحيوان.

1 المقدسي، المصدر السابق، ص240

6.2. الصناعات المعدنية:

نستنتج من المصادر التاريخية والجغرافية والأدبية كأشعار ابن حمديس السقلي والفكون وغيرهما ما يشير إلى وجود ورشات لصناعة الأدوات الحديدية لوفرة المادة بالبلاد كتصفيح الأبواب بصفائح حديدية مثل أبواب طبنة[1] وبجاية وغيرهما، أو تزيينها بمسامير الحديد كقصور بجاية. وفي قصيدة لابن حمديس يصف فيها قصر المنصور ببجاية يقول في أحد أبياتها :[2]

ومصفح الأبواب تبرا نظروا *** بالنقش فوق شكوله تنظيرا

تبدو مسامير النظار كما علت *** تلك النهود من الحسان صدورا

كانت نوافذ قصور بجاية المطلة على البحر بها شبابيك حديد وأبواب مخرمة محنية، فضلا عن صناعة أدوات الحرث من فؤوس ورؤوس سهام حديدية وعربات. بالإضافة إلى صناعة الرخام الأبيض الذي كان يكسو حيطان جدران قاعات القصر[3]، وقد اشتهرت به بجاية وصنعت منه شواهد القبور، خلافا للقلعة التي استعملت الرخام الرمادي في صناعة أطر النوافذ والأعمدة والأحواض المائية (النوافير) وشواهد القبور وتماثيل السباع. هذا وذكرت المصادر أن كثيرا من المدن كان بها صنائع مثل طبنة[4] وقلعة بني حماد التي استقطبت إليها أرباب الصنائع والحرف من كل حدب وصوب حسب ابن خلدون[5]، وبجاية

1 البكري ، المصدر السابق ،ص50-51.

2 ديوان ابن حمديس ، صححه وقدم له د إحسان عباس، دار صادر بيروت، ص545- 565

3 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص130

4 الإدريسي، المصدر السابق، ص263

5 ابن خلدون، المصدر السابق،ج1، ص227

التي كان بها من الصناعات ليس بكثير كل غريبة ولطيفة حسب الإدريسي[1]،كما كان لمدينة الجزائر صناعات نافذة حسب البكري[2]:

ومن الحرفيين الذين وردت أسماؤهم في بعض الأعمال الفنية لدينا الخطاط والنقاش محمد بن بوعلي الثعالبي الذي نقش كتابة جامع قسنطينة، وأبو بكر الخياط الذي ورد اسمه في شاهد قبر(536هـ)، وخطاط ونقاش أخر من بجاية اسمه محمد الجاهل الذي نقش كتابة شاهد قبور . وجدت منقوشة في كتابات أثرية. ومن أهم الصناعات التي اشتهرت بها قلعة بني حماد وبلغت قمة الرقي صناعة الخزف الفني والفخار، وما اكتشفته حفريات القلعة من أواني فخارية وخزفية مختلفة الأشكال والأحجام والاستعمال والألوان لغاية في الجودة والإتقان وآية في الحسن والجمال، بألوانها الجميلة المتناسقة كاللون الأخضر والبني والأصفر، وأشكال زخارفها الرائعة الحيوانية والآدمية والهندسية والنباتية والكتابية لدليل قاطع على رقي هذه الصناعة، ولاسيما الخزفية منها ذات البريق المعدني. كما عرفت أيضا صناعات أخرى شهرة واسعة مثل الأواني والقنينات والصنجات الزجاجية، وصناعة الأواني والتماثيل والشمعدانات وأدوات نحاسية وبرونزية وأخرى تزينية شكلت بأسلوب القولبة. إن هذه الأعمال الجيدة تدل على وجود حرفيين مهرة في المملكة، يتمتعون بمواهب فنية عالية ومتمرسين متحكمين في أسرار وتقنيات مختلف الصناعات التشكيلية والفنون الزخرفية. وهذا ما يقودنا للتأكيد على وجود ورشات لهذه الصناعات وإن كانت الحفريات لم تكشف بعد على هذه الأخيرة، لكن ما عثر عليه في القلعة من قطع فنية رغم عدم اكتمال الحفريات يدل على وجود ورش لهذه الصناعات.

1 الإدريسي، المصدر السابق، ص260.

2 البكري ، المصدر السابق، ص89

هذا غيض من فيض مما كان يصنع في المملكة الحمادية، وإن كان البعض من الألبسة يعود للقرن الرابع الهجري إلا أنه من المرجح أن يكون الكثير منها قد استمر في العهد الصناهاجي والحمادي معا، مع ما قد يحدث من تغيير في الأسماء أو في طريقة الصناعة أو المواد وهذا ممكن جدا. ودليلنا على ذلك هو ما أشار إليه الشماخي عن الأقراق في القرن التاسع، وقد كانت موجودة في العهد الحمادي، وهناك الكثير من الأشياء مازالت إلى يومنا هذا مثل الطاقية والشاشية وتصفيح الأبواب وتزيينها بالمسامير، و الأقراق التي أصبحت تصنع من الحطب.

6.3. صناعة السفن:

اهتم الحماديون بصنعة السفن والمراكب قبل انتقال العاصمة إلى بجاية، وكانت لهم ورشة لهذه الصناعة بمرسى الخرز، وبعد انتقالهم إلى بجابة ازداد الاهتمام بهذه الصناعة نظرا لأهميتها في حماية سواحل المملكة، ومع خطر النورمان ازداد هاجس الخوف لديهم مما دفعهم إلى إنشاء مرافئ لصناعة السفن والمراكب الحربية لدرأ الخطر الصليبي، وأي اعتداء قد يأتي من الواجهة البحرية، لا سيما في ظل وفرة الخشب الكثير والحديد وصناعة الزفت والقطران من غابات بجاية الكثيفة، كل هذه العوامل ساهمت في إنجاح مشروع بناء أحواض في كل من القالة وبونة وبجاية لصناعة السفن والأساطيل والمراكب الحربية التي كانت تغزو سواحل الدول الصليبية منطلقة من مرسى الخرز، وهي أيضا كانت مقصدا للغزاة من السواحل الأروبية القريبة، مثل صقلية وساردينيا. وقد أشار البكري[1] في وصفه لمرسى الخرز فقال : "صنع بها مرفأ للسفن منذ وقت قريب وفي هذه المدينة تنشأ السفن والمراكب الحربية من حرابي وشواني وطرائد وشلندات وغاليوطات وحراقات وغيرها من

1 البكري، المصدر السابق، ص55

السفن التجارية والحربية التي تغزى إلى بلاد الروم ". وأخبرنا الإدريسي[1] عن دار لصناعة الأساطيل والمراكب والسفن الحربية ببجاية وكثرة الخشب في جبالها، يجلب إليها من أقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران". كما اهتم الحماديون بصناعة الدواء وأدوات طبية وقد أشرنا إلى قارورات الدواء الزجاجية التي عثر عليها في القلعة ومن هؤلاء ابو جعفر القلعي المتوفى في دمشق سنة 575هـ وهو خبير في الأدوية المفردة والمركبة والعارف بالأمراض وعلاجها[2].

7. النشاط التجاري:

كانت التبادلات التجارية في المملكة الحمادية نشطة بين مختلف المدن الداخية والخارجية، وقد ساعد على إنجاحها شبكة الطرق ووسائل النقل كالدواب والبغال، وانتشار الأسواق في ربوعها واستتباب الأمن، ووجود مرافئ على السواحل وسفن تجارية وقوارب حربية تضمن الأمن وتحمي خطوط التجارة البحرية.

7.1. التجارة الداخلية:

نشطت التجارة بفضل الأسواق الأسبوعية التي كانت تقام في القرى وتعرض فيها ضروب من المنتجات الصناعية والفلاحية وأكثرها حبوب وفواكه وغلات وحيوانات ولحوم وأصناف من المنتجات الصناعية،تجلب إليها أهل البدو والمزارعون والحرفيون من الضواحي لبيع وابتياع احتياجاتهم ومنتجاتهم إما بالمقايضة أو بالنقود. ومن الأسواق الأسبوعية التي أشارت إليها بعض المصادر، أسواق القلعة التي كانت تجلب الصناع والحرفيين لرواج أسواق المعارف والصنائع[3]، كما أشار البكري إلى قرية الفهمين التي بها سوق جامعة،

1 الإدريسي، المصدر السابق، ص260.

2 رابح بونار، المغرب العربي تاريخه وحضارته، ص280

3 ابن خلدون، المصدر السابق، ج6 ، ص 227،

وتيجيس، ومرسى الدجاج، و قرى تَسَمَّتْ بالسوق كسوق هوارة وسوق كرام وسوق حمزة وغيرها[1]. وأما الإدريسي فقد أشار إلى الكثير من الأسواق الأسبوعية أو يومية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قرية الخضراء يقول بها سوق يجتمع إليه أهل تلك الناحية، وقرية كزناية بها سوق يوم الجمعة، و سوق بني زندوي وهي سوق لها يوم في الجمعة وأشير زيري بها سوق يوم يجلب إليه كل لطيفة ويباع به كل طريفة[2]. وكانت بعض هذه الأسواق تعرف بالأيام التي تقام فيها: كسوق الجمعة وسوق السبت وسوق الإثنين والأحد، كما عرفت أيضا بأسماء القبائل التي تقام في مضاربها كسوق حمزة وسوق إبراهيم. و كانت بعض هذه الأسواق تقام كل يوم في قرية من القرى النائية، ويعرض فيها كل السلع بما في ذلك الحيوانات وتقسم الأسواق إلى مناطق للخضر والفواكه وأخرى للحبوب وأخرى للحيوانات. كما عرفت بعض المدن والقرى نوعا آخر من الأسواق يعرف باسم الأسواق الموسمية، وهي التي تقام بمناسبة معينة كالمولد النبوي الشريف وعشية عيد الأضحى والعيد الكبير وعاشوراء، ويسمي البعض هذه التظاهرة بالسويقة بتصغير كلمة سوق لأنها تقام يوما واحدا لاقتناء الناس ما يلزمهم من البضائع، وتجلب إليها الناس من القرى المجاورة وفي هذا السياق يذكر البكري موضعا اسمه أصيلة رباطا فانتابوه من جميع الأمصار وكانت تقوم فيه سوق جامعة ثلاث مرات في السنة وهو وقت اجتماعهم وذلك في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء،،،."[3]

وأما المدن والحواضر فكانت معظم أسواقها يومية ومنظمة داخل المدن، عامرة ونافقة وخاصة الخضر والفواكه و اللحوم وسائر المنتجات كالألبسة والأفرشة وأدوات

1 البكري، المصدر السابق، ص54-65

2 الإدريسي، المصدر السابق،ص ص251-- 253- 254 -264

3 البكري، المصدر السابق، ص112

الطهي والطبخ وغير ذلك. وقد وأشار البكري إلى بعض منها مثل:" بغاي التي كانت أسواقها قديما في المدينة فنقلت إلى ربض على مسافة مرحلة منها، و قسنطينة بها أسواق جامعة ومتاجر رابحة فتجارتها رائجة، و سوق مرسى الخرز لجلب المرجان وسوق تنس الذي أنشأه البحريون الأندلسيون[1]. وكان لكل مدينة سوقا دائما أو أكثر يخصص له مكانا داخل أحياء المدينة، يخضع لنظام المراقبة من طرف المحتسب، ويخضع تنظيمها حسب الصنف، بحيث يخصص لكل صنف من الأصناف مكانا خاصا حسب نوع البضاعة وحسب الحرف كما هو الحال بالنسبة لبعض الأسواق القديمة في المدن الإسلامية ومنها أسواق قسنطينة العتيقة والجزائر . وأما السلع والحرف المزعجة بسبب الضجيج والروائح الكريهة كصناعة الرخام والجلود والخل والحدادة فكانت تقام خارج الأسوار .

7.2. التجارة الخارجية:

كان لتبادل السلع بين أقطار الغرب الإسلامي من جهة، وبين الغرب الإسلامي ومشرقه وجنوب الصحراء من جهة ثانية دورا مهما في تقريب المسافات بين مختلف الشعوب وتحقيق ما يعرف في المفهوم الاقتصادي الحديث "بالتكامل الاقتصادي" بين شعوب المنطقة. وهذا الأمر لم يكن ليتحقق لو لم تكن هناك قاعدة لوجستية كالمرافئ والسفن والطرق والمحطات التجارية على الطرق الرئيسة يقصدها التجار من كل ناحية مثل الاسكندرية والجزائر ومرسى الخرز وتنس وتونس وطرابلس وبرقة وطانجة. وأما الطريق الرابط بين الشمال جنوب المغرب، فلدينا طريق سجلماسة في الغرب، وطريق ورقلة في الوسط، وطريق الجريد في الشرق.

ومن المرافئ الساحلية التي كانت مسرحا للتبادل التجاري بين الشرق والغرب لدينا مرسى الخرز الذي كان يحمل منه المرجان إلى الإسكندرية، ومنه إلى اليمن والهند والصين، تذكر

---

1 البكري، المصدر السابق، ص55-65.

المصادر أن تاجرا يهوديا في 1102م اسمه الليدي ذهب إلى المهدية وتسلم من الديان(قاضي بمحكمة الأحبار) المرجان واشترى كمية أخرى لحسابه الخاص وأخذها إلى الهند عبر الإسكندرية واليمن[1]، ويعتبر مرسى بجاية من أهم مرافئ المملكة الحمادية فهو بمثابة رئة تجارتها الخارجة، فكانت ترسو بها سفن محملة بالبضائع الواردة والصادرة من الغرب والشرق الإسلامي. وأخبرنا الإدريسي[2] عن هذه الحركة بقوله:"مدينة بجاية عين بلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة وأهلها مياسير تجار، يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة"[3].وقال عنها صاحب الاستبصار". وهي مرسى عظيمة تحط فيها سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الاسكندرية بطرف بلاد مصر وبلاد اليمن والهند والصين وغيره". وأصبحت القلعة بعد خراب القيروان مقصدا للصناع والمثقفين والتجار، تحط بها الرحال من المشرق (مصر ،الحجاز،الشام والعراق) ومن بلاد المغرب. ومن بونة كان يحمل الحديد بكميات كبيرة إلى مختلف الأقطار، وبها من العسل والخير والمير ما تزيد به على ما داناها من البلاد المجاورة لها، وكان ومستخلصه غير جباية بيت المال عشرون الف دينار، ومن جباية مرسى الخرز عشرة آلف دينار"[4]. ومن مدينة الجزائر كان يجهز العسل والسمن والتين إلى القيروان وغيرها، وكان أكثر التجار بمرافئ المغرب الأوسط من الأندلسيين، وكانت تنس محطة لسفن الأندلسيين الذين كانوا يقصدونها للتجارة قبل اتخذاها مقرا لإقامتهم

1 كتاب اليهود والعرب، ص195-191 ,S.D.Goitein, Speculum 1954 ، نقلا عن - الهادي روجي نفس المرجع ص288

2 مجهول مراكشي، المصدر السابق، ص130

3 الإدريسي، نفس المصدر، ص260

4 البكري ، المصدر السابق، ص49، 55

وتجارتهم[1]. وأما مدينة مجانة فكانت تصدر حجارة المطاحن إلى جميع المغرب[2]. ومن باجة الواقعة بين سوق ابراهيم و تنس، ومن ومرسى الدجاج وجزائر بني مزغنة كان يجهز التين المعمول على هيأة شرائح مع السمن إلى كثير من الأقطار، ومن سطيف كان يجهز الجوز الطيب الحسن إلى سائر الأقطار[3]. واختصت مدينة بسكرة بتصدير تمورها الجيدة (الليياري) الأملس إلى إفريقية، وإلى بلاد السودان يقول الإدريسي:" ليس في بلاد السودان شيء من الفواكه الرطبة إلى ما يجلب إليها من التمر من بلاد سجلماسة وبلاد الزاب يجلبها إليهم أهل وارقلان". وكانت مدينة ورجلة محطة تجارية على الطريق شمال جنوب بالنسبة للملكة الحمادية، وكان تجارها مياسير يغدون إلى غانا ويقايضون الملح والتمور ومنتجات المملكة وربما حجر الأرحى والخز مع أهل السودان وخاصة غانا. يقول البكري:"." وكان الفرويون من بلاد السودان يبدلون الملح بالذهب"[4]. وشهر تجاره من قصر أم عيسى، وكانت صخور الملح تحمل إلى السودان الغربي مقابل الشب المجلوب من بلاد كور ويعرف بالشب الكواري، يجلبه أهل ورقلان والمغرب الأقصى، وأشهر تجاره من قصر أم عيسى، وكان تجار ورقلان ينتقلون إلى بلاد غانا وبلاد نقارة فيخرجون منها التِّبر ويضربونه في بلادهم باسم بلدهم[5]، وكانت الدنانير تضرب في ورقلان على نوع الدنانير المرابطية وهي مشهورة[6] ومن وارقلان كان يحول الذهب والسلع المجلوبة من بلاد السودان إلى جميع المدن وإفريقية.

---

1 الإدريسي، المصدر السابق، ص258 . ابن حوقل، المصدر السابق، ص77-78، 84

2- ابن حوقل، نفسه،ص84

3 الإدريسي ،المصدر السابق، ص 251، 259، 269

4 البكري ، المصدر السابق، ص174

5 الإدريسي، المصدر السابق، ص296

6 الحميري(محمد بن عبد المنعم) الروض المعطار في خبر الأقطار، تح. د. إحسان عباس، ط2، 1984م ص600،

تذكر المصادر أيضا أن الغرب الإسلامي كان يزود المشرق بالمولدات الحسان والغلمان الروقة الروم والعنبر والحرير والأكسية الصوفية الرفيعة والرصاص والزئبق، وكانت تجارة الرقيق مزدهرة في عهد بني زيري من الزنوج أو الصقالبة[1] .وكانت بعض السلع تحمل إلى المشرق مثل المزاود واللوز والزعفران والخز .

8. خاتمة:

بعد هذا العرض المفصل للمقومات والموارد الطبيعية لاقتصاد للمغرب الأوسط إبان الحكم الزيري والحمادي، اتضح أن اقتصاد المغرب الأوسط كان قويا ومزدهرا بفعل عدة عوامل أهما : الجغرافية والمناخ والاستقرار السياسي كالزراعة بمختلف شُعَبِها، و تربية الحيوانات والصيد البحري، والعمل المنجمي كما سبق وأن بينا ذلك بالإضافة إلى النشاط التجاري البيني بفضل شبكة الطرق وانتشار الأسواق ، والتجارة الخارجية مع المشرق والمغرب عبر المرافئ البحرية، وصناعة السفن والمرجان وسبك المعادن وازدهار صناعة الخزف والزجاج، والمرجان، كل ذلك خلق صناعة متكاملة مندمجة مع الإقتصاد الكلي للملكة.

وما كان يزيد عن الحاجة كان يصدر إلى الأقطار المجارة شرقا غربا وجنوبا، مثل إفريقية و المغرب الأقصى والأندلس أو المشرق، أو السودان الغربي الذي كان يتم عبر البر عبر مدينة وارقلان أو عبر البحر. وكان معظم تجار تنس والجزائر وبونة ومرسى الخرز أندلسيون يجوبون موانئ المغرب الأوسط. وبالجملة فإن مقوماته اقتصاد المغرب الأوسط كان يعتمد على الثروات الطبيعية والصناعة التي ازدهرت بفضل تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة كالصوف والقطن والكتان والمواد المعدنية، مما ساهم في ازدهار وترقية المجتمع الحمادي.

---

1 ابن حوقل، المصدر السابق، ص94-95.

النظام الضريبي بالمغرب الأوسط (الجزائر) في العهد الزياني
من خلال نوازل يحي المازوني(ت 883هـ/ 1478م)

The tax system in the Middle Maghreb (Algeria) during the Ziyani era Through the crises of Yahyia Al-Mazouni (d. 883 AH / 1478 AD)

أ.د. نور الدين غرداوي
أستاذ التعليم العالي بقسم التاريخ،
جامعة الجزائر2

1. مقدمة:

قبل الحديث عن النظام الضريبي بالمغرب الأوسط (الجزائر) في العهد الزياني من خلال ما ورد في نوازل يحي المازوني (ت 883هـ/ 1478م) ودوره في السياسة المالية للدولة الزيانية، نحاول في عجالة التعريف بالمؤلف ونوازله، التي نستخرج منها هذه الدراسة.

1.1 التعريف بالمؤلف: هو يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني، يكنّى: أبو زكريا. هذا هو الاسم عُرِفَ به في كتب التراجم، التي تداولته على قلّتها.[1]

---

[1] زاد التمبكتي اسم ابن أبي عمران بقوله: يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي المازوني، يكنى: أبو زكريا. للمزيد انظر: أحمد بابا التمبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ضبط النص وعلّق عليه أبو يحيى عبد الله الكندي، دار ابن حزم، 2002م، ص509. أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهدامة وآخرون، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،طرابلس،ليبيا،1989م،ص637. أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، تحقيق

وهو الاسم الذي وجدناه على وجه الورقة الأولى في كل نسخ المخطوطات التي وصلتنا بدون نقصان أو زيادة.

يحيى المازوني من علماء القرن التاسع الهجري. مغيلي القبيلة، مازوني الموطن. لُقِبَ مؤلف "الدرر" بالعديد من الألقاب، أشهرها:

1.1.1 الفقيه: كل من ترجم له لقّبه بالفقيه، وهذا نتيجة لاشتغاله بالإفتاء، عاش في بيئة متشبّعة بالفقه، حتى سُمِّيَ بالفقيه المالكي الضَلِيع، والمتصفح لديوان "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" يجد مسائله كانت تُعرض عليه أو على فقهاء عصره، أو قبله بقليل، من أجل البت فيها وفق الحكم الشرعي، إن توفرت لهم الحجة الدامغة، أو يراسلوا بَعْضُ فقهاء عصرهم إن وجدوا فيها لبساً أو استشكل عليهم أمرها.

1.1.2 القاضي: هو اللقب الذي اشتهر به كثيراً وورثه أباً عن جد، وابْتُلِيَ بخطة القضاء وهو في ريعان الشباب، كما صرح بذلك في مقدمة نوازله، واستمر في شغل خطة القضاء إلى آخر حياته عندما استدعاه السلطان الزياني المتوكل إلى تلمسان.

1.1.3 المقرئ والمدرس: لم تَذْكُرْهُ كتب التراجم بهذا اللّقب، لكن المتصفح لمسائل ديوان " الدرر..." يستنتج بأنه كان صاحب مجلس إقراء وتدريس، وأشار إلى ذلك في مقدمة تأليفه، وصرّح بذلك علانية تلميذه أحمد بن يحيى الونشريسي في التقريظ المكتوب في ديوان "الدرر المكنونة في نوازل مازونة"، الذي احتفظت لنا به نسخة الشيخ العلاّمة المهدي البوعبدلي عندما بيّن لنا سبب انتقاله من مازونة إلى تلمسان بطلب من السلطان الزياني السالف الذكر.

وأضاف أحمد بن يحيى الونشريسي ألقاب أخرى له في تقريظه السالف الذكر، بقوله:" هو سليل العلماء الأكابر، ومن بيت العلم المعروف العلاَّمة الحُجة، الفقيه المالكي الضليع،

محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، القسم1، المكتبة العتيقية، تونس، 1982م، ص189. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج8، ط2، دار العلم للملايين، مصر، 1992م، ص175.

الأصولي المتمكن، المحدث المفسر، المطّلع البحاثة، مفيد الطالبين ومرجع القضاة والمفتين، وشيخ كبار العلماء في الديار المغربية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي...". [1]

وكتب ناسخ نسخة الرباط على أول ورقة من هذه النسخة:" هو من تأليف العلاّمة الحبر، الفهّامة، صاحب الأبحاث العجيبة والأنظار الغريبة أبي زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني".[2]

لا نعرف لميلاد يحيى المازوني تاريخاً باتفاق أصحاب كل من ترجم له، وإن كنا نعرف أنه توفي سنة 883هـ/1478م. ويُسْتشف من خلال كُتُب التراجم أنه ولد بمازونة، لذا يقال له المازوني، وبها أخذ تعليمه على يد أبيه الذي كان مدرساً وفقيهاً وقاضياً بهذه البلدة، توصلنا في دراستنا لهذه الشخصية في أطروحة الدكتوراه أنه ولد ما بين أواخر القرن الثامن وبداية القرن التاسع الهجريين. [3]

تربّى وترعرع في أحضان أسرة علمية عريقة توارثت العلم أباً عن جد، من قبيلة مغيلة، عُرفت بمكانة اجتماعية عالية، ذات وجاهة واحترام، اصطبغت حياتها بالصبغة الدينية، عُرِفت بالصلاح وحسن التدين والسيرة الحميدة، فنال حظه من التربية والتعليم في سن مبكرة، كانت سبباً في تَفَتُّقِ مواهبه وقدراته الذهنية، وتوجيهه التوجّه السليم نحو المبتغى[4]

---

[1] أبو زكريا يحيى المازوني،مخطوط الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مكتبة المهدي البوعبدلي، نسخة بطيوة، وهران، الجزائر، ورقة355وجه.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، مخطوط نسخة الرباط، رقم3699د، ورقة 01وجه.

[3] أنظر دراستنا لتحقيق الجزء الرابع الموسوم بـ " كتاب الجامع" من نوازل يحيى المازوني، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011م، ج1، ص61.

[4] شرفي زهرة، دراسة وتحقيق مسائل البيوع من ديوان الدرر المكنونة في نوازل مازونة، رسالة ماجستير في العلوم الاسلامية، تخصص أصول الفقه، جامعة الجزائر، 2006م، ص59.

الذي كانت تريده أسرته وسطرته منذ عقود زمنية طويلة، فاشتغلت بمنصب القضاء والشورى والتدريس بمازونة وضواحيها، فهو من بيت علم متعدد المعارف العلمية.

أخذ فقه القضاء على والده، الذي كان قاضياً، فقيهاً، يشار إليه بالبنان في بلدة مازونة وخارجها، وكان والده يُتْقِنُ هذه العلوم إتقاناً تاماً بحكم منصب القضاء والتدريس، اللذين شغلهما بمازونة، كما أننا نعلم على وجه التحقيق أن بعض الشيوخ الذين درس وأخذ عنهم يحيى المازوني، هُم شيوخ تتلمذ عليهم بالمجالسة، وذلك حسب ما ورد في مقدمة تأليفه، وما ذكرته المصادر التي تتحدث عن نوازله، وما تضمنته بعض المسائل التي وردت في نوازله، ومن هؤلاء الشيوخ نذكر:

* والده أبو عمران موسى بن يحيى بن عيسى (توفي بعد 791هـ/ 1389م)

* أبو العباس أحمد بن محمد بن زاغو المغراوي التلمساني(ت 833ه/1430م).

* أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني(ت 842ه/1439م).

* أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني (ت854ه/1450م). وغيرهم من الشيوخ. [1]

ابتلي الفقيه القاضي أبو زكريا يحيى المازوني بمنصب القضاء في ريعان الشباب، حسبما جاء في مقدمة تأليفه بقوله:"... فإني لما امتحنت بخطة الفصل في عنفوان الشباب، وقادني إليها ما يعلمه الله من الأمور الصعاب، وكثرت عليَّ نوازل الخصوم، وتوالت لديَّ شكليات المعلوم...". [(2)]

ذكر أحمد بن يحيى الونشريسي في تقريظه على ديوان"الدرر..." بأن الفقيه يحيى المازوني انتقل في آخر أيامه إلى تلمسان - بعدما ذاع صيته في المغرب الإسلامي- بِطَلِبْ من السلطان

[(2)] يحيى المازوني، مصدر سابق، مخطوط نسخة الحامة، ج2، رقم 1336، ورقة 01 وجه.

الزياني المتوكل على الله، حيث قال:"....حين أورد هذا الشيخ المذكور حضرته العلية، وجعله أحد مشيخته الأعلام المشاورين بقطره...".[1]

واستقر بها إلى أن وافته المنية سنة 883هـ/1478م، ودفن بها، وخلد اسمه بحارة الرحيبة قرب باب الجياد المشهور في عصرنا بمدينة تلمسان.[2]

1.2 التعريف بالتأليف(النوازل) الموسومة بـ" الدرر المكنونة في نوازل مازونة "

وقفت إلى حد الآن على 23 نسخة مخطوطة لهذه النوازل، موزعة ما بين المكتبات الحكومية ولدى الأسر والزوايا. داخل الوطن وخارجه. أقدمها النسخة الموجودة في المكتبة الوطنية بالرباط، المنسوخة سنة 1075هـ/ 1664م.

أمّا النسخة الأم المكتوبة بخط المؤلف، التي عليها تقريظ أحمد بن يحي الونشريسي، التي كانت موجودة بقلعة بني راشد بغليزان، اطلع عليها العلّامة الشيخ المهدي البوعبدلي بعد الاستقلال، ونقل منها ذلك التقريظ وكتبه على نسخة مكتبته الموجودة ببطيوة بوهران، فلم يعد لها أثر، يحتمل أنها تعرضت للضياع أو الإتلاف خلال العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في أواخر القرن الماضي.

هذه النوازل والفتاوى موجودة في ديوان ضخم يشمل 4أجزاء، نجدها إمَّا في مجلد أو مجلدين.

أوّلُ من نَبَّه إلى أهمية هذه النوازل المخطوطة المستشرق االفرنسي جاك بيرك في مقالين.[3]

---

[1] يحي المازوني، مصدر سابق ، مخطوط نسخة وهران، ورقة 355وجه.

[2] الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، تقديم الغوتي بن حمدان، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص437.

[3] Berque (J),"En lisant les mazouna",in studia islamica,Paris,1970,pp31-39

-Berque (J), l'intérieur du Maghreb, Paris, 1970, pp19-64 -

واحتفظ الشيخ المهدي البوعبدلي - رحمة الله- بنسخة من هذا المخطوط في مكتبته الخاصة ببطيوة، بوهران.

أمّا من كان السباق في استعماله في الدراسات الأكاديمية المعاصرة بالمدرسة الجزائرية على ما يبدوا لي فهو الأستاذ مختار حساني، في إعداد أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه، التي اعتمد فيها على العديد من النوازل والفتاوى في تصنيف ملكيات الأراضي الخاصة بالعهد الزياني، والتنظيم الزراعي، وتأثير الأمن وعدم الاستقرار على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وغيرهما من المجالات الأخرى، لأن دراسته كانت غير بعيدة عن عصر يحيى المازوني.

وكذلك وجود بعض الدراسات الأخرى التي اعتمدت على نوازل يحيى المازوني، كأطروحة الأستاذ الدكتور محمد الأمين بلغيث في دراسة الحياة الفكرية في المغرب والأندلس في عصر المرابطين، عند حديثه عن الآراء العقدية التي احتوتها نوازل العصر.

كما بذل أستاذنا مختار حساني جهداً كبيراً في نشر هذا المخطوط وليس تحقيقه، رغم ما وقع فيه من تصحيف وتحريف، فكان يحثُّنَا ويُوَجِّهُنا على توظيف مادته في الدراسات التاريخية، ونحن ندرس السنة النظرية للماجستير، ممّا دفعني إلى القيام بدراسة اقتصادية وفكرية للمغرب الإسلامي من خلال هذا المخطوط في مرحلة الماجستير، وواصلت البحث والدراسة في مرحلة الدكتوراه حول هذه النوازل، وذلك بتحقيق الجزء الرابع من نوازل يحيى المازوني الموسوم بـ "**كتاب الجامع**"، وأعمل حالياً على تحقيق ودراسة الأجزاء الأربعة من المخطوط، من أجل تقديمها للباحثين والدارسين للاستفادة منها في بحوثهم ودراساتهم، لما توفّره من مادة متنوعة تتعلق بتاريخ المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط.

1.3 أهمية ديوان " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" في كتابة تاريخ المغرب الأوسط(الجزائر):

يُعَدُّ ديوان " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" مصدراً هاماً وأساسياً لكتابة تاريخ المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، لاحتوائه على مادة متنوّعة لِأَحداث وقعت بين أفراد المجتمع أو نزلت عليهم، فكان الفقهاء شاهدون عليها من خلال رفعها إليهم، لِلْبَتِّ فيها وفق الحكم الشرعي.

فهو من الكتب التراثية ذات الاتجاه الشرعي التي تعالج موضوعاً واحداً وهو الفتاوى والمسائل الفقهية الخاصة ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وهو من المصادر الفقهية التي تنسب إلى الفقه المالكي رفقة المعيار للونشريسي، وجامع مسائل الأحكام للبرزلي، خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي.

وهو من المصادر الأساسية للفقه خلال هذه الفترة، يحتوي على مجموعة كبيرة وضخمة من النوازل والفتاوى، مفيدة في مجال البحوث والدراسات التاريخية والإسلامية، لكن دراستها وتحليلها يتطلب وقتاً طويلاً، ونفسا أطول لغير المختصين في الفقه، والتعمق في المدارس الفقهية.

أمّا المعلومات التاريخية التي تضمنها ديوان "الدرر" فهي محدودة بالنسبة للأحداث السياسية، لكنها غنية ومتنوعة فيما يخص الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.[1]

[1] لمعرفة المزيد عن أهمية ديوان " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" في كتابة تاريخ المغرب الأوسط(الجزائر أنظر: غرداوي نور الدين، كتب الفتاوى مصدراً لكتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمغرب

لذا نحاول في هذه الدراسة والبحث **استغلال النص الفقهي في الدراسات التاريخية الاقتصادية**، وذلك بالرجوع إلى ما توفره مسائل وفتاوى ديوان "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" من مادة متنوعة حول النظام الضريبي **واستثماره في قضايا العصر** بالجزائر خلال العصر الوسيط، مركّزين على الفترة الزيانية.

2. تعريف (الضرائب، النظام الضريبي، السياسة الضريبية):

2.1 تعريف الضرائب :

لغة: هي من الضرب، وجمعها ضرائب، وضرب الوتد يضربه ضربا: دقّه حتّى رسب في الأرض، وضرب الدرهم يضربه ضربا: طبعه، ويقال: هذا درهم ضرب الأمير، والضريبة: المضروب بالسيف.[1]

وللضرائب معان عدة في اللغة، منها: ضرائب الأرصاد والجزية، ضريبة الخراج(وظائف الخراج)، ضريبة العبد(الاتاوة)، ضرائب الأرضين. الخ.[2]

ومن هذه المعاني جاء المعنى الاصطلاحي **للضرائب**، أي المعاني التي قصد الشارع إلى تحقيقها من وراء تشريعاته وأحكامه، والتي يستقريها العلماء المجتهدون من النصوص الشرعية.

الأوسط (نوازل المازوني نموذجاً)، مجلة الدراسات التاريخية، ع14، يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2012م، ص99- 102.

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1993م، ج1،ص549، 550. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار الرسالة العلمية، دمشق، 2013، ج7، ص341.

[2] ابن منضور، مصدر سابق، ج1، ص550. ابن حجر، مصدر سابق، ج7، ص341

اصطلاحاً: هي كل اقتطاع مالي نقدي أو عيني جبري من موارد الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية (خاصة أو عامة) يقدم إلى خزينة الدولة قصد تغطية الأعباء العامة لها، بهدف تحقيق مقاصد محددة. وهي نوعان ضرائب شرعية وضرائب مستحدثة.

والضريبة هي أداة من أدوات الجباية وصورة من صورها ، فهي تضع السياسة الجبائية موضع تطبيق وفقا لنظام ضريبي قائم يجسد حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، الذي يصمم وفقا لمتطلبات هذا الوضع.

وللضرائب معان عدة في الاصطلاح خلال فترة دراستنا هذه، منها: الوظائف أو المظالم، الكلف السلطانية، المكوس والمغارم المختلفة(ضرائب محدثة)، الخراج والعشور والزكاة والجزية والركاز (ضرائب شرعية).

2.2 تعريف النظام الضريبي:

هو مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع والتنمية الاقتصادية.

2.3 تعريف السياسة الجبائية:

هي من أهم أدوات التدخل غير المباشر للدولة في توجيه الاقتصاد، وتعد جزءا متكاملا من السياسة المالية لها، وهذه الأخيرة جزء من السياسة الاقتصادية للدولة.

3. الضرائب مصدرا من مصادر الدخل:

تميز المغرب الأوسط(الجزائر) خلال العهد الزياني بنظامه الضريبي الدقيق والمتعدد، سنحاول تفصيله من خلال ما تم استخلاصه من نوازل يحيى المازوني **(ت 883هـ/ 1478م)**.

عند تصفحنا لهذه النوازل وقفنا على العديد من الضرائب التي عالجها فقهاء العصر، وبحثوا لها عن حلول مستمدة من الشريعة الاسلامية مع مراعاة العادة والعرف، وباجتهادات فقهية مستنيرة، نوجزها في ما يلي:

3.1 الضرائب المشروعة:

3.1.1 الزكاة: [1] تعتبر من الموارد الهامة للدولة الاسلامية، باعتبارها فرضا من فرائض الإسلام، وكانت تخضع عملية جبايتها للدولة، وفقا لما فُرضت أنصبتها شرعا.

والزكاة أنواع: من زكاة الأموال[2] وزكاة الأنعام[3] وزكاة الفطر، وهذه الأخيرة لم تكن تخضع للدولة.[4] والجزائر خلال العهد الزياني طبقت هذه الضريبة باعتبارها دولة اسلامية.

---

[1] الزَّكاةُ زَكاةُ المال معروفة وهو تطهيره إِذا أَدَّى عن ماله زكاته غيره الزكاة ما أَخرجته من مالك لتطهره به. انظر/ أبو الفضل جمال الدين محمد بن بكرم المعروف(ابن منظور)، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، ط1، ج6، دار إحياء للتراث العربي، بيروت، 1988م، ص64.

[2] تحدد زكاة الأموال شرعا بـ: ربع العشر، أي 2.5% من قيمة المال الذي بلغ النصاب. أنظر/ يحي المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة153ظهر. ويشير إلى زكاة الأموال من الذهب والفضة. أنظر/ المصدر نفسه، ج1، ورقة155وجه.

الإمام مالك، الموطأ، رواية يحي بن يحي الليثي، إعداد أحمد راتب عرموش، ط5، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص166.

[3] مثل أن يؤخذ من كل خمس جمال واحدا، ومن كل ثلاثين بقرة واحدة، ومن كل أربعين شاة واحدة. أنظر/ الإمام مالك، الموطأ، مصدر سابق، ص172-175. محمد بن أحمد بن محمد المالكي(المعروف بميارة)، مختصر الدر الثمين والمورد المعين، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1964م، ص 62، 63.

[4] حسب ما هو موجود في المصادر وكمثال على ذلك، فان جباية زكاة الفطر عند المرينيين كانت خاضعة للدولة إلى غاية مجيء السلطان أبي يعقوب يوسف المر يني. للمزيد انظر/محمد عيسى الحريري، الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م،

وقد أورد يحيى المازوني العديد من المسائل تشير إلى الزكاة، حيث جاء في إحداها سئل عنها الفقيه أبي عبد الله الزواوي[1]: "...عمن استغرقت ذمته الزكاة، وهو يُرْبِى ولا يعرف ما يتقي من المعاملات...". [2]

وفي مسائل السلف سئل الفقيه عبد الرحمن الوغليسي[3]: "...هل يجوز أن يتسلف الرجل عين زكاة ماله إذا ألجأته الضرورة لذلك...". [4]

وجاء في نازلة أخرى: "... عمن يأخذ السلطان منه زكاة ماله وهو أقل من النصاب..." [5]

نستنتج من هذه النازلة أن جباية الزكاة، كانت خاضعة للدولة ولها الحق في التصرف بها وفق أهواء بعض حكامها ، وحسب مصالحهم الخاصة، حتى لو استدعى جبايتها من

ص280. كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة. أنظر/ الإمام مالك، الموطأ، مصدر سابق، ص192. محمد بن أحمد بن محمد المالكي، مصدر سابق، ص66.

[1] هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف المنجلاتي الزواوي البجائي، كان حافضا بارعا، ولي قضاء بجاية، أخذ عن أبي محمد عبد العزيز بن كحيلا، وعن والده. توفي سنة 730هـ/ 1329م. انظر/ ابن مريم: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، قدم له عبد الرحمن طاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م، ص291. أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص389.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة42 وجه.

[3] هو أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي، عالم بجاية ومفتيها في وقته، أخذ عنه أئمة، كأبي الحسن بن عثمان وأبي القاسم المشدالي. من مؤلفاته: مقدمة في الفقه، وفتاوى مجموعة، نقل عنه يحيى المازوني في الدرر، توفي سنة 786هـ/ 1384م. للمزيد انظر/ ابن قنفذ: الوفيات، حققه وعلّق عليه عادل نويهض، ط4، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983، ص376. أحمد بابا التمبكتي: نيل الإبتهاج، ص248. نفس المؤلف: كفاية المحتاج، ص180.

[4] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة41 ظهر.

[5] المصدر نفسه، ج1، ورقة161ظهر.

الأشخاص الذين لم يبلغ نصاب مالهم الزكاة، وربما هذا لحاجة الدولة للأموال، وقلة مصادر الدخل، مما يجعل تركيز مداخيلها من الضرائب المستحدثة والشرعية، كالزكاة.[1]

وسئل الفقيه أبي عبد الله الزواوي:"...عن مستول على قبيلة وغيرها وطالت يده عليهم، يغرم الأزواج الحارثة وخراج الجبال **وزكاة الماشية** وغير ذلك ماجرت العادة به عند القبائل من الخَطيَّات ...." [2]

نستنتج من هذه النازلة **جباية زكاة الماشية** من طرف بعض الأعراب المتغلبين على الرعية في ظل غياب السلطة السياسية الزيانية بقرى وأرياف المغرب الأوسط، واستمرارها لعدة سنوات.

وسئل الفقيه عبد الرحمن الوغليسي:" عن رجل أخذ دراهم من رجل مستغرق الذمة ولم يحص ما عليه من التباعات من غصب **وزكاة**، وهو ممن يتولى قبض المغارم، ويدفعها للظلمة، ويتركون له نصيبا من المظالم...". [3]

بيّنت هذه النازلة مسألة التعامل مع مستغرقي الذمة عند جباية الضرائب، وتعرض أموال الزكاة إلى الغصب والتعدي، وتحويلها للمصلحة الخاصة، وعدم صرفها إلى مستحقيها.

---

[1] لمعرفة المزيد عن الزكاة ومشروعيتها في جميع الأصناف. أنظر/ الإمام سحنون، المدونة، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1986م، ج1، ص208، 294.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة 32 وجه.

[3] المصدر نفسه، ج2، ورقة 27ظهر.

3.1.2 العشور: [1] هو نوع من الزكاة تفرض على الحبوب، كالقمح والشعير والذرة، وغيرهم كالقطاني[2]، بأن يؤخذ عشر المحصول إن كان هذا المحصول طبيعيا[3]، أما إن كان قد خضع للسقي فيؤخذ نصف العشر.[4]

وقد ذكر يحيى المازوني العديد من الفتاوى تخص باب العشور، حيث وردت إشارة حول حصاد الزرع الأخضر هل يجوز إخراج العشور منه؟ فكان جوابه: يجوز في الزرع اليابس.[5]

وهو ما أكدته لنا إحدى المصادر في حديثها عن النصاب في زكاة الحبوب بقولها: "..والنصاب في الحبوب بعد اليبس والتصفية، وفي الثمار بعد الجفاف واليبس وصيرورته، والنصاب في عنب لمطة من حوز فاس، وعن عنب تونس ستة وثلاثون قنطار فاسيا، لأنها إذا يبست نقصت الثلثين، فصارت اثني عشر قنطارا، وذلك خمسة أوسق...، وما لا يبس كعنب فاس، فيخرج على تقدير جفافه، لو كان ممكنا، فإن صح في النقدين(كذا) خمسة أوسق أخذ من ثمنه قل الثمن أو كثر...".[6]

---

[1] العشور من العشر. والعَشَّارُ: قابض العُشْر. أنظر/ ابن منظور، مصدر سابق، ج9، ص220. المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة151ظهر.

[2] المقصود بالقطاني: الفول، العدس، الحمص ونحوها. أنظر/ محمد بن أحمد بن محمد المالكي، مصدر سابق، ص60.

[3] يذكر يحيى المازوني عند حديثه عن زكاة الحبوب العشر. أنظر/ الدرر، مصدر سابق، ج1، ورقة153ظهر.

[4] مالك بن أنس، الموطأ، مصدر سابق، ص181. محمد بن أحمد بن محمد المالكي، مصدر سابق، ص61.

[5] الدرر، مصدر سابق، ج1، ورقة509ظهر

[6] محمد بن أحمد بن محمد المالكي، مصدر سابق، ص61.

3.1.3 الخراج[1]: لم يعد للخراج- حسب المصادر المعاصرة للفترة - في عصر الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط أي وجود باعتبار أن بلاد المغرب الاسلامي قد فتحت منذ زمن طويل، وأهلها أسلموا عليها، لذلك لم يعد يفرض عليها الخراج، وإنما يؤخذ منها العشر فقط.

وبالرجوع إلى نوازل يحي المازوني، فإننا نجده يتحدث عن الخراج بقوله:"...وسئل أيضا عن الأرض معروفة بأناس ومنسوبة إليهم قديما أو حديثا ينتفعون بها بالحراثة وغيرها ويؤدون خراجها للإمام الخليفة، ثم أن الإمام ملكها لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيهم من المصلحة تمليكا مطلقا عاما...". [2]

وسئل الإمام الحافظ محمد بن مرزوق [3]: "...عن رجل عليه حرث زوجا من أراضي الخراج ويعطي نصيبها لعامل السلطان...". [1]

---

[1] الخَرْجُ والخَرَاجُ، واحدٌ: وهو شيء يُخْرِجُهُ القومُ في السَّنَةِ مِن مالهم بقَدَرٍ معلوم.. والخَرْجُ والخَراج: الإِتاوَةُ تُؤْخذ من أَموال الناس. انظر/ ابن منظور، مصدر سابق، مج2، ص251.

[2] يحي المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة43ظهر، ورقة44 ظهر.

[3] هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد الحفيد العجيسي التلمساني، ولد بتلمسان سنة 766هـ/1365م، نشأ بها، ثم رحل إلى أقطار المغرب والمشرق، وأخذ عن أشهر علماء عصره، فتضلع في سائر العلوم العقلية والنقلية، وذاع صيته، فقصده الطلبة من مختلف الأنحاء، مثل عبد الرحمان الثعالبي، والقاضي عمر القلشاني، وغيرهما، قال فيه يحي المازوني: " .. وشيخي الإمام الحافظ بقية النظار والمجتهدين ذو التآليف العجيبة، والفوائد الغريبة، مستوفي المطالب والحقوق سيدي أبو عبد الله محمد بن مرزوق..". ومن تأليفه، تفسير سورة الإخلاص، وأرجوزة الروض، مختصر الحاوي في الفتاوى، وغيرها من التآليف، توفي 842هـ/1439م. للمزيد انظر/ أبو الحسن علي القلصادي، الرحلة، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص96. أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص293.

وهناك إشارة أخرى في نوازل المغارسة للخراج، بقوله:"...الجزآن المغروسين في أراضي الخراج أعني الأرض الموقوفة، هو ملك للغارس يبيعه ويورث عنه ...".[2]

وجاء في إحدى مسائل الرهن أن السلطان يأخذ خراجها.[3]

نستنتج من هذه الأمثلة والنماذج أن المقصود بأراضي الخراج، هي الأراضي التي تكون ملك للدولة أو الأراضي التي تكون موقوفة على مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها، وتقوم الدولة بمنحها لمن يخدمها مقابل ضريبة ذكرها يحيى المازوني بـ: اسم الخراج.

وقد جرى تثبيت الوضع الضريبي للأراضي الخراجية على أساس الكيفية التي تم بها الفتح، ومنع تحويل الأرض الخراجية إلى عشرية حتّى وإن انتقلت ملكيتها لمسلم، وهذا حفاظا على أهم مورد مالي.[4]

3.1.4 الجزية[5]: لمّا كان أهل الذمة يعيشون في بلاد الإسلام، كانت تفرض عليهم ضرائب مقابل ما يتمتعون به من أمن وحرية، تسمى الجزية، كانت هذه الأخيرة تفرض على اليهود

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة46ظهر.

[2] المصدر نفسه، ج2، ورقة43ظهر.

[3] المصدر نفسه، ج1، ورقة194ظهر. لمعرفة المزيد عن الخراج خلال الفترة الإسلامية في العصر الوسيط، أنظر/ غيداء كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي في العصور الوسطي، مراجعة ياسر زغيب، رسالة دكتوراه صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نيسيان، بيروت، 1994م.

[4] سهام دحماني، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633-962هـ/ 1236-1554)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017/ 2018، ص179.

[5] الجِزْيَةُ ما يؤخذ من أَهل الذمة، والجمع الجِزَى. وقد تكرر في الحديث ذكر الجِزْية في غير موضع، وهي عبارة عن المال الذي يَعْقِد الكتابيُّ عليه الذمة، ومنه الحديث: ليس على مسلم جِزْية، أَراد أَن الذمي إِذا أَسلم وقد مرّ بعضُ الحول لم يُطالَبْ من الجِزْية بِحِصَّةِ ما مضى من السَّنة، وقيل: أَراد أَن الذمي إِذا أَسلم وكان في يده أَرض صُولح عليها بخراج، توضع عن رقبته الجِزْية وعن أَرضه الخراج، ومنه الحديث:

والنصارى البالغين الأحرار، دون النساء والصبيان، حيث كانت أموال الجزية تستغل في ترميم المساجد والإنفاق على المارستانات(المستشفيات) من علاج للمرضى، ومساعدة الفقراء، وغيرها.

وتذكر إحدى المراجع المؤرخة خلال فترة دراستنا أن قيمة ما كان يؤخذ من أهل الذمة كجزية يقدر بـ: دينارين وثمن دينار للفرد الواحد.[1]

وقد ذكر يحيى المازوني العديد من المسائل التي تتعرض إلى الجزية بالجزائر خلال العهد الزياني، حيث تذكر إحداها في سؤال موجه إلى شيخه أبي الفضل العقباني[2]:"...عن يهود سكنوا البادية ويتجرون في أنواع المتاجر وبعضهم سكنوا الحاضرة، وتطول إقامتهم، هل

من أَخَذَ أَرضاً بِجِزْيَتِها أَراد به الخراج الذي يُؤَدَّى عنها، كأَنه لازم لصاحب الأَرض كما تَلْزَم الجِزْيةُ الذميَّ. قال ابن الأَثير: هكذا قال أَبو عبيد هو أَن يسلم وله أَرض خراج، فتُرْفَعُ عنه جِزْيةُ رأْسه وتُتْرَكُ عليه أَرضهُ يؤدي عنها الخراجَ. انظر/ ابن منظور، مصدر سابق، ج2، ص270.

[1] محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص281.

[2] هو أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني، شيخ الجماعة وأحد الفقهاء ورجال الفتوى البارزين بمدينة تلمسان. قال فيه تلميذه يحيى المازوني:"... الفقيه، العالم، الحجة، الصدر الشهير قدوة السلف، وحجة الخلف، المدرس، المفتي، الخطيب..". وقال عنه ابن مريم:" شيخ الإسلام ومفتي الأنام الفرد، الحافظ، القدوة، العلاّمة، المجتهد، العارف، المعمر، ملحق الأحفاد بالأجداد، وصل درجة الاجتهاد، وله اختبارات خارجة عن المذهب تنازعه في كثير منها معاصريه، كالإمام ابن مرزوق الحفيد، ولي خطة القضاء بتلمسان في صغره، توفي سنة 854هـ/1450م". للمزيد انظر/ يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة92وجه. أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص365. الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس و المغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1981م، ج6، ص05. ابن مريم، مصدر سابق، ص147- 149.

تؤخذ الجزية من جميعهم أو تؤخذ من الساكنين خاصة؟ وما مقدار ما يؤخذ منهم، قدرها أربعة دنانير، وأربعون درهما بالوزن الشرعي؟.."[1]

نستنتج من هذه النازلة ضريبة الجزية التي كانت تؤخذ من أهل الذمة ومقدار ما كان يؤخذ منهم.

كما أشار الفقيه موسى المازوني((توفي بعد 791هـ/ 1389م) والد يحيى المازوني صاحب ديوان" الدرر المكنونة في نوازل مازونة" أن الجزية في عهده لم تكن تجبى على القانون الشرعي بقوله:" ...وأن المتحرين اليوم من القضاة والخطباء...فيأخذون بزعمهم من الجزية وياما أطيبه لوكان يؤخذ منهم على القانون الشرعي...".[2]

لا ينبغي أن نفهم بالقانون الشرعي هنا أنه كان يزاد عليهم فقط، بل قد يعني أن من اليهود والنصارى من كان معفى من الجزية.[3]

3.1.5 **خمس الركاز:** الركاز هو كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق هي المعادن، والقولان تحتملهما اللغة، لأن كليهما مركوز في الأرض أي ثابت. وعند الإمام مالك الخمس في الركاز الذي هو دفن الجاهلية، والزكاة في المعدن الذي يستخرج بالعمل والجهد.

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة194وجه. جدير بالذكر أنه كان لليهود دورا كبيرا في احتكار تجارة القوافل الصحراوية، وهو ما أثار جدلا كبيرا ببلاد المغرب الاسلامي، وموقف الفقهاء من احتكار اليهود لهذه الأنشطة، من خلال فتوى عبد الكريم المغيلي حول يهود توات. للمزيد أنظر/ محمد أرجو،"دور يهود الجنوب المغربي في تجارة القوافل الصحراوية"، مجلة الاجتهاد، ع34-35، س9،دار الاجتهاد،بيروت،1997م،ص93-100.

[2] موسى المازوني، المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، مخطوط متحف سيرتا، قسنطينة، الجزائر، رقم14.، ورقة3 وجه.

[3] دحماني سهام، مرجع سابق، ص174.

والركاز في الدوحة المشتبكة هو دفن الجاهلية، يوجد بغير نفقة ولا كبير عمل، في قليله وكثيره الخمس يوم أخذه، ويصرف في مصالح المسلمين .

وسئل الفقيه عبد الرحمن بن مقلاش[1] في مسألة تخص الجهة الغربية من المغرب الأوسط هل فتحت عنوة أم صلحا ؟ وعند الاجابة عنها أشار إلى المعادن المتواجدة بها ، بقوله: " ...وأمّا المعادن فإن كانت في أرض الصلح، وأهل الأرض قائمة، فالأرض لهم لا لأحد، وإن كانت في بلاد العنوة أو بلاد البربر فالنظر فيها للإمام، وله إقطاعها لمن رآه، ويقبض زكاتها، ولا تورث عمن اقتطعها...". [2]

وإذا أقطع الإمام أو من هو قائم مقامه ملاحة لشخص ما مدة من الزمان فقد أباح له التصرف فيها كما فعل في المعادن. [3]

كما سئل الفقيه عبد الرحمن بن مقلاش عن كيفية استغلال معدني الحديد والفضة الموجودين بجبل الونشريس بالوجه الشرعي، فأجاب: بأن المعادن إن كانت في أرض الصلح فهي لهم، وإن كانت بلاد عنوة فالنظر فيها للإمام، وله إقطاع ما رءاه ويقبض زكاتها، ولا تورث عمن اقتطعها، وتقطع المعادن لاجتماع الناس عليها للشراء، ويجوز أن تكرى المعادن على الإخراج بجزء مما يخرج منها. [4]

وإذا أقطع الإمام أو من هو قائم مقامه ملاحة لشخص ما مدة من الزمان فقد أباح له التصرف فيها كما فعل في المعادن فلا غرر، والمشتري منها حلال.[5]

---

[1] عبد الرحمن بن مقلاش من فقهاء الجزائر خلال القرن 8هـ/ 14م نقل له يحي المازوني العيد من فتاويه في " الدرر...". لم أقف على ترجمته.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة 48 وجه.

[3] نفسه.

[4] المصدر نفسه، ج2، ورقة 48 ظهر.

[5] المصدر نفسه، ج2، ورقة 48 ظهر

نستنتج من هذه النوازل أن سلاطين بني زيان كانوا يستغلون هذه المعادن بأوجه عديدة، إما أنه يقطعها ويقبض زكاتها أو أنها تكرى على الإخراج بجزء مما يخرج منها الخمس.[1]

3.1.6 خمس الغنائم: الغنيمة اسم لما يؤخذ من أموال الكفار بقوة الغزاة وقهرهم، على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى، وحكمه أن يخمس، وأربعة الأخماس للغانّين خاصة. وهي ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة، وأصل الغنيمة الربح.

صار مال المخالفين للسلطان غنيمة لخروجهم عليه، فالمهدي ابن تومرت اعتبر أموال مخالفيه من المرابطين غنيمة تحل له ولأتباعه، وكان يخمس أموال المسلمين كتخميس أموال النصارى.[2]

أشارت العديد من النوازل إلى غنائم السلطة الزيانية، التي كانت تتحصل عليها نتيجة حروبها مع جارتيها (الدولة المرينية، الدولة الحفصية)، والغنائم التي كانت تتحصل عليها من القبائل المتمردة أثناء حملات التأديب التي كان يقوم بها سلاطين وأمراء بني زيان وإدخالهم تحت لوائها، وكذلك غنائم القبائل التي تمتهن الحرابة.[3]

---

[1]دحماني سهام، مرجع سابق، ص212.

[2] أسكان الحسين، المالية الموحدية، وقفات في تاريخ المغرب، تنسيق عبد المجيد القدوري، سلسلة بحوث ودراسات رقم 27 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص84 . دحماني سهام، مرجع سابق، ص 212

[3] لمعرفة المزيد حول مسائل الحرابة انظر/ يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة83 وجه- 86وجه.

3.2 **الضرائب المحدثة:** هي الوظائف المخزنية أو المغارم السلطانية الواجبة بغير شرع.

ومن بينها نذكر:

3.2.1 **الضرائب على الثروة:** المقصود بالثروة في بحثنا هذا المقومات الفلاحية والزراعية، المتمثلة في الأرض والماء، وبالعودة إلى نوازل يحيى المازوني، وقفنا على العديد من النوازل تشير إلى الضرائب المفروضة على هذه الثروة، نوجزها في ما يلي:

ضريبة الوظيف:

أشارت العديد من نوازل ديوان" الدرر المكنونة في نوازل مازونة" إلى **ضريبة الوظيف**، التي كانت تفرض من طرف سلاطين وأمراء وعمال بني زيان على الفلاحين ، سميت في كتب الفقه بوظائف الحرث والجنات.

و وظائف الحراثين هي مقدار من المال يوضع على الحراثين يدفعونه عند حراثتهم للأرض على الرغم من أنهم ليسوا مالكين لها، بل أجراء فقط. [1] حيث سئل الفقيه محمد بن مرزوق عن عمال السلطان يوظفون على الحراثين وظائف كثيرة، خاصة إذا كانوا يحرثون عند العامة، أما إذا حرثوا عند ذي جاه فإنه يتكفل بإسقاط المغارم عنهم، ويؤاجرهم بأكثر مما يؤاجرهم العامة، وصاحب الوطن من الأشياخ زاد عليهم مغارم كثيرة. [2]

نستنتج من هذه النازلة تعدد وظائف الحرث حسب طبيعة الشخص الذي له سلطة كراء الأرض للفلاحين، فالرجل صاحب الجاه يدفع للحراثين أجرا أكبر لأنه معفى من الضرائب، ويضمن لهم عدم دفع وظائف الحراثين. أمّا العامة فالأجر لديهم أقل، ويوظفون على الحراثين العاملين لديهم وظائف كثيرة، بينما صاحب الوطن من الأشياخ زاد عليهم مغارم كثيرة. لذلك يلجأ الحراثون الى ذوي الجاه حتى يتخلصوا من تلك الوظائف.

---

[1] دحماني سهام، مرجع سابق، ص214.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة 48 ظهر.

كما يتبيّن من هذه النازلة أن الجنات من المغارسة وأن النصف لبيت المال، وإنما أسقط الثمن مكان المساقات .

وظيف القانون: أهل القانون أناس أقطعهم السلطان أرضا مقابل التزامهم بدفع وظائف مخزنية عنها، من يلتزم الأرض مقاطعة، فهو سيدفع الوظيف زرع أو لم يزرع . وهم يملكون الأرض ملكا غير تام، إقطاع منفعة لكن يمكنهم توارثها، ويمكن أن تنتقل تلك الأرض لشخص آخر ليس من أهل القانون، سواء بانقراض أهلها أو باستيلاء آخرين عليها لظروف معينة.

وأشارت بعض النوازل الى انقراض أهل القانون فأقطع السلطان أرضهم تلك لواحد من العلماء، ثم وقفها على مسجد .

فأهل القانون محددين بمدة إقامتهم بالأرض التي التزموها، مما جعلهم آيلين الى الانقراض، فربما يكونون من الجنود، لكن كثيرا ما تشير المصادر الى انقراض سكان منطقة ما بسبب المجاعة أو وباء أو الهجرة لأسباب أمنية، تعود بالدرجة الأولى إلى الغصب والتعدي (الحرابة).

المغارم:

الغُرم أداء شيء لَزمَ من قبل كفالة أو لزوم نائبة في ماله من غير جناية، والتغريم مُجاوز. والغَرَامة أن يلتزم الإنسان ما ليس عليه، نقول غرَّمه وأغرمه أوقعه في الغرامة. والمغرم يعني ما يلزم أداؤه.[1]

- **مغارم الجنات وواجبات الحرث:** هي الضرائب التي تفرض على الفلاحين، وهي مقدار من المال يوضع على الحراثين يدفعونه عند حراثتهم للأرض على الرغم من أنهم ليسوا

---

[1] ابن منظور، مصدر سابق، ج12، ص436.

مالكين لها، بل أجراء فقط[1] سأل الفقيه يحيى المازوني الفقيه البجائي محمد بن بلقاسم المشدالي[2] عن مسألة وقعت بالجهة الغربية بالمغرب الأوسط (عن مسألتنا)، جاء فيها: "... عن أهل قرية استولى عليها بعض الأعراب ولا يخفاكم حال العرب مع الرعية يطالبونهم بوظائف شتّى ، كغرامات الجنات وواجبات الحرث...". [3]

نستنتج من هذه النازلة تظلم الفلاحين من المغارم المفروضة عليهم، الأمر الذي يدفعهم في الكثير من الأحيان إلى التخلص من الأراضي الموظفة واستبدالها بأراضي أخرى.

وسئل الفقيه أبو عبد الله الزواوي عن مستول على قبيلة يغرم الأزواج الحارثة. وسئل أيضا الفقيه عبد الرحمن الوغليسي عن مستول على قبيلة كان يغرمهم الأزواج الحارثة. [4]

---

[1] دحماني سهام، مرجع سابق، ص214.

[2] هو محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد، المشدالي، البجائي، علاّمتها وفقيهها وإمامها وخطيبها ومفتيها وصالحها ومحقّقها، يعرف في المشرق بأبي الفضل وفي المغرب بابن أبي القاسم وأبو القسم يكنى أبا الفضل أيضاً.

قال عنه التمبكتي: الفقيه، العلاّمة، المحقق، النظّار، الورع، الزاهد، البركة، كان إماماً كبيراً مقدماً على أهل عصره في الفقه وغيره، ذو وجاهة عند صاحب تونس، يتبع ما في البيان والتحصيل بغير مظانة، خطب بالجامع الأعظم ببجاية، وتصدر فيه وفي غيره بالتدريس. من تآليفه تكملة حاشية أبي مهدي عيسى الوانوغي على المدونة، توفى سنة 866هـ/ 1461م. للمزيد انظر/ أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص538، 539.

[3] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة496وجه، ورقة 496 ظهر.

[4] المصدر نفسه، ج2، ورقة32وجه.

وسئل الفقيه علي بن عثمان [1] عن رجل تاب وكان يتولى أمور الرعية ويغرمهم "...بحكم العادة من وضائف الحرث والجنات...". [2]

مغرم النصف إلا ثمنا: هو مغرم يجبيه قائد الوطن أو العامل أو الأمير على من أحيا أرضا مخزنية بدون إذن السلطان، والأرض ليست بموات، يستغلونها بأنواع الغراسات، والسلطان وعماله أقروهم في ذلك حبا منهم في الغرس والعمارة، لكن وظفوا عليهم مغرما يسمى **بنصف إلا ثمنا**، وتركوا لهم الثُّمن حق المساقاة. [3]

و في مسائل البيوع سئل الفقيه محمد بن مرزوق : "...عن الجنات التي عليها الوظيف المسمّى **بنصف إلاّ ثُمن**، يدفع كل سنة لمتولي ذلك من العرب أو العمال، فهل يجوز شراء هذه الأملاك على أن يتولى المشتري دفع هذه الوظيف..." [4]

فأجاب: الظاهر في مسألة الجنات أنها من المغارسة وأن النصف لبيت المال، وإنما أسقط الثمن مكان المساقات، وعلى هذا فلا إشكال والبيع جائز والشفعة ثابتة، والله تعالى أعلم". [5]

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة496وجه، ورقة 496 ظهر.

[2] هو أبو الحسن وأبو علي منصور بن علي بن عثمان الزواوي، المنقلاتي، البجائي، فقيه بجاية ومفتيها وعالمها خلال القرن التاسع الهجري، أخذ عن الشيخ عبد الرحمن الوغليسي وغيره، وهو والد العلامة أبي منصور مفتي بجاية. قال عبد الرحمن الثعالبي في ذكر فضله عليه: شيخنا أبو الحسن الإمام الحافظ، وعليه كانت عمدة قراءتي ببجاية. وله فتاوى نُقل بعضها في المازونية والمعيار. نقل له المازوني فتاوى كثيرة، فضلا عن مراسلاته له. توفي بعد 850هـ/ 1446م. للمزيد انظر/ أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص332. الحفناوي، مرجع سابق، القسم 1، ص77.

[3] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة43ظهر. دحماني سهام، مرجع سابق، ص218.

[4] المصدر نفسه، ج1، ورقة509ظهر.

[5] نفسه.

وسئل الفقيه حمو الشريف [1]:"... عن أرض المخزن يقطعها السلطان لبعض أجناده إمتاعا، فيأتي قوم ويغرسون فيها وما يقطعون عن الجنات يسمّى **بنصف إلا ثمنا**..." [2]

نستنتج من هذه النازلة أن هذه الضريبة كانت تفرض على الأراضي المقتطعة من طرف السلطان إلى الأعراب أو عمال الدولة والسلطان، فكان أصحابها يقومون بمنحها لمن يخدمها مقابل ضريبة سنوية تسمي **نصف إلا ثمنا.**

- **مغرم الربع**: أوضحت مجموعة من النوازل والفتاوى الفقهية إلى عدم تحويل أراضي الأحباس عمّا وضعت له، وتشديد المراقبة على موظفي الأحباس، وعلى رأسهم ناظر الأحباس.

فهذا الأخير كان حريصاً على ربع الحبس في مختلف الظروف ويتأنّى في اتخاذ الأحكام، وهو ما أفادتنا به إحدى النوازل عن ناظر الأحباس، جاء فيها:"...عادة أن مقدمه لم يأذن له في التصرف في أموال الأحباس، إلاّ بعد مطالعته في قليل ذلك (كذا)، وكان يأخذ ثلاث(ثلث) الجنات صيفاً وخريفاً، ويعطي ربعا للأحباس عوضا عن ذلك. [3]

وكان نص الجواب: "..من عادة سلطانه، على ناظر الأحباس أنه كان يأخذ من يد جباتها، والناظر لا يستطيع مخالفته إن لم يكن على الناظر ضمان، فلا يلزمه غرم ما أخذ منه، وما أعطاه، **وأخذ الجباية من الربع عوضاً لأرباب المراقبات**، أن يعينوا له ما يسوقون منه

---

[1] هو محمد أبو عبد الله القاضي التلمساني، يعرف بحمو الشريف، أخذ عنه أبو زكريا يحى المازوني، ونقل عنه فتاوى في نوازله. قال الونشريسي في وفياته توفى سنة 833هـ/ 1429مـ وهو غير محمد الشريف التلمساني الذي ذكره القلصادي من بين مشايخه، لاختلاف سنة الوفاة بينهما. للمزيد انظر / ابن مريم، مصدر سابق، ص201. التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص493.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة44وجه.

[3] المصدر نفسه، ج2، ورقة44ظهر.

مرتباتهم، أن ليس للربع يوقف وهو مأخوذ من جيرانهم فأمتهم ذلك أن يقبضوا حقوقهم منه...". [1]

من خلال هذه النازلة يتضح لنا أن المشرف على الأحباس لم تكن له في بعض الحالات حرية التصرف في أملاك الأحباس إلا بعد مراجعة القاضي، أو حاكم الإقليم أو السلطان، وإجابة المفتي تبين لنا أن سلاطين الدولة كانوا يأخذون الجباية من العقارات التابعة للأحباس وهذا لم يكن معمولا به في العصور السابقة، ربما عمل به في هذه الفترة الأخيرة من العصر الوسيط، لأن أخذ الجباية يكون من ربع الغلة.

- **مغرم الظهير**: هي ضريبة الأراضي التي كان يقطعها سلاطين بني زيان لمن يؤدي خدمات للدولة، وكان إقطاع هذه الأرض إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة، فهناك إشارة لأراضي الظهير في إحدى النوازل سئل عنها أبو الفضل العقباني:"... عن رجل مات وعليه دين وترك أرضاً من بلاد السلطان، التي أخذها العرب كما علمتم، وهذا ظهير من قبل السلطان بتلك الأرض..". [2] فكان نص الجواب "...أن الأرض التي تعطى من قبل الإمام، للجند من عرب وغيرهم، إنما الإعطاء فيها انتفاع ينقطع بنقل الإمام.[3]

وهو ما أشارت إليه إحدى النوازل بأن الأرض التي يقدمها السلطان لشيوخ القائل، تكون بمرسوم، وهو المعروف بالظهير.[4]

نستنتج من هذه النازلة بعض الآليات الضريبية التي انتهجتها السلطة السياسية الزيانية لجباية الضرائب من خلال إقطاعها لشيوخ القبائل .

---

[1] نفسه.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة57وجه.

[3] نفسه.

[4] المصدر نفسه، ج2، ورقة30وجه. .

وهناك ضرائب أخرى عبارة عن **إتاوات** كان يقدمها تجار القوافل للعرب عند المرور بأراضي هذه القبائل، حيث يذكر حسن الوزان، أن قطعة قماش تساوي دينارا عن كل حمل جمل. [1]

- **مغرم الصلح:** أشارت إحدى نوازل الصلح إلى خوف كبير أهل قرية الفساد عليها من أهل الظلم والحرابة، فصالهم من عنده بمائة دينار ذهبا من غير إذن أهلها...." [2]

يتضح من هذه النازلة حالة الا أمن التي كانت بقرى وأرياف المغرب الأوسط، وتغلب الأعراب وتفشي الحرابة واللصوصية ، وعدم وصول سلطة الدولة الزيانية إلى تلك الأرياف والقرى، التي أصبحت بيد القبائل المتمردة، مما جعل كبير أهل القرية يقدم ضريبة لهؤلاء المتمردين والمتسلطين، تسمى بضريبة مغرم الصلح، من أجل حمايته قريته وحفظ ساكنتها لأموالهم وأمتعتهم من الغصب والتعدي.

- **مغرم الماء:** أشار المؤرخ ا بن مرزوق الخطيب في حديثه عن المغارم التي أسقطها السلطان أبو الحسن المريني[3] عن مدينة تلمسان وأعمالها **مغرم الماء** الذي كان يجبيه سلاطين بني زيان، وذلك بقوله: "...ومما رفع رضي الله عنه وظيفة مغرم الماء وكان سقي الجنات يضطر

---

[1] وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ج1، ص58.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة11 ظهر.

[3] هو أبو الحسن علي، سلطان مريني، تولى مقاليد الحكم بعد أبيه أبو سعيد عثمان بن يعقوب سنة 730هـ/ 1329م، حكم حوالي 22سنة، عرفت فترة حكمه العديد من الصراعات السياسية والعسكرية مع جارتيه الزيانية والحفصية، والصراعت الداخلية مع الإخوة والأبناء، والقبائل الموالية. توفي سنة 752هـ/1351م، تولى الحكم من بعده ابنه أبو عنان. لمعرفة حياة هذا السلطن وخصاله ومآثره انظر/ أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1981م.

فيه الى مغرم للبراءة، ولصاحب الحوز والحراس، ويجري فيه من المصائب والخسارات والغبن ما لا يدخل تحت حصر...". [1]

وفي مسألة الروض البهيج في مسائل الخليج لابن مرزوق تبين أن أهل بلد تلمسان هم الذين كانوا يدفعون وظيف الماء، وليس أصحاب الجنات. فقد كان الماء بمدينة تلمسان يدخل دورها وحماماتها ومدارسها في قنوات محكمة البناء، حتى أنهم لا يعرفون من وضعها، وأن ذلك الماء كان يخرج خا رج سور البلد إلى جنات، وأن أهل الجنات احتجوا على أهل البلد بأنهم كانوا يشترون في بيوعهم وظيف الماء، ولم يكن ذلك الوظيف على أرباب الجنات، وتخاصموا في المساهمة في بناء السور الذي تهدم بسبب ذلك الماء. [2]

فشرط وظيف الماء الذي كان يشترطه أرباب الدور في بيوعهم، يعني أن مغرم الماء يدفعه أهل الدور، وليس أصحاب الجنات. [3]

وتشير إحدى النوازل إلى تهدم سبيل ماء الحبس وعدم القدرة على جبره، سئل عنها الفقيه أبو الفضل العقباني: "... عن ماء معداً لسقي جنةٍ محبسة، تهدم سدّه، وتعطلت جريته، حتّى تعذّر إصلاحه تعذّرا لا يمكن إعادته إلا بقوة سلطانية ونفقة كبيرة...، فهل يسوغ للناظر بيع هذا الماء لعدم انتفاع الحبس به أو يعاوض في أصل تعود على الحبس منه فائدة أو يترك على ما هو عليه...". [4]

3.2.2 الضرائب على الاستثمار: فرضت السلطة السياسية في الجزائر خلال العهد الزياني العديد من الرسوم على التجار والحرفيين، يمكن تقسيمها إلى قسمين:

---

(1) بن مرزوق التلمساني، مصدر سابق، ص285.

(2) يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة1 ظهر، ورقة2وجه..

(3) نفسه. دحماني سهام، مرجع سابق، ص221.

(4) يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة59 ظهر.

رسوم الأسواق أو المكس:

وردت إشارات عديدة في ديوان " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" أوضحت لنا كيفية تنظيم الأسواق وجباية مكوسها، مثل الرسوم على الخضر المطروحة للبيع في الأسواق، وعلى المكاييل في أسواق الحبوب وغيرها، وكان بعض قضاة الجزائر خلال العهد الزياني يحصلون على رواتبهم من ذلك **المكس**، وهذا ما أفادنا به يحيى المازوني في النازلة التي ذكر فيها بأنه تولى قضاء تنس ووجد **مرتب** قاضيها يؤخذ من الباب.[1]

وردت رسوم الأسواق أو المكس في نوازل يحيى المازوني بمصطلحات ومفاهيم متعددة، منها:

- **المغارم المخزنية:** تعني هذه **المغارم** في لغة الفقهاء الضرائب التي يدفعها التجار والصناع لفائدة الدولة، يجبيها منهم

المخزنيون الموكلون بهم، يظهر هذا المعنى في مناظرة القباب[2] وسعيد العقباني [3] المتعلقة بمسألة الحاكة وتجار البز بمدينة سلا، حيث، قال تجار البز في سلا:"...إنا لا نزال توظف

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق ، ج2، ورقة 49وجه.

[2] هو أبو العباس أحمد بن القاسم بن عبد الرحمن، عرف بالقباب، من أشهر محققي الحفاظ في عصره، تولى الفتيا بفاس، ومن الذين درسوا عليه ونبغوا في العلوم الشرعية خلال القرن الثامن الهجري الإمام الشاطبي، ترك العديد من المؤلفات منها: اختصار أحكام النظر لابن القطان، وشرح قواعد عياض، وله العديد من الفتاوى ذكرها المازوني في كتابه "الدرر...". له مناظرات مع سعيد العقباني الذي جمعها في جزء سماه لب اللباب في مناظرة القباب، توفي سنة878هـ/1474م. للمزيد أنظر/ ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار النصر، القاهرة، 1970م، ص105. التمبكتي، كفاية المحتاج، مصدر سابق، ج1، ص9.

[3] هو سعيد بن محمد العقباني التلمساني إمامها، ذكره ابن فرحون بأنه فقيه في مذهب مالك، سمع من ابني الإمام وتفقه بهما، وُلي قضاء الجماعة ببجاية أيام السلطان أبي عنان، وولي قضاء تلمسان، وله في

علينا **مغارم مخزنية**، وربما كانت ثقيلة، فتعال نتواطأ على أنا من اشترينا سلعة للتجارة يقف مشتريها درهما صغيرا، ونجمع ذلك بيد من نثق به وتنفق عليه، وما اجتمع ذلك نجده نستعين به يوم يكون علينا مغرم. فقال حاكة البلد: هذه مظلمة علينا، فإن لا عيش لنا إلاّ معكم أيها التجار، فمنكم نبيع سلعنا التي عيشنا من أرباحها، فإذا تواطأتم على هذا الدرهم عند شراء كل سلعة فليس منكم أحد يشتريها...". [1]

نستنتج من هذه النازلة الضريبة التي كانت تفرض على التجار في سوق البز، المسماة بالمغارم المخزنية، كما يتبيّن من هذه النازلة التدليس في البيع والتحايل على الحرفيين من طرف التجار في إبقاء درهم ليستعمل في المغارم المخزنية ، وهو نوع من التهرب الضريبي يكون على حساب حرفي الحاكة.

وفي مسألة الضمان ورد سؤال إلى الفقيه بركات الباروني[2]:"... عن رجل كلّف عامل وطنهم **غرم** مال ظلما وخوّفه بالضرب الوجيع مع السجن، فضمنه رجل آخر، فوجد المضمون للعامل سبيلا، فهرب من دار بعض المرابطين، فقام الضامن إلى المرابط المذكور، فقال له: لم غفلت عن المضمون إلى أن فرّ ولم يخلصك الآن، من يدري إلى أن تؤدي لي عنه ما ضمنت عنه للعامل المذكور وإلا أبلغك إليه ويعذّبك بالضرب والسجن إلى أن يقتلك، والتزم الضامن المذكور غرم ما كلفه العامل المذكور...". [3]

ولاية القضاء ما ينيف عن أربعين سنة. توفى سنة 811هـ/ 1408م. للمزيد انظر/ ابن مريم، مصدر سابق، ص106، 107. التمبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص190،189.

[1] المصدر نفسه، ج1، ورقة 473وجه، 473ظهر.

[2] هو أبو الخير بركات الباروني من فقهاء الجزائر، كان من جلة العلماء الأعلام، شرح فروع ابن الحاجب في سبعة أسفار. للمزيد أنظر/ التنبكتي، كفاية المحتاج، مصدر سابق، ج1، ص177. المؤلف نفسه، .نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص100، 101.

[3] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج1، ورقة 503 ظهر، 504 وجه.

- **اللوازم المخزنية (الرسوم الجمركية):** هي تلك الرسوم التي كان يدفعها التجار بصفة خاصة، وكان يطلق عليها لفظ **" اللوازم المخزنية"**، وتفرض على السلع المارة في موانئ بلاد المغرب الاسلامي.[1]

ومن أمثلة ذلك أنه كانت تفرض رسوم على كل ثوب من القماش المستورد من أوربا يباع في الأسواق.[2]

وقد كانت الموانئ تشكل مصدرا هاما من **مصادر الجباية** أمدت بلاد المغرب بكثير من الأموال والمساهمة في الدخل الوطني والرخاء الاقتصادي.[3]

وقد أشار يحي المازوني إلى ذلك في المسألة التي تولى فيها قضاء تنس السالفة الذكر، لما وجد مرتب قاضيها يؤخذ من الباب بقوله:"...ومن ترى أنه يلزمه الخادم في الباب يؤخذ من **الداخل والخارج**...". [4]

نستنتج من هذه النازلة أن الضرائب نوعان، داخلية خاصة بالسلع المحلية، وخارجية، وهي القادمة من الدول الأوربية والتي تأتي من البحار وترسوا بها السفن في الموانئ، وتجارة الصحراء نحو بلاد السودان (إفريقيا جنوب الصحراء) .

- **القبالات (رسوم المحلات التجارية والحرفيين):** كان التجار والحرفيون يدفعون رسوما عن سلعهم ، تلك الرسوم كانت تشكل موردا هاما لدول المغرب الاسلامي، كانت هذه الرسوم تعرف باسم **"القبالات"**.[1]

---

[1] أحمد بن يحي الونشريسي، مصدر سابق، ج2، ص282.

[2] محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص288.

[3] كان إيراد ميناء سبتة من الضرائب في اليوم يتراوح بين 500دينار إلى 700 دينار، يصل إلى 2000 دينار في اليوم. أنظر/ المرجع نفسه، ص282.

[4] يحي المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة49وجه.

وهذا ما نجده في نوازل يحيى المازوني، حيث ذكر أنه عندما تولي قضاء تنس، في النازلة السالفة الذكر بقوله:"...وجدت مرتب قاضيها يؤخذ من الباب، فجازاني في ذلك إن أنا أخذتها حزت مالا يليق، وإن أنا تركته نعلم أن قائد البلد يأخذه، فصرت نجود به على الضعفاء ، ومن نرى أنه يلزمه لازم في الباب في الداخل وفي الخارج ، نقول للوالي لا تقرض له ...".[2]

3.2.3 الضرائب على الخدمات: وردت في نوازل يحيى المازوني العديد من الاشارات إلى الضرائب على الخدمات، من بينها نذكر:

3.2.3.1 مغرم الخطية:

الخطية غرامة تفرض على الجناة الذين يرتكبون جريمة معينة كالقتل والجرح والقطع والسرقة وسائر الفواحش كعقوبة مالية لهم على تجاوزهم ضوابط الأمن الاجتماعي.[3] وتشير المصادر إلى أن أهل القرى والبادية كانوا يؤدون الخطايا في شكل ماشية.[4]

وبالعودة إلى نوازل يحيى المازوني وقفنا على مسائل عديدة تشير إلى مغارم الخطية، من بينها نذكر:

[(1)] أحمد بن يحيى الونشريسي، مصدر سابق، ج3، 276، 277. محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص282.

[2] يحيى المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة49وجه، ورقة 49ظهر.

[3] أبو العباس أحمد الهنتاتي الشماع، مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة اغرام ذوي الجنايات والإجرام زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام، تحقيق عبد الخالق أحمدون، منشورات وزارة الأ وقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2003م، 82. دحماني سهام، مرجع سابق، ص251

[4] المصدر نفسه، ص132.

– سئل الفقيه أبو عبد الله الزواوي" ...عن مستول على قبيلة وغيرها وطالت يده عليهم، يغرم الأزواج الحارثة وخراج الجبال وزكاة الماشية وغير ذلك ما جرت العادة به ضد القبائل من **الخطيّات** وما جرى مجراها، واستمر على ذلك أعوام...". [1]

- سئل الفقيه البجائي علي بن عثمان:"... عن رجل تاب إلى الله، وكان قبل التوبة خبيث المكسب كثير التخليط، ممّن يتولى أمور الرعية ويأخذ منهم **الخطايا** على جناياتهم..." [2]

يتضح من هذه النوازل مغرم الخطية التي كانت بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

3.2.4 الضرائب على التركات: التركة من الميراث والتوارث، التوارث نوعان، سبب ونسب، النسب معروف، أما السبب
فثلاثة النكاح والولاء والإسلام.

وردت في نوازل يحي المازوني العديد من المسائل تشير إلى التركة، وذكر بأن بيت المال يرث مال من لا وارث له. وتركة المتوفي إذا كان عليها وظيف ديْنا، فإنه يوقف توزيعها على الورثة حتى يتم دفع الوظيف وهو مغرم الإيقاف.

سئل الفقيه محمد العقباني:" ...عن هالك ورثته بناته وبيت المال، ثم أن أمير المؤمنين تصدق على بعض الفقهاء بما... لبيت المال من تركة الهالك ربعا كان أو غيره ...". [3]

3.2.5 مغارم الخصومة: وردت إشارة في نوازل يحي المازوني إلى مغارم الخصومة، حيث سئل الفقيه أبو الفضل العقباني: " ...عن رجل رفع خصمه لحاكم معروف بالظلم والعداء في أموال الناس، فقال الخصم: من سببه غرم ...". [4]

---

[1] يحي المازوني، مصدر سابق، ج2، ورقة32وجه.

[2] المصدر نفسه ، ج2، ورقة 34 ظهر.

[3] المصدر نفسه، ج2، ورقة 65ظهر.

[4] المصدر نفسه، ج2، ورقة 39ظهر.

فكان جواب الفقيه التلمساني:" ...الشاكي إلى الظالم مستحق بغرم ما غرمه المشتكي والله الموفق بفضله".[1]

وغيرها من الضرائب التي فرضتها السلطة الزيانية على الرعية بالمغرب الأوسط.

4. موقف الرعية من الضرائب المحدثة:

يتضح من خلال نوازل يحيى المازني أن الرعية بالمغرب الأوسط لم تكن **راضية على الضرائب المحدثة** من طرف السلطة السياسية الزيانية، وأعلنت في الكثير من الأحيان تذمّرها من المغارم واللوازم والوظائف السلطانية، واعتبرتها مجحفة، وغير عادلة، وهي مثقلة، وفُرِضت ظُلما وجورا عليها، وهذه الضرائب آلية من الآليات الجبائية لأكل مال الرعية بالباطل...إلخ.

لذا نجدها سعت في الكثير من الأحيان إلى **التحايل** على عدم دفعها، وهو ما يسمى في عصرنا الحالي بالتهرب الضريبي.

ومن الرعية من يرغب في التخلص من ظلم الوالي والوظائف المخزنية بالجاه. وهو ما أكده لنا العديد من النوازل، منها:

سئل الشيخان الفقيهان أبو زيد وأبو موسى ابني الامام:" عن سلطان ظالم أو عامله أو شيخ عن قبيلة يفرض فريضة على بلده أو على بلدة أو على بعض رعيته من أهل قرية أو بادية أو على أهل صنعة أو الحراثين من غرامة نقود أو زرع أو تعني خدمة بناء أو غيره أو حراسة شيء أو طلب عدد من الرماة يسافرون لبده وشبه هذا من **الوظائف المعتادة** في

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق ، ج2، ورقة 39ظهر.

هذا الزمان، فاستشفع بعض الرعية المطلوب منهم ذلك لذي وجاهة من عالم أو ديانة أو نحوه...". [1]

وسئل الإمام الحافظ محمد بن مرزوق:"... عن رجل له جاه عند أهل الدنيا، ويركن له ناس من الرعية بحرث بلده بإكراء ما يحرثون عند غيره من العامة، لأن العامة يوظفون على الحارثين في بلادهم وضائف كثيرة...". [2]

وهذا التهرب الضريبي بالجاه حدث مع أحد الفلاحين أيضا، حيث سئل الفقيه عبد الرحمن الوغليسي:"...عمن له أرض للحراثة ويعجز عن دفع المظالم التي ينشئها العمال على الحراثين، فيأتي سطوة ووجاهة فيقول له: اشترك معا في حرث أرضي على أن تلتزم لي جميع المغارم والملازم، فيلتزم له ذلك ويشتركان...." [3]

ومن التجار من كان يتحايل على الحرفيين، ويدخل هذه المغارم في ثمن الشراء، وتقع على كاهل الحرفي البائع للسلع، وهو ما لمسناه في مسألة تجاز البز مع الحاكة، التي وقع الكلام فيها بين الامامين العالمين الحافظين سعيد العقباني وأحمد القباب حول الدرهم الموقوف من طرف التجار من أجل المغارم المخزنية، التي رآها التجار بأنها مثقلة. [4]

ومن أشكال هذا الرفض الذي صدر عن الرعية لعدم دفعها للضرائب المحدثة، هو إعلان عصا الطاعة عن السلطان، والقيام بحركة تمردات. حيث سئل الحفيد محمد العقباني عن الأعراب البغاة بالعناد والسعي إلى الفساد المعروفين بإخافة الطريق وسلب

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق ، ج2، ورقة 38وجه.

[2] المصدر نفسه ، ورقة 44 ظهر.

[3] المصدر نفسه ، ج2، ورقة 25وجه.

[4] المصدر نفسه، ج1، ورقة 473وجه، 473ظهر.

الأموال واقتراف أنواع الحرابة جا فيها :"...عن هؤلاء الأعراب المتغلبين عن البلاد لضعف السلطنة، أحيانا يكونوا خداما للسلطان، وتارة يكونوا مخالفين على السلطان، كما يفعل عرب بلادنا، مثل بني عامر وبني سويد، يعمد أحدهم إلى تولية قاضٍ في وطنه بلا أمر الإمام، فيقضي.....". [1]

ومن الأشكال الأخرى لهذا الرفض الضريبي والتهرب منه، **نجد الهجرة** من المناطق الريفية ببادية المغرب الأوسط، والامتناع عن ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، بسبب المغارم واللوازم والوظائف السلطانية، حيث سئل الفقيه أبي عبد الله الزواوي:"...عن مستول على قبيلة وغيرها وطالت يده عليهم، يغرم الأزواج الحارثة وخراج الجبال **وزكاة الماشية** وغير ذلك ماجرت العادة به عند القبائل من الخَطيَّات ...." [2]

وسئل الفقيه عبد الرحمن الوغليسي: " ...عن أقوام مرابطين غار عليهم أقوام من العرب، فأخذوا ما بأيديهم من الماشية وغيرها..." [3]

وبالمقابل نجد السلطة السياسية الزيانية منحت امتيازات جبائية متعلقة بالضرائب لصالح فئات اجتماعية على حساب أخرى، تمثلت في **الاعفاء الضريبي**، الذي منح لشيوخ القبائل والمرابطين والصلحاء، الأمراء، الجند...الخ.

هذا الاعفاء الضريبي اعتبرته الرعية غير عادل، وخلق فوارق اجتماعية.

ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من النوازل أشارت إلى ذلك منها: سئل الفقيه أبو الفضل العقباني حول الحرث المشتك بين **من أنعم عليه أمير المؤمنين بزوج يُرثها باسم الصدقة**، لكون المنعم عليه من أهل الطلب أو من أهل الرباط ورجل من الفلاحين، بحيث

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق ، ج2، ورقة70 وجه. .

[2] المصدر نفسه ، ج2، ورقة 32 وجه.

[3] المصدر نفسه، ج2، ورقة 39 وجه.

يخرج كل واحد منهما حظه من الزريعة، وعمل البقر، وتوابع ذلك على الشركاء في قبالة ما يجيء من المغرم، وهذه عادة مستمرة ببلادنا- كما قال السائل -مع كل من هو محرر من قبل السلطان، وحين يعلم .قايد الوطن بذلك يفرض على الفلاح مغرما بسبب هذا الحرث المشترك.[1]

وسئل الإمام الحافظ محمد بن مرزوق:"...عن رجل من أعيان القبائل يعطيه السلطان أرضا ينتفع **بجبايتها..."**[2]

وسئل الفقيه حمو الشريف:"...عن أرض المخزن يقطعها السلطان لبعض أجناده إمتاعا...".[3]

وسئل الفقيه أبو الفضل العقباني:"...عن أرض معروفة بأناس ومنسوبة إليهم قديما وحديثا ينتفعون بها بالحراثة وغيرها ويؤدون خراجها للإمام الخليفة، ثم أن الإمام ملّكها لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيهم من المصلحة تمليكا مطلقا عاما..."[4]

وسئل أيضا :"...عن أرض القانون انقرض أهلها **فأعطاها السلطان لعالم** فاستغلها مدة، ثم طلب شيخ الوطن السلطان فحبّسها على مسجدٍ، فهل يمضي التحبيس أو تكون للعالم".[5]

وغيرها من المسائل التي أوضحت موقف الرعية من الضرائب المحدثة.

---

[1] يحيى المازوني، مصدر سابق ، ج2، ورقة 23ظهر.

[2] المصدر نفسه، ج2، ورقة 38ظهر.

[3] المصدر نفسه، ج2، ورقة 44وجه.

[4] المصدر نفسه ، ج2، ورقة 44ظهر.

[5] المصدر نفسه، ج2، ورقة 60وجه.

5. موقف الفقهاء من الضرائب المحدثة: ناقش الفقهاء مسألة الضرائب من زاويتين اثنتين:[1]

الأولى: صياغة الأحكام الخاصة بالضرائب الشرعية، كالزكاة والخراج والجزية والعشور وخمس الركاز، وضبط الوجوه المشروعة لاستخلاص الضرائب وجبايتها من طرف العمال والولاة والأمراء وشيوخ القبائل وأحكام صرف الفيء والزكاة وتوزيع العطاء.

الثانية: ناقشوا مسألة حكم توظيف مغارم محدثة غير واجبة بالشرع على الرعية، فنجدهم أجمعوا على أن الوظائف المحدثة غير الواجبة بالشرع ظلم، لكنهكم تعاملوا معها في فتاويهم بأنها عادة استقرت ويترتب عليها تباعات في قضايا مختلفة، كالبيع والمواريث والوصايا، ومتى كانت موجودة صار أدائها واجبا، والتهرب منها غير جائز إن وقع عبثها على باقي الرعية.

كما حدد فقهاء المالكية عموما شروطا لتوظيف مغارم محدثة، هي خلو بيت المال، تعيين الحاجة الضرورية الملحة التي تتوقف عليها مصلحة المسلمين، أن يتصرف فيها بعدل، تنفق بحسب الحاجة والمصلحة، تفرض على من كان قادرا من غير ضرر ولا إجحاف، تؤخذ جهرا لا سرا، تكون مؤقتة، فإذا ظهر مال في بيت المال بَطُلَت.[2]

6. خاتمة:

نكتفي بهذه النماذج **لنعرّج على بعض النتائج** التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، التي نوجزها في ما يلي:

شكلت الضرائب الشرعية والمحدثة في الدولة الزيانية، التي فرضتها السلطة السياسية(السلاطين، الأمراء، شيوخ القبائل.......) على الرعية عائقاً كبيراً في توفير الأمن

---

[1] دحماني سهام، مرجع سابق، ص509.

[2] المرجع نفسه ، ص509.

الغذائي والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الكثير من الأحيان، وحالت دون تثبيت سلطتها بالمغرب الأوسط خلال القرنين السابع والثامن الهجريين.

كما أن هذه الضرائب كانت نعمة ونقمة على السياسة المالية للدولة الزيانية، فعندما تفرض **الضرائب على الرعية** زمن الرخاء الاقتصادي وتوفر الأمن، كانت الرعية تلتزم بها، وكانت تمثل الدعم المالي المنتظر منها، وفي هذه الحالة تكون نعمة على استراتيجيتها المالية لتنفيذ مشروع الجباية ومصدرا للنفقات.

وعندما تفرض الضرائب زمن القحط وقلة الانتاج وانشار الأوبئة، فهذه الضرائب كانت تثقل كاهل الرعية، وتمتنع عن دفعها، وكانت تشكل عائقاً كبيراً في وجه الاستراتيجية المالية للدولة الزيانية، وتعم الفوضى وإعلان عصا الطاعة من طرف الرعية وبعض القبائل، وتعمل على عرقلة السياسة المالية للدولة الزيانية وتصبح نقمة عليها.

في حين نجد هذه الضرائب وسّعت الفجوة بين السلطة السياسية والرعية في العديد من الأحيان، وأدت إلى العصيان وانعدام الأمن (تمردات القبائل)، فكان السلطان الزياني يضطر في العديد من الأحيان إلى عقد معاهدة سلم مع القبائل المتمردة، ويتنازل بموجبها على عدة تسهيلات تكون في صالحهم، ويمنحهم إقطاعات خاصّة لرؤسائهم وفرسانهم، حتّى يتسنّى له مواجهة العدو الخارجي المتربص بالدولة الزيانية (الحفصيون، المرينيون)

كما يتبيّن من الفتاوى الفقهية لديوان" الدرر المكنونة في نوازل مازونة" أن السلطان الزياني كان يعتمد على الأمراء والقوّاد وشيوخ القبائل لجباية تلك الضرائب، ويقطعهم إقطاعات(تمليك أو منفعة) وهؤلاء كانوا يمثلون ألية من آليات الجباية الضريبية للسلطة السياسية الزيانية.

إنّ أمراء البوادي والقبائل هم ممثلو السلطة السياسية داخل القبائل، وهم المسؤولون المباشرون عن إقرار الأمن والعدل **والجباية** ومراقبة البوادي والقرى حسب العرف والعادة.

كما أنّ السلطة السياسية التي كان يمثلها هؤلاء الأمراء في قرى وأرياف المغرب الأوسط، كانت معظمها سلطة فردية مطلقة، تميل في كثير من الأحيان إلى العنف، حيث كان هذا الأخير هو عنوان قوّة الأمير، وقدرته على البطش، وقهر أفراد إمارته أو قبيلته، وانصياعهم لأوامره وتقديم واجباتهم الضريبية بانتظام إلى الدولة.

بينما **سياسة الاعفاء الضريبي** وإقطاع الجباية التي كانت تمنحها السلطة السياسية الزيانية لبعض قبائل المغرب الأوسط، مثل بني عامر وسويد أدت إلى زيادة الصراع القبلي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني وانتشار الحرابة وانعدام الأمن ببوادي المغرب الأوسط.

وسياسة الامتيازات الجبائية التي منحتها السلطة السياسية الزيانية للمرابطين والصلحاء وأشياخ القبائل خلقت فوارق اجتماعية وأثّرت على النسيج الاجتماعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

كما يتّضح من خلال دراستنا **للنظام الضريبي** في العهد الزياني من خلال نوازل يحي المازوني، نفرة سكان قرى ومداشر المغرب الأوسط (الجزائر) من **الجور الضريبي** الذي كان يمارسه بعض العمّال الذين كانوا يعيّنون من طرف السلطان الزياني، فاستمالتهم جارتيها (الحفصية والمرينية) للإعلان عصا الطاعة عن الحاكم، وأدخل البلاد في العديد من التمردات، نتج عنها العديد من الثورات، أتت على الأخضر واليابس، وأضعفت البلاد في الكثير من الأحيان.

بالرغم من الرفض المتكرر للرعية بالمغرب الأوسط(الجزائر)من دفع الضرائب المستحدثة، واعتبارها ظلما وجورا، وما نتج عنها من حملات عسكرية، كان يقودها حكّام الدولة الزيانية وأمرائها لتأديب الرعية وجباية الضرائب، فإنّ النظام الضريبي ظلّ أحد المقومات المالية ومصدرا من مصادر الدخل المالي الذي تراهن عليه الدولة الزيانية في تنفيذ استراتيجيته الدولة على مختلف الأصعدة والمجالات.

حقاً كانت الضرائب موردا هاما وأساسيا للدولة الزيانية في مختلف مجالات الحياة، ذات منافع هامّة، متنوّعة، تمدّ الدولة بالمال، الذي يزيدها قوّة سياسية ورخاء اقتصادي، كما أنّ أراضيها الخصبة ومراعيها كانت مصدرا للجباية ومغرية للأمراء وشيوخ القبائل لإعلان ولائهم لها، في حين أن الوظيفة المالية التي كانت تقدّمها تلك الضرائب، جعلتها تحتل مكانة مرموقة من قبل السلطة السياسية على حساب مصلحة الرعية وانشغالاتها.

ازدهار التّجارة الخارجية لبجاية الحَمَّادية

إبّان عهدي النَّاصر والمنصور (454– 498هـ/ 1062– 1104)

The flourishing of the foreign trade of Bejaia Hammadid During the reign of Al-Nasir and Al-Mansour (454-498 AD /1062 -1104AD)

د. حسام صلاحي
باحث دائم في المركز الوطني للدّراسات
والبحث في التّاريخ العسكري الجزائري

1. مقدّمة:

عرفت الدّولة الحَمَّادية إبّان فترة حكم النَّاصر بن علناس وابنه المنصور ذروة تقدّمها الحضاري والاقتصادي، فغدت بجاية حاضرة الحَمَّاديين يومئذ مركزا للحياة الاقتصادية للدّولة، وعرفت هذه الأخيرة تطوّرا في جميع الأصعدة خاصّة في مجال التّجارة الخارجية والتّي قطعت أشواطا لا بأس بها في الازدهار والنَّماء إلى درجة أنّها أصبحت محل إعجاب الرّحالة والجغرافيين والمؤرخين. فلم يتوان النَّاصر والمنصور في الاستعانة بخبرة المغاربة والأندلسيين في المجال الاقتصادي وهو ما كان له أثر واضح في تحوّل نمط معيشة المجتمع الحَمَّادي من حياة بدوية قائمة على نشاط الرّعي والزّراعة إلى مجتمع متحضّر يمتهن الحِرف والصّناعة والتّجارة، وممّا عزّز هذا التّحوّل أيضا هو حياة الاستقرار التّي نَعِمَ به الحَمَّاديون إثر انتقال مقر حكمهم من القلعة التّي تعرضت لتهديدات أمنية من قبل بعض القبائل الهلالية إلى بجاية المُحَصّنة طبيعيا من الغزوات والغارات، وتمتّعت هذه الحاضرة بمؤهلات طبيعية كبيرة كشبكة الطّرقات والمراسي الآمنة. وعليه تطرح هذه الدّراسة بعض التّساؤلات، ومنها: ما هي مقوّمات النَّشاط التّجاري الحَمَّادي؟، إلى أي مدى ازدهرت التّجارة الخارجية الحَمَّادية؟ وما هو أثر التّطوّر الاقتصاد الحَمَّادي على الدّولة وسُكّانِها؟.

2. مقوّمات النَّشاط التّجاري

حظيت الدّولة الحَمَّادية في عهد النَّاصر بن علناس (454-481 هـ/1062-1088م) وابنه المنصور (481 -498هـ/1088- 1104م) بالعديد من المقومات الطّبيعية والبشرية التّي أعطت دفعا قويّا لازدهار التّجارة الخارجية الحَمَّادية، وفي هذا الشّأن ورد عن المؤرخ الفرنسي الهادي روجر إدريس قوله " **وبلغت مملكة بني حَمَّاد ذروة قوتها بعد بناء بجاية**[1]". ومن هذه المقوّمات، يُوجد:

2.1 الأمن:

ساد الأمن في ربوع الدّولة الحَمَّادية في عهد النَّاصر بن علناس خاصّة لما نقل عاصمة الحَمَّاديين من القلعة إلى بجاية[2]، فموقع العاصمة الجديد صار أكثر تحصينا وتأمينا من القلعة، ويرى صاحب كتاب الاستبصار[3] وكذا المؤرخ الفرنسي لويس ماس لاتري Louis de Mas-latrie من أن سبب تحويل عاصمة الحَمَّاديين إلى السَّاحل كان غرضه الاحتماء من غارات قبائل بني هلال وبني سليم الوافدة من المشرق[4]، ويجدر التّنبيه إلى أن الأمراء الحَمَّاديين تبنّوا سياسية سلمية في غالب الأحيان، انتهجا جلّ الأمراء الحَمَّاديين مع جيرانهم

---

[1] الهادي روجر إدريس : الدّولة الصّنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، ترجمة، حَمَّادي السَّاحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج.1، ص. 322.

[2] حسام صلاحي : الجيشُ الحَمَّادي ودَورُه في درء الأخطارِ الخارجيةِ خِلاَل عهد النَّاصر بن علناس (454– 481هـ/ 1062– 1089م)، في مجلة الدّراسات التّاريخية العسكرية، المجلد الثّالثّ، العدد الأوّل، جانفي 2021/1442.

[3] مؤلف مجهول (ت. بعد 580هـ/1185م): الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، 1986، ص. 128.

[4] Louis de Mas-latrie, Traités de paix et de commerce et Documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique Septentrional au moyen âge, Supplément et Tables J. Baur et détaille, Libraires, Paris, 1872, p.30.

المغاربة كالزّيرين والمرابطين وخاصّة مع الدّول الأوروبّية المطلة على الحوض الغربي للمتوسط، فقد أتت هذه السَّياسة أكلها في مجال ترقية التّجارة الحَمَّادية الدّاخلية منها والخارجية.

وعلى الرّغم من دخول الحَمَّاديين في صراع مع جيرانهم الزّيريين إلى أن غالبية الخلافات حُلت بالطّرق السَّلمية، على غرار الصّلح الّذي وُقع بن تميم بن المعزّ بن باديس صاحب إفريقية (453هـ/1062-501هـ/1108م) مع النَّاصر بن علناس[1]، ويروي لنا ابن الخطيب بأن المنصور بن النَّاصر كان ضابطا لأمور دولته[2]. ومما يدلّ على أنّ الطّابع السَّلمي كان هو غالب على جيران الحَمَّاديين ما رواه الذّهبي أنه سنة إحدى وثمانين وأربعمائة 481هـ/ 1088م التّي تُوفي فيها النَّاصر بن عَلنّاس بن حَمَّاد، وولي بعده ابنه المنصور، فجاءته كُتُب تميم بن المعزّ، وكُتُب يوسف بن تاشفين صاحب مَرّاكُش (500-456هـ/1065-1106م) بالعزاء والهناء[3].

واضطر الأمراء الحَمَّاديون إلى مداهنة قبائل بني هلال وبني سليم[4] التّي ما فتئت تُشكّل خطرا على حدودها الجنوبية[5]، وتجلت السَّياسة السَّلمية – على الرّغم ما اعترضها من

---

[1] الذّهبي : شمس الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت. 748هـ/ 1347م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح. عمر عبد السّلام التّدمري، ط.2، دار الكتاب العَربيّ، بيروت،1413هـ/1993م ، ج.31، ص.36.

[2] ابن الخطيب أبو عبد الله بن عبد الله بن سعيد الغرناطي (ت.776هـ/1374م) : أعمال الأعلام فيم بُويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من كلام، تح. سيد كسُروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م ، ج.2، ص.333.

[3] الذّهبي : المصدر السَّابق، ج.33، ص.05.

[4] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.129.

[5] عن الوضع العسكري والأمني في عهد المنصور بن النَّاصر، ارجع إلى مقالنّا الموسوم ب " دورُ الجَيش الحَمَّادي في مواجهةِ الأخطارِ الدّاخليةِ والخارجية إبّان عهد المنصور بن النَّاصر بن علناس (481–

مناوشات خاصّة مع الزّيريين- أن أطلق النَّاصر سراح الأسرى الأوروبّيين الّذين اختُطفوا من قبل الجيش الحَمَّادي، ووعد النَّاصر بن علناس البابا بإطلاق سراح أي أسير نصراني يقع بين يديه[1]. إن هذا التّصرف يُوضح جليا مدى سعي هذا الأمير إلى تمتين علاقاته السّياسية مع القوى المسيحية.

2.2 المرافق:

لا شك أن استقطاب التّجار والتّجارة الخارجية يقتضي وجود جملة من المرافق التّي تُقدّم الخدمات للتجار، فبجاية قبل انتقال الحَمَّاديين إليها كانت خاضعة لحكم القلعة سياسيا، أما اقتصاديا فميناء بونة كان أكثر شهرة منها[2]، وعلى ذلك، لم تكن مهيأة لاستقطاب التّجارة الدّاخلية فضلا عن التّجارة الخارجية. فقد ورد عن الذّهبي بأنّها كانت مرعى للدّواب والمواشي[3]، وكان بها عددا قليلا من منازل البربر[4].

498هـ/1088–1104م)". في مجلة الدّراسات التّاريخية العسكرية، المجلد الثّالثّ، العدد الثّاني، الجزائر، ذو الحجة 1442هـ/ جانفي 2021، ص. 17-31.

[1] للمزيد من الشّرح والإيضاح حول هذا الموضوع، يُرجى النَّظر في دراسة: سامي سلطان سعد : دراسة عن رسالة البابا جريجوري السَّابع إلى العاهل الحَمَّادي النَّاصر بن علناس في عام469هـ/1076م، في مجلة الدّراسات التّاريخية، المجلد الأوّل، العدد الأوّل، الجزائر، 1986، ص.42-69.

[2] دومنيك فاليرين : بجاية ميناء مغاربي (1067-1510)، تر. علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014، ج.1، ص.56.

[3] الذَّهبي : المصدر السَّابق، ج.30، ص.289.

[4] محمَّد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس العصر الثّاني، دُول الطّوائف منذ قيامها حتّى الفتح المرابطي، ط.4، مكتبة الخاني، القاهرة، 1417هـ/1997م، ج.3، ص.280-

ولما انتقل إليها الحَمَّاديون أقاموا فيها جملة من المرافق المدنية والعسكرية، وفيها شرع النَّاصر بن علناس في بناء مدينة بجّاية النَّاصِريّة، التّي اختطت على السَّاحل البحر[1]. فمرساها أصبح مركزاً هاماً لرسو السَّفن، وترويج التّجارة، وانتقل إليها الحمّاديون في حدود سنة 457 هـ/1065م[2]، ويُفيد ابن الخطيب بأن النَّاصر بن علناس أقام العديد من قصور لما انتقل إلى بجاية[3]، وأفاد حسن الوزان – دون أن يحدد الفترة – أن بجاية وُجدت بها العديد من المرافق فبالإضافة إلى المدارس والمساجد والزّوايا وُجد بها الحمامات والفنادق ومارستانات والأسواق كلّها مشيدة ومنسقة بطريقة حسنة[4]. ولا شك أنّ عددا معتبرا منها يرجع إلى عهد النّاصر وابنه المنصور.

ومن أهمّ المؤهلات الطّبيعية التّي تمتّعت بها عاصمة الحَمَّاديين الجديدة بجاية هو الوادي الكبير[5]، وذكر المراكشي بأنّه منتزه بجاية إذ تُسقى بساتينها منه، ويُزود قصورها بالمياه[6]، واعتبره برنشفيك طريقا هامّا من طرق المواصلات[7]. وعليه، فبجاية لما صارت قاعدة الحَمَّاديين احتوت على

[1] ابن خلدون عَبْد الرّحمن بن محمد بن محمد (ت.808هـ/1406م): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، تح. خليل شحادة، ط.2، دار الفكر، بيروت، 1408هـ/1988م، ج.6، ص.27.

[2] مُحمَّد عبد الله عنان : المرجع السَّابق، ص.280-281.

[3] ابن الخطيب : المصدر السَّابق، ج.2، ص.332.

[4] الوزان حسن بن محمد (ت.1554م) : وصف إفريقية، تر. محمد حجي ومحمد الأخضر، ط.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج.2، ص.50.

[5] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.129. ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى المغرِبيّ (ت.673هـ/1274م) : كتاب الجُغرَافِيا، المكتب التّجاريّ للطِّبَاعَة والنَّشْر والتّوزِيع، بَيْرُوت، 1970م.

[6] المراكشي محي الدّين عبد الواحد بن علي التّميمي (647هـ/1250م) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق صلاح الدّين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1426هـ/2006م، ص.262.

[7] روبار برنشفيك : تَاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القَرْن 13 إلى القَرْن 15، تَرّجَمَة حَمَّادي السَّاحلي، دَار الغَرْب الإسلامي، بَيْرُوت،1988، ج.1، ص.410.

عدد لا بأس به من المرافق أهلها ذلك لأن تُصبح مركزيا تجاريا ليس لبلاد المغرب الأوسط فحسب وإنّما في الحوض الغربي للمتوسط ككلّ. أكّد ذلك ابن خلدون الّذي أورد ما يلي: " فاتخذ بجاية هذه معقلا وصيّرها دارا لملكه، وجدّد قصورها وشيّد جامعها. وكان المنصور هذا جمّاعة مولعا بالبناء وهو الّذي حضر ملك بني حَمَّاد وتأنّق في اختطاط المباني وتشييد المصانع واتخاذ القصور وإجراء المياه في الرّياض والبساتين. فبنى في القلعة قصر الملك والمنار والكوكب وقصر السَّلام وفي بجاية قصر اللؤلؤة وقصر أميميون[1]". ولا شك أن هذا العدد المعتبر من المرافق عُدّ عاملا محفزا لاستقطاب التّجارة.

2.2.1 المسّالك ووسائل النَّقل:

كانت غالبية الحواضر الحَمَّادية الكبرى كبونة وقسنطينة ومدينة الجزائر تتمتع بشبكة النَّقل البري والبحري، وعلى رأس هذه المدن تبرز بجاية التّي قال عنها الحموي: "تركب منها السَّفن وتسافر إلى جميع الجهات[2]"، واعتبرها برنشفيك سببا في ثراء بجاية الحَمَّادية[3]. فمينائها في غاية الأمان، فبإمكان الأساطيل البقاء فيه في أمن وسلام[4].

وكانت بجاية على رأس شبكة مكثفة من المسالك البرية الرّابطة بينها وبين الأسواق والمدن الدّاخلية والصّحراوية[5]، فكان بوسع تجارها التّواصل مع المناطق الدّاخلية لإفريقيا[6]. قال عن مسالكها البرية صاحب الاستبصار، " وهي مدينة عظيمة، ما بين جبال شامخة قد أحاطت بها، والبحر منها في ثلاث جهات: في الشّرق والغرب والجنوب. ولها طريق إلى جهة المغرب يسمى بالمضيق

---

[1] ابن خلدون : المصدر السَّابق، ج.6، ص.232.

[2] الحموي شهاب الدّين أبو عَبْد الله ياقوت بن عَبْد الله الرّومي البَغْدَادي (ت.622هـ/1225م) : معجم البلدان، ط.2، دَار صادر، بَيْرُوت، 1995، ج.1، ص.339.

[3] برنشفيك : المرجع السَّابق، ج.1، ص.416.

[4] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.30.

[5] دومنيك فاليرين : المرجع السَّابق، ج.1، ص. 45.

[6] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.30.

على ضفة النَّهر المسمى بالوادي الكبير، وطريق القبلة إلى قلعة حَمَّاد على عقاب وأوعار، وكذلك طريقها إلى الشّرق. وليس لها طريق سهلة إلا من جهة الغرب، فلم يكن للعرب إليها سبيل[1]".

وحدّد الادريسي الطّرق البرية الرّابطة بين بجاية وغيرها من حواضر بلاد المغرب، وحدد المسافة بين بجاية وأشهر الحواضر المحيطة بها في قوله: "ومدينة بجاية قطب لكثير من البلاد، وذلك أن من بجاية إلى اتكجان يوم وبعض يوم، ومن بجاية إلى بلزمة مرحلتان، وبعض ومن بجاية إلى سطيف يومان، وبين بجاية وباغاية ثمانية أيام، وبين بجاية وقلعة خمسة أيام، وهي من عمالة بسكرة، وبين بجاية وتيفاش ست مراحل، وبين بجاية وقالمة ثماني مراحل، وبين بجاية وتبسة ستة أيام، وبين دور مدين وبجاية إحدى عشرة مرحلة، وبين بجاية والقصرين ستة أيام، وبين بجاية وطبنة سبع مراحل[2]". وحدّد الحموي المسافة الرّابطة بينها وبين الجزائر بني مزغناي بأربعة أيام[3]، ومن بجاية إلى قلعة بني حَمَّاد أربع مراحل، ومن بجاية إلى مدينة تلمسان عشرون مرحلة[4].

وأكّد على أهمّية ومكانة بجاية في مجال الطّرق والمواصلات، ما ورد عن المؤرخ الفرنسي لويس ماس لاتري بأن نقل العاصمة الحَمَّادية إلى بجاية التّي تتربع على موقع ملائم بحكم أنها تقع في طريق ممتاز للتّجارة والعلاقات البحرية[5]. كما أنّ النَّاصر أسقط عنها الخراج وحولها رسميا إلى عاصمة في حدود سنة 461هـ/1069م[6]. وعدّها ابن سعيد قاعدة المغرب الأوسط[7].

---

[1] مؤلف مجهول: المصدر السَّابق، ص.129-130.

[2] الإدريسي محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الطّالبي (ت.560هـ/1165م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ/1989م، ج.1، ص. 260.

[3] الحموي: المصدر السَّابق، ج.1، ص.339.

[4] المراكشي محي الدّين عبد الواحد بن علي التّميمي (ت. 647هـ/1250م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق صلاح الدّين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1426هـ/ 2006م، ص.256.

[5] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.18.

[6] محمد الطّمّار: المغرب الأوسط في ظلّ صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.114.

[7] ابن سعيد: المصدر السَّابق، ص.36.

3. الرّواج الصّناعي:

عرفت الدّولة الحَمَّادية ازدهار نشاطها الصّناعي، فقد توفرت فيها العديد من المعادن والمواد الأوّلية: كالخشب، الزّفت، القطران، الحديد[1]، ومن الأسباب التّي دفعت النَّاصر إلى الاستقرار فيها أن مبعوث تميم بن المعزّ بن باديس محمد بن البعبع أشار إلى النَّاصر بن علناس الفائدة التّي تحصل له من النَّشاط الصّناعي في بجاية[2]، وورد عن النَّويري قوله: «هذا المكان يصلح مدينة ومرسى وصناعة للسفن[3]»، فغدت عاصمتها بجاية مقرّا لصناعة المراكب البحرية[4]، وازدهرت الصّناعة والتّجارة في بجاية الحَمَّادية[5]، وأصبحت تُوجد فيها شتّى الصّناعات[6]، إلى درجة أن بعض العمائم التّي صُنعت فيها أصبحت تساوي خمسمائة دينارا[7]، ومن أشهر أسواقها، يوجد: سوق الصّوف، وسوق القيصرية[8]. ومن الأسواق الرّائجة التي تمتّعت به بجاية هو سوق المتواجد في حصن تاكلات المطل على جبل بجاية، ومن مميزاته أنّه كان دائم النّشاط، تداولت فيه الخضر والفواكه واللّحوم بأسعار زهيدة[9].

---

[1] الإدريسي : المصدر السَّابق، ج.1، ص. 260.

[2] الحموي : المصدر السَّابق، ج.1، ص.339.

[3] النَّويري أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدّائم (ت. 733هـ/1333م) : نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423 هـ/2002م، ج.24، ص. 224.

[4] الحميري : المصدر السَّابق، ص. 81.

[5] برنشفيك : المرجع السَّابق، ج.1، ص.416.

[6] الإدريسي : المصدر السَّابق، ج.1، ص. 260.

[7] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.129.

[8] برنشفيك : المرجع السَّابق، ج.1، ص.416.

[9] مقديش محمود بن سعيد (ت. 1228 هـ/1813 م) : نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح. علي الزواري، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ج.1، ص.94.

4. الصّادرات والواردات الحَمَّادية:

بحكم الإمكانيات الطّبيعية والبشرية الضّخمة التّي تمتّعت بها بجاية الحَمَّادية، فقد تمكّنت هذه الدّولة من تصدير العديد من المنتجات الزّراعية، وبعض الصّناعات، فأصبحت أسواقها مشبّعة بالسَّلع إلى درجة أن الحموي قال في شأنها: "**لا يخصّها من المنافع شيء**[1]"، غير أنها اضطّرت إلى استيراد بعض السَّلع الصّناعية لتغطية العجز في بعض المجالات.

4.1 الصّادرات:

نظرا لخصوبة أراضي بلاد المغرب الأوسط وتوفرها على مصادر المياه فإن النَّشاط الزّراعي عرف انتعاشا كبيرا مما أدى إلى وفرة جلّ المحاصيل الزّراعية المعروفة بها المنطقة إلى درجة أنّها تتجاوز حاجة المستهلكين. فقد اشتهرت بكثرة أشجارها وفاكهتها[2]. ووُجدت ببجاية بعض النَّباتات الطّبية والنَّادرة كما أفاد بذلك الإدريسي في قوله: "جمل من النَّبات المنتفع به في صناعة الطّب مثل شجر الحضض والسَّقولو فندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير والرّزاوند والقسطون والإفسنتين أيضا وغير ذلك من الحشائش[3]". وعليه فغالبية صادرات بجاية الحمادية انحصرت في المواد الأوّلية والزّراعية وبعض المنسوجات.

4.2 الواردات:

اضطرّ الحَمَّاديون إلى استيراد بعض السَّلع التّي تفتقر إليها دولتهم، ويظهر من كلام مارمول كربخال أن بجاية تفتقر إلى القمح[4]، ويرى حسن الوزان بأن أراضي بجاية لا تتمتع

---

[1] الحموي : المصدر السَّابق، ج.1، ص.339.

[2] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.130.

[3] الإدريسي : المصدر السابق، ج.1، ص. 259.

[4] مارمول كربخال (ت.1600م) : إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرّباط 1408-1409هـ/1988-1989م، ج.2، ص.377.

بالخصوبة ولذلك فإنتاج الحبوب بها كان قليلا مقارنة بالفواكه[1]. ويُمكن حمل كلام الوزان على مدينة بجاية فقط وليس على كلّ الأقاليم والولايات القريبة منها.

التّجارة الخارجية:

إن الموقع الاستراتيجي الّذي حظيت به الدّولة الحَمَّادية سمح لها الاتصال بدول الضّفة الشّمالية والجنوبية للمتوسط، فقد توسطت هذه الدّولة جلّ القوى الفاعلة في الحوض الغربي للمتوسط، بالإضافة إلى دول المشرق، وأصبحت مارسيها مشهورة تدخل وتخرج السَّفن إلى جميع الجهات[2]، ومن الدّول التّي تعاملت تجاريا مع بجاية، يوجد:

أ) الأندلس:

يعود اهتمام تجار الأندلس بسواحل وبلاد المغرب الأوسط إلى فترة ما قبل الحَمَّاديين، فتجار الأندلس جعلوا بجاية إحدى المحطات البحرية الهامّة في توسعهم السَّواحل المغاربية[3]، ويرى المنجم بأن أهل الأندلس أنشأوا عدة مرافئ عبر سواحل المتوسط، فجاء في قوله: "ونقلت هذه الجماعة (الأندلسيين) نشاطها إلى الشّاطئ المغربي، فأنشأت عدة موانئ، مثل بجاية، وبونة (عنابة) ومرسى الدّجاج[4]". وأكّد النَّويري بأن بجاية صارت معقلا للأندلسيين الفارّين[5].

ب) المشرق الإسلامي:

لم يجد التّجار الحَمَّاديون صعوبة في إقامة روابط تجارية مع بلدان المشرق العربي خاصّة وأن علاقاتهم بالفاطميين اتّسمت بالصّداقة والتّعاون، فقد جاء عن بعض كتب

---

[1] الوزان: المصدر السَّابق، ج.2، ص.50.

[2] الحموي: المصدر السَّابق، ج.1، ص.339؛ الحميري: المصدر السَّابق، ص. 81.

[3] برنشفيك: المرجع السَّابق، ج.1، ص.417؛ دومنيك فاليرين: المرجع السَّابق، ج.1، ص.55.

[4] المنجم إسحاق بن الحسين (ت. في القرن 4هـ/10م): آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كُلّ مكان، عالم الكتب، بيروت، 1408 هـ/1988م.

[5] النَّويري: المصدر السّابق، ج.23، ص. 468.

الجغرافية أن ميناء بجاية رست به بعض السَّفن قادمة من بلاد الشّام، وسفن أخرى من الإسكندرية وبلاد اليمن، والهند*، والصّين[1]. ومما ساعد الحَمَّاديين على إقامة روابط تجارية مع الفاطميين هو عدم دخولهم في صراع معهم بخلاف الزّيريين، وظلّت العملة الفاطمية مستعملة في الأسواق الحَمَّادية، فتداولها التجار برضى تامّ[2].

د) أوروبّا:

إن قرب المسافة بين عاصمة الحَمَّاديين بجاية وصقلية والتّي تبعد عنها بمقدار ثلاثة مجار "[3]، وبينها وبين برشلونة أربعة مجار[4]. سهّل على تجار الضفتين التّبادلات التّجارية، وقد حافظ الحَمَّاديون على علاقات ودية مع التّجار المسيحيين، ففي نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي استقبلت العاصمة الحَمَّادية جالية مسيحية مرفوقة بقس وصلت رتبته إلى الأسقفية. وأفاد ماس لاتري من أن النَّاصر ظلّ على علاقات سلمية مع التّجار

* يُلاحظ أن صاحب كتاب الاستبصار بالغ في تقديره لحجم التّجارة الخارجية الحَمَّادية لما ذهب إلى أن السَّفن الهندية والصّينية وصلت إلى موانئ بجاية، وهذه المعلومة لم ترد في ثنايا كتب الجغرافية والرّحالة والتّاريخ. وهو ما يضطرنا إلى استبعادها.

[1] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.130.

[2] ابن الأزرق مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الغرناطي (ت.896هـ/1491م): بدائع السَّلك في طبائع الملك، دار السَّلام، القاهرة، 1429هـ/2008م، ص.266.

[3] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.130. قّدر ابن جبير المجرى بمائة ميل، ابن جبير محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، أبو الحسين : (ت.614هـ/1217م): رحلة ابن جبير، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د. ت.)، ص.08.

[4] مقديش : المرجع السابق، ج.1، ص.164.

الايطاليين* طوال فترة حكمه[1]، وأفاد في موضع آخر من أن البابا غريغوريوس السّابع Gregory VII (1073-1085م) أرسل برسالة إلى النَّاصر بن علناس[2] والتّي امتنّ فيها على سياسية النَّاصر خاصّة في خصوص إطلاق سراح الأسرى[3]، ويظهر أن تجارة أهل بجاية مع الأوروبّيين استمرت لفترة طويلة بدليل أن مارمول كربخال أفاد من أن أهل بجاية مياسير نظرا لارتباطهم بعلاقات تجارة مع الأوروبّيين[4]. وكانتا جمهوريتي جنوة gêne وبيزا Pise من بين الأوائل في أوروبّا الّذين أقاموا علاقات تجارية مع بجاية[5]، على رأسهم تجار جنوة في عهد النَّاصر[6]، وقد أهّلت شبكة الطرقات البرية والبحرية بجاية لتكون همزة وصل بين أوروبّا وبلاد السَّودان، فقد استطاع التّجار الحَمَّاديون الارتباط بتجار بلاد السَّودان الغربي[7].

5. أثر ازدهار النَّشاط التّجاري على المجالات الأخرى

كان لازدهار قاعدة الحَمَّاديين بجاية الأثر الأبرز في الازدهار العمراني للحاضرة، وتوسع نشاط وحجم التّجارة الدّاخلية والخارجية وثراء أهلها، وهذا ما انعكس على المجالات الأخرى،

---

* على الرّغم من أن النَّاصر بن علناس وابنه المنصور ارتبطا بعلاقات سلمية مع البابا والتّجار الإيطاليين والعالم المسيحي إلا أن الوثائق والأرشيف الإيطالي لم يُفصح لنا عن حجم هذه التّجارة، والرّأي الرّاجح أنه كانت هناك علاقات تجارية نشطة بين الطّرفين إلا أن ذلك لم يُدون في العقود والوثائق.

[1] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.30.

[2] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.05

[3] للمزيد من الشّرح والإيضاح حول هذا الموضوع، يُرجى النَّظر في دراسة: سامي سلطان سعد : المرجع السَّابق، ص.42-69.

[4] مارمول كربخال : المصدر السَّابق، ج.2، ص.377.

[5] دومنيك فاليرين : المرجع السَّابق، ج.1، ص. 795.

[6] Laurent charles féraud, histoire des villes de la province de Constantine, Bougie, typographie et litiiographie l. arnolet. Constantine, 1869,p.74.

[7] Louis de Mas-latrie, op. cit., p.31.

واعترف المؤرخ ابن الخطيب بأنَّ المنصور أوصل الدّولة الحَمَّادية إلى قمّة مجدها[1]. ومن آثار ازدهار النَّشاط التّجاري على المدينة وساكنيها، يوجد:

أ) ازدهار العمراني لحاضرة بجاية

كان لتحول بجاية إلى عاصمة أثر كبير في الازدهار العمراني للمدينة، فبعد أن كانت مرسى صغيرا أصبحت مدينة[2] ونالتّ بذلك ثناء المؤرخين والجغرافيين، ومن أبرز هؤلاء، نجد ما ذكره الإدريسي عنها في قوله: " مدينة الغرب الأوسط وعين بلاد بني حَمَّاد[3]"، فصارت أشهر مدينة في بلاد المغرب الأوسط وقاعدة حكم الحَمَّاديين، بعد أن كانت مرسى قديماً يُعاني من التّهميش والعزلة، فاختطها الناصر ، ونقل إليها مركز حكمه، واتخذها مقرا لعاصمته. ومن ذلك الحين سارت بجاية في طريق التّقدم، وغدت من أغنى وأزهر الثّغور الإفريقية[4]. قال عنها روبار برانشفيك: " وستستمر بجاية فيما بعد حتى قبل العصر التّركي في الظهور بمظهر المدينة الكبرى[5]"، قال عنها صاحب الاستبصار:" فبقي صاحب بجاية في ملك شامخ وعز باذخ يضاهى في ملكه صاحب مصر، فإن بجاية على نظر كبير وفائد عظيم[6]". وقد عُمّرت بجاية واستفحل عمرانها على حساب القلعة[7]. وأصبح العمران البجائي محل انبهار الأدباء والمؤرخين، قال عنها ابن الخطيب: "العتيقة الْبناء، السَّامية الميناء[8]".

---

[1] ابن الخطيب : المصدر السّابق، ج.2، ص.333.

[2] الحموي : المصدر السَّابق، ج.1، ص.339.

[3] الإدريسي : المصدر السَّابق، ج.1، ص. 260.

[4] عنان : المرجع السَّابق، ج.3، ص. -281.

[5] روبار برنشفيك : المرجع السّابق، ج.1، ص.410.

[6] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.130.

[7] الإدريسي : المصدر السَّابق، ج.1، ص. 260.

[8] ابن الخطيب محمد بن عبد الله بن سعيد السَّلماني (776هـ/ 1374م): ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1400هـ/1980م، ج.1، ص.232.

عرفت بجاية تطورا ملحوظا في مجال البناء والعمران[1]، "فيه قصور من بناء ملوك صنهاجة غاية في الحسن فيها طاقات مشرفة على البحر عليها شبابيك الحديد والأبواب المخرمة المحلاة والمجالسَّ المقرنصة المبنية حيطانها بالرّخام[2]". وورد عن كاربخال أن عدد المباني في بجاية وصل إلى عشرين ألف في فترات ازدهارها[3]. فيها قصور من بناء أمراء صنهاجة لم ير الرّاءون أحسن منها بناء، ولا أنزه موضعا[4]. قال شاعر الحمّاديين ابن حمديس (المتوفي527ه/1133م) المعاصر لفترة حكم المنصور، واصفا بهاء ورونق المباني المعمارية ببجاية، بقوله:

أعليت بين النَّجم والدّبـــــران	قصرا بناه من السَّعادة بـــانِ
فضح الخورنق والسَّدير بحسنه	وسما بقمّته على الإيــــــوانِ
فإذا نظرت إلى مراتب ملكـــــه	وبدت إليك شواهد البرهـــانِ
أوجبت للمنصور سابــقة العُلى	وعدلت عن كسرى أنوشروانِ[5]

ويرى عبد الكريم عزوق الباحث في المعالم الأثرية ببجاية خلال الفترة الإسلامية من أنّ النَّصوص التّاريخية والشّواهد الأثرية تخلو من دور الأمراء الحَمَّاديين الّذين جاؤوا بعد المنصور في المجال العمراني[6].

---

[1] يُنظر: حسام صلاحي : تطوّر العَمَارة الحَمَّادية وأثرها في تحضّر المجتمع الحَمَّادي إبّان عهدي النَّاصر والمنصور (454- 498هـ/ 1062- 1104م)، في مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد السَّادس، العدد الثّاني، الجزائر، 2022، ص.535-546.

[2] الحميري : المصدر السَّابق، ص. 81.

[3] مارمول كربخال : المصدر السَّابق، ج.2، ص. 376.

[4] مؤلف مجهول : المصدر السَّابق، ص.130.

[5] ابن حمديس الصّقلي أبو محمد عبد الجبار بن أبي بكر (ت.527هـ/1133م) : ديوان ابن حمديس، تصحيح وتقديم إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ت.) ، ص.494-495.

[6] عبد الكريم عزوق : المعالم الأثرية الإسلامية ببجاية ونواحيها (دراسة أثرية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، السَّنة الجامعية 2007-2008، ص.104.

ب) نمو ميناء بجاية

عرف مرسى بجاية تطورا لافتا منذ أن صارت قاعدة الحَمَّاديين، فقبل ذلك كان ميناء بونة طاغيا على مرسى بجاية ثم حدث العكس، فصار ميناء بجاية أكثر شهرة ورواجا من ميناء بونة[1]، تحط فيه السَّفن المتوسطية محملة بالسَّلع والبضائع.

ومن آثار ازدهار ميناء بجاية أيضا، هو بعث المراسي القريبة منها، كمرسى الدّجاج، فبعد أن وصفه ابن حوقل والمقدسي والبكري بأنه مرسى غير مأمون والحركة السَّفن فيه ضعيفة[2]، فإنه في عهد الإدريسي صار مرسى مأمونا، ومن المدن البحرية التّي ازدهرت بازدهار بجاية يوجد مدينة تدلس وميناؤها، والتّي تبعد عن بجاية سبعين ميلا في البر، وتسعين ميلا في البحر[3].

ج) ثراء تجارها وأهلها

انعكس الرّواج التّجاري لبجاية الحَمَّادية على الوضع الاجتماعي للسّكان بصفة عامّة ولطبقة التّجار بصفة خاصّة، وقد نقل إلينا الإدريسي مدى الثّراء الّذي بلغه التّجار الحَمَّاديون، في قوله: "وأهلها مياسر تجار، وبها من الصّناعات والصّناع ما ليس بكثير من البلاد وأهلها يجالسَّون تجار المغرب الأقصى وتجار الصّحراء وتجار المشرق[4]". وجاء عن ابن خلدون وغيره بأنّ المنصور هو أوّل من ضرب السَّكة من الأمراء الحَمَّاديين بعد أن كانوا

---

[1] الحميري : المصدر السَّابق، ص. 81.

[2] ابن حوقل أبو القاسم مُحَمَّد النّصيبي : صورة الأرض، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938م، ج.1، ص.63؛ المقدسي أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد البشاري (ت. نحو 380 هـ/990 م) : أحسن التّقاسيم في معرفة الأقاليم، ط.3، دار صادر، بيروت، 1411هـ/1991م، ص.56. ؛ البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت. 487هـ/1094م) : كتاب المسالك والممالك، تحقيق وتقديم أدريان فان ليوفن وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج.2، ص. 730.

[3] الإدريسي : المصدر السَّابق، ج.1، ص. 259.

[4] نفسه

يتعاملون بالدّنانير والنَّقود الفاطمية[1]. وهو ما يعكس مدى الاستقلالية المالية والسّياسية التّي وصل إليها الحمّاديون في عهده. ووُجدت بعض نقود المعدنية في بجاية تعود للفترة الحَمَّادية عُثر عليها أثناء القيام بحفريات في القلعة[2]. وأصبحت بجاية مركزا ثقافيا يؤمها العلماء وطلاب العلم، فهذا العلامة ابن العَرَبي محمد بن عبد الله حلّ بها[3]، وكذا أبي جعفر أحمد بن عبد الصّمد بن عبد الحق الخزرجي القرطبي[4].

د) دخول سلع جديدة

ومن الآثار الجليلة لازدهار النَّشاط التّجاري الحَمَّادي هو دخول بعض النَّباتات إلى الفضاء الحَمَّادي، كالزّعفران وقصب السَّكر والقطن، وأصبحت هذه المواد سلعا تجارية فيما بعد[5]، وعليه فإنّ التّجارة الخارجية للدولة الحَمَّادية في فترة حكم النَّاصر بن علناس وابنه المنصور قدّمت دفعا قويّا في النَّهوض بهذه الحاضرة في جميع المجالات.

[1] ابن خلدون : المصدر السَّابق، ج.1، ص.324؛ ابن الأزرق : المصدر السّابق، ص.266.

[2] L. de Beylié, *La Kalaa des Beni-Hammad : une capitale berbère de l'Afrique du nord au XIe siècle*, Ernest Leroux, Paris, 1909, p.88.

[3] ابن العَرَبي محمد بن عبد الله أبو بكر (ت. 453 هـ/ 1148م): العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصّحابة بعد وفاة النَّبي صلى الله عليه وسلم، تقديم وتعليق محب الدّين الخطيب، وزارة الشّؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والإرشاد بالمملكة العربية السَّعودية، الرّياض،1419هـ/ 1998،ج. 1، ص.224.

[4] القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ/ 1148م) : قَانون التّأويل، دراسة وتحقيق محمّد السَّليماني، دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جَدّة، مؤسَسَة عُلوم القرآن، بيروت، 1406 هـ/ 1986م، ص.177.

[5] عبد الحليم عويس : دولة بني حَمَّاد صفحة رائعة من التّاريخ الجزائري، ط.2، دار الوفاء، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص.227.

6. خاتمة:

توصّلت هذه الدّراسة التّي بين أيدينا، والموسومة بـــ" ازدهار النَّشاط التّجاري في الدّولة الحَمَّادية إبّان عهدي النَّاصر والمنصور (454– 498هـ/ 1062– 1104م)" إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتّي يُمكن حصرها في النَّقاط التّالية:

✓ أدى تغيير الحَمَّاديين مقر عاصمتهم إلى تغيير نمط الاقتصاد الحَمَّادي بشكل كبير، فأصبح اقتصادها معتمدا على التّجارة الخارجية ولاسيما البحرية منها. فاحتوت على عدد لا بأس به من المرافق، أهلها ذلك لأن تُصبح مركزيا تجاريا ليس لبلاد المغرب الأوسط فحسب وإنّما في الحوض الغربي للمتوسط ككلّ.

✓ انعكس الرّواج الاقتصادي الحَمَّادي على الدّولة من خلال تشيد المباني والتّنميق فيها، أما السَّكان فظهر عليهم مظاهر الثّراء والرّخاء. خاصّة طبقة التّجار منهم والّذين أصبحت لهم مكانة في أوساط التّجار المغاربة وتجار بلاد السَّودان وهو ما يعكس مدى الرّخاء الاقتصادي الّذي تحقق في بجاية الحَمَّادية خلال فترة حكم النَّاصر بن علناس وابنه المنصور.

✓ أقام الحَمَّاديون علاقات تجارية متنوعة شملت جميع الدّول المطلة على الضّفة الشّمالية والجنوبية للمتوسط.

✓ لم يتوان الأميرين الحَمَّاديين النَّاصر والمنصور في تمتين علاقاتهم بالأوروبّيين وخاصّة الجمهوريات الايطالية خاصة في المجال الاقتصادي والدّبلوماسي بينما الحروب الصّليبية (1096-1291م) ما زلت مشتعلة بين الشّرق الإسلامي والغرب الأوروبّي.

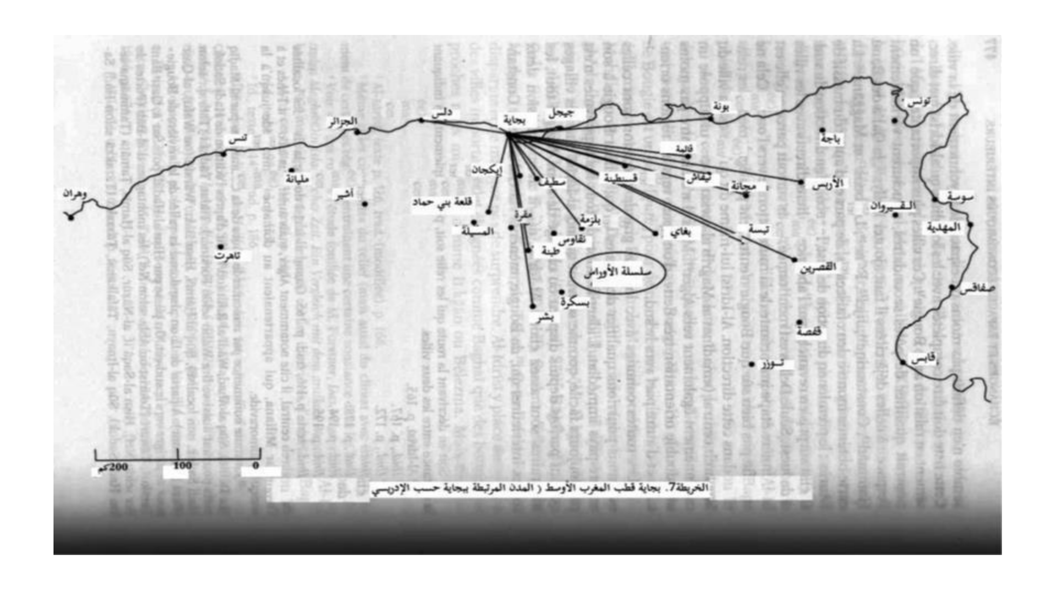
✓ المادة العلمية المتعلقة بالنَّشاط التّجاري في هذه الفترة قليلة جدّا، وهو ما يسترعي على الباحثين التّزود بالمصادر والمراجع والأرشيف الأوروبّي الّذي أماط اللّثام عن هذا النَّشاط الحيوي.

✓ على الرّغم من دخول الحَمَّاديين في بعض الحروب والمعارك مع جيرانهم الزّيريين والمرابطين والقبائل العربية في الجنوب إلا أن هذا الصّراع العسكري غالبا ما كان ينتهي بسرعة، ولم يُؤثر ذلك الصّراع على تجارة القوافل والأسواق وهو ما يُبين لنا جليا بأن الحَمَّاديين كانوا حريصين على تنمية التّجارة والحفاظ على حيوتها، وهو ما وقع فعلا فالتّجارة الحَمَّادية والقوافل كانت مُؤمّنة فلم يرد في ثنايا المصادر أن القوافل الحَمَّادية تعرضت لأذى.

- ✓ يُمثل التّاريخ الحَمَّادي بالنَّسبة للجزائر من أهمّ فتراتها، ذلك أنّ هذه الدّولة تعتبر أول كيان سياسي مغاربي مستقل حكم فيه أبناء الجزائر دولتهم بأنفسهم، غير أن المادة التّاريخية عن هذه الدّولة قليلة، وعليه ينبغي على الباحث الرّجوع إلى العلوم المساعدة كالجغرافيا وعلم الآثار لتغطية العجز المتواجد في هذه الفترة التّاريخية الهامّة من بلادنا.
- ✓ ساهمت المقوّمات الطّبيعية كتوفر المواد الأولية والزّراعية في تطوير التّجارة الدّاخلية والخارجية الحَمَّادية.

أخيرا، فإن هذه الدّراسة خلُصت إلى أنّ ازدهار التّجارة الخارجية يُعد عاملا مهمّا لتحفيز وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدّولة.

ملحق رقم (01): خريطة تُمثل المدن المرتبطة ببجاية حسب وصف الإدريسي



نقلا عن : دومنيك فاليرين : المرجع السَّابق، ج.1، ص. 226.

نشاط الأسواق والحركة التجارية في مدينة بجاية خلال العصر الوسيط

461هـ-915هـ/1068-1510م

Market activity and commercial activity in the city of Bejaia during the Middle Ages

461AH-915 AH / 1068-1510 AD

د . بلال ساحلي

جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة الجزائر

1. مقدمة:

اشتهرت مدينة بجاية في الأبحاث والنصوص التاريخية على أنها عاصمة سياسية وحاضرة علمية ودينية، إذا أن أغلب المهتمين بتاريخ هذه المدينة ركزوا على هذه الجوانب التي فرضتها طبيعة المصادر العادية التي تناولت تاريخ المدينة من هذا الجانب، مثل ما كتبه الإمام الغبريني وغيره، مع إغفال كبير وواضح لباقي جوانبها الحضارية، المتمثلة أساساً في شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكن في الحقيقة أن مدينة بجاية كانت قطب اقتصادي ومركز تجاري بامتياز، بفضل ما كانت تمتلكه من مؤهلات اقتصادية، سمحت بازدهار الحياة التجارية، سواء على صعيد التجارة المحلية المتمثلة في الأسواق اليومية للبضائع الأساسية واسعة الاستهلاك والاستخدام، أو حتى على مستوى التجارة الخارجية مع الممالك الأوربية وعواصم المشرق الإسلامي بفضل واجهتها البحرية وميناءها الحيوي الذي أسس خطوط تجارية في جميع الاتجاهات المتوسطية، وعلى هذا الأساس فإن البحث في تاريخ بجاية الاقتصادي هو بحث بالغ الأهمية، لأنه يبين لنا إحدى الجوانب الحضارية المهمة من التاريخ الكبير لهذه المدينة، ويكشف لنا نمط عيش سكانها وما كانت تمتلكه المدينة من نشاط

وفاعلية حضارية ضمن الفضاء المتوسطي، وهو ما يجعلنا نتساءل: كيف كان شكل الحياة الاقتصادية والتجارية في مدينة بجاية خلال العصر الوسيط؟ وما هي أهم العوامل المتحكمة في تجارتها الداخلية والخارجية ؟.

إن البحث في تاريخ مدينة بجاية لا نستطيع أن نوفيه حقه من خلال هذه الورقة البحثية وإنما في الحقيقة يحتاج إلى دراسات موسعة وأكثر دقة، إلا أنني حاولت حصر أهم محاوره الأساسية من خلال رصد أهم العوامل التي ساهمت في النشاط التجاري بمدينة بجاية، ومن ثم الحديث عن طبيعة هذه التجارة وأهم الأسواق والسلع المعروضة، ثم التطرق إلى شكل التجارة الخارجية وأهم العواصم والمدن التي ربطت معها بجاية علاقات تجارية، وأما بالنسبة لأهم المصادر التاريخية التي اعتمدت عليها فأغلبها كتب الرحلة والجغرافيا مثل "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للإدريسي(ت ق6هـ)، و "الرحلة المغربية" للعبدري محمد البلنسي(ت720هـ)، و "الاستبصار في عجائب الأمصار" للكاتب المراكشي، وكذلك كتاب الغبريني أحمد بن أحمد(ت714هـ)، "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية"، وهو المصدر الذي لا يستغني عنه الدارس لتاريخ هذه المدينة.

2. عوامل ازدهار الحركة التجارية وأسواق مدينة بجاية:

تتبين لنا المكانة التجارية الرائدة لمدينة بجاية في منتصف القرن السادس الهجري والثاني عشر الميلادي، من خلال وصف الجغرافي الشريف الإدريسي (ت ق6هـ) بقوله: (ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة الغرب الأوسط، وعين بلاد بني حماد، والسفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة، والأمتعة إليها براً وبحراً مجلوبة، والبضائع بها نافقة[1]، وأهلها مياسير تجار، وبها من

---

[1] أي أن السوق قائمة، أو أن السلع تبيع نفسها لحسنها . ابن منظور محمد بن مكرم(ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج4، ص 582. ج12، ص 497.

الصناعات والصناع ما ليس بكثير من البلاد، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى، وتجار الصحراء، وتجار المشرق، وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة)[1] .

هذا النشاط التجاري كان بسبب جملة من العوامل أهمها؛ الموقع الاستراتيجي المحوري لمدينة بجاية، الذي ساهم في ازدهارها التجاري، فبالإضافة إلى إطلالتها البحرية فإنها تملتك صفة المركزية المتصلة بكثير من الحواضر المحيطة بها، يقول في ذلك الإدريسي (ت ق6ه): (ومدينة بجاية قطب لكثير من البلاد، وذلك أن من بجاية إلى اتكجان يوم وبعض يوم، ومن بجاية إلى بلزمة مرحلتان وبعض، ومن بجاية إلى سطيف يومان، وبين بجاية وباغاية ثمانية أيام، وبين بجاية وقلعة بشر خمسة أيام، وهي من عمالة بسكرة، وبين بجاية وتيفاش ست مراحل، وبين بجاية وقالمة ثماني مراحل، وبين بجاية وتبسة ستة أيام، وبين دور مدين وبجاية إحدى عشرة مرحلة، وبين بجاية والقصرين ستة أيامن وبين بجاية وطبنة سبع مراحل)[2] .

الموقع الإستراتيجي تزيد أهميته إذا علمنا أنه منح المدينة الأمن وساهم في استقرارها، فلم يكن من مميزاته التفتح على التيارات الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماع فحسب، بل تميز بالحصانة الطبيعية، التي عززها وجود المرتفعات صعيبة المرتقى خاصة جبل امسيون[3]، إضافة إلى وجود نهر الصومام الذي لعب دوراً هاما في الملاحة وكان عاملا في الوصل والفصل معاً باعتباره حاجز مائي[4]،يعززه السور المحيط بالمدينة الذي يزيد من

---

[1] محمد بن محمد الإدريسي(ت ق6ه)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1466ه/2006م، ج1، ص 260.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص260 .

[3] الحميري محمد بن عبد الله(ت900ه)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2، 1980م، ص80.

[4] موسى لقبال، ملاحظات عن ميزات بجاية وأهمية دورها في مسيرة التاريخ، مجلة الأصالة، الجزائر، 1974م، العدد 19، ص5 .

حصانتها[1] ، ويؤكد هذه الحصانة الدفاعية العبدري(ت720هـ) قائلا عن مدينة بجاية (حصينة منيعة موضوعة في أسفل سفح جبل وعر مقطوعة بنهر وبحر مشرفة عليهما أشراف الطليعة، متحصنة بهما منيعة فلا مطمع فيها لمحارب ولا متسع فيها لطاعن وضارب)[2].

هذا ما رشح مدينة بجاية لأن تكون من المدن الحيوية في بلاد المغرب لدرجة أن العمري(ت749هـ) جعلها في الرتبة الثانية بعد تونس في الرتبة والحال، وفي جميع المعاملات والموجودات والأحوال[3]، كما أن توفر المدينة على مصادر المياه ساهم في نشاطها الفلاحي، حيث توجد بها عينان اثنتان من الماء إحداهما كبيرة منها شرب أهل المدينة، ولها نهر جار على نحو ميلين منها تحفّ به البساتين ويصبّ في البحر ، وبضفتيه بستانان للسلطان متقابلان شرقا وغربا، الشرقيّ يسمى الرفيع، ويسمى الغربيّ البديع هما مكان فرجته، ومحلّ نزهته، وفيهما يقول محمد بن محمد المكوديّ القابسيّ بديها حين رآهما:

هذا البديع كما رأيت بديع ... وكذا الرفيع كما عهدت رفيع

هذي معاهد كلّها معشوقة ... والحسن فيها كلّه مجموع[4]

من أسباب النشاط التجاري عناية أهل بجاية بالفلاحة وازدهارها، مما مكنهم من تحقيق الأمن الغذائي على مدار السنة، يقول الإدريسي (ت ق6هـ) : (وفلاحتهم إذا كثرت أغنت وإذا

---

[1] دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغاربي 1067-1510م، تر: علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014م، ج1، ص151.

[2] البلنسي محمد العبدري(ت720هـ)، الرحلة المغربية، تق: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، ط1، 1428هـ/2007م، ص49 .

[3] العمري أحمد بن يحي(ت749هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ، ج4، ص147.

[4] العمري أحمد بن يحي(ت749هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، ص 146-147.

قلت كفت، فأهلها أبد الدهر شباع وأحوالهم صالحة)[1]، بل أصبح لبجاية فائض في الناتج الزراعي يكفي حتى لكثير من البلاد الأخرى، يقول الإدريسي أيضا: (ولها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيران، والتين وسائر الفواكه منها ما يكفي لكثير من البلاد)[2]

كذلك اهتمام السلطة السياسية الحاكمة بالصناعات الثقيلة متمثلة في إنشاء دار بناء السفن، ومختلف الصناعات المعدنية لتوفر المادة وهو عبر عنه الإدريسي قائلا: (وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحرابي، لأن الخشب في جبالها وأوديتها كثير موجود والزفت البالغ الجودة والقطران وبها معادن الحديد الطيب موجودة وممكنة وبها من الصناعات كل غريبة ولطيفة)[3].

ومن الأشياء التي ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي لبجاية توفرها على إمكانيات كبيرة في تخزين الأغذية لفترات طويلة، حيث يصف الإدريسي هذه المخازن قائلاً: (والحنطة تختزن بها فتبقى العام والعامين لا يدخلها الفساد ولا يعتريها تغيير)[4].

ويمكن القول أيضا أن طبيعة سكان بجاية وثقافتهم ساهمت في النشاط التجاري واستقطاب المستثمرين التجار من باقي الأقاليم، حيث كانت أخلاق مجتمع المدينة تتسع لجميع من يختارها موطنا أو مركزا لنشاطه، فقد استقرت في بجاية جالية أندلسية لا بأس بها، كان من ضمنها التجار والحرفيين وأصحاب الصنائع[5]، واشتهر سكان بجاية كما يصفهم

---

[1] الإدريسي(ت ق6هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ص261 .

[2] المصدر نفسه، ص 260 .

[3] المصدر نفسه، ص 260 . الحميري محمد بن عبد الله(ت900هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص71.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص261. .

[5] موسى لقبال، المرجع السابق، ص 07 .

العبدري(ت720هـ) بالخلق الحسن والأخلاق ما أنبأ عن طيب الهواء والماء والتربة والأعراق، وكيف لا تكون بجاية كذلك وهي معدن العلم والعلماء وبقية قواعد الإسلام[1] .

ويشير الأستاذ علاوة عمارة إلى أن تأسيس دار السكة من طرف الأمير الحمادي المنصور كان له الدور الكبير في تسهيل حركة المبادلات التجارية، بعد سيطرة الدينار المرابطي والدينار الفاطمي على التجارة المتوسطية[2]، رواج التجارة المتوسطية خصوصا مع الأندلس والموانئ الإيطالية كان من الأسباب التي شجعت الحماديين على الانتقال إلى ساحل البحر وبناء الناصر بن علناس لمدينته الاميرية بجاية[3]،

كما أن رواج التجارة المتوسطية خصوصا مع الأندلس والموانئ الإيطالية كان من الأسباب التي شجعت الحماديين على الانتقال إلى ساحل البحر وبناء الناصر بن علناس لمدينته الاميرية بجاية[4].

ومن النقاط المهمة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار كأحد الأسباب المهمة في ازدهار التجارة البجائية هو دور نظام "الحسبة"[5] في تنظيم وهيكلة وضبط النشاط التجاري، لأن الحسبة من آليات مراقبة الأسواق، حتى أنه تم بناء القصبة الحمادية في أعالي المدينة مما يسمح

---

[1] البلنسي محمد العبدري(ت720هـ)، الرحلة المغربية، ص50.

[2] علاوة عمارة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2008م، العدد:26، ص 242 .

[3] المرجع نفسه، ص 233 .

[4] المرجع نفسه ص 233 .

[5] الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله، قال تعالى: ((ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)).، والغاية الأساسية من الحسبة وغيرها من الولايات كالقضاء والإمارة والشرطة هو تنظيم حياة الناس في إطار طاعة الله عز وجل وطاعة رسوله، فالإنسان مدنيٌ بطبعه، ولابد له من أمور يجلب بها المصلحة، وأمور يجتنب بها المفسدة، فيكون مطيعًا لجهةٍ آمرةٍ بتلك المقاصد وناهيةً عن تلك المفاسد . ابن تيمية عبد الحليم(ت728هـ)، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 6-7 .

بمراقبة الحركة داخل الأحياء بشكل عام بما في ذلك الأحياء الحرفية وأماكن النشاط التجاري[1]

وفي أواخر القرن 4هـ/10م ظهرت تنظيمات مهنية، بحيث أصبح لكل جماعة حرفية مسؤول عادة ما يكون شيخ الصنعة وظيفته التعامل المباشر مع المحتسب، بهدف التنسيق والتنظيم، ومنع الغش ورداءة الإنتاج، وحتى حماية حقوق صناع حرفته[2]، بحيث يمكننا أن نلتمس أثر نظام الحسبة في ضبط الأسعار التي كانت في المتناول حيث يقول الإدريسي (ت ق6هـ) : (وبها من الفواكه المأكولة والنعم المنتخبة ما يلحقه الإنسان بالثمن اليسير)[3] .

3. أهم الأسواق وطبيعة الأنشطة التجارية:

نميز في بجاية ظهور عدة أنواع مختلفة من الأسواق، تختلف حسب طبيعة السلع المعروضة فيها، أو حسب أزمنتها، حيث نجد الأسواق اليومية، مثل سوق الصوف والأنسجة والصناعات الجلدية، وأسواق الخضر والفواكه، وسوق باب البحر، وسوق العطارة، وسوق النخاسة، أما الصنف الثاني فهي الأسواق الأسبوعية وتكون عادة خارج أسوار المدينة[4].

ويعتبر "سوق الصوف" أهم هذه الأسواق اليومية وهو مكان لبيع الملابس والخرق يقول الغبريني: (دخلت سوق الصوف، فرأيت خرقة أعجبتني، فاشتريتها بثلاثين درهما)[5]، وهذا السوق ليس مكانا لبيع الصوف والمواد الأولية للخياطة فحسب بل ينتشر فيه أصحاب حرفة

---

[1] علاوة عمارة، المرجع السابق، ص 238 .

[2] آمنة بوتشيش، بجاية من العهد الحمادي إلى الغزو الإسباني دراسة تاريخية وحضارية، أطروحة كتوراه، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015م، ص252-253.

[3] الإدريسي(ت ق6هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ص261 .

[4] فاطمة الزهراء شلية، أسواق مدينة بجاية في العصر الوسيط (460-915هـ/1068م/1510م)، المجلة المغاربية للمخطوطات، 2020، المجلد 16، العدد01، ص ص70-73 .

[5] الغبريني، عنوان الدراية، ص175.

الخياطة ممن يمتهنون خياطة وبيع الملابس الجاهزة، وهي الحرفة التي استقطبت الكثير من العلماء، على رأسهم أبو مدين شعيب بن الحسين(ت594هـ/1198م)[1] الذي استعمل حرفة الخياطة للمعيشة[2]، وكذلك الفقيه أبو محمد عبد الله الشريف(ت ق 7هـ)[3] الذي كان يمتهن الخياطة في سوق الصوافين[4]، لكن يبدو أن هذا النوع من التجارة لم يكن مزدهرا حيث يشير الغبريني إلى أن هذين العالمين لم تكن تجارتهما تغنيهما عن شدة الحاجة، إلا إذا ارتبط ذلك بتفرغهم للعلم وانقطاعهم للعبادة .

ولعل أهم المنتجات التي قد نجدها في هذا النوع من الأسواق: "عمائم ملوك صنهاجة" الحماديين، وهي عمائم فاخرة مذهبة يغلون في أثمانها، إذ يصل سعر العمامة الواحدة ال 500 دينار وال 600 دينار وأزيد، وكانوا يعممونها بأتقن صنعة فتأتى تيجانا، يقوم بصناعتها صناع مختصون لذلك، لهم قوالب من عود في حوانيتهم، يسمونها الرؤوس، يعممون عليها تلك العمائم، وهي تجارة مربحة يأخذ الصانع على تعميم عمامة منها دينارين وأزيد[5].

---

[1] هو شعيب بن الحسين أبو مدين الأندلسي شيخ أهل المغرب، أصله من إشبيلية وسكن في بجاية ثم استقر في تلمسان وبها توفي، وكان كبير الصوفية والعارفين في عصره، كان من أهل الاجتهاد المنقطعين في العبادة والنسك .ابن الأبار محمد بن عبد الله (ت658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تح: بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2011م، ج4، رقم:3268، ص108. الغبريني، عنوان الدراية، ص27 .الذهبي شمس الدين(ت748هـ)، تاريخ الإسلام ووفايات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ/1993م، ج41، ص 398-399.

[2] الغبريني، عنوان الدراية، ص27 ..

[3] عبد الله الشريف أبو محمد فقيه معتبر وصاحب نسب شريف، انشغل بعلم الكلام والعقائد والرد على الملاحدة، فكان يقصده طلبة العلم في بجاية، وتقدره العامة . الغبريني، عنوان الدراية، ص195 .

[4] الغبريني، عنوان الدراية، ص195 .

[5] كاتب مراكشي(ت ق 6هـ)، الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ص129.

ومن الأسواق اليومية "أسواق الخضر والفواكه"، وهي سوق مزدهرة لأن بجاية بلاد زرع وخصب يقول الإدريسي (ت ق6هـ) عن هذا السوق: (وبها من الفواكه المأكولة والنعم المنتخبة ما يلحقه الإنسان بالثمن اليسير ولحومها كثيرة وبلادها وجميع ما ينضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب)[1].

وهذا راجع بالأساس إلى أن اقتصاد المنطقة كان يقوم بالأساس على الزراعة، وأما الصناعة والملاحة والصيد فهي تأتي في الدرجة الثانية، فكان الإنتاج الزراعي الرئيسي يتكون من الحبوب خاصة القمح والشعير اللذين يشكلان الغذاء الرئيسي[2]، ولها بواد ومزارع، والحنطة والشعير بها والتين كثير وسائر الفواكه[3]..

طبيعة المنطقة الفلاحية جعلت هذه السوق مزدهرة بفضل توفرها على المياه من خلال الأنهار والعيون المتواجدة بالقرب من المدينة والتي تستغل في سقي البساتين الكثيرة، وقد صنعت عليها النواعير ، ما جعل مدينة بجاية كثيرة الفواكه والأثمار [4]، ما جعلها تزخر بالبواد والمزارع، والحنطة والشعير بها موجودان كثيران والتين وسائر الفواكه منها ما يكفي لكثير من البلاد[5] .

على أطراف المدينة وخارجها توجد بعض الأسواق مثل سوق الأحد الذي يقع في الطريق من مدينة بجاية إلى القلعة، حيث تخرج من بجاية إلى المضيق ثم إلى سوق الأحد، ونجد كذلك سوقاً آخر في حصن تاكلات هذا الأخير حصن منيع وهو على شرف مطل على وادي بجاية وبه سوق دائمة وبه فواكه ولحوم كثيرة رخيصة وبحصن تاكلات قصور حسان وبساتين وجنات،

---

[1] الإدريسي(ت ق6هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ص261 .

[2] إسماعيل العربي، العمران والنشاط الاقتصادي في الجزائر في عصر بني حماد، مجلة الأصالة، الجزائر، 1974م، العدد 19، ص331

[3] الحميري محمد بن عبد الله(ت900هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص81.

[4] كاتب مراكشي(ت ق 6هـ)، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص130.

[5] الإدريسي(ت ق6هـ)، المصدر نفسه، ج1، ص260.

وليس بعيد عنه مكان يسمى سوق الخميس، وفي نفس الإتجاه على ضفاف وادي بجاية نجد حصن بكر يتوفر على مراع ممتدة والوادي الكبير يجري مع أصلها وبجنوبها وفيه سوق وبيع وشراء[1].

ولم تكن السلع الفلاحية المعروضة في هذه السوق مقتصرة على ما تنتجه حقول ومزارع بجاية فقط، بل تأتيها من الأُقاليم المجاورة مثل مدينة جيجل التي كانت مصدر تمويل الخضر والفواكه، فقد ذكر صاحب: "الاستبصار في عجائب الأمصار" : (أن مدينة جيجل كانت كثيرة العنب والتفاح والفواكه، ومنها تحمل الفواكه والعنب والرُّب إلى مدينة بجاية)[2].

كما اشتهرت بجاية بأنواع كثيرة من النباتات تستخدم بشكل واسع للطب والصباغة، حيث يقول أبو العباس النباتي: (الأرجيقنة هو المعروف عند النباتيين والصباغين بالأرجيقن، يجلب إليهم بالمغرب من أجواز بجّاية، وأطيبه عندهم ما كان من سطيف، وهو معروف بأفريقية أيضا. وجرّب منه النفع من الاستسقاء)[3]، كما أن بجاية فيها جبل كان يسمى: "مسيون" في أكنافه أنواع من النبات المنتفع به في صناعة الطب مثل شجر الحضض والسقولوفندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير والرزاوند والقسطون والإفسنتين وغير ذلك من الحشائش[4].

ومن الأسواق الدائمة سوق: "السفن وزوارق الصيد"، وتشير بعض المصادر إلى أن بجاية كانت تمتلك داران لصناعة المراكب[5]، وهو ما قد يعني وجود ميناء مخصص لبناء السفن كبيرة الحجم والأساطيل وآخر لصناعة الزوارق والمراكب صغيرة الحجم، وقد ساعد على

---

[1] الإدريسي(ت ق6ه)، المصدر السابق، ج1، ص262.

[2] المصدر نفسه ، ص128.

[3] العمري أحمد بن يحي(ت749ه)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج22، ص118.

[4] الإدريسي محمد بن محمد(ت560ه)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ص259. الحميري محمد بن عبد الله(ت900ه)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص70- 71.

[5] كاتب مراكشي(ت ق 6ه)، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص130.

شاط هذا النوع من الصناعات وفرة الخشب في جبالها وأوديتها وتوفرها على الزفت البالغ الجودة والقطران ومعادن الحديد[1].

وقد ساهم التدافع والصراع الحاصل بين مدن سواحل بلاد المغرب بما في ذلك بجاية من جهة، والمدن المسيحية في جنوب أوربا مثل جنوة من جهة أخرى في ازدهار صناعة وتجارة السفن والمراكب، بسبب تنامي حركة الجهاد البحري وتزايد نشاط القرصنة والغارات البحرية المسيحية خاصة ما بين القرنين 6-8هـ/12-14م، وهو ما ساهم في ظهور الأنواع الكثيرة من السفن مثل "الحرابي"، "السبانورا"، وجفن "الشيطي"، أو "الغراب"، و"القاليوطة"[2].

كما أن صناعة الفخار والخزف عرفت انتشاراً واسعا في مدينة بجاية، بدليل القطع الأثرية التي اكتشفت في أنقاض المدينة، والمحفوظة حاليا بمتحف الجزائر [3].

4. التجارة الخارجية:

تتمثل التجارة الخارجية في الأساس في القوافل التجارية البرية والسفن البحرية، حيث كانت مدينة بجاية منفذا بحريا استراتيجيا ساهم بفعالية في التجارة المتوسطية، ويمكننا القول بأن التجارة الخارجية كانت جد مزدهرة، حيث يقول صاحب الاستبصار عن بجاية: (وبها مرسى عظيمة تحط فيه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم، وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرف بلاد مصر ، وبلاد اليمن، والهند، والصين وغيرها)[4]، كما أن بشرقيها

---

[1] الإدريسي(ت ق6هـ)، المصدر نفسه، ج1، ص260 .

[2] فاطمة الزهراء شلية، ، المرجع السابق ، ص70-71.

[3] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 341.

[4] كاتب مراكشي(ت ق 6هـ)، المصدر نفسه، ص130.

نهر كبير تدخله السفن محملة[1]، إضافة إلى القوافل البرية القادمة من مصر وطرابلس والقيروان حاملة العقاقير والبهارات القادمة من أقصى الشرق .

وبالنسبة لأهم المنتجات التي كان يصدرها ميناء بجاية نحو الموانئ الأوربية فتتمثل أساسا في الخيول العربية والبربرية والسمك المقدد، والجلود المدبوغة والمصبوغة، والمواد المستعملة في الدباغة مثل القشور المعروفة بالقشور البجائية، ويبدوا أن الجلود ومواد الدباغة كانت سلع أساسية في عملية التصدير لأوروبا لأن هذه الأخيرة لم تعرف صناعات الجليد إلا في القرن الرابع عشر ميلادي[2] .

كما يعتبر التين من أهم المنتجات التي كان يتم تصديرها إلى الخارج بعد أن يتم تجفيفه، كما لا نستبعد تصدير زيت الزيتون لأن المنطقة اشتهرت منذ القدم بغابات الزيتون[3]، وكان الزيت يجلب إليها من أقاليمها[4]، وكذلك القطن والصوف والتمور .

ويشير الأستاذ إسماعيل العربي إلى فائدة لطيفة، وهي أن مدينة بجاية كانت تمد أوربا بالكثير من مادة الشمع بحجم يسد حاجياتها، لدرجة أن بجاية منحت إسمها بالفرنسية لشمعة الاستضاءة Bougie ، وهذا يبين لنا مدى الاعتماد الكبير على الشمع الذي تصدره هذه المدينة[5] .

وكانت فواكه بجاية لجودتها تنقل حتى إلى حواضر الأندلس، حيث يذكر ابن الوردي سراج الدين(ت852هـ) في سياق حديثه عن "المرية" من بلاد الأندلس قائلاً: (وكان بها أنواع الفاكهة

---

[1] البكري عبد الله بن عبد العزيز(ت487هـ)، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1992م، ج2، ص757.

[2] إسماعيل العربي، المرجع السابق ، ص 346.

[3] المرجع نفسه ، ص 332.

[4] الحميري محمد بن عبد الله(ت900هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص71.

[5] إسماعيل العربي ، المرجع نفسه، ص 346.

العجيبة التي تأتيها من وادي بجاية ما يعجز عنه الواصف حسناً وطيباً وكثرة، وتباع بأرخص ثمن)[1].

فضلا عن التوجه المتوسطي فإن بجاية كانت منفذا للبلاد الخلفية الواسعة، ورأس شبكة مكثفة من الطرق البرية الممتدة إلى أقاليم الداخل وعمق إفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان ازدهار هذا المجال الحيوي في قسم منه مرتبط بميناء بجاية[2].

ولأن بجاية كانت ثغرا لإفريقية[3] فلم تكن الغارات الحربية بين بجاية والممالك المسيحية في شمال المتوسط تمنع من استمرارية تأسيس علاقات تجارية بين الطرفين، فكانت أهم الواردات القادمة من إيطاليا تتمثل في المعدن الخام، والأسلاك الحديدية والأبواق النحاسية والأواني المعدنية، كما أن الطبقة الثرية كانت تستورد الأحجار الكريمة ومختلف أنواع المجوهرات[4] ، ونستغرب استراد المعادن لأن بجاية بها معادن الحديد الطيب وبها من الصناعات كل غريبة[5].

5. خاتمة:

في الختام وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن مدينة بجاية كانت من أكثر المدن المزدهرة اقتصاديا في بلاد المغرب، بفضل موقعها الاستراتيجي وبعدها السياسي والثقافي، وكذلك توفرها على جميع المؤهلات الاقتصادية مثل وفرة المواد الأساسية والبيئة الطبيعية الملائمة،

---

[1] ابن الوردي سراج الدين(ت852هـ)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: أنور محمود الزناتي، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م، ص70 .

[2] دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغاربي 1067-1510م، ج1، ص45.

[3] ابن خلدون عبد الرحمن(ت808هـ)، رحلة ابن خلدون، تح: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م، ص92 .

[4] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 345.

[5] الحميري، المصدر نفسه، ص 81.

وهو ما أهلها لأن تكون قطب تجاري وهمزة وصل بين بلاد المغرب الأوسط وباقي الحواضر الإسلامية من جهة، وبين العالم الإسلامي والممالك الأوربية من جهة أخرى .

أما بالنسبة لأسواق بجاية فإنها تأسست على غرار الأسواق في باقي الحواضر الإسلامية وفق مبدأ الاختصاص في السلع والصنائع، بحيث نجد سوق الصوف وسوق الفواكه وسوق البحر وغيرها، وقد تميزت بجاية بشكل عام بعدم حاجتها إلى غيرها من المدن من أجل تحقيق الاكتفاء في سلعة معينة لما تتوفر عليه من خيرات في مختلف السلع .

وأما من الناحية المنهجية للموضوع نلاحظ أن مصادر التاريخ العام التي تطرقت للحديث عن بجاية لم تعنى باستعراض شكل الحياة الاقتصادية سوى بعض الإشارات المقتضبة، ومثال ذلك كتاب الغبريني أحمد بن أحمد(ت714هـ)، "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية"، فهذا المصدر على أهميته فإنه لا يهتم بالجانب الاقتصادي للمدينة بسبب طبيعة موضوعه الثقافي، في المقابل نجد نصوص مهمة في مصادر أدب الرحلة والجغرافيا التي تصور لنا جوانب مهمة حول الأسواق وأماكنها والسلع المعروضة فيها، مثل "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للإدريسي(ت ق6هـ)، و "الرحلة المغربية" للعبدري محمد البلنسي(ت720هـ)، و "الاستبصار في عجائب الأمصار" للكاتب المراكشي.

كما أن تاريخ هذه المدينة يبقى مجالا خصبا للباحثين وطلبة الدراسات العليا من أجل الاهتمام والعناية أكثر بتاريخ هذه المدينة في جانبها الاقتصادي، فهو موضوع يستحق بذل المزيد من الجهد للإسهام في إبراز المكانة الحضارية لهذه المدينة العريقة .

تجارة الصوف بين المغرب الأوسط والإمارات الإيطالية، بين القرنين (14-13م)

Wool trade between Middle Maghreb and the Italian Principalities, between the (13th - 14th) centuries

د. أحمد شربيتي
جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة

1. مقدمة:

عبر العصور كان البحر المتوسط مجالا لكثير من الأحداث التي غيرت وأثرت في تاريخ الشعوب وصنعت حضارة الإنسان، والعلاقات التجارية بين الدول الإسلامية والمسيحية جزء من هذا النشاط، فخلال القرن الثالث عشر والرابع عشر -رغم التوترات بين العالمين- كانت السفن الأوروبية تجوب المتوسط فتستورد السلع الشرقية نحو أوروبا، وقد حازت الإمارات الإيطالية في هذا المجال السبق ممثلة بالبندقية وجنوة وبيزا، وهذه الدول كانت تنافس السفن الإسلامية في تجارة الشرق، بحكم علاقتها مع موانئ شمال إفريقيا خاصة موانئ عنابة وبجاية وجيجل، التي كانت منفذا للسلع، وحلقة في التجارة العابرة لشمال القارة، وموردا لدول المغرب الإسلامي لتصريف السلع والمواد الخام المنتجة التي زخرت بها (المعدنية والحيوانية)، بما في ذلك الصوف المصدر عبر هذه الموانئ إلى الإمارات الإيطالية خلال الفترة الزمنية المذكورة، ولأهمية هذه السلعة نحاول أن نبحث في طيات الحوادث التاريخية للكشف عنها وتسليط الضوء عليها.

- ففيما تجلت مظاهر هذه التجارة؟ و إلى أي مدى ساهم المغرب الأوسط (الجزائر) فيها؟ وما أهم العوامل المؤثرة فيها؟

سنتطرق في هذه الدراسة إلى العوامل المساعدة على إنتاج الصوف ومظاهر هذه العلاقة، ونشير إلى الأسباب المؤدية إلى تراجعها.

2. إنتاج الصوف في المغرب الأوسط:

عُرف المغرب الإسلامي بثرائه الطبيعي وتنوعه البيئي، من جبال، وسهول، وصحاري اختلف معه تنوع المصادر الطبيعية من معدنية وحيوانية، وسعى سكان المغرب الأوسط للاستفادة من هذه الخيرات التي جعلت المجتمعات القبلية والحضرية تحقق الكفاية، وما يضمن لها جزء يسيرا من استقلال مواردها ويمكّنها من الصمود في وجه الغزوات والكوارث البيئية، هذا الثراء والتنوع جعل الكثير من الرحالة يشيدون به، لا سيما تربية القطعان على اختلاف أنواعها، لسهولة كسبها ورعيها وتوفر مراعيها خاصة في المغرب الأوسط في المناطق التلية والسهول التي تتحول بعد حصاد المحصول إلى مراع تكون عامة للقبيلة أو لملاكها، أو تلك الأراضي البور التي ينبت فيها العشب الواقعة تحت نفوذ القبيلة، هذه الوفرة مكنت من تربية قطعان كبيرة من الغنم للاستفادة من لحومها وأصوافها عبر بيعها في الأسواق المحلية التي كانت بمثابة معرضا للسلع[1] ومنها إلى تجار الجملة، أو تستخدمها النسوة في النسيج لأهل البيت.

كما أن أهل البادية في المناطق الواقعة على أعتاب الصحراء- لقلة الأراضي الرعوية- اتبعوا نظاما قائما على الترحال بين الشمال والجنوب، ففي فصل الربيع تنتقل إلى الشمال أو البادية القريبة، وتكتري الأراضي من القبائل لرعي قطعانها وتسمينها، حتى إذا أقبل فصل الشتاء ترجع إلى مواطنها وقاية لمواشيها من الهلاك، فمثلا كانت بعض القبائل في العهد

---

[1] حسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ص46.

الرستمي تنتقل إلى أحواز مدينة تيهرت للرعي[1]، ولعل ذلك قياس على حال أهل البادية منذ القدم، وتستغل إبان وجودها في الشمال قربها من الأسواق فتكون قطعانها موردا هاما لإنتاج الصوف وتموين أهل الحرف.

دلت المصادر التي عنت بوصف البلدان على أن المغرب الإسلامي والأوسط قد عرف هذا النشاط بكثرة، فالعائلة الواحدة كانت تتقاسم القطعان وتتوارثها بل تدخل أحيانا ضمن الثروة الموهوبة، فقد ذكر ابن حوقل أن الفحوص والسهول والجبال المترامية حولها كانت تمارس هذا النشاط بكثرة، وكذلك مدينة بونة(عنابة) التي كان بعض تجارها ينشطون في تجارة الغنم والصوف باعتبارها ميناء ومنفذا نحو دول المتوسط[2]، ومدينة وجدة أيضا التي اشتهرت بتربية الأغنام، قال عنها صاحب الاستبصار، مراعيها أنجع المراعي وصالحة للماشية[3].

لقد ساهم هذا التنوع البيئي بين الهضاب والتلال والصحاري في تنوع السلالات بين المتحملة للبرودة، وبين التي تتحمل مناخ المناطق الجافة ولها القدرة على التنقل لمسافة طويلة، هذا التنوع في السلالات والبيئات المنتجة للأعلاف لا شك أن له تأثيرا في إنتاج الصوف وتنوعه، فمن الأغنام ما تنتج من الصوف متوسط النعومة يدخل في صناعة الملابس، وبعضه ما يكون خشن يستعمل في استخدامات أخرى كصناعة السجاد.

---

[1] ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، المطبوعات الجميلة، الجزائر، 1986م، ص41.

[2] محمد ابن حوقل، صورة الأرض، دار صادر، بيروت، د ط، ج1، 1938م، ص75، 76.

[3] مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تع: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ص177.

لا يعرف على وجه الدقة تاريخ السلالات في المغرب الأوسط، لكن من المهم معرفة أنواعها لمعرفة أنواع الصوف المنتج بحسب طول الألياف أو قصرها أو نعومتها أو خشونتها، إذ يرتبط هذا التصنيف بجودة الصوف المنتج وسعره في السوق، ويمتلك المغرب الأوسط في الشمال ست سلالات تنتشر في المناطق التلية والهضاب العليا، ومن هذه السلالة المذكورة (أولاد جلال، الحمرا، الصرندي، الدرعا، البربرين، الرمبي)[1].

تتمايز هذه السلالات عن بعضها في طول الليفة وقطرها، ويصنف الصوف إلى أربعة أقسام (صوف ناعم قصير، وصوف متوسط الطول والنعومة، وصوف طويل، وصوف خشن)، وتجدر الإشارة إلى أن مقياس الصوف تتربع على صدارته عالميا منذ العصور الوسطى سلالة المرينو ذات الأصول الإسبانية، إذ يبلغ قطر الليفة بين (18 -22 µ) وطوله من 2- 3 بوصات (7.62 سم) مع نعومة وبياض ناصع، وقدرة إنتاجية للرأس الواحد بين 5- 7 كغ من الصوف، ما متوسطه 6 كغ [2]، ويحصر الصوف الناعم بناء على قطر الليفة بين (µ 20 - 18)، ولعل أحسن السلالات في المغرب الأوسط (الجزائر) من حيث الترتيب هي سلالة أولاد جلال التي يصنف صوفها في النوع المتوسط من بين أحسن السلالات العالمية إلى جانب سلالة المرينو الأسترالية و سلالة هامبشاير Hampshire و سلالة شروبشاير Shropshire الإنجليزية، وتصنف سلالة الرمبي والصرندي من ضمن الصنف الطويل إلى جانب سلالة ليستر Leicester الإنجليزية مع تفاوت في قطر الليفة بين (µ 38-32)، وتصنف السلالات الثلاث الحمرا والبربرين والدرعا ضمن التصنيف الرابع (الخشن) بقطر متفاوت (µ 40)[3].

---

[1] F.Z Belharfi, A COMPARATIVE STUDY OF WOOL QUALITY IN SHEEP BREEDS IN WESTERN ALGERIA, Genetics and Biodiversity Journal, v 01, N : 01, 2017, P15

[2] سلامة داود شقير، سر نجاح مشاريع تربية الأغنام والماعز، دار علاء الدين، دمشق، 2018م، ص 60.

[3] Belharfi F.Z, Op.cit, p 17-18.

ولنتمكن من فهم قيمة الصوف المنتج في المغرب الأوسط علينا أن نشير إلى النوعية المطلوبة في صناعات النسيج خلال القرون الوسطى في القرن 13 و14م، فقد اهتم تجار الصوف الإيطاليين باستيراد الصوف ذو الليفة الطويلة والقصيرة من إنجلترا من الأديرة التي كانت تربي القطعان لأجل الصوف، كدير النوافير Fountains Abbey (الإخوة سيسترسيان) الذي تعاقد وصدر الصوف عبر موانئ بحر الشمال ما بين عامي 1132-1539م[1]، أمّا الصوف الطويل الذي كان مطلوبا من معامل النسيج الإيطالية، فكان من سلالة ليستر Leicester قطره محصور بين(33-38μ) ويصنف في نفس تصنيف إلى جانب صوف سلالة الصرندي Srandi، وسلالة Rembi، أما سلالة لينكولن Lincoln فقطر ألياف صوفها محصور بين(37-40μ) فهو بين الطويل والخشن يضاهيه صوف أغنام الدرعا Daraa (19-45μ)، أي أن السلالات المحلية لا تقل أهمية عن الأوروبية وخاصة الإنجليزية منها إذا ما تم مقارنتها في عصرنا بحسب التصنيف العالمي الحالي (تصنيف الدم).

يتم جز الصوف في فصل الربيع أو في أواخره مع بداية فصل الصيف إذ يصبر الراعي مدة من الزمن حتى يصير الصوف مناسبا، وتتفاوت جودة الصوف بحسب الغذاء وما يحويه من معادن وأملاح مغذية[2]، وبحسب اختلاف مواضعه على بدن الخروف، ويكون مناسبا في الطول والنعومة أعلى الرقبة والأكتاف والجوانب بعكس المناطق السفلية من الجسم الذي يكون فيها رديئا وخشنا[3]. كما يختلف سعر الصوف في حالته الأولى قبل وبعد التنظيف، وفي

---

[1] Andrew Butler, Fountains Abbey and Studley Royal, Nationaltrust, Ripon, Northyorkshire HG 43Dy,Oxford Cambridge and RSA, p5.

[2] عبد العزيز حميد صالح، الأزياء عند العرب عبر العصور المتعاقبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018م، ص72.

[3] شيماء عبد المنعم السخاوي، فن تلبيد الصوف وإثراء القيمة الجمالية لشالات السيدات، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد: 05، العدد:20، 2020م، ص371.

الغالب يباع الصوف نظيفا، وقد تتكفل النساء بتنظيفه وغسله وإزالة ما يعلق به من الوذح[1].

بعد تجفيفه تحت أشعة الشمس ينفض بالعصي حتى يسقط ما بقي من الشوائب وتنفصل الألياف، وما زالت هذه الطريقة منتشرة في أرياف وبوادي الوطن العربي، وقد يكلف التاجر الجامع من أهل الحرف من يغسله في مواضع مخصصة خارج المدن لما ينتج عن ذلك من قذارة، وهذا من اختصاص القصّار الذي يتخصص بتبييض المنسوجات وتنظيفها عبر مراحل تدخل فيها بعض المركبات المبيضة والتي استعملت عبر العصور لتسريع التنظيف، لكنها قد تضر بالصوف، وفي الغالب يتم تنظيفه عبر غمره في الماء الدافئ في مغطس خاص ونقعه بخشبة، وتغيير الماء حتى يستحيل لونه إلى البياض ثم يجفف[2]، وإن كان لبعض القصارين دكاكين في أطراف المدينة، فقد درج في العرف الإسلامي أن تتركز خارج أسوار المدن وعلى ضفاف الأودية لحاجتها إلى الماء وصرفه، ففي تلمسان كانت مهنة القصار تمارس خارج المدينة، ولعل ما يؤكد ذلك وجود مقبرة خارج الأسوار تحمل اسم القصّارين يرجح أنها قد نسبت لما جاورها من ورشات القصارين لتمييزها عن باقي المقابر، فهذه الحرفة شأنها شأن الحرف الملوثة للمحيط والمزعجة للسكان بالروائح والضجيج[3].

3. المعاملات التجارية مع الإمارات الإيطالية:

بعد تمام غسيل الصوف إما أن يدفع لمن يغزله سواء في البيوت أو في الورشات المنتشرة في المدن، أو أن يباع على هيئته في الأسواق مباشرة، فمثالا كان بتلمسان سوق

---

[1] ما تعلق بأصواف الغنم من أبعارها فيجف عليها. أبي الحسن علي ابن سيده الأندلسي، المخصص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، 2006م، ص15.

[2] يعقوب صروف وفارس نمر، المقتطف، مطبعة المقتطف، القاهرة، مج 17، 1893م، ص 691.

[3] عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص152، 220.

يسمى القيصارية وجدت به مختلف الصناعات منظمة في دروب خاصة بها، وقد اشتهرت عائلات بامتهانها حرفة الغزل والنسيج كعائلة ابن النجار في تلمسان، أما الفائض من الصوف فيباع في رزم وأكياس محددة الوزن، ومن محاسن الأسواق أنها كانت قريبة من الفنادق التي يرتادها التجار من المسلمين والمسيحيين الأجانب والوكلاء التجاريين الذين مثلوا الشركات من الإمارات الإيطالية لمباشرة مهام الاستيراد والتصدير وإبرام العقود، ووجد بالمدينة فندقين، أحدهما لتجار جنوة، والآخر لتجار البندقية[1]، ولعل مثل هذه الصلات والمعاهدات التجارية لم تقتصر على تلمسان عبر ميناء هنين والمرسى الكبير، إنما شملت موانئ أخرى كمستغانم، والجزائر، وبجاية بمينائها المعروف بكثرة التجارة فيه مع الإمارات الإيطالية فيصدر من خلاله مختلف المنتجات بما في ذلك الصوف الذي كان يستجلب من حولها من الأقطار، وقد وردت إشارة في كتاب عنوان الدراية إلى وجود سوق خاص بتجارة الصوف يعرض فيه مختلف السلع الصوفية[2]، ولا شك أن الصوف الخام جزء منها كمحطة نحو تجميعه وبيعه للحرفيين أو لتصديره.

تندرج هذه التجارة كباقي المعاملات التجارية مع الإمارات الإيطالية تحت معاهدات، إذ أن هذه التجارة- كباقي السلع -تخضع لقوانين اتفق عليها بين دول شمال إفريقيا والإمارات الإيطالية، ومن بين القضايا الهامة التي تناولتها المعاهدات قضايا الضرائب الجمركية وأمن وحرية تنقل الأجانب نحو الداخل لمزاولة أنشطتهم التجارية دون عراقيل تحت إشراف قناصل الدول الراعية.

وعلى ذكر الرسوم الجمركية، فلقد حددت الاتفاقيات المبرمة بين السلاطين والملوك نسب الرسم على السلعة باستثناء السلع المعفاة من الضرائب لحاجة الدولة إليها، وقد شملت

---

[1] فيلالي، المرجع السابق، ص 136.

[2] أحمد الغبريني، عنوان الدراية، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م، ص175.

الضرائب حقوق دخول الميناء، والخدمات، والترجمان، والنقل، والشحن، فكانت تؤخذ رسوم عينية من البضائع بنسبة 0.5 بالمئة من وزن البضاعة الإجمالي خلال القرن الرابع عشر[1] وقبل هذا القرن خلال القرن الثالث عشر كانت تفرض من الضرائب في بجاية وعنابة ما قيمته 10 بالمئة، وهذه الرسوم لا تشمل الخدمات فقط بل تشمل حماية البضائع، وعادة ما كانت تنقل إلى باحات الفنادق المسورة وتطرح في ليقوم مسئول الجمارك بفحصها ومراقبتها بدقة، لكن من المحتمل أن سياسة الضرائب المفروضة والصارمة في بعض الأحيان يتم أقلمتها وفق الظروف الاقتصادية للبلدان المغاربية، ففي بعض الأوقات الضرائب غير الضرورية تلغى من باب المنافسة واستقطاب التجار، وما كان ينطبق على باقي السلع كان ينطبق على الصوف المصدر أو المستورد في سنوات الشح وتضرر قطاع الإنتاج بسبب الحروب والجفاف وأمراض المواشي، فإذا تتبعنا نسبة الضرائب المفروضة على تجارة الصوف في شمال إفريقيا نجد أن هذه الرسوم تحددها الاتفاقيات بالعشر ويقبض التاجر نظير ما دفع وصلا يستظهره حين دخول الموانئ الواقعة تحت سلطة الدولة المانحة أو حين المغادرة، و تسمى هذه الشهادة بشهادة التسريح تخوله ركوب البحر[2]، وهذه الضريبة متعارف عليها في العصور الوسطى دوليا، فمثلا في إنجلترا فرض ملكها سنة 1270م ضريبة قدرها 5 بالمائة على الصوف[3]، والراجح أن انخفاض هذه الضريبة بالمقارنة مع ما فرض في

---

[1] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006م، ص28.

[2] Michele Amari, I diplomi arabi del R. Archivio Fiorentino: testo originale con la traduzione letterale e illustrazioni, Le Monnier, vol : 01 , 1863, P 91.

[3] John Munro, The Rise, Expansion, and Decline of the Italian Wool-Based Textile Industries, ca. 1100 - 1730: a study in international competition, transaction costs, and comparative advantage, Studies in Medieval and Renaissance History, Department of Economics, University of Toronto, AMS Press, Inc, New York, 3rd Series, Vol : 9 , 2012, p74.

شمال إفريقيا إنما من باب استقطاب التجار، وزيادة على ذلك ارتفاع تكلفة النقل عبر السفن أو عبر نهر الراين عبر الطريق القاري نحو إيطاليا.

خلال العهد الموحدي وقعت عدد من الاتفاقيات مع الإمارات الإيطالية مع بيزا والبندقية وجنوة، وأمالفي -التي تراجعت فيما بعد تجاريا- قصد إقامة مراكز دائمة لهم[1]، فخلال القرن 13م ازداد تطور العلاقات التجارية في العهد الحفصي مع القوى الأوروبية المؤثرة في غرب المتوسط وشرقه، فعقدت معاهدات السلام والتبادل التجاري في وقت كانت رحى الحروب الصليبية تدور في المشرق لكن الحاجة الاقتصادية لكلا الطرفين كانت ملزمة للتعامل مع القوى المسيحية وفي المقابل مع القوى الإسلامية في شمال إفريقيا، ففي سنة 1231م عقدت معاهدة مع دولة البندقية لمدة 40 سنة، ومع بيزا سنة 1234م لمدة 30 سنة[2]، ومع جنوة سنة 1236م لمدة 10 سنوات، كانت كل الاتفاقيات تهدف إلى تسهيل النشاط التجاري الأوروبي في الموانئ الكبرى للدولة الحفصية خاصة بجاية التي كان ميناءها هاما[3]، مع ضمان السلطات سلامة وأمن الأفراد في فنادقهم وخلال تنقلاتهم ومدة إقامتهم في البلد المستضيف، ورغم الحظر البابوي الذي كان ساريا من قبل لمنع تجارة مع المسلمين في بعض السلع إلاّ أن بعض الإمارات تحايلت لفائدة مصالحها الاقتصادية وسعت كل منها لنيل قدم السبق في موانئ شمال إفريقيا.

---

[1] Karen Rose Mathews, conflict, Commerce and an Aesthetic of Appropriation in the Italiane Cities, 1000-1150, Leiden, The Netherlandes, 2018, p 113.

[2] Mohamed Ouerfelli, Diplomatic Exchanges between the City of Pisa and the States of the Maghrib (from the 12th to the 14th Century), The Mediterranean Studies Group Hitotsubashi University, Vol : 22, 2015, p104.

[3] دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغاربي، 1067-1510، تر: علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ج1، 2014م، ص505.

كانت هذه العلاقات التجارية تتأثر عبر فترات بالقرصنة والأحداث السياسية الدائرة في المتوسط، ففي سنة 1270م تعرضت التجارة الإيطالية مع موانئ شمال إفريقيا -وميناء بجاية بصفة خاصة - إلى أزمة إبان حملة لويس التاسع على تونس وإن لم تطل بجاية إلا أن التجار الإيطاليين قد آثروا المغادرة حفاظا على حياتهم من ردود فعل إنتقامية إلى حين استقرار الأوضاع، خاصة بعد التهديدات التي أطلقها السلطان الحفصي بإلحاق الأذى بالمسيحيين إذا استمر لويس في مشروع حملته[1]، ومن المرجح أن هذه السياسة لا تصل إلى حدّ قتلهم المسيحيين، إنّما تصل إلى إلقاء القبض عليهم واحتجازهم كرهائن كما فعل بعض المماليك في مصر لاحقا لإجبار القوى المسيحية على الرضوخ لمطالب الدولة الإسلامية[2]، كما أعرض التجار المسلمين عن التجارة مؤقتا مع المسيحيين كنوع من التضامن مع القوى الإسلامية خاصة الجنويين الذين دعموا لويس التاسع بسفنهم في ظل حيرتهم بين الحفاظ على مصالحهم مع الحفصيين من جهة، ومواجهة غضب البابا الذي قد يقود تحالفا ضدهم من جهة أخرى، أو دعم لويس واحتلال مكانة إن نجح مشروع احتلال تونس[3].

فإذا أدركنا أن الوضع التجاري بين الدول كان مرهونا بالاستقرار السياسي في البحر المتوسط، ندرك أيضا أن تجارة الصوف كغيرها من المعاملات التجارية قد مرت بفترات من الرواج وفترات من التراجع، ورغم التوترات السياسية لكن هذا لم يمنع من إعادة تجديد الصلة وإقامة معاهدات بعد الحرب الأخيرة، ففي سنة 1287م أبرمت اتفاقية بين جنوة

---

[1] سامية عامر، الصليبيون في شمال إفريقيا(حملة لويس التاسع على تونس)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2020م، ص101.

[2] نادية محمود مصطفي، العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوربية الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، ص149.

[3] سامية عامر، مرجع سابق، ص111.

والسلطان في تونس في شكل عقود تجارية وإعادة تموضع الجنويين في بجاية[1]، وعرفت تجارة الصوف مجددا رواجا إلى جانب الجلود، ونال تجار بيزا هم أيضا في هذه التجارة إمتيازات أهلتهم للسيطرة على هذه السوق ومنافسة القوى الأخرى على فترات متفاوتة ويمكن ملاحظة ذلك في عدد من المراسلات التي كانت بينهم وبين بني حفص، فقد شكل الصوف المستورد من بجاية وجيجل موردا هاما لبعض الصناعات الإيطالية في العمق الإيطالي لاسيما في لومبارديا وتوسكانا لسهولة الحصول عليه بالمقارنة بالصوف الإنجليزي الذي يستورد من مسافات بعيدة من بحر الشمال مع ارتفاع تكلفة نقله التي تنعكس على سعر المنتجات المصنعة، وإن كانت بيزا قد سيطرت لفترة من الزمن إلا أن هذه السيطرة لم تدم طويلا حتى استحوذت جنوة على مكانة هامة في الموانئ الحفصية ومنها ميناء بجاية باعتبارها الوسيط بين أسواق البر الأوروبي في فرنسا وألمانيا، فكان تجار جنوة يصدرون الأقمشة المستجلبة من منطقة الشمباني ومنطقة الفلوندر، وفي المقابل تستورد الخامات اللازمة للصناعة الإيطالية[2].

بناء على المعاهدات والعقود التي أبرمت بين التجار والإمارات الإيطالية نقل أحد التجار الجنويين في الشهور الأولى سنة 1289م كمية كبيرة من الصوف، كما كلف آخر وكيله في مدينة بجاية بشراء 400 قنطار إلى جانب الجلود، فكانت تتم العمليات إما عن طريق الوكلاء أو بصفة مباشرة، ولم يقتصر الأمر فقط على ميناء بجاية، فلميناء عنابة دور في هذه التجارة، ففي شهر أفريل من عام 1258م تعاقد تاجر من بيزة يدعى " فرانسيس ميلا" Frances Mella لشراء 150 قنطار من الصوف لنقلها على متن سفن البيازنة أو على متن سفن أخرى التي كانت تشتغل في مجال نقل السلع كما هو الحال مع سفن البنادقة التي

---

[1] دومينيك، مرجع سابق، ص812.

[2] دومينيك، مرجع سابق ،ص808.

كانت تأجر لنقل الصوف الإنجليزي، ففي شهر ماي سنة 1291م نقل تاجر بيزي على ظهر سفينة من البندقية كميات كبيرة من الصوف من ميناء عنابة[1].

بالنسبة للدولة الحفصية والزيانية كانت تجارة الصوف مهمة لإيرادات الدولة في سنين الرخاء، ومهمة أيضا في سد العجز الذي قد يلحق بالصناعة النسيجية في المغرب الإسلامي، ففي سنوات الوفرة كان الصوف يصدر، لكن في السنين التي يتأثر فيها الإنتاج يجبر أرباب صناعة النسيج على تغطية العجز من خلال استيراد الصوف الجيد ربما لتحسين المنتجات عبر التجار الإيطاليين سواء من مصر أو الأندلس، أي أن هذه التجارة لا تخضع لعامل العرض والطلب فحسب، بل تتأثر أيضا بالرسوم الجمركية وقرب الأسواق وحاجة المعامل إلى المواد الخام الملائمة لنوعية المنتجات.

أما بالنسبة للإيطاليين فقد مثلت صناعة النسيج عصب اقتصاد بعض الدول بما في ذلك مدينة فلورنسا التي قام اقتصادها أساسا خلال النصف الأول من القرن 13 م على الحرف وصناعات النسيج، ويرجع الفضل في توسيع نشاط نسيج الصوف بها وفي إيطاليا لمجموعة من الرهبان في أخوية أوميلياتي والتي تشكلت أساسا من عدد من اللومبارديين الذين نفوا إلى شمال ألمانيا سنة 1014م من طرف الإمبراطور هنري الثاني (1024-973م)، فتعلموا صناعة النسيج وأدخلوها إلى فلورنسا، لتتطور أكثر سنة 1239م وتتضاعف مراكز النسيج، وتصبح هذه الصناعة مهمة وتخضع لنظام محدد وتنضوي كل المعامل تحت نقابة الصوف Arte della Lana " التي تأسست قبل سنة 1192م أي قبل دخول الطائفة المذكورة، ويبدو أنها شبيهة بالنظم القديمة التي نجدها في الدول الإسلامية التي وضعت لتنظيم ومراقبة الحرفيين لضمان جودة المنسوجات، تمكنت هذه النقابة فيما بعد

[1] محمود هدية، اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي، مصر، 2017م، ص 261.

من استثمار أموال تجارة الصوف في العقارات والقروض وتمويل المشاريع، كما شغلت عددا كبيرا من العمال من الجنسين بعد إنشاء مدارس التعليم والتدريب، كما اتخذت لنفسها خلال القرن 15م شعار[1] النبالة الخاص وعلامة لتمييز منتجاتها، وبدورها تنضوي نقابة الصوف ضمن تجمع النقابات السبع الخاص بالمهن الكبرى Arti Maggiori [2].

كانت هذه الصناعة بيد عائلات في فلورنسا تماما كما كانت صناعة النسيج بيد عائلات محدودة في المغرب الإسلامي، وتعتبر عائلة ألبيزي من بين أقوى العائلات في تجارة الصوف ومن النافذين في النقابة المذكورة ويمكن معرفة ذلك من خلال المذكرات التي تركها التاجر" بيبو دانتونيو البيزي " Pepo d'Antonio Albizzi الذي كتبها بين عامي 1340-1387م،وأشار فيها إلى الأحوال الشخصية ونشاطه التجاري وعدد من التفاصيل الأخرى[3].

هذه النقابة أشرفت على تنظيم معامل الصوف وإنتاجه إذ يقتصر دورها على استيراد الصوف وتحويله إلى قماش وتحتاج في ذلك إلى وكلاء يمكنهم بيع المنتجات عبر التجار الفلورنسيين أنفسهم أو عبر بيعها إلى تجار بيزا الذين تكفلوا بنقلها إلى أسواق البحر المتوسط نحو بجاية، إذ أن هذه السفن تمر في الغالب بكامل موانئ شمال إفريقيا ومنها إلى الجزيرة الأيبيرية، وهنا يأتي الدور على نقابة تجار القماش التي اختصت بتسويق المنتجات عبر العقود المبرمة عادة في إيطاليا لتسليم المنتج إلى البائع، وبموجب الحق الممنوح لهؤلاء

---

[1] يتكون شعار نبالة نقابة الصوف من حلقة خارجية في شكل إكليل من ورق التفاح والأرز مع خلفية زرقاء في وسطها خروف يمسك برجله اليمنى راية عليها صليب أحمر وعلى رأسه هالة القداسة.

[2] E. Dixon , The Florentine Wool Trades in the Middle Ages, Transactions of the Royal Historical Society, Vol. 12 ,1898, p 157-159.

[3] Beatrice Arduini, Isabella Magni, Jelena Todorovic, Interpretation and Visual Poetics in Medieval and Early Modern Texts, Brill, Netherland, 2021, p123. Site : The Newberry Library, Italian Paleography : https://italian-paleography.library.utoronto.ca/islandora/object/italianpaleography%3AIP_001

التجار بالوكالة يمكنهم إبرام عقود البيع مع التجار المسلمين تحت إشراف كتاب العدل المعترف بهم من الطرفين في الفنادق التي مثلت مقر للقنصليات في البلاد الإسلامية.

إستورد التجار الإيطاليون خلال القرن الثالث عشر الصوف من إنجلترا بالدرجة الأولى لجودته العالية عبر الشركات التي احتكرت الصوف كشركة ريكاردي وشركة باردي، فكانت لهما علاقات تجارية مع الأديرة المنتجة لصوف خاصة دير الرهبان السيستيريون، ففي سنة 1290م استورد الإيطاليون ما يقارب 25480 كيسا من الصوف، كما كانت هذه الشركات تستورد أيضا الأقمشة المصبوغة وغير المصبوغة لإعادة إنتاجها في فلورنسا وتوسكانا ولومبارديا وإعادة تصديرها لموانئ شمال إفريقيا، وخلال القرن 13م كان طريق الصوف القاري ينطلق من موانئ شرق إنجلترا عبر بحر الشمال وصولا إلى بلجيكا وشمال شرق فرنسا نزولا عبر سهول نهر الراين ثم عبر جبال الألب وصولا إلى الإمارات الإيطالية عبر أراضي الإمبراطورية، فكان التجار الإيطاليون بمثابة محورا لتجارة الصوف والنسيج في البحر الأبيض المتوسط باعتبارهم مصنعين، ومنتجين، ومستوردين لأحسن الأقمشة التي كانت تعرض في معارض شمبانيا السنوية وتنتج في فلاندرز، ويمكن تفسير إقبال هؤلاء التجار على المنتجات من دول بحر الشمال ربما يعود لعدة عوامل، منها جغرافية ترتبط بامتداد وترابط الطرق التجارية بين جنوب أوروبا وشمالها في أراضي الإمبراطورية مما يوفر نوعا من سهولة النقل وضمان الأمن وهو ما لا يمكن ضمانه عبر البحر مع خطر القرصنة المتبادلة، وخطر العواصف التي تسببت في غرق الكثير من السفن إذ لا يتسنى لهؤلاء الإبحار إلا في أوقات محددة بسبب العوامل المناخية.

بالإضافة إلى العوامل السياسية زمن الحروب الصليبية وما تحمله من مخاطر قد تنتهي بحجز ممتلكات رعايا الدولة المعادية أو المشتركة في العدوان وربما تهديد حياتهم، وفي ظروف العادية يتطلب الأمر اتفاقيات ومعاهدات تجارية قد تزيد من التكاليف، وإذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الاقتصادية بغض النظر عن سعر الصوف الذي لا نملك إحصائيات

دقيقة عن سعره، فإن التسهيلات الضريبية التي منحت لتاجر الإيطالي في إنجلترا سنة 1294م والتي مقدارها 5 % قد شجعت ثماني شركات على الاستيراد، بالإضافة إلى العلاقة المميزة مع الملك التي وصلت إلى حد منح القروض لا سيما في الحرب الإنجليزية الفرنسية في عهد إدوارد الثالث (1372-1327م)[1]، وهذا ما لا يمكن ضمانه من جهة العلاقات مع الدول الإسلامية بسبب العامل الديني، بالإضافة إلى الشروط التي طالبو بها المنتجين والتي ينبغي توفرها في الصوف، كأن يكون نظيفا ومضغوطا جيدا لتسهيل نقله وقد قيدت هذه الشروط في عقود طويلة الآجال، وهذا ما لا يمكن الاتفاق عليه والتأكد منه مع تجار المغرب الإسلامي لأن الفرق بين المزارع المنتجة للصوف في إنجلترا والمغرب، أن الأولى كانت منظمة وموجهة وموسعة النشاط وتربي الأغنام لصوفها ولا يجز إلا عند استيفاءه للمعايير، بينما كان إنتاج الصوف في المغرب عشوائيا يعتمد على الجمع في أسواق الجملة من الرعاة، ولا يمكن من خلال ذلك ضمان نوعية الصوف، ولا يمكن إبرام عقود المناولة طويلة الآجال، ثم إنّ معارض شمبانيا كانت فرصة للتبادل القاري وتختصر المراحل باعتبار تجار إيطاليا وسطاء بين تجارة الشرق وأوروبا وهذا ما لا يمكن ضمانه في أسواق شمال إفريقيا والمغرب الأوسط بصفة خاصة على الدوام بحكم ارتباطهما برا بأسواق مصر.

وإن كانت تجارة الصوف قد شهدت رواجا مع إنجلترا لاستثمار الإنجليز فيها واهتمامهم بتحسين نوعية الخراف المنتجة واستيرادها من إسبانيا[2]، فهو نتاج سياسة اقتصادية لقيت الدعم في التحول من الإنتاج المعاشي إلى الإنتاج الشامل، ورغم ذلك فهذا لا يعني أن موانئ شمال إفريقيا والمغرب الأوسط بصفة خاصة قد فقدت أهميتها في هذه التجارة بل حافظت

[1] John Munro, Op.cit, p 75.

[2] Joseph Michael Jefferson, The Templar lands in Lincolnshire in the early fourteenth century, Thesis of Doctor of Philosophy, University of Nottingham, July, 2016, p p 170, 172.

على مكانتها بنسبة للإيطاليين، ونظرا لغياب العقود المبرمة من جهة التجار المسلمين بسبب اندثارها مع مرور الزمن، فإنه لا يمكننا تقدير حجم هذا النشاط إحصائيا بصفة دقيقة، ولا يمكننا إجراء مقارنة مع ما كان يستورد من إنجلترا، إذ لم تهتم المصادر الإسلامية بهذه التجارة من باب الإحصاء إلا ما ورد في شكل إشارات، وما بين أيدينا غالبا قد استقي من المذكرات والسجلات التجارية الإيطالية التي كُشف عنها، ومن سجلات المحاكم الإنجليزية التي أثبتت دعاوى الديون التي تقدم بها التجار ضد منتجي الصوف في تحديد حجم التجارة بين إنجلترا وإيطاليا، وهذا ما أشرنا إليه من باب الاستدلال.

في سنة 1307م أشارت بعض الوثائق الجنوية أن تاجر يدعى سيمون ستاتكوني **Simone Staticoni** قد وكل من قبل بسكال أوسوديماري **Pascal Usudemarie** لاستيراد 49 كيسا من الصوف، كما أشارت مذكرات التاجر التوسكاني دانتي أن المغرب الإسلامي قد استمر في تصدير الصوف نحو إيطاليا حتى خلال القرن 15م، ففي سنة 1470م استورد تاجر جنوي يدعى جورج ستيلا(**Giorgio Stella**) من أسواق قسنطينة كميات من الصوف.

4. أسباب تراجع تجارة الصوف:

الملاحظ أن هذه التجارة مرت بظروف جعلت التاجر الإيطالي لا يستغني عن صلته بالمغرب الإسلامي، بل مثلت بنسبة إليه مجالا هاما لتصريف منتجاته والتزود بالمواد الأولية في الأوقات الصعبة، وهنا يمكننا الإشارة إلى الظروف التي أثرت على التجارة وجعلتها تتأثر بصفة كبيرة في غرب المتوسط باعتبار البنادقة والجنويين والبيزيين الوسيط، فمن الناحية السياسية شهدت الساحة الأوروبية عدة حروب دولية جعلت طرق النقل غير آمنة وعالية التكلفة فالحرب الإنجليزية الفرنسية أثرت على المعارض التي كانت تقام في شمال شرق

فرنسا بسبب الاجتياح الإنجليزي[1] وقبلها ساهم الحظر الإنجليزي على تصدير الصوف في إضعاف الاقتصاد الفلامنكي(بلجيكا حاليا) إلى درجة أصبح فيها صناع النسيج لا يجدون ما يسد جوعهم[2]، وتسبب في انتشار اللصوصية، واضطر التجار إلى دفع تكلفتها بعد الرفع من نسبة الضرائب المفروضة عليهم مما عرض بعض الشركات المستوردة للصوف من إيطاليا للإفلاس[3]، وإن كان الطريق البري غير آمن، كان النقل البحري خيارا واردا ولكن عالي التكلفة مع طول المسافة عبر أعالي البحار وزيادة على ذلك مخاطر القرصنة التي مارسها المسلمون والمسيحيون على حدّ سواء ما دفع بعض السفن إلى التسلح لحماية نفسها من الغارات، وكما كان الحال في أوروبا كان له شبيه في شمال إفريقية، إذ اجتاح الجيش المريني –بقيادة علي بن عثمان- الطريق التلي وصولا إلى تونس وتهديدها سنة1347م بعد أن دخل بجاية وقسنطينة وما له من تبعات على تعطيل التجارة وتهديد أمن القبائل من خلال صراعات الولاء التي فرضت عليهم بين تطاحنات الدول، فدارت بين جيوش بني حفص ومرين حروب اشتركت فيها القبائل العربية إلى جانب بني حفص وبني مرين، وحدثت ثورات في عنابة وبجاية وقسنطينة على عمال بني مرين ولحقت بجيش السلطان المريني الهزيمة سنة 1348م وتبدد جيشه في نكبة بعد أن شارف على الهلاك في البحر، وظلت بلاد المغرب الأوسط مضطربة تدور بها رحى الحروب بين الدول وتشترك فيها القبائل حتى عام 1364م، وذكر في

[1] Deborah A. Fraioli, Joan of Arc and the Hundred Years War, Greenwood Publishing Group, 2005, p 18-19

[2] Jonathan Sumption, The Hundred Years War, University of Pennsylvania Press, V: 01, 1999,p189.

[3] John Munro, Op.cit, p 75.

ذلك ابن خلدون أحداثا كثير ة شغلت الناس وبدلت أمنهم خوفا بعد أن شغلت الدول بمدافعة العدوان الخارجي وهمت بعض القبائل بخلع الولاء والطاعة بترك الخراج[1].

في عام 1348م نزلت المصائب بالمغرب الإسلامي تباعا فلم تكد الحرب تضع أوزارها بحصار سلطان بني مرين خلف أسوار مدينة تونس حتى نزل وباء الطاعون الدملي فأزهق كثيرا من الأرواح في البلاد المسيحية وخصوصا إيطاليا، فبحسب المصادر أن أصل الوباء من آسيا الوسطى من ميناء CAFFA كافا - المعروف في يومنا هذا بميناء "فيودوسيا"- على البحر الأسود بعد أن أصاب التجار الجنويين[2] ومن هذا الميناء انتقل إلى بلاد الشام ومصر ومنها إلى تونس وإيطاليا وصولا إلى المغرب الأوسط، إذ تشير بعض الكتابات أن الوباء بلغ من الحدة إلى درجة انتشار الجثث على أطراف الشوارع في إيطاليا، وذكر المقريزي في كتابه أن عدد الموتى يوميا كان بين 200- 700 ضحية، حتى اضطرت الدول إلى غلق الحمامات والفنادق، ومن شدته أن هلك من كان على السفن في عرض البحر وجنحت بهم[3]، و هذا الأمر قد ألحق ضررا فادحا بتجارة الصوف مدة الوباء إذا علمنا أن السفن اتخذت ضدها إجراءات، فكانت تمنع في إيطاليا من دخول الميناء حتى يتأكد خلوها من الوباء.

ومن الأخطار التي هددت تجارة الصوف أيضا وباء جرب الأغنام الذي انتشر هو الآخر في كافة الأقطار، فهنالك أدلة تاريخية تأكد أن هذا وباء تكرر عبر قرون وأرق مربي الماشية، ففي المغرب الإسلامي هنالك إشارات محدودة تناولت فتاوى بخصوص الصوف المجزوز من

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الحضرمي، رحلة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، ببيروت، ط1، 2004م، ص 92-96. أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج3، 1997م، ص160-174.

[2] Mark Wheelis, Biological Warfare at the 1346 Siege of Caffa, HISTORICAL REVIEW, Atlanta, Vol : 8, N: 9, 2002, p p 971,972

[3] أحمد المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد العطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج4، 1997م، ص 168،167.

الأغنام المصابة[1]، ومن خلال المصادر يتأكد لنا أن هذا الوباء قد أصاب فعلا إنجلترا سنة 1270م وأثر على الإنتاج وأدخل أصحاب المزارع والأديرة في مشاكل وقضايا الديون[2]، وحتما هذا الوباء قد يفسد الصوف قبل أن يتسبب في نفوق الأغنام.

5. خاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن تجارة الصوف كانت موردا هاما لإيرادات الدولة خلال العصر الوسيط في ظل التجارة الدولية التي كان فيها التاجر الإيطالي قطبا يربط بين الجنوب والشمال، كما أن هذا النشاط لم يعد بالنفع على الدولة من خلال جباية الضرائب فقط، إنّما عاد بالنفع أيضا على السكان وساهم في استقرار حياتهم دون الاعتماد على مساعدات الدولة.

كما أن هذه التجارة لها أثر في تحسين النشاط الحرفي في بلاد المغرب الإسلامي الذي كان رائجا، في الوقت الذي عرفت فيه مدن كثيرة بجودة منتجاتها الصوفية، فلقد مثل الصوف ثروة مهمة في قطاع النسيج، وما كان ينتج كان يصدر عبر القوافل نحو الصحراء، وهو ما انعكس بالإيجاب على مربي القطعان في زيادة عددها، لكن هذا الرواج لم يدم طويلا بل انتكس خلال القرن الرابع عشر وتراجعت مكانة المغرب الإسلامي وإيطاليا في هذا القطاع لصالح دول الشمال بسبب ارتفاع حدّة المنافسة، بالإضافة إلى الكوارث والوباء الذي أهلك الكثير من أرباب الحرف والتجار.

مع نهاية القرون الوسطى اتجه الفرد الأوروبي نحو الاستثمار الموسع والشامل، بينما بقي الإنسان المغاربي محافظا على نفس الطرق القديمة التي تحقق له الكفاية، ولعل هذا الأمر

---

[1] محمد المهدي الوزاني، النوازل الصغرى المسماة (المنح السامية في النوازل الفقهية)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، 1992م، ص125.

[2] T. H. Lloyd, The English Wool Trade in the Middle Ages, Cambridge University Press, 2005, p p 289, 293.

من الفوارق الجوهرية التي أدت إلى تطور اقتصاد الدول الأوروبية، وما نشير إليه يمكن البحث فيه مستقبلا للوقوف على أهم العوامل المؤدية إلى تدهور اقتصاد المغرب الأوسط واقتصاد العالم الإسلامي مع مطلع العصر الحديث.

الصنائع الأندلسية وأثرها على النشاط الاقتصادي بالمغرب الأوسط

The Andalusian Industries and their Impact on Economic Activity in the Middle Maghreb

دة. مريم هاشم
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

1. مقدمة:

تعرضت بلاد الأندلس إلى حالة من الاضطرابات ابتداءا من القرن السّابع الهجري/13م مما أدى إلى هجرة عدد كبير من سكانها نحو بلاد المغرب الأوسط، وقد حمل هؤلاء مختلف الصنائع التي اكتسبوها في بلاد الأندلس إلى بلاد المغرب ممّا أدى إلى احداث تأثير كبير في الحرف التي مارسوها سابقا عند ممارستهم لها في بلاد المغرب الأوسط.

2. الهجرة الأندلسية:

ترجع العلاقة بين المغرب الأوسط والأندلس إلى فترة مبكرة، فقد شيدت جالية منهم مدينة تنس 262هـ/876م [1] ومدينة وهران 290هـ/903م [2] وأعادوا الحركة التجارية لمرسى الدجاج[3] إلا أن الظروف السياسية الداخلية أثر في هجرة كثير من الأندلسيين إلى بلاد المغرب خصوصا في فترة الأزمات، حيث وجدت في المغرب الأوسط ملجأ للاستقرار والأمن. وكانت نسبتهم تتفاوت من مدينة لأخرى حسب أهميتها التجارية وموقعها الاستراتيجي. وفي ظل الوحدة السياسية التي جمعت العدوتين المغربية والأندلسية ما بين القرنين الخامس والسادس

[1] - أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مكتبة أمريكا والمشرق، باريس، 1965، ص61.

[2] - المصدر نفسه، ص70.

[3] - عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص174.

الهجريين/12-13م جاءت وفود عديدة إلى المغرب الأوسط وتركت بصماتها لاسيما في الصنائع والعمران وهذا في العهدين المرابطي والموحدين[1].

تضاعف وجود الأندلسيون بالمغرب الأوسط بعد سقوط قواعد عربية بالأندلس منها: سقوط طليطلة عام 478هـ/1085م ثم سرقسطة عام 512هـ/1118م وقرطبة وبلنسية ومرسية 636هـ/1238م شاطبة 645هـ/1247م واشبيلية 646هـ/1248م[2]. وفي هذا الصدد يذكر ابن خلدون: " لمّا تكالب الطاغية على العدوة والتهم ثغورها، واكتسح بسائطها وأسف على قواعدها وأمصارها، أجاز الأعلام وأهل البيوت إلى أرض المغربين الأوسط والأقصى وإفريقية[3].

ففي عهد السلطان الزياني يغمراسن قدمت هجرات كثيفة إلى المغرب الأوسط ونزلوا بتلمسان والجزائر وبجاية وندرومة وهنين، وقد أصدر في حقهم ظهيرا يخص هذه الجالية الأندلسية القادمة من شرق الأندلس ونص الظهير كالتالي: "هذا ظهير عناية مديدة الظلال، وكرامة رحيبة المجال وحماية لا يخشى على عقدها المبرم، وعهدها المحكم من الانحلال والاختيال، أمر به فلان أيّد الله أمره وأمدّ عصره لجميع أهل الأندلس المستوطنين بحضرة تلمسان – أحلهم به من رعية الجميل كنافا، وبوأهم من اهتمامه الكريم وإنعامه العميم جنات ألفافا، ووطأ لهم جناب احترامه تأنيسا لقلوبهم المنحاشة إلى جانبه العلي واستيلافا وأشاد بما فيهم من المقاصد الكرام، وأضفى عليهم من جنن حمايته ما يدفع عنهم طوارق الاضطهاد والاهتضام حين اختبر خدمتهم فشكر ما تولوا فيها من الجد والاجتهاد، واطّلع على أغراضهم السديدة في اختيار السعيدة للسكنى على سائر البلاد، فلحظ لهم النية واعتبرها .

---

[1] - المرجع نفسه، ص174.

[2] - عبد الواحد طه، حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة، ط1، دار المدار الإسلامي، بروت 2004، ص7.

[3] - عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج7، دار الفكر، بيروت 2000، ص675.

وأظهر لهم هذه النية واعتبرها، وأظهر عليهم مزايا ما لهم من هذه المناحي الحميدة وأثرها، وأذن أيّده الله لهم ولمن شاء من أهل تلمسان البلديين في كذا" [1].

كما استعان أبو حمو الأول 707-718هـ/1307-1318م وابنه أبو تاشفين 718-737هـ/1318-1336م بالصناع الأندلسيين "كان لهم في دولته حظوة وعناية"[2].

وكذلك نجحوا في تعمير سهل الوريط بضواحي تلمسان وأنشأوا مجموعة فيها من الورشات الصناعية في صناعة المنسوجات الحريرية والقطنية وسائر الأواني المنزلية والفخار والخزف والأسلحة المختلفة[3]. ونفس الدور قاموا به في المدن الزيانية فقد لفت نظرنا حسن الوزان إلى الانتعاش الذي عرفته المدن التي استوطن فيها الأندلسيون ففي مليانة كان لها دور متقنة الصنع يكاد سكانها كلهم صناعا ونساجين أو خراطين، وبمدينة شرشال ازدهرت على أيديهم صناعة السفن والحرير[4].

3. دور الأندلسيون بالمغرب الأوسط في مجال الصنائع:

امتدّ نشاط أفراد الجالية الأندلسية في المغرب الأوسط إلى مختلف الأنشطة الصناعية، واستطاعوا أن يحترفوا معظم الصّناعات التي كانت سائدة بالمغرب الأوسط وكان دورهم إيجابيا ما أورده ابن سعيد: " اختصت المرية ومالقة ومرسية بالوشي المذهب... ويصنع في غرناطة وبسطة من ثياب اللباس المحررة الصنف الذي يعرف بالملبد المختم... ويصنع في

---

[1] - نصيرة عزرودي، الدولة الزيانية ودورها في تفعيل النشاط الحرفي بالمغرب الأوسط، مجلة الناصرية، العدد4، الجزائر2013، ص ص244-245.

[2] - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السّابق، ص297.

[3] - عبد العزيز فيلالي، المرجع السّابق، ص176.

[4] - حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص34-35.

مرسية من الأسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة والحديد من السّكاكين والأمقاص المذهبة... ويصنع بها وبالمرية ومالقة الزجاج الغريب العجيب وفخار مزجج مذهب"[1].

وكان أغلب الإنتاج الصناعي للأندلسيين يتم في ورشات بسيطة غالبا ما تحتل الطّوابق الأرضية من المنازل، ومما يلاحظ أنّ كلّ صناعة وقد خصص لها مكان محدّد بحيث عرف كل زقاق أو ساحة بالصّناعات الموجودة بها كالخبازين والحدادين والعطارين والصباغين[2].

أمّا أهمّ أنواع الصّنائع التي تميّز بها الأندلسيين بالمغرب الأوسط فهي:

3.1 صناعة الأسلحة:

امتهن الأندلسيون صناعة السيوف والدروع والمغافر نظرا لتوفّر مناطق بلاد المغرب الأوسط على المواد الأولية فالحديد كان متوفر في مجانة وبونة وبجاية، الفضة والرصّاص والأثمد والنحاس بجبل كتامة[3]. ويذكر ابن سعيد أنّ: " آلات الحرب من التراس والرماح والسروج والألجم والدروع والمغافر فأكثرهم أهل الأندلس كانت مصروفة إلى هذا الشأن، ويصنع منها في بلاد الكفر ما يهر العقول وقال: السيوف البرذليات مشهورة بالجودة"[4].

أما يحي ابن خلدون فذكر لنا وجود دار صنعة بتلمسان، التي أنشأت في أيام الدولة الزيانية في عهد أبو حمو موسى الثاني[5]، وهي منطقة صناعية تجمعت فيها مختلف الصناعات داخل

---

[1] - أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (دت)، ص ص201-202.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (المورسكيون) بمقاطعة الجزائر "دار السلطان" أثناء القرنين 10و11هـ/ 16-17م، صمن كتاب: دراسات أندلسية مظاهر التأثير الايبري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت2003، ص52.

[3] - جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/9-10م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص84.

[4] - المقري، نفح الطيب، ج1، ص202.

[5] - مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج 2، الجزائر، 1979، ص486.

المدينة[1]، عرفت هذه الورشة بدار "الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على اختلاف أصنافهم، وتباين لغاتهم وأديانهم، فمن دراق، ورماح ودراع ولجاّم ووشاء وسرّاج وخباّء ونجّار وحدّاد وصائغ ودبّاج وغير ذلك، فتستك لأصواتهم وآلاتهم الأسماع"[2]، ويبدو أن هذه الدار احتوت على العديد من الصناع والحرفيين على اختلاف أجناسهم وديانتهم.

وكان يعرض لأبي حمو موسى الثاني له الصنائع من أسلحة مختلفة وغير ذلك، والتي عرفت بالإتقان والإحكام "فكانت تعرض قومتهم أصيلان كل يوم مصنوعاتهم [...]ويخزن كل بحجار صنفه المعد له"[3]، ونجد أنه كان لهذه الورشات الصناعية أو دار الصنعة دور كبيرة، في دفع اقتصاد بلاد المغرب الأوسط، وذلك لارتباطها بالجانب السياسي العسكري والتجاري وحاجة الحكام لهذا النوع من الورشات

3.2 صناعة الزرابي:

تقدّمت صناعة الزرابي في المغرب الأوسط ولم يكن استخدامها مقتصرا على تزيين الأرض، ولكنّها كانت تستخدم أيضا لتزيين فرش المسجد عند الصّلاة وابتدع النساجون الأندلسيون طريقة جديدة استطاعوا أن يستخدموا ألوانا عديدة وبرعوا في ابراز الزخارف الهندسية الشهيرة عن طريق الألوان واستخدمت في زخرفتها مجموعات هندسيّة زخرفيّة غرناطيّة[4]. وغالبا ما كانت النساء تمارس صناعة الغزل والنسج[5] وكانت مدينتي مستغانم وبرشك مركزيين معروفين بصناعة الزرابي[6].

---

[1]- بسام شقدان، تلمسان في العهد الزياني، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2002، ص190.

[2]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص155.

[7]- المصدر نفسه، ص155.

[4] - يوسف شكري فرحات، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1997، ص306.

[5] - إسماعيل العربي، دولة بني حماد ملوك القلعة وبجاية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1998، ص239.

[6] - حنيفي هلايلي، المورسكيون الأندلسيون في المغرب الأوسط خلال القرنين 16و17م، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2000، ص165.

3.3 صناعة النسيج:

تعتمد على المواد الأولية المتوفرة من كتان وصوف وحرير وقطن. وقد برع النساجون الأندلسيون في نسج أنواع رفيعة من الأقمشة فاشتهرت تلمسان بصناعة المنسوجات الصوفية وقد عرف بالتلمساني وكان كساء الصوف أو البرنوس من ثماني أواق لرقته[1] ويذكر يحي بن خلدون من أنواع الملبوسات الثوب المرعز والقهزي والحرير والملف والذرايع والعمائم والأحاريم[2]، وشرشال تخصصت بالمنسوجات الحريرية وقد تكلم عنها حسن الوزان بقوله: "قصدها الغرناطيون....واشتغلوا بصناعة الحرير إذ وجدوا هناك كمية لا تحصى من أشجار التوت الأبيض والأسود"[3]. وهنين وندرومة بمنسوجاتها القطنية[4].

وما ساعد على تطور الصناعة النسيجية توفر بلاد المغرب الأوسط على الغنم والماشية فمن بين المدن التي اشتهرت بذلك منها: المسيلة التي كانت تكثر بها المواشي، جزائر بني مزغنة أكثر أموالهم من البقر والغنم، إضافة إلى برشك ومستغانم[5].وشرشال التي اشتهرت هذه الأخيرة بتربية دودة الحرير[6].

بالإضافة اختصّ وابتدعوا في صناعة نوع من الشّاشية (الطربوش) التي كان لها سوق خاص وأصبحت تلقى رواجا كبيرا في أسواق الشرق وخاصة تونس واستنبول[7].

---

[1] - مبارك محمد الميلي، المرجع السّابق، ص484.

[2] - يحي بن خلدون، المصدر السّابق، ص155.

[3] - حسن الوزان، وصف إفريقيا، ط2، ج2، ترجمة محمّد حجي، محمّد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص34

[4] - المصدر نفسه، ج2، ص ص14-15.

[5] - مبخوت بودواية، الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، مجلة القرطاس، العدد التجريبي، تلمسان 2008، ص54.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، الجالية الأندلسية بالجزائر مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي، ضمن كتاب: دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003، ص32.

[7] - المرجع نفسه، ص32.

ومن الصنائع المستحدثة التي ارتبطت بالوجود الأندلسي بالمغرب الأوسط المخمل (القطيفة) واختصّ بها مهاجرو غرناطة، إضافة إلى توشيح الثياب الذي احتكرته عائلات أندلسية وظلت تتوارثه جيل بعد جيل، كما اختصّت بعض الأسر الأندلسية صناعة الشبيكة فمارستها على حسب الطرق التي كانت تتبع في صناعتها في بلنسية وغرناطة والمرية، إضافة تفننت أندلسيات في صناعة الأحزمة الحريرية التي كانت تزينها بأشكال مختلفة[1].

3.4 الصباغة:

هي صناعة صبغ وتلوين الخيوط والمنسوجات على اختلاف أنواعها بالألوان، ويعرف صاحب هذه الحرفة بالصباغ، وارتبطت هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بصناعة النسيج منذ بدايتها، حيث ساعدت مواد الصباغة على إنتاج أقمشة مختلفة الألوان، وذلك عن طريق استخلاص الأصباغ من مصادرها النباتية والحيوانية، كاستعمالهم للحناء[2] التي وجدت في بنو وازلفن[3]، و استعملت للصبغات الحمراء، والزعفران الذي وجد في مجانة[4] للصبغات الصفراء والنيلة التي استعملت للصبغات الزرقاء .

وعرفت مدينة العباد، بالعديد من الصناع الذين احترفوا الصباغة[5]، وكذا دلس حيث اشتغل العديد من المحترفين هذه الصنعة[6]، وعرفت تلمسان بصباغة الأنسجة الصوفية [7]،

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (المورسكيون) بمقاطعة الجزائر، ص ص53-54.

[2]-علي جمعان الشكيل، صناعة الأصباغ في الحضارة الإسلامية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، العدد27، جامعة صنعاء2001، ص147.

[3] - الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (دت) ، ص253.

[4] - الحموي، معجم البلدان، مج5، دار صادر، بيروت1977، ص56.

[5] - حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص24.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص42.

[7]- عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، ط1، دار الأوطان الجزائر،2011، 190.

واستعملوا النيلة وورد النيل والسماق ولحاء شجر معين[1]، نبات القرمز ونجد أن هذه الحرف أي الصباغة كلها ارتبطت بالصناعة النسيجية .

3.5 صناعة الخزف والفخار:

تعتبر صناعة الفخار من الصّناعات البارزة التي مارسها الأندلسيون وكانت تختصّ شرشال لجودة تربتها وصنعوا بها أنواعا مختلفة من الجرار والزّهريّات والأدوات المنزلية تميّزت بصلابة فخارها وكثرة رسومها، أمّا أندلسيو الجزائر فقد عرفوا نوعا جيّد من الخزف المزجج بالطلاء في شكل بلاطات صغيرة مربعة مكسوة بالطلاء تعرف بالزليج[2].

ومن أبرز العوامل التي أدت إلى ازدهار هذه الصناعة في مدن ودول بني زيان استعمالها من قبل كل الطبقات الاجتماعية سواءا كانت أواني الطهي أو حفظ المؤونة[3]. ومن بين الذين تعرضوا لها الحسن الوزان الذي قال أنّها تباع بأسواق الدولة مثل قلعة بني راشد التي اطلع على الفخار الذي يباع بها[4].

3.6 صناعة الخشب والنّجارة:

ذكر ابن خلدون بأنّ هذه الحرفة تدخل ضمن الحرف الضرورية في العمران[5]. كما أضاف عن تقنيات عمل النّجارة أنّ صاحبها يحتاج "إلى تفصيل الخشب...إمّا بخشب أصغر منه أو ألواح ثمّ تركب تلك الفصائل بحسب الصورة المطلوبة[6].

---

[1]- علي جمعان الشكيل، المرجع السابق، ص149.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (المورسكيون) بمقاطعة الجزائر، ص55

[3] - مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر 2009، ص96.

[4] - حسن الوزان، المصدر السّابق، ج2، ص26

[5] - عبد الرحمن بن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ط1، تحقيق: أحمد جاد، دار الغد الجديد للطّباعة والنشر، القاهرة 2014، ص380.

[6] - المصدر نفسه، ص380.

وبفضل هذه التقنيات حوّل النجارون الأندلسيون الخشب إلى مصنوعات مختلفة واستخدموا النقوش المرصعة بالعاج[1].

واشتهرت مدينة تلمسان وغيرها من المدن الزيانية بالنجارة، فعمارة المساجد وبناء القصور والبيوت تركت أثار كبرى في تطوير الصناعات الخشبية ومنابر ومقصورات وأثاث وتحف زخرفته[2].

3.7 الدباغة وصناعة الجلود :

الدباغة هي صناعة دبغ الجلود بإزالة الرطوبات النجسة من الجلد، ويبدو من خلال أن هذه الصناعة كانت مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط نتيجة توفر الماشية في بونة[3] وتيهرت والمسيلة ووهران وتلمسان[4]، فكانت جلود المواشي والخيول تدبغ، بالاستعمال مواد للدباغة مثل القشور البجائية[5]، وقشور الرمان والقرظ والشب والسماق[6] وسمي المحترف بدباغة الجلود الدباغ، وذكر الوزان عن مدينة القل "يمتلكون كمية كبيرة من الجلود يبادلون بها البضائع التي يحملها أهل جنوة إلى مينائهم "[7]

واستخدمت الجلود في مختلف الصناعات الجلدية، لذا ظهرت على إثر هذه الصنعة حرف عديدة منها:

السراجة: السراجة هي وسيلة رئيسية لفرق الفرسان حيث استخدم الجلد المنمق في صنع هذه الأسرجة لكونه أكثر متانة، فتعلقت هذه الحرفة بصناعة الأسرجة للخيول، وانتشرت في

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (المورسكيون) بمقاطعة الجزائر، ص54.

[2] - فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014م، ص77.

[3] - البكري، المصدر السابق، ص55.

[4] - الإدريسي، المصدر السابق، ص ص248-249

[5] - إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص247.

[6] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص115.

[7] - الوزان، المصدر السابق، ص54.

مدن المغرب الأوسط بحكم انتشار الخيول في تاهرت والمسيلة[1] وأدى تواجد الخيل في مدن المغرب الأوسط إلى صناعة متطلباته فعرفت تلمسان بصناعة السروج[2]، وهذا ما يذكره لنا الزهري قائلا "ومنها يجلب لقي الصوف والأسلة لسروج الخيول إلى بلاد المغرب وبلاد الأندلس"[3] والظاهر أن مدينة تلمسان كانت معروفة بصناعة السروج ، وكان جواد الحاكم يسرج بفخامة[4]، ووجدت أيضا صناعة السروج في مليانة على طريقة المغاربة[5].

إضافة إلى هذه الحرف وجدت حرف أخرى كالخرز الذي كان محترفها يحمل لقب الخراز، كما صنعوا من الجلود الأحذية [6] وقد أدّت الجالية الأندلسية دورا هاما في تطوير هذه الصناعة وتباع تلك الأحذية في الأسواق الزيانية والبعض يوزع على التجار الصغار بالمدن والأرياف وبعضها يصدّر إلى خارج السودان الغربي حيث كان الإقبال عليها[7].

3.8 صناعة المجوهرات والحلي:

ارتبطت بالصناعتين الفضية والذهبية، وكان أصحاب هذه الحرفة يقومون بمتاجرة الحلي وفيما يتعلق بالذهب فقذ ذكر وجود منجم له قرب سجلماسة، حيث كان واسعا وصفيا[8]، وظهر التخصص في هذه الصناعة بسبب الترف والرفاهية خاصة الأثرياء التي كانت

---

[1] - الإدريسي، المصدر السابق، ص ص 254-255.

[2] - لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص 190.

[3] - أبو عبد الله الزهري ،كتاب الجغرافيا ،تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية للنشر، القاهرة، (دت)، ص ص 113-114.

[4] - الوزان، المصدر السابق، ص22.

[5] - مرمول كاربخال، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، ج2، دار المعارف للنشر، الرباط1989، ص359.

[6] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص116.

[7] - مختار حساني، المرجع السابق، ص ص93-94.

[8] - إسماعيل العربي المرجع السابق، ص242.

نساؤهم بحاجة إلى الصياغة[1]، ونجد أن جل من احترفوا هذه الصنعة في مدن المغرب الأوسط هم الأندلسيون واليهود زاولوا صناعة الذهب والفضة والحلي[2].

3.9 سك العملة:

يعرفها ابن خلدون قائلا: "هي الختم على الدنانير والدراهم المتامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة"[3].

وقد اعتنى سلاطين بني زيان بعمليات السك حيث أنشأوا دورا الضرب التابعة لنفوذهم وسلطتهم وتعيين أشخاص للنظر في أعمالها على رأسهم الناظر أو الأمين الذي كان مشرفا على تنظيم العمل وتتبع مراحل الصنع[4].

ولقد كانت دار السكة تحت إشرف أسرة بني الملاح الأندلسية الذي كان لهم الفضل في إنشاء السكة الزيانية وتطورها مع جودتها واتقانها وتميزها وهذا راجع للاستفادة من تجارب وخبرة الأندلسيين[5].

3.10 صناعة الصابون والمستحضرات العطرية:

ارتبطت هي الأخرى بالصناع الأندلسيين الذين نجحوا في استحضار المياه المقطرة من الورود وزهور اللارنج والبرتقال مثل : ماء الورد المستعمل في الأطعمة ومحلول العطر لغرض الزينة[6].

---

[1] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص103.

[2] - مسعود كواتي ، اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، ط2، دار هومة، الجزائر، 2009، ص127.

[3] - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص261

[4] - كريمة معريش، أهمية السكة في تاريخ ملوك بني زيان، مجلة آثار، العدد2، الجزائر 2015، ص177.

[5] - نصيرة عزرودي، المرجع السّابق، ص247.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون بمقاطعة الجزائر، ص54.

3.11 صناعة الغذائية:

من الصناعات الغدائية طحن الحبوب باستخدام الطواحين ثم كان هناك صناعة الزيت ويعتبر ويعد من أهم أنواع الزيوت وأكثرها انتشارا في أراضي الدولة الزيانية ويعود ذلك إلى وفرة أشجاره في كثير من أرجاء البلاد[1].

ومن الصناعات أيضا التي اشتهر به المغرب الأوسط تمليح السمك ثم كانت هناك أيضا صناعة الزبيب التي كان يتم فرز العنب بعناية لتعريضه للشمس على أسطح المنازل[1].

3.12 صناعة الدوائية:

أبدع الأندلسيون في حقل الصيدلة فركبوا الأدوية وألفوا فيها الكتب التي ترجمت إلى اللغات الأوربية، فهذا ابن أندراس كان جيّد المعرفة بالصيدلة حيث وضع أرجوزة في أسماء الأدوية الطبية المفردة المختلفة[1] بعد أن أدرك خصائص النبات وتجول في أنحاء عديدة وبحث عن صنوف النباتات الطبية وكان قد بدأه بالأندلس ثم استكمله وهو مقيم ببجاية[2].

ومن العوامل التي ساعدت على رواج صناعة الأدوية بالمغرب الأوسط توفر منها بجاية على العديد من النباتات الطبية ذات الأهمية في الدراسات الكيميائية والصيدلية وما شهادة الرحالة الجغرافي الإدريسي خير دليل في قوله: "وببجاية جمل النبات المنتفع به في صناعة الطب مثل شجر الحضض والسقولو والقندريون والبرباريس والقنطاريون الكبير والرواند والقسطون وغير ذلك من الحشائش الطبية"[3].

---

[1]- أبو العباس أحمد الغبريني، عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية، تحقيق: بونار رابح، ط2، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر،1981، ص

[2] - محمّد الشريف سيدي موسى، مدينة بجاية الناصرية دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر2010، ص282.

[3] - الادريسي، المصدر السّابق، ص160.

3.13 صناعة مواد البناء:

تطورت صناعة مواد البناء في عهد الدولة الزيانية نظرا لوفرة الأيدي العاملة الأندلسية التي برزت في هذا المجال وقد استعان بهم خاصة في عهدي السلطان أبو حمو موسى الثاني وابنه أبو تاشفين ببناء القصور[1].

تتميز العمارة الزيانية بتأثرها بالأساليب الفنية الأندلسية ففي مسجد أبي الحسن التنسي نجد الزخرفة النباتية والكتابة الكوفية وخشبه المشيد بخشب الأرز المنقوش[2].

3.14 صناعة السفن:

نجد أن هذا النوع من الورشات الصناعية وجد في مدن المغرب الأوسط وخاصة في المدن الساحلية، وذلك بسبب توفر الخشب، وهذه الورشات هي عبارة عن دار لصناعة السفن والآلات الحربية والسلاح، كما وردت أيضا باسم دار الصنعة، وكثرت فيها الصنائع واليد العاملة بها [3].

يشير لنا البكري عن ورشة صناعة السفن بمرسى الخرز في قوله"[...]و قد صنع بها مرفأ للسفن"[4]، كما نجد أن الإدريسي ذكر لنا عن وجود دار صنعة لإنشاء السفن في بجاية في قوله عن :"بها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحرابي"[5]، وكانت هذه الدار تملك معادن حديدية ودور الصناعة أو دار الصنعة بها رائعة[6]، وذلك باعتبار الحديد من المواد

---

[1] - يحي بن خلدون، المصدر السّابق، ص155

[2] - مختار حساني، المرجع السّابق، ج2، ص97.

[3] - محمد الطمار، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،2007م، ص 186.

[4] - البكري، المصدر السابق، ص55.

[5] - الادريسي، المصدر السابق، ص 90.

[6] - الهادي روجي، الدولة الصنهاجية تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن10إلى12م، تر حمادي الساحلي، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م، ص146.

الأساسية للصناعة الحربية[1]، ويؤكد الحموي أن دار الصنعة ببجاية كانت مخصصة لإنشاء السفن والأساطيل كما نقل لنا البلوي في رحلته، على أن مدينة هنين بها دار صنعة هي الأخرى[2]، إضافة إلى قلعة هوارة التي وجد بها نحو أربعين دار للصناع والتجار وهي مبنية على شكل قلعة في منحدر جبل بين الشعاب[3].

4. خاتمة:

مسّت الهجرة الأندلسية نحو المغرب الأوسط جميع فئات المجتمع المتعلمين والحرفيين والتجار والصناع...والذين تركوا بصمتهم في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...

اختار المهاجرون الأندلسيون المغرب الأوسط لعوامل أهمها القرب الجغرافي وكذلك العامل الديني المتمثل في رابطة الدين (الإسلام) إضافة للتسهيلات التي تلقاها الأندلسيون من قبل السلطة الحاكمة.

لقد كان لأفراد الجالية الأندلسية تأثيرا واضحا في المجال الصناعي فقد عرفوا بإتقان العمل فبرزوا في مختلف الصنائع منها: صناعة النسيج وصناعة الصابون وصناعة السفن.

---

[1] - موسى هصام، الجيش الحمادي (547-405هـ/1014-1152م)، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر 2001، ص 49.

[2] - البلوي خالد، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تح الحسن السائح، مطبعة محمد الخامس الثقافية، الرباط، 1990، ص6.

[3] - الوزان: المصدر السابق، ص 13.

المنشآت الاقتصادية ببلاد المغرب الأوسط

دراسة تاريخية عمرانية على ضوء نصوص معاهدات التجارة المغربية الأوربية

Economic Establishments in the Central Maghreb A historical architectural study in the light of the texts of Moroccan-European commercial treaties

دة. بورملة خديجة

جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر

1. مقدمة:

منذ القرن الثالث الهجري / 9 م كانت شواطئ ومراسي بلاد المغرب الأوسط تعج بالتجارة والتجار الأندلسيين، حتى أنهم شاركوا في تأسيس ونشأة بعض المدن الساحلية له، مثل: تنس، وهران وتدلس [1]، والتي ستصبح مراكز بحرية تجارية هامة لها مكانتها في التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط، وكان استقبال هؤلاء التجار في المراحل الأولى يتم بوساطة القبائل البربرية والسكان المحليين لهذه الشواطئ، حتى أن تجار وأهل الأندلس سيقومون في مراحل لاحقة بالاختلاط بالسكان المحليين والاستقرار في المنطقة، التي وصلوا إليها بهدف رئيسي وهو التجارة.

1 : عن النشاط التجاري الأندلسي في سواحل المغرب وتأسيس المدن الساحلية للمغرب الأوسط، انظر: رفيق خليفي، "الأندلسيون وتنشيط حركية الواجهة البحرية للمغرب الأوسط"، الملتقى الدولي "الموانئ الجزائرية عبر العصور، سلما وحربا"، جامعة الجزائر 2، 7-2009/12/8، ص ص: 141-148، خديجة بورملة، النشاط البحري

إلا أن التطور الذي ستعرفه التجارة البحرية لبلاد المغرب الأوسط بداية من القرن السادس الهجري / 12 م ووصول تجار إلى هذه المنطقة من غير المسلمين، تحكمهم اتفاقيات ومعاهدات تجارية تنظم تواجدهم وتجارتهم بهذه البلاد، ونظرا لتزايد أعداد هؤلاء في القرون اللاحقة، كان لزاما على السلطات المغربية أن توفر لهم هياكل للاستقبال، وذلك من أجل إيواء التجار وتخزين البضائع وضبط العملية التجارية في عمومها.

وقد أشارت نصوص المعاهدات التجارية التي عقدتها السلطات المغربية مع دول أوربا إلى المنشآت الاقتصادية ومرافقها التي ضمنت سير عمليات التبادل التجاري بين التجار المغاربة والتجار النصارى، بما يكفل للطرفين حقوقهم وواجباتهم، وينظم سير المبادلات التجارية، ولعل أهم الهياكل التي تم التعرض إليها في وثائق ونصوص وبنود اتفاقيات التجارة، نذكر:

2. الديوان (الإدارة الجمركية):

الديوان أو ديوان البحر كما يعرف هو مؤسسة إدارية ومالية [1] من أهم المؤسسات الحكومية ببلاد المغرب الاسلامي [2]، وهو هيئة مكلفة بمهمة تحصيل المكوس، كان يتولى إدارتها موظف سام يعرف بلقب المشرف أي مدير الديوان [3]، ويبدو أن ديوان البحر كان يخضع للإشراف المباشر لرئيس البحر الذي ورد ذكره في بعض المصادر تحت تسمية[4]

الأندلسي في حوض البحر المتوسط ودوره في نشأة وتطور المدن الساحلية للمغرب الأوسط (دراسة بعض المدن من خلال الكتابات الجغرافية)، عصور الجديدة، العدد 23، 2016، ص ص: 129-140.

1: صالح بعيزيق، بجاية في العهد الحفصي: دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006، ص: 217.

2: M .L. De Mas Latrie, Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen âge, paris,1866,p : 186.

3: لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (16-13م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011، ص: 178.

صاحب البحر وقائد البحر [1] والقائم بالأسطول [2]، ويسميها ابن خلدون بقيادة الأساطيل، ويجعلها من مراتب الدولة وخططها في ملك المغرب وافريقية، ومرؤوسة لصاحب السيف وتحت حكمه في كثير من الأحوال [3].

يتبين من التسميات السابقة أن لرئيس البحر المكانة الأولى في إدارة الميناء والإشراف على شؤون التجارة البحرية وتنظيم الرحلات التجارية، ومراقبة حركة التفريغ والشحن، وتطبيق بنود المعاهدات التجارية المتعلقة بالرسوم والبضائع والامتيازات، ولعل كلمة "رئيس" و"رايس" تعني أيضا رئاسة بعض الرحلات التجارية البحرية، وبما أنه صاحب السلطة الرسمية العليا في الميناء فإنه يملك صلاحية مخاطبة السلطات الرسمية الأجنبية في المسائل المتعلقة بالتجارة والتجار[4].

وهنا يجب التفريق بين رئيس البحر أو رئيس الديوان والمشرف على الديوان، حيث يبدوا أن الوظيفتين مختلفتين، إذ يعتبر الإشراف وظيفة مالية بحتة تتمثل أساسا في استخلاص الضرائب، أما رئاسة البحر أو رئاسة الديوان فهي وظيفة إدارية ومالية في نفس الوقت أي الإشراف على شؤون التجارة البحرية في عمومها والإشراف المالي واستخلاص الأداءات الجمركية.

---

1 : ابن القنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد بن حسين، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص: 186.

2: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 221.

3 : ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.، ص: 242.

4: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 222.

وبرحلة عبد الباسط بن خليل ما يوضح هذا الفرق إذ يقول عند زيارته لمدينة وهران سنة 870 هـ، ونزوله بمينائها ما يلي: « وفيه (رجب 870 هـ) في يوم الأحد رابع عشره، قدم عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن النجار، ولد صاحب الأشغال بتلمسان، بل ومدبر مملكة تلمسان، أعني والده عبد الرحمن، وقدم لأجل تعشير مراكب قدمت من الفرنج بمتاجر لمدينة وهران ... ثم عاد بعد يويمات إلى تلمسان بعد أن أوصى على مشرف وهران غاية الوصية، وكان المشرف على وهران إذ ذاك إنسان من أهلها يقال له محمد الزكاجي، كان هو المدبر لوهران، وبيده جميع تعلقاتها ليس لأحد معه كلمة » [1].

يظهر من هذا النص أن المشرف على الديوان يقع تحت السلطة المباشرة لصاحب الأشغال في الدولة الزيانية، وأن من بين مهامه هو الإشراف على ديوان البحر، والظاهر كذلك أن نفس النظام كان متبعا في مملكة بجاية التي وإن تمتعت باستقلالية إدارية كبيرة إلا أن نظامها الإداري كان صورة عن النظام المركزي الحفصي [2]، وهذه النظم سواء الحفصية أو الزيانية كلها موروثة عن النظام الإداري الموحدي.

2.1 مدير الديوان:

نعت هو الآخر بعدة أسماء في الوثائق اللاتينية، مثل: قائد الديوان، ناظر الديوان أو المشرف، تلخصت مهمته في الإشراف على المبادلات التجارية والصفقات التي تعقد بين النصارى والأهالي، فهو الوسيط بين التجار المسيحيين والمسلمين، وقد يساعده في بعض الأحيان القنصل في القضايا الخاصة بأمته [3].

1: Robert BRUNSCHVIG, Deux Récits de Voyage Inédits en Afrique du Nord au XVe siècle ABDELBASIT B. HALIL ET ADORNE , Publication de l'Institut d'Etudes Orientales de la Faculté des Lettres d'Alger, Paris, 1936, pp: 59-60.

2: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 217.

3 : De Mas Latrie, Op cit, p : 187.

ورد ذكر اسم المشرف أو وظيفة الإشراف على الديوان في الكثير من وثائق ونصوص معاهدات التجارة التي عقدتها السلطات المغربية والدول الأوربية، ومن ذلك نذكر رسالة مؤرخة في ربيع الأول 578 هـ / جويلية 1182 م من بيزا إلى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن سلطان الموحدين بالمغرب يحتج فيها تجار بيزا على معاملة مشرف بجاية، وإخلاله بشروط الاتفاقيات التجارية المنعقدة بين البلدين، ومما جاء في نص الرسالة: « والآن وصلنا -أيد الله أمركم وأعز نصركم- على ألسنة تجارنا الواردين من بجاية -عمرها الله- أن أبا عمرو بن علي بن حسون متولي اشرافنا فيها أنهى إليهم، وأنفذ أمره عليهم أن لا يبيعون ولا يشترون من أمتعتهم وأنواع سلعهم الذي كانت عادتهم شرايه والتصرف به، إلا أن يجلبون كل واحدا منهم ممن تبلغ بضاعته خمسماية دينارا درعا كبرا جيدا، وهذا أمر ليس يقتضه العهد المحكم ولا الأمر النافذ الملتزم الذي لا نقض لعهده ولا حل لعقده، فهو عندنا وعندهم عهد ملتزم موكد، ورسم مكتوب مبرم مجدد بالأمن والأمان، لا نايبة تنوبهم ولا ضريبة تلتزمهم سوا العشر المعتاد أخذه منهم، فرغبنا إلى الحضرة المكرمة أيد الله نصرها أن ينفذ أمرها العالي إلى العمال والمتصرفين في أنظارها أن يحملوا تجارنا ومسافرينا على ما جرت به عادتهم في ما تقدم من الإقبال والإيراد، ولا يطلبون منهم خلاف ما عاينوه من المالوف منه والمعتاد » .[1]

كذلك وردت عبارة الناظر بالديوان في رسالة مؤرخة في سنة 596 هـ من عبد الرحمن بن أبي الطاهر بصفته ناظرا بديوان افريقية إلى أشياخ وقناصة وحكام وأعيان بيزا بشأن تعرض بعض سفن المسلمين لاعتداء من مراكب بيزانية يذكرهم فيها باحترام المواثيق وضرورة معاقبة المعتدين [2].

1 : AMARI Di Michele, I Diplomi Arabi del R. Archivo Florentino, Testo Originale, Con La Traduzione Letterale E Illustrazioni, In Firenze, 1863 , pp : 10-13.
2 : Ibid, p p : 23-28.

وبالتالي يعد مدير الديوان، أو كما ورد اسمه في الوثائق بالمشرف أو ناظر الديوان الشخصية الرئيسية أو الموظف الرئيسي بالديوان، والذي تتمثل وظيفته في تحصيل ضريبة العشر التي فرضتها اتفاقيات التجارة المغربية الأوربية على التجارة البحرية الخارجية.

وخارج مجال وظيفته الأساسية المتعلقة بالجباية وحفظ الأمن بالميناء، كانت له كذلك مهمة قضائية تتمثل في حل جميع القضايا التي تطرح في حالة وقوع نزاع ما بين المسلمين والمسيحيين، وحتى المسيحيين أنفسهم من أمم مختلفة، وفي حال وفاة أحد التجار المسيحيين ولم يكن له قنصل أو تاجر من أمته، يتكفل المشرف بحماية ممتلكاته وإرجاعها إلى ذوي الحقوق [1].

تعرض الغبريني لوظيفة المشرف عند تعريفه بالفقيه أبي محمد عبد الله القرطبي، وذلك في قوله: « ومنهم الشيخ الفقيه الجليل ... أبو محمد عبد الله بن عبد الله بن نعيم الحضرمي القرطبي، نشأ بتونس وتوفي بقسنطينة عام ستة وثلاثين وستمائة ... وكان مشرفا ببجاية في مدة السيد ابن عمران من بني عبد المؤمن، وكان المشارف في ذلك الزمان على سنن العدل، والتزام طرق الفضل » [2].

كما أشار إلى هذه الوظيفة خلال تعريفه بالفقيه أبي العباس الغماري في قوله: «ومنهم شيخنا الشيخ الفقيه ... أبو العباس أحمد بن عيسى ابن عبد الرحمن الغماري، ولي قضاء بجاية مرتين ... لما كان ببجاية في ولايته الثانية، ونزل أمير المؤمنين المستنصر على قسنطينة، وجه عنه واعتنى به وسأله عن بجاية وأهلها، ... وسأله في مجلسه ذلك عن المشرف بالبلد فقال له: سمعنا أنه مسرف ... » [3].

---

1 : De Mas Latrie, Op cit, pp : 187-188.

2 : الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979، ص: 325.

3 : نفس المصدر، ص ص: 94-95.

2.2 وظائف الديوان:

تتمثل الوظيفة الرئيسية لديوان البحر في جباية الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع عند دخولها إلى الميناء أو خروجها منه أي استخلاص المكوس على الصادر والوارد، إضافة إلى وظائف أخرى هدفها تيسير الحركة التجارية بالموانئ المغربية، ويمكن إجمال وظائف الديوان كالتالي:

- استخلاص الرسوم الضريبية على الواردات، والتي تحدد بصفة عامة بـ 10 % من قيمة السلعة حتى أصبحت هذه النسبة أي العشر عرفا سائدا لم يعد التنصيص عليه في المعاهدات، ولم تخرج عن هذه القاعدة سوى مقتضيات اتفاقية السلم والتجارة بين الموحدين وجنوة لسنة 555 هـ / 1160 م، إذ تم تخفيض العشر إلى 08 % فقط في جميع بلاد المغرب، باستثناء مدينة بجاية حيث تم الاحتفاظ بالعشر [1]، وسرعان ما تمت العودة إلى قاعدة العشر وأصبحت سارية المفعول على التجار الجنويين [2].

وقد شكلت عملية استخلاص الرسوم الجمركية بالديوان البند الرئيسي في جميع معاهدات السلم والتجارة المغربية الأوربية، ومن أمثلة ذلك: ما نصت عليه معاهدة السلام والتجارة بين الموحدين وجمهورية بيزا التي أمضاها الخليفة الموحدي أبو يوسف يعقوب بن أبي يعقوب يوسف وقناصلة وأشياخ وأعيان بيزا مؤرخة في سنة 582 هـ / 15 نوفمبر 1186 م: « وعليهم أن يؤدوا ما جرت العادة بأخذه منهم من العشر على العادات المعروفة والشرايط المعلومة دون زيادة عليهم » [3]، وما جاء في البند الرابع من بنود معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبي يحيى زكريا اللحياني) وبيزا مؤرخة في سنة 713 هـ / 14

---

1 : ينظر مقتطف من نص المعاهدة ضمن سلسلة الوثائق التي نشرها دي ماس لاتري: De Mas Latrie, Op cit, p : 108

2: محمد الشريف، سبتة الإسلامية، دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين)، منشورات جمعية تطاون - أسمير، الرباط، ط 2، 2006، ص: 113.

3: AMARI, Op cit, p : 21.

سبتمبر 1313 م: « وأن يوخد منهم فيها يبيعونه من السلع العشر بكماله عند سفر من أراد السفر منهم، ومن لم يسافر منهم وأطال الإقامة أُخذ منه العشر عند انقضا ثلاثة أعوام من حين وصوله، فُعل ذلك لهم إجابةً لرغبتهم » [1].

- مراقبة حركة البيع والشراء داخل الميناء [2]، حيث كان الجزء الأكبر من العمليات التجارية للتجار النصارى تتم داخل الديوان وتحت إشرافه، إذ يقوم بتقديم ضمانات جيدة لعقد الصفقات وتسهيل المبادلات [3]، ويمكن ملاحظة طريقتين للبيع الأولى هي البيع بالمزاد العلني (الحلقة) [4]، ومن أمثلة ذلك: البند رقم 16 من معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو اسحاق الثاني) وبيزا مؤرخة في 11 ربيع الأخر 754 هـ / 16 ماي 1353 م والذي جاء فيه: « وأن لا يمنع تجارهم من البيع في الحلقة متى طلبوا ذلك على المعتاد » [5]، وذلك بمساعدة دلال خاص بكل أمة مسيحية، وبحضور مفتشين وشهود من الديوان، والثانية البيع بدون مزاد ولكن داخل الديوان بوساطة مترجم الديوان وبحضور أو غياب المفتشين [6].

لكن هذا الإجراء أي البيع داخل الديوان لم يكن إجباريا، حيث يمكن للتجار المسيحيين بيع بضائعهم في الفنادق، غير أن السلطات الإسلامية كانت تفرض مثل هذا الإجراء من أجل حماية التجار وبضائعهم، ولذا فإن العمليات التجارية التي كانت تتم خارج الديوان،

1 : Ibid , p : 88.

2: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 220.

3 : De Mas Latrie, Op cit, p : 186.

4 : هذا النوع من البيع يعرف في اللاتينية والايطالية بالمصطلحات التالية: la galega, la galica, la galicha, calega, callega, calica, caliga، وبالقطلانية "Calga"، وهي ترجمة لما يعرف بالحلقة في العربية، Mas Latrie, Ibid, p : 193.

5 : AMARI, Op cit, p : 103.

6 : De Mas Latrie, Op cit, p : 193.

وفي إطار الحلقة أو الدلالة فإن الديوانة لم تكن مسؤولة عن أي نزاع أو إشكال يقع خلالها [1].

وهو الأمر الذي يوضحه البندين رقم 24 و 25 من بنود اتفاقية سنة 713 هـ / 1313 م السالفة الذكر، حيث جاء في البند الأول: « وأن ما يبيعونه في الحلقة بالشهادة ضمان ثمنه -إن غر- على الديوان، وما يبيعونه على أيدي التراجمة بالشهادة فضمانه -إن غر- على التراجمة » [2]، وفي البند الثاني: « وإذا باع بيشاني سلعة أو اشتراها من أحد من المشتغلين أو التزم شراء سلعة من سلع بلاد الحضرة العلية وكتب له في ذلك عقد مشهود، فلا يفسخ عليه إلا إن ثبت دُلسة أو ريبة أو غش » [3].

ومن ذلك أيضا، الشرط السابع من شروط معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو فارس عبد العزيز) وبيزا المؤرخة في سنة 800 هـ / 1397 م، والذي ينص على أن التجار البيزيين إذا وصلوا بسلعهم للبلاد التونسية أو البلاد التابعة لها، فتقوّم عليهم بقيمة الوقت وما يترتب عليهما، فيصبر به ستة أشهر من مدة مصروف السلعة بالديوان، وجميع ما يبيعونه من سلعهم على يد التراجمة في الحلقة بالشهادة فعلى الديوان خلاصه، وكل ما يبيعونه في غير الديوان دون حلقة ولا شهادة فلا ضمان على الديوان فيه [4].

- حماية المراسي من أي تعد كالبيع فيها أو البناء، على اعتبار أنها عين البلد، وموضع إخراج الفوائد مما يخرجه التجار ومأوى الغرباء [5].

---

1 : Ibid, p : 194.
2 : AMARI, Op cit, p : 93.
3 : Ibidem.
4 : Ibid , p : 127.
5: يحدد ابن عبدون كل الشروط الواجب مراعاتها في المرسى، لمزيد من التفاصيل، انظر: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال، القاهرة، 1955، ص ص: 29-30.

- توفير بعض الخدمات للتجار سواء المحليين أو الأجانب منها تأمين الحقوق مثل تسجيل المبيعات وأثمانها، وإيداع الأموال والمحافظة على الأمن ومعاقبة المعتدين بواسطة أعوان الشرطة والأعوان الإداريين [1].

فمن ضمن البنود التي نصت على تأمين حقوق التجار النصارى، والحفاظ على بضائعهم، ما جاءت به بنود معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الأمير أبي عصيدة) وأرغونة (الملك خايمي الثاني) المؤرخة في 18 ربيع الأول 701 هـ / 21 نوفمبر 1301 م، « وكل سلعة يجلبونها ولا يتم لهم بيعها ولا صرفها، فلهم أن يحملوها لأي بلد يريدون حملها إليه دون عشر يلزمهم فيها، وكل ما يصلون به من قمح وشعير لا عشر عليهم فيه، وأن الواجب عليه هو فائد معتاد، وما يشتريه أهل المراكب بأكرية مراكبهم أو غيرها من السفن التي تكرى لا يؤخذ منهم في ذلك نصف العشر، وما يبيعونه من السلع بالديوان على أيدي التراجمة بالشهادة فضمان ثمنه على الديوان » [2].

2.3 موظفو الديوان:

ولتسهيل سير العملية التجارية بالديوان، إضافة إلى الأعمال التي كان يقوم بها المشرف، تم تخصيص مجموعة من الأعوان لخدمة التجار الأجانب، وتسيير معاملاتهم بالميناء، نذكر منهم:

1: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص ص: 220-221.

2 : انظر نص المعاهدة كاملة: أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة، ج1: الغرب الاسلامي والغربي المسيحي (القرن6-12/8-14 م)، الرباط، ط1، 2011، ص ص: 108-112.

أ- الكتبة وشيخ الكتبة: تتلخص مهام الكاتب في التدوين على سجلات إدارة الديوان أو كتابة المراسلات الإدارية والرسمية [1]، وقد يكون مكلفا بحسابات جميع التجار المتعاملين مع الديوان مسلمين كانوا أم نصارى، ويمكن تسميته برئيس الحسابات [2].

يشير الغبريني إلى"شيخ كتبة الديوان" أثناء ترجمته للفقيه أبي عبد الله محمد الأريسي الذي كان شيخ كتبة الديوان ببجاية، وذلك في قوله: « ومنهم الشيخ الفقيه، الكاتب الأديب البارع، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد الأريسي المعروف بالجزائري، ... من أدباء الكتاب، كان حسن النظم والنثر، مليح الكتابة حسن الوراقة في البطاقة ... وكان شيخ كتبة الديوان ببجاية » [3]، وهذا يعني وجود عدد من الكتبة هو رئيسهم.

ويظهر أن وظيفة الكاتب لم تكن مقتصرة على العمل الرسمي بالديوان، ولكن امتدت مهامه إلى الكتابة لفائدة التجار النصارى، الذين يصلون بسلعهم إلى بلاد المغرب، ويحتاجون إلى كتاب لتحرير العقود واستكمال المعاملات التجارية على أحسن وجه، وهو ما ضمنته لهم المعاهدات التجارية المبرمة بين حكوماتهم والسلطات المحلية، ومن الأمثلة عن ذلك ما ورد في الشرط الرابع عشر من معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين وبيزا، المؤرخة في سنة 800 هـ / 1397 م، والذي يوضح ضرورة امتلاك البيزيين لكتاب بتونس والمقاطعات التابعة لها ببلاد المغرب، يعملون لحسابهم الخاص متى أرادوا ذلك وطلبوه [4]، وما ورد في نص معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الأمير أبي عصيدة) وأرغونة (الملك

1: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 226.

2: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 180، Mas Latrie, Op cit, pp : 188-189.

3: الغبريني، المصدر السابق، ص: 337.

4 : AMARI, Op cit, p : 129.

خايمي الثاني) مؤرخة في 18 ربيع الأول 701 هـ / 21 نوفمبر 1301 م، بأن يكون لتجار أرغونة كاتب يختص بهم لا يشاركهم في ذلك غيرهم [1].

ب- المترجم: تتلخص مهامه في القيام بالترجمة بين التجار والأجانب وموظفي ديوان البحر، والترجمة في حلقة الدلالة لتسهيل التعامل والحوار بين مختلف التجار رغم اختلاف لغاتهم، لذلك لا يتم البيع والشراء إلا بحضوره ولربما بواسطته، وهكذا اتسعت مهامه إلى الدلالة، فهو عون ضروري لكل فئة من التجار الأجانب [2].

ومن أمثلة ذلك: رسالة مؤرخة في ربيع الثاني 604 هـ / 13-22 نوفمبر 1207 م، وهي رسالة من الترجمان ببجاية أحمد بن تميم إلى أحد أشياخ بيزا يطلب فيها الموافقة على استخدامه كترجمان للبيزيين، في قوله: «نحب من فضلكم أن تمنّوا علي بجاهكم وحسن عونكم أن تكلم الأشياخ والأعيان أن يكتبوا كتابا للقايد أبو السداد مُوفق بن عبد الله أن نكون كما جرت عوايدكم، **نترجم في الديوان وندلل في الحلقة للبيشانيين**، كما جرت عوايدهم، وكذالك جرت عوايد البيشانيين أن لا يترجم إلا ما أرادوه ولا يدلل لهم إلا من أرادوه، فلتكتبوا كتابا بطابع الأشياخ وتبعثوه للقايد » [3].

والمترجمون أنواع، فالأساسيون يختصون بترجمة المعاهدات التجارية، وهناك مترجم أو أكثر من مترجم لكل جنسية من الجنسيات أو القوميات، وقد ضبطت المعاهدات واجباتهم بدقة، فلا يحق لهم رفض تقديم خدماتهم للتجار، ولا تلقي الهدايا، أو قبض مستحقاتهم لأكثر من مرة في العملية الواحدة، كما لم يكن من حق أي تاجر استخدام شخص بعينه كمترجم خاص به [4].

---

1 : أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص ص: 108-112.

2: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص ص: 227-228.

3 : AMARI, Op cit, p : 76.

4: Mas Latrie, Op cit, p : 190.

ج- الشاهد: احتاجت العمليات التجارية إلى الشهادة الرسمية المعترف بها التي تهم لا شك توثيق العقود والاعتراف بالديون وأنواع مختلفة من الالتزامات، ومن المتداول أن الشهادة كانت وما زالت إلى اليوم من مهام العدول، وهي ضرورية لتوثيق العقود بين التجار [1]، ونجد لدى الغبريني دائما ما يوضح هذه الوظيفة أثناء تعريفه بالفقيه أبي محمد عبد الله القلعي: « ومنهم شيخنا الشيخ الفقيه المحصل ... أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمر بن عبادة القلعي من قلعة بني حماد ... وكان مشاورا شاهدا بالديوان، وانتهت الرياسة إليه، ... سمعته رحمه الله يقول في مجلس التدريس: إن لي منذ انتزعت من الديوان ستة أعوام، وأن من هو هنالك في خطته يقدر أنه اكتسب في هذه المدة ستة آلاف دينار، وأني قد اكتسبت فيها ستة آلاف حديث وحديث بدينار أشرف من دينار » [2].

د- الأعوان المسلمون والنصارى: تتمثل مهام الأعوان المسلمين، الذين هم تحت سلطة المشرف، في استخلاص الأداءات ومراقبة إنزال السلع أو شحنها، ودخول التجار وخروجهم[3]، أما الأعوان النصارى فكان لهم ارتباط مباشر بتجارة جالياتهم، وهم مكلفين بالكتابة للتجار وتسوية حساباتهم مع الديوان [4].

هذا إضافة إلى الأعوان المكلفين بالمراقبة والحراسة، وبنقل السلع من السفن إلى مخازن الديوان أو الفنادق [5]، والحمالون، والمكلفون بالوزن والكيل.

1: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 228.

2: الغبريني، المصدر السابق، ص: 65.

3: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 226.

4: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 181، Mas Latrie, Op cit, pp : 190, 191.

5: Ibid, pp : 191-192.

2.4 نظام دفع المكوس:

أشرنا سابقا إلى ارتباط حركة البيع والشراء في الموانئ المغربية بضريبة العشر، ولتسهيل هذه العملية وضمان حقوق التجار الأجانب، كانت مصالح ديوان البحر تسلم للتاجر الأوربي وصلين يسمى الأول براءة، تدون عليه السلع المستوردة والمكوس التي دفعها التاجر، يسمح لصاحبه أن يبيع سلعه في أسواق المغرب، ويسمى الثاني التنفيذ، عبارة عن شهادة تسجل عليها كل السلع التي يملكها التاجر، حيث يستظهر التاجر الوصلين عند مغادرة البلاد [1].

ومن أمثلة ذلك ما ورد في الشرط التاسع من شروط معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (السلطان أبو فارس عبد العزيز) وبيزا مؤرخة في سنة 800 هـ / 1397 م، والتي نصت على ما يلي: « إذا وصل البيشاني بسلع للحضرة العلية ودفع ملزومها في الديوان وبقي بعض السلع بغير بيع وأراد السفر بها إلى بعض بلاد الحضرة العلية فعلى الديوان أن يعطيه **براءة** تضمن دفع الملزوم في السلع المشار إليها حيث لا يلزمه ملزوم غير ذلك، وإن أراد البيشاني توكيل من يراه بشراء ما يريده من سلع ببلاد الحضرة العلية فلا يلزمه عدا ملزوم واحد » [2].

إضافة إلى ذلك فقد وردت عدة إشارات إلى وصل التنفيذ في عدة اتفاقيات تجارية، منها معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو اسحاق الثاني) وبيزا المؤرخة في سنة 754 هـ / 1353 م، والتي تنص في البند رقم 41 على أنه « إذا كان لأحد منهم حق في الديوان وعليه حق فيه، وبيده بذلك **تنفيذ**، حوسب مما له بما عليه »، وفي البند رقم 42: « وكذلك

1: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 177، Mas Latrie, Op cit, pp : 207-208.

2: AMARI, Op cit, p : 128.

إذا ترتب على أحد منهم حق في موضع من مواضع المحاولات، وترتب له حق في الموضع المذكور، وكان بيده بذلك **تنفيذ**، اقتطع ما له مما عليه »[1].

أما فيما يخص ضرائب السلع المصدرة من بلاد المغرب فإنها كانت تحدد بـ 5 % من قيمة السلعة، وهذه النسبة كانت مبدئيا تؤدى على جميع أنواع السلع، وفي الواقع كانت هذه الضريبة تخضع للكثير من الاستثناءات الرامية إلى تشجيع التجارة، فقد كانت تعفى الصادرات من الرسوم الجمركية كلية حتى تتساوى قيمتها مع قيمة الواردات، أضف إلى هذا أن كراء سفينة مسيحية في ميناء مغربي كان يعطى لصاحب السفينة الحق في تصدير قيمة سلعية معفاة من الضرائب تساوي قيمة كراء السفينة [2].

كذلك كانت الحبوب تعفى من الضرائب (خصوصا بالنسبة للدولة الحفصية) حتى يتم تمويل البلاد منها، ومنحت للتجار الأجانب حقوق التصدير للبضائع المعفاة من الضرائب إن استوردوا بضائع تساوي البضائع التي يصدرونها، فإن زادت صادراتهم عن وارداتهم فالضريبة 5 % على الفارق، وكانت الإدارة الجمركية لا تأخذ أي ضريبة على الصفقات المنعقدة بين الدولة والأجانب، مما أدى بدوره إلى تشجيع البضائع المحلية، فانتعش الاقتصاد، حتى أن دخل الإدارة الجمركية على العهد الحفصي قدر بدخل سنوي لا يقل عن 170000 دينار [3].

---

1 : Ibid, p : 108.

2: محمد الشريف، المرجع السابق، ص: 114.

3: جميلة ميطي المسعودي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621 هـ وحتى سنة 893 هـ، مذكرة ماجيستير في التاريخ الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 126.

من جهة أخرى كان التجار يدفعون الجبايات نقدا أو عينا [1]، وفي بعض الأحيان نقدا وعينا في آن واحد، وكانوا يفضلون دفع الجبايات أو المكوس سلعا أي عينا، وكانت مدة الدفع تحدد حسب الاتفاق بين مصلحة الديوان وبين التجار المعنيين [2].

لكن يظهر أن كيفية دفع الرسوم الجمركية كان يختلف من قومية إلى أخرى على حسب بنود الاتفاقيات التي ربطتها ببلاد المغرب، مثلا حصل تجار بيزا بالمملكة الحفصية على تسهيلات استثنائية تمكنهم من دفع المكوس عند مغادرة الميناء، ومن يفضل منهم البقاء بالمغرب فله حرية الدفع في مدة زمنية قدرها ثلاث سنوات، وهو ما ضمنته لهم اتفاقات سنوات 1264 و1313 م [3]، وكان لتجار جنوة مدة شهرين بعد بيع سلعهم لدفع المكوس، وهي تنخفض إلى مدة شهر عند تجار أراغون [4].

كل مثل هذه التسهيلات التي يجدها التجار الأجانب وخاصة النصارى منهم عند اتصالهم الأول ببلاد المغرب الأوسط، ممثلة في سلطة الديوان، سيكون لها الأثر الكبير والواضح في تنمية التجارة البحرية، فالتنظيمات المعمول بها، وتوزيع الأدوار والوظائف على مختلف الأعوان، والخدمات المقدمة، وضبط الرسوم وتحصيلها على حسب الاتفاقيات التجارية المعقودة مع كل أمة من الأمم المسيحية انعكس ايجابيا على تزايد عدد التجار بالموانئ المغربية.

3. الفنادق:

إن بروز المغرب الأوسط بنشاطه التجاري الخارجي خلال القرن السادس الهجري / 12 م ووصول عدد معتبر من التجار من مناطق بعيدة ببضائعهم وسلعهم المتنوعة، اقتضى

1: Mas Latrie, Op cit, pp : 206.

2: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 182.

3 : انظر مثلا: الشرط الرابع من شروط معاهدة السلم والتجارة لسنة 1313 م، AMARI, Op cit, p : 88

4 : Mas Latrie, Op cit, pp : 207.

تخصيص أماكن للنزول والاستراحة، وأخرى لتخزين البضائع، ومن هنا بدأ يبرز دور الفندق في التجارة المغربية الخارجية كوسيلة مساعدة على الإقامة بهذه البلاد، وكمكان لإيواء التجار وخاصة الأوربيين منهم.

مع الإشارة إلى أن التجار النصارى كانوا يفضلون الإقامة قرب البحر، موزعين حسب الجنسيات على عمارات معروفة في بلدان البحر المتوسط بالاسم الإفريقي المعرب "فندق" [1]، وقد أطلق على هذا النوع من البناء عدة تسميات مثل الاسم الفارسي "خان " أو الاسمان اليونانيان "قيسارية" أو "فندق" أو الاسم العربي "وكالة" [2].

ومنه شاع استعمال فندق للتعبير عن مقر إقامة التجار النصارى، على أنه لم يعثر على ما يفيد عن وضع هذه الفنادق قبل القرن 13 م، ومعظم الفنادق القائمة من هذا النوع يعود للعهد الموحدي والقليل منها قد يعود للعهد المرابطي، وبالمفهوم الذي عرفت عليه هذه الفنادق، قد يكون هذا الاستعمال برز خلال هذه الفترة فقط، وأن تلك الفنادق هي أحد نتائج التطور التجاري ونشاط حركة الموانئ التجارية، ولعل الفنادق التي وجدت قبلها وتذكرها المصادر كانت مصطلحا مرادفا لما يعرف في العمارة الإسلامية بالخان، فكانت مؤسسة تجارية تزود النزلاء بالسكن وتخزين سلعهم وخدمات أخرى [3].

يقطن هذه الفنادق في الغالب الأعم التجار المسيحيون والقناصل، خاصة منهم ممثلي الشركات التجارية الأجنبية، التي تقوم بعملية التصدير والاستيراد والإشراف على التجارة

1: روبار برنشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج1، ص: 464.

2: جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة: مصطفى العبادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت – نيويورك، مكتبة لبنان، 1968، ص: 196.

3: نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، الملتقى الدولي "الموانئ الجزائرية عبر العصور، سلما وحربا"، جامعة الجزائر 2، 07-08 ديسمبر 2009، ص ص: 477-478.

وتنظيمها، ولعلها كانت تتمتع بحصانة تشبه في هذا الأمر البعثات الديبلوماسية والسفارات، لذلك أصبح الفندق في المغرب يشغل مكانة هامة في العمران الاقتصادي [1].

كان للفندق استخدامات متعددة فهو يشكل في البداية مكانا لإقامة وراحة التجار، وهو وكالة تجارية تقوم باستقبال وتخزين السلع [2]، ولعل هذه الوظيفة هي الأهم بالنسبة للتجار، وهي الحجة التي اعتمدوها ودولهم للمطالبة بإقامة الفنادق، فهي العنصر الأساسي لتعريف الفندق من قبل المتعاقدين، وهو سوق تجارية تقام فيها عمليات البيع والشراء وتعقد فيه الصفقات التجارية، وهو سوق صاخبة يختلط فيها المسيحيون والمسلمون واليهود، وتجد فيها البيع بالمزاد العلني بحضور المترجمين والكتاب والمحاسب والعدول لإتمام التراتيب القانونية للبيع والتعاقد [3].

وهكذا أقام التجار المسيحيون في المغرب في فنادق خاصة حتى يتسنى لهم إتمام أعمالهم التجارية، ويرجع ذلك النوع من المباني إلى بداية العهد الموحدي حيث انتشرت في المدن الساحلية، وقد احتوت مدن المغرب الأوسط الكبرى مثل بجاية وتلمسان على عدة فنادق، وحمل كل فندق اسم الجالية التي تقيم فيه [4].

ففي مدينة تلمسان مثلا يشير الحسن الوزان إلى وجود فندقين خاصين بتجار جنوة والبندقية في قوله: « وفيها فنادق على النمط الإفريقي، منها اثنان لمقام تجار جنوة والبندقية »[5].

1: نفس المرجع، ص: 479.

2: نفسه، ص: 475.

3: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص ص: 255-256.

4: نعيمة عميروش، المرجع السابق، ص: 478.

5: الوزان الحسن بن محمد، وصف افريقيا، تحقيق محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1983 ج2، ص: 20.

أما بمدينة وهران التي كانت تشكل إحدى الموانئ الكبرى والهامة للتجارة الزيانية، فقد أقيمت بها العديد من الفنادق لإيواء التجار النصارى، حيث « كانت وهران مهبط التجار القطلونيين والجنويين، ومازالت بها الآن دار تسمى دار الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها » [1].

كما ضمت بجاية فنادق لكل الجاليات المتعاملة معها، حيث كانت الأسبقية للمدن الايطالية تليها مرسيليا ثم أرغون وميورقة، وقد سمح للبيزيين بإقامة فندقهم الدائم منذ معاهدة 631 هـ / 1234 م، كذلك للجنويين منذ معاهدة 633 هـ / 1236 م وأقيم فندق للمرسيليين منذ نهاية الثلث الأول للقرن 7 هـ / 13 م... ويرى برنشفيك أن قنصلية القطلان تعود إلى أوائل القرن 13 م، ولكن ميورقة لم تتحصل على إحداث قنصلية ببجاية إلا في سنة 1302 م [2].

وعلى إثر عقد معاهدة تجارية بين سلطان تونس والملك الميورقي سنة 1313م، منحت هذه الأخيرة لتجار ميورقة الحق في بناء فندق وفرن خاص بهم بمدينة بونة [3]، تبعا لما جاء في البند السابع عشر من بنود هذه الاتفاقية: «وان يكون لهم ببونة -حرسها الله- فندق يختصون بنزولهم فيه لا يشاركهم فيه غيرهم من النصارى، وان يُجروا فيه على عوايدهم في حضرة تونس -حرسها الله- وكذلك في قابس وصفاقس وطرابلس»[4].

إذن وجدت الفنادق بالمدن التجارية الكبرى للمغرب الأوسط مثل بجاية، بونة، تلمسان، وهران، لكن هذا لا يمنع من تخصيص أماكن لإيواء التجار المسيحيين في المدن الصغرى، وهو الأمر الذي ضمنته المعاهدات التجارية، حيث وجدت إشارة في وثيقة أراغونية إلى وجود وكالة دائمة لتجار الجنوبيين في مدينة جيجل [5].

1: نفس المصدر، ص: 30.

2: صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص: 236.

3 : Mas Latrie, Op cit, p: 176 .

4 : AMARI, Op cit, p : 91.

5 : Mas Latrie, Op cit, p: 92 .

من جهة ثانية أكدت جل المعاهدات التجارية التي تم عقدها بين السلطات المغربية وقناصلة وتجار الدول الأوربية على ضرورة تخصيص فندق لكل جالية من الجاليات التي أبرمت معها دول وإمارات بلاد المغرب اتفاقية تجارية، ومن الأمثلة التي يمكن إدراجها في هذا الباب: ما نصت عليه معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين وجمهورية بيزا لسنة 713 هـ / 1313 م، على « أن يكون لتجارها في كل بلد من البلاد الساحلية من البلاد الافريقية وما إليها، المعلومة بنزولهم فيها للتجارة في دواوينها فندق يختصون به لتجارتهم لا يشاركهم في سكناه غيرهم من النصارى»[1].

إضافة إلى ما نصت عليه معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبي اسحاق ابراهيم) وأرغون (الملك بيدرو الرابع) مؤرخة في 25 صفر 761 هـ / 15 جانفي 1360 م على أن تبنى لتجار أرغونة فنادقهم المعروفة لسكناهم، ولا يسكن أحد معهم فيها من غير صنفهم إلا برضاهم [2].

3.1 المكونات المعمارية:

الفندق في المغرب الإسلامي هو اصطلاح يدل على محل للنزول أو لإقامة المسافرين خاصة من التجار ودوابهم وسلعهم، وهو عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الحجرات، تعرف بالبيوت جميعها تحيط وتشرف على فناء رئيسي يتوسط المبنى [3]، وهو يتألف من طابقين أو ثلاث طوابق، يخصص فيها الدور الأرضي للمخازن والدكاكين والإسطبلات وقاعة للمداولة والأحكام، أما الطابقان الأول والثاني، فيخصصان كغرف للتجار [1]، وتوجد بالفندق غرفة الفندقي(مسؤول الفندق) وهي غرفة ذات نافذة تطل على البوابة لكي يراقب

---

1 : AMARI, Op cit, p : 88.

2 : انظر نص المعاهدة لدى أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص ص: 130-137.

3: نعيمة عميروش، المرجع السابق، ص:474.

الفندقي عملية نقل البضائع [2]، وهي عادة تقع في وسط المدينة، وفي بعض الأحيان في نواحيها [3].

يحيط بالفندق سور خارجي عالي سميك الجدران، يفصله على البناءات الأخرى، وله باب يغلق ليلا على التجار، وللفندق بوابون يراقبون رواده، يحق لهم أن يمنعوا جميع الأشخاص غير المرغوب فيهم سواء كانوا من أهل المدينة أم أجانب من دخول الفندق، ما لم يكن لهم ترخيص من القنصل، وحتى رجال الشرطة لا يسمح لهم بدخول الفنادق، فإذا كانوا يريدون أحد التجار المقيمين فيها، فعليهم الاتصال بالقنصل أولا، وعلى الرغم من تجاور فنادق الطوائف المسيحية المختلفة، إلا انه كان محرما على تجار كل طائفة من الانتقال إلى فنادق الطوائف الأخرى [4].

كما تحيط بالفندق من الداخل مساحات كبيرة مخصصة للتفريغ أو تحميل البضائع حتى يسهل على الموظف المكلف بالضرائب مراقبة حركة البضائع بعين المكان ودفع الرسومات المقررة عليها، وإضافة إلى هذه المرافق احتوت الفنادق على مقر سكن القنصل وكنيسة ومقبرة وفرن ومكان كاتب العدل، وفي غالب الأحيان يكون مجهز بحمام عمومي، وإذا لم يتوفر الفندق على هذا المرفق، فإن الاتفاقيات كانت تنص على أن يوضع حمام المدينة العمومي يوما كل أسبوع في خدمة المسيحيين، وكان لتجار البندقية في تلمسان

1: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ج1، ص: 137، وانظر تشابه تصاميم الفنادق في المغرب بمثيلاتها في المشرق، جاستون فييت، المرجع السابق، ص: 197.

2: ابراهيم السيد الناقة، دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي (الأسواق التجارية والصناعية في الأندلس، في عصري الخلافة الأموية والخلافة الموحدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص: 380.

3- محمد بن ساعو، المنشآت التجارية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، ضمن كتاب قضايا من تاريخ المغرب الأوسط، منشورات مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، ط1، 2017، ص57.

4: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص ص: 137-138.

عكس الجاليات الأخرى، الحق في الذهاب إلى الحمامات العمومية بالمدينة كلما أرادوا ذلك تنفيذ للمعاهدة المبرمة مع الدولة الزيانية [1].

نجد بنصوص المعاهدات التجارية بعض الإشارات إلى المكونات المعمارية للفنادق، من ذلك ما جاءت به الاتفاقية التجارية التي تم عقدها بين الحفصيين (الخليفة أبي اسحاق ابراهيم) وأرغونة (الملك بيدرو الرابع) السالفة الذكر، لسنة 761 هـ / 1360 م، والتي جاء في أحد بنودها فيما يتعلق بحقوق تجار أرغون: « وأن تبنى لهم فنادقهم المعروفة لسكناهم بالحضرة العلية المذكورة، وتصلح **بيوتها ومخازنها** » [2]، وهي إشارة واضحة لأهم مكونين معمارين في الفنادق، ألا وهما البيوت أو الغرف المخصصة لسكن التجار، والمخازن المستخدمة لتخزين السلع والبضائع التي يجلبها التجار النصارى لبلاد المغرب.

ومما نصت عليه بنود المعاهدات التجارية في هذا الجانب كذلك، ما جاء في البند الثالث من معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو اسحاق الثاني) وبيزا لسنة 754 هـ / 1353 م: « وعلى أن يكون لهم في كل بلد من البلاد الافريقية الساحلية المعلومة بنزولهم فيها للتجارة فندق، يختصون به، لتجارتهم لا يشاركهم في سكناه غيرهم، ويُمَّكنوا في كل فندق من الكنيسة التي فيه، ومن مدفن لموتاهم، ومن فرن يختصون به على جري العادة المتقدمة، وأن لهم دخول حمام يختصون به يوما في الجمعة » [3].

إذن سمحت المعاهدات التجارية بين السلطات الإسلامية والمسيحية ببناء كنائس صغيرة داخل الفنادق يمارسون فيها شعائرهم الدينية بحرية تامة، وانتشرت هذه الكنائس

1: نعيمة عميروش، المرجع السابق، ص: 486.

2 : انظر نص المعاهدة لدى أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص ص: 130-137.

3 : AMARI, Op cit, p : 101.

في المدن الساحلية مثل بجاية وبونة[1] ووهران، فكان للقطلان كنيسة القديسة مريم "sainte-marie"، على غرار البيزيين، ووضع المرسيليون مصلاهم تحت اسم القديس بطرس "saint-pierre"، إذ استخدمت هذه الأماكن للعبادة، كما عقدت بها اجتماعات الجالية التجارية بعد القداس[2].

ومن المرافق التي حوتها هذه الفنادق، إضافة إلى المخازن والكنيسة والحمام، نجد الفرن لتجهيز الخبز، وهو ما أشارت إليه معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو عمرو عثمان) وفلورنسا مؤرخة في محرم 849 هـ / 23 أفريل 1445 م في بندها الثالث عشر: « وعلى صاحب الديوان أن يمكنهم من فندقهم المعروف بفندق العقابة ويفرش ويصلح جميع ما فيه لاصلاح ويحصن من غير أن يلزمهم في ذلك شيء، ويباح لهم أن...توا من مالهم كوشة للخبز وكنيسة لمتعبدهم، ولا يسكن معهم احد من غير جنسهم إلا برضاهم»[3].

نجد إشارة أخرى إلى ضرورة تجهيز الفندق بالفرن، وذلك بمعاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الأمير أبي عصيدة) وأرغونة (الملك خايمي الثاني) مؤرخة في 18 ربيع الأول 701 هـ/ 21 نوفمبر 1301م، فيما نصه: « ويكون لهم **فرن** لعمل خبزهم ويمشى لهم ما جرت به العادة به لهم، ويسكنون في فندقهم على عادتهم» [4].

وإضافة إلى هذه المرافق احتوت الفنادق كذلك على سجن لتطبيق العقوبات التي يصدرها القنصل ضد بعض التجار الذين يقومون بأي مخالفات تخل بالنظام العام[5].

1- رضوان البارودي، دراسات وبحوث في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2007، ص219.

2- دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغاربي (1067-1510)، ترجمة: علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014، ج1، ص ص354-355.

3 : AMARI, Op cit, pp : 174-175.

4 : انظر نص المعاهدة لدى أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص ص: 108-112.

5- محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص58.

والجدير بالملاحظة أن نفقات البناء والإصلاحات الكبرى، كانت تقع على كاهل السلطات المغربية، وبالعكس من ذلك فإن مداخيل الفندق كالكراء والتخزين ونفقات العقود يستخلصها القنصل لحسابه وحساب دولته [1].

وهو ما دل عليه الشرط الرابع من شروط معاهدة السلام والتجارة بين الحفصيين (الخليفة أبو فارس عبد العزيز) وبيزا مؤرخة في سنة 800 هـ / 1397 م على أن يكون لجماعة البيشانيين فناديق معلومة لسكناهم وتجارتهم، وان لا يسكن معهم إلا من يريدوه، وعلى الديوان بناء ما اختل من الفناديق المذكورة، وأن يكون لهم بوابون أمناء على الفناديق المذكورة [2].

إذن انتشرت الفنادق بمرافقها المختلفة بمدن بلاد المغرب الأوسط، وقد أكدت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التجارية ما بين السلطات المغربية ودول ومدن أوربا على أهمية مثل هذه المنشآت التجارية في تنظيم سير المبادلات التجارية، حيث نصت العديد من بنود وشروط هذه الاتفاقيات على ضرورة إنشاء وتعمير وصيانة هذه الهياكل، مع تحديد المرافق التابعة لها، وكيفية تنظيمها بما يضمن للتجار النصارى حقوقهم ومصالحهم، ويشجعهم على النشاط التجاري بالمنطقة.

4. خاتمة:

وجد التجار الأجانب ببلاد المغرب الأوسط مرافق للاستقبال، وفرتها السلطات المغربية، متمثلة في المنشآت والبنايات الإقتصادية مثل مقرات الديوان والفنادق وما اتصل بها من مرافق، إذ ساعدت هذه الأخيرة في تيسير وتسهيل المبادلات التجارية وتنظيمها من جهة،

1: برنشفيك، المرجع السابق، ص: 464.

2 : AMARI, Op cit, p : 126.

وساهمت في نمو النشاط التجاري المغربي بما يجلبه هؤلاء التجار من سلع وبضائع متنوعة، وبما تدره هذه التجارة على إقتصاديات بلاد المغرب.

5. الملاحق:

ملحق رقم 01: قائمة المعاهدات المبرمة بين بلاد المغرب والدول الأوروبية:

تاريخ المعاهدة	الطرف الإسلامي	الطرف الأوربي	مدة المعاهدة	المصدر
حوالي 1133	ملوك المغرب	مدينة بيزا	معاهدات شفهية	Mas Latrie, Traités, p 22
1160 أو 1161	الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي	قناصلة جمهورية جنوة	15 سنة	Mas Latrie, Traités, p : 108
15 نوفمبر 1186	أبو يوسف يعقوب بن أبي يعقوب يوسف الخليفة الموحدي	جمهورية بيزا	25 سنة	Mas Latrie, Traités, pp 28-30 AMARI, I Diplomi Arabi, pp : 17-22
شهر أوت 1234	السلطان الحفصي أبو زكريا بن أبي حفص	جمهورية بيزا	30 سنة	Mas Latrie, Traités, p 31-35 AMARI, I Diplomi Arabi, pp : 292-294
10 جوان 1236	ابو زكريا يحي ملك تونس	القنصل الجنوي "Conrad de Castro"	10 سنوات	Mas Latrie, Traités, pp : 116-118
18 أكتوبر 1250	ابو عبد الله المستنصر بالله ملك تونس	القنصل الجنوي "Guillelmino Cibo"	10 سنوات	Mas Latrie, Traités, pp : 118-121
11 أوت 1264	ابو عبد الله المستنصر ملك	سفير بيزا nt Visconté	20 سنة	Mas Latrie, Traités, pp : 43-47 AMARI, I Diplomi Arabi, pp:295-302

المصدر	المدة	الطرف المسيحي	الطرف الإسلامي	التاريخ
Mas Latrie, Traités, pp : 301-303	05 سنوات	محاسب أمير بجاية Garcia Perez de Mora	أمير بجاية ابو زكريا	08 ماي 1309
Mas Latrie, Traités, pp 188-192	12 سنة	ملك ميورقة سانشو السفير " Grégoire Salembe"	أبو يحى زكريا اللحياني ملك تونس	27 جانفي 1313
Mas Latrie, Traités, pp : 49-54 AMARI, I Diplomi Arabi, pp : 86-97	10 سنوات	قناصلة بيزا Jean Fagioli Rainier del "Bagno	ابي يحي زكريا اللحياني ملك تونس	14 سبتمبر1313
Mas Latrie, Traités, pp : 304-306	05 سنوات	القنصل القطلاني ببجاية Jean Poculuyl	أمير بجاية ابو يحي ابو بكر ابن ابي زكريا	07 جانفي 1314
Mas Latrie, Traités, pp : 306-310	10 سنوات	سفير أرغونة Guillaume Oulomar	أبي يحي زكريا اللحياني ملك تونس	21 فبراير 1314
Mas Latrie, Traités, pp : 319-324	04 سنوات	سفير أرغونة Guillaume Oulomar	ابو يحي ابو بكر ملك تونس وبجاية	01 ماي 1323
Mas Latrie, Traités, pp : 55-65 AMARI, I Diplomi Arabi, pp : 98-111	10 سنوات	قنصل بيزا "Rainier Porcellini"	الامير أبو إسحاق الثاني، باسم ابراهيم ابو يحي ابو بكر ملك تونس	16 ماي 1353
أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي ج1، ص ص: 157-158.		دوق بيزا جوان دكونت	أمير بجاية أبو عبد الله محمد	10 يونيو 1366
Mas Latrie, Traités, pp : 70-87 AMARI, I Diplomi Arabi, pp : 123-136		قنصل بيزا	ابو فارس عبد العزيز ملك تونس	14 ديسمبر 1397

29 ديسمبر 1445	السلطان أبو عمرو عثمان	السفير الجنوي Zacharie Spiriola " "	12 سنة	Mas Latrie, Traités, pp : 142-144
23 أفريل 1445	ملك تونس	القنصل الفلورنسي Baldinaccio d'Antonio Degli Erri	30 سنة	Mas Latrie, Traités, pp : 355-360
09 أكتوبر 1456	ابو عمر عثمان	سفير البندقية Maffeo de Pesaro	30 سنة	Mas Latrie, Traités, pp : 255-256
15 مارس 1465	السلطان أبو عمرو عثمان	السفير الجنوي Antoine de Grimaldi	30 سنة	Mas Latrie, Traités, p : 151

تجارة المرجان بمرسى الخرز في العصر الوسيط
The coral trade in calle in the middle ages

دة. سهام دحماني.
جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري

1. مقدمة:

المرجان من الأحجار الكريمة التي تنافس الملوك في اقتنائها، لفوائدها الطبية وخصائصها التي جعلتها مادة أساسية في كثير من الصناعات؛ كصناعة الحلي والمحابر ومقابض السكاكين، ولها حمولة ثقافية مرتبطة بعقيدة المجتمع. لكل هذا كان للمرجان أهميته الكبيرة في التجارة العالمية. ورغم ذلك لم تهتم الدراسات بتجارة هذه المادة في العصر الوسيط، وإنما اهتموا بها في الفترة العثمانية والفرنسية فقط. لهذا ارتأيت التركيز على الفترة الوسيطة للإجابة عن الإشكالية الموضحة في الملخص أعلاه، وذلك باتباع الخطة التالية:

-طبيعة المرجان؛ العلم والثقافة.

- صيد المرجان؛ الأرض(المرسى وخواصه الطبيعية) والانسان(الصيادون؛ آلاتهم وتقنياتهم).

-صناعة المرجان؛ الثروة والصناع.

-تجارة المرجان؛ التجارة والسلطان.

- في العصر الفاطمي والحمادي

- في العصر الموحدي والحفصي.

خاتمة.

2. طبيعة المرجان: العلم والثقافة:

ظلت طبيعة المرجان غير معروفة بدقة حتى القرن الثامن عشر ميلادي، وما قيل حولها عبارة عن نظريات لا تثبت أمام النقد[1]. قال بعضهم هو مادة تكون رخوة تحت الماء وإذا مسّها الهواء تصلّبت، وقال بعضهم المرجان نبات دون أن يبينوا مصدر أو سبب قولهم ذاك[2]. وقد ناقش الباحثان دانيال فاجي(Daniel Faget) ودانيال فيلزوف (Daniel Vielzeuf)موضوع أصل وتطور المعرفة العلمية حول طبيعة المرجان الأحمر في البحر المتوسط في الفترة الممتدة من (القرن 16-21م)[3]، و رجعا فيه الى أقوال علماء اليونان والرومان وعلى رأسهم (20-90) Dioscorideالإغريقي، واللاتيني Pline l'Ancien (23-79)[4]، ثم من جاء بعدهم من علماء عصر النهضة الطبيب النباتي Sienne Pietro Andrea Mattioli الذي ترجم كتاب ديسقوريدس سنة 1544م[5]، و بحثا تطور هذه المعرفة الى غاية القرن الثامن عشر، ففيه بدأ الحديث عن الطبيعة الحيوانية للمرجان، ثم انكبت الدراسات البيولوجية على بحث طبيعة تكوين هذا الحيوان، ودورة حياته[6]. والملاحظ أن هذين الباحثين لم يشيرا بتاتا لأي نص عربي ناقش موضوع طبيعة المرجان. وحسبهما

---

[1] Lacaze-Duthiers, histoire naturelle du corail, organisation- reproduction , pèche en Algérie-industrie et commerce, J.B.BAILLIERE et Fils, paris,1864 , P.1.

[2] Ibid , P.4.5

[3] Daniel faget et Daniel vielzeuf, le vase et le microscope : origine et développement d'une connaissance scientifique du corail rouge de méditerranée (16-21e siècle) , rives méditerranéennes 57/2018, autour du corail rouge de méditerranée (http://journals.openedition.org/rives/5794).

[4] Ibid,p159,160.

[5] Ibid,p160.

[6] Ibid,p160, 178.

بايسنال(Peyssonnel)[1] هو أو ل من قال بأن المرجان من طبيعة حيوانية، ثم تم تأكيدها من طرف باحثين آخرين[2]. هذه هي الرواية الغربية، فما طبيعة الرواية العربية الإسلامية عن طبيعة المرجان؟.

ذكر علماء النبات المسلمين[3]، وعلماء المسالك والممالك[4]أن المرجان نبات ينبت كالشجر في البحر، تحجّر بين جبلين، ويكون في قاع البحر لينا فإذا أُخرج الى الهواء تصلب[5]؛ فابن حوقل(ت367هـ/977م) قال بأن المرجان "...نبت ينبت كالشجر في الماء، ثم يستحجر في نفس الماء بين جبلين عظيمين"[6] . وقال ابن سعيد المغربي(ت685هـ/1286م):"...وهو شجر في البحر مستحجر يخرج أبيض اللون لينا فإذا ضربه الهواء احمر وصلب"[7].

أما علماء العلم الطبيعي في الحضارة الإسلامية فقد كتبوا عن الأحجار الكريمة، وذكروا المرجان؛ منهم يحيى بن ماسويه(ت243هـ/857م) الذي وضع مؤلفا في الجواهر

---

[1] بايسونال(Jean André Peyssonnel)(1694-1775)، هو طبيب فرنسي وباحث ضمن أكاديمية العلوم بفرنسا، قام برحلة علمية الى افريقيا لاكتشافها، وفي رحلته تلك اكتشف الطبيعة الحيوانية للمرجان سنة 1724.
Lacaze-Duthiers, op.cit. , p.9-19

[2] Ibid., P.5-15.

[3] أبو الخير الاشبيلي: "المرجان يقع على نوعين من النبات: بحري ونهري، فالنهري بقلة ربعية تقوم نحو الذراع... والبحري شجر الأسَّنِ، وهو الإشراسم. انظر، عمدة الطبيب في معرفة النبات، تحقيق محمد العربي الخطابي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص.364.

[4] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.153، مؤلف مراكشي من أهل القرن السادس هجري/12م، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص. 126.

[5] أبوالخير الإشبيلي، المصدر السابق، ص.364.

[6] أبو القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، ط2، القسم الأول ، طبع بمطبعة بريل، مدينة ليدن، 1938، ص. 75.

[7] أبوالحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته اسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1970، ص.143.

سماه: "كتاب الجواهر وصفتها، وفي أي بلد هي، وصفة الغواصين والتجار". والمسعودي في مروج الذهب، وابن سينا، والكندي، والخوارزمي، والبيروني، واخوان الصفا، والتيفاشي، وداود الأنطاكي، وغيرهم. كلهم كانت لهم آراءهم في المرجان، ضمنوها تفاصيل مهمة عنه، خاصة التيفاشي(ت651هـ/1253م)[1]. فابن ماسويه(ت243هـ/857م) ذكر بأن المرجان هو البُسَّذ، وهو "... شجر ينبت في البحر في قراره، ذو أصل وأغصان..."[2]. أما التيفاشي[3]فقد فصّل في ذكر المرجان في كتابه "أزهار الأفكار في جواهر الأحجار". وقسّمه الى خمسة وعشرين بابا، كل باب مخصص للتعريف بحجر معين. واستفاد مادة كتابه من الكندي، ويوحنا بن ماسويه، والمسعودي، وأحمد ابن الجزار، وكتاب الأحجار المنسوب الى أرسطا طاليس[4].

وضّح التيفاشي أهمية الأحجار الملوكية التي توجد في خزاين الملوك وذخاير الرؤسا، فهي"... مما لا يستغني عن اقتنايه ملك كبير ولا رئيس خطير لما يشتمل عليه من عظيم

---

[1] أرسطاطاليس، كتاب الأحجار(المنسوب)، دراسة وتقديم وتحقيق حسن كامل ابراهيم، دار الفارابي، بيروت، 2016، قسم الدراسة، ص.38-58.

[2] يحيى بن ماسويه، كتاب الجواهر وصفاتها وفي أي بلد هي، وصفة الغواصين والتجار، حققه وعلق عليه عماد عبد السلام رؤوف، الناشر مطالعات تاريخ بزكشي، ايران، 1388 ارديبهشت، ص. 57، 58.

[3] القاضي شرف الدين أحمد بن يوسف بن أحمد بن أبي بكر القيسي القفصي التيفاشي: الإمام العلامة الفاضل البارع في الأدب وعلوم الأوائل، كان له الشعر الحسن والنظم الجيد والمصنفات العديدة في فنون من العلم. قدم الديار المصرية وهو صغير فقرأ بها على موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، ورحل لدمشق وأخذ عن تاج الدين الكندي، ثم رجع لبلاده وولي قضاءها، ثم رجع لمصر. كتب عنه الحافظ ابن مسدي وابن الصابوني وغيرهما. مولده بقفصة سنة 580 هـ، وتوفي بالقاهرة سنة 651 هـ، ودفن بمقبرة باب النصر. وقيل تيفاش قرية من قرى قفصة، وقيل بلدة قرب الأربس. والده كان يخدم ملك المغرب يعقوب المنصور الموحدي، وله مؤلفات عدة منها كتاب أزهار الأفكار في جواهر الأحجار. انظر، محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (دت)،ص. 170، أرسطاطاليس، المصدر السابق، قسم الدراسة، ص.58، 59.

[4] أرسطاطاليس، المصدر السابق، قسم الدراسة، ص.58، 59.

المنافع وعجايب الخواص..."[1]. وشرح منهجه في إيرادها حيث قال:" ...وسبيلنا أن نتكلم على كل واحد من هذه الأحجار المعدودة من خمسة أوجه: علة تكونه في معدنه، ذكر معدنه الذي يتكون فيه، ذكر جيده ورديّه، وخالصه و مغشوشه، ذكر خواصه ومنافعه، ذكر قيمته وثمنه"[2].

وقد خصص الباب الثامن عشر للحديث عن المرجان، فمن حيث علة تكونه في معدنه ذكر بأن"... المرجان متوسط بين عالمي الجماد والنبات؛ وذلك أنه يشبه الجماد لتحجره، ويشبه النبات لكونه أشجارا ثابتة في قعر البحر، ذوات عروق وأغصان خضر متشعبة قايمة..."[3]. ونقل تحليل العالم بلينوس لعلة تكون المرجان وملخصه أن امتزاج الحرارة والرطوبة ثم غلبة الرطوبة على الحرارة أدى الى بروز أغصان المرجان، وتصلبها لملامستها الهواء[4] ، والاحمرار ناتج عن ذهاب الرطوبة، وظهور اليبس فيه. ثم علّق التيفاشي على كلام بلينوس قائلا: "...وكذلك تولدت في الماء حيوانات بين عالمي الحيوان والنبات كالإسفنج البحري فانه ينبت على الأحجار، ولازما لمكانه فاذا لمس حد باللمس وانقبض، وليس له حركة انتقالية كما الحيوان"[5]. نرى في هذا النص أن التيفاشي قارب فكرة أن يكون المرجان شبيها بالإسفنج ذا الطبيعة الحيوانية. وعلى هذا قد يكون التيفاشي أول من فكّر في أن المرجان من طبيعة حيوانية كالإسفنج. وتابعه في القول بهذا الأبشيهي(ت854هـ/1450م)،

---

[1] أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد التيفاشي القيسي، كتاب أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، مخ بصيغة pdf، مكتبة الكونغرس الأمريكي، مسطرته17،أبعاده8/14 سم، رقمه QE392.T5 1600z، https://hdl.loc.gov/loc.amed/amedscd.2008401021، ص6.

[2] المصدر نفسه، ص6.

[3] المصدر نفسه، ص114.

[4] المصدر نفسه، ص114.

[5] المصدر نفسه، ص115، 116.

حيث قال:"...قيل إنه شجر ينبت، وقيل إنه من حيوانه"[1]. وبالتالي لم يكن بايسونال أول من قال بهذه الفكرة. والعلم الحديث أثبت أن المرجان عبارة عن بقايا حيوانات صغيرة تسمى polypes تعيش في مستعمرات بحرية تسمى برصيف المرجان " récif de corail"[2].

للمرجان تسميات أخرى؛ فهو البُسَّذ[3]، أحمر اللون، لا ماء له، ويخرج من بحر الروم[4]. وقيل حجر البسذ هو أصل المرجان[5]، وقيل بل هو فرعه[6]. ويسمى البسذ بالعوم، ومنه شيء الى البياض، وهو الذي يسمى بالعراق البيراق، ومن هذا الجنس جنس يسمى الفاسنجاني[7]. وهو أجوده، وهو يشبه لون الورد، ويؤتى به من بحر العرب. ومنه جنس يقال له الدليكي

---

[1] أبوالفتح محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، دار الشرق العربي، لبنان، بيروت، 2008، ص. 548.

[2] Lacaze-Duthiers, op.cit , P.211.213. Emmanuelle Guyon, Corail :histoire , bienfaits et vertus, (https://www.emmanuelleguyon.com).

[3] ضبطه أصحاب المعاجم على وزن سُكَّر، وهو باليونانية فادليون وبالهندية دوحم، وقيل أن اسمه باليوناني قرلبون، ومن أسمائه القورال. وقد عرفه الأوربيون باسم (coral). انظر، هامش تحقيق كتاب الجواهر لابن ماسويه رقم 6، ص.57.

[4] يحيى بن ماسويه، المصدر السابق، ص. 57، 58.

[5] زكريا بن محمد بن محمود الكوفي القزويني، عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2000م، ص.179.

[6]نقل البيروني عن أرسطو طاليس قوله أن المرجان أصل والبسذ فرع. وفي رأي التيفاشي أن الأمر على عكس ذلك، في حين رأى آخرون أنه يتكون من صدفة كبيرة مستديره. والمرجان كاللؤلؤ مركب من كربونات الكالسيوم (ca co3)وهو هياكل عظمية لكائنات بحرية تعرف بالحيوانات المرجانية. ويسمى المرجان الأسود منه خاصة بالبسر، انظر، هامش تحقيق كتاب الجواهر لابن ماسويه رقم 7، ص.57، 58.

[7] فسنجان بليدة من ناحية فارس، والتسمية الفسنجاني. انظر، هامش تحقيق كتاب الجواهر لابن ماسويه رقم 5، ص.58.

يؤتى به من عدن[1]. ويسمى المرجان أيضا بالقرن حسب المقدسي[2]. وللمرجان ألوان عديدة؛ منه أبيض، وأحمر، و أسود[3]، والوردي، والأزرق[4].

المرجان الجيد حسب التيفاشي هو:"... ما عظم جرمه، واستوت قصبته، واشتدت حمرته، وسلم من السوس[5] ... ولذلك ما مال منه الى البياض ونقصت حمرته فهو معيب، والعقد والتسطيب من عيوبه إلاّ أنها لازمة له لا يكاد يفارقه لأنه كان أغصانا متشعبة...وقلَّ ما يوجد منه قطعة كبيرة مصمتة مستوية لا عقد فيها ولا تسطيب إلّا نادرا، وإذا وقعت وكان لونها أحمر شديد الحمرة كانت نهاية في الجودة...وبحسب ذلك تكون الزيادة في ثمنها"[6].

للمرجان خواص مهمة منها:

- إذا ألقي في الخل لان وابيض، وإن تُرك فيه انحل وذاب، وإذا ألقي في الزيت أظهر حمرته وأشرق، وحسن لونه، وفعل فيه ضد فعل الخل[7].

- يتخذ الناس منه فصوص خواتم، ينقشون عليه كتابة كيفما أرادوا، قال التيفاشي:" ... وقد جربت ذلك مرات فكان كما ذكرنا ذلك"[8].

وله منافع عديدة نذكر منها[9]:

---

[1] يحيى بن ماسويه، المصدر السابق، ص. 57، 58.

[2] المقدسي، أحسن التقاسيم، ص.239.

[3] القزويني، المصدر السابق، ص.179.

[4] Lacaze-Duthiers, op.cit. P.211.213. Emmanuelle Guyon, Corail :histoire , bienfaits et vertus, (https://www.emmanuelleguyon.com)

[5] وهي حلزون يوجد في باطنه حتى يكون منه شيء خاو كله كالعظم، وهو معيبه ورديه. انظر، التيفاشي، أزهار الأفكار، ص117.

[6] المصدر نفسه، ص117.

[7] يحيى بن ماسويه، المصدر السابق، ص.59، التيفاشي، المصدر السابق، ص118.

[8] التيفاشي، المصدر السابق، ص118.

[9] المصدر نفسه، ص118.

- ذكر الاسكندر أن المرجان إذا عُلِّق على المصروع نفعه[1].
- يحفظ من الأعين السوء الخبيثة الإنسية إذا عُلِّق على الأطفال الصغار. قال التيفاشي:"أخبرتني والدتي رحمة الله عليها قالت: ولدت لوالدك وهو في عشر الثمانين، ولم يرزق ولدا ذكرا غيرك، واتفق أنه كان ملازما لملك الغرب الأعظم[2] لا يفارقه في بدو ولا حضر لاغتباطه به، فغاب عني وعنك بعد ولادتك بأشهر، فبقيت في غاية الشفقة والحذر من الآفات المعرضة للصغار في التربية لشفقتي في نفسي مما أعلم من تعلق خاطره بك، فنمت ورأيت فيما يرى النايم كأن قايلا لي: علق على ولدك المرجان يامن فيه من كل سوء، فإنما اسمه بأمر جان. قالت: ولم أكن سمعت قبل ذلك أن المرجان يعلق على الأطفال. قالت: فعلقته عليك، فلم أر تربية كانت أهنا من تربيتك. وإنما ذكرت هذه الحكاية مع ما في ذكرها لمعاضدة التجربة فيها لما ذكرته الحكما، رجا النفع بذلك، والمثوبة عليه إن شاء الله تعالى"[3].
- اذا أحرق[4] واستن به زاد في بياض الأسنان وجلاّها، وقطع الحفر منها، وقوى اللثة.
- ينفع من وجع العين فيذهب بالرطوبة منها إذا اكتحل به، ويقطع اللحم الزايد في قدحها، ويجلوا أثارها، ويملأ القروح العتيقة لحما، وينفع من ظلمة البصر ووجعها وبياضها، وكثرة وسخها[5].
- ينفع من الخفقان إذا شُرب مسحوقا.
- يُجعل في الأدوية التي تحل دم القلب الجامد، وينفع من ضعفه.

---

[1] القزويني، عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، ص.179.

[2] ولد التيفاشي سنة 580هـ، وعليه ملك الغرب وقتها هو أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي(580هـ/1184 م-595هـ/1199م).

[3] التيفاشي، المصدر السابق، ص118، 119.

[4] وصفة احراقه: يأخذ منه كمية معينة ويصره في كوز فخار جديد، وتطين رأسه، وتوضع في تنور، ثم يخرج من الغد، ويسحق ويستعمل. انظر، التيفاشي، المصدر السابق، ص119.

[5] التيفاشي، المصدر السابق، ص119. القزويني، عجائب المخلوقات، ص.179.

- إذا شُرب نفع من عدا البول[1].
- إذا شُرب نفع من نفث الدم ومن السحج.
- إذا شُرب بالماء حلل ورم الطحال.
- إذا عُلِّق على المعدة نفع من جميع عللها منفعة عظيمة.
- إذا شُرب قطع نفث الدم من الجسد كله[2].
- إذا عُلِّق على رجل ممن به النقرس نفعه، حسبما ذكره الاسكندر[3].

نقل العلماء المسلمون خواص المرجان ومنافعه عن علماء اليونان منهم أرسطو الذي قال:" إنه ينبت في البحر أحمر اللون، وهو إذا كلس عقد الزئبق وصبغه بلون الذهب، وهو يدخل في معالجات العين ويصلب الحدقة"[4]. وقال : أن المرجان والبسذ حجر واحد، غير أن المرجان أصل والبسذ فرع، وأن المرجان متخلخل منثقب، والبسذ فرع منثقب أغصان، كما تنبت أغصان الأحجار وتتفرع مثل الغصون بأشجارها تدخلان في الأكحال، وينفعان من وجع العيون إذا اكتحل بهما، فإذا سحقا واستك بهما قلعا الحفر من الأسنان وقوما اللثة، ويجعلان في الأدوية التي تحل دم القلب الجامد[5]. ونقلوا أيضا عن الاسكندر وبلينيوس الذَين ذكرتهم أعلاه. غير أن التيفاشي لم يكتف بالنقل عنهم بل قرن المرجان بالإسفنج من حيث الطبيعة الحيوانية التي قد تجمعهما، وهي الفكرة التي أثبتها العلم الحديث.

---

[1] القزويني، المصدر السابق، ص.179.

[2] وصفة شربه لنفث الدم: ويسحق بعد الحرق، ويؤخذ منه ثلاثة دوانق، مع دانق ونصف صمغ عربي، ويعجن ببياض البيض ويشرب بماء بارد، فانه ينفع من النزف والنفث نفعا بينا. انظر، التيفاشي، المصدر السابق، ص120.

[3] المصدر نفسه، ص120.

[4] القزويني، المصدر السابق، ص.198.

[5] أرسطاطاليس، كتاب الأحجار(المنسوب)، ص.153.

3. صيد المرجان؛ الأرض والانسان:

3.1 الأرض؛ المرسى وخواصه الطبيعية:

يسمى البحر المتوسط ببحر المرجان لانتشار هـ بسواحله وجزره[1]، فقد ذكر الجغرافيون أن المرجان يوجد بصقلية وسبتة[2] وتنس ومرسى الخرز والأندلس[3] . والذي بسبتة يكون بساحل قرية بَلْيُونَش منها[4]. وقال القزويني:"... وزعم بعض الناس أنه(المرجان) يوجد أيضا في قعر بحر الأندلس"[5]. و سردانية الجزيرة المشهورة يوجد فيها المرجان[6].

غير أن معدن المرجان موجود بمرسى الخرز؛ قال ابن حوقل:"...ومرسى الخرز أيضا قرية غير أنها نبيلة لمكان المرجان...ولا أعرف في شيء من البحار له نظيرا في الجودة..."[7]. وقال الإدريسي:"...وهو أجلُّ جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار..."[8]. وقال التيفاشي:"... معدن

---

[1] قال الزهري:"...وأما المرجان فلا يكون إلاّ في هذا البحر وحده" يقصد بحر الروم. أنظر، أبوعبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجغرافية، اعتنى بتحقيقه محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، (دت)، ص.131.

[2] قال ابن حوقل عن مدينة سبتة:"...وقد تقدم أن بها معدنا للمرجان صالحا يعمل فيه قويربات لطاف، وهي وقتنا هذا لبني أمية، ولم يكن لهم في عدوة المغرب غيرها". انظر، صورة الأرض، ص. 79.

[3] "...لايوجد المرجان في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز، ومدينة تنس، وبمدينة سبتة المحاذية من الأندلس لمدينة جبل طارق وهي المعروفة بالجزيرة الخضراء، والذي بها من المرجان قليل الجوهر حقير المقدار في جنب ما يخرج من مرسى الخرز". ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 79، الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.153، مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص. 126.

[4] مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار ، ص. 126.

[5] القزويني، عجائب المخلوقات، ص.198.

[6] ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص.143.

[7] صورة الأرض، ص. 75.

[8] نزهة المشتاق، ص.153.

المرجان بإفريقية بموضع يسمى مدينة مرسا الخرز...ولا يوجد بموضع كما يوجد منه بمرسى الخرز في الكثرة والجودة"[1]. وقال ابن سعيد المغربي: "...مرسى الخرز المخصوص بالمرجان..."[2]

ومَرْسى الخرز بالفتح ثم السكون، والسين مهملة، والقصر، وأصله مفعل من رست السفينة إذا ثبتت، والموضع مرسى، والخرز بفتح الخاء المعجمة، والراء ثم الزاي، واحدته خرزة[3]، ومدينة هذا المرسى تقع حيث الطول تسع وعشرون درجة ودقائق، والعرض يقارب عرض بونة[4].

وقد أجمعت المصادر على أن مرسى الخرز مدينة[5]، ماعدا ابن حوقل اعتبرها قرية غير أنها نبيلة لوجود المرجان الأحمر الجيد بها[6]، ووصفها القزويني بالبليدة، تصغير بلدة، مشهورة بالمرجان[7]، ووردت عند الحسن الوزان باسم "القالة"، وقد أشار إليها في موضعين حين تحدث عن جبال قسنطينة ذكر مدينة القالة التي يتعامل تجارها مع أهل الجبل، مثلها

---

[1] أزهار الأفكار في خواص الأحجار، ص116.

[2] كتاب الجغرافيا، ص.143.

[3] أبوعبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ج5 ، مادة مرسى، ص.124، 125.

[4] ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص.143.

[5] أبو عبيد البكري، كتاب المسالك والممالك، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، 1992، ج2، ص.717،شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشامي المقدسي المعروف بالبشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، مطبعة بريل، مدينة ليدن، 1906،ص. 216، 217. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.153،مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار ، ص. 126. ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص.143، عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء، تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، طبع بمطبعة دار الطباعة السلطانية، بباريس، دار صادر، بيروت، 1840م، ص. 137.

[6] ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 75.

[7] زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، (دت)، ص.261.

مثل قسنطينة وجيجل. وحين ذكر وادي السمار الذي يفصل إقليم القالة عن إقليم قصر جيجل[1].

و مدينة مرسى الخرز من مدن إفريقية، تقع في آخر حد مملكة بجاية، وشرق مدينتي قسنطينة وبونة[2]. بينها وبين مدينة بونة مرحلة خفيفة[3]، وفي البحر أربعة وعشرون ميلا روسية[4]. وقيل بينها وبين بونة ثلاثة أيام[5]. وبين مدينة بونة ومرسى الخرز مرسيين هما مرسى الطرف ستة أميال، ثم جون الأزقاق[6]، وذكر فيرو أن القالة تقع على بعد عشر مراحل شرق بونة، بين رأس الخليج والصخور التي بنيت عليها الشركة الإفريقية التي تأسست سنة 1623م[7]. ومن مرسى الخرز الى طبرقة[8] أربعة وعشرون ميلا[9]. وتقابل في البحر جزيرة سردانية[10] .

---

[1] الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص.103، 252.

[2]المقدسي، أحسن التقاسيم، ص. 216، 217، البكري، كتاب المسالك والممالك، ج2، ص.717، أبو الفداء، تقويم البلدان، ص. 137.

[3] عند المقدسي: المرحلة=بريدين. والبريد=6أميال. وفي تقويم البلدان لأبي الفداء البريد 12ميل. انظر، الحسن بن أحمد المهلبي، الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، علق عليه ووضع حواشيه تيسير خلف، التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص.19، 20.

[4] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.153.

[5] وهذا خطأ واضح فالحموي مشرقي بعيد عن المكان لذا لا يمكنه تقدير المسافات بشكل جيد مثل الجغرافيين المغاربة. انظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص.124، 125.

[6] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.165.

[7]Charles Féraud, histoire des villes de la province de Constantine , la Calle, de L'Association ouvrière , ALGER, 1877 ,P.10.

[8] طبرقة مدينة بحرية بإفريقية، تقع بين بنزرت ومرسى الخرز. انظر، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص.226 .

[9] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.165.

[10] أبو الفداء، تقويم البلدان، ص. 137.

ومرسى الخرز (القرطيل) داخل في البحر أربعون ميلا[1]. بحيث يشكل ميناء يتكون من حوض صغير مستطيل ضيق ينظر مدخله الى الغرب والشمال الغربي، وهو ضيق[2]عند مدخله بعرض 120متر ، وطول 300متر[3]. يمكن الدفاع عنه في الشتاء، لكن في الصيف هو غير مأمون، تدخله القوارب التي تستخدم في صيد السمك والمرجان تقدر بحوالي 200 قارب، ولا يمكن للسفن البخارية كبيرة الحجم أن تدخله[4]. وهذه خريطة توضح موقع وامتداد ميناء القالة (مرسى الخرز)، رسمها ليوسو(A. Lieussou) في إطار إعداده تقريرا عن موانئ الجزائر سنة 1846-1847، وأتمها سنة 1849. وهو مهندس هيدروغرافي للبحرية الفرنسية.



خريطة ميناء القالة حسب دراسة ليوسو(A. Lieussou, études sur les ports de l'Algérie) 1857. ص 169.

---

[1] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.165.

[2]وذكر فيرو أن القالة(مرسى الخرز) عند احتلالها من طرف الفرنسيين وجدوها عبارة عن ميناء صغير بأبعاد 320متر طول، 120م عرض ,انظر.Charles Féraud,op.cit ,P.10.

[3]A. Lieussou, études sur les ports de l'Algérie , deuxième Edition , imprimerie administrative de Paul Dupont, , paris, 1857. P.168.

[4]A. Lieussou, op.cit ,P.168.

من وصف الجغرافيين يتبين أن مدينة مرسى الخرز كان لها سور وسوق وقصبة[1] ودار صناعة السفن، تقع في جزيرة متصلة باليابسة بمسلك لطيف، قد يقطعه البحر في زمن الشتاء، تشبه في ذلك مدينة المهدية؛ حيث ذكر المقدسي بأنها مدينة في جزيرة على البحر يُدخَل إليها من موضع واحد[2]، وهو عبارة عن طريق دقيق تشبه في ذلك مدينة المهدية[3]. ووصفها البكري بأنها مدينة قد أحاط بها البحر إلاّ مسلكا لطيفا ربما قطعه البحر في الشتاء، عليها سور، وبها سوق عامرة[4]. ووصفها الإدريسي بأنها"...مدينة صغيرة، عليها سور حصين، ولها قصبة، وحولها عرب..."[5]. ووصفها صاحب الاستبصار بأنها مدينة قديمة قد أحاط بها البحر من كل جهة إلاّ مسلك لطيف، وربما قطعه البحر في زمن الشتاء، وعليها سور قديم، وبها كانت تنشأ المراكب لغزو بلاد الروم[6].

أما ناحيتها فهي قليلة الزرع يُجلب إليها ما يقُوتُها مما يجاورها من فاكهة وغيرها[7]، خاصة من بوادي العرب المجاورة لها، وكذلك الفواكه ربما جلبت إليها من بونة وغيرها[8]. وفيها سمك كثير سمين، حتى ربما منع جانبه من أكل ما يصاد بها وسيما وقت الغلات[9].

---

[1] قصبة البلاد مدينتها، وقصبة القرية وسطها، أنظر، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار القلم، بيروت، (دت)، مادة اقشعر، ص 536، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، مادة قصد، ص.260.

[2] أحسن التقاسيم، ص.226.

[3] المصدر نفسه، ص.239.

[4] كتاب المسالك والممالك، ج2، ص.717.

[5] نزهة المشتاق، ص.153.

[6] مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص. 126.

[7] ابن حوقل، صورة الأرض، ص. 75، الإدريسي، المصدر السابق، ص.153.

[8] الإدريسي، المصدر السابق، ص.153.

[9] ابن حوقل، صورة الأرض، ص. 75.

وشرب أهلها من الآبار[1]. قال البكري:"...وبإزاء مدينة مرسى الخرز بئر وبية الماء تعرف ببئر أزراق يقول أهلها: طعنة بمزراق خير من شربة من بئر أزراق..."[2]. وهذه المدينة كثيرة الحيات، فاسدة الهواء. وربما لذلك امتاز أهلها بصفرة ألوانهم، ولا يكاد يخلو عنق أحد منهم من تميمة[3]. ورغم فقر ناحيتها فالشيء الذي أعطى الأهمية الكبيرة للقالة[4]هو المرجان والسمك[5]. قال الإدريسي"... وعمارة أهلها على صيد المرجان..."[6].

3.2 الإنسان؛ الصيادون؛ آلاتهم وتقنياتهم:

من خلال النصوص الجغرافية يتبين أن النشاط الممارس بكثرة في هذه المدينة هو صيد المرجان والسمك، قال الإدريسي: "...ومعدن هذا الجوهر في هذه المدينة مخدوم في كل سنة...."[7]. وقال صاحب الاستبصار:"...وهناك قوم لهم مراكب وزوارق ليس لهم حرفة إلاّ إخراج المرجان من قعر البحر..."[8]. إذًا احترف ذلك العمل صيادون، فيهم الغواصون الذين ينزلون الى قعر البحر لاستخراج المرجان، وفيهم النواتية الذين يقودون المراكب ويحركونها بشكل دائري لإثارة المرجان، وغيرهم. كانوا يمتلكون قوارب وزوارق صيد وشباك كتان

---

[1] الإدريسي، المصدر السابق، ص.153.

[2] كتاب المسالك والممالك، ج2، ص.718.

[3] المصدر نفسه، ص.718.

[4] مدينة القالة تقع على بعد 10 مراحل بحرية عن الحدود ، تأسست منذ القرن السادس عشر .مركز التجارة الفرنسي بشمال افريقيا احرق سنة 1827م في صراع فرنسا مع داي الجزائر، ومنذ احتلالها سنة 1836م أعادت فرنسا بنائها وتنميتها لتعود لنشاطها التجاري السابق الذي كان مركزا على صيد وتجارة المرجان والغابة القريبة منها A. Lieussou, op.cit, P.168.

[5] Charles Féraud, op.cit., p.16.

[6] نزهة المشتاق، ص.153.

[7] المصدر نفسه، ص.153.

[8] مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص. 126.

وقنب[1]. يقدر عددهم بحوالي 1000 صياد بحساب أنه كان يعمل بها في أكثر الأوقات الخمسون قاربا، وفي القارب العشرون رجلا الى ما زاد ونقص[2].

وقد ذكر ابن حوقل بأنه كان "...العاملون فيها يُكثرون الأكل والشرب والخلاعة، ولهم بها مكاسب وافرة، وينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه، ويسكرهم الاسكار العظيم، ويعمل من الصداع ما..."[3]. وهو الجغرافي الوحيد الذي ذكر ذلك ولا نعرف إن كان يقصد السماسرة والتجار والصناع أم يقصد الصيادين فقط؟.

وصورة عمل الصيادين في إخراج المرجان بحسب ما ذكره علماء العلم الطبيعي؛ فابن ماسويه ذكر بأنه كان الغاصة يغوصون لقطع المرجان، ويستخدمون كلاليب حديد بشعبتين على خطين متوازيين[4]. أما التيفاشي فذكر بأن" الغاصة يتخذون شباكا قوية من القنب مثقلة بالرصاص يلقونها على شجر المرجان، ويديرون الشبكة[5]حول الشجرة حتى يلتف بها، ثم يجذبونها حتى تنقلع، ويخرج من الماء أبيض رطبا فاذا ضرب الهواء جف واحمر..."[6].

---

[1] قِنَّب: وهو نوعان: بري وغير بري، فغير البري يزرع. ويسمى قنابس، قورش، وأوباريقون، قنام، قانم، شهدانق وشهدانج. إذا أكثر منه فإنه يسكر كالخمر. وأما البري فقد اختلف فيه فقيل أنه يشبه حب الفقد، وقيل غير ذلك. بناحية طليطلة نباتا يشبهه يقلعه الصيادون ثم ينقعونه في الماء ويدقونه كما يصنع بالقنب ويغزل ويصنع منه شباك لصيد القنلية أي الارانب، ويعرف هناك بقنميل، وهكذا يسمى القنب بالعجمية. انظر، أبو الخير الإشبيلي، عمدة الطبيب ، ج2، ص.511، 512.

[2] ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 75. الإدريسي، المصدر السابق، ص.153.

[3] ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 75.

[4] يحيى بن ماسويه، كتاب الجواهر، ص.59.

[5] في حوض القالة الشكبة التي يتم بها صيد المرجان لا تنزل إلا على عمق يتراوح بين 40 و50 أو 60 ذراعا، وفي الجزر تُعمق المسافة حتى 80 و100 ذراع. انظر , Lacaze-Duthiers, histoire naturelle du corail p.220 .

[6] التيفاشي، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، ص116.

أما الجغرافيين فذكروا معلومات متشابهة مجملها أن الصيادين كانوا يأخذون صلبانا من خشب بطول ذراع، لفوا عليها شيئا من الكتان[1] أو القنب وربطوها بحبلين وعلقوا به حجرا ليثقله، ويركبون القارب حتى مسافة نصف فرسخ، ثم يرمون الصليب حتى يعلق في شعب المرجان، ثم يدور القارب حتى تنقلع، ثم يجذبونها[2]. وذكر القزويني أن الغواصين ينزلون عليه ويقطعونه[3].

والى جانب الصيادين نجد التجار والسماسرة؛ حيث كان للتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرة وقوف لبيع المرجان وشرائه[4]، فكان التجار يستأجرون أهل تلك النواحي على استخراج المرجان من قعر البحر[5]. ويبدو أن التجار حسب نص ابن حوقل كانوا من كل الأقطار ، لكنّا لا نعرف من أي البلاد هم؟.

كانت الكميات المصطادة من المرجان حسب المقدسي بين عشرة آلاف الى عشرة دراهم[6]. وقيل تتراوح بين 20 الى 25 قنطار سنويا لكل سفينة، وهو ما يعادل 1000قنطار سنويا، هذا في العهد العثماني[7]. وفي الفترة الاستعمارية الفرنسية كانت الشركة الفرنسية تكلف صيادين جزائريين بصيد المرجان مقابل مرتبات تدفعها لهم، وكانت تدفع لقائد

---

[1] كانت بونة المجاورة لمرسى الخرز يزرع بأرضها الكتان. انظر، الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.153.

[2] المقدسي، أحسن التقاسيم، ص.239، الإدريسي، المصدر السابق، ص.153، مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار ، ص. 126. القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص.261. القزويني، عجائب المخلوقات، ص.198. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص.124، 125.

[3] القزويني، عجائب المخلوقات، ص.198.

[4] ابن حوقل، صورة الارض، ص. 75.

[5] القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص.261، عجائب المخلوقات، ص.198، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص.124، 125.

[6] المقدسي، أحسن التقاسيم، ص.239.

[7] سمير شوشة، الموارد البحرية للجزائر العثمانية خلال القرنين11-12هـ/17-18م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2018-2019، ص.346.

السفينة تسبيقات مالية تصل الى 200بياستر. وكانت تتم ممارسة صيد المرجان طيلة ستة أشهر في الفترة الممتدة ما بين شهري مارس وسبتمبر[1].

4. صناعة المرجان؛ الثروة والصناع.

عند إخراج المرجان من البحر يكون جسما مشجرا قصيرًا، أغبر القشر، فإذا حُلَّ عنه قِشْرُه خرج أحمر اللون، فتُفَصِّله الصُنَّاعُ[2]. ومرجان مرسى الخرز حسب المقدسي كان"...يُجلى في أسواق لهم، ويباع جزافا رخيصا، ولا إشراق له قبل جليه ولا لون..."[3]. بينما ذكر التيفاشي أن مرجان مرسى الخرز كان " يُجلي ينحت ويصنع معظمه بالإسكندرية، ومنها يُحمَل معمولا الى ساير الجهات. سعره بالإسكندرية[4] على ضعفي ما ذكرناه من سعره بإفريقية وثلاثة أضعافه على قدر كثرة حليه وقلته، وكباره أغبط وأكثر ثمنا من صغاره... "[5]. وذكر الإدريسي أنه كان بمدينة سبتة سوقا لتفصيل المرجان وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه، ومنه يُتجهز به الى سائر البلاد. وأكثر ما يُحمل الى غانة وجميع بلاد السودان، لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا[6]. وبحسب النازلتين الذين سئل فيهما المازري[7] وابن محرز[1]تبين

---

[1] المرجع نفسه، ص.344، 346.

[2] ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص.124، 125.

[3]المقدسي، أحسن التقاسيم، ص.239.

[4] سئل المازري عن محضر نسخته: اعترف فلان أنه صح له في ثمن المرجان بالإسكندرية أربعماية دينار وأربعة وثمانون وثلث وربع وثمن خرج من ذلك أربعة وثلاثون ونصف ربع. وفي ثمن حرير...(انظر، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونس البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، ج3، ص.447.

[5] التيفاشي، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، ص121.

[6] الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.183، أمين توفيق الطيبي، دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، 1989، ص.51، 52.

[7] أبوعبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المعروف بالإمام خاتمة العلماء المحققين، بلغ درجة الاجتهاد، توفي سنة 536هـ بالمهدية .ويوجد محمد بن أبي الفرج المازري الصقلي المعروف بالذكي(ت516هـ) بأصبهان، والمازري

أنه كان هناك سوق مخصوصة لبيع المرجان، يوضع مختلطا الجيد والمتوسط والأدنى في وسط الحلقة والسمسار ينادي عليه، وقد عارض الفقهاء بيع المختلط، وأفتوا بتمييز الجيد من المتوسط من الأدنى لاختلافهم في السعر، فالبيع المختلط فاسد يفسخ كله إلاّ أن يفوت بحوالة الأسواق فاعلا فيلزم بالقيمة يوم القبض[2]. ثم لما كان بسبتة سوقا لتفصيله وصنعه فسوق مرسى الخرز كذلك كانوا يفصلون فيه المرجان كما ذكر المقدسي. وربما الإسكندرية تفوقت في صناعته لمّا كان يصدر إليها خاما من مرسى الخرز حسب إشارة التيفاشي. وذكر برنشفيك أن إفريقية كانت تستورد المرجان المصنوع في جنوة أو مرسيليا، فيرجع هكذا في شكل مادة مصنعة للبلد الذي أنتجه[3].

أما عن كيفية حكه فقد ذكر ابن ماسويه أنه "يحك على حجر أصل يؤتى به من وادي الصّيْمَرة، ويجلى بالسُنْباذج المطحون بالماء في رحى، ثم يلقى عليه السُنْباذج في تلك الرحى، وهي الحجارة السود النيَّة، ويثقب بالحديد الفولاذ المسقى"[4]. وذكر التيفاشي أنه:"...يفصل أغصانه قطعا كبارا وصغارا على قدر العقد والتشعب الذي يكون فيه... فيحك على مس الماء ويجلا بالسنبادج المعجون بالماء على رخامة فيظهر لونه ويحسن، ويثقب إن أُريد ثقبه

محمد بن مسلم الصقلي الاسكندري ، كان بالحياة سنة 520هـ انظر، محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص.125، 127.

[1] أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني الفقيه العالم الجليل، له تصايف حسنة منها تعليق على المدونة سماه التبصرة. مات في نحو 450هـ، و أيضا أبوبكر محمد بن محرز البلنسي، توفي سنة 655هـ انظر، محمد بن محمد مخلوف، المرجع السابق، ص. 110، 194.

[2] البرزلي، جامع مسائل الأحكام، ج3، ص182.

[3] تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 الى نهاية القرن 15م ، نقله الى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988 ، ج2، ص. 272.

[4] يحيى بن ماسويه، كتاب الجواهر، ص.59.

بالحديد الفولاذ المسقي"[1]. وعليه فالمرجان يتم حكه بواسطة رحى من حجارة سود، أو يحك على رخامة.

كان ثمن المرجان بإفريقية بحسب ماذكره التيفاشي"...الرطل المغربي من خمسة دنانير الى سبعة من دنانيرهم السكة التي دينارها عشرة دراهم سكة باصطلاحهم، وهي خمسة دراهم نقرة، وذلك للدق منه الخام غير المنحوت. وكان سعره بالإسكندرية على ضعفي سعره بإفريقية وثلاثة أضعافه، على قدر كثرة حليه وقلته. وكباره أكثر ثمنا من صغاره"[2]. وبالمشرق حسب ما ذكره ابن ماسويه كان يباع المرجان وزنا ما بين المثقال بدينار الى مائة مثقال بدينار على قدر جوهره، و قد يكون في القطعة منها ثمانون مثقالا[3].

5. تجارة المرجان: التجارة والسلطان:

كان المرجان من أهم السلع في التجارة الكبرى نحو الشرق والهند منذ القديم، عبر بحر البلطيق والبحر المتوسط[4]. واستمر خط هذه التجارة نشطا في العصر الوسيط، فحسب التيفاشي كان مرجان مرسى الخرز الأكثر والأجود، يجلب الى الشرق والى اليمن والهند

---

[1] التيفاشي، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، ص116.

[2] المصدر نفسه، ص121،120.

[3] كتاب الجواهر، ص.59.

[4] Paul Masson, les compagnies du corail :étude historique sur le commerce de Marseille au 16e siècle et les origines de la colonisation française en Algérie –Tunisie, Fontemoing, Editeur, paris, Imprimerie Barlatier, Marseille, MCMVIII , P.8.9.

والصين وساير البلاد، وكان لا يقارن بالمرجان الإفرنجي[1]. والمرجان التونسي وصل حتى ألمانيا فهو مطلوب في الأسواق الأوربية[2].

5.1 في العصر الفاطمي والحمادي:

أول إشارة لإشراف الدولة على ثروة المرجان قدمها ابن حوقل(ت367هـ/977م) الذي زار المغرب في العهد الفاطمي، حيث قال بأنه كان "...لسلطان المغرب بها أمناء على ما يخرج منه، وناظر يلي صلاتها، ومعاونها، وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن..."[3]. ولزمة المرجان يلتزم بها التجار الذين كانت لهم أموال كثيرة عند سماسرة وقوف لبيع المرجان وشرائه[4]. والعزيزي(ت380هـ/990م) ذكر بأن معدن المرجان ظهر حديثا ببونة، وهو ليس كمرجان مرسى الخرز، كانوا يغوصون لاستخراجه[5]. وهذا يدل على حيوية تجارة المرجان التي استقطبت اهتمام الغاصة الذين أخذوا يبحثون عن أماكن جديدة للشعب المرجانية.

وفي عهد البكري(ت487هـ/1094م)، منذ مدة قريبة حسبه، صُنع بمدينة مرسى الخرز مرفأ للسفن والمراكب الحربية التي يُغزى بها الى بلاد الروم[6]، لذلك كانت مقصدا للغزاة من

---

[1] التيفاشي، المصدر السابق، ص116.

[2] Georges Jehel, L'Italie et le Maghreb au Moyen age , conflits et échanges du 7e au 15e siecle, presse universitaires de France, paris, 2001,p. 169.

[3] ابن حوقل، صورة الارض، ص. 75.

[4] نفسه.

[5] المهلبي، الكتاب العزيزي، ص.47.

[6] دار الصناعة بمرسى الخرز: لقد احتوى مرسى الخرز على دار للصناعة منذ نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس هجري لأن أول من أشار إليها هو البكري، في حين لم يذكرها ابن حوقل والمقدسي. وقد حاول أحد باحثي الآثار تحديد موقعها بأنها تقع في قعر الحوض الداخلي على مستوى الجهة الجنوبية للميناء، أي على اليابسة وليس على مستوى الجزيرة، نظرا لصغر مساحة الجزيرة كما لا يمكن وضعها على مستوى المسلك الرابط بين الجزيرة واليابسة باعتبار أن المصادر تؤكد انقطاعه بمياه البحر في فصل الشتاء، الأمر الذي جعل من اليابسة الموضع الأنسب لموضع هذه الدار التي تفتح على الحوض الداخلي للميناء العسكري. انظر، علي عشي، التوجه البحري

كل أفق لأنها قريبة من جزيرة سردانية بينهما نحو مجريين[1]. وإذا كانت بونة الحديثة قد سُورت بعد الخمسين وأربعمائة، فيكون انشاء دار صناعة السفن بمرسى الخرز قريبا من هذا التاريخ لأن السور يدل على حالة اللاأمن بالمنطقة، ربما بسبب غزوات النورمان[2]. ومع ذلك كانت جباية مدينة مرسى الخرز عشرة آلاف دينار. وهو ما يعادل حسب فيرو(100.000 فرنك)[3]. ونشاط المدينة الأساسي هو صيد المرجان، فهذه الجباية تكون من مداخيله، غير أنه يعوزنا الوثائق التي تؤكد أو تنفي ذلك[4]. وبعده الإدريسي(ت560هـ/1165م) كتب أن التجار من سائر البلاد كانوا يقصدون مدينة مرسى الخرز، فيخرجون الكثير من المرجان الى جميع الجهات[5]. "... مما يباع بالأموال الطائلة، وعمدة أهلها على ذلك..."[6].

5.2 في العهدين الموحدي والحفصي:

ذكر ياقوت الحموي(ت626هـ/1229م) أن مرجان مرسى الخرز"...ليس في ذلك على مستخرجه مشقة، ولا لسلطان فيه حصة"[7]. وتابعه القزويني(ت682هـ/1283م) الذي عاش في نهاية عصر الموحدين وبداية العصر الحفصي وقال بأن مرجان مرسى الخرز"...ليس

للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات(10-2هـ/8-16م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باتنة1، قسم التاريخ، 2016-2017، ص. 516،517.

[1] البكري، كتاب المسالك والممالك، ج2، ص.718.

[2] غزا النورمان بونة على يدي أحد رجال الملك رجار في سنة 548هـ، وصارت لذلك في ضعف وقلة عمارة، وبها عامل من قبل الملك رجار من آل حماد. انظر، الإدريسي، نزهة المشتاق، ص.154.

[3] Charles Féraud, op.cit , p.81.

[4] البكري، المصدر السابق، ص.718.

[5] الإدريسي، المصدر السابق، ص.153.

[6] المصدر نفسه، ص.153.

[7] ياقوت الحموي، معجم البلدان، ص.124، 125.

للسلطان فيه حصة..."[1]. فهل يعني هذا أن سلطان الموحدين لم يكن له حصة في مرجان إفريقية، أم أن الدولة لم تكن تفرض ضريبة على تجارة المرجان؟.

إن نص صاحب الاستبصار الذي عاصر السلطان الموحدي يعقوب المنصور (580 هـ/1184م- 1199/595م)، وكتبه حوالي سنة587هـ[2]يشهد بأنه كان يخرج من المرجان بمرسى الخرز كل سنة القناطير، ومنها يُحمل الى بلاد الدنيا، وهو أنفق شيء بالهند والصين[3]. وهذا يعني استمرار رواج تجارة المرجان في العصر الموحدي، خاصة وأن السلاطين الموحدين اهتموا بدُور صناعة السفن، فهذه دار الصناعة ببونة في عصرهم كان بها مائتي سفينة مع مرسى الخرز"القالة"[4]. والخبر الذي ذكره التيفاشي(ت651هـ/1253م) يبين أن ملك إفريقية في عصره أبو عبد الله محمد المستنصر(647هـ/1249م-675هـ/1276م) كان له حصة من مرجان مرسى الخرز حيث قال:"...يقع من المرجان قطع كبيرة نادرة تُدفع لملك إفريقية، يُصنع له منها محابر ونصب سكاكين، ورأيت منها محبرة طولها شبر ونصف في عرض ثلاثة أصابع في ارتفاعه مثلها يغطا بها في غاية المدة، وصفا اللون، وحسن الجوهر"[5]. ووالد التيفاشي في رواية أخرى كان مقربا من الملك الأعظم أي الخليفة يعقوب المنصور الموحدي(580هـ/1184م-595هـ/1199م) الذي عاصره. مما يعني أن ياقوت الحموي والقزويني ربما كانا يقصدان في نصهما الخليفة الموحدي، وليس ملك إفريقية الحفصي.

ذكر الباحث جيهل أنه ابتداء من القرن 7هـ/13م أصبح البنادقة ثم القطلان والمرسليين متنافسين كبار مع الجنويين الذين يواجهون مشكلة في السيطرة على تجارة المرجان[6]. في

---

[1] القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص.261.

[2] المصدر نفسه، ص. 138.

[3] المصدر نفسه، ص. 126.

[4] علي عشي، التوجه البحري، ص. 517.

[5] التيفاشي، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، ص117.

[6]Georges Jehel, op.cit,p.167,168.

إطار هذا التنافس استولى ملك النصارى على صقلية وجزائرها وطرد المسلمين منها الى عدوة المغرب سنة 666هـ/1268م[1]. وشن لويس التاسع حملة صليبة على تونس واحتل المهدية مدة ستة أشهر سنة 669هـ/1271م[2]. وقام بيدرو الثاني ملك أرغون (674-683هـ/1276-1285م) بحملة بحرية للسيطرة على القل ومرسى الخرز في ربيع الأول 681هـ/جويلية 1282م واحتلها مدة شهرين ثم رحل عنها الى صقلية[3]. واستولى النصارى على جربة سنة 683هـ/1284م، وعلى ميورقة سنة685هـ/1286م[4]. و"...في سنة ست وثمانين بعدها غدر النصارى بمرسى الخرز فاقتحموها بعد أن ثلموا أسوارها واكتسحوا ما فيها، واحتملوا أهلها أسرى واضرموا بيوتها نارا. ثم مروا بمرسى تونس وانصرفوا الى بلادهم، وفيها أو في سنة تسع بعدها نازل أسطول العدو مدينة المهدية، وكان فيهم الفرسان لقتالها فزحفوا إليها ثلاثا ظفر بهم المسلمون في كلها. ثم جاء مدد أهل الأجم فانهزم العدو حتى اقتحموا عليهم الأسطول،

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، مج6، ص. 353.

[2] قال ابن خلدون:"...واعتزم(طاغية الافرنج) على الحركة على تونس متجنيا عليهم فيما زعموا بمال أدعياء تجار أرضهم، وأنهم أقرضوا اللياني، فلما نكبه السلطان(المستنصر) طالبوه بذلك المال وهو نحو ثلاثماية دينار بغير موجب يستندون إليه.... فأرسل الفرنسيس طاغية الافرنج واسمه سنلويس بن لويس ...وانقبض تجار النصارى عن تعاهد بلاد المسلمين...وجمع الطاغية حشده وركب أساطيله الى تونس آخر ذي القعدة سنة ثمان وستين(وستمائة)، فاجتمعوا بسردانية وقيل بصقلية ...ثم توالت الأساطيل بمرسى قرطاجنة...وأقام ملك الفرنجة و قومه متمرسين بتونس ستة أشهر...ثم إن الله أهلك عدوهم وأصبح ملك الفرنجة ميتا يقال حتف أنفه ...وكان أمرهم راجعا الى العلجة فراسلت المستنصر أن يبذل لها ما خسروه في مؤنة حركتهم وترجع بقومها فأسعفها السلطان...وبعث مشيخة الفقهاء لعقد الصلح في ربيع الأول سنة تسع وستين فتولى عقده وكتابته القاضي ابن زيتون لخمسة عشر عاما. انظر، العبر، مج6، ص. 375-378.

[3] علي عشي، التوجه البحري، ص. 480.

[4] ابن خلدون، العبر، مج6، ص. 392، 393.

وانقلبوا خائبين..."[1]. وأعاد المحاولة الأراغونية الأميرال روجي دي لوريا وابن أخيه يوحنا سنة 689هـ/1290م وحاصروا بونة، وأسروا أهلها الى أن طردهم منها الحفصيون[2].

وفي القرن 9هـ/15م تأسست شركة مرجان جنوية بطبرقة ومرسى الخرز. وتمكن البنادقة من الاندماج في شركة استغلال المرجان الجنوية بمرسى الخرز، منهم Eliano Spinola كانت له كميات كبيرة تزيد عن المائة طن[3]. ففي سنة 848هـ/1444م منح السلطان الحفصي أبو عمر عثمان(839هـ/1436م-893هـ/1488م) قنصل جنوة كليمونت شيشرو Clemente Cicero حق استغلال مرجان مرسى الخرز مقابل دفع مبلغ سنوي قدره 2000 دبلون من الذهب، مع حرية استجلاب من يعاونه في هذه العملية[4]. ثم انتقل صيد المرجان الى أيدي الكتالان الذين دفعوا في عام 1439م/861هـ إتاوة للسلطان الحفصي[5]. واحتل الاسبان مدينة بونة سنة 867هـ/1462م[6]. وفي عام 1446م/869هـ تحصل تاجر برشلوني على امكانية تأسيس شركة تستغل الصيد في سواحل إفريقية من تونس الى بجاية[7]. وكانوا قبلها بمدة قريبة قد شنوا عدة حملات على جزر السواحل الحفصية، منها حملة سنة 827هـ/1424م على جزيرة قرقنة[8]، وحملة سنة 835هـ/1432م

---

[1] المصدر نفسه، ص. 393.

[2] علي عشي، المرجع السابق، ص. 481.

[3] Georges Jehel, op.cit, p. 168.

[4] علي عشي، المرجع السابق، ص. 456.

[5] Charles Féraud, op.cit, p.85.

[6] علي عشي، المرجع السابق، ص. 468.

[7] Charles Féraud, op.cit, p.85. Paul Masson, op.cit , P.14.

[8] الزركشي، تاريخ الدولتين، ص.126، 127.

على جزيرة جربة[1]. مما يبين السياسة العدائية للقطلانيين اتجاه الدولة الحفصية هدفها السيطرة على التجارة البحرية باحتلال المدن الساحلية.

وفي 1450م/854هـ الجنوي (Clemente Cicero) الذي يدير احتكار استغلال المرجان أعطى للقطلان ما قيمته ألفي دوبلا كإتاوة سنوية لأنهم أعضاء في التحالف الإيطالي التجاري[2]. وبعد 1460م/864هـ نشّط البنادقة تجارة المرجان مع مصر والشام وبيروت أيضا[3]. ولم تمض أكثر من سنة على اتفاق 1465م/869هـ حتى تلقت جنوة شكوى من رعاياها المتعاطين للتجارة في القالة، وفي الحين أوفدت جنوة الى عثمان السفير يوحنا دا ليفانتو صحبة كاتب وثلاثة خدم، وقد سدد نفقات تلك البعثة البالغة 1500 ريال، المسمى كريستوف شيبو الذي قبض ذلك المبلغ فيما بعد بواسطة اقتطاع أداء قدره 8% من الأداءات الموظفة على البضائع المقدمة من طرف مواطنيه الى الجمارك التونسية مدة 11سنة و8أشهر ويومين ابتداء من 28 جويلية 1466. ثم جدد العاهل الحفصي عثمان امتياز صيد المرجان للجنويين سنة 1469م/874هـ، وآخر مثله للبنادقة سنة 1470م/875هـ حيث كانوا يستغلون ما قيمته 550قنطار في السنة. ولكن مسؤولية حفظ ونقل المرجان في تونس وتصديره للخارج تقع على عاتق الجنويين لأنهم أفضل من التونسيين في ذلك. وفي 1470م/875هـ كانت هناك شركة تجارية مهمة تدار بواسطة تاجرين يهوديين يستخدمون la muda البربرية لنقل المرجان بمصر. وفي 1475م/880هـ كان يوجد خط خاص بنقل المرجان بين تونس والبندقية. وعليه هناك كثير من البنادقة يعملون في استغلال المرجان، ومع ذلك الجنويين احتفظوا باستخراج وتجارة المرجان بفضل شرائهم

---

[1] الزركشي، المصدر السابق، ص.129، 130، أبوعبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق وتقديم الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص.116.

[2] Georges Jehel, op.cit, p. 168.

[3] Ibid .

حقوق تجارته من السلطة الحفصية[1]. وفي 28 فيفري1492 م/897هـ وجهت حكومة جنوة سفيرا وقنصلا جديدا وهو المدعو جان باتيست دي مونتبورغو لإعلام السلطان الحفصي بأن مواطنين جنويين من روما كانا قد تحصلا سابقا على لزمة صيد المرجان في مرسى كاريس، يتأهبان للهجوم على عنابة بالمدافع. وهذا التصرف يدل على حرص جمهورية جنوة على المحافظة على علاقتها الطيبة مع السلطة الحفصية[2]. وقد وضَّح الحسن الوزان طبيعة استغلال الجنويين لمرجان مرسى الخرز بقوله:"... ويوجد غير بعيد من عنابة شاطئ يكثر فيه المرجان، إلاّ أنه ليس لأحد الحق في صيده من البحر أو التقاطه من الشاطئ لأن الملك أكرى هذا الشاطئ للجنويين الذين استأذنوه في بناء قلعة هناك بعد أن أقلقهم القراصنة، لكن السكان رفضوا ذلك بدعوى أن الجنويين قد استعملوا مرة سابقة هذه الحيلة واستولوا على المدينة ونهبوها ثم استرجعها منهم أحد ملوك تونس"[3].

مما سبق يظهر جليا التنافس الأراغوني– الجنوي على استغلال صيد المرجان بمرسى الخرز و سواحل أفريقية الحفصية، ثم دخل على الخط في نهاية القرن التاسع هجري/15م الفرنسيون[4]. وبالنسبة للفرنسيين فقد قيل أنه وجدت معاهدات واتفاقات تدل على وجود موطئ قدم للفرنسيين بأرض المغرب، منها عقد مؤرخ بـ أغسطس 1235 م مخصص لشراء

---

[1] Georges Jehel, op.cit,p. 168.

[2] برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، ج1، ص. 308، 309.

[3] الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي و محمد الاخضر، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983 ،ج2، ص.62.

[4] لعل سبب تأخرهم عن المنافسة كان لضعفهم بعد فشل حملة سانلويس على تونس سنة 669هـ، حيث "...رجع الفرنجة الى عدوتهم فكان آخر عهدهم بالظهور والاستفحال، ولم يزالوا في تناقص وضعف الى أن افترق ملكهم عمالات... وبقي بيت ملكهم الأقدم لهذا العهد على غاية من الفشل والوهن. انظر، ابن خلدون، العبر، مج6، ص. 378.

المرجان[1]. وفي عام 1450م/854هـ حصل الفرنسيون من سلطان الحفصي على حقوق صيد المرجان من ساحل القالة، على أن يدفعوا لأعراب المنطقة برئاسة شيخ قبيلة مازول(Mazoule) إتاوة سنوية[2]. لكن في سنة 1451م/855هـ رخص للقنصل الجنوي كليمان شيشرو مقابل دفع مبلغ سنوي قدره 2000دبلون من الذهب، في صيد المرجان على كامل سواحل إفريقية، وقد كان القطلونيون يتمتعون بتلك الرخصة في السابق[3].

وفي عام 1482م/887هـ أنشأ لويس الحادي عشر(Louis 11) صداقة مع سلطان تونس أبي عمرو عثمان وابنه الذي كان أميرا على بونة وبجاية وشرح له قوة العلاقات بين فرنسا وتونس منذ عهد عمه الامبرطور رينيه (René)[4]. ولكن التحالف الفرنسي العثماني واستقرار الأتراك بإفريقيا الشمالية هو المفتاح الذي سهل حصول الفرنسيين على امتيازات في الإيالات العثمانية بما فيها الجزائر، وصار بذلك لمدينة مرسيليا مكانة مرموقة ضمن الحركة التجارية الأوربية في أقطار المغرب[5]، حيث منح خير الدين سواحل بونة وقسنطينة لتاجرين بروفانسيين، بوجود قبيلة معزولة(Mazoule) وهذا لاستخراج المرجان من مرسى طبرقة حتى بونة[6]. لكن يبدو أن الجزائريين لم يلتزموا حرفيا بتعليمات السلطان العثماني لأنه في سنة 1551م/958هـ الجنويين قاموا بصيد المرجان في ساحل بونة[7]. وكان ذلك قبل إنشاء باستيون فرنسا عام 1561م/968هـ من طرف لنش (Lenche) وقبلها بحوالي ثماني سنوات

---

[1] جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص.13.

[2] Charles Féraud, op.cit, p.86.

[3] برنشفيك، المرجع السابق، ص. 284.

[4] Charles Féraud, op.cit, p.86.

[5] برنشفيك، المرجع السابق، ص. 303، 304.

[6] Lacaze-Duthiers, op.cit , P288.

[7] Charles Féraud, op.cit, p.92.

أسس شركة مهمة لاستغلال المرجان، ودليل ذلك رسالة مؤرخة ب17 أغسطس 1553م/960ھ منح بموجبها حق صيد المرجان لتوماس لينش(Thomas Lenche) وشركته في السواحل الافريقية، وتم تشجيعها والتعهد بحمايتها[1] . مما يعني أن المرسليين مازالوا حتى عام 1551م لم يحلوا محل الجنويين في تجارة المرجان بالجزائر[2]. وبعد هذا التاريخ استحوذت فرنسا على امتياز صيد المرجان، لكن طبيعتهم الاستعمارية خلقت توترات مع الحكام العثمانيين في الجزائر في عدة مرات انتهت آخرا بتحطيم الباستيون الفرنسي بالقالة سنة1827م.

6. خاتمة:

خلاصة ما تقدم أن التيفاشي(ت651ھ/1253م) يعتبر من الأوائل الذين قالوا بطبيعة المرجان الحيوانية قبل أن يقول بها بايسونال بقرون عديدة. ثم إنه كان للمرجان أهمية كبيرة طبية وتجارية لهذا كان حيويا في تجارة البحر المتوسط خاصة وأن الملوك والسلاطين كانوا يتنافسون في اقتنائه ذخيرة لهم.

رغم أنه تعوزنا الوثائق التي تخبرنا عن العمليات التجارية في العهد الفاطمي والحمادي وحتى الموحدي إلاّ أنا وجدنا عزاءنا في المصادر الجغرافية وكتب الجواهر. أمّا في العصر الحفصي فقد عهدوا بصيد المرجان الى النصارى الأجانب كالقطلونيين والجنويين تقريبا منذ القرن 7ھ/13م، وابتداء من منتصف القرن 9ھ/15م دخل الفرنسيون مجال التنافس. هذا التنافس عرّض مرسى الخرز لغزوات أدت الى تحطيم قلعته وسوره وأسر أهله مرارا. وكانت الفائدة الوحيدة الراجعة الى الاقتصاد المحلي تتمثل في الأموال التي توفرها لزمة صيد المرجان للخزينة.

[1]Paul Masson, op.cit , P.17.
[2]Ibid , P.18.

النظم الزراعية في المغرب الاوسط من خلال نوازل الونشريسي في كتابه المعيار.

the agricultural systems during in the middle Maghreb in the calamities of Al-wanchrisi in his book AL-mair

دة. حبيبة حافيظ

المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة-

1. مقدمة:

اتسمت الفلاحة في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط بنوع من الإزدهار، وهذا ما يشير إليه معظم الجغرافيين من خلال وصفهم للحالة الزراعية في المنطقة، ومما عزز هذه الحقيقة هو حصول نوع من الإكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية، بل كان يوجه الفائض في غالب الأحيان إلى التصدير نحو كل من الأندلس وبلاد السودان وغيرها من المناطق1، إلا أن هذه الحالة لم تحض بالإستمرارية في المرحلة الوسيطية للمغرب الأوسط نظرا لحدوث حالات الإنتاج الفلاحي يعرف فيها تقلصا لأسباب بشرية وطبيعية مختلفة، إضافة إلى الأزمات السياسية، ومع ذلك ظل النشاط الفلاحي والرعوي أيضا محل اهتمام سكان المغرب الأوسط كيف ذلك؟.

---

[1]- محمد ناصف، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط ق 6هـ/12م نموذجا، القسم الثاني، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، هـ/1988م، ص 335.

2. الإنتاج الفلاحي في المغرب الأوسط في ظل النظم الزراعية الوسيطية السائدة:

إن التنوع الطبيعي والإقليمي الذي يتمتع به المغرب الأوسط، انعكس إيجابا على مردوده الفلاحي النباتي منه والحيواني على مر العصور التاريخية، وهذا ما أظهرته معظم أسواقه التي عرفت رواج أنواع مختلفة مما جادت به أراضيه من فواكه وخضر، أو مما جادت به فصائله الحيوانية الممتازة نوعا.

واشتهرت كل مدينة من هذا البلد بما تنتجه، فهذه "تلمسان" عاصمة الدولة الزيانية ظلت محل إشادة بعض الجغرافيين الذي وصفوا تنوعها الطبيعي، وذكروا بعض ما اشتهرت به من منتجات فلاحية، فـ"البكري" (ت 487هـ/1094م) يصفها بأنها "محاطة بأشجار الجوز"[1]، وإلى هذا أشار صاحب "الاستبصار" الذي عاش في القرن 6هـ بأنّها "كثيرة الخصب والثمار، والجوز بها كثير"[2]، وهذا تأكيد على أن إنتاج الجوز بها كان وفيرا، وظلت البلاد محافظة على هذا المستوى الإنتاجي إلى غاية عصر الدولة الزيانية، وهو ما أكد عليه القلقشدي حين ذكر أن بها "شجر الجوز على كثرة"[3].

---

[1]- عبيد الله بن عبد العزيز البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مكتبة المثنى، بغداد، هـ/1965م، ص 76.

[2]- مؤلف مجهول من أهل (ق 6هـ/12م)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، هـ/1985م، ص 176.

3- أبو العباس احمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، المطبعة الاميرية، القاهرة، ج5، 1333هـ/1918م ، ص 149.

وقد رتبها "الإدريسي" من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية كثالث مدينة في كل من بلاد المغرب بعد مدينتي أغمات وفاس، فذكر أن غلاتها ومزارعها كثيرة، وفواكهها جمة، وخيراتها شاملة، ولحومها شحمية سمينة[1].

وذكر "يحي ابن خلدون" أن تلمسان كانت "تحفها الخمائل والألفاف، والحدائق الغلب مما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين من الفواكه والرمان، والتين، والزيتون"[2]، ومن خلال إشارة "عبد الرحمان ابن خلدون" إلى معظم المنتوجات الفلاحية التي نالها الغلاء، من جراء الحصار الذي فرضه السلطان المريني يوسف بن يعقوب (706-685هـ/1286-1306م) على تلمسان والتي أظهر سكانها أثناء هذه المحنة بسالة وشجاعة وصبر، يمكن أن نستشف أن سهول هذه المدينة كانت تزرع فيها شتى أنواع الخضراوات والفواكه، وكانت هذه الأخيرة تمون أسواقها المحلية، وجملة الخضروات والفواكه التي أشار إليها هي كالتالي: الفول، الكرنب، الخس، اللفت، الفقوس، الخيار، البطيخ، التين، الإجاص[3].

1- أبو عبد الله الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت، ج1، 1422هـ/2002م، ص 248.

2- أبو زكريا يحي بن أبي بكر ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، المكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، 1980، ص 86.

3- عبد الرحمان ابن خلدون، ترجمان العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ط2، 1424هـ/2003م، ص 113.

ولم يقتصر الإنتاج الفلاحي على مدينة تلمسان فقط، بل اشتهرت كذلك المناطق المجاورة لها بزراعة الحبوب كسهول مدينة "تقسرة"[1]، حيث كان يزرع بها القمح، وكذا سهول مدينة "تِسلة"[2]، التي كانت تنتج كميات وفيرة من القمح الجيد، الغليظ الحب[3].

وقد أبدع "حسن الوزان" في وصفه لخيرات تلمسان وأحوازها حيث قال: "وفي خارج تلمسان ممتلكات هائلة... حيث الكروم المعروشة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون، طيبة المذاق جدا، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أرى لها مثيلا في جهة أخرى، والتين الشديد الحلاوة، وهو أسود غليظ طويل جدا، يُجفف ليؤكل في الشتاء والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة"[4].

ومن المناطق التي عرفت بخصوبة أراضيها، وبوفرة الإنتاج الزراعي بها نجد كذلك مدينة "هنين"[5] الساحلية، وقد أشار الوزان أنها كانت تنتج كميات وافرة من الثمار كالكرز، والمشمش، والتفاح والإجاص، والخوخ، وما لا يحصى من التين، والزيتون[6].

---

[1]- تقسرة: مدينة صغيرة تقع في سهل على بعد خمسة عشر ميلا من تلمسان. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ج2، ط2، ه/1983، ص 24.

[2]- تسلة: مدينة عريقة في القدم، بناها الأفارقة في سهل كبير يمتد على مسافة نحو 20 ميلا، هو سهل سيدي بلعباس، لكن يبدو أن قرية تِسلة الحالية الواقعة شمال شرق سيدي بلعباس في سفح جبل تِسلة ليست في موقع المدينة القديمة، أنظر: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 25.

[3]- الحسن الوزان، المصدر نفسه، ج2، ص 24.

[4]- الحسن الوزان، المصدر نفسه، ج2، ص 20.

[5]- هنين: مدينة صغيرة قديمة بناها الأفارقة، وهي أنيقة للغاية، تقع بأرض قبيلة ولهاصة في دائرة ندرومة غربي مصب نهر تافنة، أنظر: أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج2، ص 534. ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى، كتاب الجغرافية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ه/1982م، ص 140.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص 15-16.

وكانت مدينة "وهران"، معروفة بغناها الفلاحي عند الجغرافيين القدامى، "فابن حوقل" ذكر: "أن غلتها من القمح والشعير، وبها جميع الفواكه"[1]، وأشار البكري أن "مياهها سايحة وبها بساتين"[2]، وذكر "الإدريسي" كذلك أن "بها فواكه ممكنة...والعسل بها موجود وكذلك السمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير"[3].

كما عرفت بلدية "مستغانم"[4] على عهد "البكري" بزراعة القطن، وقد ساهمت وفرة المياه وخصوبة التربة بها على وفرة هذا المحصول[5].

وظل الشريط الساحلي وحوض "الشلف"[6] أخصب جهات هذه البلاد، كما سجل ذلك الإدريسي في النصف الأول من القرن السادس الهجري/12م، وقد لفت نظره كثرة المزارع

1- أبو القاسم محمد بن علي النصيبي ابن حوقل، صورة الأرض أو المسالك والممالك، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص 59.

2- أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص 69.

3- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 105.

4- مستغانم، هي بقرب نهر الشلف على البحر، مدينة مسورة ذات عيون وبساتين وطواحين ماء، ويبذر في أرضها القطن فيجرد، أنظر في التعريف بها: الإدريسي، المصدر نفسه، ج1، ص 271. أنظر كذلك: بن عيسى عبد القادر المستغانمي، مستغانم وأحوازها عبر العصور تاريخيا وثقافيا وفنيا، المطبعة العلوية بمستغانم، الجزائر، ط1، 1996م.

5- البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، ص 69.

6- حوض الشلف: يقع هذا الحوض بين جبال زكار والظهرة شمالا، وجبال ونشريس جنوبا، والذي يمتد ما بين مليانة شرقا، وغليزان غربا، وقد يكون هذا الحوض من رواسب المجاري المائية التي تنزل إليه من مرتفعات جبار زكار والظهرة شمالا، ومرتفعات جبال الونشريس جنوبا، والأطلسين النظري، والبليدي شرقا، أنظر في التعريف بها: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1، ص 272./ الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح الميلي محمد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1، ه/1989م، ص 52.

وامتدادها إلى جانب تعدد المراكز الحضرية، وقال عن ميناء "تنس"[1] أن به حطا وإقلاعا وأنه منطقة فواكه، وكانت "تنس" المدينة واقعة على منطقة خصبة معروفة بوفرة الإنتاج الفلاحي بها، وظلت على عهد "الدولة الزيانية" من المدن الهامة اقتصاديا، وكان إنتاجها يغذي سوقها الداخلي على الدوام بما جادت به أراضيها[2].

3. الإنتاج الفلاحي في ظل النظم الزراعية في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي (طرق الاستثمار):

تشكل النوازل المتعلقة بالفلاحة في كتاب "المعيار" للونشريسي مصدرا مهما يمكن الباحث من تحديد طرق الاستثمار الزراعي، وخصوصا ما يتعلق بعلاقات الإنتاج في المغرب الأوسط، وهو شكل من أشكال التعاون الزراعي بين أفراد المجتمع، وقد يتخذ أشكال متعددة، كالمزارعة والمساقاة، وكراء الأراضي الزراعية، كما يمكنه أن يبرز في شكل شراكة العسل والحرير وفي شكل مؤاجرة بين العامل ومشغله، مثل ما هو الحال في أمور الرعي وبعض الأنشطة الزراعية[3]، والجانب الاقتصادي لهذه النوازل يتمثل في الوقوف على أسلوب توسيع قاعدة الاستثمار والإنتاج، وتنمية رأس المال الذي اتبعته المجتمعات الإسلامية عامة و المغرب الأوسط خاصة فماهي طرق الاستثمار الفلاحي في المغرب الأوسط من نوازل الونشريسي؟

1- تنس: مدينة لطيفة على ساحل البحر، بالمغرب الأوسط بين الجزائر ووهران، ويرجع تأسيس مدينة تنس الحديثة إلى الأندلسيون سنة 262م، أنظر: البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص 60.

2-L'Espagne Cantane et le Maghreb Aux, XIII, XIV, Siècle, Presse(E-D), CHARLES, Universitaire de France, Paris, 1966, P134.

3- عبد الله معصر، النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي، مجلة المصباحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس، المغرب، هـ/2001م، العدد 5، ص 95.

3.1 شركة المزارعة:

المزارعة لغة مفاعلة من الزرع، وهو الإنبات[1] واصطلاحا تعني المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها لكون البذر من مالكها وهي عمليا "أن يدفع رجل لآخر أرضا يزرعها على جزء معين مشاع يتم تحديده مسبقا، كالنصف أو الثلث أو الربع لمدة معينة"[2]، وتقتضي أحيانا أن يكري صاحب الأرض أرض لمزارع يقوم بخدمتها وحرثها وتقليبها مقابل حصول الأخير على حصة معينة من الإنتاج، كما في نازلة المرأة التي "زارعت في حصة لها في قرية رجلاً، فقلب المزارع، فلما كان أكثر، أكرت فلانة المزارعة هذه الحصة لمدة من عامين بعشرة مثقال، والعام الأول منها هو العام الذي وقعت فيه المزارعة"[3].

إن قراءة أولية في هذه النازلة تفصح عن شكل من أشكال نظام استغلال الأرض وعلاقة صاحب الأرض بالمزارع، فنمط الاستغلال هنا هو نظام المزارعة الذي يقتضي صياغة عقد الشراكة بين صاحب الأرض والمزارع بحضور شهود عدول، لأن "المزارعة كالإجارة"[4] لكن الإشكال الذي يبقى مطروحا هل كان الناس يلجؤون دائما للعدول في شراكات المزارعة؟ وبالرجوع إلى مسائل "المعيار"، ونوازله نجد ما يدل على عدم التزام الكثير منهم بهذا المبدأ[5].

---

[1]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ج3، (دت)، ص 35.

[2]- القشتالي، كتاب الوثائق، مطبوع على الحجر بفاس، وبهامشه غنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق أبي عبد الله القتالي للونشريسي، المغرب (دتا)، ص 137. أنظر كذلك: محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ص 150. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 374.

[3]- أبو العباس احمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج8، هـ/1981م، ص 266.

[4]- المصدر نفسه، ج8، ص ص 143-144.

[5]- أبو العباس احمد بن يحي الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص ص 155، 143. وفي مسألة رفعت إلى الفقيه قاسم العقباني (854-768هـ) يستشف منها قيام شاهد واحد على الشراكة،في كتابه: قاسم

ومن خلال ما ورد في نوازل "المعيار" نستطيع أن نقف على الشروط التي يتعاقد عليها صاحب الأرض والمزارع، وغالبا ما كانت هذه الشروط تحدد مسبقا، كما يتبين أن بعض الملاكين العقاريين كانوا ينيبون عنهم وكلاء لتحصيل حصصهم من الإنتاج المتفق عليه، وهذه الحصة تكون عينية وليست نقدية كما يتجلى من خلال نص النازلة التالية: "عمّن زارع رجلا في أرضه على جزء معلوم وشرط الزارع أن يعطي لوكيل رب الأرض ستة أقفزة عن الزوج"[1].

ومع أن المذهب المالكي لا يجوز المزارعة أو المغارسة إلا على الإعتدال في الشراكة[2] فقد جوّز فقهاء المغرب –وهم من كبار الملاك- أنواع المزارعة والمغارسة كلها على حكم عادة أهل البلد، ولذلك يرى فقهاء المغرب أن المزارعة تكون على ثلاثة أقسام: الاشتراك في الأرض والآلة والبذر والعمل على التساوي[3] أي أن كل واحد يخرج ثورا عاملا للحراثة وأن يخلط البذور ويزرعها، وعليهما جمع ما يتم الاحتياج إليه بعد الزراعة من العمل والحصاد والنقل والدرس إلى تمام ذلك، وعلى حساب اشتراكهما تقسم غلة الأرض[4].

تفيدنا النصوص الإفتائية في "المعيار" أنه غالبا ما تعقد المزارعة من أجل إنتاج الحبوب، ويستفاد هذا من خلال مسالة طرحت على الفقيه "مصباح الياصلوتي" "عن شركة الخماس

العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، ج8، هـ/1967م، ص 196.

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 166.

[2]- المصدر نفسه، ج8، ص ص 155-158/ ص ص 166-168. أنظر كذلك: القاضي المكناسي، مجالس القضاة والحكام، أطروحة دكتوراه، الحلقة الثالثة بالمعهد الأعلى للشريعة، جامعة الزيتونة، هـ/1994م، ص 236.

[3]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 155.

[4]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب لاسلامي،جامعة الحسن الثاني،عين لسيق منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، هـ/1999م، ص 375.

يزرع قمحا وشعيرا..."[1]، و"شراكة المزارعة والقطن مفترق، فتجوز في البلد الذي تنضّ غلته وتنقضي في العام الواحد كالحبوب والقطاني والذرة والمقاتي، ولا تجوز في البلد الذي فيه القطن على خلاف ذلك.."[2]، ومع ذلك فقد وجدت عدّة حالات تفيد بوجود هذا النظام في زراعة القطن أو الكتان أو البقول أو القطاني[3] لم تخل من إشكال يرجع إما إلى تعدي المزارع أو إلى الحكم الشرعي في أصول القطن التي تبقى في الأرض عدة سنوات.

جرت عادة أهل المغرب الأوسط أن تنعقد المزارعة لمدة سنة ولكن يحتمل أن تمتد لأعوام[4] خاصة المزارعة في القطن، الذي يمتد استغلاله ثمان أو عشر أو عشرين سنة في بلاد "تادلا"[5] مثلا أو "ندرومة"[6] وغيرهما من المناطق، وتتزايد بعد مرور العام الأول[7].

ومن النوازل التي وردت حول هذا الموضوع ما سئل عنه الفقيه "مصباح الياصلوتي" "عن شراكة الخماس يزرع قمحا وشعيرا وقطنية وقطنا فيهم ذلك كله ويأكل كل واحد حصته من الزرع ومن غلة القطن، فهل تنقضي الشراكة بينهما في القطن بقسم غلته كالزرع ولا يكون

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 145.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 146-147

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص ص 146-147.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ص 158.

[5]- تادلة: تمتد منطقة تادلة بين وادي العبيد ونهر أم ربيع عند منابع هذا النهر، وتنتهي في الجنوب عند جبال الأطلس، وفي الشمال عند ملتقى وادي العبيد، بنهر أم الربيع. راجع: الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 141 وما يليها.

[6]- ندرومة: مدينة واقعة في الشمال الغربي من تلمسان، ذكرها الإدريسي بأنها "مدينة كبيرة عامرة آهلة، ذات أمور سور وسوق...ولها مزارع كثيرة ولها واد يجري في شرقها وعليه بساتين وجنات" وحسب رواية البكري، فهي تبعد عن البحر بحوالي عشرة أميال. أنظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص 534. أنظر كذلك: البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص 80.

[7]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 376.

للخماس حق في أصله؟ أو تكون الشراكة بينهما في القطن قائمة ما دام أصله قائما؟...وهل يجري حكم الشراكة في القطن على حكم الشراكة في الزرع وتنقضي بقسم غلته أول عام؟ أو تبقى الشراكة بينهما ما دام أصله قائما بالأرض؟..."[1]، كما تعرض للإفتاء في هذه المسألة، كل من الفقيه "ابن عبد الكريم" والفقيه "القروي" (ت750هـ/1350م) والفقيه "أبو سالم اليزناسني" (ت775هـ/1373م) والفقيه "السطي" (ت749هـ/1349م)، وقد انتهوا إلى أنه لا جواب لهم في الموضوع، بعد أن أبدى الأولان إجابات غير تامة، فابن عبد الكريم ربط حقوق المزارع باستمرار العمل بعد العام الأول وأحال القروي على عادة القوم في ذلك، أما الفقيه السطي فقد انتهى إلى رأي مخالف للمشهور حيث قال "بأن الشركة إلى أعوام كثيرة لا تجوز"[2]، وأنه "لا يجوز المزارعة إلا فيما يتفاصل المتزارعان في غلته من عامها"، كما أن القطن هو كالأصول الثابتة لا يجوز مزارعته إلا على وجه المغارسة[3].

وعلى العموم فقد جرت العادة أن صاحب الأرض يعفى من العديد من مصاريف الزراعة فهي تتفي بتسليم الأرض ونصف الزريعة، بينما يجب على الشريك أن يدفع النصف الآخر من البذور ويقوم بتغطية كل الأعمال الزراعية من الحرث والزرع حتى جني المحصول.

ويبدو أن هذا هو الواقع الذي كان سائداً، رغم كل المحاذير الشرعية ومحاول الفقهاء التدخل لتصحيح هذا الوضع، فكل الذين سئلوا في الموضوع ألحوا أن الشريك الذي دفع نصف الزريعة ليس عليه سوى الحرث، أما باقي العمليات تبقى مشتركة مع صاحب الأرض.

ومن مسائل التجاوزات ما يكون له مدلول اجتماعي واضح ويرتبط بأحوال الجاه والنفوذ والعلاقات بالسلطة، وسوف يتضح لنا هذا من خلال استعراض بعض الأمثلة، فقد سئل

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 145-146.

[2]- المصدر نفسه، ج8، ص 146.

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص 146. أنظر كذلك: محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 376.

الوغليسي (ت 786هـ/1385م)[1]، "عمن له أرض للحراثة ويعجز عن رفع المظالم التي ينشئها العامل على الحارثين فيأتي الذي سلطة وجاه ويقول له اشترك معك في حرث أرض على أن تلزم لي جميع المغارم والملازم..."[2].

3.2 شركة المزارعة (الخمّاس[3]):

أوردت نصوص "المعيار" بعض المسائل التي تعبر عن خصوصية المغرب الأوسط في تطوير الشركة الزراعية وتصور حدود وظيفة الخمّاس، وطبيعة العلاقة التعاقدية بين الخمّاس ورب الأرض، كما تبحث في الإشكالات الفقهية التي تنشأ عن هذا التعاقد وتبرز أهمية نوازل الخمّاس في الكشف عن الجوانب الاقتصادية التي سادت في المغربين الأوسط والأقصى والتي

---

[1]- هو أبو زيد عبد الرحمان بن أحمد الوغليسي، البجائي، عالم بجاية ومفتيها، والوغليسي نسبة إلى وغليس بطن من قبائل البربر في جنوب بجاية في أعلى وادي الصمام، أخذ عنه جماعة منهم أبو القاسم بن محمد المشدالي وغيره، له "المقدمة" أنظر في ترجمته: ابن قنفذ أبو العباس احمد القسنطيني، الوفيات، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، هـ/1982م، ص 376.

[2]- أنظر: المازوني أبو زكرياء يحي بن موسى المغيلي المازوني، الدرر المكنونة. في نوازل مازونة، نشر مخبر المخطوطات، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاحتماعية،جامعة الجزائر، ج3، هـ/2004م، ص 102. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 378.

[3]- الخمّاسة: عقد مبرم بين شخصين تحددها أحكام وشروط مضبوطة، لا تحصل عادة إلا في إطار الزراعة المعاشية، وقد اختلف (أئمة المذهب المالكي في حقيقة الخمّاس)، فقال ابن القاسم هو أجير، وقال "سحنون بل هو شريك، ومن ثمّ اختلف في شركة الخمّاس، فقيل جائزة لأنه شريك على قول سحنون، وقيل غير جائزة لأنه أجير على قول ابن القاسم، وجرى العمل بالجواز على قول سحنون، وقال بعض الشيوخ: وظيفة الخماس "يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأنذر، وإن شرط عليه غير ذلك فلا يجوز، (لكن) جرت العادة في البادية (المغرب) أن يشرط (على الخماس أيضا القيام) بالبقر والاحتشاش له وحمل الحطب واستقاء الماء إن احتج إليهن وهذا يفسدها، ويذكر الفقهاء جواز اشتراط على رب الأرض الكبش والجلاّبية والسّلهام". وبجوازه أفتى فقيه فاس موسى العبدوسي وتلميذه عيسى بن علال، أنظر الونشريسي، المصدر نفسه، ج8، ص ص 150-151.

جرى بها العمل في إقليميه، ونستشف من مختلف العقود أن الخمّاس هو مزارع فقير لا يملك أي شيء يقدمه لصاحب الأرض، وبالتالي فإن العناصر الأربعة الضرورية للإنتاج (الأرض، البذور، أدوات الحرث، الدواب)يقدمها المالك، ويبقى للطرف الثاني الخمس فقط، وقد تنوعت وظيفة الخمّاس وشملت كل مجالات الزراعة من حرث وسقي ورفع أغمار وحصاد ودرس ونقل السنبل، مقابل الحصول على خمس الإنتاج[1].

رغم حرص الفقهاء على منع هذا النوع من الشراكة، وإفصاحهم عن الأسباب التي دفعتهم إلى هذا الحكم، إلا أنه يَحُلْ دون استمرار الخمّاسة، وحول هذا الموضوع "سئل الفقيه القاضي محمد بن شعيب الهسكوري[2] عن مسألة الخماس بجزاء مسمى مما يخرج من الزرع هل يجوز أم لا؟ وهل ينتهض عذرا في إباحة هذه الرخصة تعدّرُ من يدخل على هذه الأجرة أم لا؟"[3]، وكان جواب الفقيه "ابن شعيب" بالمنع وبهذا الحكم قال "ابن عرفة" و"أبو القاسم البرزلي" (ت740هـ/1339م) (ت803هـ/1400م)، وأمام إصرار الخماسين أنفسهم بالعمل بهذه الشراكة اضطر الفقهاء في الغالب إلى التراجع عن مواقفهم عملا بمبدأ الضرورة تبيح المحظورة[4].

فاستمرار هذا "العرف" وتمسك الخماسين بهذه الشركة يعني أنهم كانوا يفضلونها على الأجرة، وهذا ما يؤكد أن ما يتقاضونه كان أكبر من نسبة الخمس، وذلك أن من بين مظاهر

---

[1]- مؤلف مجهول، كتاب في الفقه المالكي، الخزانة العامة، الرباط، ت، ص 178.

[2]- هو محمد بن شعيب الهسكوري، أبو عبد الله الفقيه العالم الإمام المجتهد من أهل العلم والعمل متفننا في العلوم كالفقه والصلين والتصوف، محصلا لمذهب مالك، عرض عليه القضاء فامتنع، لم نعثر على تاريخ وفاته، أنظر في ترجمته: التنبكيتي احمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكاتب، طرابلس، ج2، دت، ص 31./ وكفاية المحتاج، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، مطبعة المحمدية، المغرب، ج2، هـ/2000م، ص 27.

[3]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 149-150.

[4]- المصدر نفسه، ج8، ص 149-150.

تلك الزيادة ما نصادفه في النوازل من معلومات بشأن الإقامة والقوت أي "العولة والرفد" وأضحية العيد واشتراط الملابس أي "الجلابية والسلهام" والسلف الذي يتحول مع مرور الوقت إلى هدية ولا يسترجع[1].

وتشير نوازل الونشريسي في مجالين مختلفين إلى رفض العمال الدخول على أجرة قد تساوي نصيب الخماسة، مما يدفعنا إلى أخذها بعين الاعتبار[2].

ومن الإشكالات التي تطرحها مسألة الخماس قضية العمل، هل كلها على الخماس أم أن الحصاد والدرس كله بينهما، وهو مذهب مالك[3]، إلا أن العمل الذي كان جاري في قرطبة أن الخماس يقوم بالعمل كله، فقد سئل "ابن لبابة القرطبي" (289-213هـ/828-901م) "عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخماس ألا يحصد ربُّ الأرض ولا يدرس، وأن يكون العمل عليه كلُّه" فكان جوابه: "هذا العمل الجاري في بلدنا، وعليه كان مشايخنا الذي مضوا، وهو كان مذهب عيسى بن دينار[4]، وعلى مذهب عيسى مضى العمل ببلدنا، وكان مذهب مالا لا يجيز لأنه غرر ومجهول"[5].

فهذه النازلة تبين لنا التطور الذي حصل في مسألة الخماس، ومخالفة العمل في قرطبة لما تقتضيه قواعد المذهب المالكي، لأن العادة جرى بخلافها ولأن بعض الفقهاء جوزوها.

---

[1]- نفسه، ج8، ص 151. أنظر كذلك: محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 351.

[2]- نفسه، ج8، ص ص 149-151.

[3]- نفسه، ج8، ص 154.

[4]- هو عيسى بن دينار ويكنى أبا محمد، فقيه الأندلس ومعلمهم الفقه، أخذ عن ابن القاسم، توفي سنة 212هـ/827م، أنظر ترجمته: ابن فرحون القاضي إبراهيم بن نور الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، هـ/1996م، ص 279.

[5]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 154.

ففي بعض الأحيان كان صاحب العمل يفرض شروط غير عادلة على الخماس ويستغله من نواحي عديدة مثل حرمانه من نصيبه من التبن وهي عادة انتشرت في بلاد المغرب الإسلامي[1]، وتكليفه ببعض الأعمال التي تجاوزت أعمال الحقل إلى ما يخص المنزل كجمع الحطب وإحضار الماء وخدمة البهائم[2].

وقضية العرف لها تأثير في طبيعة التعاقد بين الخماس ورب الأرض، فهل هذا التعاقد ينتهي بمجرد القسمة؟ أم أن هناك فرقا بين الزرع والشعير والقطنية والقطن؟، بينما تنقضي الشركة في الحبوب بمجرد أخذ كل واحد حصته، فإن القطن لا يمكن تطبيق هذا المعيار عليه، لأن أصوله تقيم في الأرض أعواما كثيرة، وهذه النازلة وقعت بتادلا-كما سبقت الإشارة لذلك-[3].

وتكشف لنا النصوص افتائية عن جانب آخر من النزاعات التي تطرأ أحيانا بين صاحب الأرض والخماس، مثل ذلك ما سئل عنه "أبو الحسن الصُغَيِّر" "عن خماس عقد الشراكة مع صاحب البقر ثم غاب قبل الشروع في العمل فحرث صاحب البقر أياما فقدم الخماس فقال لا أحرث حتى تدخلني فيما حرثت بيدك وأنا غائب، وأدخله فيه فحرث، فهل..."[4]، أو أن يقع نزاع بين المالك والخماس بشأن قيمة المساعدة التي يقدمها الأول في العمل ويريد اقتطاعها من نصيب الخماس، وهذا النزاع موضوع نازلة وردت في "المعيار" "عن خماس شرط على رب

---

[1]- نفسه، ج8، ص ص 144، 149، 151، 155.

[2]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 382.

[3]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 145.

[4]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 157.

الزرع أن كل ما يعاونه به فلا يرجع عليه فيه بشيء، فعاونه ثم طلب أجرته من الخماس"[1]، وترتب على ذلك نزاع بين الشريكين[2].

فهذه النصوص تكشف بوضوح عن طبيعة النشاط الاقتصادي في المغرب الأوسط وهي بذلك تصور لنا وجه من أوجه الاستثمار الزراعي، والملاحظ على هذه النوازل أنها تعكس حجم المجهود الذي بذله الفقهاء لاحتواء الأعراف، ودمج ما لا يخالف منها نصا، وما مدى قدرة أهل الفتوى إلى تحويل هذه الأعراف والعادات إلى أدوات إجرائية في حل القضايا المطروحة.

3.3 شركة المغارسة:

هذه الشراكة تقوم بأن يعطي الرجل أرضه لآخر يغرس له أصولا (شجرا)، فإذا بلغت الأصول فهي بينهما نصفان، نصف الأرض ونصف الشجر أو أقل من النصف أو أكثر حسبما تراضيا عليه[3]، وقد يحصل هذا الاتفاق بدون عقود[4] وبموجب اتفاق شفوي فقط، وهذا يعني أن المغارسة هي اتفاق أو عقد يتكفل بموجبه أحد الشريكين بتقديم الأرض ويقوم العامل بالغرس وتعهد المغروسات إلى أن تثمر، ويمكن بعدها فقط اقتسام الأرض بأشجارها حسب النصيب المتفق عليه.

والجدير بالذكر أن هذا النوع من العقود حصل فيه اختلاف بين الفقهاء وهذا ما نلمس من خلال ما ورد من نوازل في "المعيار"، وقد ذكر ابن عتاب (ت 462هـ) أنه "اختلف في المغارسة..إذ عقدت فاسدة وفاتت بالعمل، والذي أقول به أن للعمل أجر مثله فيما غرس وفيما سقى، وكذلك الأرض تعطى مغارسة وفيها أصول ثابتة، هذا المختار وفيه أقوال كثيرة".

---

[1]- المصدر نفسه، ج8، ص ص 141، 175.

[2]- نفسه، ج8، ص 141.

[3]- محمد بن احمد بن عبد الملك القشتالي، الوثائق، مطبوع على الحجر بفاس، وبهامشه غنية لمعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القشتالي للونشريسي، المغرب،دت، ص 135.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 175.

ونستشف من قلة المسائل المطروحة على أهل الفتوى أن هذا النوع من الاستثمار لم يكن شائعا بكثرة، والمتوفر منها يعود بعضه إلى ما الفترة محل الدراسة إلا القليل منها، وفي هذا الإطار فقد سئل بعض شيوخ الشورى بقرطبة "عن حكم من دفع أرضا محبسة على وجه المغارسة فغرس الرجل وأدرك الغرس"[1]، ومعلوم أن المغارسة لا تجوز في أرض الوقف (الحبس) وهذا ما تؤكده النازلة التي رفعت إلى ابن الحاج "عن الأرض المحبسة هل يجوز أن تعطى مغارسة أم لا؟" وكان جوابه: "الأرض المحبسة لا يجوز أن تعطى مغارسة لأنه يؤدي ذلك إلى بيع حظها"[2]، لكن المفتين في هذه النازلة أمضوا المغارسة، وقد عقب الونشريسي أنه بمثل هذا صدرت الفتوى من شيوخ تلمسان في أرض محبسة على المدرسة "اليعقوبية" بها[3]، ولعل خصوصية هذه النوازل دفعت بالفقهاء إلى مخالف المشهور، وسئل "أبو الحسن الصُغَيِّر" "عن المغارس يغرس فولا بين الأشجار المغروسة قبل الإطعام فيطلب رب الأرض قبل الإبان أو بعده"، "فأجاب بأنه متعدٍّ إذ لا شيء له في الأرض إلا بعد الإطعام، فلهذا القلع في الإبان والكراء بعده، ويمنع أيضا رب الأرض من زراعة الأرض المغروسة لأنه ضرر بالغرس إلا أن تكون هناك عادة"[4].

4. قضايا الرعي:

ارتبطت الحياة الفلاحية بالرعي ارتباطا وثيقا لهذا سنتناول جانب أخر من نوازل الونشريسي يذكر هذا الارتباط بينها حيث كان الاهتمام بالماشية وتربية الأغنام، والعناية بالإبل والحمير والبغال، وتشير النصوص النوازلية إلى ذلك وتبين أن أهل المغرب الأوسط كانوا يستأجرون الرعاة لرعي ماشيتهم وأغنامهم لفترة معينة نظيرة أجرة معلومة، "وكانت

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 175.

[2]- المصدر نفسه، ج8، ص 171.

[3]- نفسه، ج7، ص 175.

[4]- نفسه، ج8، ص 174. أنظر كذلك: محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 387.

المؤاجرة تنعقد أحيانا بعقود تتضمن "أن فلانا استأجر فلانا ليرعى ماشيته على أن يعيدها إلى منزله كل ليلة ويحلبها في أيام الحلاب، ويجز أصوافها في الوقت المعتاد"[1] مع الإشارة إلى مدة المؤاجرة والأجرة بسكة الوقت والإلتزام بنفقة الراعي وكسوته"[2].

لقد شاع بين أهل المغرب الأوسط أن يتكفل الفلاحون برعي ماشيتهم بأنفسهم بالدولة والتناوب فيما بينهم، "يضمون مواشيهم فيحرزونها بالدولة ويحرز المواشي كل واحد منهم"[3]، كما كان البعض منهم يكلف من يقوم مقامه في رعي الماشية، "وجب الحرز على أحدهم يوما فاكترى رجلا حرز عنه المواشي في اليوم الذي كان يجب عليه فيه الدولة..."[4].

وفي كتاب "المعيار"[5] ورد خلاف بين الونشريسي وأهل فاس بسبب فتواه بعدم تضمين الراعي بالتناوب، بينما العمل بفاس تضمين الراعي المشترك[6].

جاءت فتوى الونشريسي ردا على العبدوسي (ت 846هـ) وأبي عبد الله القوري (ت 872هـ) ومن احتج بفتواهما، ذاهب إلى أن هناك فرقا بين الراعيوبين الصانع، من حيث أن الراعي لم

---

[1]- القاضي المكناسي، مجالس القضاة والحكام، ص 210.

[2]- محمد فتحة النوازل الفقهية والمجتمع، ص 389.

[3]- أنظر: الونشريسي، المعيار، ج8، ص 330.

[4]- نفسه.

[5]- ألف الونشريسي كتابا في الرد على من خالفه وأفتى بتضمين الراعي المشترك"، أنظر: الونشرسي، المصدر السابق، ج8، ص ص 341-343.

[6]- الراعي المشترك هو الذي يرعى لسائر الناس أي "كل ما يأتي له"، وأما إن كان يرعى لجماعة فليس بمشترك، أنظر: أحمد البويعقوبي، تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم 1029د، ورقة 13، أنظر كذلك، حاشية ابن رحال علي ،شرح ميارة للتحفة، طبعة مصر، 1316هـ/ 1889م، ج2، ص 192.

يؤثر في أعيان الغنم بمنزلة الآمين ولم يشبه الصانع، وإنما أن النسيان يقدر على الراعي بنفسه فليست الضرورة في الرعي كالضرورة في الصانع، وهو كلام وجيه كما نرى[1].

تعالج نوازل المؤاجرة مشكل يتعلق أغلبها بمسؤولية الرعاة فيما يضيع لهم من ماشية أو ما يؤذونه منها وما تسببه البهائم من أضرار في الزروع والضياع، وكان السؤال الذي يرد على الفقهاء في ذلك هو إذا حصل شيء من هذا فهل على الراعي ضمان؟ وتعكس أيضا بعض الخلافات التي تحصل بين الراعي ومشغله بشأن مدة العمل وأجرة الراعي[2].

فالإهمال من قبل الراعي كالنوم أو التغيب بدون إخبار أصحاب البهائم[3] والتعاقد مع راع آخر للنيابة عنه، وضياع بعض البهائم في تلك الفترة[4] تعتبر عناصر يعتمد عليها الفقهاء في تضمين الرعاة[5].

ومن المشاكل التي أثارتها نوازل "المعيار" ما يقع من نزاع بين الراعي ومؤجرة لأسباب متعددة، كامتناع الراعي عن إتمام مدة الرعي، وإخراج الفلاح لغنمه لدى الراعي المشترك قبل الأجل أو بيعه لها خلال سنة المؤاجرة، واتهام الراعي في أمانته حينما ينقضي عددها ويدعى

1- أنظر : عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف والعمل في مذهب مالك ومفهومها لدى علماء المغرب، طبعة فضالة، المحمدية، 1404هـ/1984م، ص 484.

2- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 390.

3- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 390.

4- المصدر نفسه، ج8، ص ص 331-332.

5- المشهور في المذهب أن لا ضمان على الراعي المشترك كان أو غيره، وهو مذهب مالك في المدونة فقد جاء فيها: "لا ضمان على الرعاة إلا فيما تعهدوا فيه أو فرطوا في جميع ما رعوه من الغنم والدواب لأناس شتى أو لرجل واحد ولا يضمن ما سرق إلا أن تشهد بينة أنه ضيع أو فرط، قال أبو الزناد وإلا لم يلزمه إلا اليمين"، الإمام مالك، المدونة الكبرى، دار الفكر، (د ت)، ج4، ص 439. الونشريسي، المعيار، ج8، ص 342. الجيدي، العرف والعمل، ص 482.

الراعي أن بعضها يعود لكسب آخر[1]، من هذه النوازل ما أورده الونشريسي أن "رجلا استأجر راعيا لغنمه فلما خرج الراعي بها المسرح ترك الغنم إلى المدينة ثم انصرف إليها عشية فوجدها قد نقصت ولم يدر متى زالت أوقت رجوعه أم قبل"[2].

وكان جواب المفتي "بأنه لا ضمان عليه إلا أن يقيم رب الغنم البينة أنّها إنما ضاعت في وقت تعدّيه ذلك"[3].

وقد حرص الفقهاء في إجابتهم على هذه المسائل على تثبيت حقوق كل طرف فيما يستحقه من أجرة أو عمل، فالراعي يجبر على إتمام مدته لكنه إذا أصر ورحل فله بعد انتهاء المدة أجرة عمله فقط، وله أجرته كاملة إذا حصل العكس، لكن من خلال بقية النوازل والخلال السابق بين الونشريسي وفقهاء فاس، بشأن تضمين الراعي المشترك، أن هذا الأخير كان متهما فيما يحصل من خصاص في الماشية[4] ولهذا أجرى العمل بتضمينه.

ويعلل "اليزناسني"[5] تضمين الراعي بما يلي[6]:

1- أنظر: الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 263. كذلك: البويعقوبي، تحفة القضاة، ص 15. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 387.

2- المصدر نفسه، ج8، ص 330.

3- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 330.

4- المصدر نفسه، ج8، ص 341 وما بعدها.

5- المقصود هو أحمد بن أحمد بن عبد الله اليزناسني العبد الوادي التلمساني شارح التحفة، هكذا عرف به الشيخ ميارة في شرح التحفة، أنظر: محمد بن أحمد بن ميارة، شرح تحفة الحكام،مصر، ج1، ط1، ه1316/ م، ج1، ص 03.

6- أنظر: عمر الجيدي، المرجع السابق، ص 484.

- لما ظهر عليهم من مخايل الكذب وتعديهم وتفريطهم وهو غالب أحوالهم، وأن الحكم بعدم تضمينهم يؤدي إلى تلف كثير من أموال الناس لاضطرارهم إليه في كثير من الأحيان؛
- المصلحة العامة التي هي أصل من أصول مذهب مالك، والتي يجب مراعاتها، وهي مما شهد له الشرع بالإعتبار.

وتفيدنا نوازل الرعاة في "المعيار" بمعلومات مهمة عن مظاهر الفساد في مؤاجرة الرعاة، والتي تعكس الأوضاع الحقيقية بالبوادي وهي أوضاع تتأرجح بين الالتزام بالشرع والتمرد عليهن كما تعكس موقف الفقهاء من هذا الواقع.

ومن مظاهر ذلك ما تعود الراعي أخذه من الزبد وهو أمر مفسد لعقد الإجارة، بسبب كونه لم يتفق مع أصحاب الماشية على القدر الذي يمكنه أخذه منها بالوزن، وإنما تعود هو وغيره على أن يأخذ مرة في الشهر (مخضة في الشهر) ما يستخلص من زبد[1]، وفي الفتوى التي رفعت للشيخ "عمران المشدالي"[2] قضى للراعي بأجرة المثل، لكن الإشكال يبقى مطروحا لكون العرف في البوادي يخالف هذا المبدأ[3].

وفي حديثه عن مسؤوليات الرعاة أشار الفقيه "أبو الحسن الصُغير" إلى مسألة على قدر كبير من الأهمية، تتعلق بانعدام الأمن ببوادي المغرب، ومع أن هذا الموضوع لا يهم النشاط الرعوي وحده بل يشمل البادية عموما، وتفيدنا هذه النازلة بما أحجمت عن ذكره كتب

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 261. أنظر كذلك: البو يعقوبي، تحفة القضاة، ببعض المسائل الرعاة،م خطوط بالخزانة العامة، الرباط، ص 03.

[2]- هو عمران بن موسى المشذلي، أبو موسى، (740-670هـ/1271-1339م)، فقيه حافظ، نشأ في بجاية وانتقل إلى مدينة الجزائر ومنها إلى تلمسان، فدرس بها الحديث والفقه والأصلين والمنطق والفرائض، أنظر في ترجمته: التنبكي، نيل الإبتهاج، ج1، ص 396، كفاية المحتاج، ج1، ص 372.

[3]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 393.

التاريخ حول انعدام الأمن خصوصا في فترات انعدام الاستقرار السياسي وهذا ما تؤكده رحلات كل من العبدري سنة 688هـ/1289م، والتجاني 706-708هـ/1306-1308م، و"ابن قنفذ" 761هـ/1360م، و"ابن الخطيب" 763هـ/1362م، التي وصفوا فيها جل بلاد المغرب الإسلامي، هو أن الأمن لم يكن متوفرا دائما، كما أن أسباب الفتن كانت متوفرة حتى بجوار المدن الحصينة بأسوارها [1].

5. الخاتمة:

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نخلص إلى مايلي:

- إن نوازل الونشريسي تنطوي على مادة تاريخية شكلت لنا مصدرا أساسيا للعديد من قضايا تاريخنا الاقتصادي ولمسنا ذلك في الجوانب المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والرعوي أيضا الذي أمدنا بمعطيات لم نحصل عليها في المصادر الأخرى.
- تبين لنا أن النوازل والفتاوي الواردة في المعيار وان كانت لا تقدم دائما إجابات شافية عن مختلف الأنشطة الإنتاجية الفلاحية للمجتمع فإنها توفر معلومات أصلية بشان العديد من قضايا المعاملات وتساهم في تقدم معرفتنا بمدى انضباط المجتمع للأحكام الشرعية وكيفية انصهار أعراف الناس وعوائدهم في إطار منظومة قانونية أوسع تؤرخ بطريقتها الحيوية للمجتمع،وانصهار مكوناته الاجتماعية والثقافية.
- توصلنا من خلال نوازل الونشريسي المتعلقة بالجانب الفلاحي في المعيار أن الفقيه دور في تنظيم المجال الإنتاجي ذلك انه على الرغم من وجود أمناء للحرف ومحتسب لمراقبة الأسواق فإننا نلاحظ إلى وقت متأخر من فترة الدراسة مباشرة الفقهاء

---

[1]- أنظر : العبدري، ، الرباط، هـ/1968م، ص ص 32-38. التجاني، رحلة التجاني، الدار العربية للكتاب، 1981م، ص ص 16،15، 132. أنظر كذلك: ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص 137 وما بعدها، و محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 393.

المفتيين لأمور هي من صميم اختصاصات المحتسب، وهذا ما طرح إشكالية التداخل بين مهام المفتي والمحتسب في هذا المستوى ومدى حدود سلطة كل واحد منهما.

ملف دراسات التاريخ الحديث

الأسطول البحري الجزائري ودوره الاقتصادي في الجزائر خلال الباشوات والأغوات (16م/17م)

Algeria's maritime fleet and its economic role in Algeria during pashas and aghas (16th century A.D./17th century A.D.)

دة. قرناشي إيمان

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

1. مقدمة:

شهدت البحرية الجزائرية أوج قوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث تمكنت الجزائر بفضلها من احتلال مكانة خاصة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وإقامة علاقات دولية مع كبرى الدول الأوربية، كما أصبح لديها دور اقتصادي بعد أن كان جهاديا صرفا، لأن معظم أراضي شمال إفريقيا كانت تحت السيطرة الإسبانية، وهذا ما جعل البحارة الجزائريين ينشطون بدافع الديني يدفعهم للهجوم على المسحيين، ولذلك فإن الجهاد البحري الذي مارسته البحرية الجزائرية خلال القرن السادس عشر عبارة عن امتداد للحروب الصليبية، وذلك نظرا لأسبابها الدينية ودوافعها العاطفية، وبالتالي لم تكن الفوائد المادية التي جنتها الجزائر من جزاء الجهاد البحري هدفا رئيسيا لها، إلا أن الطابع الديني بدأ يضعف ويفسح المجال للطابع الاقتصادي خاصة بعد توقف الصراع بين الخلافة العثمانية والإمبراطورية الإسبانية وذلك بعد توقيع هدنة بينهما سنة 1577م.

2. نشأة البحرية الجزائرية وتطورها:

قامت المؤسسة العسكرية في الجزائر على دعامتين الجيش البري والمتمثل في الجيش النظامي والبحرية التي كانت تشكل مظهرا بارزا في قوة الإيالة[1] الجزائرية.

2.1 نشأتها:

عن الجيش الذي عرفته إيالة الجزائرية بداية العهد العثماني كان في الواقع يتكون من رجال البحر، ويعتبر خير الدين أول من وضع أسسه وأدرك كل الإدراك أن قوة الدولة تكم في تشكيل قوة بحرية قادرة على الدفاع على السواحل الجزائرية.

كانت البحرية الجزائرية في العهد العثماني تتغذى عناصرها منذ ثلاثة مصادر أساسية وهي المرتزقة المسيحيون وهم الأعلاج والمسلمون من مناطق الإمبراطورية العثمانية ثم الأقلية وهم الجزائريون من سكان الإيالة.[2]

إن بداية النشاط البحري للجزائر في القرن السادس عشر يعود أساسا إلى مجيء الإخوة بربروس إلى الجزائر والتحاقها بالدولة العثمانية خلق سياسة جهادية بحرية أساسها

---

[1] الإيالة: أو الإيالة المستثناة وهو تعبير استخدام لولايات الدولية العثمانية المبقاة خارج النظم الإدارية العامة أو التكاليف الضريبية، وهي تشمل: مصر، اليمن، الحيشة، البصرة، الأحساء، بغداد، طرابلس الغرب، تونس، الجزائر الغرب، والتي كانت تحافظ على وضعها الأول بعد الفتح العثماني من حيث الضرائب، وكان السبب في ذلك كون بعض أهالي تلك الولايات من البدو الرحل وأصحاب الأديان والمذاهب المختلفة، بالإضافة إلى بعدها عن العاصمة العثمانية وكونها تقع في مواقع استراتيجية. ينظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مرا: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص.ص.44-45.

[2] حنيفي، هلالي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائري في العهد العثماني، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 22، ع2، ديسمبر 2007، ص.257.

المرجعية للدين الإسلامي، كما أن مفهوم حول نشاط البحرية الجزائرية من لصوصية البحرية واعتداءات على السفن، إنما هو باطل كون أن هذا النشاط كان قانونيا ومعترفا به دوليا،[1]

وفي هذا الصدد تحول كورين شوفاليية: "إن القرصنة[2]هي حرب مشروعة تتم بواسطة بيان صريح للحرب ... إذ بالنسبة للمسلمين فإن القرصنة قبل كل شيء هي شكل من أشكال الجهاد في البحر."[3]

أما بالنسبة لسفن السطول فقد كان الجزائريون يجهزون سفنا صغيرة تشبه سفن الإسبانيين ويراقبون السواحل ويقومون بنوع من التجارة، وفي نفس الوقت يحتجزون السفن المعادية التي ليست لدولها معاهدات إخاء وسلام مع الجزائر ويقودونها إلى مدينة الجزائر، وتدوم الجولات البحرية للسفن الجزائرية في حوض البحر المتوسط أكثر من

---

[1] محمد أمين عطلي: نشاط البحرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012، ص.65.

[2] القرصنة: يرى البعض أنها حرب ذات طابع اقتصادي أو بالأحرى صناعة، إذ هي شكل من أشكال الحرب التجارية تعتمد على التفوق في العتاد الحربي، وهذا النوع من الحروب كان جد مألوف ومعمول به عالميا، والممارسون لهذا النشاط ينتمون إلى ديانات وأصول مختلفة، وبذلك لم تكن القرصنة اختصاصا إسلاميا كما يدعي الغرب، ينظر: رحمونة، بليل: دور العمل البحري في اقتصاد وإيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، الحور المتوسطي، مج 2، ع1، مارس 2010، ص.19.

[3] محمد بن سعيدان: الأسطول البحري ودوره في إيالة الجزائر خلال القرن 17/2011م، الحوار المتوسطي، مج12، ع13، ديسمبر 2017، ص. ص. 78-79.

خمسة أو ستة أيام[1]، وقد كانت النواة الأولى للبحرية الجزائرية هي الأربعة عشر مركبة حربية التي جاء بها الإخوة بربروس[2].

وعليه فبداية النشاط البحري للجزائر كدولة حديثة بدأ في القرن 16م بانضمامها للخلافة العثمانية، وازدادا تدريجيا في القرن 17م، أخذ في البداية بعدا جهاديا دينيا ثم أصبح اقتصاديا.

2.2 تطورها:

تعد البحرية النواة الأولى التي تشكلت منها القوات الجزائرية عامة، حيث تم تطويرها من الناحية المادية والبشرية، إلى أن أصبحت الجزائر تملك أسطولا بحريا كبيرا في الحوض الغربي للبحر المتوسط منذ العقدين الأوليين من القرن السادس عشر ليشهد العصر الذهبي طيلة القرن السابع عشرة.[3]

كانت قوة الدولة الجزائرية في هذا العصر منبثقة من قوة بحريتها، فكل ضعف يمس البحرية الجزائرية إلا وانجز انتكاس اقتصادي، وتدهور اجتماعي وضعف دبلوماسي.[4]

---

[1] أحمد السليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ط1، مطبعة دحلب، الجزائر، 2010، ص.51.

[2] يحي، بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط1، دار الهدى، الجزائر، ص.407.

[3] صباح بوري هادي العبيدي، توفيق دحماني، إيالة الجزائر العثمانية: بين بين موارد البحر والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، مج4، ع10، نوفمبر 2017، ص.128.

[4] حمزة إسحاق، زيتوني، تطور مهام البحرية الجزائرية من الجهاد البحري إلى القرصنة البحرية، المجلة التاريخية الجزائرية، ع9، سبتمبر 2018، ص.122.

- هياكل الأسطول:

كانت السفينة أداة جهاد أساسية لدى طائفة الرياس، وقد تعددت أنواع السفن والمراكب في أسطول الجزائر تبعا للضغوط، التطورات التي عرفتها البلاد ومن أشهر هذه السفن:

الغليوطة (la galiote): وهي سفينة شراعية لها نفس شكل القاديس لكنها أصغر منها وأسرع في حركتها خاصة وأنها تدفعها المجاديف وعلى عكس القادس لم يكن لها صارية في النصف.

الفرقاطة(Fregate): هي سفن صغيرة بها عريشة ولها شراع وحيد وما بين ثمانية وستة عشر مقعدا وهي أصغر من الغليون لكن لهما الشكل نفسه وتستعمل مجاديف طويلة ورقيقة حيث يسهل استعمالها وتحريكها بسرعة.

القواديس: هي سفن شراعية حربية طويلة ذات مجاذيف وتعمم استعمالها تحت حكم البيلربايات.

الشاطئية: هي من السفن الصغيرة تعتمد على الأشرعة فقط لتتحرك وتستعمل في الملاحقة القصيرة ولا تبتعد عن السواحل[1]

القالير (la galère): وهي أكثر أنواع السفن في السطول الجزائري، طولها 50 مترا، وحمولتها متوسطة سرعتها خفيفة وتحتوي على 25 إلى 26 مصطبة، كلا منها يجلس عليها من اثنين إلى ثمانية أشخاص.

---

[1] محفوظ، قداش: الجزائر في عهد العثماني، دار الأمة، الجزائر 2017، ص. ص. ...-52.

الشبك(chebek): وهو مركب مزدوج يسير بالأشرعة والمجاديف ويحمل ما بين 12-30 مدفعا، وله 30 مجدافا وحمولية ما بين 150 إل 200طن وبحارته بين 30 إلى 200 بحار

البريك: مركب صغير الحجم له مجدافان وشراعان مربعان.

البيرقانتين(le birgantin): يستعمل لمهاجمة سواحل الأعداء، ويسير بالمجاديف.[1]

القربيلا أو الكرافيلا: سفينة حربية سريعة صغيرة الحجم كانت في الأصل تحمل الحمل.

الكارقو: مركب أفطح معد لنقل البضائع من محل لأخر قريب منه وخصوصا من السفن التي يصعب عليها الإرساء في الميناء.

القراق: وهي سفينة برتغالية كبيرة وعالية وضيقة في أعلاها ومستديرة القعر، تصل حمولتها حتى 2000 طن[2].

وهناك أيضا: الجقن، اللنشون، الغردقة، البلاندرة، اللنجور والبومبارد[3] وغيرها من السفن[4].

---

[1] يحيى، بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. ص 170-171.

[2] عبد الحميد بن ابي زيان، بن اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، المطبعة الشعبية للجيش الجزائر، 1986، ص. ص. 104-105.

[3] يحيي، بوعزيز، المرجع السابق، ص. ص170-171.

[4] يوجد أنواع أخرى من السفن كالفلوتة والكورفيت وكوكاو وماونة وباشتردة والفلاقة والقصبر والغزال والفوسطو والفلوكة والعاشرية والطريدة والبولاكر والشالوب. ينظر: حنيفي هلالي، بنية الجيش

3. البحرية الجزائرية من الجهاد البحري إلى الغزو البحري:

إن التحول في نشاط البحرية الجزائرية من الجهاد البحري[1] إلى تفعيل الاقتصاد الوطني لم يكن بين عشية وضحاها، بل كان هناك تطور وتحول تدريجي بدا بنهاية الحرب الدينية التي خاضتها الخلافة، العثمانية المدعمة ببيلربايات الجزائر ضد أوروبا المسيحة، وبالتالي لم يعد نشاط البحرية الجزائرية مقتصرا على الجهاد البحري، وذلك بتأثير عوامل جديدة، ففي حين كانت عناصر البحرية الجزائرية حتى ذلك الوقت من سكان البحر المتوسط، بدأت تتسرب إليها عناصر شمالية أدخلت معها إلى البحرية الجزائرية تكتيكا جديدا وأشرعة جديدة مما ساعدها على اجتياز البحر المتوسط ودخول المحيط[2]، فبدأت البحرية الجزائرية تتحول شيئا فشيئا نحو الغزو البحري الذي كان الهدف من ورائه هو القيمة الاقتصادية، غدا نشاط البحرية الجزائرية يتمحور بشكل أساسي حول فكرة الغنائم

الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص.57، عبد الحميد بن أبي زيان، بن اشنهو، المرجع السابق، ص 105.

[1] الجهاد البحري، عرف الجهاد بأنه من مصدر جاهد جهادا أو مجاهدة أي قاتل العدو وجاهد في سبيل الله وهو من الجهد أي المشقة والطاقة، فالجهاد هو قتال العدو والكافر في ساحات الحرب إعلاء لكلمة الله. ينظر: جميلة بن موسى، الجهاد والاستشهاد، مجلة قضايا تاريخية، ع5، 2017، ص. 110، أما هنا فيقصد بالجهاد البحري ما اصطلح عليه بالقرصنة الإسلامية وقد سبق تعريفها.

[2] محمد خير، فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاستعمار الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979، ص. 92.

الجيدة والنميمة لا حول فكرة الدين خاصة بعدما احتضنت البحرية الجزائرية المغامرين الأوربيين الراغبين في الثراء السريع[1].

بدأ نشاط الغزو البحري في هذه المرحلة يغذي حلقة المبادلات التجارية في حوض المتوسط، لقد كان قانون الغزو البحري يقضي بوجود التبادل التجاري الذي كان يعتمد أساسا على بيع الأسرى، فلم تكن الجزائر مرسى لنشاط القراصنة غلا بكونها مركزا تجاريا نشيطا، كما كان رياس البحر يمثلون مصدر رزق للتجار، الذين كانوا ينتظرون عودتهم إلى الميناء لاقتناء بعض السلع، التي يبيعوها في الأسواق ومحلاتهم، وبالتالي أضحى الغزو البحري والنشاط الاقتصادي مترابطان، فهذا يرتفع وذلك يستفيد من الازدهار والتقدم[2].

4. الدور الاقتصادي للبحرية الجزائرية:

كانت للبحرية الجزائرية دور هام في انتعاش اقتصاد الجزائر خاصة في الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر، حيث كانت تضمن للجزائر مداخيل معتبرة من ثلاث مصادر أساسية هي: الغنائم التي تتم الاستيلاء عليها من السفن، ومبالغ افتداء الأسرى إضافة إلى الإتاوات والهدايا التي كانت تدفعها الدول الأوربية.

---

[1] حمزة إسحاق، زيتوني: البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية(1800/1519م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012، ص. 30.

[2] حمزة إسحاق، المرجع السابق، ص. 31.

4.1 الغنائم البحرية:

لقد شكل النشاط البحري الجزائري ولمدة طويلة مصدر وموارد للرزق، كما شكل عاملا حاسما في دعم الاقتصاد الجزائري، خاصة في مدينة الجزائر[1]، فقد كان النشاط البحري مربحا للغاية ويشكل العمود الفقري لعائدات الخزينة الجزائرية، حيث أن الدولة كانت تأخذ خمس الغنائم[2] التي تحصل عليها الرياس من غزواتهم البحرية، وكان الرياس يظهرون غنائمهم كاملة في عهد البيلربايات، أما بعد ذلك فقد تجنبوا إحضار الغنائم واكتفوا بأخذ ما خف وزنه وغلا ثمنه[3]، ويذكر حمدان خوجة ذلك فيقول:" عندما تجلب الغنائم إلى المدينة للسكان وتوزع قيمتها حينا على ذوي الحقوق[4] وتأخذ الخزينة العامة الخمس لأن الأشياء الجميلة كانت تأخذ قبل الاطلاع على الغنائم"[5].

لم تحصل الجزائر على الغنائم الفرنسية والإنجليزية ويمكن اعتبارها قليلة فيما عدا الحالات المتنازع في شرعيتها أو حالات التي يعترف فيها القناصل أنفسهم بشرعية الموقف

---

[1] أحمد، السليماني، المرجع السابق، ص. 49.

[2] يذكر حنيفي هلايلي في مقالة المعنون بـ: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني" أن الدولة كانت تنال حصة من الغنائم تتراوح بين السبع والعشر، وتخطى بـ 12% من أسعار السفن المحتجزة. ينظر: حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية ....، المرجع السابق، ص. 246.

[3] إلهام يوسف، وعلي صفر: التشكيلات العسكرية العثمانية في الجزائر(1587-1518)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، مج41، ع1، 2019، ص.184.

[4] كان يتم التقسيم بعد أن يتم انتزاع التكاليف وأجور موظفي البحر وحقوق إيالة الجزائر. ينظر: رحمونة، بليل، المرجع السابق، ص. ص. 20-22.

[5] حمدان عثمان، بن خوجة، المرآة، تقديم وتعريف وتحقيق: .... العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص.80.

الجزائري ويتمثل ذلك في حالات تهريب البضائع والأسرى والجوازات المزورة بصفة عامة ويمكن القول إنه قلما يتعرض سفن الإنجليز لذلك أيضا إلا في بعض الحالات التي يقع فيها بعض اللبس.[1]

أما الدول التي كانت تتعرض لها البحرية الجزائرية هي الممالك الإيطالية وفي مقدمتها مملكة نابولي لكن سفنها وحمولتها كانت ضعيفة القيمة، أما الغنائم التي كانت لها قيمة هي سفن المحيط الأطلسي الأمريكية والهولندية والدنماركية والسويدية والإسبانية بالأخص[2].

والجدول التالي يحتوي على عائدات السفن وقيمتها منذ 1611م إلى 1699م.

السنة	الغنائم من السفن والسلع	القيمة المالية
1611-1613	سفينتين كبيرتين	700 ألف قرش[3]
1620	سفينتين إسبانيتين - 19 أفريل سفينة فرنسة محملة ب 121 برميل - 05 أوت أخذ قارب محمل 66 برميل من النبيذ	45000 إيكي 450000 إيكي 15000 إيكي 2000 إيكي قدرت

[1] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني-القرصنة الأساطير والواقع-، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص.476.

[2] نفسه، نفس الصفحة.

[3] القرش: الاسم الذي أطلق على المسكوكات الأجنبية المستعملة أو المتداولة في الدولة العثمانية بشكل عام، فإن كانت ذهبا أطلق عليها القرش الأحمر، وإن كانت الكلمة مجرد من الإضافة قصدت بها السبيكة الفضية. ينظر: سهيل، صابان، المرجع السابق، ص 178.

	- 22 سبتمبر سفينة محملة بالملح مع عدد من الأسرى - في شهر أكتوبر تم الاستيلاء على 4 سفن تحتوي كل منها على بضائع تختلف عن الأخرى فواحدة بها النبيذ وأخرى فيها عدة أنواع من التوابل كالفلفل والقرفة وغيرهما وأخرى بها السكر وهناك ما احتوت على الخمور والكحول. - في شهر نوفمبر تم أخذ سفينتين وقاربين محتملة بسلع متنوعة	القيمة المالية لها ب 38500 إيكي قدرت ب 420300 إيكي
1623-1622	- خمس بوارج وسفن عظمى وكذلك سفن إنجليزيه وفرنسية وإسبانية وألمانية وإيطالية.	1700000 قرش
1625-1624	هجوم البحارة الجزائريين مع التونسيين على ميناء بيراستو بالبندقية	100000 إيكي
1626	استولى البحارة الجزائريون والتونسيون على 18 سفينة كبرى من البندقية محملة بسلع ذات قيمة عالية	16000 قرش
	تم الاستيلاء على 20 سفينة فرنسية	380000 إيكي

..163-1634	تم الاستيلاء على 80 سفينة فرنسية[1]	4752000 ليرة تبرنو
1638	أخذت عدة سفن مرسيلية	5600 قرش
1639	أخذ البحارة الجزائريون سفينة إسبانية	/
1640	أخذ الجزائريون بارجتين وسفينة من إسبانيا كنا أخذ الجزائريون سفينتين إنجليزيتين محملة بالسلع واحدة تحتوي على سبائك الفضة وريالات إسبانية وكمية من القرمز	/ 32000 إيكي مليون ليرة تبرنو
1642-1644	أخذ البحارة الجزائريون 5 سفينة إنجليزية	/
1651-1653	سفينتين فرنسيتين إحداهما لرجال الدين	/
1654	دخلت إلى الجزائر 17 سفينة منها 6 سفن هولندية و4سفن إسبانية	100000 إيكي
1660-1661[2]	62 سفينة إنجليزية-35 سفينة هولندية - بارجت فرنسية	/ 83 ملايين ليرة تبرنو

[1] "دان" "Dan" يذكر أن هذه 80 سفينة تم الاستيلاء عليها في الفترة الممتدة من 1629 حتى منتصف 1634م، تم الاستيلاء فيها على 52 مركبا في المحيط الأطلسي و28 في حوض البحر الأبيض المتوسط. ينظر: Piere, Dan : Histoire de barbarie et de ses corsaires, 2eme ed, paris, 1649, p. 320.

[2] في خريف سنة 1661 تم الاستيلاء على 12 مركب إنجليزي وتسعة مراكب هولندية و12 مركبا فرنسيا وإيطاليا. ينظر: مجتهد، بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا(1070-1170هـ/1659-1756م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012. ص. 50.

1663-1662	33 سفينة من دول أوروبية مختلفة إسبانيا البندقية نابولي مالطا	/
1664	20بارجة و28 سفينة من إنجلترا وإسبانيا وهولندا	/
1665	عدة صنادل وسفينة من البندقية سفينة إسبانية	2 مليون ليرة تبرنو
1666	سفينتين و4 صنادل وبارجتين	سلع إحدى السفن 40000 إيكي
1669-1667	7 سفن من إسبانيا ونابولي وهولندا	/
1670	5 سفن إنجليزية وبارجة هولندية	/
1672-1671	8 سفن من الدنمارك والبندقية وجنوة، إسبانيا، هولندا إحدى السفن الهولندية كانت تحمل 1500 برميل من الكحول المقطر ومن خمر بوردو	/

من خلال هذا الجدول نلاحظ الحجم الكبير للغنائم البحرية[1] إلا أن التدقيق فيه يبين المبالغة في عدد السفن المسلوبة في بعض السنوات وهذا راجع للمصادر المأخوذة منها المعلومات وهي مصادر أوروبية.

[1] هيبة كنيوة، رضوان شاقو: مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن السابع عشر 17م، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع2، 2021، ص. ص. 339-341.

4.2 الأسرى:

نظرا لكثرة الحروب بين الجزائر وأوروبا التي كانت نتيجتها أسر الآلاف والذين كانوا يشكلون بضاعة رائجة وقيمية، حيث كان توزيعهم وبيعهم يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر لأن عملية استرجاع الأسرى تتم مقابل مبالغ مالية باهضة جدا، إذا كانت قيمة الأسير تحدد بحسب مكانته، فقائد السفينة يطلق سراحه بدفع ألفين وخمسمئة قرش، أما معاونه وصانع السفن أو الجراح فيدفع عند كل واحد منهم ألف وخمسمئة قرش أما البحار فعليه تسديد ألف قرش وعادة ما يكون ثمن إطلاق الأسرى الألمان أعلى من الأخرين لخبرتهم في الأمور البحرية، وكان الواجب الأساسي للقناصل الأوربيين هو الافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى السلطات الجزائرية لإطلاق سراحهم[1]. الجدول التالي يمثل عدد الأسرى بالجزائر حسب مصادر الأوروبية:[2]

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1500	ديغو هايدو	حوالي 2500
1619	غرامي	35000/32000
1625	سالفوتمو	2500
1634	سيردان	25000
1640	جوزي دي تاماتو	40000

[1] إلهام بوسف، ولاء علي صقر، المرجع السابق، ص. ص. 183-184.

[2] محمد، بن سعيدان، علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص.53.

1640	إيمانويل دارندا	40000/50000
1660	لويس دوماي	5000
1665	دوفال	أزيد من 40000
1671	لاب فاشي	14000

أما بالنسبة لعملية الافتداء فقد كان الواجب الأساسي للقناصل الأوربيين، واعتماد وسائط أوروبيين من الدبلوماسيين، غالبا ما يكونون القساوسة المختصين في عملية الفداء[1]، وقد كان هناك ثلاثة مجموعات مسيحية متخصصة في عملية الافتداء، وهي جماعة الثالوث المقدس les trimitanes ومجموعة الموسدير Mercédaires وجماعة أباء الرحمة الفرنسيسكان [2]، والجدول التالي يوضح أثمان الافتداء[3].

السنوات	1644	1662	1666	1683	1685
ثمن الافتداء	155 ليرة فرنسية	500 فلورين[4]	600 ليرة فرنسية	750 فلورين	800ليرة فرنسية

[1] جون ب، وولف: الجزائر وأوربا، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص. 217.

[2] نفسه، ص. ص. 215-216.

[3] محمد، بن سعيدان، علاقات الجزائر، المرجع السابق، ص.57.

[4] الفلورين: عملة هولندية قيمتها تقارب الليرة. ينظر: المنور، مروش: دراسات عند الجزائر في العهد العثماني+ العملة الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص.51.

5. الخاتمة :

ومما سبق نلاحظ مبالغة المصادر الأوروبية في عدد الأسرى، وهذا راجع إلى عدد التدقيق في إحصائهم والمبالغة في أعدادهم لتشجيع عملية الافتداء التي كانت تخضع لشروط صعبة كانت تفرضها إيالة الجزائر أضافة إلى أن سعر الافتداء لم يكن يشمل فقد سغر الفدية ولكن يضاف غليه رسوم أخرى.

ومن ذلك نستخلص ما يلي:

تعتبر السفن والمراكب التي جاء بها خير الدين بربروس هي النواة الأولى للأسطول البحري الجزائري والتي تطورت بمرور الزمن بإضافة سفن ومراكب متنوعة.

كانت البحرية الجزائرية تنشط بدافع ديني يغذيه صراع الدولة العثمانية مع الدول المسيحية وعلى رأسها إسبانيا بسبب قضية طرد الأندلسيين إلا أن توقيع المعاهدة جعل البحرية الجزائرية تتحول من الجهاد البحري إلى الغزو البحري.

كان للبحرية الجزائرية دور اقتصادي هام أدى إلى انتعاش التجارة خاصة، وذلك عن طريق بيع الغنائم وعائدات السفن التي يستولي عليها الأسطول الجزائري إضافة إلى المبالغ المالية المتحصل عليها من خلال افتداء الأسرى المسحيين.

ملاحظات حول التجارة الخارجية للجزائر في القرن الثامن عشر من خلال مذكرات القنصل الفرنسي فونتور دو بارادي

Notes on Algeria's foreign trade in the eighteenth century through the memoire of the French consul venture de Paradis

د. محمد بستي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

1. مقدمة:

يعتبر كتاب الجزائر خلال القرن الثامن عشر لفونتير دو برادي venture de paradis من المصادر النادرة والقيمة التي عاصرت الوجود العثماني في الجزائر، وما يزيد الكتاب أهمية وقيمة تاريخية كون مؤلفه شاهد على الأحداث الفترة التي كان متواجد خلالها في مدينة الجزائر، وباعتبار المؤلف دبلوماسي فرنسي فإن ذلك يضفي على معلوماته بعض المصداقية إذ شغل عدة وظائف في إيالات شمال إفريقيا ومنها الجزائر في عهد الداي محمد بن عثمان باشا لتسوية بعض المسائل العالقة بين البلدين فرنسا والجزائر، حيث أقام بالجزائر سنتين درس خلال إقامته نظام الإيالة والحياة الاجتماعية والعسكرية وخاصة الاقتصادية، وكتب كثيرا عن موضوع العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ودول الأوروبية خاصة مع فرنسا والبرتغال وانجلترا وهولندا والسويد ومالطة.

2. مؤلف الكتاب ومحتواه:

2.1 التعريف بصاحب الكتاب:

هو فونتير دو برادي ***venture de paradis*** من مواليد مدينة مرسيليا يوم 8 ماي 1739م، ينحدر من عائلة نبيلة، تتكون من أم يونانية وأب كان يشتغل ترجمان في عدة قنصليات فرنسا في بلاد المشرق، لما بلغ سن الثالثة عشر استفاد من منحة دراسية إلى باريس لدراسة اللغات الشرقية: العربية والتركية، كما درس اللاتينية بمعهد اللغات الشرقية، وبعد خمس سنوات عيّن في مكتب

الترجمة في القسطنطينية، ثم شغل عدة وظائف في صيدا والقاهرة وتونس والمغرب، مما مكنه من تعلم اللغة العربية والتركية وإتقانهما[1].

انتقل "دو برادي" بعد ذلك إلى اسطنبول وأصبح فيها معاونا لممثل فرنسا فيها، وفي سنة 1770م عيّن مساعدا لرئيس المترجمين الفرنسيين، وسافر إلى مصر حيث التقى بحاكمها محمد علي[2] وتعرف عليه، وتوطدت بينهما العلاقة، ثم أرسل ممثلا لفرنسا في بلاد المغرب الأقصى وبعدها تم تعيينه رئيسا لديوان الترجمة في تونس، وفي الأخير عينه الملك لويس السادس عشر مترجما للغات الشرقية في وزارة الخارجية[3]، وفي سنة 1788 أوفدته حكومة فرنسا إلى ايالة الجزائر في عهد الداي محمد عثمان باشا[4] لتسوية بعض المسائل العالقة بين البلدين، فأقام بمدينة الجزائر سنتين، درس خلال إقامته نظم الايالة وألف كتابا عن اللغة البربرية وشرح في القاموس كلماتها وترجمه إلى العربية والفرنسية[5].

بعد مغادرته الجزائر عيّن في السفارة الفرنسية في إسطنبول، ثم استدعاه نابليون بونابرت لاصطحابه إلى مصر حيث كان لسانه الذي يكلم به عموم المصريين، وكان يكتب له بلغاته بالعربية

---

[1] فونتير دو برادي ، الجزائر خلال القرن الثامن عشر، تر: لخضر بوطبة، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 7.

[2] محمد علي باشا: (1849-1769م)، من أصول ألبانية، حكم مصر بين سنوات 1805-1849م، مؤسس العائلة الخديوية في مصر، أنظر: جلول بوقراف، أطماع محمد علي باشا التوسعية في السودان 1821-1881م (دراسة في الأسباب والدوافع)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المركز الجامعي تيندوف، 2018، عدد5، ص 92.

[3] دي برادي، مصدر سابق، ص 7.

[4] محمد بن عثمان باشا: تولى حكم الجزائر سنة 1766م، بعد إجماع العلماء والديوان وكل من حوله على ضرورة توليه حكم ايالة الجزائر، وقد وصفه أحمد الشريف في مذكراته بقوله "كان مؤثرا للعدل والإنصاف...يحب الجهاد، وقعت في أيامه حروب كثيرة.."، مع الدنمارك، اسبانيا، انجلترا، حول سيرته وولايته لايالة الجزائر أنظر: أحمد الشريف الزهار ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص23.

[5] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص161.

لكي يخاطب بها الشعب المصري، وكان له الفضل في التفاف الكثير من القبائل العربية حول بونابرت، وظل ملازما له حتى أصيب بمرض خطير ومات أثناء حصار بونابرت لمدينة عكا سنة 1799م، وقد مدحه المؤرخ المصري الجبرتي وأشاد بمواهبه وأخلاقه، ترجم دو برادي العديد من الكتب النادرة إلى اللغة الفرنسية منها تاريخ الخلفاء والمماليك في مصر للشيخ يوسف المقدسي، والموجز الجغرافي التاريخي لدولة المماليك لابن شاهين الزيري، ويعد الكتاب الذي بين أيدينا من أهم أعمال فنتور دو برادي، وقد كتب عن رحلته إلى الجزائر وتونس كتابا قيما سجل فيه ملاحظاته وانطباعاته حول البلدين وقد ساعده على ذلك إتقانه للغة العربية والتركية[1] .

ويعتبر دي برادي من أكبر مستشرق في القرن الثامن عشر ونظرا لكفاءته النادرة وخدماته الجليلة التي قدمها لبلاده وللإمبراطور فقد كانت وفاته خسارة كبيرة وقد عبر بونابرت عن ذلك بقوله: "لقد مات فونتير دو برادي إنها لخسارة كبيرة لنا"[2].

2.2 محتوى الكتاب وأهميته:

يعتبر كتاب "الجزائر خلال القرن الثامن عشر لفونتير دو برادي من المصادر النادرة والقيمة التي عاصرت الوجود العثماني في الجزائر، وما يزيد الكتاب أهمية وقيمة تاريخية كون مؤلفه شاهد على الأحداث الفترة التي كان متواجد خلالها في مدينة الجزائر، وباعتبار المؤلف دبلوماسي فرنسي فإن ذلك يضفي على معلوماته بعض المصداقية إذ شغل عدة وظائف في إيالات شمال إفريقيا ومنها الجزائر في عهد الداي محمد بن عثمان باشا لتسوية بعض المسائل العالقة بين البلدين فرنسا والجزائر حيث أقام بالجزائر سنتين درس خلال إقامته نظام الإيالة والحياة الاجتماعية والعسكرية وخاصة الاقتصادية[3].

وتعتبر أعمال فونتور دي برادي ذات قيمة علمية عالية بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث ومن المصادر الأساسية لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، حيث نشرت في المجلة

---

[1] دو برادي، مصدر سابق، ص 8.

[2] نفسه، ص8.

[3] نفسه، ص 5.

الإفريقية،[1] والكتاب موضوع الدراسة هو جزء من خمسة مجلدات، حيث يتألف جزء من المجلد الأول على ملاحظات جمعها دي برادي عن الجزائر 1789م، وأطلق على الكتاب اسم "الجزائر خلال القرن الثامن عشر" Alger aux XVIII siècle ولكن أصل العنوان هو "ملاحظات حول الجزائر"، ونشر هذا الكتاب من قبل دار النشر: typographie Adolphe Jourdan، والذي صدر عام 1898م بالجزائر، وعدد صفحاته 178 صفحة[2].

وترجم الكتاب من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية من طرف الدكتور لخضر بوطبة، وطبع في دار النشر "دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع " بالجزائر سنة 2022م تحت عنوان " الجزائر خلال القرن الثامن عشر"، ضمّ مقدمة الناشر فجنان Fagnan[3] ومقدمة والتعريف بالكاتب من إنشاء المترجم، وتبلغ عدد صفحاته 221 صفحة[4].

أشار "فجنان" "Fagnan" إلى أمر مهم يتعلق بالكتاب الذي بين أيدينا "الجزائر خلال القرن الثامن عشر" أنّ الأوراق الذي كتب "دي برادي" ملاحظاته عن الجزائر فيها لم تصل إلى شكلها النهائي على يد المؤلف لأنه لم يكن له الوقت لإتمامها، وتم ضياع عدة أوراق وتم تصنيف هذه الأوراق بشكل غير كامل من قبل الشخص المسؤول عن أمر رعاية مثل هذه الأوراق بالمكتبة، فحسب الناشر أنها كانت مكتوبة أحيانا في صفحات كاملة وأحيانا في عمودين إما عموديا أو أفقيا وهذا يقودنا للقول أنّ الكتاب الذي جمعت فيه ملاحظات فنتور دي برادي لم تذكر فيه جميع الحقائق ومن الممكن أنه تم حذف عدة أجزاء أو تم تعرض إلى

---

[1] عميراوي أحميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، الجزائر، ص 12.

[2] venture de paradis, Alger aux XVIII siècle, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898, P1.

[3] Ibid, p 1,2.

[4] دي برادي، مصدر سابق، ص 5-7.

النصوص الأصلية، كما لم ينقل الشخص المسؤول عن رعاية هذه الأوراق جميع الحقائق التي اقترح جمعها فنتور دي برادي[1].

ونظرا لأهمية كتاب "الجزائر خلال القرن الثامن عشر" لقي اهتماما كبيرا من قبل المؤرخين والباحثين الغربيين والجزائريين، وقد نقل أحمد توفيق المدني أجزاء من هذا المصدر عند تأليفه لكتاب عن سيرة الداي محمد بن عثمان باشا، ففي مقدمته أشار إلى المصادر الأجنبية التي كتبت التاريخ لخدمة التاريخ دون تدليس ولم يكن لأحمد توفيق المدني أن ينقل عن فنتور دي برادي لو لم يلمس فيه بعض النزاهة والموضوعية، ورغم ذلك فإن هذا المصدر أو غيره من المصادر الأوروبية لا تخلوا من النزعة الذاتية والدينية حيث كتب أحمد توفيق المدني يقول عنها: "فأما المصادر الأوروبية من هذا النوع (يقصد كتابات النزيهة) فهي قليلة نادرة، ثم إنها على قلتها وندرتها لم تخلوا من التأثر بالدعاية الدينية والسياسية الواسعة النطاق التي انتشرت في أوروبا ضد الإسلام عامة، وضد هذه الأقطار بصفة أخص، لفائدة الكنيسة أو الدول الطامعة في امتلاك البلاد"[2].

يشمل المصدر على معلومات بالغة الأهمية وتفاصيل دقيقة تعد نادرة جدا في المصادر العربية والأوروبية فمنها على سبيل المثال مكانة الجزائر الدولية خلال القرن الثامن عشر والعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية، فالجزائر من خلال هذا المصدر هي الدولة بكل مقاييس الدولة، حيث كانت لها استقلالية القرار تحارب من تشاء وتسالم من تشاء، وذلك ظاهر من خلال ما كانت تدفعه الدول الأوروبية من إتاوات وهدايا قنصلية

---

[1] نفسه، ص 11.

[2] توفيق المدني، مرجع سابق، ص 7.

للجزائر، وهذه الهدايا لم تكن تقدم في مناسبات محددة بل كانت تخضع لظروف العلاقات وخصوصيتها بين الجزائر والدول الأوروبية[1] .

وفي ما يلي قيمة الهدايا والإتاوات التي كانت تدفعها أهم الدول الأوروبية وفق ما ود في الكتاب[2]:

- **هولندا:** تدفع هولندا كل سنة 10 آلاف سكة جزائرية في شكل بضائع تتمثل في البرود والحبال والقنابل والأخشاب، وتدفع كل عامين هدايا قنصلية تتمثل في الساعات والخواتيم والقفاطين والملف بمقدار 30ألف سكة جزائرية.

- **الدنمارك:** تدفع الدنمارك 10 آلاف سكة جزائرية في شكل بضائع مطلوبة ومحددة السعر، وكانت تدفع هدايا قنصلية كل عامين متمثلة في الحلي والخواتيم والملف المذهب ومقدار الهدايا لا يقل عن 30ألف جنيه.

- **جمهورية البندقية:** كانت تدفع 10 آلاف سكة جزائرية كل عام، وهدايا قنصلية كل عامين.

- **السويد:** كانت السويد تدفع الهدايا القنصلية كل عامين في شكل حلي وغيرها ما مقداره 30 ألف فرنك.

- **انجلترا:** تدفع هدايا قنصلية كل خمس سنوات عندما يتغير القنصل وتدفع سنويا إتاوات قليلة القيمة.

- **فرنسا:** تدفع الهدايا القنصلية كل 7 أو 10 سنوات إضافة إلى الهدايا الودية باستمرار ، وكانت الغرفة التجارية لمرسيليا تقوم في كل شهر جانفي بإرسال الهدايا في كميات من التفاح والأجاص والمعاجين والأسماك حيث تصل قيمتها إلى 6 أو 7 آلاف ليرة، وتوزع على حوالي 60 رجلا وهم كبار

---

[1] ياسين بودريعة، الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1786-1830م، دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2016-2017، ص93.

[2] دي برادي، مصدر سابق، ص 178.

وصغار الدولة في الجزائر كل حسب رتبته، وكانت الشركة الفرنسية الإفريقية[1] تدفع إتاوات سنوية عن نشاط صيد المرجان للداي والقياد والباي.

وقد عالج هذا المصدر عدة مواضيع اقتصادية واجتماعية ودينية من زاوية مختلفة، كما تضمن عدة جوانب إدارية وعسكرية تخص إيالة الجزائر ، وأمور تتعلق بالجوانب دبلوماسية، وفي ما يلي جدول يمثل أهم مواضيع الكتاب:

جدول يمثل أهم المواضيع التي كتب عنها فنتور دي بردي بين سنوات 1788م-1789م[2]:

الدولة	الاقتصاد	المجتمع	الجيش
-تشكيلة حكومة الجزائر -- الداي - القانون الأساسي -الوظائف والمناصب -الضباط المكونون للحكومة	- الصناعة والتجارة في مدينة الجزائر - التجارة الخارجية -كراء أراضي البايلك -أسعار المواد الغذائية -الواردات والصادرات - الجمارك - غنائم البحر - الرواتب	-قبائل زواوة وفليسة -الجيجليون، الميزابيون، البسكريون -الملابس الأسرى -عادات وتقاليد - الأهالي الفلاحين -المساجد والمدارس -	- الجيش والقرصنة - القوات البحرية - الرياس - اليلداش - الحاميات والمخيمات - الأغا، أغا الانكشارية - الصبايحية

[1] الشركة الفرنسية الإفريقية: تأسست هذه الشركة بأمر ملكي سنة 1471م، وتوقفت عندما خلفتها الوكالة الإفريقية سنة 1794م، وكانت تتمتع هذه الشركة بامتيازات واسعة في الاستيراد والتصدير خاصة بالشرق الجزائري حيث كانت تجني فوائد كبيرة خاصة في تجارة الحبوب والمرجان والجلود والشمع، وكانت تدفع لباي قسنطينة 10 % على السلع التي تقوم بشرائها، وكان يمثل هذه الشركة مفوضان وخادم، حول هذه الشركة أنظر: جون أندري بايسونال، رحلة إلى ايالة الجزائر، تر: لخضر بوطبة، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2022، ص 200.

[2] دي برادي، مصدر سابق، ص 221-224. أنظر أيضا:

- venture de paradis , op.cit.

- أعضاء مجلس الديوان -السياسة الداخلية -تقارب بين حكومتي مالطة والجزائر -العلاقات الجزائرية الأوروبية - القناصل	- الخزينة - تذاكر التموين -		- الثكنات - ضباط الشرطة - مساكن الضباط

3. ملاحظات حول العلاقات التجارية بين إيالة الجزائروالدول الأوروبية:

عرفت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني علاقات تجارية مع عدة دول الأوربية خاصة مع دول جنوب أوروبا وهذه العلاقة كانت تخضع وتتحكم فيها الكثير من الظروف السياسية على الصعيد الداخلي والدولي في البحر الأبيض المتوسط،[1] لذلك قبل الحديث عن العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية يجب علينا التطرق أولا إلى العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية خلال القرن الثامن عشر.

[1] كمال بن صحراوي، دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الاستعمارية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ط2، 2016، ص 55، 56.

3.1 العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة في العلاقات التجارية بين الجزائر ودول الأوروبية:

لقد أثرت عدة عوامل في التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ما اتفقت عليه أغلب المصادر وهو الوضع السياسي الداخلي والأزمات الداخلية، فبداية القرن الثامن عشر حاول أوجاق الجزائر الحصول على الاستقلال تجاه الباب العالي حيث رفض الداي علي شاوش في سنة 1711م دخول شركان إبراهيم إلى الجزائر قادما من اسطنبول، وهو ما نتج عنه الكثير من الفوضى والاضطرابات التي أثرت على الجانب الاقتصادي للايالة[1]، ضف إلى ذلك كثرة الاغتيالات السياسية والتمردات وقتل الدايات وفي مقدمتهم الداي محمد بكداش (1710-1707)، دالي ابراهيم باي 1710م، داي محمد الخزناجي (1724-1718م)[2]، كما كان للثورات[3] والأوبئة[4] والكوارث الطبيعية التي عرفتها الايالة أثر سلبي على حجم المبادلات التجارية، ومما زاد الطين بلة الضرائب الباهظة التي فرضها الدايات على التجار الأجانب والمحليين، وضرائب أخرى كانت تفرض على كل سفينة ترسو على السواحل

---

[1] بليل رحمونة، العلاقات التجارية لايالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مارسيليا" "وليفورن" من 1700 إلى 1827، رسالة ماجستير، إشراف: فغرور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2002-2001، ص02.

[2] ابن المفتي حسن بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 59-61.

[3] من بين الثورات التي عرفتها الجزائر نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ثورة بجبال القبائل 1718م، ثورة الشيخ الدرقاوي 1802م، ثورة الشريف بن الأحرش 1804م، والثورة التيجانية 1826م، أنظر:

-بليل رحمونة، مرجع سابق، ص 2-4.

- أوجان فايسات، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517-1837م، تر: أحمد سيساوي، دار كنوز غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2019، ص 204.

[4] يذكر دي برادي أن الطاعون قضى سنتي 1787-1788 على الكثير من صناع الأحزمة الحريرية مما أدى إلى تراجع هذه الصناعة لعدة سنوات، انظر : دي برادي، مصدر سابق، ص 48.

الجزائرية، وجشع بعض الحكام الذين كانوا يحتكرون المواد الأساسية التي تصدر بكثرة وتعود عليهم بأرباح كبيرة مثل الحبوب، الزيت، الشمع، الصوف، الجلود، والملح [1].

وعلى الصعيد الخارجي كان لحرب كريت بين الدولة العثمانية وحلفائها خاصة من ايالات شمال أفريقيا من جهة والبندقية وحلفائها من جنوب غرب أوروبا من جهة أخرى وبالأخص فرنسا انعكاسات سلبية، بحيث أدت هذه الحرب إلى الركود التجاري في البحر المتوسط وازدياد نشاط القراصنة الأوروبيين واعتراضهم للسفن التجارية الجزائرية،[2] وكان لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية سنوات 1786م و1789م أثر على الواقع التجاري باعتبار أن فرنسا أهم شريك تجاري مصدر ومستورد، ويعود سبب هذا التوتر إلى غرق سفينة جزائرية على السواحل الفرنسية حيث هاجمتها سفن حربية فرنسية، وترتب عن هذه الحادثة مشاكل ونزاعات وانخفاض في المبادلات التجارية مع فرنسا، وهذا التوتر الذي حصل بين البلدين جعل حكومة فرنسا ترسل فنتور دي برادي إلى الجزائر لتسوية هذه المسألة[3].

كما كانت السفن التجارية الجزائرية تتعرّض للتفتيش والمضايقات من قبل الدول الأوربية، فلم تكن تسمح لهم بممارسة التجارة في مدنها والشحن من موانئها بحجة أنّ البحارة الجزائريين يقومون بالاستيلاء على السفن التجارية للدول الأوروبية، وقد استعملت مرسيليا كل الحيل والعراقيل لإبعاد التجار الجزائريين وسفنهم التجارية عن مينائها، ويؤكد "فاليير" القنصل الفرنسي في الجزائر هذا قائلا: "كانت مرسيليا تتبع عن كثب نشاطات التجار

---

[1] أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 190، 196.

[2] محرز، مرجع سابق، ص 196.

[3] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 32،39.

الجزائريين في مينائها، وكانت تلجأ إلى استعمال الذرائع المختلفة لإفشال مجهوداتهم، وكانت تكثف مساعيها لدى البلاط الملكي من أجل هذا"[1].

3.2 الصادرات والواردات:

3.2.1 الصادرات:

إن أهم المواد المصدرة والمستوردة التي كانت يتم تداولها في التجارة الخارجية كانت خليط بين الضروريات والكماليات التي كان يحتاجونها الجزائريون والأوروبيين معا، فكانت ايالة الجزائر حسب ما ورد في مذكرات فنتور دي برادي تصدر إلى أوروبا المواد الغذائية المتمثلة في: جميع أنواع الخضر عدا الفاصولياء البيضاء والقرمز الذي يأتي من معسكر واليتطري والزجنفر الذي يتم جمعه من مقاطعة معسكر والقمح والشعير والخضروات كانت تشحن من مدينة الجزائر ودلس وخاصة من أرزيو، والمواد الحيوانية المتمثلة في: الجلود، الصوف والقماش المزوج بشعر الماعز والأحزمة الحريرية، وريش نعام الذي يعتبر من أهم المواد المصدرة في مدينة الجزائر منذ خمسة وعشرون سنة، حيث كانت بلاد الميزاب تزود الايالة بكميات كبيرة منه وكان الأهالي واليهود يذهبون للبحث عنه ويبيعونه في ليفورنو[2].

ومن أهم الصادرات الجزائرية إلى أوربا الصوف الذي كان يشهد منافسة على تصديره بين الفرنسيين واليهود والذين كانوا يبذلون جهدهم لامتلاكه لأن مدة صلاحياته تدوم حتى سنتين، وقد كان يخرج من ميناء الجزائر سنويا إلى البلاد الإسلامية مابين 7 و8 آلاف قنطار جزائري من الصوف، ويأتي أغلبه من بايلك التيطري، وكانت الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية تصدر منه سنويا 10 إلى 12 ألف قنطار من ميناء بونة (عنابة)، ووصل حجم تصديره سنة 1787م من طرف نفس الشركة إلى 25000 قنطار[3].

---

[1] C.ph vallière, l’Algérie en 1781, mémoire du consul C.ph vallière, pub par Lucien chaillou, Valbert rand, Toulon, 1974.

[2] دي برادي، مصدر سابق، ص ص 32، 49-50.

[3] نفسه، ص 32-33.

وكانت ايالة الجزائر تقوم بتصدير مختلف منتجاتها عبر عدة موانئ على طول الساحل أهمها: مرسى الخرز، القالة، عنابة، القل، بجاية، الجزائر، شرشال، أرزيو...الخ[1]، هذا وكانت الجزائر تقوم بعملية استئجار السفن المعتادة على النقل من أجل نقل البضائع إلى الأسواق الخارجية في ليفورنو واسبانيا حيث كانت ترسو من 25 و30 سفينة فرنسية بين سفن التجارة بعضها من أجل التصدير والاستيراد من مرسيليا والبعض الأخر سفن النقل، إضافة إلى ثلاث أو أربع سفن الشمال وثلاثين سفينة اسبانية تأتي لاستيراد الحبوب،وكانت تحمل في بعض الأحيان بعض حمولات من الملح والبطاطا الحلوة والنبيذ وماء الحياة[2].

3.2.2 الواردات:

أهم المواد التي كانت تستوردها الجزائر من الدول الأوربية بعد أن توسعت تجارتها الخارجية، تتمثل في: السكر، البن، الحديد، لأقمشة، الحرير، المناديل، القرنفل، القماش المخملي، القهوة، الأرز، الزجاج، المرايا، الورق، الخردوات الحديدية، ويقوم بهذه العملية جماعة من اليهود الليفرنيين والجزائريين الذين يملكون مؤسسات وممثلين في موانئ البحر المتوسط ويتمتعون عادة بحماية الدايات والبايات[3]، وأهم مناطق الأسواق الاستيراد كانت مرسيليا، وليفورنو، وفي ما يلي أهم مناطق الاستيراد والبضائع وقيمتها :

جدول رقم1: يمثل **الواردات وقيمتها إلى مدينة الجزائر سنة 1788م** من خلال مذكرات فنتور دي برادي:

الواردات وقيمتها إلى مدينة الجزائر سنة 1788م			
منطقة الاستيراد	عدد السفن	البضائع	قيمتها

[1] محرز، مرجع سابق، ص 198.

[2] دي برادي، مصدر سابق، ص50.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1984، ص 85.

فرنسا، مرسيليا	ستة سفن	السكر، البن، الحديد، الرصاص، صناديق من مسكرات القرموني، الورق، الخردوات، الأمشاط، والقرنفل، والملف الجميل من سيدان sidan وأقمشة ليون lyon الغنية، ومناديل الحرير الكاتالونية.	بين 700000 إلى 800000 ألف ليرة.
ليفورنو، جنوى	سفينتان أو ثلاثة	الأقمشة الألمانية، النسيج القطني، القماش المخملي الجنوي، الكؤوس، المرايا والقليل من السكر والتوابل، البن	200.000
تركيا	سفينتان	الأقمشة القطنية والحريرية للقمصان، الفوطات، ،الديميت، الأقمشة القطنية المسماة "بلوخة"، البراعم، الساتان، قرمز بروسة، الحرير، الغليونات، الأواني النحاسية، اللوليات، الأطباق، آلات طهي القهوة، القدور النحاسية، وجميع أنواع الأواني النحاسية الأخرى للمطبخ.	30000-200000ألف ليرة
الإسكندرية المجموع	سفينة	القهوة، الأرز	1300000

- يلاحظ من خلال الجدول أنّ واردات الجزائر تمثل في أهم الكماليات وما يسمى بمنتجات المستعمرات (القهوة، السكر، التوابل...الخ)، وتعتبر مرسيليا وليفورنو وتركيا أهم أسواق الواردات للجزائر نهاية القرن الثامن عشر، وقدر مجموع واردات الجزائر خلال نفس الفترة بـ 1300000 ليرة.

إن البضائع الواردة من مرسيليا كان التجار الفرنسيين هم فقط الموردين لها، ويدفعون ضريبة 5 % ، ونفس الشيء مع البضائع الواردة من ليفورنو كان التجار اليهود هم المتحكمين فيها ويدفعون على ذلك ضريبة 10[1] %، وقد أورد فنتور دي برادي قيمة الضرائب التي تدفع على السلع التي كانت تدخل إلى الجزائر من المشرق ومن البلاد المسيحية وهي 5 % بالنسبة للدول الأوروبية ، و5 % بالنسبة للأهالي و12.5 % بالنسبة لليهود ونفس القيمة كان يدفعها المغاربة[2].

وفي ما يلي جدول يمثل قيمة الواردات من البلدان التالية: مرسيليا، ليفورنو، تركيا، الإسكندرية.

جدول رقم2: قيمة الواردات فالجزائر أواخر القرن الثامن عشر[3]

منطقة الاستيراد	عدد الحمولات	قيمة الاستيراد
مرسيليا	ستة أو سبع	800.000 جنيه
ليفورنة	حمولتان أو ثلاث	1000.000 جنيه
تركيا والإسكندرية	-حمولتان	300000 جنيه
المجموع		2100000 جنيه

يلاحظ من خلال الجدول أنّ ليفورنو كانت تحتل الصدارة في قيمة الواردات رغم أن عدد الحمولات لا يتجاوز ثلاثة حمولات، مقابل تراجع الواردات من سوق مرسيليا مع أن عدد الحمولات تجاوز الستة حمولات وذلك راجع إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية نهاية القرن الثامن عشر مقابل سيطرة اليهود اللفورنيين على التجارة الخارجية للجزائر، تليهما تركيا والإسكندرية بحمولتان. .

[1] أبو القاسم سعد الله، في النشاط العسكري والتجاري للجزائر خلال القرن الثامن عشر، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2007، ص316.

[2] دي برادي، مصدر سابق، ص 45.

[3] نفسه، ص 48.

4. خاتمة:

اهتم فنتور دي برادي في كتابه بموضوع التجارة الخارجية للجزائر حيث أورد عدة صفحات عن هذا الموضوع وأعطى لها أهمية كبيرة في كتاباته، عكس الكتابات والمصادر الأوروبية الأخرى التي لم تهتم بهذا الموضوع ولم يمنحوها حيزا كبيرا في كتاباتهم، وانصب جل اهتماماتها على موضوع الأسرى والقرصنة وحكومة الايالة واستصغروا تجارة ايالة الجزائر .

من خلال مذكرات الدبلوماسي الفرنسي نستنتج أيضا أن التجارة الخارجية للجزائر خلال القرن الثامن عشر شهدت تحسننا بعد أن عرفت ركودا خلال القرن السابع عشر نظرا لعدة عوامل داخلية وخارجية، وقد مثلت ليفورنو ومرسيليا أهم أسواق الجزائر تصديرا واستيرادا، ومرد ذلك إلى سيطرة اليهود والشركة الفرنسية على تجارة الخارجية وأهم المنتجات خاصة الحبوب والمرجان.

لم يكن للجزائر أسطولا تجاريا مما كان يحتم عليها للجوء إلى عملية استئجار السفن المعتادة على النقل من أجل نقل البضائع إلى الأسواق الخارجية في مرسيليا وليفورنو واسبانيا.

الاستغلال الاقتصادي الاستعماري عبر خط سكة حديد بونة - تبسة من خلال شركات الامتياز 1857- 1914

Colonial economic exploitation via the Bone-Tebessa railway through concession companies 1857-1914

دة. بوذراع إيمان
جامعة زيان عاشور-الجلفة-

1. مقدمة:

يختلف نظام سكة الحديد في مستعمرة الجزائر عن الكثير من الأنظمة الأخرى من حيث تاريخه السياسي وشكله الجغرافي وكذا طرق استخدامه. والأكثر وضوحا هو أن الاستراتيجية العسكرية كانت لها نتائج هامة على بناء وتسيير الشبكات القاعدية.

إذ كانت الخطوط الفرعية الاستراتيجية قد بنيت تجاه حدود ذات خطورة كبيرة رغم التطور اللاحق الذي شهدته وكان متأثرا بالاستخدام التجاري، على الرغم من أن الأغراض الأولى لإنجاز خطوط سكة حديد عسكرية، واستخدمت الجيوش هذه الخطوط في البداية للتوسع ففي سنة 1912 استخدم خط بونة – تبسة لإخماد الثورات والحملات التونسية التي بدأت سنة 1881. لكن بعد اكتشاف ثروات المناطق الداخلية تم تمديده لاستنزاف خيراتها. وقد قسمنا الورقة البحثية الى ثلاث محاور رئيسية:

اولا- خط بونة – تبسة وإمكانات الإقليم

ثانيا- استغلال الخط عن طريق شركات الامتياز

ثالثا- انعكاسات الاستغلال الاقتصادي على المنطقة.

2. خط بونة – تبسة وإمكانات الإقليم:

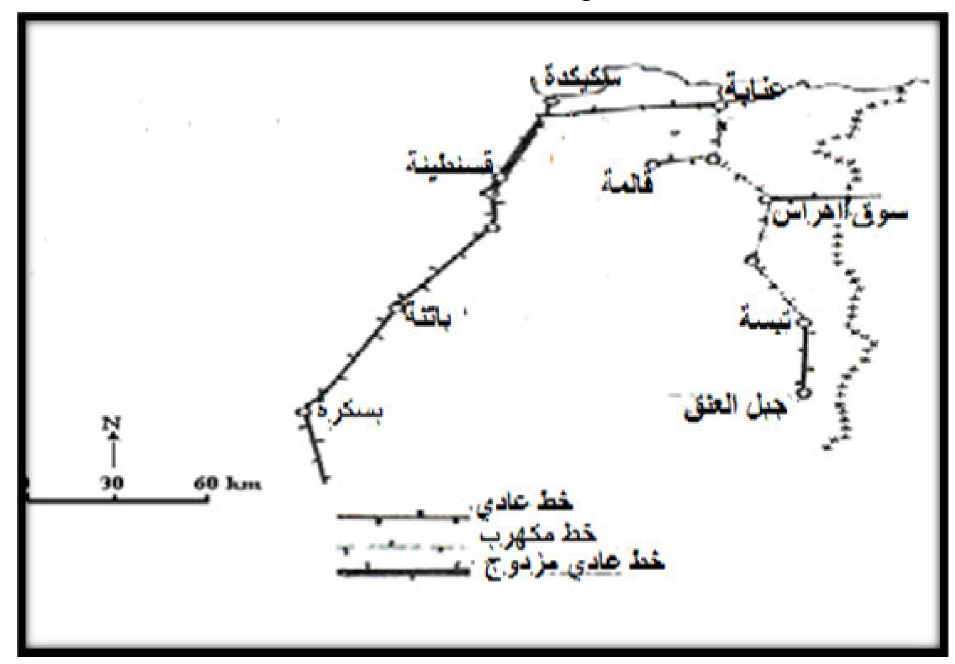
شمل إقليم الشرق الجزائري خلال فترة الاحتلال على مجموعة من الخطوط للسكة الحديدية ابتداءا من سنة 1844، علما أن أول خط حديدي افتتح للاستغلال ربط بونة- منجم عين مكرة كان سنة 1859، وتوالت بعده الخطوط التي تضمها مقاطعة قسنطينة ككل يتم استغلال إحدى عشر خطا حديديا وهي: خط سكة حديد يربط سكيكدة بقسنطينة، خط السكة الذي يربط قسنطينة بالجزائر، الخط الرابط القراح ببسكرة عبر باتنة، الخط الرابط بين بونة – الخروب بطول 203 كلم، الخط الرابط بين بونة – تونس، خط الذي يربط بين سوق أهراس - تبسة 128 كلم يضم كل من سوق أهراس، واد الشوك الدريعة، مداوروش، واد الداموس، العوينات، مرسط، وتبسة، خط السكة الرابط بين بونة وسانت شارل *Saint-Charles* [1] بطول 99 كلم. الخط الرابط بين بجاية *Bougie* وبني منصور بطول 89 كلم، الخط الرابط بين ولاد رحمون D'Ouled-Rhamoun وخنشلة، الخط الذي تعبره عربة النقل البخارية من بونة إلى القالة على مسافة 88 كلم. كما تم ربط سكة حديد بونة – راندون تتفرع سانت شارل من بونة إلى قسنطينة ومنه إلى تونس تضم محطتين رئيسيتين: (داغوسة -راندون) ومسار من 15 كلم. وهي شبكة تتألف من حوالي 1516 كلم. شبكات (قنوات الاتصال) تشمل 12.800 كلم.[2] والخريطة التالية توضح خصائص خط بونة – تبسة.

---

[1] قرية سانت شارل: توجد على بعد 17 كلم من سكيكدة على الطريق قسنطينة 67 كلم.

[2] C.A.N, Fond travaux public, Boite 9 E /294, Procès-verbaux des réunions du concours au sujet des questions posées aux concurrents (ligne de Bône à Tébessa) ,1928, p8.

الشكل رقم 01: نوع خطوط سكة الحديد بونة - تبسة.[1]



يمتد خط سكة الحديد الرابط بين بونة - تبسة على مسافة 259 كم، وشرع في استغلاله على مراحل منذ سنة 1888، على طول الخط الأكثر نشاطا في البلاد، ممّا يعني أنه الخط المنجمي الخاص بحديد الونزة، والممول الأقدم لفوسفات الكويف، الذي يربط ميناء بونة بإقليم تبسة، عن طريق خط سكة حديد بقياس 1.00 م إلى غاية وضع القياس المعياري في سنة 1946.[2]

إنّ الخط الرابط بين بونة – قالمة اقترح لأجله عدة حلول لجعله أكبر مركز للتعدين كونه أول خط تنجزه الشركة، فعملت على تحويله إلى خط عادي على مسارات مختلفة تماما عن

---

[1] Faugeras Thomas, **"Réseau Ferroviaire Algérien et Ambitions Coloniales 1844 à 1962"**, mémoire de DEA, université de Provence, 1991-1992, p116.

1.1 [2] Maurice Zimmermann, **La mise en valeur des mines de la province de Constantine**, in : Annale de géographie, volume 23, n° 129, 1914, p 287.

الخط القديم الضيق، وذلك ابتداءا من محطة بونة. لعدة أسباب، لكن كل تلك المشاريع المقترحة من طرف الشركة تم رفضها من طرف حكومة باريس.[1]

الأمر الذي خيب أمل الشركة لحصولها على أكبر قدر من الاستغلال وتخلت على الشبكة الجزائرية، والتفتت نحو الشبكة التونسية، وفي النهاية أممت أخيرا سنة 1915، واستولت عليها شركة سكة الحديد الجزائرية.[2]

أمّا الخط الرابط بين بونة – سوق أهراس فقد افتتح للاستغلال في 1881، أمّا الخط الرابط بين سوق أهراس – تبسة الذي يبلغ طوله 128 كلم، عرض سكته 1.00 متر، أدنى انحدار مائة متر. وشرع في استغلال هذا الخط ابتدءا من 1888 لكن مساره ضيق، يستمر الانحدار فيه من 15 إلى 20 ملم، من واد الكباريت إلى مداوروش 22 كيلومترا، ومن 25 ملم من تويلوري إلى سوق أهراس أكثر من 13 كيلومترا، وذلك ترفقه انحناءات كثيرة الانحدار وضيقة تصل إلى حد مائة متر.[3]

تمكنت أخيرا شركة بونة – قالمة من إقناع حكومة باريس من وضع سكة حديد بمقياس عادي عبر خط سوق أهراس- تبسة، كل التعديلات التي وضعتها الشركة كانت ضرورية، كان هذا المشروع طويل التنفيذ.[4]

---

[1] C.A.N, Fond Algérie ancienne, Boite 9 E /149, transports miniers de l'arrondissement de Bône, ligne de Bône – Souk Ahras – Oued keberit – Tébessa, p 19.

[2] Hubert Bonin, **La Compagnie algérienne levier de la colonisation et prospère grâce à elle (1865-1939)**, In : Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 87, n°328, 2eme semestre, 2000, p116.

[3] C.A.N, Boite 9 E /149, Op.cit., p 20.

[4] Solliers, **La question des chemin de fer dans la nouvelle organisation de l'Algérie Fontana**, Alger, 1901, pp . 85-88.

إن الشركة الانجليزية صاحبة امتياز استغلال مناجم المنطقة التي أصبحت تعرف لاحقا باسم *شركة فوسفات قسنطينة*، أنشأت خط سكة من 1.00 متر من الكويف إلى تبسة عبر *غيلان "Rhilane"*، الذي يعد مصدرا هاما جدّا، وتستغل أيضا جانب آخر من جبل الكويف،[1] وكذلك فروع منجمية أخرى على خط سكة من بمقياس ضيق سكة حديد من 60 سم تؤدي نحو خط بونة - قالمة شمال إقليم تبسة.[2] والجدول الموالي يبين خطوط سكة الحديد بمنطقة تبسة ذات 1000 متر.

الجدول رقم 01: تفرعات خط بونة – تبسة وخصائصها.[3]

تفرعات الخط	الافتتاح	طول الخط	عرض السكة بالمتر
بونة – عين مكرة	1859	11 كلم	1.00م
ديفيفييه – سوق أهراس	1881	52 كلم	1.45 م
سوق أهراس–غار الديماو(سيدي الحمسي)	1884	53 كلم	1.45 م

[1] Les Films Minerva, une richesse d'outre- mer Le phosphate Algérien, Tourné au kouif exploitation de la C^{IE} des phosphates de Constantine, Filme documentaire réalisation de Jules –Achille Faux.

[2] POGGI Jacques, **Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie**, Larose, Paris, 1931, p91.

[3] الموقع الالكتروني المتاح على الرابط:
http://www.ferphos.com/histoire.htm

سوق أهراس- واد الكباريت	1888	/	1.45 م
وادي الكباريت - تبسة	1888	/	1.45 م
تبسة - غيلان	1893	/	1.45 م
غيلان- الكويف	1893	/	1.45 م

منذ بداية القرن العشرين، عطل استغلال منجم الكويف، وخاصة بعد اكتشاف مصدر الحديد الهام جدا في الونزة، وبوخضرة. في نفس الوقت، أثبتت الشركة الفرنسية - الجزائرية أن الميدان البخاري الذي ورثناه على شركة بونة - قالمة أصبح غير نافع، فقررت تجديدها تقريبا بالكامل. خاصة بالنسبة للخط المنجمي بمقياس عادي بونة – واد الكباريت.[1]

- محطات خط سوق أهراس - تبسة: تنقسم إلى ثلاث محطات رئيسية وهي: القسم الأول من الدرعان - ديفيفييه: أربع محطات مع وحدة سكة حديد، القسم الثاني من سوق أهراس – تويلوري: به محطة واحدة، القسم الثالث: من تويلوري – تبسة: به محطة قطار مع وحدة سكة حديد.[2]

كان من المتصور في سنة 1912 أن يحقق أكبر إنتاج احتياطي فوسفات بجبل العنق، الذي يعدّ أحد أكبر الجبال في السلاسل الجبلية الجنوبية والشرقية لجبال النمامشة، لكن مردود الكويف يعدّ الأكبر. أيضا المردود الخاص -بمحميتنا التونسية- كما تذكرها المصادر الأرشيفية الاستعمارية أصبح لا لزوم له وهو الأمر الذي ارتبط بمنحها الاستقلال سنة

[1] Les Annales coloniales, **Courrier de l'Algérie, La vie économique**, 22 mai 1922.

[2] Ghenouchi Ahmed, **"Réseaux de transport et organisation spatiale dans le Nord-est Algérien (Cas des réseaux ferroviaires et routiers)",** Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences en Aménagement régional, Université Mentouri Constantine, 2008, p77.

1956.[1] فالملف الخاص بهذا الخط طرح الصعوبات الحقيقية التي عرفتها الأشغال خاصة في: عنق تنوكلة "Tenoukla" المطلة على سهل تبسة وتقع على ارتفاع 1100 متر، من تتخلله بعض المنحنيات والالتواءات الشديدة. هذه الصعوبات اعترضت الأشغال في بداية إنشاء الخط، ممّا أدى إلى تأخّر الانجاز.[2]

تشير الدراسة إلى أن آخر معقل (تكتل سكاني) تم الوصول إليه هو بئر العاتر، لتنحرف السكة نحو الغرب للالتفاف حول جبل العنق لتقترب منه من ناحية منجم التعدين الونزة. بطول 95 كلم، نوعها سكة عادية. تسحب قطارات التعدين بواسطة قاطرات الديزل. بالتالي إنتاج حمولتها عبر سكة الحديد تختلف أكثر على نطاق أوسع استنادا للأسعار والمنافسة العالمية. إذ تصل الحركة إلى مليون طن. والقطارات التي تتجه نحو ميناء بونة على مسافة 330 كلم من جبل العنق، من نوع قاطرات سمبلون locomotive simplon خصصت لنقل الفوسفات. لا توجد قطارات آنذاك خاصة بالمسافرين.[3]يتكون خط بونة – تبسة الذي يحول 300 ألف طن من الفوسفات. من جزئين أساسيين:

- **الجزء الأول: بونة – سوق أهراس:** طول الخط 107 كلم، من النوع العريض بمقطع سهل من بونة – ديفيفييه بمسافة 55 كلم، ومقطع جبلي صعب 25 م/م انحدار، وتقوس- شعاع 250 متر بين سوق أهراس – ديفيفييه. يبلغ وزن الصفيحة المعدنية 30 كلغ/م. يعبر أراضي سيئة في الجهة الجبلية، ومتحركة على طول 14 كلم بين عين سنور- مجاز الصفاء.[4]

---

[1] C.A.N, Boite 9 E /149, Op.cit., p 13.

[2] Bernard Maurice Antoine, **Les Chemins De Fer Algériens**, Adolphe Jourdan éditeur, Alger, 1913, p121.

[3] Dominique et Pascal Bejui, **L'essentiel vient de exploits et fantasmes transsahariens**, aux éditions : La regordane- le villard -BP 3- 48230 Chanac - Octobre 1994, p 33

[4] Le Journal des finances, Phosphates de Constantine, 18 mars 1921, p18.

- **الجزء الثاني: سوق أهراس - تبسة:** تم افتتاحه للاستغلال سنة 1888، وقد تم إنشاؤه لأهداف عسكرية، ولم يكن أحد يتوقع من خلال الكميات المنقولة، أن تصبح أهم خط سكة حديد في المستعمرة. طول الخط 128 كلم، مسار من النوع الضيق، يتكون من مقطعين، الأول مسلك سهل العبور إلى غاية واد الداموس 47 كلم في تبسة، والثاني مسلك متحرك من سوق أهراس حتى واد الداموس، وبالخصوص سوق أهراس – الدريعة على مسافة 27 كلم، إذ نجد انحدار بـ 25 م/م على مسافة 7 كلم قرب سوق أهراس وانحدار بين 14 إلى 19 م/م، على مسافة 12 كلم بين واد الداموس – مداوروش ومستوى الانحدار في هذا المقطع ينزل غالبا إلى 100 م. يتم شحن الفوسفات من محطة قطار سوق أهراس ما يقدر بـ 300 ألف طن سنة 1895، ليتم تحويل خط سكة سوق أهراس – تبسة فيما بعد إلى نوع السكة العريض لتفادي إعادة الشحن من جهة ولكميات الحمولة التي تضاعفت من جهة أخرى. [1]

3. استغلال الخط عن طريق شركات الامتياز واثاره:

لتكريس الاستعمار وتشجيع الاستيطان قامت الإدارة الاستعمارية بإيجاد مجموعة شركات وبنوك ممثلة في معظم مجالس إدارات الشركات بالمستعمرة وكبار المستوطنين هم الذين يوظفون رؤوس أموالهم للاستثمار، ويتحكمون بالتالي في توجيه سياستها حسب مصالحهم الخاصة. فقد عمل الرأسماليون على فرض الأمر الواقع والحصول على مزيد من الامتيازات بدون مقابل. قامت حملة دعائية مفادها ضرورة تشجيع رؤوس الأموال على الهجرة إلى الجزائر بأي ثمن؟. من أشهر دعاة الحملة "جول جيرار" الذي يرى بوجوب استقبال:(كل رأس مال ثابت (وبيعه الأراضي) حسب رغبته وليس بالمزايدة، كما طالب بترك

---

[1] A.O.M, F80/1485, **Ministères** de la guerre et de l'intérieur : services ayant eu en charge l'Algérie (1830/1907), Travaux publics, chemins de fer, p.12.

الشركة أو الفرد حرا في الاستغلال، في البناء وفي أن يعمل كل شيء كما يرغب، ذلك أن مجيء رؤوس الأموال إلى الجزائر سوف يتبعه مجيء الأيدي التي تدير تلك الأموال والأيدي).[1]

إذ عرفت الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 تطورا كبيرا في مجال نشأة المؤسسات المالية التي أصبحت تساهم بشكل واسع في تمويل الإنتاج وتشجيع الأعمال التجارية، فقد *ظهرت الشركة الجزائرية والقرض العقاري الجزائري والتونسي* سنة 1871، وهي فرع شركة القرض التونسي تساهم في شركة الباسطوس للتبغ والسجائر، وفي شركة الحصر العقارية لمدينة الجزائر. هاتين المؤسستين بصفتهما فرنسيتين، كانتا تقومان بدور البنك ومنح القروض.[2]

في 8 جويلية 1901، ظهرت الشركة التعاونية الزراعية وعدد من مؤسسات القرض الناشطة، في مجال الدعم الفلاحي، على غرار *القرض الليوني*، *مكاتب الحسم المحلية*، وبنك *تيبو*، وما أن حققت الزراعة اكتساحا لمجال الحياة الاقتصادية، حتى ظهرت وكالات جديدة للقرض في الجزائر سنة 1913، كامتداد للمؤسسات المالية في فرنسا وتعززت بظهور الشركة المارسيلية.[3]

ترتبط المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الصناعي في الجزائر، ونقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون، والصناعات المنجمية، وجاء ازدهار رؤوس الأموال الاستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع، سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين، في حين ركزت الاحتكارات الفرنسية وسيطرت على مختلف

---

[1] Ageron Ch. R, **Histoire de l’Algérie contemporaine**, Puf, Paris, 1964, p 88.

[2] مغدوري حسان، "**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)**"، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2014 – 2015، ص 66.

[3] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط : 2، الجزائر، 1993، ص 192.

مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة والنقل وغيرها، عن طريق الشركات والبنوك وكبار المستوطنين.[1]

- **بنك الاتحاد الباريسي:** الذي أسس سنة 1869 يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاثة شركة الونزة وشركة مقطع الحديد، وشركة قسنطينة للفوسفات التي تسيطر بدورها على الشركات الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمدة، وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر والطريق البري عبر الصحراء.[2]

- **بنك الجزائر**: أنشأ بنك الجزائر من خلال التصويت على قانون 4 أوت 1851 في فترة حكم الإمبراطور *لويس نابليون الثالث* برأسمال قدره ثلاثة مليون ف.ف.ق مقسمة إلى ستة آلاف سهم، وقد أعطته السلطات الاستعمارية اهتماما ومنحته قرضا بنصف قسيمة رأسماله المدفوع 1.500.000 ف.ف.ق كبنك للخصم والإيداع. وقد اتخذ قرار إنشاؤه بعد تردد طويل من طرف السلطات الاستعمارية، فكانت السنوات الأولى من تاريخ البنك صعبة مقيدة بقانون صارم جراء القروض الزراعية القوية، ومع ذلك فلقد قدم البنك خدمات للسلطات الاحتلال في دعمها للاستيطان، فأعطت دفعا للتجارة والعملية الإنتاجية.[3]

فهو عبارة عن مؤسسة خاصة ومع ذلك فإن بنك الجزائر لم يكن مستقلا في تحديد سعر الخصم، فالمصرف الفرنسي يحدد سياسته المالية وليست له سلطة حقيقية داخليا

---

[1] عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 244.

[2] شلالي عبد الوهاب، شلالي عبد الوهاب، **"دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 المنطقة الحدودية الشرقية أنموذجا"**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص .23.

[3] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972، ص 98.

وخارجيا[1]، ولقد أثار تأسيسه عداء الأوساط المالية في الميتروبول، ويعتبر بنك الجزائر استنادا إلى المواد القانونية استمرارا للبنك الفرنسي إلى غاية سنة 1946 حيث تأميم البنك.[2]

أخذ البنك شكل شركة خاصة في المستعمرة، إلا أنه كان يخضع لسيطرة الدولة فالمدير العام ونائب المدير ومديرو الفروع يتم تعيينهم من طرف الحكومة والإداريون والمراقبون ينتخبون من طرف جمعية المساهمين. ويعتبر البنك إلى جانب ذلك بنك مركزي من الدرجة الثانية شارك في سوق المال وفق استراتيجية نقدية.[3]

امتد نشاط البنك في كافة البلاد وافتتح له فروعا في وهران 1853، وفي قسنطينة سنة 1856، عنابة سنة 1868، تلمسان وسكيكدة 1875، وقد توسعت الشبكة الخاصة بالبنك تدريجيا وشملت 31 فرعا ومكتبا. وقد كان هذا التوسع في المدن الكبرى الآهلة بالسكان الأوروبيين، والتي عرفت نموا اقتصاديا وقد كان هذا الامتداد لصالح الرأسمال التجاري.[4]

إلى جانب دعمه للشركات المؤسسات الرأسمالية الكبرى على رأسها شركة "تاباك باستوس" Tabacs Bastos فاستطاع البنك أن يستملك سنة 1862 حوالي ثمانية ألف

---

[1] بن أشهنو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين سنتي 1830 – 1962**، تر: محمد يحي ربيع وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.ص232.

[2] هني، المرجع السابق، ص ص 66-67.

[3] حمزة سايح، "**إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر**"، رسالة ماجستير إقتصاد، جامعة وهران، 2008، ص 82.

[4] Nicod Jean, **les voies ferrées électrifiées** : Essai de présentation géographique, in. L'information géographique, volume 16, n. 5, 1952, p301.

هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وألف هكتار من الأراضي الكرمة وقدرت ممتلكاته سنة 1895 بـ 11 مليون فرنك أي ما يقابل 7875 هكتار تغطي زراعة الكرمة دخلها الرئيسي.[1]

كما عمل البنك في هذا الإطار على دعم التجارة الخارجية التي بلغت ما بين سنوات 1850-1870 (297 مليون فرنك) ومع بداية حرب 1870 أمد البنك خزينة الدولة الفرنسية بـ 12 مليون فرنك إلى جانب السلفات التي قدمها والتي ارتفعت خلال تلك الفترة من 47.026.000 فرنك إلى 6.591.000 فرنك وهذا ما يؤكد أن البنك جاء استجابة للمتطلبات الاستعمارية في الجزائر وبالتحديد لتنمية الإنتاج الزراعي الجزائري الموجه للتصدير.

واصل دعمه للاقتصاد الاستعماري في الجزائر والمواد الزراعية والقطاعات المختلفة للصناعة وفق الخطة المعتمدة للتصنيع إلى جانب المساعدة في تمويل الأشغال العامة.[2]

إن كان من الخدمات التي قدمها فهي لم تخرج عن نطاق خدمة المتربول والكولون المتواجدون في الجزائر، كون البنك كان أداة من الأدوات التي عطلت العملية الانتاجية في المستعمرة ونظام التعاون والتكامل الانتاجي والاجتماعي في نظام حياة القبيلة ويصف بن أشهنو هذا: (أدخل أتباع دائرة التداول تمايزا اجتماعيا داخل الجماعات ... إذ شجعت الامكانيات التجارية بعض العائلات على الاحتفاظ بالإحتياطي نقدا بدلا من الحبوب فيتم طمر الذهب بدلا من البذور وعندما تسوء المحاصيل لا تظهر أية آلية تضامن بين الجماعات بينما في السابق عندما لم يكن الإنتاج معد للتجارة كان من الممكن اللجوء إلى اقتراض

---

[1] بن أشهنو، المرجع السابق، ص 156.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية**..، المرجع السابق، ص 95.

الحبوب).[1] وهذا ما فتح باب الربا والمضاربات داخل المجتمع المحلي كنتيجة للتعامل بالنقد وبالتالي كان البنك نعمة على الاستيطان ونقمة على المجتمع الجزائري مما ساهم في تفكيكه.

- **القرض الليوني:** ظهر كوكالة تجارية ومالية في الجزائر ووهران أكتوبر 1878،[2] وقد جاء كنتيجة لتقدم الاقتصاد الفرنسي وتوسع شبكة الاستغلال التجاري ونمو الإنتاج في الجزائر. وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة برأسمال قدره 100 مليون مقره ليون. فتح له فروعا في كل من قسنطينة وسكيكدة وسيدي بلعباس 1896، بونة 1900، ومستغانم 1913 ..... وقد بلغ عدد فروعه في البلاد سنة 1914 سبعة فروع.

دخل القرض في تنافس مع المؤسسات والبنوك الأخرى من أجل تقديم القروض للأوروبيين خاصة تلك الموجهة لزراعة الكروم ... ففي أواخر القرن التاسع عشر الكرمة غزت تلال وسهول المستعمرة بلغت المساحة العامة 17614 هكتار سنة 1878، وفي 1903 بلغت 174490 هكتار وقد بلغ الإنتاج 5973677 هكتولتر وتقريبا كل هذا كان يشحن إلى فرنسا حيث تتم عملية تسويقه بكل سهولة وقد بلغت سنة 1890 قيمة الحسم في شبابيك البنك الليوني 137.603.000 ف.ف.ق.[3]

هذا بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تم إنشاؤها بهدف تحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة لتمويل إنتاج المحاصيل والمنتجات والمشاريع الكبرى. نذكر:

---

[1] سايح حمزة، "**إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران، 2008، ص88.

[2] **بطاطيا حميد، تسيير الإقتصاد الجزائري إبان الحرب العالمية الأولى 1914-1918، الجزائر، 1993، ص 59.**

[3] Bouvier Jean, **Naissance d’une banque - le crédit Lyonnais**-, Flammarion éditeur, Paris, 1968, p105.

- **مؤسسة القرض المالي التعاضدي:** أنشئت في 1880/30/10 تحت رئاسة شيستوفال Chistophel مدير القرض المالي الفرنسي لتمويل النشاطات الزراعية والتجارية قدر رأسمالها سنة 1907 بـ 30 مليون ف.ف.ق موزعة على 60 ألف فرنك بإصدار 20 ألف سهم جديد بمقدار 500 ف.ف.ق للسهم الواحد، والغرض من إنشاء القرض تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين ومنحهم قروض على المدى الطويل من 10 سنوات حتى 30 سنة لتحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5.5 % حتى 6 % بلغ عدد مقرات المؤسسة 64 مقرا في كامل الجزائر سنة 1908.[1]

- **القرض العقاري الجزائري والتونسي: تأسس** سنة 1881 برأسمال قدره 150 مليون ف.ف.ق مدعم من قبل القرض العقاري الفرنسي ساهم في منح القروض العقارية، وقروض الرهن العقاري فمنذ تأسيسه إلى غاية 31 ديسمبر قدم 14.674 قرضا. ساهم في دعم العديد من المشاريع منها المساهمة في إنشاء خط سكة الحديد الكهربائي بجاية - سطيف سنة 1920.[2]

- **القرض العقاري الفلاحي الجزائري:** ساهم في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في المستعمرة وذلك من خلال منحه قروض لأصحاب المحلات التجارية وملاك الأراضي ونقابات الري والبلديات والمؤسسات العمومية قروضا لا تسدد إلا بعد انقضاء أجال أدناها عشرة سنوات وأقصاها خمسون سنة مقابل فوائد تتراوح ما بين 5% إلى 7%.. وكانت نصف القروض موجهة لخدمة الأملاك العقارية وحتى بعض العسكريين المتقاعدين.[3]

---

[1] بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-** 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، د. س. ن، ص232.

[2] سايح، المرجع السابق، ص93.

[3] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 55.

لعبت هذه البنوك دورا في مراقبة العملية الانتاجية وتوجيهها والإشراف على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق الخارجية وما يمكن التأكيد عليه هنا أن هذه المؤسسات شملت المنطقة الغربية والوسطى للكثافة السكانية للكولون في هذه المناطق، وكانت الأموال المودعة تختلف من منطقة إلى أخرى.[1]

بفضل القروض التي أمدها بنك الجزائر للمستوطنين تمكنوا ليس فقط من تمويل الاستثمار والتجهيز بل أيضا الدخول في ملكية الأرض، حتى أن مكاتب البنك تحولت إلى مصارف شبه خاصة ويذكر بن أشهنو: أنه ذات يوم تبين أن سبعة إداريين من مكتب سكيكدة مدينون لمصرف الجزائر بما يقارب المليون، لم يتردد بعض السياسيين من استخدام نفوذهم على أعضاء مجلس الإدارة للدفاع عن أصدقائهم.[2]

كان الهدف من وراء هذه السياسة تجميع السلطة المالية في يد المستوطنين، كما كان البنك يمنح سلفات لدعم الميزانية لأجل تمويل المشاريع خاصة منها الفلاحية لصالح الجمعيات والشركات التعاونية ففي سنة 1901 لبت الحكومة رغبة المستوطنين بإصدار قانون 1901/7/8، يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكولون بدون فائدة.[3]

مع نهاية سنة 1914 ارتفع عدد الشركات التعاونية الخاصة بالمستوطنين إلى 16 في الجزائر و13 من أقبية الخمور التعاونية، كما أمد البنك بشكل مباشر وغير مباشر وبواسطة مكاتب الخصم وبدون أي حدود فعلية حاجيات الاستثمار التي تبنى عليها آمال

---

[1] البعلبكي أحمد، **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر**، عويدات للشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 88.

[2] بن أشهنو، المرجع السابق، ص71.

[3] بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج.1، المرجع السابق، ص 262.

عريضة، الأموال الضرورية لخلق الكرمة الجديدة وتجهيزاتها وأبنيتها وأدوات زراعتها وقطيع الحيوانات اللازم لها.[1]

- التعاونيات والتعاضديات الفلاحية الخاصة بالمستوطنين:

نتيجة المشاكل والأزمات التي اعترضت القطاع الزراعي في الجزائر، لجأ المستوطنون إلى التعاضد والتعاون، فأنشأوا الصناديق والتعاونيات الفلاحية التي من شأنها توسيع وتحسين هذا القطاع، وذلك بهدف حماية مصالحهم بما يخدم نشاطاتهم وحاجاتهم الزراعية ماليا وتقنيا. في المقابل كانت هذه التعاونيات آداة ردع وتفقير وتجويع للفلاح الجزائري، جراء تحويل أرضه وممتلكاته وجهده بما يخدم المستوطن والاقتصاد الفرنسي، في حين زادت في نمو الرأسمال وثراء المستوطنين، وساهمت في جمع المال بين أيديهم. مما مكنه من تحقيق الهيمنة على القرار السياسي والإنتاجي في تسيير البلاد.[2] وهذا من خلال المفوضيات المالية التي تأسست سنة 1898 التي ينتخبها أصحاب الفعاليات الاقتصادية من مالكي وسائل الإنتاج ويتمثل فيها المستوطنون بحوالي 77 % من مجموع هيئة المفوضين ويمثل فيها الرأسماليون الزراعيون بما نسبته 59 % من هذا المجموع بالذات، وقد أعطيت هذه المفوضيات دور المجلس الاستشاري للسلطة الاستعمارية ودور الحاكم العام مارست دور المراقبة والمحاسبة السلطة، وانتزعت حق الاستقلال المالي 1900 ومنها أصبح للكولون امتيازات مالية وسياسية فحصلوا على 62 % من القروض الزراعية سنة 1925.[3]

---

[1] أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطمبولي رابح، ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 368.

[2] صاري الجيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 95.

[3] البعلبكي، المرجع السابق، ص 69.

مثل هذا شكل من أشكال السيطرة على الإمكانيات الزراعية من خلال التسهيلات التي قدمت لامتلاك وسائل الانتاج والاستفادة من عمليات التسويق والاستغلال اللامتناهي لليد العاملة المحلية. ظهرت هذه التعاونيات مع سنة 1897 حيث طالب المؤتمر الزراعي المنعقد بمدينة الجزائر والذي نظمته المؤسسة الزراعية للمستعمرة بتأسيس مصرف المركزي للاعتماد الزراعي، وقد أقر التالي:

(تعمل الدولة على مد المساعدات للمصرف بواسطة الخزينة وصندوق الودائع والأمانات وصناديق الادخار ونظرا لأنه مكلف تم تعويضه بنظام الاعتماد الزراعي التعاضدي وقد كان يسمح بمنح التسليفات بدون فوائد لصناديق الاعتماد الزراعي المحلية والإقليمية من خلال القروض التي يقدمها بنك الجزائر). [1]

- **الشركة الجينفوازية:** بموجب مرسوم 1853/4/26 استقرت الشركة في السهول العليا للقطاع القسنطيني في الشرق الجزائري وتخصصت في زراعة الحبوب وقد جاء إنجاز المشروع من أجل تحقيق فكرة هامة مرتبطة بالاقتصاد الحر وترسيخ الاستعمار في الجزائر. [2]

مع سنة 1858 أصبحت الشركة حرة من كل التزاماتها تجاه الحكومة ولم تفكر سوى في استصلاح الأراضي التي أصبحت ملكا لها فعملت على تطوير مشاريعها الفلاحية، فأدخلت طرقا جديدة في الفلاحة استفاد منها المستوطنون، وكان لها طموح كبير في تطوير المزارع الكبرى من خلال وسائل الإنتاج .. خصوصا الآلات الحاصدة وقد تخصصت الشركة بداية في القمح

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، الجزء الأول، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006، ص 247.

[2] Lutzelschwab Claude, **la compagnie Genevoise des colonies suisses de Sétif 1853-1956,** p 395.

فمع بداية القرن العشرين توسعت إلى 15 ألف هكتار تقريبا 10 % من أراضي حبوب في القطاع القسنطيني.[1]

لقد بلغ مجموع استثمارات الشركة في الريف 1.25 مليون ف.ف.ق وثلث رأسمال خصص للوسائل الزراعية والذي بلغ 78 ألف ف.ف.ق وقد صرح أحد مسؤولو الشركة يقول: (صممنا على الابتعاد شيئا فشيئا عن طرق الزراعة الأوروبية وتحويل الأراضي التي نشغلها بالتتابع إلى حقول طبيعية أو اصطناعية أو مراع، كما صممنا على أن ننزع بالاستعانة بمحاصين محليين على أرض ممكن أن نجد لها فلاحين عرب ونخصص ما تبقى من الأراضي لتربية المواشي لاسيما الخراف).[2]

كما كانت للشركة أنشطة تجارية ومنح القروض ضاربت في القمح وخططت لفتح بنوك للحبوب، وعملت على خصم الأوراق النقدية ويبقي في الأخير القول أن هذه الشركة فشلت في تحقيق التزاماتها، فكل الفوائد حولتها اتجاه سويسرا فلم تخدم حتى فرنسا بل خدمت مصالحها.[3]

- **الشركة العامة الجزائرية:** صرح الإمبراطور **نابيلون الثالث** في رسالته الصادرة سنة 1863 أن سيمنح أولوية الامتياز للشركات الرأسمالية الكبرى، ومع نزوله في الجزائر صرح أن شركة عملاقة ستدخل ميدان الاستغلال، وأمام حاجة للحكومة الفرنسية لدعم الاستيطان الرأسمالي وتدعيم مشاريعها الاستيطانية، وبرامجها التي أرادت تنفيذها وقدرت المصاريف لإنجاز المشروع بـ 300 مليون ف.ف.ق في ظل عجز الحكومة على تغطية هذه المصاريف جراء

---

[1] Nouchi.A, **Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919**, Paris, 1961.p473.

[2] محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر: محمد الصغير بناني- عبد العزيز بوشيب، منشورات دحلب، دمشق، 2009، ص. 175.

[3] بن أشهنو، المرجع السابق، ص. 185.

الغزو الاستعماري، فلم يبق لهذه الأخيرة سوى اللجوء إلى المبادرات الحرة المتمثلة في الشركات المالية الكبرى التي لعبت دورا هاما في تحولات الاقتصاد الفرنسي.[1]

ففي 1865/5/18 تم الاتفاق بين وزير الحرب وممثل الحكومة وبين لويس فريميLouis Fermy محافظ القرض العقاري في فرنسا وبولان طالابو Paulint Talabot مدير عام شركة سكة الحديد بباريس، شركة باريس- ليون – البحر المتوسط.[2] هدفت هذه الشركة إلى:

- خدمة الاستيطان المتعلق خاصة بالعقار والاستثمار في الهياكل القاعدية وتمويل الاستيطان الزراعي والتجاري.
- فتح الاعتمادات لجميع العمليات الفلاحية والصناعية والتجارية على نطاق واسع برأسمال قدره 100 مليون فرنك، ويكون تحقيق ذلك عن طريق الأسهم في وضع التزامات بعيدة المدى وقصيرة المدى.[3] وفور تأسيس الشركة فإنها تلتزم بتحقيق ما اتفقت عليه مع الحكومة في الاتفاقية.[4] وكانت هذه الاتفاقية تشترط:

1- تلتزم الشركة بتحقيق طلب الحكومة في مدة ستة سنوات واستخدام 100 مليون ف.ف.ق[5] للأشغال العمومية في الجزائر (شق طرق، إنشاء الموانئ، السدود....).

---

[1] البعلبكي، المرجع السابق، ص 210.

[2] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص. 60.

[3] عباد، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين**، المرجع السابق، ص. 198.

[4] POGGI Jacques, op-cit, p221.

[5] **ف.ف.ق: الفرنك الفرنسي القديم**: عملة ذهبية فرنسية 900 ألفية، وزنها 6.4516 جرام، منها 5.8064 غرام من الذهب الخالص، تم البدء هذه العملة في القرن 19م، بأمر من نابليون بونابرت، ولذلك يطلق عليها أيضا اسم نابليون، على وجهها الأول صورة لوجهه، وعلى الوجه الآخر الشعار الملكي الفرنسي.

2- تلتزم الشركة بقرض الدولة 100 مليون فرنك أخرى لاستخدامها خلال ستة سنوات لتنفيذ الأشغال الكبرى ذات المصلحة العامة، عن طريق دفع أقساط سنوية 5.25 %.

3- تلتزم الدولة ببيع الشركة 100 ألف هكتار بسعر واحد فرنك للهكتار الواحد لمدة 50 سنة من وقت التملك.

لم تف الشركة بالتزاماتها الأولى المتعلقة بتنفيذ المشاريع العمومية مقابل 100 ف.ف.ق لعدم قدرتها على تجميع المبلغ الضخم في ظل تلك الظروف الصعبة، ذلك أن النظام الائتمان الذي حضرته الشركة لم يلق نجاحا. كما أن المضاربين أصابهم الحذر من مغبة الدخول في صفقات غير مربحة، كما أن الحكومة كانت تمر بضائقة مالية جراء الجهد العسكري الذي كلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة.[1]

لقد أوصى ماكماهون الحاكم العام بأن تمنح الشركة الأراضي الخصبة القريبة من طرق مجاري المياه، ومع مرسوم 1867/3/4 تقرر منح الشركة العامة مساحة تقدر بـ 82544 هكتار كما استفادت من أراضي زراعية جديدة لاستكمال حصتها المقررة بموجب مرسوم 1869/6/1 في إقليم قسنطينة (بين قسنطينة وقالمة)، ولما قامت الدولة بتشجيع الاستيطان الرأسمالي.[2]

فالمادة 4 من المرسوم الأول قررت منح الأراضي الزراعية بواحد ف.ف.ق للهكتار. كما قدمت الدولة مساعدات وتسهيلات للشركة حسب الشروط التي ترغب بها، ومع سقوط

[1] Hamel Louis, **Chemins de Fer Algériens le classement de 1857**, étude historique sur la constitution du réseau, éditeur Adolphe Jourdan libraire, Alger, 1885, p161.

[2] POGGI Jacques, op.cit., p124.

الامبراطورية الثانية أصبح لها 895 ألف هكتار في إقليم قسنطينة منها 70 ألف في منطقة واد زناتي وستة آلاف هكتار في مقاطعة الجزائر و 4500 هكتار في إقليم وهران.[1]

في تاريخ 1869/2/1 أعلنت الشركة العامة عن توزيع القروض على الكولون للمالكين للأراضي والعقارات ومن جملة الأعمال التي قامت بها:

- تنفيذ الأشغال العمومية في الجزائر بفضل القرض الذي قدر بـ 100 مليون ف.ف.ق.
- توسيع عدد من مراكز الاستيطانية خاصة في عمالة الجزائر، كما قدمت الشركة قرض بـ 160 ألف ف.ف.ق بدون فائدة لعمالة قسنطينة لإنشاء طريق وادي بسباس - عنابة. وخصصت 87 مليون ف.ف.ق في المقام الأول للموانئ وللطرق وأخيرا للري والتشجير.[2]

ليظهر بعد ذلك بنك عقاري جديد وهو الشركة الجزائرية التي ظهرت فعليا 1877/11/30 كان الهدف من تأسيسها تحقيق التنمية للاستعمار في مجالات الزراعة، الصناعة، التجارة، العقار البنوك، لتصبح من أكبر الشركات الرأسمالية في البلاد، كانت لها فروع في المدن الكبرى (الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة) وعملت على خلق الانتعاش لصالح الاستعمار في المدن الصغرى (معسكر، المدية، مستغانم، بلعباس، سوق أهراس) ما بين 1878 و 1906 وقد تضاعف عدد الفروع في نفس السنة إلى 12 فرعا تم افتتاحه، وقد قدمت جهود ضخمة من الاستثمارات عادت بالمنفعة على المستوطنين.[3]

لقد بلغ عدد المستأجرين من الشركة 963 شخصا وأجرت حوالي 45 ألف هكتار مقابل 5055 ف.ف.ق بالمتوسط لهكتار سنويا، وكان همها الأساسي الربح المالي ولم تعر الانتاج أي

---

[1] سماتي محفوظ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر: محمد الصغير بناني- عبد العزيز بوشيب، منشورات دحلب، دمشق، 2009، ص 231.

[2] Nouchi.A, op.cit, p235

[3] سماتي، المرجع السابق، ص 97.

اهتمام.[1] ويذكر المؤرخ **أندري نوشي** أن الشركة الجزائرية باعت قسما من الأراضي 30 % تدريجيا متبعة في ذلك المخطط الذي تأسست لأجله المضاربة العقارية يضاف إلى ذلك أن أصحاب الامتيازات هدفوا إلى المضاربة أكثر من الاستعمار فاشتروا ليبيعوا من جديد للسكان الأصليين بقصد الربح.[2]

- شركة الهبرة والمقطع:

أعطت السلطات الاستعمارية أهمية كبيرة للاستيطان، ومع سنة 1865 انصرف الرأسماليون إلى الأرض وقد سخرت الدولة كل امكانياتها لاستصلاح الأراضي والأشغال العمومية. وانكب الاهتمام على المنطقة الغربية لأهميتها من حيث الاستغلال وشساعة أراضيها، خاصة المنطقة الشرقية ووهران.[3]

فبعد الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) حرم أصحابها مصانع الغزل الأوروبيين من مادة القطن التي أصبحت نادرة في الأسواق، فعملت فرنسا على توسيع استغلال هذه المادة أمام الرغبة الجامحة في تطوير الزراعة الرطبة لخدمة الاقتصاد الاستعماري. وكانت قد أثبتت زراعتها في سهل الهبرة وكانت الحكومة قد استولت على 12 ألف في هذا السهل وألحقتها بأملاك الدومين كما استولت على 24 ألف هكتار في سهل سيق بما قيمته 255 ألف فرنك مقابل إنشاء سد المحمدية. وقد نصت المناقصة على إنهاء الأشغال في 1867/10/1 على أن تكون الأعمال تحت رقابة الأشغال العمومية. وكانت الأشغال المقررة كالتالي:

---

[1] بن أشهنو، المرجع السابق، ص 117.

[2] Nouchi.A, op.cit., p118.

[3] POGGI Jacques, op.cit., p233.

- بناء سد لتخزين المياه، تجفيف سهل المقطع، شق قنوات الري.[1]

4. انعكاسات الاستغلال الاقتصادي على المنطقة:

4.1. على اليد العاملة:

لدراسة مؤشرات العمل واليد العاملة نقوم بدراسة التركيب الاقتصادي باعتبار أنه ذو أهمية كبيرة، من خلالها يمكن معرفة حجم القوة العاملة ومعدلات النشاط به وكيفية توزيع هذه المعدلات حسب قطاعات النشاط الأربع بالإضافة إلى معرفة حجم ومعدلات البطالة، فإن الشغل يعد من العناصر الأساسية في الإنتاج لما يكتسبه من فعالية تطور التنمية وهو عامل رئيس في تمركز السكان وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتناسب وإمكانيات كل إقليم.[2]

فالقطاع الزراعي يتميز عماله في أغلب الاحيان بالتفكير الأحادي، وقلة الشعور للمجموعة، يضاف إلى ذلك ضعف المستوى التعليمي، وضعف المدخول اليومي، وعدم مقدرة الفلاح على تحليل الأوضاع الداخلية والخارجية بسبب إهمال هذه الفئة التي كانت تعيش حياة قاسية في الأرياف وأوضاعا مزرية (أكواخ، انعدام الشروط الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، سيطرت الخرافات والأساطير على عقول السكان لدرجة الاعتقاد أن الاستعمار قضاء وقدر).

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب السكان المحليين مطلع القرن العشرين نزحوا من الأرياف نحو المدن الصناعية، وأصبح أغلبهم يشتغلون في المقاهي والنقل الحديدي وأعوان إداريون

---

[1] عميراوي أحميدة، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص112.

[2] جمعي رشيد، صالحي محمد، **"السكان والعمالة في بلدية بومرداس"**، مذكرة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية، معهد علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، 1997، ص67.

ومراقبون داخليون في الثانويات، وأئمة، وبوابون، وقد أصاب الأوروبيين نوع من القلق لأن بعض المسلمين دخلوا المجتمع الرياضي وأصبحوا يستعملون الهاتف، أما الريف فقد شهد تدفق أنصاف البدو للعمل في مزارع المحتلين واستقرارهم.[1]

كما نشير إلى أن المناصب العليا فقد كانت حكرا على الأوروبيين وحدهم بينما لم يصل الجزائريون إلا للوظائف التي تأتي في أدنى سلم الخدمات مثل: عمال سكة الحديد، حراس لضيعات المستوطنين، عمال المحاجر والمناجم...الخ.

لقد استغل الجزائري الذي سلبت أرضه أبشع استغلالا في إقامة هذه الهياكل والمنجزات من أجل تيسير حياة المستوطن خاصة في مجالات البناء والنقل والموارد المنجمية الموجهة للتصدير بأثمان رخيصة. فلقد كانت الشركة العامة تشحن يوميا 80 طن من المعادن عبر السفن.[2]

هذا ما يفسر حجم الاستغلال للطاقات المنجمية بسواعد الجزائريين فلم يسلم منها حتى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و 18 سنة في العمالات الثلاث: وهران، الجزائر، قسنطينة. فكان يشتغل المسلمين في الأعمال الشاقة والخطرة 1270 عامل من بينهم أربعة أطفال في قاع المناجم بينما اقتصرت أعمال الأوروبيون على أشغال جلها إدارية. كما يتجلى الطابع الاستغلالي الاستعماري في عدة معطيات منها: بلغ أجر عامل الجزائري فلاحا أو حرفيا يتراوح ما بين 0.05 فرنك و 1.050 فرنك في 14 ساعة عمل، ولم تصل إلى أقصى ارتفاعها إلا في 1900 بـ 4 فرنك، ويبلغ الدخل السنوي للفرد الجزائري 30 ألف فرنك و250 ألف بالنسبة للفرد الأوروبي. فالسكان الأوروبيون الذين يمثلون تسع سكان الجزائر

---

[1] رشيد مياد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900-1954**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة –بوزريعة-، الجزائر، 2014-2015، ص ص 132-133.

[2] Goldzeiguer Annie Rey, **le royaume arabe 1861-1877,** Sned Alger, 1977, p 597.

يقتسمون 500 مليار تمثل الدخل الوطني السنوي على أساس 50/50 مع باقي السكان الأصليين. فاستغلت فرنسا هذه الطاقة الكادحة في المشاريع الضخمة.[1] أدى هذا الوضع الاقتصادي إلى تكوين جيش من البطالين يقدر بحوالي مليون عاطل عن العمل، لا يستطيعون العثور على عمل مؤقت لسد الرمق إلا بشق الأنفس.[2]

فكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة إلى صناعة تحويلية تتلخص في اقتلاع المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه الوطن الأم. وتتمثل هذه المواد في الفوسفات الذي بلغ إنتاجه ستة آلاف طن سنة 1893، خاصة من مناجم جبل الكويف الذي كان يصدر في معظمه إلى فرنسا والباقي نحو كل من إيطاليا، إنجلترا، هولندا، إسبانيا. أما معدن الحديد فوصل إنتاجه سنة 1900 إلى من مناجم الونزة وكان يحول كله إلى فرنسا، انجلترا، هولندا الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وايطاليا.[3]

بالإضافة إلى تأثر التجارة المحلية بالسياسة الاستعمارية، التي كانت تعمل على تشجيع حركة التجارة بالسواحل قصد تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، دون الاهتمام بالتجارة الداخلية لتلك المناطق.[4]

---

[1] محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914 القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2006، ص 190.

[2] زدرافكو بيكار، **الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011. ص 358.

[3] Dundas. M, Les mines en Algérie (l'écho des mines et de la métallurgie), 25 novembre 1907, p284.

[4] رزاقي عبد الرحمان، **تجارة الجزائر الخارجية**، ش .و.ن.ت، الجزائر، 1976. ص 98.

سبب كل هذا انتشار ظاهرة البطالة بقوة، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل سنة 1904، من جملة سكان الأرياف فقط مليون عاطل، بعد أن كانوا من قبل ملاكا زراعيين أو عمالا أو تجارا يعيشون أحسن الظروف.[1]

أما الذين كان لهم حظ العمل، فكان يوم واحد من الشغل مثلا، لا يكاد يكفي لشراء قوت يوم واحد، مع العلم أن تجارة الجزائريين قد انخفضت بشكل كبير، وأصيبت بالكساد، حتى أصبح القنطار الواحد من الحلفاء يباع بمبلغ لا يزيد عن ثمانية فرنكات قديمة في أحسن الظروف، في حين كان سعر الخبزة الواحدة تزن 200 غرام، يتراوح ما بين خمسة وتسعة فرنكات قديمة، وكان لشراء كبش يجب بيع من عشرين إلى ثلاثين قنطارا من الحلفاء.[2]

بعدما تضاعف نشاط الشركات الاستثمارية في المستعمرة في حفر الآبار وبناء السدود وإقامة الطرق المواصلات والعمل على تشجيع المزروعات النقدية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي من زراعة الحنطة والذرة وكروم العنب والدخان وغيرها، في حين كان الجزائريين يصارعون المجاعة ويعيشون في دائرة جهنمية، أصبح الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المستوطن بزيادة 40 % في الشهر و 240% في السنة، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الربا التي صارت تهدد بالقضاء على المجتمع المحلي.[3]

الأمر الذي كشف عن خطورة هذه القروض الربوية الضابط "لاباسيت"، كما أبدى الإمبراطور "نابليون الثالث" سنة 1865 نفس التخوف من تطورها. أما الجنرال

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 184.

[2] جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900- 1954، الطريق الإصلاحي والثوري**، م و ك، الجزائر، ص . 165.

[3] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 154.

"لاكورتال"، فقد قال: "ينبغي أن يقضى على الربا وإلاّ فإن الشعب العربي سيقضي عليه. ولكم الاختيار".[1]

كما أن إنتاج المعادن، كان يمثل من خلال الأجور التي يحصل عليها عدد كبير من العمال الجزائريين الفقراء، والعتالين في موانئ الشحن، وعمال سكة الحديد، والسفن، والفوائد التي يحققها لشركات امتياز المناجم، وشبكات سكة الحديد، ومؤسسات الملاحة البحرية، والرسوم المدفوعة لميزانية المستعمرة، قيمة اقتصادية واجتماعية هامة جدا. إذ يعد منجم الكويف، أهم مناجم الفوسفات في الجزائر، من حيث كميات الإنتاج، وعدد المشتغلين به من العمال الجزائريين. فكان ينتج 700 ألف طن سنويا، ويشغل ثلاثة آلاف عامل، في حين كان منجم مزايته، يشغل 500 عامل، وينتج نحو 150 ألف طن.[2] كان التفاوت في الدخل والأجور شاسعا، ولا يقل بأي حال عن نسبة 6,1 ف.ف.ق.[3]

الجدول رقم 02: تطور متوسط مرتب عامل فلاحي في ناحية بونة (الأجرة اليومية).[4]

1914	جويلية 1917	ماي 1918	جوان 1918	نوفمبر1918
2ف.ف.ق	3 ف.ف.ق	3.40 ف.ف.ق	4 ف.ف.ق	4.60 ف.ف.ق

من خلال الجدول يتساءل الباحث أنه كيف يتسنى للمرء أن يقدر على إطعام وكساء أسرة مكونة من خمسة أشخاص بأجر يومي لا يتعدى 10 فرنكات، في حين أن قنطار القمح

---

[1] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص. 250.

[2] عبد الوهاب شلالي، **دور عمال المناجم الجزائرية**، المرجع السابق، ص 33.

[3] العيسوي شارل، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تر: سعد رحمي، د. د. ن، د. م. ن، د. س. ن، ص 59.

[4] قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1939)**، الجزء الأول، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 54.

يكلف 180 ف.ف.ق، ومتر القماش 20 ف.ف.ق، وزوج الأحذية ما بين 50 ف.ف.ق و100 ف.ف.ق، لهذا كان طعام معظم السكان المحليين من الشعير والبلوط، ودون أن يشبعوا، يمشون حفاة أو مرتدين النعال ويقتنون ندورة واحدة في السنة لا ينزعونها حتى تبلى تماما.[1]

فأرباب العائلات الجزائرية المسلمة، كانوا أغلبهم عمالا مؤقتون في المدينة، لا يزيد دخلهم عن 500 إلى 600 ف.ف.ق يوميا، وقابل هذا التدني والتراجع المعيشي الغلاء الفاحش في النقل، إذ أن تذكرة عادية في قطار المدينة كانت تفوق 30 ف.ف.ق ناهيك عن ضريبة إيجار السكن التي كانت تكلف حوالي نصف الأجر أي ما بين 4 آلاف إلى 5 آلاف ف.ف.ق.[2]

4.2. على حركة النقل الداخلي والخارجي:

تدعيما للتوسع الاستعماري، وتسهيلا لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا، ودعما للاستيطان وسعت الجمهورية الفرنسية الثالثة شبكة الطرق البرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فانتقل طولها من 6700 إلى 9280 كلم في الفترة ما بين سنوات 1872 و1879، بمعنى أنه انجاز 42%، خلال سبع سنوات، مما أنجز خلال 42 سنة. كما تم توسيع الموانئ وبناء الجسور وشق الأنفاق، واهتمت الإدارة الاستعمارية بشبكة سكك الحديد خاصة، لأهميتها الاستراتيجية في السيطرة والنفوذ والأهمية الاقتصادية في نقل المواد الخام، فتقطع الإقليم السياسي طوليا وعرضيا لأنها أهم وسائل النقل البري.[3]

---

[1] مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2013، ص 118.

[2] حكيم بن الشيخ، **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945- 1954**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 151.

[3] عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**..، المرجع السابق، ص 96.

لقد كان الاهتمام المتزايد بوسائل النقل وخاصة شبكة سكة الحديد، والتي تعتبر بالمنظور الاقتصادي أرخص أنواع النقل بعد البحري لتشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بين مراكز الإنتاج وأماكن التسويق.[1]

إذ وضعت الإدارة الاستعمارية مخططا سنة 1857 لإقامة شبكة حديدية واسعة تربط السهول العليا ببعضها وبالسواحل وبشمال الصحراء. وما حل عام 1870 حتى أنجزت 182 كلم من مجموع طولها الكلي في الجزائر، لتشهد توسع سريع للشبكة.

تطور نقل البضائع على شبكة شركة باريس – ليون – البحر المتوسط، من أكثر من 729 ألف طن سنة 1900. وتطور نقل المسافرين حوالي مليون وربع مليون مسافر في نفس السنة. هكذا انتقل النقل على كل شبكة من أكثر من 4 ملايين مسافر سنة 1913، أما بالنسبة للبضائع 3 ملايين طن. لا شك في أن هذه الأرقام توضح تلك الديناميكية الاقتصادية التي خلقها استغلال الجزائر من طرف المستوطنين والرأسمالية. إنها مرحلة البحث الجدي عن المناجم واستغلالها.[2]

كما شهدت الموانئ نموا متزايدا لتستوعب السفن الكبرى قصد تطوير عملية التصدير، على غرار ميناء عنابة الذي تطور ببطء خلال سنوات الستينات 1860 عرف قفزة منذ سنة 1870 بعد إنشاء الشركة العامة الجزائرية التي رفعت قيمة رأس المال الضروري لبنائه. ومن المهم أن نذكر أن نمو الميناء كثيرا ما أفاد شركة موكتة الحديد وصادراتها من الحديد والفولاذ، كما ساهم السيد "فاقارو" وهو مقاول ببونة في توسيع المرسى سنة 1886، ومعه

[1] بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض** ..، ج.1، المرجع السابق، ص . 55.

[2] رزاقي، المرجع السابق، ص. 72.

السيد *دانتا*، كما أن إنشاء وتوسيع الموانئ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كثيرا ما أفاد الشركة كونها المحطات النهائية للسكة الحديدية.[1]

قام السيد "جيروم برطانيا "بتخطيط مرسى وأرصفة شحن ميناء بونة وزاد في توسيعه، وذلك لمصلحته، وصرف على البناء في الأول تسعة ملايين فرنك فرنسي قديم، وسانده السيدان "دانتا وفاقارو" وانقصوا له قيمة 7 % من المبلغ، فبقي قيمة العمل حوالي 8.5 مليون فرنك، لكن في سنة 1894 أوقف العمل لأنه فاتت تكلفته عشرون مليون فرنك، وبعد أربع سنوات أي في سنة 1899 انتهى العمل من مرسى بونة.[2]

فكان لميناء بونة دورا هاما في إنجاح وتفعيل هذه الشركات الاستثمارية التي كانت تستنزف ثروات المناطق الداخلية، ومن خلال سكة الحديد تصل المنتجات إلى الميناء مباشرة.

الجدول رقم 03: حوصلة حركة الساحل عبر ميناء عنابة سنة 1897.[3]

الميناء المرسل	السفن المحملة				السفن في الشرق			المجموع		
	عدد السفن	الحمولة بالطن	الطاقم	وزن البضائع قنطار/متر	عدد السفن	الحمولة بالطن	وزن البضائع قنطار/متر	عدد السفن	الحمولة بالطن	وزن البضائع قنطار/متر

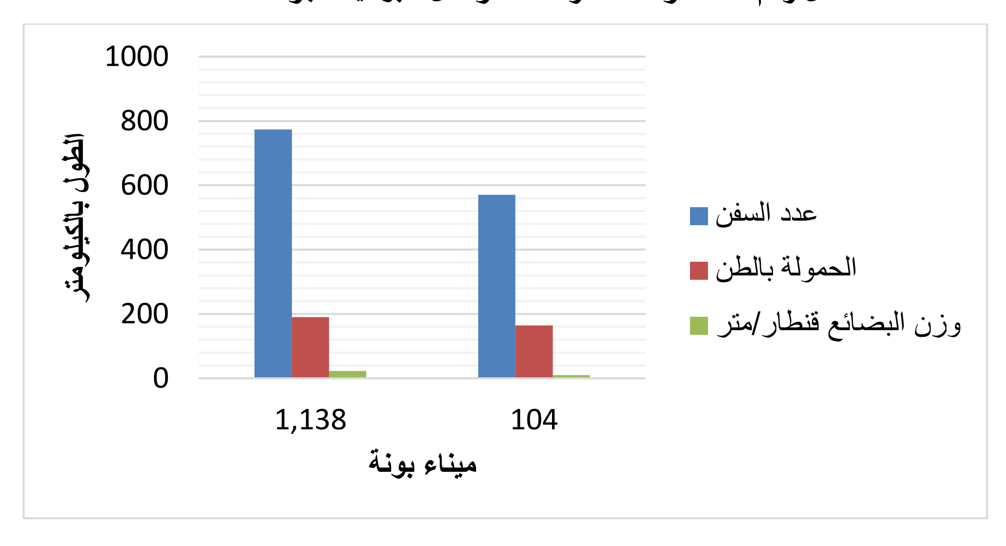
[1] رضا حوحو، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2004 - 2005، ص 188.

[2] جندلي محمد، **عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث**، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 146.

[3] C.A.N, Statistique général de l'Algérie 1897-1899, chambre de commerce d'Alger, années 1897, 1898, 1899, Alger, Giralt imprimeur, 1900.

وال م س تق بل										
مينا ء بون ة المر سل	64 6	167.32 5	10.38 1	152.3 94	128	22.6 59	1.13 8	77 4	189.98 4	22.5 19
مينا ء بون ة الم س تق بل	55 2	163.56 9	10.15 9	99.65 6	18	726	104	57 0	164.29 5	10.2 63

الشكل رقم 02: حوصلة حركة السواحل عبر ميناء بونة سنة 1897.



الجدول عبارة عن حركة البضائع لسنة 1897 إذ يشمل الميناء على حركة صادرات وواردات كبيرة فبلغ عدد السفن المحملة لعملية التصدير 646 سفينة بحمولة مقدارها 167.325طن، أما حجم الصادرات قد أحصيت 552 سفينة بحمولة قدرها 163.569 طن، مما يؤكد وجود فائض في الميزان التجاري وأغلب هذه الصادرات هي مواد خام أولية.

لقد كانت لمدينة عنابة أهمية باعتبارها المدينة الأساسية بالنسبة لإقليم قسنطينة كمنفذ للبحر وبالنسبة للتجارة الخارجية الفرنسية خاصة بفضل مينائها وتاريخها الاقتصادي، فاستفاد المستعمر من المركز الاستراتيجي لهذه المدينة، فعلى سبيل المثال في سنة 1850، كانت الصادرات من مينائها قد بلغت 763.917 ف.ف.ق، وارتفعت في سنة 1853 إلى 2.178.758 ف.ف.ق أي بزيادة 1.414.841 ف.ف.ق.[1]

كما تعززت التجارة الخارجية بتغيرات على النظام الجمركي بعد 1870 بتعديلات جوهرية إذ تم استحداث نظامين متكاملين، إذ يشمل الأول النظام الجمركي التجاري، والذي كان يتحكم في حركة التجارة بين الجزائر والأسواق الخارجية، بينما يشمل النظام الثاني، التحكم في الملاحة التجارية داخليا وخارجيا.

1- توسيع الميناء مما ساهم في سرعة وضخامة عمليات المبادلات التجارية والسماح برسو السفن الكبرى لتحميل البضائع من وإلى ميناء بونة، فقد احتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية وصارت 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا، و33 % من إيراداتها تأتي من تلك الأخيرة وأصبحت البلاد تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي وتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية سنة 1954.[2]

---

[1] Nouchi.A, op.cit., p235

[2] عباد، **الجزائريين فرنسا والمستوطنون...** المرجع السابق، ص56.

2- مد شبكة السكة الحديدية بخط رئيسي متفرعا عنه خطوط فرعية تصل إلى مراكز الانتاج المواد الأولية مما ساهم في النقل الداخلي نحو الميناء. كان إنتاج المعادن في الجزائر، وفيرا ومتنوعا. فبين سنوات 1857-1914، تم إنتاج أكثر من 68 مليون طن من المعادن، صدرت معظمها إلى الخارج. وحققت خزينة المستعمرة من جراء ذلك أموالا طائلة، بفضل أسعار النقل بسكة الحديد من مواقع الإنتاج إلى موانئ التصدير.

3- تطور معدلات التجارة الخارجية تماشيا مع تطوير ميناء بونة وشبكة تبسة– بونة. ويبين الجدول الموالي أهمية ميناء بونة من خلال حركة السفن القادمة إليه والخارجة منه.

الجدول رقم 04: الحركة التجارية لميناء بونة سنة 1898.[1]

	ميناء بونة		موانئ الشرق		المجموع	
	عدد السفن	الحمولة بالطن	عدد السفن	الحمولة بالطن	عدد السفن	الحمولة بالطن
دخول الميناء	384	240.131	185	122.267	569	362.398
خروج الميناء	541	346.415	23	7.585	546	354.000

على الرغم أنه ما كادت تمر السنوات الأولى من الاحتلال حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا وأصبحت هناك عمليات احتكارية ترجع أرباحها للوطن الأم.[2]

[1] C.A.N, Statistique général de l'Algérie 1897-1899, chambre de commerce d'Alger, années 1897, 1898, 1899, Alger, Giralt imprimeur, 1900.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، المرجع السابق، ص102.

5. خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية نستنتج ما يلي:

- ساهمت مشروع سكة الحديد الفرنسية في الجزائر في الكشف عن الصورة الحقيقية للاستيطان، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحا على كل المتكالبين المستثمرين فرادى وجماعات شركات وتكتلات اقتصادية، كشركة بونة – قالمة، وشركة موكتة الحديد، اللتان أشرفتا على انجاز خط بونة – تبسة الذي ساهم بدوره في السيطرة العسكرية على المنطقة الشرقية وتشجيع المشروع الاستيطاني.
- التنوع في ثروات المعدنية والنباتية والحيوانية وتوزيعها سببا مؤثرا في تعرجات الشبكة وتوجهها.
- اهتمام الإدارة الاستعمارية بالمدن وبعواصم الأقاليم خدمة لمصالح للمستوطنين، مما ساهم بشكل فعال في توسيع حركة الاستيطان.
- نقل عبر خط بونة – تبسة كميات ضخمة من مختلف البضائع والسلع بحالتها الخام، نحو ميناء بونة من أجل تشجيع الصناعة الفرنسية بعد الركود الاقتصادي الذي شابه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر متطلبات الثورة الصناعية التي شهدتها فرنسا، كما تزامن هذا مع تطوير الموانئ وتشجيع حركة التصدير من الجزائر نحو الوطن الأم.
- ما جسده مشروع خط سكة الحديد بونة – تبسة قصد استنزاف خيرات المنطقة علما أن النقل الحديدي يمثل أضخم وسائل المواصلات بعد النقل البحري، بأقل تكلفة وأكثر كمية.

- ظهور البؤر الاستيطانية وممارسة عملية التهجير القصري للسكان من أراضيهم مما اضطرهم الى النزوح نحو المدن ضمن تجمعات من البيوت القصديرية مما أدى إلى انتشار البطالة وانخفاض في المستوى المعيشي فعم الفقر والبؤس، والأمراض والأوبئة الفتاكة فارتفعت معدلات الوفيات بالتوازي مع انعدام الرعاية الصحية، بالمقابل نجد الأوروبي يعيش حياة الترف والرفاهية في أرض الجزائري.

التوصيات والمقترحات:

نشر المداخلات على شكل كتاب جماعي.

العمل على توسيع هذا الموضوع من ملتقى وطني الى ملتقى دولي.

مطالبة الحكومة الفرنسية ليس فقط باعتذار للجزائر بل تعويض مادي يعكس حجم استنزاف الثروات الذي نخر اقتصاد الجزائر ولا زالت اثاره الى اليوم.

التجارة الجزائرية الخارجية ونظام الاحتكار الفرنسي 1830-1871 م

Algerian foreign trade and the French monopoly system 1830-1871 AD

ط د. العربي عمر

المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة-

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري تنوعًا نظرًا للمؤهلات والإمكانيات الطبيعية التي تحوزها، وهذا ما جعل من الجزائر محط أطماع العديد من الدول الأوروبية ، التي باشرت بشن حملات واعتداءات على الجزائر أملاً منها في الاستحواذ والسيطرة على إمكانيات ومقدرات الجزائر غير أن المشاريع الأوروبية لاحتلال الجزائر باءت بالفشل، وكانت فرنسا من بين أكبر الدول الأوروبية المتحمّسة لغزو الجزائر. ومن المؤكّد أن المقدرات الاقتصادية للجزائر هي من حرّكت في فرنسا تلك الدوافع الاستعمارية، فمن ضمن الأسباب المباشرة للحملة العامل الاقتصادي والذي كثيرًا ما راهنت عليه لفرض الأمن والاستقرار الداخلي .

وبعد نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 أدركت فرنسا مدى تنوع الإمكانيات الاقتصادية للجزائر وراحت تبحث عن سُبل كفيلة من أجل الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات الاقتصادية ولقد شكّلت التجارة الجزائرية الخارجية موردًا اقتصاديًا هامًا وساهمت في بعث تطور تجاري كانت له آثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالإدارة الفرنسية إلى فرض نظام احتكار من أجل السيطرة على التجارة الخارجية للجزائر ودمجها بشكل كلي في النظام التجاري الفرنسي . وهذا ما يقودنا لتحيُّن الإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى ساهمت التجارة الجزائرية الخارجية في إنعاش الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1830-1871م ؟ وكيف انعكست الأنظمة الاحتكارية الفرنسية على النشاط التجاري الخارجي للجزائر ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة لابد أن نركّز على الجوانب التالية :

- المنتوج الجزائري الموجه لتصدير .
- حركية التجارة .
- قيمة الصادرات والواردات الجزائرية.
- نظام الاحتكار الفرنسي في الجزائر .
- النظام الجمركي الفرنسي في الجزائري .

من خلال هذه العناوين الفرعية سنحاول التطرّق إلى أهم المنتوجات الجزائرية التي ساهمت في إنعاش التجارة الخارجية للجزائر، بالإضافة إلى محاولة دراسة الحركية التجارية . وبطبيعة الحال سنحاول التركيز على امتداد الحركية التجارية إلى الأسواق الفرنسية والأوروبية، لنسلط الضوء بعدها على قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1871 م .

لنعرّج بعدها على ظاهرة نظام الاحتكار المستحدث من طرف الإدارة الفرنسية ودور الشركات الاحتكارية الفرنسية فيه. وبما أن التجارة الخارجية عرفت انتعاشًا كان لابد من نظام جمركي لمراقبة الحركية التجارية، وهذا ما دفعنا للتركيز على النظام الجمركي الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على التجارة الخارجية للجزائر . لنخرج في النهاية بمجموعة من الاستنتاجات المتعلّقة بالتجارة الخارجية للجزائر و تدخّل السلطات الفرنسية فيها كمحاولة منها لفرض رقابة شاملة عليها وإلحاقها بالاقتصاد الفرنسي .

2. المنتوجات الجزائرية الموجّهة للتصدير

تنوعت المنتوجات الجزائرية الموجّهة للتصدير خارج الجزائر سواء إلى فرنسا أو إلى الدول الأوروبية ، وقد تنوعت بين منتوجات زراعية وحيوانية وصناعية ، بالإضافة إلى المواد الأولية ، وسنتطرق إلى كل واحدة على حدًا .

2.1 المنتوجات الزراعية:

ساهمت الأراضي التابعة للممتلكات الخاصة في إنتاج زراعي متنوع ، فقد كان أصحابها على قدرة كبيرة في ممارسة الزراعة وإنتاج محاصيل زراعية كالحبوب والخضر والفواكه والتي وُجِّهت للأسواق الداخلية والخارجية.[1]

أ – الحبوب : عندما نتحدث عن صادرات الحبوب فإننا نقصد بالحبوب ، القمح والشعير والفول والحمص أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي التي تسعى جميع الدول لتوفيرها خاصة الدول الأوروبية، وقد عرفت الجزائر إنتاجا وفيرا في مادة الحبوب فالشرق الجزائري وحده كان يوفر إنتاجا كبيرا ووفيرا سواء في الفترة العثمانية أو خلال فترة الاحتلال.[2]

وكما يرى محمد العربي زبيري فإن الحبوب الجزائرية كانت تُموِّل أسواق جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي التي كانت تعتمد وبشكل كبير على الحبوب الجزائرية سواءً خلال فترة الاحتلال أو قبلها .[3]

---

[1] - عبد الرزاق قشوان ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري (1219 – 1282 هـ / 1804 -1871 م)دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، عبد المجيد قدور، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2017 – 2018 م ، ص 68 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط1، 2000 م، ص 426 .

[3] - محمد العربي زبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط 2 ، 1985م، ص 62.

القمح : يحتل القمح الصدارة في محاصيل الحبوب الجزائرية نظرا للأهمية التي يكتسيها وكانت الجزائر منذ القدم تتميز بمنتوج وفير ونوعيّة جيّدة ، وهذا ما جعل السلطات الاستعمارية تولي أهمية لهذا المنتوج وتسعى لتطويره ، إذ قامت بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للجزائريين وتوزيعها على المعمرين من أجل إنتاج أكبر لهذه المادة الحيوية . وقد عرف إنتاج القمح تطورا في نسبة الإنتاج وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على تصدير هذا المنتوج .

في سنة 1854 تم إنتاج9. 5 مليون طن صُدر منه 1.6 مليون طن أي بنسبة 16 % أما في سنة 1855 م تم إنتاج 6.5 مليون طن صُدر منه 1.8 مليون طن أي بنسبة7 2% .[1]

وقد عرفت تجارة القمح انتعاشا وتطورا ملحوظا نتيجة لطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية التي كانت توفرها الجزائر نظرا لوجود مقومات الإنتاج إذ عُرفت بتنوع منتجاتها الفلاحية خاصة في مجال إنتاج الحبوب وهذا ما انعكس على النشاط التجاري الداخلي والخارجي ، إذ كانت منطقة متيجة الغربية تشهد نشاطا تجاريا كبيرًا كونها تتوفر على أهم مركز تجاري وهو سوق الأربعاء الذي كانت تقصده القبائل الجبلية لبيع منتوجاتها . ليتم تجميع مادة القمح وتحويلها إلى الموانئ ليتم تصديرها نحو فرنسا ومن ثما يتم توجيه جزء منها إلى بعض الموانئ الأوروبية .[2]

---

[1] - كليل صالح ، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830 – 1871 م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،المشرف علي آجقو، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2017 – 2018 م ، ص 290 .

[2] - حسين صديق وآخرون ،تيبازة الولاية ، ترجمة فايزة بوردوز ومختار عالم ، دار البيازين ، الجزائر ،د ط، 2008 م، ص 56.

إذا كانت مادة القمح تتربع على صادرات الجزائر نحو فرنسا وبعض الدول الأوروبية ، ويزداد الطلب عليها خلال فترة الحروب التي غالبا ما كانت تمر على أوروبا ، مثل حرب القرم وحروب الوحدة الألمانية والإيطالية.

الشعير : كان الشعير من ضمن المنتوجات الزراعية التي ازداد عليها الطلب في فرنسا وبعض الدول الأوروبية على أساس أنها مادة تحويلية تُستخدم في بعض المنتوجات ، مثل صناعة الخمور وبعض المواد الغذائية كما أن الشعير استُخدم في تغذية الحيوانات لذلك وُضع ضمن قائمة الحبوب المُوجّهة للتصدير خارج الجزائر .

ومن الأسباب التي أدت إلى انتعاش الزراعات التجارية هو تركيز المعمرين عليها نظرا لما كانت تدره من أرباح .[1]

زيت الزيتون : إن الحديث عن زيت الزيتون يرتبط بتجارة حيوية ، قادرة على تغطية الاحتياجات المتزايدة لفرنسا من هذه المادة ، فخلال سنة 1835 تم استغلال 6394 هكتار من أشجار الزيتون ومع حلول 1852 م أخذت تجارة الزيتون والزيوت في تزايد إذ تم تصدير سنة 1854 م ما يقارب 2.5 مليون فرنك .[2]

ب - الفواكه : تعتبر الفواكه الجزائرية من أجود أنواع الفاكهة نظرا لطبيعة التربة والمياه والمناخ . و قد عرف منتوج الفواكه حركية تجارية داخلية و خارجية ،فبقدر ما كان لها رواج داخلي عرفت رواجا خارجيا إذ تم تصدير بعض منتوجات الفاكهة نحو فرنسا ليتم استهلكها أو تحويلها إلى بعض المواد الغذائية . غير أن تصدير الفواكه لم يلقى نفس الرواج الذي لقيته باقي المنتوجات .

---

[1] - رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1989) ، ج 1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، ص 94 .

[2] - كليل صالح ، المرجع السابق ، ص 263 .

التمور : عُرفت التمور الجزائرية بجودتها لذلك كانت من أهم الصادرات سواءً نحو فرنسا أو الدول المغاربية المجاورة وباعتبار أن مادة التمر كانت مادة حيوية بالنسبة للمغرب وتونس وطرابلس الغرب فقد ازداد الطلب عليها ، ونشطت تجارة خارجية نحو البلدان المجاورة وقد استحوذ على هذه التجارة الجزائريون خاصة في الجنوب نظرًا لنقص الرقابة الفرنسية وعدم وجود قيود جمركية .[1]

التبغ : لقد شكّل التبغ الجزائري موردًا تجاريا هاما نظرا لجودته إذ حقق مراتب عالمية مقارنة بالتبغ المصري واليوناني والمجري ، وقد قام الكولون بإدخال تحسينات على التبغ الجزائري هذا ماساهم في رفع نسبة الإنتاج خاصة في الفترة الممتدة مابين 1850 -1854 م وعرفت التجارة الخارجية للتبغ رواجا وانتشارا بين المعمرين ، إذ ظهرت مجموعة من المُلاّك الكبار والتي سيطرت على التجارة الخارجية للتبغ ، وكانت تُموّل أسواق فرنسا وبعض الدول الأوروبية المجاورة لها . [2]

الخمور : نتيجة وجود مساحات شاسعة من الكروم في القسم الشمالي للجزائر ، و اعتناء المعمرين بهذه الزراعة ،عرف منتوج العنب ارتفاعا . فكانت كميات معتبرة من هذا المنتوج توجه للاستهلاك الداخلي فيما يتم تصدير كميات أخرى .أما منتوج العنب الموجه لتصدير فقد كان يستغل في صناعة الخمور، وقد عرفت تجارة الخمور رواجا كبيرا في فرنسا وباقي الدول الأوروبية . و لقد سيطرت فرنسا على تجارة الخمور و كانت الممول لدول جنوب أوروبا .كما أن المعمرون قاموا بإنشاء مصانع لإنتاج الخمور و تصديرها إلى فرنسا و بعض الدول الأوروبية . حيث قدرت صادرات الجزائر من الخمور ذات الجودة العالية ب 6مليوم

[1] - عبد الرزاق قشوان ، المرجع السابق ، ص 116 .

[2] - كليل صالح ، المرجع السابق، ص 267 .

هكتلتر ، ولقد عادت صادرات الخمور بأرباح طائلة على المعمرين ،وانتعشت تجارتها نظرا للطلب المتزايد عليها سواءً في فرنسا أو بعض الدول الأوروبية .[1]

2.2 المنتوجات الحيوانية :

كانت الجزائر تزخر بثروة حيوانية معتبرة وقد تحصلنا على بعض المعلومات المتعلقة بالثروة الحيوانية في الشرق الجزائري فقط في الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1840 م إذ كانت على النحو الذي يوضحه الجدول :

النــــــــــوع	العـــــدد
الأغـنام	2310000 رأس
المـاعز	311767 رأس
الأبـقار	346000 رأس
الـخيـول	90636 رأس
الـبغـال	76723 رأس
الإبــل	269068 رأس

إن هذه الثروة الحيوانية المعتبرة كانت متواجدة في الشرق الجزائري فقط ، فما بالك بالإمكانيات الحيوانية في باقي ربوع الجزائر ، هذا ما دفع ببعض الجزائريين والمعمرين للدخول في تجارة الحيوانات ، وكان التركيز منصبًا على الأغنام والأبقار ، وذلك من أجل استهلاك لحومها ، أما تجارة الخيول فقد عرفت بدورها رواجا كبيرا وذلك نظرا للمطالب المتزايدة على

[1] - كليل صالح، المرجع السابق، ص 290 .

الخيول الجزائرية ذات السلاسة العربية البربرية ، وكانت تُنقَل من موانئ الجزائر نحو الموانئ الفرنسية وغالبًا ما يتم تحويلها أيضا إلى الموانئ الأوروبية . [1]

و لقد شكلت تجارة الخيول ركيزة القطاع التقليدي في الجزائر ،خاصة و أن عدد الخيول عرف تطورًا . [2]

وكما سبق وأشرنا تمتلك الجزائر ثروة حيوانية هائلة من مختلف أصناف الحيوانات، ولقد انتشرت في السهول والمرتفعات الداخلية وفي المناطق الصحراوية وتُخومها. كما أشارت بعض المصادر أن ثلثي السكان يعيشون على الرعي والتربية الحيوانات. وقد تراوح عدد الحيوانات لدى الجزائريين مابين 11 مليون رأس إلى 15 مليون رأس ، وهذا العدد كان رهن الظروف والمتغيرات الحاصلة . [3]

إن الثروة الحيوانية للجزائريين والمستوطنين ساهمت في التجارة الخارجية للجزائر، إذ كانت تُوجّه هذه الثروة الحيوانية للتصدير سواءً إلى فرنسا أو باقي الموانئ الأوروبية الأخرى. هذا ما ساهم في بعث حركية تجارية خاصة عبر الموانئ الجزائرية والموانئ الفرنسية. ومن الأنواع الحيوانية التي كانت تُصَّدر من الموانئ الجزائرية نذكر :

الضأن : يُعد الغنم أساس الحظيرة الحيوانية في الجزائر ويمثّل ثروة العرب نظرا لكثرة استهلاكه محليًا ومشاركته الفعالة في التصدير . وقد عرفت تربية الغنم ازدهارا في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وبعض المناطق الساحلية . [4]

---

1 - عبد الرزاق قشوان ، المرجع السابق ، ص 85 .

2 - M.A .C . Annuaire statistique de la France de l’année 1883 , Imprimerie nationale ,paris, 1883 ,p 584.

3 - حورية عباس ،الإنتاج الحيواني في الجزائر المستعمرة و مساهمته في التجارة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة (1870-1914)،المجلة التاريخية الجزائرية ،الجزائر،المجلد 06،العدد 01 ،2022 م،ص922.

4 - أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،د ط، 1984 م ، ص ص 386 – 387 .

ولقد تربّع الجزائريون على تربية الأغنام والمتاجرة فيها سواءً داخليًا أو خارجيًا ، حيث حاز القطاع التقليدي على نسبة 95.58 %، في حين لم يساهم القطاع الكولونيالي في شعبة تربية الأغنام والمتاجرة فيها إلا بنسبة 4.41 % . ومع النصف الثاني للقرن 19 م تراوحت أعداد الضأن بين 6 إلى 10 ملايين رأس فيما انحصر تعداد المستوطنين في 3 ملايين رأس.[1]

وكانت الأغنام من بين أكبر الحيوانات التي صُدّرت إلى فرنسا وباقي الدول الأوروبية ، رغم محاولة احتكار تجارتها الخارجية من طرف المعمرين ، إلا أن هذا لم يمنع من استمرار الجزائريين في حركية تجارية نحو الأسواق الأوروبية عن طريق البحر والأسواق المغاربية عن طريق البر .

الماعز: مثّلت تربية الماعز في القطاع التقليدي ثروة حقيقية لأغلب الجزائريين وهذا راجع إلى قدرة الماعز على الرعي في المناطق الجبلية الوعرة وتحمّل الظروف المناخية . وقد ساعد على انتعاش هذه الشعبة الاهتمام الذي أبداه المعمرون بها ، إذ أدخلوا سلالات جديدة مثل السلالة المالطية والسلالة الاسبانية ، وعرفت التجارة الداخلية للماعز نشاطا أكثر منه نحو الخارج ، فنادرا ما كان يتم تصدير الماعز نحو فرنسا أو باقي الدول الأوروبية نظرا لعدم استهلاك لحومها بشكل كبير في الأوساط الأوروبية . (2)

البقر: عرفت تربية البقر انتشارا واسعا في السهول والمناطق التليّة نظرا لتوفر مساحة الرعي والماء.(3)

ولقد استطاع الجزائريون امتلاك نصيب من هذه الثروة ، في المقابل استحوذ الأوروبيون على نسبة معتبرة من الأبقار وأدخلوا سلالات جديدة إلى الجزائر .[4]

---

1 - حورية عباس ، المرجع السابق ، ص 929 .

2 - Louis . t , s . Roger . M, L'Algérie 1882 a 1884 , Imprimerie de l'association , Alger , 1906 , pp 512 -513 .

3 - أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص ص 386-387.

4 -M.A.C, Annuaire statistique de la France de l'année 1881, Imprimerie nationale ,paris,1881 , p 599.

ولقد ركّز المعمّرون على الأبقار الحلوب وذلك من أجل صناعة مشتقات الحليب وبيعها في الأسواق الداخلية وتحويل جزء منها إلى الأسواق الخارجية. وعرفت التجارة الخارجية للأبقار رواجا كبيرا نظرا لاستهلاك لحوم البقر من طرف الأوروبيين الذين يفضلون لحم البقر مقارنة بلحم المعز والإبل ولقد عرف تصدير الأبقار إلى فرنسا وباقي الدول الأوروبية وتيرة متسارعة وهذا ما انعكس بدوره على عدد الأبقار الذي أصبح يشهد انخفاضا محسوسا نتيجة عدم الاعتناء بهذه الشعبة من طرف الكولون وإفراطهم في بيع الأبقار سواءً حية أو لحوم إلى التجار الأوروبيين الذين بدورهم يقومون بنقلها إلى خارج الجزائر . (1)

الإبل : عرفت تربية الإبل انتشارا واسعا في المناطق الشبه صحراوية ، وقد اعتمد عليها سكان الجنوب في ترحالهم وتنقلهم . وقُدّر عدد الإبل في الفترة الممتدة بين 1870 – 1872 م بحوالي 178462 إبلاً . (2)

وكانت لحوم الإبل من بين المنتوجات التي تُصدّر إلى فرنسا وباقي الدول الأوروبية ، فيما كان بعض الأهالي يُمارسون تجارة خارجية مع تونس وطرابلس الغرب وحتى السودان ، إذ كانت تنتقل الجِمال عبر المناطق الصحراوية نظرا لقلة المراقبة الفرنسية وهذا ما أضفى على التجارة البرية طابعا خاصا ، غير أن المتاجرة بلحوم الجِمال لم تلقى ذلك الرواج الكبير بين الأوساط الفرنسية والأوروبية . (3)

ومنه يتضح لنا أن الثروة الحيوانية تُعتبر مورد رزق للجزائريين لما تُوفره من مستلزمات مختلفة سواء أغذية أو ألبسة ، لذلك عملت الإدارة الفرنسية على محاولة إقحام المعمرين

---

1 - حورية عباس ، المرجع السابق ، ص 927 .

2 - عمر المقدم ، القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1870 – 1914 م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المشرف رضوان شافو، قسم التاريخ ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2018 – 2019 م ، ص 128 .

3 - حورية عباس ، المرجع السابق ، ص 927 .

في مجال تربية الحيوانات والمتاجرة فيها ، فمنذ النصف الثاني للقرن 19 م جعلت من الجزائر مستوطنة متخصصة لتربية وإنتاج الحيوانات . (1)

تربية النحل :

إن تربية النحل وإنتاج العسل يدخل ضمن المنتجات الحيوانية التي اهتم بها القطاع التقليدي (الجزائريون) ، خاصة بمنطقة القبائل وقد أولى المستوطنون عناية خاصة بخلايا النحل، وقد توزعت تربية النحل بعمالتي الجزائر وقسنطينة ، غير أن عمالة قسنطينة حظيت بالنصيب الأكبر حيث قُدّر عدد خلايا النحل بها حوالي 76000 خلية، وهي نسبة كبيرة مقارنة بعمالتي الجزائر ووهران، حيث قُدّرت الخلايا بين العمالتين معًا بـ 84000 خليّة فيما قُدّر عدد مربي النحل بـ 28198 مربي، وقد عرف إنتاج العسل تطورًا. (2) وهذا ما ساهم في إنعاش تجارة العسل، حيث كان الأوروبيون هم من يقومون بشراء هذه المادة الحيويّة وبعدها يعيدون بيعها لتُوجّه إلى التصدير الخارجي نحو فرنسا والدول الأوروبية.

2.3 الشمع :

على عكس ما يعتقده البعض أن الجزائر لا تتوفر على مادة الشمع ، فإن الشرق الجزائري وخاصةً القُل تُعتبر أهم مورد لجمع هذه المادة . كان الجزائريون يجمعون مادة الشمع في فصل الربيع يبيعونها للمؤسسات الفرنسية التجارية ، وذلك منذ العهد العثماني وبقوا على نفس الوتيرة خلال فترة الاحتلال ، حيث كان الإقبال على مادة الشمع يشهد تزايدًا . في حين لم يكن مستخرجو الشمع يبيعون منتوجهم إلى الفرنسيين ، فقد كان يُفضِّل البعض بيع

[1] - شارل روبيرت أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2007 م، ص 220 .

[2] - حورية عباس، المرجع السابق، ص 933 .

منتوجه إلى تُجّار تونس . وكان يبيع الجزائريون سنويا حوالي 400 قنطار من مادة الشمع للفرنسيين، بغضّ النظر عن الباقي المُوجَّه للبيع خارج الجزائر.[1]

2.4 المرجان :

اشتهر الجزائريون بوجود ثروة مرجانيّة، وهذا من أكبر الأسباب التي جعلت فرنسا تُنافس باقي الدول الأوروبية للحصول على امتياز صيد المرجان. وقد احتكرت عملية صيد المرجان والمُتاجرة الخارجيّة له. إذ بعثت فرنسا مشاريع صيد المرجان مع بعض الدول الأوروبية وذلك منذ سنة 1832، وكانت السواحل الجزائرية الشرقية أهم نقطة لصيد المرجان ، وقد ازدهرت التجارة الخارجية للمرجان نظرًا للإقبال الكبير على هذه المادة من طرف الأوروبيين[2]

2.5 الصوف :

أصدر الدوق دو روفيقو قرارًا لاستغلال أصواف الجزائر وذلك بتاريخ 7 جانفي 1832 هذا الاستغلال كان كغرامة عينيّة فُرِضت على الأهالي، حيث جُمِعت في هذا الإطار كميّة قُدّرت ب 4500 قنطارًا، وهذا القرار كان بمثابة المحفّز بالنسبة للإدارة الفرنسية لاستغلال هذا المنتوج المهم .[3]

ومع اكتشاف أهميّة الأصواف الأصواف قام قائد المكتب العربي للمدية بوضع حجر الأساس سنة 1849 لبعث شبكة تجارية لتجارة الصوف، حيث أقنع المُفوّضين الأوروبيين والسماسِرة بشراء 20 ألف رزمة من الصوف ، هذه الرُزم وُجّهت للتصدير، ولقد انتعشت تجارة الصوف وتصديرها في الفترة الممتدة مابين 1866 -1870 ، والجدول التالي يُمثّل مبيعات الصوف وتطور تجارتها الخارجية (1866 – 1870) :

---

1 - محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص 111.

2 - عبد الرزاق قشوان، مرجع سابق، ص 85 .

3 – Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'à 1 octobre 1830, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1834, pp 127-128.

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	1324753	2782967	5694166	1476258	805813

وقد ساهم التُجّار الجزائريون في بعث نشاط تجاري خارجي منذ الفترة العثمانية واستمر الكثير منهم في أعمالهم التجارية حتى خلال فترة الاحتلال، إذ مثّلت الجزائر سوقًا ومركزا هاما لتمويل أوروبا ولعب التُجّار الجزائريون دورا كبيرا في بعث هذا النشاط التجاري . (1)

أما عن واردات الجزائر من فرنسا فقد تمثّلت في بعض المواد المصنّعة، ويأتي على رأسها المنتوجات القطنيّة والألبسة الصوفيّة والجلديّة التي مثّلت نسبة 5,2 %من نسبة الواردات فيما مثّلت المنتوجات المعدنية والحديدية 13 %، أما منتوجات البناء بما فيها الحديد والخشب فقد مثّلت نسبة 6 % ومثّل الفحم 7 %، أما بعض المواد الغذائية فقد مثّلت نسبة 15 %، أما الورق فقد مثّل نسبة 6 %. وقد شكّلت واردات المرجان 0.6 %، أما الحيوانات شكلت 18 %من الواردات والحبوب 13 ، القطن 7 %الشحوم 3 %، الرخام 5 %منتوجات أخرى 1.2 %. [2]

هذه المنتوجات كانت تأتي من فرنسا فيما كانت تونس تمثّل سوقا لصادرات الجزائر وفي نفس الوقت تساهم في تمويل الشرق الجزائري ببعض المنتوجات مثل ريش النعام، والتبر وبعض الأقمشة المطرّزة. [3]

---

[1] - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم العثماني، الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط 1، 2013، ص 524.

[2] – Jules Julliany, Essai sur les commerce de Marseille, Librairie du commerce, Paris, vol 3,2 eme Ed, 1842,pp 67 -72.

[3] – Mauroy(M),Du commerce de l'Afrique septentrionale, son vol, p 163.

3. النظام الجمركي الفرنسي في الجزائر

أدركت فرنسا أن الجزائر بقدر ما كانت سوقا لتصريف المنتوجات الفرنسية إلا أن صادراتها كانت تُمثّل خطرا على المنتوج الفرنسي، لذلك عمدت إلى اعتماد نظام جمركي للتحكم في التجارة الخارجية وإخضاعها للرقابة الفرنسية، فقامت بإصدار قانون 11 جانفي 1851 الذي كان في مضمونه العام يرمي إلى إصلاح الاقتصاد الجزائري والذي كان يشهد تدهورا لكن في حقيقة الأمر كانت الإدارة الفرنسية تسعى لتوجيه التجارة الخارجية للجزائر والتحكم في العائدات، إذ سمحت السلطات الاستعمارية بدخول منتوجات طبيعية وصناعية جزائرية إلى الأسواق الفرنسية، هذا ما أدى إلى رفع قيمة الصادرات من 6.7 مليون فرنك سنة 1830 إلى 16 مليون فرنك سنة 1857، وقد سمح قانون جانفي 1851 بحرية الممارسة التجارية مما طور التجارة الخارجية للجزائر التي قُدّرت سنة 1850 إلى 1851 ب 94.6 مليون فرنك لترتفع سنة 1857 إلى 194 مليون فرنك. [1]

لقد قام جدل واسع في فرنسا حول أهمية الحماية الجمركية وأرادت بعض الأطراف بعث نشاط جمركي من أجل التحكّم في حركية السِلع والتجارة الخارجية، وقد تم إنشاء هيأة حضر لدخول السِلع الأجنبيّة إلى الأراضي الجزائرية ، وهذا الإجراء كان الهدف منه إقامة سوق كولونيالية للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للجزائر ، إذ كانت منتجات الميتروبول الفرنسي تدخل بسهولة إلى الجزائر بالإضافة إلى منتجات الكولون الموجّة للتصدير فقد كانت بدورها تلقى نفس التسهيلات. غير أن المتعاملين الجزائريين سواء المُستورِدين أو المُصدّرين كانوا مجبرين على دفع رسوم جُمركيّة ويتعرضون لمجموعة من العراقيل . [2]

وكما سبق وأن ذكرنا فبحلول سنة 1851 اتجهت فرنسا إلى تعميق العلاقات التجارية مع الجزائر من خلال تحرير التجارة والسماح بحرية تصدير المُنتجات الفلاحية الجزائرية، في

[1] - كليل صالح، المرجع السابق، ص 280 .

[2] - J.C.toutan, les stractures du commerce extérieure de la France, son vol, s d ,p p 53-73 .

حين تبنّت شكلاً من أشكال الحمائية، وكانت ترمي السلطات الفرنسية من وراء تبَنّي سياسة الحمائية إلى تقييد التجارة الخارجية للجزائر وفرض رقابة شاملة عنها، من خلال عدّة طُرق، كرفع الرسوم الجمركية عن السلع المُستَورَة وتحديد كميتها، وفي الحقيقة فإن الحصص التقليدية تهدف كلها إلى تثبيط الواردات ومنع الأجانب من السيطرة والاستيلاء على الأسواق المحليّة والخارجية وحتى الشركات.

وكان الأهالي ممن فُرضت عليهم بعض هذه الإجراءات، إذا فسياسة الحمائية تتنافى مع حرية التجارة والسياسات الجمركية في حد ذاتها تدخل في نطاق الحمائية، وفرنسا من خلال هذه السياسة كانت ترمي في الظاهر إلى تنظيم التجارة لكن في الحقيقة كانت تُقيّد النشاط التجاري وتُشدد الخناق على الجزائريين، لأنها رأت في نشاطهم التجاري منافسةً لها سواءً في الأسواق الداخلية أو الخارجية. [1]

وقد سعت فرنسا لتفعيل القيد الجمركي قدر الإمكان فبعدما فرضت رقابة جمركية على التجارة الخارجية للجزائر عبر الموانئ تحوّلت إلى الجنوب للسيطرة على التجارة الخارجية البريّة ، حيث عمِلت على إحياء الطُرق التجارية القديمة والسيطرة عليها مثل الخط التجاري الخارجي الذي كان يربط توقرت بِغدامس والسودان ، كما برزت بعض المشاريع الفرنسيّة الرامية للحد من تجارة القوافل نحو طرابلس الغرب والمغرب الأقصى من خلال مد سكك حديدية عبر الصحراء لربط موانئ البحر الأبيض المتوسط بالسودان. [2]

[1] - مدني لخضر، تطور السياسة التعر يفية الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص ص 15-18 .

[2] - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إيبان الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 ، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1434 هـ – 2013 م، ص 306 .

وكانت السلطات الفرنسية تضطر أحيانا إلى رفع القيود الجمركية على بعض السلع الجزائرية التي تكون فرنسا في حاجة ماسة إليها، فقد قدّمت تسهيلات جمركية لصادرات الفلاحين الجزائريين والكولون بهدف تلبية حاجيات المجتمع الفرنسي.[1]

4. النظام الاحتكاري الفرنسي في الجزائر:

أقدمت السلطات الاستعمارية في مجال التجارة الخارجي بغلق الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني خاصةً مع تونس والمغرب الأقصى وكذلك إفريقيا جنوب الصحراءومنه يمكن القول أن التجارة الخارجية للجزائر اِحتُكِرت في الأسواق الفرنسية فقط . وإنّ الضعف الذي مسّ التجارة الخارجية في بعض الفترات راجع إلى تدخّل السلطات الفرنسية فيها، حيث سعت فرنسا إلى تفعيل الأمر الصادر في 27 نوفمبر 1834، الذي جاء خصيصا لتنظيم حركيّة البضائع وإخضاعها للرقابة الفرنسية غير أنها فشلت فاستعانت بنظام جمركي حتى تتمكن من فرض رقابة مشدّدة على المنتوج الجزائري ونشاطه التجاري وبعدما أصبحت العلاقات التجارية واضحة الأهداف والمعالم بالنسبة لفرنسا بدأت فرنسا في تطبيق سياسة الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية في الجزائر .[2]

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	4335229	14734015	131332279	7160217	10401530
أرقام المجلس العام	233405	3564700	6757746	8111500	6479530

[1] - عبد اللطيف بن شنهو، تكرين التخلّف في الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص ص 96 – 112.

[2] -R.timon, l'Algérie et ses relation extérieures, Bastide Librairie Editeur, Alger, 1860, p p 8-10.

ومنه أقدمت السلطات الفرنسية على فتح الأبواب أمام تصدير السلع الجزائرية إلى الخارج غير أن المنتوجات الجزائرية الموجّهة للتصدير بقيت تعاني من بعض الضعف خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1850 عدا بعض السنوات التي شهدت فيها انتعاشا ملحوظا وبطبيعة الحال كان هذا التراجع نتيجة العراقيل المفروضة على السلع الجزائرية التي طالما خضعت للرقابة والاحتكار الفرنسي والجدول التالي يُوضّح قيمة الصادرات بعد سنة 1850 حينما خفّفت السلطات الفرنسية من سياستها الاحتكاريّة. [1]

لقد عمدت الإدارة الفرنسية لفرض نظام احتكاري على السلع، إذ قامت بالاستحواذ على المنتوج الجزائري بمختلف أنواعه ومنعت بيع الجملة عبر الموانئ، ووضعت مجموعة من الشروط التعجيزيّة أمام تُجار الجملة والتجزئة ، وأجبرتهم على بيع منتجاتهم للمتعاملين الفرنسيين الذين يشترون السلع الجزائرية بأثمان بخسة ويعيدون بيعها بأثمان باهظة .

وهذا ما جعل بعض التجار والسماسرة يستاءون من نظام الاحتكار المفروض على منتوجاتهم إذ قاموا بتوجيه رسالة إلى وزارة التجارة والصناعة الفرنسية يطالبون فيها بفتح حرية المبادلات التجارية والأسواق ، ووقف سياسة الاحتكار المعتمدة من طرف الإدارة الفرنسية .

غير أن وزارة التجارة الفرنسية رفضت وحاولت المراوغة من خلال الزيادة في عدد البضائع المسموح بها في إطار البيع بالجملة. وكان التجار والمتعاملون الجزائريون يُلحّون في مطالبهم على تفعيل قانون 15 ماي 1841 المتعلّق بالبيع بالتجزئة وتفعيل الرقابة على الأسواق ومكافحة سياسة الاحتكار المفروضة من طرف بعض المتعاملين الاقتصاديين الفرنسيين

---

[1] - كليل صالح، المرجع السابق، ص 286.

والذين كان نشاطهم تحت غطاء وزارة التجارة والصناعة الفرنسية ، وهذا ما ألحق أضرارا بالتجارة الخارجية وبالتُجّار الجزائريين وحتى بعض التُجار المعمرين . [1]

ومن نماذج الاحتكار الفرنسي لبعض المنتوجات الجزائرية والتحكم فيها محاولة السيطرة على منتوجات الفواكه كالتين والرمان والكروم التي كانت تأتي من الشرق الجزائري نظرا لوجود مساحات من الأشجار المنتجة لهذه الفواكه . [2]

ولم تتوقف فرنسا عند احتكارها للمنتوجات الزراعية فحسب بل تعدّت ذلك إلى بعض المنتوجات الأخرى كاحتكارها لمنتوج الأصواف والتحكّم فيهن حيث كانت تفرض على الجزائريين بيع منتوجاتهم من الصوف بسعر 0.7 فرنك للرزمة وتشتريه من المعمّرين ب 1 فرنك للرزمة وتعيد بيعه للمصدرين ب 2 فرنك للرزمة، وبالتالي مُنع على الجزائريين بيع منتوجاتهم لمتعاملين آخرين غير تابعين للإدارة الفرنسية. [3]

كما كانت هناك عدّة مؤسسات فرنسية احتكارية تسيطر على عدّة منتوجات جزائرية ، إذ أنها احتكرت التجارة الجزائرية الخارجية ، وكانت تعمل على فرض الرقابة وإجبار المتعاملين الجزائريين على بيع منتوجاتهم لهذه المؤسسات بدل التوجه بها إلى التصدير، لأن عملية التصدير كانت بيد هاته المؤسسات الاحتكارية . [4] هذه المؤسسات الفرنسية

---

1 – Charles Demangeat , Pierrclaude Jean ,Baptiste Bravard veyriéres, traité de droit commercial Ainé Librairie editeur, Pris, 1865, p 276.

2 - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984،ص 58.

3 –Ministére de guerre, catalogue explicatif et raisonné de l’exposition permanente de produits de l’Algérie typographie de Firmin didot , Paris, 1855, pp 26-30.

4 - عبد الرزاق قشوان ، المرجع السابق،ص 117 .

الاحتكارية التي يؤكد بعض المؤرخين الفرنسيين أنها كانت تحتكر التجارة الخارجية للجزائر (1) .

5. خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن أن نتوصل إلى أن التجارة الخارجية للجزائر شكّلت موردا اقتصاديا هاما للعائدات الماليّة، رغم أن فترة الحكم العسكري 1830 – 1870 كانت مرحلة مشحونة بالحروب والمقاومات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية للجزائر حتى وإن تأثرت في الوضع السائد حافظت على السيرورة الاقتصادية.

وإنّ التجارة الخارجية التي ساهم في بعثها الجزائريون والمعمرون لم تكن في منأى من تدخّل الإدارة الفرنسية التي حاولت مرارا وتكرارا أن تُخضعها لرقابة شاملة وتُسيّرها وفق السياسة المسطّرة من طرفها، وهذا ما أفرز لنا سياسة احتكارية كان لها انعكاسات على التجارة الخارجية للجزائر ، إذ ساهمت في تقويض عدة أنشطة تجارية فتأثر الكثير من التجار الجزائريين وحتى المعمرين

ورغم تلك التجاذبات التي ميزت التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة مابين 1830 و 1870م

و الظروف العسكرية والسياسية التي مرت بها إلا أن النشاط التجاري الخارجي بقي صامدا.

[1] –Marcel EMERIT, la situation Economique de la régence d’Alger en 1830, information historique ,N° 5,p 172 .

الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني
Craft groups in the city of Algiers during the Ottomaera

دة . صبرينة لنوار
جامعة تيبازة

1. مقدمة:

تعتبر الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر الحديث فترة مهمة بغض النظر على الفترة الزمنية التي تزيد عن ثلاثة قرون لعدة اعتبارات حيث أنها فترة أصبحت فيها الجزائر إيالة تابعة للدولة العثمانية ، كما أنها تعرضت للعديد من الحملات الأوروبية و الهجرة الأندلسية نحو سواحل الجزائر . و في ظل هذه المتغيرات أردنا تسليط الضوء على النشاط الاقتصادي الذي كان يمارسه سكان مدينة الجزائر خاصة منه النشاط الحرفي ، و هل كان لتوافد كل من الأتراك والمورسكيين مساهمة فعالة في إثراء هذه الحرف ؟ كما أسهمنا من خلال هذه الدراسة في وضع قائمة لأهم الجماعات الحرفية و تقسيمها إلى حرف انتاجية و خدماتية و تسويقية . كما أردنا معرفة البنية التنظيمية التي كانت تسهر على تسيير هذه الجماعات الحرفية ؟ و هل كانت الحرف محتكرة من طرف فئات اجتماعية معينة دون غيرها ؟ و هل ساهمت في تنويع الانتاج ، و تزويد السوق المحلية و الخارجية بمختلف السلع ؟

2. النشاط الحرفي في مدينة الجزائر

2.1 الجماعات الحرفية :

سكان المدينة اعتماداً على أوضاعهم الاقتصادية و إمتيازتهم و مكاسبهم المادية جعلت المصادر التاريخية تصفهم على أساس أنهم طوائف ذات إنتماء مهني و إداري ، فمن حيث

المهنة كان ينظر إليهم على أنهم مجموعة طوائف متمايزة على رأس كل طائفة أمين يسهر على شؤونها و يكون واسطة بينها و بين الحكام ، كما أن نفس العامل الاقتصادي جعل الدولة تنظر إلى سكان المدن على أنهم جماعات من الموظفين الأجراء و العمال و البحارة و التجار و الحرفيين (الصناع) .[1]

عرفت مدينة الجزائر تنوع النشاط الحرفي منذ القرن 15 و هذا ما يؤكده هايدوا في كتابه حيث تحدث عن وجود نشاطات حرفية تغطي كل الاحتياجات الضرورية لأي مدينة .[2] و قد أضاف في مجال الصناعة الأندلسيون بمقاطعة الجزائر عدة صناعات جديدة ، و عملوا على تطوير ما كان موجود منها هذا ما جعلها تتميز بنشاط حرفي حقيقي موجه لتغطية الإستهلاك المحلي ، و للتبادل مع الأقطار الإسلامية الأخرى [3] و قد ساهمت فئات اجتماعية في هذا النشاط إلى جانب الأندلسيين من السكان الحضر و اليهود . وقد كان أغلب الإنتاج الصناعي يتم في ورشات بسيطة و قد خصص لها الطوابق الأرضية من المنازل ، و جعلت لها أبواب على الأزقة لتسهيل التعامل و صرف السلع الجاهزة . و تجمعت كل صناعة منها في مكان مخصص لها ، بحيث عرف كل زقاق أو حومة بالصناعات الموجودة به . ففي مدينة الجزائر مثلا اشتهرت أسواق الغزل ، النجارين ، العطارين ، الصباغين ، الحدادين ، الرصايصية ، الشقماقجية أو باعة السلاح المقايسية ، و غيرها .[4] استعمل في الجزائر مصطلح " الجماعة

---

[1] -. ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ، العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ص ، 50.

[2] - Diego de Haédo , Topographie et histoire générale d'Alger , traduction Monnreau et A . Berbrugger , édition Bouchene , 1998 , p107

[3] .- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات أندلسية ، الطبعة الثانية ، البشائر للنشر و التوزيع ص 46 .

[4] - نفس المرجع ، ص ص ، 46-47 .

" على التجمعات الحرفية و هي مقبولاً للحرفة وتحدد الأسعار ومنتجاتها و تنظم العلاقة بين الدولة و أرباب الحرف .[1]

عرفت مدينة الجزائر مجموعة كبيرة من الجماعات الحرفية فقد مارس سكانها عدة نشاطات حرفية فمثلا هايدو يذكر في كتابه عدة حرف منها الصياغة ، البناء ، الأحذية ، الملابس ، الدباغة ، سراج ، السلال ، الأسلحة ، البارود .[2] و ذكر venture de Paradis حرف أخرى منها صناعة الشاشية ، الأحزمة الحريرية المطرزة بالفضة و الذهب ، صناعة الجلود ذات اللون الأصفر و الأسود و البنفسجي و الأحمر لصناعة الأحذية ، النعل ، و جزدان (دزدان) ، الحايك ، البرنوس .[3]

كما أ ن الأندلسيون أدخلوا صناعات جديدة على مدينة الجزائر منها : صناعة الأقمشة ، و نسج أنواع رفيعة من الزرابي و اختصوا في صناعة الشاشية ، صباغة الأقمشة و الأصواف ، صناعة التطريز و توشيح الثياب الحريرية بخيوط الذهب و الفضة ، الشبيكة ، صناعة الصابون و المستحضرات العطرية ، المياه المقطرة من الورود و زهور اللارنج ، صناعة المجوهرات و الحلي .[4]

و لإعطاء صورة حول طبيعة النشاط الحرفي في مدينة الجزائر و تطور البنية الحرفية من حيث عدد الحرف و اندثار بعضها اعتمدنا على الدراسة التي قامت بها الاستاذة عائشة غطاس حول الجماعات الحرفية إنطلاقاً من وثائق المحكمة الشرعية ، و سجلات بيت المال ، و دفاتر التركات .[5] كما قامت بمقارنة الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر أواخر القرن 17 م الواردة في كل من دفتر التشريفات و قانون على الأسواق مع الدراسة التي قامت بها انطلاقاً من الوثائق الأرشيفية. واستخلصت الدراسة أن دفتر التشريفات يطلعنا على قائمة الأمناء

---

[1] - عائشة غطاس ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 2.، 2000-2001 ، ص ص 144-145 .

[2] - Haédo , op-cit , p107

[3] - Venture de Paradis , Alger au 18 siécle , 2 édition , édition Bouslama , Tunis , pp16-17 .

[4] - ناصر الدين سعيدوني ، دراسات أندلسية ، المرجع السابق ، ص ص ، 47-48 .

[5] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 150 .

التي اشتملت على سبعة و عشرين أمينا .[1]و الجدير بذكر أن هذه القائمة أهملت عدداً لا يستهان به من الجماعات الحرفية ، إلا أنه يفهم من الإشارات التي صاحبتها أن الأمر يتعلق بالحرف الخاضعة لسلطة شيخ البلد ، و بناءً على هذا فإن باقي الجماعات الحرفية الأخرى خضعت لسلطة أمنائها. بينما يفيدنا قانون على الأسواق بقائمة الجماعات التي قدمت الضرائب المستحقة عليها 1112 هـ / 1700- 1701 م وهي تشمل ثماني و ستين جماعة . [i] أما القائمة التي وضعتها عائشة غطاس في دراستها شملت تسعا و تسعين حرفة اشتملت على أغلب ما تحتاجه المدينة من منتوجات مختلفة . [2]

و يتبين لنا من خلال الدراسة أنه لم يطرأ على عدد الحرف خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر تغير كبير ، حيث تحكمت عدة أسباب تقنية و أخرى اقتصادية و اجتماعية في تطور البنية الحرفية ، بل نشاهد تدهور بعض الصناعات مثل صناعة الشاشية ، و غياب بعض الصناعات الكمالية حتى في مجال صناعة الحلويات و السكريات سوى حرفة واحدة هي الحلواجية ، كما تزايد عدد الجماعات الفرعية التي عنيت بالخدمات . [3]

2.2 الصنائع و الحرف :

النشاطات الحرفية في مدينة الجزائر عرفت تنوع كبير من حيث تعدد الصنائع ، فقمنا بتصنيف أهمها في الجدول التالي انطلاقاً من القائمة التي وضعتها عائشة غطاس رغم صعوبة التمييز بين الجماعات التي عنيت بالإنتاج و تلك التي عنيت بالتسويق ، لأن بعضهما قام بالعملين معاً في حين يسهل فرز الجماعات التي اختصت في الخدمات كالدلالين و الحمالين و العساسين ، و في الجدول التالي قمنا بتصنيف أهم الحرف . [4]

---

[1] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص ص ، 150-151

[2] - نفس المرجع ، ص ص ، 154-155 .

[3] - نفس المرجع ، ص ص ، 152-153 – 154 – 155 .

[4] - نفس المرجع ، ص ص ، 152 – 153 – 154 – 155 .

حرف انتاجية	حرف تخص الخدمات	حرف تخص التجارة والتسويق
البحارين	الجيارين	الحواتين
النجارين	البنايين	الدلالين
الجواجية	الصباغين	الوزاعين
الحلواجية	الترابين	الصياغين
الخياطين	الفنداقجية	العطارين
الغرابلية	الحدادين	بائعي الخضر و الفواكه
الدباغين	الحفارين	الكواشين
المكاحلية	الحفافين	اللبانين
الصياغين	الحمالين	اللحامين
العطارين	الزبالين	السكاكرية
السراجين	الزواقين	الفخارين
الفخارين	الزياتين	
السكاكرية	الأطباء	
الشماعين	الطباخين	
الفلكجية	القهواجية	
الشواشية	الجنازين	
القزازين		
الطرازين		
المقايسية		
اللبانين		
الشقماقجية		
الحجارين		

من بين هذه الحرف هناك بعض الصنائع و الحرف الإنتاجية اكتسبت أهمية كبيرة من حيث توسع مجال استعمالها من قبل الحرفيين و مساهمته الكبيرة في الإنتاج و تغطية السوق المحلية بالمنتوجات نذكر منها :

- **صناعة الأسلحة :**

أهمها صناعة البارود و البنادق بدار النحاس التي تضم فرنا واحداً متين البناء و قالبا يصب فيه الحديد المذوب الذي يوضع في حفرة قبالة فتحة يسيل منها ، وتستعمل رافعة وضعت فوق هذه الحفرة لإستخراج القوالب و القنابل ووراشات حدادة و أفران تضع فيها قدائف بعضها من الحجم الكبير جداً ، و بالقرب من معمل الأسلحة (دار النحاس) توجد دار البارود المجهزة بأدوات متقنة الصنع . و لم تشهد صناعة الأسلحة تطوراً يذكر بسبب ندرة المواد الأولية والمعارف التقنية المحدودة في مجال تهيمن عليه الدول الأوروبية . [1]

- **صناعة الجلد و الصباغة :**

توجد ورشتي عمل للدباغة واحدة داخل مدينة الجزائر عرفت بدار الدباغة للعناصر البلدية ، و الثانية خارج أسوار المدينة خاصة بالعناصر التركية . [2]الجلود تحضر و تلون في أحواض مقامة بالجهات القريبة من المدن لصناعة السروج و الأحذية و القطع الجلدية المختلفة . "كما استعملوا عدة ألوان مثل الأصفر ، الأسود ، البنفسجي ، الأحمر . [3]

- **صناعة النسيج :**

توجه الصوف المحضرة بمدينة البليدة لصناعة شاشيات مدينة الجزائر ، و يصنع منها الأنسجة الموجة للتجارة صناع مدينتي الجزائر و البليدة المختصين في صناعة الشالات ، أوشحة الشاشيات و الأغطية . أما نسيج الحرير ينفرد به بعض الصناع بمدن الجزائر الذين

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر ، البشائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص ص ، 270 – 271 .

[2] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 168 .

[3] - ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية ، المرجع السابق ، ص 247 .

أتقنوا صناعة الحياك الحريرية الجميلة التي يكثر عليها الطلب ، و يستورد الحرير من بلاد المشرق .[1]

- **الطحين ، الزيت ، الصابون ، السكر ، الملح :**

تمثل أهم الصناعات الغذائية ، و قد أقيمت شبكة متكاملة من الطاحونات المائية و الهوائية بالمدن و الأرياف و تكفي الطاحونات خارج المدن لتلبية الحاجيات الاستهلاكية ، و قد كانت أهم هذه المنشآت الواقعة بفحوص مدينة الجزائر وفي أغلب الأحيان تلحق بها أفران لطهي الخبز ، و توجد أهمها خارج باب عزون و يتم تحضير السكر في طاحونة أقيمت بالقرب من الحامة .[2]

- **صناعة الجير و القرميد و الجبس ولوح الحجر:**

تستخدم هذه المواد للبناء في المدن و الأرياف على حد سواء ، و يتم تحضير هذه المواد في أفران واقعة بالجهات القريبة من المدن خاصة مدينة الجزائر نظراً لعادة السكان بتبيض بيوتهم بالجير مرة كل سنة . و توجد تجمعات ثلاثة للأفران بفحوص مدينة الجزائر بالقرب من محاجر باب الوادي و بتافورة و بالقادوس ، و تختص بطهي الآجر و الأواني الفخارية و قطع خزفية تستعمل في قنوات الري . و صناعة الخزف تشمل عدداً من الأدوات ذات الإستعمال اليومي منها: الجرار – أوعية الماء و الحليب و الزيت – الطناجر التي تحضر فيها فطائر الخبز – القدور – الصحون – الأواني التي تخزن فيها المؤن .[3]

- **صناعة الحدادة و معالجة المعادن و الخشب و النجارة :**

---

[1] - Venture de Paradis , op-cit , p 17 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية ..... ، المرجع السابق ، ص 275 .

[3] - نفس المرجع ، ص 277-278 .

تفنن في هذه الصناعة أندلسيوا مدينة الجزائر خاصة ، فاستخدموا في صناعة الأثاث النقوش المطعمة بالعاج فيما صنعوه من خزائن و صناديق و موائد مختلفة ، و أسرة و أبواب و غيرها .[1]

2.3 التنظيم الحرفي :

2.3.1. خصائص التنظيم الحرفي و مميزاته :

أ-وراثة الحرفة :

من التقاليد الراسخة لدى التنظيمات الحرفية وراثة الصنعة في الأسرة الواحدة على امتداد جلين على الأقل ، و قد كانت شديدة الحرص على أن تظل أسرار الصنعة محصورة في نطاقها ، و نص قانون على الأسواق بكل وضوح على ذلك "و ابن المعلم معلم في مضرب أبيه هذا هو القانون بين الجماع " فالحرفة تكاد تكون متوارثة في كل الأسر الحرفية التي توالت أمانة الصنعة .[2] و أشهر العائلات التي توارثت النشاط الحرفي في مجتمع مدينة الجزائر هي :

- عائلة بوعنين و صنعة الحرارة (1826-1770) .
- عائلة ابن المليح و حرفة العطارة (1709 – 1787) .
- عائلة البربري و صنعة القزازة .
- عائلة المسطول و صنعة السراجة .
- عائلة بن مهران و صنعة الصفارة
- عائلة ابن حمادوش و صنعة الدباغة .[3]

فحسب الدراسة التي قامت بها عائشة غطاس فإن هناك توجه واضح في وراثة الحرف المربحة كالعطارة ، الحرارة ، القزازة ، الصفارة ، الدباغة .

---

[1] - نفس المرجع ، ص ص ، 271 – 272 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، دراسات أندلسية ، المرجع السابق ، ص ص ، 48 – 49 .

[3] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 157 .

ب- تقسيم العمل :

من خصائص الجماعات الحرفية تقسيم العمل حيث نجد الجماعة الواحدة تتفرع إلى عدة جماعات منها :

- جماعة الحمالين : تنقسم إلى جماعات منها حمالوا الرمانة ، حمالوا الجير ، حمالوا مخزن الزرع ، حمالوا باب البحر .
- جماعة الدلالين : جماعتان أساسيتان واحدة يبدو أنها اقتصرت على العنصر التركي و كان على رأسها باش دلال ، و أخرى اقتصرت على العنصر المحلي و كان على رأسها أمين و ضمنها وجدت جماعات فرعية عديدة مثل : دلالين سوق الخياطين ، دلالين باب عزون ، دلالين الحوائج ، دلالين سوق الكبير ، دلالين الديار ، دلالين البساكرة .
- جماعة الدباغة : وجود جماعتين نظرا لوجود مشغلين أو ورشتي عمل واحدة داخل المدينة عرفت بدار الدباغة للعناصر البلدية و الثانية خارج أسوار المدينة خاصة بالعناصر التركية .
- صناعة الأسلحة : تنقسم إلى الجماقجية ، القنداقجية ، المكاحلية .
- صناعة الجلد : تفرعت إلى عشر جماعات : الدباغون ، الشبارلية ، البرادعية ، البابوجية ، التماقون ، الرقاقون ، البلاغجية ، الحرازون ، و صناعة الخشب نجد النجاريين ، الخراطين ، النشارين .[1]

ج- احتكار الحرف :

بعض الحرف كانت تحتكر من طرف بعض الجماعات الوافدة من الحواضر المجاورة لمدينة الجزائر و كانت تعرف جماعة البرانية ، فقد اشتهروا بممارستهم لبعض الحرف منهم :

[1] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 160 – 161 – 162 .

- جماعة بنو ميزاب الذين احتكروا حرفة العمل في الأفران و النظارة على الحمام ، و القصابة أو الجزارة .[1]
- جماعة الجيجلية التي كانت تشرف على أفران البايلك المخصصة لإعداد الخبز لليولداش و الأرقاء .[2]
- جماعة القبايل مارسوا نشاطات تجارية و حرفية مثل العمل في ورشات الحرفيين ، صناعة الفحم ، كما ساهموا في الحراسة الليلية للمدينة بفرقة عرفت بفرقة زواوة .[3]
- صناعة المجوهرات الفضية و الذهبية التي كان يحتكرها في المدينة صناع ذو أصول يهودية أو أندلسية .[4]
- العنصر البسكري أوكلت إليهم أعمال متواضعة كبيع الخضر و الفواكه ، بيع المشروب المحلي المعروف بالشرباة كما أوكلت لهم مهمة حراسة الغنائم ، الحمالة ، مهنة طياب الحمام ، بيع الأسماك و الحراسة الليلية .[iii]
- حرفة توفير وسائل النقل نقل البضائع و غيرها تسمى حرفة " الحمارة " ، و هو مجال اقتسم احتكاره العنصر التلمساني و القسنطيني و المغربي .[5]

د- الإنغلاق الحرفي :

رغم أن جل الشرائح الاجتماعية أسهمت في الحياة الحرفية بالمدينة في شتى المجالات من الإنتاج و التسويق و الخدمات غير أننا نلاحظ أنه هناك نوع من الإنغلاق الحرفي . فالصنائع

---

[1] - نفس المرجع ، ص ص ، 160- 161 – 162 .

[2] - نفس المرجع ، ص 168 .

[3] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص ص ، 304 – 305 .

[4] - نفس المرجع ، ص ص ، 305 – 306 .

[5] - : نفس المرجع ، ص ص ، 307-308 .

الراقية مثل الحرارة ، العطارة و الخياطة كادت تكون محصورة على حضر المدينة (البلدية) و العنصر التركي ، أما الخدمات المتواضعة و على وجه التحديد الحمالة و الخدمة في المنازل ، و الحراسة الليلية و حرفة توفير وسائل النقل فقد تركت للعناصر الوافدة جماعة البرانية .[1] هذا لا يعني أنه لم يفتح المجال أمام الأثرياء من هذه الفئة لممارسة الحرف المربحة ، حيث اقتحم جماعة الجيجلية مجالات لم يكن من اليسير اقتحامها كصناعة الحرارة ، الدباغة ، المقايسية ، التجارة . كما عملوا على استثمار أموالهم في مجال مربح وهو الغزو البحري ، و هذا دليل على أن هذا المجال لم يكن حكراً على الأعلاج و الأتراك و البلدية . [2]

هـ- التسويق المحلي للمنتوجات :

مارس سكان مدينة الجزائر حرف و صناعات و أنتجوا سلع ذات جودة لسد احتياجات السكان ، إلا أن معظم السلع توجه لتسويق في الأسواق المحلية وجزءمنها يوجه للتصدير إلى بلاد المغرب خلال النصف الثاني من القرن 18 م .[3] فالحرف في مدينة الجزائر تميزت بدرجة تنظيمية و تطور مكنها من توفير احتياجات السكان من السلع ذات الإستعمال الواسع بنوعية تفوق النوعية العادية نظراً لإتقان الحرفيين من صناع المجوهرات و الخياطين ، النجارين ، السراجين ، النحاتين ، الحجارة ، صناع الأقفال و صناع السكاكين . [4]

2.3.2. البنية التنظيمية للجماعات الحرفية :

أ-أمين الأمناء :

يتصدر هرم التنظيم من مسؤولياته مراقبة الأسواق و كل ما يتصل بها من أوزان و مكاييل ، و يصبح دوره شبيها بدور المحتسب فوظيفته وظيفة حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات ، إذ هو المشرف و المسؤول على سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي ، و النظام الضريبي الذي تخضع له الجماعات الحرفية . [5]

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية .... ، المرجع السابق ، ص 274 .

[2] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 309 .

[3] - نفس المرجع ، ص 310 .

[4] - نفس المرجع ، ص 320 .

[5] - نفس المرجع ،ص ص ، 313-314 .

ب- الأمين :

يمثل السلطة العليا للحرفة و رمز وجودها يتم اختياره من قبل رفقائه من ضمن المعلمين الذين يتصفون بالأمانة وحسن الأخلاق و معرفة أصول الحرفة ، و تعيينه لا يكون إلا بعد موافقة و إقرار أعلى سلطة الممثلة في الباشا أو الداي وبحضور القاضي . ومن صلاحيات الأمين النظر في جميع المسائل و الأمور المتعلقة بالحرفة و هو ملزم بالتقيد بالعرف واحترام التقاليد و تطبيق المساواة بين أعضاء جماعته ، و في المقابل يتعين على أعضاء الجماعة عدم معارضته أو الإختلاف حوله و احترامه . فهو يقوم بدور الرقيب على الصنعة و جودة البضائع ، و يعتبر حامي الصنعة و حارسها. وتبدأ عملية الرقابة من أول مرحلة أي بدءاً باستخدام المواد الخام إلى غاية آخر مرحلة وهي إنجاز البضاعة ، و تهدف مهمته إلى حماية الصنعة منجهة و إلى حماية المستهلك من جهة أخرى . [1]

ج- المعلم الأوسطا :

أطلق على مكتسب الحرفة و متقن الصنعة و رئيس الورشة الذي يشتغل تحت أوامره الصناع " المعلم " أو " الأوسطا " الأول استعمل من قبل العناصر المحلية ، و الثاني من قبل الأتراك . المعلم له حق إقامة مشغل خاص به يشغل فيه عدداً من الصناع و الأجراء تحت سلطته و إشرافه . [2]

د- الصناع :

و هو الذي يحسن الصنعة و لكنه لم يكتسب مهارة المعلم ، و قد شكل الصناع أعلى نسبة من المشتغلين في الورشة فهم أكثر عدداً من المعلين أو المبتدئين . فتح أمامهم المجال لممارسة الحرفة في ورشات قبل الإرتقاء إلى رتبة معلم . [3]

---

[1] - Tall Shuval , La Ville d'Alger vers la fin du 18 siécle , CNRS édition ,Paris , 1998 , p 132.

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية .... ، المرجع السابق ، ص 280 .

[3] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص ص ، 181-182 .

هـ- المتعلم :

هو المتدئ بالصنعة و يأتي في أسفل الهرم ، و قد يبقى هذا الأخير مستخدما في الورشة و يتقاضى خلالهاً أجراً معينا كما يقوم المعلم بالإنفاق عليه من حيث المأكل و المشرب و سائر لوازمه التي يحتاجها في المصنع .[1]

2.3.3. التنظيم الداخلي للجماعة الحرفية :

أ-الشاوش : أعضاء من الجماعة يختارون من فئة المعلمين ، و الشاوش بمثابة الناطق الرسمي للجماعة الحرفية ، و يقوم مقام الأمين .

ب- الخوجة : كان بمثابة الكاتب فهو الذي يسجل كل القضايا التي تتعلق بالجماعة .[2]

ج- الكيخة أو الكاهية : يقومون بتفتيش الأسواق و بمراقبة الموازين و المقايس و كذا جودة المصنوعات ، و لهم سلطة معاقبة المخالفين بالجلد أو بفرض غرامة مالية ، أو بغلق الدكان أو بالسجن أو بالتشهير به .[3]

د- الصبايجي : موظف يشرف على الجانب المالي من حسابات و مصاريف و غيرها ، و هو المسؤول على صندوق الجماعة .

هـ- الرفقاء : يرافقون الأمين إلى معاينة الأمكنة ، إما لإثبات صحة الملكية أو التأكد من حالتها و طبيعتها ، و تقييمها وتقدير سعرها .

و- كبراء الحرفة أو جمعية الحرفة :

تتشكل من كبار الحرفيين العارفين بها ، و هي هيئة مساعدة للأمين في التسيير الجماعي ، و تعتبر طرف في الجلسات التي تعقد للفصل في النزاعات القائمة بين أهل الصنائع ، و قد كانت تتم بمقر قاضي القضاة أو قاضي الحنفية .[4]

---

[1] - نفس المرجع ، ص ص ، 188 – 191-192-193 – 202 .

[2] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص ص ، 203-204 .

[3] - نفس المرجع ، ص 205 .

[4] - نفس المرجع ، ص 206 – 208 – 209 – 210-211-212 .

3. خاتمة:

تتميز مدينة الجزاء بثراء و تنوع النشاطات الحرفية التي اشتملت على عدة صنائع تلبي كل احتياجات المدينة من منتوجات ، و تقدم خدمات مختلفة فمنها من اختصت بالإنتاج ، و أخرى ببيع و تسويق المنتوجات في الأسواق المحلية والخارجية ، و البعض منها اهتمت بتقديم الخدمات التي يحتاجها النشاط اليومي في المدن . كما أن هده الحرف تم تنظيمها بطريقة حضارية في جماعات حرفية تسير وفق أعراف و تقاليد تحترم من طرف الحرفيين و البنية التنظيمية لهذه الأخيرة خضعت إلى تنظيم محكم يحدد فيه لكل فئة مهام محددة للسهر على السير الحسن للنشاط الحرف

و الحرص على جودة المنتوج و حماية المستهلك و إتقان الحرفة و العمل على تطويرها ، حتى عملية التسويق تخضع لتنظيم و المراقبة . ساهمت هذه البنية التنظيمية للجماعات الحرفية في مجتمع مدينة الجزائر على حماية المكاسب المادية و حماية الحرف من الإندثار و الحرص على تغطية الأسواق بالمنتوجات ذات الجودة حتى تنافس بها المنتجات الأوروبية التي تغطي السوق المحلية .

ملف دراسات التاريخ المعاصر

المشهد الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة العثمانية والاستعمارية : دراسة مقارنة من خلال كتاب المرآة

"The economic landscape in Algeria between the Ottoman and colonial periods : a comparative study through the Mirror book."

دة . لهلالي سلوى

-جامعة سطيف 2-

1. مقدمة:

شكل الجانب الاقتصادي عنصر قوة للدولة الجزائرية في الفترة العثمانية ، حيث أتاحت هيبتها التي فرضتها في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديدا مع الدول الاوروبية على بناء قوتها السياسية دوليا والتي انعكست بصورة مباشرة على مختلف القطاعات ، حيث سمحت سيطرتها على المنطقة في بناء اقتصاد قوي عزز باستغلال الأسطول البحري وتوسيع المبادلات التجارية واستغلال الجانب الزراعي ، لكن ومع وقوع صدمة الاستعمار في المنطقة تغيرت الوضعية بل وعرفت تحولا عميقا من خلال تقويض الاقتصاد الجزائري وهدم كل مرتكزاته التي عملت الدولة الجزائرية ولفترة طويلة على بنائه ، فكيف كان الواقع الاقتصادي الجزائري في الفترة العثمانية وكيف غيرته صدمة الاستعمار عند وقوعها؟.

2. المراة : المضمون التاريخي:

2.1. حمدان بن عثمان خوجة : مسيرة تاريخية :

شخصية حمدان بن عثمان خوجة من الشخصيات التاريخية الفريدة في تاريخ الجزائر ،ولد سنة 1775 بمدينة الجزائر وهو كرغلي الأصل أي من أم جزائرية وأب تركي يقول حمدان في ذلك " وأما أنا الكرغلي بالذات قد كنت مستشارا في حكومة الداي أن والدي لم يكن من الحضر الأندلسيين"، ينتمي حمدان إلى أسرة جزائرية عريقة وثرية من جهة أخواله بامتلاكها الأراضي الشاسعة وبنايات ضخمة، مما أكسبهم مكانة اجتماعية هامة فقد كان خاله أمين السكة وكان والده فقيها وأمينا عاما للإيالة أي يشرف على ميزانية الدولة[1]، يقول حمدان:" مهمة المقطجي أو الكاتب الأول في غاية الأهمية وتعتبر كمهنة شيخ الإسلام الذي هو المفتي الحنفي ويعتبر ثاني شخص في الدولة بعد الداي".

تميز حمدان خوجة بمكارم الأخلاق كالصدق في القول والأمانة والنزاهة، الحكم العادل، صاحب مبادئ والصبر على الشدائد حيث قال عنه برين دوبينيوسك:" بأن هذا الرجل الباسل يصارع الطغيان يصارعه ويقضي عليه"، قصد من هذا شجاعته التي جعلته يحارب الظالمين وعرف بصراحته مع الجميع وبالشجاعة الأدبية وكان حاد الذكاء وسياسي محنك[2]، لقد قضى حمدان العشر سنوات الأخيرة من حياته في الترحال من الجزائر إلى باريس فالقسطنطينية التي بها ألقى عصا الترحال إلى أن توفي في أواخر سنة 1840[3].

---

[1] - حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ،تع وتح: العربي الزبيري، ط2، ش –الو-ن-ت، الجزائر، 1982 ، ص 11.

[2] - محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الوعي، الجزائر، 2017، ص ص 95-100.

[3] - نفسه، ص 98.

ترك حمدن بن عثمان خوجة موروثا ثقافيا كبيرا وغنيا من خلال الكتابات التي كتبها والتي تمثلت في:

-اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء نشر سنة 1868.

-رسالة حكمة العارف بوجه ينفع لمسألة ليس في الإمكان أبدع انتهى من تأليفه سنة 1837.

-ترجمة كتاب امداد الفاتح لمؤلفه حسن الشرنبلاني من التركية للعربية .

-كتاب ضم تلخيص عدد من الكتب في علوم مختلفة وكتب نقلها كما هي.

-رسالة تتضمن الرد على من انتقد آراءه في المرآة وأسماها جواب عن الرد على تأليف حمدان خوجة.

- كتاب المرآة[1].

2.2. المرأة وأهميتها التاريخية :

يعتبر كتاب لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر والمشهور بالمرآة من أهم المصادر التي درست تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فقد قدم وصف مفصل عن الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر في المجال الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر وتغيرات التي طرأت على تلك الأوضاع في تلك الفترة، يحتوي الكتاب على 276 صفحة قام بتقديمه وتحقيقه العربي الزبيري تم طبعه من طرف المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، بالجزائر سنة 2006، منشورات ANEP، يحتوي الكتاب على قسمين القسم الأول مكون من ثلاثة عشر فصل وهي:

- البدو وأصلهم.

[1] - محمد بن عبد الكريم ، المرجع السابق، ص ص 133-141.

- طبائع البربر وعاداتهم.
- طبائع وعادات البربر.
- سكان السهول طبائعهم وعاداتهم.
- المتيجة طبائع سكانها وعاداتهم.
- عن سكان الجهة الغربية.
- الجزائر.
- حكومة الأتراك تنظيمها وأصلها.
- حول كيفية تجهيز سفن القرصنة في الجزائر وتوزيع الغنائم وحول التنظيم العسكري والديوان.
- الداي وحكومته ومختلف العادات.
- تحديد رسوم الأرض وطريقة جمع الضرائب.
- عن انحطاط حكومة الأتراك وسقوطها.
- داخل الإيالة وبعض الملاحظات حول حسين باشا أخر دايات الجزائر.

أما القسم الثاني فهو مكون من اثني عشر فصل وهي:

- الحرب وأسبابها.
- قصة وصول الجيش لسيدي فرج.
- تفاصيل دخول المارشال بورمون إلى الجزائر.
- الاحتلال العسكري.
- البايات منذ أن وقع الغزو الفرنسي.
- إدارة المارشال بورمون.

- أحداث الترسانة والاحتلال العسكري.
- الاحتلال العسكري وسلوك أهم ضباط الجيش الفرنسي.
- مصطفى بومرزاق وباي التيطري.
- تابع لإدارة الجنرال كلوزيل وحملاته ضد المدية والبليدة.
- الأوقاف والتغيرات التي تعرضت لها تلك المؤسسات والمحاكم التي تنظر في شؤونها أثناء ولاية الجنرال كلوزيل.
- تفسيرات حول ممتلكات الأوروبيين في الجزائر.

3. الوضع الاقتصادي خلال العهد العثماني:

3.1. الزراعة:

تعتبر الزراعة أهم المصادر الاقتصادية التي كانت المجتمع الجزائري يعتمد عليها لأن غالبية السكان كانوا بدو لذلك اهتموا بالزراعة، خاصة سكان السهول حيث يذكر حمدان خوجة:" أن الأرض كانت خصبة القمح والشعير حيث يصل ارتفاع السنابل إلى قامة الرجل، بهذا أهملت السنابل القصيرة وترك للرعي ما جعل ماشيتهم تكون سمينة وبها حليب جيدا وكثيرا"، وقد كانت الأرض تستغل وتخدم من طرف صاحبها أو يتم يستأجر من يخدمها مقابل خمس الغلة مقابل أتعابه والمجهودات المادية التي يقوم بها أفراد أسرته[1]، أما الصحراء فتنحصر ملكيات سكانها في الجمال، البقر والخيل ويتغذون على التمر والحليب ويقدمون منتوجاتهم للسكان المزارعين مقابل الشعير والقمح وكذلك القماش[2].

[1] - حمدان خوجة: المرآة، تع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، منشورات ANEP، الجزائر، 2006 ، ص ص 32-35.

[2] - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص 37-38.

كما يعتبر سهل متيجة من بين أهم السهول في الجزائر حيث تكثر فيه المزارع إلا لأن مناخه غير صحي ترتفع فيه الرطوبة وهذا أثر على من منتوج القمح مما جعله أقل جودة من غيره، ولونه يميل للأسود وكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى، ولا يمكن الاحتفاظ به لمدة أكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد حتى ولو كان البذر من مكان أخر هذا حسب ما قاله حمدان خوجة[1]، أما في الجهة الغربية فأراضيها أقل خصوبة من الجهة الشرقية وسكانها فلاحون كسكان تلمسان ومليانة وقد كانوا يقومون بتجفيف الفواكه وصناعة المعجون ويعصرون العنب واللوز كما أن الزراعة مزدهرة في كل من معسكر ووهران الشيء الذي جعل البلاد تعيش في رخاء[2].

يقول في هذا الصدد عن هذه الجهة أبو القاسم سعد الله:" بأن سهل وهران من أخصب سهول الجهة أيضا، لم يستغل منه إلا جزء بسيط والدولة كانت تملك منه 78%، ومعظم السهل كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار غير مثمرة إلا أنه وجد به بعض الإنتاج كالحبوب والانتاج الحيواني من حليب ومشتقاته واللحوم، إلى جانب سهول أخرى مستغانم ينتج القطن والأرز ، وتلمسان كان ينتج القمح والزيت، ويعتبر سهل غريس المصدر الأساسي لحبوب منطقة الغرب وهذه المناطق الساحلية الغربية عرفت بإنتاج الشمع والساحل عموما يوجود حدائق أمام المنازل التي كانت أغلب سكانها من الأتراك"[3].

3.2. الصناعة:

اشتهر الجزائريون خاصة في مدينة معسكر بالصناعة أي صناعة البرانس السوداء ذات اللون الطبيعي والقماش الذي يستعمل في مختلف أنحاء الإيالة وتصدر لمصر وتركيا، وفي

---

[1] - نفسه، ص 49.

[2] - نفسه، ص ص 55-59.

[3] -أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث –بداية الاحتلال- ط3، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982، ص ص 151-152.

تلمسان تصنع الصوف والأقمشة التي تستخدم في الجيش وصناعة المحازم[1]، يذكر حمدان :" بأن سكان مدينة الجزائر لا يصعب عليهم أي عمل فهم يصنعون الأقمشة الحريرية والمحازم وهي تصدر للمغرب وتونس وطرابلس، وكامل أنحاء آسيا يصنعون الألبسة المطرزة بالذهب وتمكن الجزائريون من الحرف جعلهم يزودون تونس بالعمال[2]،حتى الحكومة شجعت الصناعة بكل أنواعها فجعلوا لكل حرفة أمين أو مفتش ويرأسهم شيخ البلدة أو والي المدينة[3]،ومن بين هذه الحرف نجد:

البناؤون وهم من بلاد القبائل في أغلبهم و الكلاسون أو البياضة وهم الذين يقومون بمهمة طلاء الجدران بالجبس وهم من الزنوج.

الصوابنية وهم صناع الصابون من بلاد القبائل.

الشكامجية وهم صناع الأسلحة الذين كانوا يصنعون بطاريات وبنادق يستعملون فيها مسورات مستوردة من إيطاليا أو اسبانيا وانجلترا يغلب على هؤلاء العنصر الكرغلي.

الفرانين والجزارين والحمامية هم من بني مزاب.

الكواشة أو الخبازون وهم جماعة جيجلية.

الفكاهين الذين يبيعون الخضر والفواكه وأشرف عليهم البسكريون.

---

1 - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص59.

2 - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص 66-67.

3 - نفسه، ص 87.

العطارون تولى الإشراف عليهم الأسر الشريفية واحتكرتها الأسر البلدية والأسر الوافدة من الحواضر ومارسها اليهود بعد الصياغة[1].

كما نجد صناعة الأسلحة النارية والتي تشمل صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود فكانت بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر[2]، ويذكر وليام شالر:" أن القبائل يعرفون صناعة الصلب الذي يستخدمونه لصنع عدة أنواع من الأسلحة وسكاكين ويحسنون أيضا صنع بارود المدافع"[3]، كما كانت صناعة السفن أكثر رواجا فقد تم التشجيع عليها من طرف البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري وقد كانت أغلب مراسي الجزائر تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب وأهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة[4].

مناجم الرصاص والملح لكثرة هذه المواد في المنطقة البربرية ويصنعون البرانس والأغطية الصوفية ويتقنون صناعة النقود المزيفة. ص 29.

3.3. التجارة:

لقد كانت هناك تبادلات تجارية داخلية وأخري خارجية في تلك الفترة من الزمن حيث كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة وكانت تجتمع فيها القبائل لتبيع منتوجاتها من العسل

---

[1] - عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية- اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر،2012 ، ص ص 304-308-247.

[2] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ، ص 66.

[3] - وليام شالر: مذكرات وليام شالرقنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع وتع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص 113.

[4] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 65.

والزبدة والمواشي والصوف ص 35، والأسواق تسمى حسب الأيام كسوق الجمعة أو حسب المواد التي تباع فيها كسوق السمن تباع فيه الزبدة، وسوق الكتان للقماش وتسميات هذه الأسواق بقيت معروفة في مدينة الجزائر إلى أواخر العهد العثماني، ص 70. وهناك أسواق جهوية وأسواق التي تقام فيها مداخل المدن الكبرى[1] ، وتوجد السويقة والهدف من إقامتها تلبية حاجات الأهالي لأن نشاطاتها متنوعة[2].

وتوجد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة في التمور والماشية والأصواف وريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة في الحبوب والزيوت والتين... كما تعقد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية كما هو الحال عند سكان بني عباس ومجانة الذين كانوا يبيعون زيتهم في بوسعادة مقايضة بالصوف[3].

وعرف سكان وهران بالتجارة حيث كان الباي مهتم بها فقد كان يأخذ رسما مقداره 5%من السلعة ويبيع هذه البضاعة للسكان نقدا أو مقابل حبوب ومواشي كالبقر والأغنام، وكانت للجزائر إمكانيات تجارية كبيرة يقول حمدان في هذا عن مدينة تلمسان:" من الممكن أن تصبح تلمسان مخزنا للسلع بالنسبة لكل الجزء الغربي ولجنوبي غربي إفريقيا، وأن مملكة المغرب تفرض على المواد الصناعية والتجارية الأوروبية ضريبة قدرها 10% وعليه فبالإمكان أن

---

[1] - مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 314.

[2] - عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقارنة اجتماعية واقتصادية، منشوراتANEP، الرويبة، 2012، ص 211.

[3] - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2007، ص 339.

تستورد عن طريق البر وبجميع أنواع السلع دون أن تدفع رسوما، كما يمكن أن نجد أسواقا جديدة في مملكة المغرب وفي داخل إفريقيا"[1].

وقد كان اليهود يصدرون مادة الحبوب القمح لفرنسا بكميات كبيرة ففي إحدى المرات وصلت كمية القمح المشحونة إلى خمسة وسبعون ألف كيلة تم بيعها بخمسين فرنك للكيلة الواحدة التي كان ثمنها الحقيقي أربعة فرنك، وكانت الأرباح تدخل في حسابهم الخاص وصدرت في نفس الفترة ستة وتسعون شحنة لأوروبا وتم تصدير من ميناء وهران مائتين وأربعين ألف صاع قمحا بهذا كون اليهود ثروة طائلة[2].

أما النقود التي كانت متداولة خلال الحكم العثماني فقد تمت صناعتها من الذهب والفضة والمسؤول عن سكها يسمى أمين السكة حيث وجدت بالخزينة الجزائرية أواخر العهد العثماني عشرات الأرطال من الذهب[3]، ونجد من هذه العملات التي كانت من ذهب ما يلي: السلطاني، ونصفه وربعه، المحبوب ونصفه وربعه، والعملات الفضية وهي: الدورو الجزائري، ريال بوجو، ريال درهم ونصفه الموزونة، والعملات النحاسية: الصائمة، ريال بسيطة وبعض العملات الأخرى[4].

أما عن واردات الدولة الخارجية فكانت من غنائم القرصنة البحرية كما يسمها الأوروبيين وعند المسلمين تعرف بالجهاد البحري فتحتجز السفن ويؤتى بها للجزائر[5]، إضافة إلى ما تحصل عليه من خلال التجارة الخارجية التي تتم عبر الموانئ الجزائرية وكذلك من بيع العبيد

---

[1] - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 57.

[2] - نفسه، ص ص 121-122.

[3] - نفسه، ص 180.

[4] - مؤيد محمود حمد المشهداتي، سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع5، جامعة تكرت، 2013، ص 421.

[5] -حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 79.

وفدى الأسرى الأوروبيين[1]، كما أن الغنائم التي تصل للجزائر تباع للسكان وثمنها يوزع جزء على الذين لهم حق فيها وجزء أخر يذهب لخزينة الدولة ومقداره الخمس وتدفع منها أجور الموظفين وهذه الخزينة لا تفتح إلا بحضور الخوجة أو موثق الدولة ولجنة خاصة يقودون المداخيل والنفقات وهذه الخزينة يدفع منها أجور الموظفين[2].

3.4. جباية الضرائب:

كما قامت الدولة باستحداث طرق جديدة للحصول على مداخيل للدولة فاستحدثت مصالح الجمارك مهمتها تحديد رسوم صادرات وواردات الدولة، فقد قدرت الرسوم ب5% للمسلمين و12.5%للأوروبيين واليهود[3]، وفرضت ضرائب على أصحاب الحوانيت قدرت بستة سوردي وغرامات على اليهود مقابل أداء معتقداتهم وحمايتهم[4]، وقد كانت تجمع الضرائب حسب حمدان خوجة كما يلي:

أنه على كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير وكل من يدفع يسلم له وصل من القابض، بهذا يكون كل قائد في القبيلة مجبرا على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث وتقدم نسخة للقابض الذي يجمع الضرائب، وفي حالة إثبات أن الأرض لم تنتج شيء يكون الفلاح معفى من الضرائب[5]، كما توجد ضرائب أخرى منها الزكاة وهي تفرض على الماشية والحبوب، والأموال وتوجد ضريبة الحكر والخراج واللازمة وهي ضريبة استثنائية تدفع كمساهمة من المواطن في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن[6].

---

[1] - مؤيد محمود حمد المشهداتي : المرجع السابق، ص 423.

[2] - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 84.

[3] - حمدان خوجه: المصدر السابق ، ص 71.

[4] - نفسه، ص41.

[5] - نفسه ، ص 106.

[6] - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 80.

وبعد جمع الضرائب يقوم القادة أو جباة الضرائب بالإحصاء ويحدث هذا في الكثير من الأحيان ويبقي الجباة لأنفسهم جزءا من الضرائب، ويتركون منها جزءا أخر للفلاحين فيترتب عن ذلك أن الدولة لا تقبض جميع مدخولاتها، أما مقاطعة الغرب فيقول حمدان خوجه أنه يجهل وضعها ولا يعرف شيئا عن فلاحتها ولا عمن تدفع إليه الضرائب...[1]

4. الوضع الاقتصادي غداة الاحتلال الفرنسي:

4.1. التغيرات الاقتصادية بداية الاحتلال:

بعدما سيطر السلطات الفرنسية على الجزائر التفت حول اقتصادها مما جعل التغيير يظهر حيث ارتفعت الأسعار وقلت الموارد خاصة في متيجة، فلم تعد الأوضاع مستقرة والطرق غير مؤمنة هذا ما أدى إلى توقف الفلاحة فانقطعت سبل عيش الأهالي[2]،واستحوذ الفرنسيون على الأراضي الخصبة وقاموا بتمليكها للمستعمرين وغيرهم من الأوروبيين على حساب طرد الجزائريين إلى أراضي قاحلة وللجبال والمنحدرات وكان هدفهم هو تغيير بنية الانتاج الزراعي وتفقير وتجويع المجتمع الجزائري، وتم تحويل المنتوجات الزراعية لمنتوجات تخدم السوق الفرنسية[3].

وأدى هذا كذلك لتراجع بيت المال بعدما تم طرد الأغنياء يقول حمدان خوجة:" استولى الفرنسيون على بيت المال الذي كان يحتوي مبالغ هائلة قدرت بحوالي مائة مليون من الفرنكات، ويقال أنها نقلت إلى لندن حيث تقاسمها لويس فيلب وتاليران وبعض أعوانهما كما أنها استولت على الودائع الخاصة التي كانت فيها بذلك صار الصندوق في عجز كبير"[4]،كما

---

[1] - حمدان خوجه: المصدر السابق، ص 108.

[2] - نفسه، ص ص 50-51.

[3] - عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر- محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية، الجزائر، د ت، ص 139.

[4] - حمدان خوجة :المصدر السابق، ص 98.

استولوا على الذهب والفضة التي كانت في دار العملة المقدرة بسبعين رطل من الذهب وحوالي خمسة قناطير من الفضة[1].

4.2. الصناعة والتجارة:

لقد كانت هناك العديد من التغيرات في المجال الصناعي والتجاري بعد مجيء الاستعمار الفرنسي للجزائر ففي عهد الجنرال كلوزيل تم اعطاء أمر بهدم العديد من المحلات منها: سوق المقايس الذي تصنع فيه الأساور فهي كانت تشكل أهم فرع من فروع الصناعة في الجزائر، كما تم هدم محلات لصناعة الأدوات الحديدية كالأقفال والصفائح وأنابيب البنادق، وتسمى محلات القرارية ومحلات الحرير التي كانت تصنع فيها الأقمشة وتصدر للمغرب وتونس، طرابلس، تركيا، مصر وسوريا، ومحلات السوق الكبرى أيضا كان يباع فيها الكتان والملابس المنسوجة وما بقي هدمه الدوق دوروفيغو[2]، كما قام بوضع قوانين وتشريعات لإلغاء التنظيمات الحرفية التي كانت منتشرة في مدن الجزائر ومنع قيام صناعات حديثة لكي تبقى الجزائر سوقا مفتوحة أمام الصناعة الفرنسية حيث ربطت الجزائر باقتصاد فرنسا في كل المجالات، وما تم انشاءه من سكك حديدية وموانئ فلأجل تسهيل عملية نقل المواد الأولية لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية[3]، بهذا يكون الاستعمار الفرنسي قد سحق كل الصناعات في الجزائر.

---

[1] - نفسه، ص 180.

[2] - نفسه، ص ص 245-246.

[3] - أحمد تريكي: نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة القرطاس، ع2، جامعة بشار، جانفي 2015، ص 163.

كما اهتم كلوزيل بالتبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا وأجبر على الاستيراد من فرنسا وإن تم من غيرها تفرض ضريبة قدرها 20% عن الاستيراد[1]، فسيطر على التجارة الداخلية وأصبح الفلاحون تحت حكم الفرنسيين وسيطروا كذلك على التجارة الخارجية فتم تهميش الجزائريين وإقصائهم من كل نشاط تجاري خارجي وبهذا أصبح الاستعمار الفرنسي يسيطر على التجارة الخارجية[2]، كما سيطرة على كل الأسواق التجارية فأصدر عدة قوانين لعزل الجزائر تجاريا وتشجيع تصدير رؤوس الأموال واحتكار فرنسا للسوق الجزائرية.

4.3. الاستلاء على الأوقاف:

قام السلطات الفرنسية بالاستلاء على المؤسسات الخيرية والمساجد حيث صرح السيد جاني دوبيسي بأن هذه المؤسسات أصبحت تابعة لأملاك الدولة والإدارة العامة هي التي تتصرف فيها كيف تشاء ، ففي 11ماي 1832 إعطاء رئيس الوزراء أمر يخص باستغلال أملاك الأوقاف قال السيد بيشو في الأمر:" لقد درست قضية المحلات التجارية التابعة للدين الإسلامي وإنني منذ إن وصلت أحطت علما بوجود لجنة تدعى" لجنة المحلات العسكرية" لم اسمع إلا صيحات متوالية فيما يخص المسجد وضرورة استرداد خمسة أو ستة منها بالإضافة إلى الستة أو السبعة التي توجد بحوزتها..."[3].

وتوجد عدة أسباب جعلت الفرنسيين يستولون على المؤسسات الخيرية حسب حمدان خوجة:- من أجل الحصول على ثروة في أسرع وقت ، وكذلك لإغراء وترغيب فرنسا للاحتفاظ بإيالة الجزائر ، لكن الجزائريين لم يسكتوا على تلك الأعمال التي قام بها الفرنسيون بالتعدي

---

[1] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 44.

[2] - عبد الكريم بوصفصاف: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص ص 116-117.

[3] - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص 249-250.

على المؤسسات الإسلامية بتحويل المساجد لمحلات ومستشفيات والمؤسسات الخيرية التي كانت تعين المحتاجين تم الاستحواذ على أموالها هذا ما جعل البعض يشتكي عليهم مثل إبراهيم بن مصطفى الذي كان في باريس وقدم عريضة إلى الحكومة الفرنسية وجاءه الرد بأنه سوف توجه تعليمات إلى السيد جاني دويسي لإصلاح الأوضاع لتسود العدالة[1].

لذلك قامت السلطات الفرنسية باتخاذ إجراءات لتهدئة الأوضاع وكسب الوقت فعمل دي بورمون من أجل إصلاح أحوال الطبقة المحتاجة خاصة بعد هجرة الأغنياء، والتي كانت سببا في انتشار البؤس فطلب رئيس الشرطة السيد دوبينيوز الاجتماع مع حمدان خوجة لايجاد حل لهذه الفئة المحرومة بتكوين لجنة تشرف على الأوقاف مكونة من الأعيان إلا أن الأمر لم يتم[2].

5. خاتمة:

يعتبر كتاب المرآة الذي ألفه حمدان بن عثمان خوجة موروثا ثقافيا وسياسيا كبيرا وضح فيه حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الجزائر خلال العهد العثماني ، حيث كان الوضع الاقتصادي في أوج ازدهاره نتيجة انعكاس القوة السياسية للجزائر في المتوسط على الأنشطة الاقتصادية ، إلى جانب الرقي المعيشي للمجتمع الجزائري الذي كان في وضعية حسنة عموما ، هذا وقد أكد الامكانيات الكبيرة في مجال الزراعة مع وجود امكانيات صناعية معتبرة ،من خلال توفر المواد الأولية ومساهمتها في التجارة سواء الداخلية والخارجية.

كما تطرق حمدان في كتابه للتحولات العميقة التي مست الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد صدمة الاستعمار في المنطقة ، حيث عملت السلطات الفرنسية على

---

[1] - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص 230-244.

[2] - نفسه، ص 243.

تقويض الاقتصاد و إعادة توجيهه لخدمة الاقتصاد الفرنسي ،و انتزعت كل ممتلكات الجزائريين من خلال مصادرة الأراضي واستلائها على أملاك الأوقاف وتحويل المساجد لكنائس ، وقد أثرت وضعية الاحتلال على المشهد الاقتصادي الذي طالما كان في عز قوته في عهد الدولة الجزائرية التي كانت قوة اقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط .

دور ومساهمة طبقة الفلاحين في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م

The role and contribution of the Algerian peasant class during the liberation revolution 1954-1962

د. عيسى حمري
جامعة خميس مليانة

1. مقدمة:

تمكنت ثورة التحرير الجزائرية من جعل الحياة تدب من جديد في أنفاس الشعب الجزائري، خصوصا بعد تعميم التنظيم الثوري الذي أقرّه مؤتمر الصومام، و طبقته القيادة على أرض الواقع، و الذي كان يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، سياسيا، إداريا، عسكريا، و اقتصاديا، وإعادة بعث البعد الحضاري للشخصية الجزائرية التي استهدفتها فرنسا منذ 1830م. فقد عملت الادارة الفرنسية بسياستها الماكرة في الجزائر للقضاء على شخصية الجزائر التي مازلنا نعاني من آثارها إلى يومنا هذا، ولذلك فالتنظيم الثوري الذي اهتم بالجانب السياسي والعسكري لم يغفل عن الاهتمام بالجانب الاقتصادي أيضا، إذ عملت الثورة على توفير كل الظروف لتحقيق النجاح. و هو ما يدفعنا إلى ضرورة تسليط الضوء على واقع المجتمع الجزائري خلال فترة الثورة التحريرية.

2. دور الفلاحين خلال الثورة:

2.1. الريف:

كان للريف أهمية بالغة في احتضان الثورة التحريرية، فقد مثّل القوة الضاربة المحركة التي ساهمت في نجاحها، رغم أنه لم يكن مصدرا لقوتها القيادية. حيث نجد أن فئة الفلاحين التي كانت تمثل شريحة كبيرة في المجتمع الجزائري شاركت في الثورة وبقوة نتيجة تأثرها بالسياسية الفرنسية التي استهدفت مصادرة أراضيهم (مصدر العيش و الرزق) و نهب

خيراتهم، وتشريدهم في الجبال والمناطق المعزولة، فأصبحوا بذلك بعيدين عن الهوية الثقافية في ظل حالتهم الاقتصادية المتردية، ممّا أدى إلى هجرة بعضهم نحو المدن للبحث عن مصدر للعيش على أطراف المدينة في أكواخ أقل ما يقال عنها أنّها تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة، حيث تجاوزت نسبة الأمية 90% في الأرياف، كما أنّ الطبيعة القاسية للريف كوّنت محاربين لا مثيل لهم في المدينة[1]، و هو ما يفسر مساهمة الريف بقوة في الثورة، ويمكن أن نعتبر ذلك إلى حد ما مقاومة ثورية، لأنهم الفئة الوحيدة التي كان نضالها مستمرا.

كان اندلاع الثورة التحريرية بمثابة المناسبة الكبرى والوحيدة التي استطاع فيها العمل السياسي أن ينفذ إلى الأوساط الريفية ، وأن يحوّل الكفاح تحويلا جذريا من حيث المنطلقات والاهداف.[2] لأنّ مشاركة الفلاحين ومساهمتهم فيها كانت حاسمة بسبب أعدادهم الكبيرة نتيجة القمع و الحرمان و الأمية التي تسببت فيها السياسة الاستعمارية تجاههم، والتي لا يمكن التخلص منها إلا بالثورة على تلك الأوضاع القاسية لإعادة بعث سيادتهم وتحرير أرضهم وشعبهم ورفض كل أنواع الإهانة التي مستهم. وقد ربطت بين الفلاح و أرضه علاقة متينة أصبحت جزءً من معيشته، والحفاظ عليها بمثابة الحفاظ على شخصيته الوطنية. ورغم الظروف الصعبة التي عاشها سكان الريف الجزائري إلاّ أنهم حافظوا على الكثير من القيّم التي أوشكت على الزوال من المجتمع الجزائري من عادات وتقاليد بسبب سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي التي مارستها فرنسا، كضرب الروابط الروحية المتمثلة في الشخصية الجزائرية المسلمة.

---

[1] - محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص167، 179.

[2] - مصطفى الاشرف، الجزائر: الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص23.

وقد ساهمت تضاريس المناطق الجبلية وما يتخللها من سهول وأودية ومصادر المياه في انتشار لهيب الثورة بالريف وإلتفاف قاطنيه بها، إذ كانت هناك مناطق جبلية متمثلة في سلسلة جبال زكار و الظهرة و الونشريس و تتخللها سهول الشلف و السرسو [1]، حيث عرف الفلاحون المبعدون و المُهجّرون إلى المناطق الجبلية أو السهول الجدباء كيف يستثمرون ثروات الأرض خلال الثورة التحريرية باستخدامها في توفير الإيواء، والأكل، والملبس للمجاهدين بحكم تواجد الجبال والكهوف والسهول والغابات وحتى الحيوانات في المحيط الذي ينشطون به، لذا اختار جيش التحرير هذه المناطق كمواقع استراتيجية له، والفلاحين كداعمين لوجستيكيين للثورة .

يعتبر الريف بالنسبة لجيش التحرير كموقع استراتيجي و ذي أهمية كبرى لما يحتويه من الجبال كمواقع بعيدة و محصنة لا يمكن للقوات الفرنسية البرية (عربات، شاحنات، وسيارات) أن تصل إليه بحكم صعوبة مسالكه، ليصبح بذلك محصنا طبيعيا من الهجمات الفرنسية،[2] وكان لسكان الريف معرفة كبيرة بالمسالك الجبلية في تجانسهم مع الحياة الريفية، في السرعة و الخفة في صعود قمم الجبال، مما جعل المجاهدين القادمين من المدينة يندهشون لذلك و أصبحوا ينادون الريفيين بـ "كرعين المعيز" وهذا ما جعل العقيد بويس buis يقول: " بأنه كان يلزم ساعة و نصف الساعة من الوقت بالنسبة لفرقتنا العسكرية النخبة و المظليين لقطع مسافة مائة متر في أرض غير مستوية.... فكم كان يكفي من الوقت بالنسبة للفلاقة لفعل ذلك؟ نصف ساعة..."[3].

[1] - مصطفى الاشرف، المرجع السابق ، ص170، 171.

[2] - محمد تقية، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص184.

[3] - نفسه ، ص182.

لذا فضل جيش التحرير وضع مراكز القيادة و المخابئ و الملاجئ للجيش و الأسلحة و المؤونة في الجبال و المغارات التي يجهلها الجيش الفرنسي و الممرات التي يحفرها و يهيئها المجاهدون تحت الأرض على شكل دهاليز تحت الصخور الضخمة بالرغم من علم قيادة أركان الجيش الفرسي بهذا إلا أنها بقيت عاجزة عن كشفها أمام هذا الوضع.1 و استطاعت الثورة أن تثبت وجودها وأن تفتح لنفسها أفاقا جديدة، من خلال غرس الثقة في النفوس، وفرض الانضباط في المجتمع بشكل لم يكن قادة الثورة أنفسهم يتوقعونه، ولو لا ذلك لما توصلت الثورة إلى هذه النتائج الايجابية بعد التجربة الصعبة التي مرت بها في سنة 1959م، وبعد انضمام المدن للثورة في 1960 بطريقة صريحة 2 تجلّت في مظاهرات 11 ديسمبر1960م.

إن إثبات الوجود، وفتح الآفاق، وغرس الثقة، وفرض الانضباط، كل ذلك تحوّل إلى صفات راسخة في نفوس الجماهير الشعبية الجزائريةالتي صارت بمثابة قوة ديناميكية متكاملة ومستقلة بذاتها، تحملت فئة الفلاحين على عاتقها الثقل الأكبر للثورة خاصة و أن أرض المعارك و العمليات العسكرية كانت غالبا ما تكون في الريف الذي تحمَّل أهوال الحرب و أصبح رمزاً للبطولات و التضحيات التي شهدتها تلك المنطقة.

كما يظهر جليا دور المرأة في الريف إلى جانب أخيها الرجل في عديد المهام، فكان بيتها ملجأ للأكل و النوم و الراحة للمجاهدين، و شجاعتها في ذهابها إلى الجبل لإيصال المؤونة،3 و بذلك فإن المرأة كانت تعاني مرارة الحياة الصعبة في الريف من خلال عملها في الارض من جهة و في تأمين المؤونة للثورة من جهة أخرى . فضلا عن ذلك فالنساء يقضين يومهن و

---

[1] - محمد تقية، مرجع سابق ، ص185.

[2] - مصطفى الاشرف، مصدر سابق، ص31.

[3] - محمد صايكي، شهادة ثائر في قلب المعركة، دار الامة ، 2003، ص148.

أحيانا الليل بأكمله في طهي الكسرة أو الخبز لوحدات جيش التحرير، كما نشطت المرأة إلى جانب الرجل في ميادين كثيرة، فكانت تطهو الطعام و الخبز إضافة إلى مهام الحراسة و التمريض و تعليم الأطفال و نشر الوعي في العائلات الريفية و العمل العسكري في الجبل، خاصة و أن المرأة كلفت بإجتياز الحواجز العسكرية بنقلها الذخيرة و الدواء و المناشير خاصة بلباسها الحايك و بذلك تجنب نفسها التفتيش، وأظهرت المرأة أيضا مواقف عديدة مشرفة من خلال رفضها الزواج من رجل ليس مجاهدا أو متعاطفا في تحرير الجزائر.

أظهرت المرأة شجاعة كبيرة من خلال البطولات التي خاضتها في الميدان، إذ نجد الشهيدة البطلة خيرة بوشام (في 12 فبراير 1958) في جبل تزعنونت في وقت العصر أين جرت معركة بين جيش التحرير و الجيش الفرنسي، علما أن هذه المعركة كانت لصالح جيش التحرير و في هذه الأثناء كانت الشهيدة خيرة بوشام واقفة أمام بيتها ولما رأت أربعة عساكر فارين قامت وأصدرت أمرا بالوقوف و إلقاء السلاح جانبا، فأبانت من خلال هذا الموقف البطولي جرأة عالية حيث امتثل الأربعة لأمرها و غنمت أربع رشاشات من نوع مات49.[1]

كما تجلّى دور المرأة أيضا في بعض زوجات "الحركى" اللائي كن يتربصن ببعولتهن ليلا خلال النوم ليسرقن منهم الذخيرة الحربية و يسلمنها إلى المجاهدين، فبقدر ما كان العدو يشدد خناقه على الثورة كانت إرادة المرأة تشحذ باستمرار لترفع التحدي، و كانت المرأة تخاطر بحياتها لخدمة الثورة إلى أبعد الحدود في نقل الوثائق و الرسائل. و أظهرت المرأة دائما شجاعة منقطعة النظير ففي معركة في الونشريس قرب جبل سعدية يوم 27 مارس 1959 حيث أسقط جيش التحرير طائرة من نوع هيلوكوبتر سكور سيكي، فحدثتت معركة بين الطيارين و نسوة من الريف، و لم تكن المعركة بينهما سهلة، فقد قاوم العسكريان

[1] - عبد الرحمن كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، 2005 ، ص47، 48، 49.

النسوة بشراسة حتى مات أحدهما و أسر الثاني و دفع الفضول نساء القرية إلى البحث داخل حطام الطائرة بعد إسقاطها حيث عثرن على حبال أوثقن بها الطيار و انطلقن في البحث عن مكان المجاهدين لتسليمه إياهم، في سيرهن طاردتهن طائرة أخرى فقتلت واحدة منهن و كانت تحمل رضيعها بينما تمكنت الباقيات من إيصال الأسير إلى مركز قيادة جيش التحرير و معهن مسدس 38 و بندقية، و عندما رجع المجاهدون قاموا بالبحث عن تلك الشهيدة مع رضيعها فوجدوها في منظر أغرب من الخيال حيث وجدوا جثة المرأة ورضيعها متشبثاً بصدرها ماسكاً بثدي أمه يقتات من بقايا الحليب" و إن كانت هذه الحادثة واقعية في مأساتها فهي عظيمة في دلالتها.1

شاركت النساء في الثورة كمتطوعات فمارس أغلبهن مهنة التمريض كمساعدات للأطباء فكن يسهرن على علاج الجنود و تقديم الخدمات الصحية لسكان الأرياف و قد تلقين بهذا الصدد تكوينا في عين المكان لتصبحن كممرضات و مساعدات اجتماعيات و لم يقتصر عمل المرأة في الصحة فقط بل تعداه فكن يشتغلن في أعمال السكرتارية و المساهمة في أشغال الخياطة لصنع الأزياء العسكرية للمجاهدين.

قدمت المرأة خدمات جليلة لجيش التحرير فأثناء عملية الحزام 1959 في الولاية الرابعة اضطر قادتها إلى اتخاذ قرار يقضي بتجنيد كل النساء المؤازرات للثورة المتابعات من طرف الجيش الفرنسي و تكمن قيمة المهام في الاوساط الريفية في لبسهن اللباس التقليدي و يتقن حتى اللهجة المحلية حيث كنّ يؤدين مهامهن الاجتماعية بكل إخلاص بما في ذلك نقل البريد.2

---

[1] - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص79.

[2] - محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص152.

وأقحم الاطفال في الحرب حيث نجد الطفل مدني البالغ من العمر 12 سنة، والشابة كريمة التي تبلغ 11 سنة، وهي أصغر مجاهدة تماما اللذين تكفل بهما الدكتور يوسف الخطيب حيث كان مدني الملقب بالرضيع كادوم، كما نجد الشاب عبد المؤمن وعمره 11 سنة جند في الكتيبة، بعد أن صنعت له بدلة عسكرية تناسبه وزود بسلاح يلائمه مسكوطون.[1]

رغم أن فكرة الثورة تخمرت في المدن إلا أن الريف احتضن الثورة بقوة و هو ما يميز القوة الموجودة فيه، فكانت أفكار الثورة في المدن تنشأ عن طريق المناضلين المكونين في أحزاب الحركة الوطنية.

2.2. المدينة:

شكلت المدن المصدر الأساسي لإمداد الثورة بالإطارات و تجنيد الأفواج الأولى من الفدائيين حيث ساهمت هذه الفئة في كسب و تأييد مختلف الشرائح النازحة من الأرياف على الثورة، تعودت شريحة المجتمع في المدن على العيش الكريم في راحة تامة إذ اكتشف فجأة عالماً مغايراً لعالمهم من خلال الرجال القادمين من المدن، الذين كانوا يجهلون في الغالب تلك الظروف التي يتواجد فيها هؤلاء المواطنون بالجبال على أنها تقع على قرب من العامة أو المدن الكبرى حيث مس المجتمع ظاهرة الهجرة نحو المدن فترى أحوال الفلاحين القادمين من الريف إلى المدن و أصبحوا يشكلون فئة سكانية تكتظ في الأكواخ فأنتجت بذلك ظاهرة تنامي التجمعات السكانية بالمدن، و في هذه الظروف يضرب التاريخ لنا دروسا و عبراً من خلال ميلاد الوطنية في المدن إلى جانب المقاومة في الريف و تجاوب سكان الأرياف مع مناضلي المدن .

---

[1] - حمود شايد، دون حقد ولا تعصب، صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، ترجمة كابويه عبد الرحمن، سالم محمد، منشورات حلب الجزائر، 2010، ص230، 232.

ما يبرز أهمية المدينة هو كون الأفراد القادمين منها ذوي ثقافة فرنسية و تكوين ثانوي و حتى جامعي وقد عُومِلوا من طرف سكان الريف بنوع من الاحتقار في بعض الأحيان و كان بإمكان هذا الموقف أن يكون له عواقب وخيمة في بعض الحالات لولا أن قيادة الثورة تفطنت و تنبّهت له مثلما كان يحدث أثناء (عمليات التصفية) خاصة الجنس النسوي الذي نشط في مجال التحسيس للمرأة الريفية. كما ساهم سكان المدينة خلال الثورة في مجال السياسة و عمليات التحسيس و نشر الثورة عن طريق المحافظين السياسيين وكذا المناشير التي يتكفل بها فرع الصحافة و الإعلام، و نجد أول من بادر إلى حمل السلاح و تفجير الثورة أولك السياسيون المنحدرون من المدينة الذين لجأوا إلى الجبال و بذلك وفرت المدن على الصعيدين السياسي و العسكري أولى الإطارات في التنظيم الحضري إذ تشكلت الوحدات العسكرية من أفراد من القرى و البوادي و خلق تنظيم حضري يكرس القطيعة مع الإدارة الفرنسية و تمثل ذلك في العدالة و الحالة المدنية. كما كان التمويل بالمال يأتي من المدينة عن طريق كبار ملاك العقارات و كذلك الأدوية التي كانت تأتي من المدينة بالتعاون مع الصيادلة و الأطباء أو مستخدمي القطاع شبه الطبي مما مكّن الثورة من الحصول على الأدوية من المستشفيات .

أما دور المرأة في المدينة فكان بيتها ملجأ و حملت على كاهلها تكوين خلايا خاصة بالاتصال و كانت تحرض زوجها للدخول في العمل الثوري و هو ما جعلها تحظى بثقة كبيرة من طرف المسؤولين من خلال جمع الاموال و الادوية و المؤونة بصفة عامة و الانتقال من مدينة إلى أخرى لتوزيع المناشير فكانت مجردة من السلاح و رغم ذلك كانت تخرج في تظاهرات صاخبة مقابلة القوات الفرنسية بروح مليئة بالإيمان.

3. الثوري في الدوار:

في منشور موجه إلى لجان المدن ومستوياتها تحت عنوان "التعليمات العامة للمنطقة" يدعو إلى تكوين الشعب سياسيا، في شرح مصطلح الثورة وتكثيف الاجتماعات لتهذيب

الشعب في المساجد أو في أماكن أخرى، بشرح الثورة الجزائرية وأهدافها كالاستقلال السياسي والاقتصادي والرقي الاجتماعي والإصلاح الزراعي وتقرير المصير، والواجبات المستعجلة وتسخير كل ما من شأنه أن يفيد الثورة فيما يخص المشاركة المخلصة المبنية على التضامن الفعلي المستمر مع المعوزين من يتامى الحرب والمنكوبين وإصلاح مخيمات حشد السكان واللاجئين والفقراء.[1]

أخذ التنظيم الثوري في تأطير الشعب بعد إختيار المكان و الزمان، ويتم تطبيق ذلك عبر ثلاث مراحل حيث يتوجه المحافظ السياسي إلى منطقة ما من الريف بغرض كسبها إلى جانب الثورة، فيقوم بربط اتصالات مكثفة مع عناصر موثوق بها تتميز بوطنيتها و تحمسها لإعلامها و تنويرها بحقيقة الثورة و بأهدافها، و جعلها على إطلاع بمختلف التطورات على مستوى النضال، وبذلك تنتشر الثورة في المنطقة و يتم التمييز المناضلين الحقيقيين والمعارضين، وكشف الخونة المندسين وغيرهم من الموالين للإدارة الفرنسية، بالإضافة إلى إحصاء الأسلحة المتواجدة لدى السكان.[2]

و كان التنظيم الثوري ينتشر على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى : و تخصص لإعداد الارضية النفسية اللازمة لتحقيق عملية نشر الثورة حيث يتم تصفية كل المشبوهين و المخبرين لصالح الإدارة الفرنسية و نشر التنظيم الثوري بجعل الشعب مناصراً لثورته و يبدأ بتشكيل الخلايا الثورية و الفرق الفدائية.

المرحلة الثانية: تخصص لإعداد وتحضير الأرضية اللوجيستيكية اللازمة للعمل الثوري و تبدأ بتخريب كل الوسائل و المنشآت الفرنسية منها أعمدة الهاتف و الكهرباء و المنشآت

---

[1] - أرشيف غير مصنف، منشور موجه إلى لجان المدن ومستوياتها، المتحف الجهوي تيسمسيلت.

[2] - محمد بن داره، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955- 1960 دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي في المنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص297.

العمومية أو الخاصة لشل حركتها الاقتصادية ثم يبدأ تشكيل المستودعات الخاصة بالمؤونة و اقامة نظام الحراسة و الانذار المبكر لرصد و مراقبة تحركات الجيش الفرنسي و تشكيل مصالح الاتصال و جمع الاشتراكات و إقامة ورشات لتصنيع الذخيرة و إصلاح الأسلحة.

المرحلة الثالثة: و فيها يتم اتخاذ المنطقة او الدوار كقاعدة للثورة و منطلقا في نشر التنظيم الثوري على باقي الدواوير المجاورة و كانت انتصارات وحدات جيش التحرير تلقى رواجا كبيرا لدى السكان.[1]

يستعمل المحافظ السياسي الدهاء والحيلة لإقناع الشعب المتردد بضرورة الالتحاق بالثورة و عندما يصطدم بالتردد و المعارضة و التواطؤ مع الإدارة الفرنسية أو أي رد فعل مناوئ للثورة، فإنّه يجد نفسه مجبرا على اللجوء إلى وسائل أخرى لإعادة الدوار إلى الثورة فيرسل فوجاً من جنود جيش التحرير و يتم تنفيد عملية تخريبية بمعية أفراد القبيلة ضد بعض المصالح والمرافق الفرنسية و هكذا دواليك حتى يتم توريط الدوار بتعاملهم مع الثورة، ثم يتم تعيين أفراد الدوار ليشرفوا على التنظيم الثوري في الدوار.[2]

يقوم التنظيم الثوري بالعمل على تحقيق ما يعرف بالانضباط الجماهيري و ذلك من خلال اصدار أوامر و نواهي يجب الإلتزام بها منها:

- النهي عن التدخين و لعب القمار أو التردد على المقاهي و أماكن اللهو.
- النهي عن إرسال الأطفال إلى المدرسة الفرنسية.
- النهي عن إجراء مختلف المعاملات العقارية أو دفع الضرائب لفرنسا.

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق ، ص298.

[2] - نفسه، ص301.

- النهي عن الذهاب إلى المحاكم الفرنسية أو التردد على مكاتب لاصاص أو الالتحاق بمراكز الجيش الفرنسي أو السكن حولها.

- النهي عن حمل بطاقة التعريف و التصويت في الانتخابات و المشاركة في المندوبيات.

- الأمر بمقاطعة التجار الاروبيين و النهي عن العمل لدى الكولون خلال مواسم الحصاد و جني العنب أو العمل بورشات انجاز و اصلاح طرق المواصلات.

- فرض احترام الشعب لكل عناصر الثورة سواء كانوا قادة كباراً أو جنودا بسطاء و اعتماد اللين و الحسنى في التعامل مع الشعب و مهادنته مع الحرص على عدم وجود هفوات لأن الشعب هو رأس مال الثورة الوحيد فهو الذي يدل و يُعلِم و يطعم و يموّن و يقدّم المال و الرجال و غيرها.

- عدم ارهاق الشعب أو مطالبته بما لا يحتمله " فشعبنا يتحمل منذ ثلاث سنوات كل عبء الحرب وتفادي مطالبته بما لا يستطيع تقديمه هو السبيل الوحيد لإبقائه حليفا أكيدا و دائما".[1]

- الرفق بالشعب و مواساته خلال مآسيه، و بالأخص عندما يتعرض للانتقام من طرف الجيش الفرنسي بتقديم يد العون له فالثورة لا تأخذ فقط و انما تعطى أيضا، فتجد المحافظ السياسي ينجد العائلات المتضررة من القمع بإسعافها و تقديم يد المساعدة لها، و تتم بحضور رئيس لجنة الخمس ليباشر بتقديم المعونات المادية، مما يعزز السلطة على الدوار من طرف لجنة الخمس، كما تم فتح سجلين لإحصاء ضحايا القمع الوحشي، الأول

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق، ص ص302، 303، 304، 305.

للشهداء المدنيين، والثاني للمعتقلين السياسيين، لتستفيد عائلاتهم من منحة كما يتوجب على المحافظ كتابة تقريره الشهري للقيادة.[1]

كما عملت جبهة التحرير على توزيع مناشير تشرح فيها بعض القوانين الخاصة بتسيير شؤون الشعب، إذ نجد وثيقة صادرة عن المنطقة الثالثة خاصة بشؤون الزكاة و مما جاء فيها : " على الأغنياء و المتوسطين تقديم الزكاة لمستحقيها من الفقراء وهي حق لهم، و يكون حصولهم عليها عن طريق جيش التحرير الوطني الذي يتكفل بتوزيعها على مستحقيها حسب الحاجة"[2]، يمثل التنظيم في الحروب الثورية التخطيط المحكم و ترشيد الوسائل و بلوغ الأهداف و في هذا يمثل الشعب الذي تسعى الثورة إلى تحريره منجما غنيا بالوسائل و الإمكانيات التي يمكنها تقديم الكثير للثورة، استطاعت هذه الأخيرة أن تستثمر بطريقة عقلانية و منظمة بالاعتماد على تنظيم الشعب، و الاستفادة من طاقاته و تعبئته في معركة الشرف لتحرير و استعادة السيادة الوطنية.[3]

يشير أحد التقارير الفرنسية حول تنظيم الشعب في تبليغ أوامر جبهة وجيش التحرير في تحقيق شيء من الوحدة في التنفيذ على كل المستويات، تستعمل مختلف هيئات التمرد ما تسميه بـ" التعليمات" و إنه من المثير للدهشة حقا أن نلاحظ و هذا بالرغم من غياب مذهب معتقدي عام، الحرص الذي يولونه في الرجوع إلى قادة الثورة في أعمالهم السابقة و إصدارهم الأوامر بناء عليهم، إن هذا الانضباط الفكري و هذا السلوك في التقيّد الحرفي بالنصوص يمنح مختلف الانشطة وحدة في التصوير و التفكير لا يمكن نكرانه، كما يمنحها أيضا شيأً من الوحدة و الانسجام في التنفيذ.[4]

---

[1]-محمد بن داره، مرجع سابق،، ص 306.

[2] - أرشيف غير مصنف، وثيقة صادرة عن مجلس المنطقة الثالثة، المتحف الجهوي تيسمسيلت.

[3] - محمد بن داره، مرجع سابق، ص314.

[4] - نفسه، ص315.

تمكنت الثورة من تنظيم المواطنين في الريف وتأطيرهم في صفوفها، فقاموا بجمع التبرعات، وتقديم المساعدات لأسر الشهداء والمعتقلين، واسترجاع ما أمكن من الألبسة العسكرية والذخيرة، والأدوية وقد وجد المسؤولون وقادة الثورة من يأويهم و يساعدهم بدون خوف على أداء مهامهم بين السكان.

جماعة الخمس: يتم إنتخاب هذه المجالس من خلال عمل المحافظ السياسي بجمع رجال القرية من السن 18 فما فوق ،و يعرض عليهم قائمة الأعضاء الخمس الذين اختيروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة و اشتهروا بالثقة والأمانة لدى الجميع، ولهم القدرة على تحمل المسؤوليات التي ستوضع على عاتقهم، و يجري انتخابهم بالهتاف الجماعي فإن ظهرت معارضة يتم إجراء تصويت سري.

تعقد لجنة الخمس إجتماعين في الشهر غالبا بعد صلاة الجمعة أين يقدم كل عضو تقريرا عن نشاطاته الشهرية، كما تعقد اللجنة اجتماعا في كل شهر بجمعية عامة مفتوحة أمام الشعب حتى يعتبروا بأنهم سادة في تقرير مصيرهم و لكنهم لا يتدخلون في مداولات مجلس اللجنة، فهم مجرد حضور. كما يتم تنظيم مداومات لاستقبال شكاوي ومطالب واقتراحات الشعب، و يتم اختيار أعضاء اللجنة من بين العناصر الأكثر نزاهة، ووطنية، وذكاءً، ومن يحضون بشعبية كبيرة، و لهم القدرة على تحمّل الأعباء التي تفرضها مسؤولياتهم.[1]

تأمين الشعب: تأمين الشعب حيث تم تسخير مصالح الشرطة و الحراسة ليلا و نهارا للسهر على أمن الشعب و جيش التحرير، و في هذا نجد بالونشريس أنّه قد تمّ وضع أسلوب للمراقبة ينبه الشعب من الطائرات الاستكشافية و المقنبلة لدى انطلاقها من قواعدها بالقواسمية (الشلف)، إضافة إلى جمع المال عن طريق الزكاة و الإشتراكات و الهبات و

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق ، ص318.

غيرها، وكان تنظيم جبهة التحرير قد درب السكان المدنيين على الاختباء في الملاجئ التي بنيت لمثل حالات القصف، مما جنّبهم خسائر بشرية محتملة، فقد وضعت ترتيبات لإعلان حالة الطوارئ بواسطة انذارات قبل وصول الطائرات.[1]

4. الشؤون الاقتصادية:

كان المحافظ السياسي ينظم أسواقا تلتقي فيها الأعراش، وسكان الجبال والسهول، للتبادل التجاري، كما أحدث المحافظ السياسي نظاما للتعاون من أجل إعادة بناء ما هدمه الجيش الفرنسي من منازل، وشجع مبدأ التعاون (التويزة)، وكان يسعف المحتاجين، ويشجع الفلاحين بتقديمه المساعدات أو القروض لخدمة الأرض.[2]

و في إطار التنظيم الثوري في المجال الاقتصادي و الاجتماعي نجد:

- تنظيم الأسواق الأسبوعية.
- تقديم القروض اللازمة للفلاحين.
- الحث على التعاون و التآزر و كذا اعادة بناء المنازل المهدمة.
- التكفل بشريحة المحبوسين و المعوزين و المساكين و الفقراء.
- مقاطعة الإدارة الفرنسية و كل المنتوجات الغذائية الفرنسية.
- منع اللجوء إلى المحاكم الفرنسية.[3].
- تقديم الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء و عائلات المجاهدين بل توفير الإعانة لهذه الأسر والتي كانت تقدّم بواسطة المجالس الشعبية.

---

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق ، ص67.

[2] - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع و أحداث الثورة الولاية الرابعة ج$_1$ العمليات العسكرية من:1956/08/20 إلى 1956/12/31، ص38.

[3] - محمد صايكي، مصدر سابق، ص152.

- اهتمت الثورة بالمجتمع بما توفّره من غذاء وإيواء وقضاء و تعليم وتوعية تحسيسية يوميا بدعم من المحافظ السياسي، الذي يتصدى يوميا لوسائل الدعاية الفرنسية التي تبث السموم، وتغالط الجماهير بحقيقة الثورة، فيتصدى لها و يفند مزاعمها، ويعمق بذلك روابط الشعب بثورته، فضلا عن التقليل من الأميّة في الارياف و مساعدة الفلاحين و مربي المواشي.[1]
- كما حرص المحافظ السياسي على الحيلولة دون وقوع أخطاء و هفوات من طرف جنود و ضباط جيش التحرير قد تخلف استياءً لدى الشعب، فتؤدي إلى رفض الثورة، " فجندي جيش التحرير الجديد بهذا الاسم، يتوجب عليه أن لا ينسى باعتباره إبنا للشعب بأنه هو الخادم الوفي لهذا الشعب، كما يتوجب على المجاهد أيضا أن لا ينسى بأن هدفه الأول من الكفاح هو تحرير الشعب الجزائري من براثين الاستعمار الفرنسي، كما يتوجب أيضا على ضباط جيش التحرير المعاقبة و بصرامة كل المخالفات التي تصدر من المجاهدين في حق الشعب"[2].
- أهم ما ميّز دور المحافظ السياسي هو تعبئة الشعب، وبث الروح القتالية، وإشهار انتصارات جيش التحرير، و الدعوة إلى الجهاد بشدة وتحبيبه في النفوس " فدعاتنا لم يكن يُصغى لهم عندما كانوا يتحدثون عن الوطنية، ولكنهم عندما كانوا يتحدثون عن انتشار الإسلام كان الفلاحون يرددون" هذا هو الكلام الذي كنا ننتظره منذ مائة سنة".[3]

---

[1] - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص75.

[2] - محمد بن داره، مرجع سابق، ص299.

[3] - نفسه، ص 299.

يقول لخضر بورقعة في هذا الأخير " يعد العدو الأول للجيش و القيادة الفرنسيين لا لكونه مقاتلا فحسب و لكن لأن دوره متعدد الجوانب فهو المحرض على الثورة و القائم بالتوعية و المنظم و الوسيط ما بين جيش التحرير و جماهير الثورة أينما كانت..... و في جمع الاشتراكات و الأدوية و المخبر و منظم المراكز و منظم الاجتماعات بالقدر الذي تسمح به الظروف الأمنية بل يقيم أحيانا سوقا شعبية يحضرها سكان الجبال و القرى ليس الهدف منها البيع و الشراء و لكن الهدف منها التعبئة و تبادل المعلومات و الإبقاء على العلاقات الإنسانية بين أفراد الشعب الواحد و استمرار الحضور الاجتماعي رغم الأوضاع الجهنمية المفروضة على الجميع و إحياء التقاليد الضاربة في أعماق تاريخ الشعب الجزائري المتسمة بالتكافل الاجتماعي و التعاون و التآزر (كالتويزة) و مساعدة الفلاحين الصغار بالقروض لفلح الأرض أو شراء الماشية".[1]

كما أقرت الثورة أسلوب التعاونيات الجماعية في حرث الارض و استثمارها بين الفلاحين الذين زودتهم الثورة ببعض الوسائل الأساسية على أن يتم اقتسام المحاصيل مناصفة مع جيش التحرير في نهاية كل موسم ثم تخزن تلك المحاصيل في أماكن آمنة و كثيرا ما توزع على المعوزين،[2] وعملت الثورة أيضا على إصلاح الأراضي الزراعية ومنع المعمرين والخونة من شراء الأراضي وشراء العقارات، وتشجيع إنشاء مؤسسات ذات نفع عمومي يقصد بها رفع مستوى الإنتاج العمومي، بالتركيز على الأحياء ذات الغالبية المسلمة لتشييد هذه المؤسسات.[3]

---

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق ، ص76.

[2] - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص77.

[3] - أرشيف غير مصنف، منشور موجه إلى لجان المدن، المتحف الجهوي تيسمسيلت.

راهن قادة الثورة على حماية الشعب من كل التأثيرات التي تسببها الدعاية الفرنسية من تحطيم لمعنوياته وروحه القتالية ودفعه للاستسلام، وهو ما حملهم على النشاط في عدة جبهات منها:

- القيام بعمليات تجاه الادارة الفرنسية ويتمثل في إحداث قطيعة للشعب تجاهها بمختلف أجهزتها لتفرض الثورة نظامها على الشعب مما تعرقل السير العادي للإدارة الفرنسية، كمنع الشعب من دفع الضرائب أو التعاون مع أعوانها أو العمل لدى الكولون وتجريد الاشخاص من بطاقات الهوية، المشاركة في الانتخابات وإعدام مرشحيها، بالتوازي يشرع في تنظيم الشعب وفرض سلطة ثورية لتنظيم شؤونه اليومية.[1]
- شن حرب ضد القسمات الادارية المختصة لاصاص التي تضطلع بدور هدام على درجة عالية الخطورة على الثورة.

واتبعت بذلك خطة منهجية تقوم على المعرفة الدقيقة للخصم بأهدافه وأساليب عمله وأنشطته، وعملائه العاملين بهذه المكاتب من ضباط مكتب لاصاص إلى كتابه ومساعديه وعناصر الحراسة، فمثلا بالنسبة لمعرفة ضباط لاصاص كان المطلوب هو الحصول على اسمه ولقبه ورتبته ووضعيته العائلية، مزاجه وأصوله، تنقلاته، ورقم سيارته ولونها، إضافة إلى الإلمام المفصل بالتوجهات العامة لسياسته ولنتائجها ومحاور خطبه على الشعب، بما في ذلك معاونيه، والعناصر الخارجية التي تتعاون معه كالأعيان وأعضاء المندوبيات الخاصة ومسؤولو الدواوير والعروش، علما أن هذا النشاط الاستعلامي لم يكن يسلم منه حتى الشعب المتمرد على هذه المكاتب، والذين يتوجب عليهم الحصول على رخصة

[1]- محمد بن داره، مرجع سابق ، ص306.

من رئيس مجلس الشعب، وبمجرد خروجهم منها يخضعون لاستجواب دقيق حول كل ما جرى داخل المكاتب[1].

وللرد على نشاط ضباط لاصاص في الاسواق اليومية التي تمثل منتدى كل سكان الريف الذين يغتنمون فرصة نشر دعايتهم فقد عملت الثورة على تغيير أيامها وفرض الحصول على رخصة خاصة من رئيس مجلس الشعب للتردد عليها وتشجيع تجار الدواوير بدعمهم ماليا لتكوين مستودعات تجارية تسد حاجة الشعب وتغنيه عن هذه الاسواق وبذلك يمكن فرض القطيعة بين الشعب وفرنسا وخلالها صدرت التعليمات التي تتضمن " نتابع حاليا تدشين مكاتب لاصاص لعمل هجومي في إتجاه الشعب، ففرنسا يستولي عليها الظن بأن الشعب يسير نحو الالتحاق بها ولكن شعبنا له من النضج ما يمنعه من الاغترار بذلك، يتوجب علينا عدم الاستخفاف بقدرات العدو والبقاء دوما يقظين، لذا يتوجب على مسؤولينا أن يملأوا بحضورهم السياسي والعسكري كل مداشرنا، بحيث لا يخلو دوار واحد من تواجد المحافظ السياسي أو القائد العسكري، أو مسؤول الاتصال والاستعلامات، أو مفتش للتعليم، أو المساعد الاجتماعي أو غير ذلك، كما يتوجب علينا تبادل الحديث مع الناس والابتسامة في وجه الاطفال وتوزيع الحلوى عليهم وتوقير الشيوخ والنساء والحديث لهم عن جهاد نبينا، وحث الشعب على إبداء روح التضحية ، ولكن كل ذلك لا يجب أن يفقدنا الحزم اللازم في التعامل مع الخونة، فمتى تبيّن لنا وجود أحد الخونة من الذين لا شبهة في خيانتهم، فيجب التصفية دونما تردد".[2]

عملت الثورة على حماية الشعب من خلال منشور موجه للمنطقة جاء فيه ما يلي:

---

[1] - محمد بن داره، مرجع سابق ، ص 306، 307.

[2]- نفسه، ص309.

- مكافحة البطالة بالتعاون الوثيق مع المسؤولين المحليين للاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- إحصاء البطالين وتشغيلهم في الإدارات والمؤسسات المختلفة.
- إنشاء وظائف جديدة بالتركيز على رؤوس أموال جزائرية في مؤسسات منتجة.
- تكوين فرق مكلفة بتجنيد البنات في الأرياف.
- الوعي والارشاد.
- تجديد بناء محلات للتعليم و المدارس.
- تنظيم الطلبة بالمشاركة الوثيقة مع نقابة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.
- برمجة دروس للكبار وتوجيههم نحوها لإبعادهم عن مظاهر التعليم الفرنسي مثل المجلات والكتب التي لا تتطابق مع الأخلاق.

تنظيم الأوقاف.[1]

5. التمويل:

إن المصدر الرئيسي للتمويل هو الشعب الجزائري الذي قدم كل مايملك إلى الثورة في أشكال مختلفة : اشتراكات، تبرعات، زكاة، عقوبات، غرامة، أحكام، رسوم، و يتم تحصيلها على مستوى خلايا القسم تحت اشراف المحافظ السياسي الذي يتكفل بدوره بتقديم تقارير دورية دقيقة إلى مسؤول الناحية ثم إلى مجلس المنطقة و الذي يقدّمها بدوره إلى مجلس الولاية.

[1] - أرشيف غير مضنف، منشور موجه للمنطقة الثالثة، المتحف الجهوي لتسمسيلت.

5.1. مصادر التموين:

الاشتراكات: كانت تعني جميع شرائح الشعب و كان إقبال هذا الأخير على هذه العملية بنوع من الافتخار والاعتزاز لتدعيم الثورة.

كانت الثورة من خلال هذا تراعي دخل الفرد، و وصل الحد الأدنى من الاشتراكات حوالي 200 فرك فرنسي قديم ثم ارتفع هذا المبلغ ليصل إلى 500 فرنك فرنسي ثم وصل إلى 1000 فرنك.[1] ففي المنطقة الثالثة يذكر عمي ماضوي " كنّا نكلّف شيخ الفرقة بمهمة التموين و التمويل و نضغط في نفس الوقت على السكان و ندفعهم لمقاطعة عملية دفع الضرائب للبلديات، و نحثهم على دفع 10% لجبهة التحرير على المحاصيل الزراعية أما محدودو الأراضي و المداخيل يدفعون 5 % و هذا لا يعتبر ضريبة بل مساهمة تقدم للثورة... كنا نكلف مسؤول التموين بإحصاء الممتلكات القارّة و المتنقلة من أراضي و محاصيل و حيوانات.

إضافة إلى الغرامات و الضرائب و الزكاة و الغنائم و بعد جمع هذه الأموال تصرف في عدة حالات منها:

- شراء المؤن من مواد غذائية من قمح وشعير و تمور و عجائن وسمن.
- اللباس هناك ألبسة جاهزة و ألبسة تخاط بعد شرائها و خياطتها.
- شراء الأدوية ومستلزماتها.
- مساعدة الأسر الجزائرية المتشردة .

[1] - نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954 1962 ، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر جامعة أبى بكر بلقادير تلمسان 2007 _2008، ص398.

- تقديم الإعانات لعائلات المساجين قدرت بـ500 فرنك فرنسي قديم لكل فرد.

تتكفل ميزانية الثورة بدفع المصاريف الخاصة بعناصر جبهة التحرير:

حدد مؤتمر الصومام مرتبات عناصر جيش التحرير فنجد مرتب الجندي 1000 فرنك، الجندي الأول 1200 فرنك ، العريف 1500 فرنك ، العريف الأول 1800 فرنك، المساعد 2000 فرنك ، الملازم 2500 فرنك، الملازم الثاني 3000 فرنك، الضابط الأول 3500فرنك، الضابط الثاني 4000 فرنك.[1]

أما رواتب السلك الطبي الأطباء 3500 فرنك أي نفس مرتب الضابط الأول ، ممرضين 1500 فرنك أي نفس مرتب العريف.[2]

- **المنح العائلية:** كل مجاهد له مسؤوليته العائلية يستفيد من معونة شهرية و من المنح العائلية نجد في الريف 2000 فرنك لكل شخص في العائلة و في المدن 5000 فرنك لكل شخص في العائلة كما يمنح للمسبلين منح شهرية إذا استمرو بالعمل.[3]

5.2. أوجه الانفاق:

يعمل التموين على توفير حاجيات وحدات جيش التحرير من غذاء و ملبس وغيرها، و ساهمت عدة زوايا في التموين بمهمة جمع الزكاة نجد الزاوية العلاوية و صاحبها بوعليلي بن عبد الله، والشيخ عبدالرحمان قوادري، مصطفى بن ابراهيم، والشيخ هنوني الحاج بن بوزيان، كما أصبحت في بعض الأحيان مراكز لتخزين المؤن و إلتقاء قادة جيش التحرير، كما كانت أيضا توفر اللباس و الأكل و أدوات الحلاقة و الأغذية، وذلك عن طريق طلاب

[1] - Documents Du congrés De soummam (20 aout 1956), p8.

- امحمد بوحموم التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956 1962 ، رسالة ماجستير

[2] في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2004_ 2005، ص134.

[3] - امحمد بوحموم، مرجع سابق، ص134

هذه الزوايا الذين لم يكونوا محل شبهة من قبل الإدارة الفرنسية وأعوانها، مثل المدرسة القرآنية التي كان يشرف عليها الفقيه الشيخ خالدي بن عبد الله، حيث عثرت السلطات الفرنسية في بيته على كثير من المؤن في مخابئ خاصة. كما قدم الشيخ يوسفي عبد القادر بن معمر مبلغاً مالياً للثورة قدره 4460 فرك فرنسي قديم سلمها الشيخ الزروقي للمدعو بـ خالد مرشد الكتيبة الحميدية ، ونجد ضريح الولي الصالح سيدي عمر قد جعلت منه الثورة مركزا للإيواء في بني حواء وقد تمكن من إيواء و إنقاذ حوالي 400 مجاهد من الحصار في جبل بيسة.[1]

6. خاتمة:

ساهم الفلاحين بمشاركتهم الحاسمة في الثورة التحريرية نتيجة الحرمان والمعاناة و الأمية مما جعلهم يدعمون الثورة بالأكل والملبس والإيواء.

تمكن المحافظ السياسي من تنظيم أسواقا تلتقي فيها الأعراش وسكان الجبال والسهول للتبادل التجاري.

أحدثت الثورة نظاما للتعاون من أجل إعادة بناء ما هدمه الجيش الفرنسي من منازل وشجعت مبدأ التعاون (التويزة).

اسعاف المحتاجين و تشجيع الفلاحين بتقديم المساعدات لخدمة الأرض في إطار التنظيم الثوري في المجال الاقتصادي.

تنظيم الأسواق الأسبوعية وتقديم القروض اللازمة للفلاحين والحث على التعاون و التآزر.

التكفل بشريحة المحبوسين و المعوزين و المساكين و الفقراء.

---

[1] بلعربي خالدي، دور طلبة الزوايا والمدارس القرآنية خلال الثورة 1954-1962 بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ملحقة بني مسوس، 2006-2007، ص42.

تحديات الزراعة الكولونيالية خلال ثورة التحرير الجزائرية، مزارع الأرز بغليزان أنموذجا

Challenges of colonial agriculture during the Algerian liberation revolution, rice farms in Relizane as a model

د. رضا بن عتو
جامعة الجيلالي بونعامة

1. مقدمة:

اتبع جنود جيش التحرير الوطني سياسة استهداف كل الأنشطة الاقتصادية الكولونيالية بالتخريب في إطار ما يعرف بالمعركة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس استهدفت عمليات التخريب النشاط الزراعي للكولون من تخريب المزارع إلى استهداف مواسم الحصاد وجني المحاصيل.

على المناطق الحدودية للولاية الخامسة مع الولاية الرابعة (عمي موسى، جديوية)، برزت بعض المؤسسات الزراعية والتي كانت ضمن المجال الحيوي لنشاط كتائب الولاية الرابعة والخامسة، وعلى هذا الأساس ومن أجل حماتها ابتع الجيش الفرنسي استراتيجية دفاع خاصة لمواجهة حرب التخريب المتبعة من قبل كتائب جيش التحرير الوطني، بالاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق الأرشيفية.

2. تخريب المصالح الزراعية الكولونيالية خلال ثورة التحرير الجزائرية:

في إطار الحرب الاقتصادية التي رفعتها جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير الجزائرية والتي اتخذت من تخريب المصالح الاقتصادية ركيزة لعمليات جيش التحرير الوطني، تنوعت عمليات تخريب المصالح الاقتصادية لتشمل كذلك المصالح الزراعية

(المزارع، مصانع التبغ والحلفاء، أقبية صنع الخمور، المنتجات الزراعية، العتاد الفلاحي)[1].

وصفت التقارير الفرنسية عمليات تخريب المصالح الزراعية الكولونيالية بالضربات الإرهابية من النوع القديم القائم على رسائل التهديد بالقتل الموجهة لملاك المزارع، الهجمات العشوائية ومحاولات الحرق، استهداف المزارع وتفريغها من العمال وقتل الماشية، وكل هذا جمعته في عبارة تكتيك الأرض المحروقة[2].

وبصفة عامة فقد استدفت عمليات تخريب المصالح الزراعية الكولونيالية كل من:

- قتل الكولون المزارعين وعملائهم.
- إحراق المنتوج الزراعي واتلافه وقتل الحيوانات أو ذبحها أو سرقتها.
- اقتلاع الأشجار المثمرة وقطعها.
- تهديم المباني داخل الضيعات.
- تخريب الطرق المؤدية إلى الضيعات.

تخريب التجهيزات والمنشآت الزراعية المتصلة بالضيعات [3].

3. المجال الجغرافي والزراعي للمزارع المدروسة:

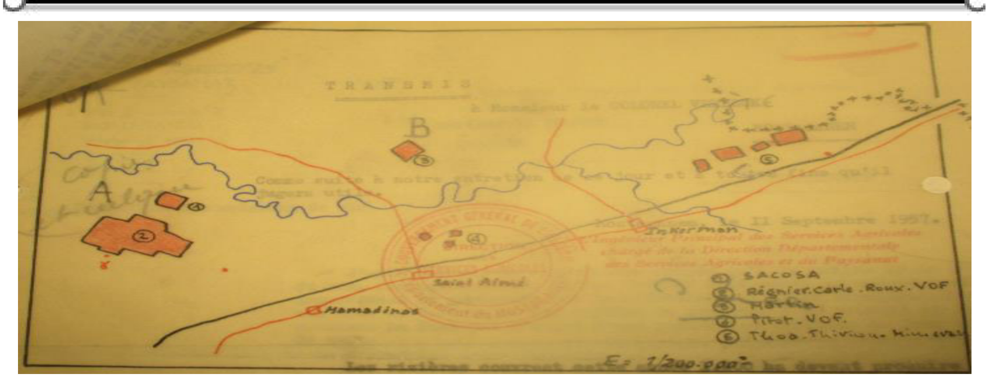
تقدم لنا العلبة الأرشيفية رقم 1H3985 خريطة جغرافية للمزارع الواقعة على الحدود بين مقاطعتي غليزان وأورينفيل:

---

[1]- بن عتو رضا، المعركة الاقتصادية خلال ثورة التحرير الجزائرية وانعكاساتها (القطاع الوهراني أنموذجا)، دار مقيرجي للطباعة والنشر، هدية من وزارة المجاهدين، 2021، ص 69.

[2]- المرجع نفسه، ص 70.

[3]- عدة بن داهة، إسهامات منطقة معسكر في مجهود ثورة أول نوفمبر 1954-1958، رسالة ماجيستر، وهران، قسم التاريخ، 2001، ص 223.



تمتد المنطقة بين الطريق الوطني رقم 04 والطريق الجهوي رقم 07 مع الشلف على الحدود مع غليزان ويمكن تقسيم المزارع إلى منطقتين:

المنطقة أ:

مزرعة ساكوزا sacosa.

مزرعة صادوقي والتي تجمع المزارع التالية: regnier-carle-roux.

المحطة التجريبية vof وهي مخصصة لمعاينة المياه المالحة.

المنطقة ب:

مزرعة هارتين hartin

مزارع كل من thod-thirion-hirman[1]

تشير التقارير الأرشيفية إلى أن كل المزارع المذكورة في الدراسة هي مزارع مخصصة لمحصول الأرز، ففي تقرير للمهندس الزراعي الخاص بالمنطقة يقول: " تغطي حقول الأرز بالمنطقة 1200 هكتار والتي من المفترض أن تنتج حوالي 50000 طن يتم توزيعها على الأرض في أربع كتل منفصلة بين الطرف الجنوبي الغربي والقسم الشرقي الشمالي "[2].

---

[1] - 1H 3985, l'ingenieur principal des servi agrigoles, protection des moissons de riz, n : 630.33, Mostaganem 11/09/57.

[2]- Ibidem.

وفي رسالة أخرى من السيد آدريان روقنيار مالك أحد المزارع والتي تقع في المنطقة أ يقول: " يقع العقار الذي تديره شركتنا في سهل حوض الشلف، الطرف الجنوبي للبلدية المختلطة سيدي محمد بن علي Renault 28 كلم عن عين كرمان، 36 كلم عن غليزان، بدون وسائط هاتفية ومحاطة ب 14 دوار، هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها الإجمالية 967 هكتار والتي كانت أرض بور عندما تم شرائها من قبل شركتنا تم تطويرها بالكامل خصصنا 705 هكتار لحقول الأرز والباقي للحبوب القمح والشعير، وبذلك فإن المحصول الرئيسي لهذه المنطقة هو الأرز وهذه الأراضي في الواقع هي لزراعة الأرز "[1].

4. المنطقة مجال حيوي لفرق جيش التحرير الوطني:

إن الموقع الجغرافي للمزارع والتي تقع على الحدود ما بين المنطقة الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة، وما بين المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة جعلها نقطة عبور لكتائب جيش التحرير الوطني لهذه المناطق، فالمراسلات والتقارير الأرشيفية الفرنسية تؤكد ذلك.

ونستدل بتقرير من السيد محافظ مقاطعة مستغانم إلى القائد العسكري في المنطقة يوصل له انشغالات المزارعين الذين يؤكدون أن: " المنطقة هي نقطة عبور للمتمردين القادمين من منطقة زمورة والظهرة بحوار واد الشلف "[2].

وفي رسالة من السيد آدريان روقنيار مالك أحد المزارع إلى السلطات العسكرية في المنطقة يذكر فيها المخاطر التي قد تواجهها مزارع الأرز في المنطقة حيث يقول: " تتطلب زراعة الأرز حضورا مستمرا ليلا ونهارا في الحقول، ومن ناحية أخرى فهو محصول ضعيف يحتاج إلى الري في الواقع يكفي فقط أن يقطع بفعل التخريب وصول المياه على القناة الرئيسية، أو تخريب المزروعات بوضع أقفال، فالتخريب سهل للغاية"[3].

1- 1H 3985, monsieur Regnier Adrien, gérant de la societe civile du domaine des cigognes, INKERMAN, le 26/02/1957.

2- 1H 3985, le préfet du département de Mostaganem a monsieur le général commandant la 4 d.i.m, n : 28/02/1957.

3- 1H 3985, monsieur Regnier Adrien, gérant de la societe civile du domaine des cigognes, INKERMAN, le 26/02/1957.

5. طلبات الحماية:

إن الخطر الذي أصبحت تعيشه المنطقة من عمليات جيش التحرير الوطني جعل المزارعين وكذا رؤساء البلديات في المنطقة يهرعون إلى إرسال طلبات الحماية من السلطات العسكرية، ونستدل على ذلك برسالة من نائب رئيس بلدين عين كرمان بتاريخ 27 فيفري 1957 والذي قال: " بسبب الأهمية الاقتصادية للمزارع ومنها مزرعة صادوقي، أولا تقديم أقصى قدر من المساعدة في تشكيل مجموعات الدفاع الذاتي، ثانيا إبلاغي بمجرد توفرها على محطة راديو من نواع TAL6، ثالثا تكثيف المراقبة قدر الإمكان في قنوات الري التي هي ضرورية لزراعة الأرز "[1].

رسالة أخرى من محافظ مقاطعة مستغانم برسالة مؤرخة يوم 28 فيفري 1957 إلى الحاكم العسكري في المنطقة تحت عنوان " حماية حقول الأرز في حوض الشلف "، يقول فيها: " يشرفني أن أنقل لكم طلبات الحماية العسكرية الموجهة إلى الجمعية التعاونية Rizicole لحوض الشلف، وكذلك من قبل شركة Cigognes، كما أدرس من جانبي إمكانية القيام في هذه المنطقة عن طريق التهدئة لضمان حماية هذه المنطقة والسيطرة عليها "[2].

ومن التقارير الهامة المتعلقة بحماية محاصيل الأرز نجد تقرير للمهندس الزراعي بمحافظة مستغانم تحت عنوان " حماية محصول الأرز "، حيث يقول: " يشرفني أن أبلغكم أنه في عشية موسم حصاد الأرز يشعر مزارعو حوض الشلف المعنيون ببعض القلق والخوف من الوضع الذي ساد فجأة في هذا القطاع سيمنعهم من المضي قدما، حتى آلات الحصاد لا يمكن أن تعمل دون الحماية الفعالة ليلا ونهارا "[3].

---

[1]- 1H 3985, sous-secteur INKERMAN, n : 689/ZNO/30, 27/02/1957.

[2]-1H 3985, le préfet du département de Mostaganem a monsieur le général commandant la 4 d.i.m, n : 28/02/1957.

[3]- 1H 3985, l'ingenieur principal des servi agrigoles, protection des moissons de riz, n : 630.33, Mostaganem 11/09/57.

ومن خلال التقرير يتضح أن طلبات الحماية لم تكن موجهة فقط لحماية المزرعة وإنما حتى الآلات الزراعية المخصصة للحصاد وغيره من الأعمال الزراعية، وعلى هذا الأساس يقول المهندس الزراعي: " لذلك يبدو أنه من الممكن تنفيذ حماية لهذه الآلات بشكل ملائم خلال النهار بسبب تضاريس الأرض، فيجب مراعاة وجود حماية أكثر اتساعا للكتلتين البعيدتين وحقل الأرز للسيد مارتن الذي يقع على الضفة اليمنى لنهر الشلف بين الطريق المؤدي إلى مستغانم وجديوية مع بداية سفوح الظهرة "[1].

ولعل رسالة السيد آدريان إلى السلطات العسكرية قد لخصت طلبات الحماية لمزارع الأرز في النقاط التالية:

1- الحماية العسكرية الدائمة لمزارعنا وحقول الأرز.

2- مراقبة قناة المياه.

3- في حالة التخريب الذي يتسبب في فقدان حقول الأرز تقوم الحكومة بسداد كامل الخسائر والتكاليف[2].

6. الحماية العسكرية لمزارع الأرز في المنطقة:

6.1. الحالة الدفاعية للمزارع:

بدأت أولى مهام السلطة العسكرية في المنطقة لحماية مزارع الأرز بدراسة تفصيلية لنظام الدفاع لكل مزرعة وخرجت بالتقرير التالي:

– محطة FOV دراسة التربة المالحة:

منظمة الدفاع الذاتي قيد التأسيس، يجب على الإدارة بناء برج للمراقبة وسيساعد الجيش في بناء الشبكات.

1- Ibidem.

2- 1H 3985, monsieur Regnier Adrien, gérant de la societe civile du domaine des cigognes, INKERMAN, le 26/02/1957.

جهاز الراديو الذي ينتمي إلى المزرعة تم ترميمه، وستكون على اتصال قريبا بمحطة الاستماع الرئيسية لشبكة تنبيه المزارع في عين كرمان.

- مزرعة ساكوزا Sacoza:

وعدت الإدارة ببناء أبراج للمراقبة وشبكات الحماية، وسوف يساعد الجيش في بناء الشبكات.

جهاز الإنذار TAL6 تم تثبيته في المزرعة يوم 26 فيفري 1957 وسيفعل عند اكتمال التنظيم الدفاعي، سيربط بجهاز التنبيه في عين كرمان.

- مجموعة صادوقي:

السيد Regnier مسير المؤسسة أعلن أنه سيتم تجديد مزرعته قريبا وكذلك المزرعة المجاورة للسيد Roux

جهاز الإنذار من نوع TAL6 تم تثبيته يوم 26 فيفري 1957 وستقام عملية التعمير وتحسين الدفاع وسيكون هذا الجهاز مرتبط مع عين كرمان[1].

6.2. الإجراءات الأولية للحماية:

وضعت السلطات العسكرية العديد من الإجراءات لحماية المزارع في المنطقة وذلك من خلال:

- مراقبة المنطقة بالدوريات الليلية والكمائن من مسؤولية مفرزة القوات 20CIE ومركزها جديوية.
- كل يومين على الأقل تجوب الدوريات في هذه المنطقة وتمر عبر المزارع وكذلك من خلال مواقع البناء المختلفة.
- عدة مرات في الأسبوع نصب كمائن ليلية في إحدى المزارع بدورها.

[1]- 1H 3985, le colonel du dezert commandant le 31eme group de chasseur a pied, n : 295/31/s, INKEMEN, le 13 mars 1957.

- في حالة غياب الوحدة لعدة أيام يتم ضمان هذه المهمة من خلال دوريات الوحدة الإقليمية للمنطقة[1].

ومن التقارير الهامة التي تؤكد الحماية الفعلية لمحاصيل الأرز بالمنطقة هي تأكيد قائد القطاع العسكري بالونشريس على حماية الفرقة الأولى للمزارع ومحاصيلها[2].

6.3. حماية موسم الحصاد:

وتنظيما لعمليات الحماية والدفاع ومن أجل سلامة موسم الحصاد فقد قسمت السلطات العسكرية بالمنطقة عملياتها وفق:

- سيتم ضمان المراقبة والتدخل المحتمل خلال النهار من خلال نقاط المراقبة والدوريات المتنقلة (إذا أمكن بواسطة عناصر مدربة)، سيتم الاحتفاظ بالآليات في منطقة المنشآت.
- سيتم تنفيذ الحماية لكامل المنطقة اعتبارا من 20 سبتمبر، المنطقة أ اعتبارا من 16 سبتمبر[3].

وستكون الفرق المسؤولة عن حماية المنطقة على عاتق كل من:

المنطقة أ: المؤمنة من 16 سبتمبر من قبل الفصيلة G.C.N.A، وسيتم إعفاء هذه الفصيلة في 20 سبتمبر من قبل الشرطة الريفية المتنقلة رقم 59.

المنطقة ج: المؤمنة ابتداء من 20 سبتمبر من قبل الفصيلة G.C.N.A.

المنطقة ب: لا يمكن البدء بحماية هذه المنطقة من 25 سبتمبر إلا بالوسائل الحالية[4].

1- Ibidem.

2- 1H 3985, le colonel de carmejane, commandant prut la 5eme division blindee et le zone nord oranais, n : 3589/ 5DB/3 le 23/09/1957.

3- 1H 3985, note de service, protection des moissons de riz, n : 3443/SDB/3/SC, le 13/09/1957.

4- 1H 3985, le lieutenant le bouteller, cdt prvt le secteur de l'ouarsenis, n : 378/2RSA/3/op, le 19/09/1957.

7. انعكاسات استهداف المصالح الزراعية الكولونيالية:

7.1. الانعكاسات النفسية:

صرح جاك شوفالي رئيس بلدية الجزائر الأسبق قائلا: " لم أعرف قط جنونا أسوأ وخساسة أقبح من إصرار جيش التحرير الوطني على تخريب الأراضي "[1].

كان من أهداف إطلاق حرب المزارع بالقطاع الوهراني هو خلق جو من عدم الأمان للمزارع الأوروبي داخل مزرعته وهو ما تحقق بالفعل، جل التقارير التي كانت تصدر بالقطاع الوهراني بعد الهجمات على المزارع إتفقت على أن الخوف هو السمة الرئيسية التي ميزت الكولون[2]، ضعف الحالة النفسية بسبب إنعدام الأمن الجسدي[3]، إنعدام الثقة[4]، الشعور بالغضب[5] شهادات لأوروبيون يعبرون فيها عن حالتهم النفسية[6]، حيث تصف صحيفة صدى وهران مزارعي مدينة تلمسان والحالة التي وصلوا إليها بعد الهجمات على المزارع " إن الأعمال الأخيرة والتجاوزات تركت في الذهن الخوف الناس لا يزالون مستائون من الإغتيالات الأخيرة، لا يمكن إنكار أن الروح المعنوية للسكان بدأت تنهار "[7] حيث صرح أحدهم قائلا: "... كنت أملك مزرعة وقد صبرت حتى انهارت كامل قواي، لأن الأعصاب هي التي تخوننا في نهاية الأمر لقد أضرم الثوار النار في مزرعتي مرات عديدة...، وكنت أقضي

---

[1] - عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2، المرجع السابق، ص468.

[2] - l'echo d'oran, n : 30514, op cit, p.4.

[3]- ib id.

[4]- l'echo d'oran, n : 30515, op cit, p.2.

[5]- l'echo d'oran, n : 30533, op cit, p.5.

[6]- يذكر الكولون المتواجدين بصبرة (توران) أن الهجمات الأخيرة على المزارع، أدخلتهم في قلق أتعبهم جسديا ونفسيا. ينظر: *l'echo d'oran, n : 30515, op cit, p.2.*

[7]- l'echo d'oran, n : 30675, op cit, p.8.

مثل جميع زملائي المعمرين ليالي بيضاء فلا أنام خوفا من هجمات الثوار وهكذا اضطررت في آخر الأمر إلى أن أتخلى عن المزرعة التي أصبحت ملكا للثوار الآن..."[1].

"لا يمكن الحياة في الريف" عنوان تصدر غلاف صحيفة صدى وهران في عددها الصادر يوم 16 أفريل 1956[2]، حيث ما انفك المعمرون يشعرون بالخوف المتزايد من إنتشار الثورة وعدم إستقرار الأمن حول أملاكهم، فقد اضطرتهم هجمات جيش التحرير الوطني إلى الجلاء عن مزارعهم والهروب إلى المدن وعدم زيارتها إلا في فصل الصيف[3]، حيث أضحت هذه المزارع المهجورة تموج بالمتمردين الذين اتخذوها مركزا لهم[4]، ونتيجة لهذا أمر كل من النائب المحافظ ونقيب الوحدة الإدارية الخاصة (SAS) الفلاحين الأوروبيين بالنزوح عن مناطق واد الصباح، برقش، عقب الليل بمقاطعة عين تموشنت، ورد عليه الفلاحون الأوروبيون:" إذا ذهبنا فلن نعود أبدا وكان من الصعب الذهاب مساءا والرجوع صباحا إلى المزرعة، في بوتليليس والعامرية بعض المعمرين قتلوا بمجرد وصولهم للمزارع وقد نجى رئيس بلدية عقب الليل بأعجوبة من حادث إغتيال..."[5].

أما في مقاطعة سعيدة وبسبب تفاقم حرب المزارع لوحظ إنزعاج حقيقي عند الفلاحين الأوروبيين الذين تكبدوا خسائر مادية وجسدية فادحة، فالأوروبي لم يعد يثق في عماله المسلمين ونتيجة لكل هذا أبدت بعض العائلات رغبتها في الإستقرار بكندا وترك أراضيهم الفلاحية[6]، وفي هذا الصدد يذكر المجاهد محمد مقران نجادي الذي كان يعمل قبيل

---

1 – جريدة المجاهد، **في ميدان الحرب الإقتصادية**، المصدر السابق، ص5.

2- l'echo d'oran, n : 30533, op cit, p.5.

3 - جريدة المجاهد، **أنباء وأصداء متفرقة**، العدد 40، الخميس 16 أفريل 1959، ص12.

4- A.C.A-T: BOITE (2-52), le colonel de maison rouge commandant le secteur d´ain temouchent, n 129/S.A.T/5/F, 5 décembre 1957.

5 - هواري قبايلي، المرجع السابق، ص271.

6- محمد مقران نجادي، **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2013، ص، ص87، 88.

إنضمامه إلى الثورة ككاتب إداري لمقاطعة سعيدة أن محافظ القطاع الوهراني ومحافظ تيارت أرسل إليه رسالة وهذا هو مضمونها: " سكان سعيدة ونواحيها متأثرون بعمق ومنزعجون من تفاقم الوضعية والنهب والإغتيال والقتل الناتج عن الإرهاب،... إن الخارجون عن القانون واصلوا عملهم التدميري للأشخاص والممتلكات، إن إغتيال أربعة وعشرين فرنسيا قد أصاب السكان بالدهشة والخوف "[1]. فالعديد من المعمرين الأوربيين ذهبوا إلى فرنسا بمجرد إنهاء الحصاد، والبعض منهم قرر عدم العودة مجددا[2].

من أبرز الآثار التي خلفتها حرب المزارع بالقطاع الوهراني هو تراجع لليد العاملة، سواءا اليد العاملة الأوروبية أو العمال المسلمين الخائفين أو المطبقين لقرارات جبهة التحرير الوطني بعدم العمل في مزارع الكولون، وفي هذا الصدد يصرح أحد الكولون بمقاطعة عين تموشنت قائلا: " لم نستطع إنتاج الخمور في عين المكان وإضطررنا إلى بيع الكروم لمن يريد شرائها، كانت عملية جمع المحاصيل الزراعية جد صعبة وإضطررنا للقيام بذلك بمفردنا أنا وإبني لقد كنا نحمل أكياس القمح على ظهورنا ولم نعد بعد ذلك نستطيع مواصلة العمل فذهبنا للإستراحة في فرنسا "[3]، ويصرح آخر: " إضطررنا إلى معالجة الكروم لوحدنا طيلة سنة 1957 " [4]، ليضيف آخر:" بسبب حرق المزارع وقتل مسيريها وأصحابها إضطررت إلى أن أترك وظيفتي والمتمثلة في تسيير أحد المزاع بمقاطعة عين تموشنت وعثرت على وظيفة كمترجم داخل مكتب للمصالح الإدارية المتخصصة، إنني أحن إلى وظيفتي القديمة "[5] حيث

1- محمد مقران نجادي، المصدر السابق، ص، ص88،89.

2- المرجع نفسه، ص90.

3 - هواري قبايلي، المرجع السابق، ص272.

4 - نفسه، ص271.

5- *Michel launay, op cit, p.70.*

تقلص عدد المزارعين فالتقارير تقول أن عددهم كان سنة 1954م حوالي 32952 مزارع ليتراجع الرقم إلى 32141 مزارع سنة 1961[1].

ونتيجة لفقدان اليد العاملة بسبب حالة الأمن وكذا دعوات جيش التحرير الوطني بمقاطعة العمل في مزارع الكولون[2]، كلفت المزارعين أضرارا فاقت خسائر العمليات التخريبية[3].

ومن أجل المحافظة على اليد العاملة أقدم أصحاب المزارع على رفع الأجر اليومي للعمال الزراعيين[4] من 525 فرنك إلى غاية 600 فرنك للمسلمين[5]، ورفع الأجر اليومي من 800 إلى 1000 فرنك للعمال الأسبان [6]، وفي هذا الصدد يصرح مسير أحد المزارع من جنسية إسبانية في 9 فيفري 1961 قائلا: " لقد تم الدفع لي 70 ألف فرنك فرنسي في الشهر بدلا من 15 ألف شهريا سنة 1954م، أستطيع القول أنه بفضل الفلاغة وبسبب الأحداث إضطر الكولون إلى زيادة رواتب العمال فلم يعد من السهل العثور على مسير للذهاب والعيش داخل المزرعة "[7].

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص436.

[2] - عثر الكولون قرب ضيعاتهم التي تعرضت للتخريب بضواحي عين تمونشنت على مناشير مكتوبة بالغة العربية تصف العمال الذين يشتغلون في مزارع الكولون بالخونة وتدعوهم إلى التوقف عن العمل وتهددهم بالموت. ينظر: philipe bourdel, op cit, p.184.

[3] - هواري قبايلي، المرجع السابق، ص275.

[4]- كان العمال المسلمون يحصلون على أجر قيمته ما بين 300 إلى 350 فرنك فرنسي، ويعملون من 3 صباحا حتى حلول الظلام ، ولم يقدم الكولون أصحاب المزارع إلى العمال الغذاء. ينظر: Michel launay, op cit, p.71.

[5] - عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج2، المرجع السابق، ص 471.

[6] - هواري قبايلي، المرجع السابق، ص273.

[7]- *Michel launay, op cit, p.71.*

7.2. النقابات الزراعية الكولونيالية ومواقفها:

مع بداية الهجمات على المزارع بالقطاع الوهراني في مقاطعة تلمسان إجتمع مزارعي المنطقة في بيت الكولون وعينوا وفدا برئاسة السيد فالور "valleur"، للمشاركة في الجمعية الجزائرية للمزارعين، حيث قدم الوفد مطالب بضرورة أخذ التدابير اللازمة لحماية المزارع المعزولة منها خاصة [1].

وفي إجتماع آخر لهم وصفت النقابة الحالة السائدة في الجزائر، ففي تقرير لها قالت بأن الهجمات على المزارع هي: " مؤامرة خارجية لإفتكاك الأراضي ومحاولة السيطرة عليها من العصبة العربية المتوحشة "[2]، وبمدينة سيدي بلعباس إجتمع المزارعون يوم 26 أفريل 1956م لدراسة المخاوف مع بداية السنة الزراعية الجديدة، حيث رأت النقابة بأن مشكل التخلي عن المزارع هو أبرز ما يثير قلق النقابة في الوقت الحالي والواجب من المزارعين البقاء في مزارعهم مقدمين مصلحة البلد على مصالحهم الشخصية على حد وصفها[3].

وفي 11 ماي 1956[4]، أصدر الوزير المقيم مرسوما خاصا بإنشاء إتحاد زراعي لحماية المحاصيل، حيث دعت السلطات إلى ضرورة توحيد النقابات الزراعية بالقطاع الوهراني في إتحاد زراعي واحد هدفه:

1- ضمان حماية المحاصيل الزراعية.
2- تسهيل تجميع المحاصيل.
3- ضمان نقل المحاصيل إلى أماكن التخزين.

1- L’echo d´Oran n: 30355, 12/10/1955.
2- L’echo d´Oran n: 30512, op cit, p.6.
3- L’echo d´Oran n: 30530, op cit, p.6.
4- مرسوم 11 ماي 1956 مكون من 11 بند كان الهدف من هذا المرسوم هو حماية المحاصيل وحماية موسم الحصاد كذلك. ينظر:

L’echo d´Oran n :30546, mercredi 23 mai 1956, p.5.

4- إتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية موسم البذر في المستقبل[1].

ليعقد الإتحاد الزراعي الجزائري (C.G.A) [2] أول إجتماع للجنة التوجيهية الخاصة به يوم 14 ماي 1956م لدراسة أبرز مشاكل الزراعة في الجزائر وكانت أبرزها مع إقتراب فصل الصيف هي حماية المحاصيل[3] ومواقع الحصاد ووسائل النقل[4].

إجتماع آخر لنفس الأتحاد يوم 18 أكتوبر 1956، هذه المرة لدراسة السنة الزراعية الجديدة 1956-1957، حيث طلب الإتحاد من الحكومة العامة إلى إتخاذ تدابير من أجل إحياء النشاط الإقتصادي داخل القطاع الوهراني ولتحقيق هذا النشاط لا بد من إعطاء المزارعين ضمانات عن المخاطر التي تواجههم من عمليات الحرق والقتل، بحيث كانت مسألة الأمن العام المتمثل في السلامة الزراعية والعمل في المزارع أكبر مشكلة تؤرق الإتحاد الزراعي الجزائري[5].

وبمدينة تليلات غرب وهران إجتمعت نقابة المزارعين في المقاطعة يوم 20 أفريل 1957، حيث تم طرح مجموعة المشاكل داخل المنطقة ومن أهمها سلامة المزارع وضرورة مضاعفة أجهزة الحماية داخلها[6].

1- L’echo d´Oran n: 30538, dimanche 13 et lundi 14 mai 1956, p.6.

2- الإتحاد العام للزراعة هو منظمة ذات طابع نقابي، ظهر كنتيجة لتكتل فئة من العمال المزارعين وتحدد مهمته في نقطتين رئيسيتين:

أ- الدفاع عن المصالح العامة والأخلاقية والإجتماعية للمزارعين.

ب- التنظيم والدفاع عن المصالح المادية والإقتصادية للمزارع. ينظر: A.W.M.O : BOITE (64), Maison d’agriculture federation des exploitants et C.G.A, p.1.

3- إجتمع أعضاء قسم الحبوب في الإتحاد النقابي بالقطاع الوهراني برئاسة السيد maurice raoux يوم الأربعاء 16 ماي 1956، دائما المشكل الأول والرئيسي حماية المحاصيل ومواقع الحصاد. ينظر:

L’echo d´Oran n: 30546, mercredi 23 mai 1956, p.3.

4- L’echo d´Oran n: 30539, mardi 15 mai 1956, p.5.

5- L’echo d´Oran n: 30683, mercredi 31 octobre 1956.p.3.

6- L’echo d´Oran n: 30832, mardi 23 avril 1957, p.6.

وبمدينة معسكر إجتمع الإتحاد الزراعي في بيت الكولون مع ممثلين عن السلطات العسكرية[1] للبحث في وسائل حماية موسم الحصاد دائما، حيث أعلنت أن تكرار الهجمات الإرهابية في الريف وعلى الطرق التي يكون ضحاياها من المزارعين والعمال الزراعيين، هذا الوضع القائم على التخريب والقتل وحرائق المزارع في جميع أنحاء مقاطعة معسكر.

يدعوا الإتحاد إلى معالجة هذا الوضع الذي وصفه بالخطورة والتعجيل بوضع تدابير عاجلة وقاسية من خلال الأجهزة العسكرية لإستعادة النظام والهدوء[2].

ليصدر الإتحاد الزراعي تقريرا آخر جاء تحت عنوان : " الزراعة هي المنقذ الرئيسي للإقتصاد الجزائري "، طرح التقرير مشكل العمليات التي إستهدفت المزارعين[3]، الأمن الريفي والدفاع عن المزارع[4].

وفي الجانب الآخر أيضا طالب منتجي الحوامض من القوات الفرنسية توفير الأمن في البساتين والمزارع في مواسم جني المحصول للسماح لليد العاملة بمواصلة عملها وضمان النقل الآمن للمحاصيل [5].

كما عقدت لجنة الدفاع عن التجار والصناع وهي منظمة فرنسية إجتماع يوم 28 ديسمبر 1959م صادقت فيه على لائحة تعترف فيها بتفاقم الإضطرابات وإنعدام الأمن الذي أصبح يسيطر على المدن والأرياف على حد سواء، كما وجهت هذه اللائحة إحتجاج شديد اللهجة إلى السلطات العامة أمام فقدان التدابير الحاسمة، وطالبت في الوقت نفسه بفرض حالة الحصار وتطبيق الأحكام الفورية على المتورطين في الهجمات على المزارع، وفي يوم 4 جانفي

---

[1]- أعلن الجنرال allard القائد الأعلى للجيش بالجزائر، أن المؤسسة العسكرية في الجزائر تهتم بالقضايا التي تشغل بال المزارعين وهي: الدفاع عن المزارع، التحضير لموسم البذر للخريف القادم، حماية المحاصيل الزراعية. ينظر:

L'echo d'Oran n: 31264, jeudi 11 septembre 1958, p.8.

[2]- *L'echo d'Oran n: 30869, jeudi 6 juin 1957, p.7.*

[3]- أقام الإتحاد الزراعي حفل تأبين بعد مقتل رئيس فيديرالية عنابة السيد eugene.

[4]- L'echo d'Oran n: 31514, mercredi 1 juillet 1959, p.10.

[5] - هواري قبايلي، المرجع السابق، ص274.

1960م صادق أربعون معمرا من المزارعين على لائحة إستنكروا فيها تراخي السلطات الحكومية وعدم إهتمام البرلمان، فطالبوا بتعزيز الجهاز الدفاعي وتفعيل قانون خاص يقضي بمعاقبة المتورط في الأحداث فورا [1].

وعلى العموم فإنه ما يمكن الخروج به أن موقف النقابة كان واضحا منذ بداية حرب المزارع بالقطاع الوهراني، حماية المزارع ومن ثم توفير أجهزة الدفاع داخل المزرعة وحماية مواقع الحصاد والمحاصيل، كلها مطالب تعبر وبصفة واضحة عن موقف هذه النقابات الكولونيالية الزراعية ممثلة في الإتحاد الزراعي الجزائري.

ولكن في دراسة أجراها السيد روجر لوكاي " Roger lequy " طالب ماجيستر في كلية الآداب جامعة نانت تحت إشراف المؤرخ خافيير ياكونو "xavier yacono" سنة 1970، حول آثار التمرد على الإقتصاد الجزائري ما بين 1954-1962 وهل تأثرت الزراعة بالتمرد.

في هذا الصدد يجيب أن الإنخفاض ليس بتلك الدرجة فإنتاج القمح على حد وصفه في الحدود الطبيعية وأن الحادث الخطير الذي أثر فقط على إنتاج الحبوب هو الجفاف الذي ضرب الجزائر سنة 1961، معللا ذلك بإحصائيات ما بين 1954م حيث بلغ إنتاج القمح 24561 قنطار ليصبح سنة 1960م 24174 قنطار[2].

كما قدم نفس الإستنتاج بخصوص إنتاج الخمور حيث عرف هو كذلك الإستقرار، بلغ الإنتاج سنة 1961م حوالي 15631000 هيكتولتر، والمعدل نفسه في الفترة ما بين 1951-1955 أي في حدود1550000 هيكتو لتر[3]، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم يعتمد في دراسته الخاصة بإنتاج الخمور على الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى غاية 1959 والتي عرف فيها إنتاج الخمور تراجع كبير كما رأينا، وبعد المقارنة بين دراسة عبد اللطيف بن أشنهو

---

1 - جريدة المجاهد، **الفدائيون يسجلون 36 عملية...**، المصدر السابق، ص 6.

2- *Roger lequy, **l'agriculture algérienne de 1954-1962**, revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n :8, 1970, p.57.*

3- *ib id, p.57.*

ودراسة السيد روجر لوكاي "Roger lequy" حول إجمالي إنتاج الخمور لسنة 1961 لوجدنا المفاجئة في الدراستين:

- عبد اللطيف بن أشنهو، بلغ الإنتاج لسنة 1961 حوالي **13**.631.000 هيكتولتر.
- Roger lequy ، بلغ الإنتاج لسنة 1961 حوالي **15**.631.000 هيكتو لتر.

والمتمعن جيدا في قيمة الإنتاج ما بين الدراستين يشاهد جيدا التشابه الكبير بين الإحصائيتين ولكن الإختلاف في الرقم الأول (15-13)، مع العلم أن إحصائيات عبد اللطيف بن أشنهو مستقات من مصادر رسمية فرنسية.

فهل إشكالية طالب الماجيستر الفرنسي بناها على إحصائيات خاطئة ؟. هذا هو الإشكال الكبير الذي يمكن طرحه لأن الدراسة خرجت في الأخير بنتيجة مفادها أن الأقتصاد لم يتأثر بحركة التمرد.

8. خاتمة:

في الأخير وبعد دراسة هذا الموضوع يمكن الخروج بالنقاط التالية:

- شكلت مزارع الأرز في منطقة غليزان اهتمام جنود جيش التحرير الوطني بتنفيذ مجموعة من العمليات التي استهدفتها في إطار ما يعرف بحرب المزارع.

- حاول مسيرو مزارع الأرز بمنطقة غليزان إلى إرسال العديد من التقارير إلى الإدارة الفرنسية لتوضيح أهمية هذه المزارع بالنسبة للاقتصاد الفرنسي وكذا ضعف هذه المزارع أمام هجمات جيش التحرير الوطني.

- حاولت القيادة العسكرية الفرنسية وضع برنامج حماية لهذه المزارع في إطار ما يعرف بالتصدي لحرب المزارع خلال ثورة التحرير الجزائرية.

- تدخل هجمات جيش التحرير الوطني على مزارع الأرز في منطقة غليزان في إطار حرب المزارع وبالتالي فإن لها العديد من الانعكاسات بداية من الكولون أحاب المزارع إلى مواقف النقابات الزراعية الكولونيالية.

العلاقات البترولية الجزائرية الفرنسية حسب الاتفاقية السادسة من إتفاقيات إيفيان 1962-1971.

Algerian-French petroleum relations according to the sixth agreement of the Evian Accords 1962-1971.

دة. مليكة محمدي

جامعة البليدة -2-

1. مقدمة.

تعتبر اتفاقيات إيفيان الأساس القانوني الذي استندت إليه ولو على المستوى النظري المجرَّد العلاقات الدولية بين الجزائر المستقلة وفرنسا، وقد أدّت مجموعة من الضرورات والحقائق الموضوعية إلى ظاهرة الاستمرارية والخصوصية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي حتّمت التفاعل التبادلي الغير العادي فيما بينهما[1].

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية والواردة في الاتفاقية السادسة من اتفاقيات إيفيان*، والتي اعتبرت متعارضة مع المصالح العليا للجمهورية الجزائرية[2].

1 - نازلي معوض أحمد: العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص33.

* للتفصيل في مضمون الاتفاقية السادسة من اتفاقيات إيفيان أنظر: سعد دحلب: المهمة المنجزة، مطبعة دحلب، الجزائر، ص 317-323.

2 - عاطف سليمان: معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، أفريل 1974، ص 22.

2. الاتفاقية السادسة من إتفاقيات إيفيان:

2.1 مضمون الإتفاقية:

1- تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية المكتسبة حسب قانون البترول الصحراوي سواء للشركات الفرنسية أو الأجنبية.

2- تعهد الطرفان بالتعاون في استثمار الثروات الطبيعية في الصحراء من خلال إنشاء جهاز مشترك جزائري- فرنسي وهو " الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء (L'Organisme Technique de mise en valeur des Richessesdu sous –Sol Saharien) أو بالاختصار "الهيئة الصحراوية" والتي يمثلها عدد متساو من المندوبين الجزائريين والفرنسيين في جهاز الإدارة للهيئة وتحمل نفقاتها مناصفة، ومهمتها:

- المراقبة الإدارية للشركات ونشر القرارات التشريعية والتنظيمية بعد أخذ رأيها، كما تدقق في الطلبات المتعلقة بالامتيازات قبل أن تنظر الحكومة الجزائرية في الإقتراحات وتمنح حقوق الامتياز.

3- للشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض خلال ست سنوات من تاريخ الاتفاقية.

4- تسدد بالفرنك الفرنسي أثمان المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدّرة إلى فرنسا وبقية بلدان منظمة الفرنك.

5- يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة الجزائرية وأصحاب الامتيازات من طرف محكمة دولية يعين كل من الطرفين عضوا فيها، ويختار المندوبان بالاتفاق المشترك العضو الثالث الذي يتولى رئاسة المحكمة، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين على تعيين العضو الثالث يتولى تعيينه رئيس محكمة العدل الدولية بناءا على طلب أي من الفريقين[1].

1 - عاطف سليمان، مرجع سابق، ص 23.

2.2 انعكاسات الاتفاقية على الجزائر:

رغم الاستقلال السياسي الذي أقرّته اتفاقية إيفيان من خلال اعتراف نصوصها بسيادة الجزائر على كل التراب الوطني، فقد رسمت من جهة أخرى مجموعة متسلسلة من البنود هدفت إلى إبطال هذه السيادة فيما يخص القطاع البترولي[1].

فقد جاءت هذه القرارات لتكرس شرعية قانون البترول الصحراوي وتضيف إليه بنودا تزيد الجانب الاستغلالي فيه[2]، وبالتالي فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي، وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها مع جميع الثغرات والنقائص التي كان يتضمنها القانون ودون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية.

وبالتالي إقامة شكل من أشكال السيادة المشتركة على الصحراء[3] بدلا من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها[4]، ولا يمكن للطرف الجزائري القيام بأي عمل أو مبادرة إذا لم يلق موافقة الجانب الفرنسي.

كما أن امتلاك الجانب الفرنسي لنسبة النصف من أصوات مجلس الإدارة يمنع الجزائر من التخطيط لسياسة بترولية مستقلة وحرّة، حيث أن الهيئة الصحراوية تنفرد بدراسة الطلبات المتعلقة بمنح الحقوق المنجمية والالتزامات المنجرَّة عن ذلك بينما تقوم الجزائر

1-Rabah Mahiout : Le Pétrole Algérien, Edition ENAP, Alger, P 118.

2 - المركز الجزائري للإعلام والثقافة، البترول والغاز تجربة رائدة في البناء الوطني والتحرر الاقتصادي، بيروت، 1975، ص 22.

3-Ali Aissaoui: The Political Economy of Oil and Gas, Oxford Institute for Energy Studies, 2001,p 68.

4- عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 23.

بأخذ القرار فيما يتعلق باقتراحات المنظمة والحقوق المنجمية[1]، فالطرف الفرنسي الذي يملك نصف الأصوات يمكنه رفض كل القرارات التي لا تخدم مصالحه [2].

كما فرضت الاتفاقيات أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الامتيازات البترولية الجديدة في الصحراء طبقا للشروط وخلال ست سنوات.

كما أن الجزائر التزمت بقبول الدفع بالعملة الفرنسية قيمة كل البترول الذي تحصل عليه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستورده من الصحراء الجزائرية لسدّ احتياجاتها، وهو ما أبقى سيطرة فرنسا بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من الحصول على العملات الأجنبية التي كان يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه المواد البترولية إلى الأسواق غير الفرنسية وربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له[3].

وبالتالي ومن خلال كل ما سبق ذكره نلاحظ أن القرارات المتعلقة باستثمار نفط الصحراء والتي تضمنتها اتفاقية إيفيان جاءت لتكرس شرعية قانون البترول الصحراوي وتضيف إليه بنودا تزيد الجانب الاستغلالي فيه

3. أوضاع الصناعة البترولية في الجزائر غداة الاستقلال:

عند استقلال الجزائر وجدت اقتصادها مكبلا بقيود ثقيلة ورثتها من عهد الاحتلال وفرضتها الاتفاقية السادسة من اتفاقيات إيفيان[4].

ففي مجال البترول اقتصر ما تم تحويله لصالح الدولة الجزائرية على النشاطات التي كانت سابقا تابعة للحكومة العامة (والمتعلقة بمختلف المساهمات في شركات البحث والاستغلال،

- حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة: مصطفاي جنيدي، دار النشر مارينو، الجزائر، 1967، ص 1.78

2 نفس المصدر، ص 78.

3- عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 22-23.

4-Jean Baumier : Les maitres du pétrole, Paris, Julliard, 1969, p 153.

من أهمها حصتها في شركة "سنريبال" والتي بلغت 40.50%، وكانت هذه الأخيرة تسيطر على 50% من حقوق البترول والغاز والتي لم يتم تعديلها أثناء التوقيع على اتفاقيات إيفيان)[1].

وقد بلغ إنتاج البترول الخام والوقود في عام 1962 حوالي 15.66 مليون طن، ليرتفع الإنتاج إلى 24.5 مليون طن في 1963[2]، وكانت السيطرة على إنتاج البترول الجزائري عشية الاستقلال موزعة بين المصالح الفرنسية العامة والخاصة بـ71.99%، والشركات غير الفرنسية الدولية والخاصة بـ 17.85%، والدولة الجزائرية كان لها حوالي 10% أي حوالي مليونين من الأطنان[3].

كانت المصالح الفرنسية سواء الحكومية أو الخاصة أو المختلطة والمصالح الأجنبية الأخرى تسيطر على العمليات البترولية في الجزائر من تنقيب وإنتاج و نقل بالأنابيب، كما أنها تسيطر حتى على عمليات التوزيع المحلي للمنتجات البترولية، وكانت صناعة البترول في الجزائر قد أعدّت لتكون مجرَّد مصدر لتصدير البترول الخام لفرنسا حيث تقوم عمليات التكرير والتصنيع لصالح الاقتصاد الفرنسي[4]، وقد بلغت صادرات البترول الجزائري إلى أوروبا ما مقداره 23.7 مليون طن في عام 1963 بنسبة 95%منها85 % لفرنسا و 10 % للجزائر.

ورغم ارتفاع نسبة استيعاب السوق الأوروبية للمنتوجات البترولية الجزائرية إلى حدّ جعل واردات هولندا وإيطاليا وبلجيكا تبلغ حوالي20% من مجموع صادرات الجزائر من البترول، إلا أن السوق الفرنسية بقيت مسيطرة، فالاتحاد الجمركي واحتكار النقل الذين طبقتهما فرنسا على الجزائر كانا عائقين في تطور المبادلات التجارية الجزائرية خارج السوق الفرنسية.

---

1 - عاطف سليمان، المرجع السابق، ص27.

2 - Revue d'information de l'organisme saharien : « Activités de mise en valeur du sous-sol saharien, présentation de résultats du mois de décembre 1963 », 02 février 1964.

3 - المركز الجزائري للإعلام و الثقافة، البترول و الغاز ......، المصدر السابق، ص22.

4 - عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 26-27.

أما محليا فقد كان قطاع البترول منعزلاً تمامًا عن باقي الاقتصاد في الجزائر ولم تقم في البلاد أي عمليات لتصنيع البترول واقتصرت عمليات التكرير على مصنع حاسي مسعود الصغير والذي لا تزيد طاقته عن 200 ألف طن سنويا والمخصص للاستهلاك المحلي(1).

هذه هي القاعدة الاستعمارية التي حكمت السياسة البترولية في الجزائر عند الاستقلال وهي سياسة ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد الجزائري من خلال تهريب رؤوس أموال ضخمة تقدّر بحوالي 160 مليار فرنك سنويا وكان ذلك استنزافا هائلا، في وقت كانت الجزائر في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنشيط اقتصادها الوطني والقيام بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد جعل الاستعمار الفرنسي من الجنوب الجزائري منطقة اقتصادية تابعة للاقتصاد الفرنسي، فالعلاقات الاقتصادية والمالية بين الشركات المنتجة وبين السوق الفرنسية أقوى من العلاقات الاقتصادية والمالية بينها وبين الاقتصاد الجزائري مما جعل تأثير النشاط الاقتصادي الذي يحدثه استغلال الثروات النفطية يكاد يكون معدوما على الإقتصاد الوطني(2).

ومن البديهي أن يكون الاستعمار الفرنسي قد فكّر لفترة طويلة في تأمين مواقعه طبقا لأفاق استقلال الجزائر والتي كانت ترتسم قبل تحقيقه بمدّة، وباسم التعاون جعلت فرنسا من الهيئة الصحراوية أداة لتنفيذ التعليمات والقرارات المتخذة في باريس متجاهلة الحقوق الجزائرية(3).

فبعد بضعة من الأسابيع من استقلال الجزائر بدأت الحكومة الفرنسية في إجراء اتصالاتها مع السلطات الجزائرية القائمة آنذاك من أجل إدخال الأحكام البترولية الواردة في الاتفاقية السادسة من اتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ، وتم توقيع اتفاقية باريس يوم 28 أوت 1962

1 - عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 46.

2 - المجاهد: "البترول الجزائري بين عهدين"، 23 جويلية 1964، ص 12.

3 - المجاهد: "ثروات الجزائر والاستعمار الجديد"، 20 جوان 1963، ص 11.

وبموجبها أنشئت الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء والتي تمتلك موارد مالية مشتركة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية1.

4. نشأة الصناعة البترولية الجزائرية:

أدى إدراك الجزائر المستقلة لإنعزال قطاع البترول عن حركة الاقتصاد الجزائري المحلي وارتباطه أكثر فأكثر بالتأثيرات والمصالح الخارجية إلى تحديدها لإستراتيجية بعيدة المدى في مجال البترول وإلى رسم خطة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية(2).

4.1 أهداف سياسة الجزائر البترولية:

استهدفت الجزائر المستقلة على المستوى الاقتصادي الشامل تخليص الاقتصاد الوطني من قيود التبعية وتأمين الاستقلال الاقتصادي، بفرض سيطرتها الفعلية على مجموع النشاطات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتطبيق برنامج شامل للتنمية الاقتصادية.

ففي مجال البترول بصفة خاصة فإن الجزائر استهدفت:

- إنشاء صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته المختلفة.
- تأمين الروابط وعناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها أو المتفرعة عنها، واتخاذ الصناعة البترولية الحديثة أداة لتعميم التصنيع المتطور الشامل في البلاد.

وظهرت المساعي الجزائرية للمشاركة في صياغة سياسة البترول والغاز ي الجزائر، وسجّلت بذلك العلاقات الجزائرية الفرنسية البترولية نزاعاتها الأولى(3).

1 - نازلي عوض، المرجع السابق، ص 163.

2- المركز الجزائري للإعلام و الثقافة، البترول و الغاز .....، المرجع السابق، ص 23.

3 -Jean Baumier, op cit, p 154.

ورغم توصل الهيئة في العام الأول من استقلال الجزائر إلى إنجاز مشاريع هامة في المجال البترولي قدِّرت تكاليفها بـ372 مليون دينار جزائري، إلا أن الجزائريين اعتبروا هذه الهيئة بمثابة "عين فرنسا على الصحراء الجزائرية"، ووجودها وكيانها إحياء بغيض للنظام الاستعماري القديم المسيطر على الثروات الجزائرية، فالهيئة الصحراوية كانت تتناقض مع مفاهيم السيادة المعروفة للدولة المستقلة[1]، وبإمكان الطرف الفرنسي إيقاف كل القرارات التي تخدم الطرف الجزائري[2].

4.2 خطوات تنفيذ السياسة البترولية الجزائرية:

لتحقيق استعادة الثروة البترولية تحت السيادة الجزائرية، كان لابد من:

- تكوين الإطارات والكفاءات لمحاربة قانون البترول الصحراوي.
- جرد الثروات المتنازع عنها.
- وضع الإستراتيجية الواجب إتباعها.

وقد تدعَّم هذا البرنامج كلما زادت قدرة مسؤولي وإطارات هذا القطاع في التحكم فيه وضمّه إلى السيادة الوطنية، وهو البرنامج الذي امتد على مدى عشرية من الزمن ليصل ذروته في 24 فيفري 1971 مع تأميم البترول والغاز[3].

4.2.1 نشأة الإدارة البترولية الجزائرية:

ركزت الحكومة المؤقتة بعد الاستقلال على تهيئة الإطار المؤسساتي الجزائري على غرار المنظمة الصحراوية التي كلّفت بالإشراف وتنفيذ قانون البترول الصحراوي والتي ترأسها من الجانب الجزائري الأمين خان،أما الجانب الفرنسي فترأسها كلود شيسون (Claude

1 - نازلي عوض، المرجع السابق، ص 163

2 -Rabah Mahiout, op. cit, P 119.

3 - حسين مالطي، المصدر السابق، ص 80.

Cheysson) في دور المدير العام وذلك بإنشاء ثلاث مؤسسات كانت مصممة على المشاركة في صياغة سياسة البترول والغاز في الجزائر والمتمثلةفي :

- **مديرية الطاقة والوقود** (Direction de l'Energie et des Carburants)أو بالمختصر (DEC) المسؤولة عن السياسة العامة لتطوير موارد البلاد من الطاقة والتي ترأسها سيد أحمد غزالي.
- **مكتب البترول الجزائري** (Bureau Algérien du pétrole) بالاختصار (BAP) والذي كان خاضعا لمديرية الطاقة والوقود، من أجل وضع وتنفيذ برنامج وطني لاكتشاف واستغلال الموارد البترولية من أجل المصلحة الوطنية الخالصة.

وقد تمكن مكتب البترول الجزائري من تنفيذ عمليات التنقيب سواء بنفسه أو بالمشاركة في هيكل إحدى الشركات المشاركة في تنفيذ البرنامج الوطني للوقود، بالإضافة إلى أن المكتب كان بمثابة أداة للدولة للمشاركة في الشركات العاملة في مجال استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية وقد كان المكتب برئاسة حميد مازري،

- **مكتب الدراسات للإنتاج والتدخل الصناعي والتعدين**(Bureau d'études de réalisation et d'intervention industrielle et minière) بالاختصار (BERIM)[1]، وقد تم حل المكتب في 1964 وحلّ محلّه مكتب الجزائر.

و لم يكن لهذه المكاتب دور فعال حيث أن مكتب البترول الجزائري تم تهميشه قبل حلِّه، أما مديرية الطاقة والوقود فقد سيطر عليها مكتب التخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني، ونظرا لندرة الموارد البشرية المؤهلة فقد ركزت الجهود على المنظمة الصحراوية خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الأساسية عن القطاع الهيدروكربوني.

وبذلك فالمنظمة الصحراوية كانت قوية بما فيه الكفاية لتكون بمثابة إدارة فعالة، حيث أن تساوي التمثيل الفرنسي- الجزائري في تشكيل الهيئة الإدارية للمنظمة وعدم حصرها بطبيعة

1-Ali Aissaoui , opcit, p 84

جزائرية اعتبر تعويض للحكومة الجزائرية والسلطة بدلا من كونها هيئة تقنية واستشارية لمديرية الطاقة والوقود، فالمنظمة كانت بمثابة إدارة موازية، لذلك مديرية الطاقة والوقود زالت عاجزة.

وبعد تنصيب مديرية الطاقة والوقود ونظرا للعراقيل التي عرفتها تبين للمسؤولين الجزائريين أن التحكم في قطاع المحروقات يمرّ عبر اتخاذ إجراءين متوازيين وهما:

- الأول يتمثل في تجاوز حاجز اتفاقيات إيفيان وقانون البترول الصحراوي.
- خلق شركة بترولية جزائرية بصفة خاصة.

وللوصول إلى إعادة تحديد العلاقات الجزائرية في مجال المحروقات بصفة عامة اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة النزاعات المحدودة، أي فتح عدّة جبهات صراع مع السلطات الفرنسية لدفعها إلى إعادة النظر في إتفاقيات إيفيان والتي اعتبرتها الحكومة الجزائرية تجاوزها الزمن، لذلك فلابد أن تصبح هذه الأخيرة في الكثير من ترتيباتها لاغيه أو غير نافذة[1].

وكانت مسألة إنشاء خط أنبوب ثالث يربط بين حوض الحمرا وأرزيو من بين أهم التطورات في العلاقات الجزائرية الفرنسية بداية من 1963[2].

4.2.2 الأنبوب الثالث ومعركة الاستقلال الاقتصادي الجزائري:

قامت الشركة الفرنسية للبترول وسنريبال اللتان تستغلان حقل حاسي مسعود ببناء أنبوب يربط هذا الحقل بمدينة بجاية في الساحل الجزائري على بعد 700 كلم، كما قامت شركة كريبس التي تستغل حقول عجيلة في شرق الجزائر ببناء أنبوب يربط هذه الحقول الغنية بميناء السخيرة على الساحل التونسي الذي يبعد عنها بحوالي 800 كلم.

1- حسين مالطي، المصدر السابق، ص 85-86.

2- نازلي عوض، المرجع السابق، ص 164.

إلا أنه ونظرا لما ظهر من نتائج التنقيب عن وجود كميات هائلة من البترول في جوف الصحراء، فقد أدركت الشركات الاحتكارية الفرنسية أن أنابيب النقل التي كانت قد وضعتها لن تتمكن من مسايرة تزايد الإنتاج السريع حتى بعد تزويدها بمضخات إضافية، وبدأت التفكير ببناء أنبوب جديد لنقل الكميات الفائضة وتضاربت المصالح الرأسمالية[1].

وعند عرضهم المشروع على الإدارة الجزائرية للموافقة عليه طلبت الأخيرة بالمشاركة بـ 51% في رأسمال شركة النقل المتوقع إنشاؤها، لكن الطرف الفرنسي رفض ذلك واقترح مشاركة بين10 إلى 20% على الطرف الجزائري، وهو ما لم يلق استحسان الجانب الجزائري الذي أكدّ أنه على استعداد لإنشاء الأنبوب بنفسه في هذه الحالة[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعتزم تطبيق المبدأ المنصوص عليه في قانون البترول الصحراوي، والذي كان أساسا لاتفاقيات إيفيان فيما يتعلق بالصحراء والمتمثل في أن المنتج له الحق في نقل الإنتاج، وإنشاءها شركة ترابال (Trapal) والتي تتشكل من فرنسيين وأمريكيين وإيطاليين لإنجاز الأنبوب، كانت الجزائر تبحث بكل الوسائل عن تأمين السيطرة المتزايدة لتسويق البترول، هذا ما أدى إلى عدم توصل الطرفين إلى حلّ.

وفي غضون ذلك الجزائر كانت قد أجرت اتصالات موازية ما جعل موقفها أقوى في المفاوضات، خاصة مع تأكيد أمير قطر وعده بمنح قرض للحكومة الجزائرية – حوالي 125 مليون فرنك- [3]،كما كانت هناك مجموعتين ألمانيتين وأخرى إنجليزية تريد القيام بإنجاز الأنبوب، وكانت الجزائر تسعى للحصول على أدنى تكلفة على المستوى الاقتصادي[4].

1- المجاهد: "الأنبوب الثالث ومعركة البترول في الجزائر" ، 16 أفريل 1964، ص 06.

2-Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz : Le hasard et l'histoire, entretiens avec Belaid Abdesselam, T1, ENAG, Algérie, 1990, p 327.

3-Jean Lacouture, « Entre Alger et Paris, les seuls problèmes critiques ont trait à l'exploitation du pétrole saharien », Le monde diplomatique, Avril 1964, p7.

4 - Mahfoud Bennoune. Ali El Kenz, op cit, p 328.

ولما كانت المؤسسة البريطانية جون براون- بناوون قد قدَّمت الشروط الأفضل فقد وقع عليها الاختيار، وقد بدأت المفاوضات مباشرة بين ممثلي هذه المؤسسة ومسؤولي إدارة الطاقة والمحروقات لوضع بنود العقود[1].

وقد تحوّل قرار الجزائر لمنح إنجاز الأنبوب إلى الشركة البريطانية إلى نزاع بين الحكومة الجزائرية والشركات المنتمية إلى مجموعة ترابال التي قررت اللجوء إلى هيئة تحكيم دولية[2]، حيث أن هذه الشركات كانت ترى أن الجزائر قامت بخرق نصوص اتفاقيات إيفيان التي التزمت بها[3].

4.2.3 إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك"):

كان لقرار الحكومة الجزائرية ببناء خط أنبوب أرزيو عدا عن كونه الخطوة الأولى لتحرير الثروة البترولية أهمية أخرى، إذ أنه أبرز ضرورة قيام هيئة وطنية لتنفيذ ذلك القرار بشكل خاص[4]، وتنفيذ السياسة الطاقوية بصفة عامة وتجسَّد ذلك من خلال إنشاء "الشركة الوطنية سوناطراك" **(Société national pour le transport et la commercialization de Hydrocarbure « SONATRACH »)** في 31 ديسمبر 1963 وفقا للمرسوم رقم 491/63، والتي عهد إليها إنشاء خط أرزيو – حوض الحمراء، وكان هذا الإنجاز أول تجربة من نوعها في بلد في طريق النمو[5]، وقد سطَّرت الأهداف التالية:

1 - "القصة الكاملة للأنبوب الثالث"، المجاهد، 01 أكتوبر 1964، ص11.

2 - حسين مالطي، المصدر السابق، ص 87.

3 - المجاهد: "النص الكامل لخطاب الأخ بن بلة في مدينة الأغواط"، 01 أكتوبر 1964، ص ج.

4 - المركز الجزائري للإعلام و الثقافة، البترول و الغاز، المصدر السابق، ص 25.

5 - SONATRACH - CRI : SONATRACH à trente ans des défis et des Hommes, Alger- Paris, Mars 1996, P 10.

1- إعداد و تطوير جميع الدراسات السابقة لبناء منشآت على البرّ والبحر تسمح بنقل المحروقات السائلة والغازية.

2- التنفيذ المتوقع واستغلال الإمكانيات والمرافق الملحقة.

3- شراء وبيع المحروقات السائلة والغازية.

وقد زودت الدولة أو المؤسسات العامة شركة سوناطراك للانطلاق برأسمال قدره 40 مليون دينار [1].

وعندما أنشئت سوناطراك كانت حصة الجزائر من الإنتاج حوالي 12% مقابل 71% للشركات الفرنسية و 17% للشركات الأجنبية الأخرى، وهكذا فإن السلطة الممارسة من الشركات الفرنسية كانت تمنع الاقتصاد الوطني من تحقيق الاستفادة الكاملة من استغلال ريع الموارد[2]، لقد أجبرت الشركة الوطنية سوناطراك على استخراج البترول الخام فقط وتم استبعادها من مجال الاستثمار، وهو ما كان مناقضا لهدفها الرامي إلى استرداد رؤوس أموالها بسرعة أكبر وتوفير فوائد كبيرة للاستثمار في أماكن أخرى ولطموحها في التدخل في كل مراحل الصناعة البترولية والذي أصبح حتمية مطلقة لاحتياجات التنمية الاقتصادية[3].

- **الإنجازات التي حققتها شركة سوناطراك :**

بالرغم من كل العراقيل التي كانت تعترض الجزائر في تطبيق سياستها الرامية على بعث صناعة البترول في الجزائر ووضع حدّ للاستغلال والاحتكار- خاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة من خلال اتفاقيات إيفيان، إلا أنها تمكنت من تحقيق إنجازات ترجمت إرادة المشاركة في كل مستويات استغلال المحروقات[4].

1- Rabah Mahiout, op cit, p 124.

2 - Ali Aissaoui, op cit, p 68.

3 - Rabah Mahiout, op cit, p 124.

4 - المجاهد: "النص الكامل لخطاب الأخ بن بلة في مدينة الأغواط"، المصدر السابق، ص ج.

فإضافة إلى إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك، بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات لتكوين الإطارات الفنية اللازمة لتسيير معامل التكرير ومحطات الضخ وغير ذلك، بهدف تطوير صناعة البترول والغاز الطبيعي في الجزائر وحتى لا تبقى هذه الصناعة تحت رحمة الفنيين الأجانب[1].

وتجسّد ذلك من خلال إنشاء المعهد الإفريقي للنفط والنسيج والذي تم افتتاحه يوم 15 سبتمبر 1964 من طرف الرئيس أحمد بن بلة بعد أن أنجز تطبيقا للاتفاقية الجزائرية السوفياتية[2].

كما اتجهت السياسة الجزائرية إلى جرد الثروات البترولية للصحراء، وقد تم ذلك بمساعدة شركتين أمريكيتين وهما "كورلبورا تورين إيناك" و"دي غلوير وماك نوتول" وكان تواجد الشركتين فرصة لتكوين المتخرجين من الجامعات لديها أو للمشاركة في أبحاثها.

وبعد عام ونصف من الأعمال تمكنت شركة سوناطراك ومن خلالها الدولة الجزائرية من حصر وتقييم احتياطات البلاد من البترول والإنتاج، كما سمحت هذه الدراسات للطرف الجزائري من إعداد ملفاته بهدف إعادة التفاوض مع الحكومة الفرنسية[3].

ولم تقتصر السياسة البترولية الجزائرية على تدعيم الشركة الوطنية بالإطارات بل عملت كذلك على إنشاء مصافي التكرير للبترول، ففي 06 أفريل 1964 قام الرئيس أحمد بن بلة بتدشين أول مصفاة للبترول في الجزائر بلغت طاقتها الإنتاجية مليون ونصف مليون طن في السنة، وقد مكنت هذه المصفاة الجزائر من سدّ حاجاتها من منتجات البترول التي كانت تستوردها من الخارج بمبالغ مالية كبيرة تؤثر على ميزان المدفوعات الخارجي، فبالإضافة إلى

---

1 - أحداث ووثائق: "معمل تكرير البترول في الحراش نواة للنهضة الصناعية"، 1-15 نوفمبر 1965، ص 54.

2- المجاهد: " المعهد الإفريقي للنفط والنسيج"، 17 سبتمبر 1964، ص 07.

3 - حسين مالطي، المصدر السابق، ص 95-96.

ذلك فإن هذا الإنتاج مكّن الجزائر من تصدير الفائض من المنتجات البترولية النهائية إلى الخارج خاصة إلى أسواق أوروبا الغربية.

وكان إنجاز مصفاة الجزائر إضافة إلى البدء في بناء المصفاة الثانية في مدينة أرزيو والشروع في بناء الأنبوب الثالث والذي يربط حقول حاسي مسعود بميناء أرزيو كلها خطوات خطتها الحكومة الوطنية في تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة التي جعلت من صناعة البترول من أنشط الصناعات الوطنية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للجزائر[1].

- **إلزام الشركات بإبقاء 50% من دخلها في الجزائر:**

خطت الجزائر كذلك خطوة أخرى عن طريق امتلاكها وسيطرتها على ثرواتها الوطنية في مجال البترول، وذلك بإلزامها في 01 جويلية 1964 شركات البترول الفرنسية بإبقاء 50% من دخلها في الجزائر ووضعت نهاية للأفضلية التي تمتعت بها الشركات الفرنسية في التصرف في التحويلات المالية. وبذلك أصبحت الشركات الفرنسية مؤسسات صناعية عادية وتخضع لقانون التحويلات[2].

وقد اعتبر الإجراء شبه تأميم للبترول في الجزائر وعدّ بالفعل الأول من نوعه في البلدان المنتجة للبترول، فالسياسة المالية البترولية السابقة المطبقة في الجزائر كانت تحدّد في فرنسا، والقاعدة التي كانت تعمل بموجبها الشركات المنتجة تسمح لها في تصريف وتسويق إنتاجها حسبما وأينما شاءت، وكانت تتمتع من جراء هذه القاعدة بحرية تامة في تصدير الثروات الاقتصادية والمالية إلى الخارج وإلى المؤسسة النقدية التي تختارها هي، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني حاجة جديدة إلى رؤوس أموال استثمارية لتنشيط اقتصادها الوطني والقيام بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

---

1 - المجاهد: "الأخبار الاقتصادية والاجتماعية – أول مصفاة في الجزائر"، 16 أفريل 1964، ص13.

2 - Le Monde Diplomatique: « Une décision du Gouvernement de M. Ben Bella », 21 juillet 1964, p 01.

لذلك اعتبر قرار الحكومة الجزائرية بمراقبة تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج خطوة هامة في المحافظة على الثروة الوطنية، فهي بإجبارها للشركات البترولية على إعادة 50 %من قيمة صادراتها تعيد للاقتصاد الوطني حوالي 80 مليار فرنك سنويا، والتي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية العامة وتزيد من طاقة الاقتصاد الوطني بزيادة الطلب على المواد الإنشائية والخدمات الاقتصادية والنقل وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية التي كانت الشركات الاحتكارية تقوم بها في الأسواق الخارجية[1].

5. موقف الاحتكارات الفرنسية من السياسة البترولية الجزائرية:

لم تكن السياسة البترولية التي اتبعتها الجزائر منذ حصولها على استقلالها لترضي الاحتكارات الفرنسية التي قضت الحكومة الجزائرية على أسسها الاقتصادية الاستغلالية، وقامت تلك الاحتكارات بحملة مسعورة ضدَّ الصادرات الجزائرية إلى السوق الفرنسية والسوق الأوروبية المشتركة، والتلويح بعدم منح الصادرات الجزائرية نفس الامتيازات التي كانت تمنح لها قبل الاستقلال، ورفع كل الحواجز الجمركية السابقة في وجه المنتجات الزراعية الجزائرية المماثلة المتأتية من إيطاليا وإسبانيا واليونان وغيرها، مما جعل المنتجات الزراعية الجزائرية المصدّرة إلى السوق الفرنسية والأوروبية تعاني من ضغط المنافسة التي كانت تفرضها عليها منتجات البلدان الأوروبية الأخرى التي كانت تتمتع بتكلفة نقل منخفضة مقارنة بتكلفة النقل التي كانت تتحملها المنتجات الجزائرية[2].

6. إتفاقية 29 جويلية 1965:

1- أحداث ووثائق: "شبه تأمين للبترول في الجزائر"، 15-30 أوت 1964، ص 07.

2 - المجاهد: "الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة"، 28 ماي 1964، ص11.

رغم أن اتفاقيات إيفيان كان هدفها العاجل تسوية مشاكل سياسية بالدرجة الأولى، إلا أنها لم تهمل وضع ترتيبات لاستثمار ثروات التراب الصحراوي(1)، ورغبة في المحافظة على دوام نشاط الشركات البترولية بالصحراء، عملت الحكومة الجزائرية على تطبيق اتفاقيات إيفيان، غير أنها لم تهمل ضرورة التدخل من أجل إعادة النظر ومراجعة الاتفاقيات في عدد من بنودها كزيادة عائدات الجزائر من استغلال ثرواتها الطبيعية، ومن وجهة أخرى القضاء على كل الرواسب التي تثقل عائدات الجزائر والناتجة بالخصوص عن نظام الضرائب الذي يعود إلى قانون البترول الصحراوي(2).

كما سبق الإشارة فقد اغتنمت الجزائر فرصة الخلاف حول إنجاز الأنبوب الثالث لبلورة المبادئ الأساسية لسياستها البترولية وإثارة حقها في السيادة على مصالح الشركات البترولية (3).

وبالفعل لم يكن قد مرّت أكثر من سنتين على استقلال الجزائر حينما افتتحت المفاوضات مع فرنسا بناءا على طلب من المسؤولين الجزائريين، وذلك من أجل إرساء العلاقات البترولية بين البلدين على أسس سليمة وإعطائها إطارا يراعي المصالح المشروعة للشعب الجزائري(4)، وهي المفاوضات* التي استمرت إلى غاية عقد اتفاقية جويلية 1965.

---

1 - المجاهد: "وزير الخارجية يؤكد: ثروات الصحراء في خدمة التصنيع والتضامن العربي الإفريقي"، المجاهد، 01 أوت 1965، ص 04.

2 - أحداث ووثائق: "توضيح لوزير الاقتصاد بومعزة للسياسة البترولية"، 1-15 أوت 1964، ص 20.

3 - المجاهد: "النفط والثورة. أهمية الاتفاقات البترولية المبرمة بين الجزائر وفرنسا"، 25 جويلية 1965، ص03.

4 - عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 69.

* للتفصيل في تطور المفاوضات الجزائرية-الفرنسية أنظر: مليكة محمدي: تطور السياسة الجزائرية للسيطرة على الثروة البترولية وانعكاساتها على علاقاتها مع فرنسا 1962-1973، كنوز الحكمة، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 61-72.

وعملت الإتفاقية على إعادة تنظيم القواعد القانونية والمالية للشركات العاملة، فبينما كانت الضرائب في السابق مفروضة على الأساس الذي حدّده الفرنسيون، وأصبح محددا باتفاق مع الدولة المنتجة، وبالتالي لا يمكن تغييره دون قبول الجزائر، كذلك تم تحديد السعر الضريبي لأربع سنوات إلى غاية 1969[1] من 50 إلى 53% من الأرباح للفترة من 1965 إلى 1967 و 54% لعام 1968 وبنسبة 55% بعد ذلك، كما تمكنت الجزائر من خلال اتفاقيات 29 جويلية من الخروج من منطقة الفرنك، ففي السابق لم يكن يحق للجزائر امتلاك العملات الأجنبية التي كانت مودعة في فرنسا في حالة تصدير الجزائر خارج فرنسا، وبعد اتفاقية 29 جويلية 1965 أصبحت الجزائر تتصرف بحرية في هذه العملات وفي عملياتها المالية مع الخارج[2]،وغيرها من التدابير المالية.

- **تخصيص منح تراخيص جديدة للتنقيب:**

منحت للجزائر حرية التصرف بعد منح الفرنسيين جزء محدد من المناطق للتنقيب[3]، والتأكيد على الاحتفاظ للشركات الفرنسية بالامتيازات التي كانت تمتلكها[4]، وفي المناطق الأخرى حصلت الجزائر على الأغلبية في المشاركة أي 51% وحتى في المناطق التي منحت للفرنسيين حصلت الجزائر على مشاركة بـ 50% وأيضا سمحت للجزائر بالدخول كمنفذ للأعمال بمعنى المساهمة في الحفر وفي العمليات الصناعية ففي السابق الفرنسيون لا يقومون إلا بتشغيل الشركات الفرنسية وبالتجهيزات الفرنسية[5].

- **إنشاء مؤسسة تعاونية لاستغلال البترول:**

1- Mahfoud Bennoune, op.cit, p 333-335.

2 - Ibid, p336.

3 - Ibid, op.cit, p 334.

4 -Nicole Grimand , op. cit, p 1283.

5- Mahfoud Bennoune , op. cit, p 334.

إنشاء شركة تعاونية تؤسسها الدولتان المنتجة والمستهلكة لتقوم بكل عمليات الصناعة البترولية مباشرة أو عن طريق شركات ذات رساميل مشتركة[1]، وهو مشروع مشترك بين سوناطراك من الجانب الجزائري و سوبيفال (Sopefal) المملوكة بالكامل من قبل الشركة العامة الفرنسية إيراب من الجانب الفرنسي وأخذت الشركة تسمية "أسكوب"، ومن بين النقاط المهمة التي احتوى عليها البروتوكول الملحق للاتفاقيات والخاص بإنشاء هذه المؤسسة التعاونية، هو كون أن هذه المؤسسة يجب أن تحتفظ باستثمار نسبة 75% من مجموع مداخيلها في الجزائر.

- **مساهمة الجزائر بنصف رأسمال أكبر شركة منتجة (سنريبال):**

حصلت الجزائر على نسبة 50% من رأسمال الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول "سنريبال" والتي كان للجزائر فيها 40.5%، وبذلك أصبح توزيع رأسمالها بعد الاتفاقية 50 % للدولة الجزائرية وبالمثل للمصالح الفرنسية، وكانت شركة سنريبال من أكبر الشركات المنتجة للبترول في حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل والمالكة لأنابيب النقل للبترول والغاز الطبيعي، كما تساهم في رأسمال معمل تبريد الغاز في أرزيو ومعمل التكرير وكذلك مساهمات في حقول أخرى[2].

- **القروض والمساعدات المالية:**

بموجب هذه الاتفاقية تساهم فرنسا في تصنيع الجزائر بحيث تقدِّم 400 مليون فرنك سنويا[3]، وهي قروض طويلة الأجل تعيدها الجزائر خلال 20 سنة، قطعت الجزائر من خلال الاتفاقية شوطا هاما في طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي، لأن هذه الاتفاقيات تمكنها من

1 - المجاهد: "الاتفاقات الجزائرية الفرنسية، خطوة جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني"، 25 جويلية 1965، ص 05.

2 - المجاهد: "الاتفاقات الجزائرية الفرنسية، خطوة جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني"، المرجع السابق، ص 05-10.

3-Nicole Grimand, op. cit, P 1283.

تعبئة جانب هام من الوسائل المادية اللازمة لحقيق النهوض الاقتصادي الحقيقي الذي كانت تسعى إليه[1].

وقد سمحت الإتفاقية لسوناطراك بالدخول في مختلف مراحل الصناعة البترولية، كما ساهمت في وصول الجزائر إلى تجربة كافية للتفاوض مع الطرف الفرنسي من موقع قوة في ظل ظهور متغيرات داخلية وخارجية ساعدت على تبلور الموقف الجزائري في مطالبته بمراجعة اتفاقية 29 جويلية 1965، وإزاء ممطالة الجانب الفرنسي في الإستجابة لطلب الجزائر وذلك بهدف الإحتفاظ بالوضعية القديمة أعلن الرئيس هواري بومدين تأميم المحروقات.

7. تأميم البترول في 24 فيفري 1971:

على خلاف الحقبة السابقة التي كانت فيها الجزائر مازالت تعاني نقصا في الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بالتحكم في ثرواتها الطبيعية، فإن السنوات السبع الفاصلة بين استقلالها ومراجعة اتفاقية 05 جويلية 1965[2]، قد مكنت الجزائر من إنشاء قطاعا بتروليا وطنيا متكاملا[3]، والوصول إلى تجربة كافية للتفاوض مع الطرف الفرنسي من موقع قوة في ظل ظهور متغيرات داخلية وخارجية ساعدت على تبلور الموقف الجزائري في مطالبته بمراجعة اتفاقيات 29 جويلية 1965،بعد أن ظهرت الشركات البترولية الفرنسية عدم تقيدها ووفائها بالتزاماتها التي تضمنتها اتفاقية 29 جويلية 1965[4]

1 - المركز الجزائري للإعلام و الثقافة: البترول و الغاز ......، المصدر السابق، ص 28.

2 - الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص 115.

3- عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 94.

4 -عبد القادر يحياوي: "البترول وعلاقات التعاون الجزائري-الفرنسي، المشاكل والتطورات والآفاق الجديدة"، الجيش، نوفمبر 1970،ص43.

ففي ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، طالبت الجزائر في بداية 1969الشركات الفرنسية ببدء المفاوضات* حول إعادة النظر في الأحكام الضرائبية المنصوص عليها في اتفاقية 1965، وذلك تنفيذا للمادة 27 من هذه الاتفاقية، لكن الحكومة الفرنسية ظلت تماطل في بدء المفاوضات حتى نوفمبر 1969[1]

ونتيجة لفشل المفاوضات والتي لم يتوصل فيها الطرفان إلى أي إتفاق حول أية ناحية من النواحي الجزهرية قيد التباحث وقرار الحكومة الفرنسية في04 فيفري 1971 من جانبها ومن طرف واحد تعليق المفاوضات لأجل غير مسمى وبدون تقديم أي تفسير للجانب الجزائري، وتمسك الطرف الفرنسي بمواقف المماطلة، وجدت الجزائر نفسها أمام الاختيار الوحيد بين الرضوخ إلى إرادة فرنسا وبين التصرف بما هو كفيل بالحفاظ على مصالحها، في وقت كان الموقف الفرنسي يستهدف التأخير إلى ما لانهاية لعملية إدخال تعديلات كان من الضروري والواجب إدخالها على بعض الأحكام من اتفاقية سنة 1965، وبعد مضي ثلاثة أسابيع من وقف فرنسا للمفاوضات وتجاه رفض فرنسا للدعوات المتكررة التي وجهتها الجزائر لاستئناف المفاوضات والعودة إلى الحوار[2]، قررت الحكومة الجزائرية تطبيق الاختيارات الأساسية لها في ميدان البترول،وعلى هذا الأساس أعلن الرئيس هواري بومدين في خطابه بسكيكدة بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبصفة رسمية عن عملية التأميم*، وفقا للقوانين والأوامر الصادرة في 24 فبراير 1971.

وساهم بذلك القرار في:

---

* للتفصيل في تطور المفاوضات الجزائرية-الفرنسية أنظر: مليكة محمدي، مرجع سابق، ص 117-126.

1- المركز الجزائري للإعلام والثقافة، البترول والغاز....، المرجع السابق، ص 40.

2 - مركز الإعلام البترولي، تطور العلاقات بين الجزائر والشركات الفرنسية من الإمتيازات إلى التأميم، الجزائر،1971، ص 26-28.

*للتفصيل في مضمون قوانين وأوامر تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قوانين وأوامر،العدد 17، السنة الثامنة، 25 فبراير 1971.

1- تأميم 51 % من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.

2- تأميم الغاز الطبيعي بـ 100 %.

3- تأميم النقل البّري أي كل الأنابيب البترولية 100%[1].

8. نتائج التأميمات:

بعد القرارات التاريخية لـ 24 فيفري ممتلكات سوناطراك عرفت زيادة كبيرة ملحوظة[2]، ووفقا للتقديرات الرسمية الجزائرية السيطرة على 51 % من المصالح الفرنسية في الجزائر أدى إلى زيادة إنتاج الشركة الوطنية سوناطراك بنسبة 25 % من الإنتاج البترولي الجزائري مقارنة ب 1970 أي إلى 27 مليون طن.

على مستوى الاحتياطات أصبحت شركة سوناطراك تتحكم في 900 مليار طن مؤكدة، ما يقارب حوالي 55% من الاحتياطات الإجمالية للبلد[3]، مقابل 30% قبل قرارات 24 فيفري 1971، فيما يتعلق بنشاطات النقل سوناطراك أصبحت تسيطر 100% على ثلاث أنابيب النقل الأساسية المؤدية إلى الساحل (بطاقة إجمالية بـ 52 مليون طن) وتملك مساهمة بالأغلبية في أنابيب النقل الثانوية والخطوط المشتركة[4].

وبموجب ذلك أصبحت شركة سوناطراك تمتلك وتدير وتنفذ سلسلة العمليات الكاملة في صناعة البترول، من مراحل البحث والمسح والتنقيب والحفر والإنتاج إلى مراحل النقل

1 - المجاهد:"الثورة تدخل قطاع الغاز والبترول"، 28 فيفري 1971، ص 10.

2 -El Moudjahid: «le patrimoine de la Sonatrach après les décisions du 24 févier 1971», 20 mars 1971, p 04.

3 - Ibid, p 04.

4- Le pétrole et le gaz arabes: « la production de la Sonatrach passe à 28 millions de tonnes », 01 Avril 1971, p 09.

والتكرير والتصنيع والتصدير والتسويق للبترول الجزائري الذي ارتفع من 47.8 مليون طن في 1970 إلى 54 مليون طن في عام 1971[1].

وقد كان تأميم البترول والغاز في الجزائر بداية هامة لدعم سياسة التطور المستقل للاقتصاد الوطني، كما ساعدت في تعبئة أكبر ما يمكن من الرأسمال الضروري لتنفيذ المخطط الرباعي[2]، وقد ارتفعت الاستثمارات في التنمية من 1.061 مليون دينار في 1970 إلى 1.159 مليون في 1971 آخذا بعين الاعتبار تسديد القروض بالعملة الصعبة[3].

ومن الواضح أن قرارات 24 فبراير كان لها أثار هامة بعيدة المدى بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزائر، والمساهمة في دفع عجلة التطور والتصنيع وإنجاح مخططات التنمية.

9. خاتمة:

يمكن القول أن الخلاف البترولي بين الجزائر وفرنسا كانت محصلة للتعارض بين استراتيجيتين متباينتين، الإستراتيجية الجزائرية والتي كان هدفها يكمن في استرجاع سيطرتها على ثرواتها والإستفادة منها في تحقيق التنمية الوطنية، والإستراتيجية الفرنسية التي كانت تتطلع إلى المحافظة على الوضع القائم وتخليده ما أمكن.

وقد أحدثت قرارات التأميم التاريخية صدى بعيد المدى تجاوز حدود الوطن إلى الوطن العربي والعالم بشكل عام، وقد أثبتت الجزائر بهذه القرارات التاريخية أنها وفية على الدوام لمبادئها الأساسية في التحرر السياسي والإقتصادي وإرساء دعائم التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

1 - المحجوب بوشنافة: "الجزائر في معركة البترول"، المجاهد، 05 مارس 1972، ص 11.

2 - محمد علي عبد الكريم: "التجربة الجزائرية في تأميم النفط والغاز"، المجاهد، 09 ماي 1971، ص15.

3- Le pétrole et le gaz arabes: « nouvelle physionomie de L'industrie des hydrocarbures en Algérie », 26 Mai 1972, p 20.

الاقتصاد الجزائري بين النصوص التنظيمية والآفاق المستقبلية

The Algerian economy between regulatory texts and future prospects

د. الطيب عبدو
- جامعة الجزائر2-

1. مقدمة:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال، وضعية اقتصادية جد صعبة. لذا عملت مباشرة- بعد استقلالها- على بناء اقتصاد وطني تبنّي سياسة تنموية شاملة من خلال وضع مواثيق وبرامج وسنّ قوانين لرسم الخطوط العريضة لهذه التنمية من خلال الاستراتيجيات التي تضمنتها المخططات التنموية المختلفة منذ بداية الستينيات.

وسارعت منذ البداية إلى إعادة تأميم واسترجاع أراضي المستوطنين والمؤسسات التابعة لهم، وأعلنت عن تأميم البنك المركزي في ديسمبر1962، وسك العملة الوطنية تحت اسم"الدينار" ثم شرعت في تنفيذ إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية إلى أن وصلت تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تفسح المجال للقطاع الخاص والتحوّل التدريجي لاقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي لمعالجة المشاكل جراء اعتماد الاقتصاد الموجّه، عن طريق تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية كاستقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية وهيكلة المزارع تحويلها إلى مستثمرات جماعية وفردية.

غير أنّ مسيرة التنمية اعترضتها مشاكل ومعيقات عديدة، مما جعل الدولة الجزائرية تتخذ قرارات إستعجالية لمعالجة هذه المشاكل، من خلال إقرار الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلته.

ولكن تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد1986 -التي تأثر بها العالم برمّته- حال دون بلوغ الأهداف المنشودة، دفع بالجزائر إلى التخلّي عن سياسة الاقتصاد الموجّه والتوجّه إلى الاقتصاد الحر بداية من تسعينيات القرن العشرين تماشيا مع التحوّلات التي شهدها العالم بعد سقوط المعسكر الشيوعي.

إشكالية الدراسة:

للخروج من الركود الاقتصادي والإرث الثقيل الموروث عن الاستعمار، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق استرتيجية تنموية بوضع مخططات تنموية اعتمادا على المواثيق الوطنية وبرامج المختلفة تماشيا مع أوضاع البلاد والعالم. فماهي النصوص والقوانين التنظيمية للاقتصاد الجزائري (1989-1962)؟ وماهي الإجراءات التنظيمية المتخذة في مرحلة اقتصاد السوق مابعد1990؟

أهمية الدراسة:

ويمكن حصر أهمية الموضوع فيما يلي:

- معرفة مختلف النصوص والقوانين المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية لإرساء قاعدة التنمية.
- تقييم السياسة التنموية ومعرفة العراقيل التي واجهتها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في تقديم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لمحو آثار التبعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والإقلاع بالاقتصاد الوطني بالاعتماد على الذات.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يسمح بتفسير وتحليل الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات.

2. النصوص والقوانين التنظيمية للاقتصاد الجزائري (1989-1962):

أمام الأوضاع المزرية للاقتصاد الوطني الموروث عن الحقبة الاستعمارية، حاولت الجزائر إعادة بنائه بالاعتماد على النفس من خلال وضع برامج التنمية بناءً على ما أقرّه مؤتمر طرابلس1962، ميثاق1964، ميثاق1976، المؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني1983 [1] وميثاق1986 ، بالإضافة إلى الاعتماد على أسس التنظيم الاشتراكي من خلال التخطيط[2].

---

[1] قبل إقرار دستور فبراير1989، كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي في الجزائر حسب ما ورد في الاختيارات السياسية الكبرى لمؤتمر طرابلس1962. لذا كان الحزب يقرر السياسة العامة للدولة الجزائر. للمزيد أرجع إلى: قرارات مؤتمر طرابلس جوان 1962.

[2] عرقوب نبيلة : "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية(العدد الاقتصادي) العدد:24(2)،جامعة زيان عاشور-الجلفة، ص163.

2.1 برنامج طرابلس(جوان1962):

أعدّته جبهة التحرير الوطني وتبنّاه المجلس الوطني للثورة في الاجتماع المنعقد بمدينة طرابلس الغرب(عاصمة ليبيا) فيما بين 28 ماي إلى 4 جوان1962، ونص على: " أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل تستدعي إقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات الزراعة العصرية. لهذا الغرض توفر الجزائر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة"[1]

ومن خلاله يتبين أن برنامج طرابلس قد أعطى الأولوية للصناعات القاعدية، وإقامة صناعة وطنية للحديد والصلب لتوفر الموارد الأولية المساعدة لتطويرها(حديد الونزة)[2].

2.2 ميثاق الجزائر(أفريل1964):

تبناه المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، حدّد أهداف التصنيع فيما يلي:

- خلق مناصب عمل جديدة.
- توفير المواد الاستهلاكية الضرورية محليا للتقليل من الاستيراد، والرفع من صادراتها.
- الاهتمام بالمنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها.
- بناء مجمعات كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر وتوفير أسواق كبيرة لضمان الأرباح المرجوة[3].

---

[1] جمال الدين لعويسات : التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1986، ص19.

[2] عرقوب نبيلة : المرجع السابق، ص164.

[3] جمال الدين لعويسات : المرجع السابق، ص20.

إن ميثاق1964 لا يختلف عن برنامج طرابلس1962 من حيث الأولويات، فكلاهما اختار الاهتمام بالصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

2.3 قانون الثورة الزراعية(نوفمبر1971):

أعلن عن هذا القانون في الثامن من شهر نوفمبر1971 يهدف إلى التغيير الجذري للحياة في الرّيف الجزائري والرفع من اليد العاملة الزراعية و تحسين الإنتاج الزراعي . كما عمل على توسيع السوق الداخلية لتصريف الإنتاج والرفع من إنتاجية العامل الزراعي[1].

2.4 الميثاق الوطني(جوان1976):

صودق عليه باستفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان1976، وصف الإستراتيجية التنموية في الجزائر على أنها مجهود وطني يربط بين مختلف فروع الإنتاج.

ومما جاء فيه:" كانت الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع المستوى المعيشي لكل مواطن. فهي ليست مجرّد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنّما تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين ظروف المعيشة للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي. فضلا عن هذا ، فإن التصنيع هو وسيلة فعّالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهو يدخل العلوم والتكنولوجيا في حياة المجتمع"[2].

---

[1] بدوي،دباب عامر ،الثروة الزراعية في الجزائر ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، الموقعhttp://algerianews.maktoobblog.com/482551:

[2] **الميثاق الوطني1976**، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر1976، ص117.

2.5 الميثاق الوطني(جانفي1986):

صودق عليه بعد إجراء الاستفتاء الشعبي يوم16 جانفي1986. وقد كانت التنمية الاقتصادية من خلال هذا الميثاق تهدف إلى:

- تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة.
- تحقيق الانسجام والتكامل بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.
- ترقية الصناعة المتوسطة والصغيرة والاهتمام بالصناعات التقليدية.
- تطوير الصناعة وتنويعها.
- تنظيم التعديلات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد ولمتطلبات التنمية بتوفير الشروط التالية:

1- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.
2- إنجاز ترام الأولوية المسطرة، عند إنجاز الأهداف.
3- ضمان تعزيز المسعى الموحد لسير سياسة التنمية[1].

2.6 أسلوب الصناعة المصنعة لإنجاح التنمية:

اعتمدت الجزائر استراتيجية توسيع القاعدة الصناعية كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث أُعطيت الأولوية للصناعات الثقيلة التي تعرف بالصناعة المصنّعة ضمن إطار برنامج التصنيع. وهي صناعة غير موجهة لإنتاج السلع

[1] **الميثاق الوطني1986**، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر1986، ص113.

الاستهلاكية وإنما موجهة لإنتاج السلع الصناعية المستعملة في الإنتاج، مثل الصناعة الميكانيكية، البتروكيميائية، صناعة الحديد والصلب وصناعة مواد البناء.

وعملا بمبدأ الاستجابة للطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وتخفيض التبعية الاقتصادية للخارج، شرُع مع المخطط الوطني الأول للتنمية في عملية تشييد المركبات الكبرى في مختلف فروع الصناعة مثل : مركب الحديد والصلب بالحجار، مركب السيارات الصناعية برويبة ومركب الصناعات الإلكترونية بسيدي بلعباس...الخ[1].

لقد اعتمدت هذه السياسة أواخر1965 واستمرت إلى نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وتهدف إلى:

1- رفع الإنتاج والعمالة.

2- خلق القيمة المضافة.

وترتب عن هذه الاستراتيجية نموا اقتصاديا تراوح مابين6% إلى7 % في المتوسط السنوي، تبعه تراجع في نسبة البطالة التي بلغت18 % سنة1980 . كما تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي[2].

وكُلّلت سياسة التصنيع المكثف بنتائج سمحت بظهور تشكيلة متنوعة من المنتجات المصنوعة في البلاد، وتحكم أفضل في تقنيات الصناعة وخاصة تقليص التفاوت الناجم عن اختلال التوازن الموروث عن الاستعمار.

---

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر1989، ص148.

[2] عرقوب نبيلة : **المرجع السابق**، ص165.

3. سياسة المخططات التنموية(1989-1967):

اختارت الجزائر تطبيق النهج الاشتراكي كوسيلة في مؤتمر طرابلس جوان1962 ، ويقوم هذا الأسلوب على التخطيط كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة. وقد شرع في سياسة المخططات التنموية ابتداءً من سنة سنة1967. واختلفت هذه المخططات في مدتها وفي الغلاف المالي المخصص لها.

والجدول التالي يبين هذه المخططات والقيمة المالية المخصصة[1]:

الجدول رقم1:

المخطط	القيمة المالية
المخطط الثلاثي الأول(1969-1967)	9.16 مليار د ج.برنامج استثمارات موجه للجهات المحرومة ويدخل في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول(1973-1970)	30 مليار دج. انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط.
المخطط الرباعي الثاني(1977-1974)	100 مليار د ج. تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي ودمج قطاعات الاقتصاد، وإتقان تقنيات التخطيط بتحديد الآجال.
المخطط الخماسي الأول(1984-1980)	250 مليار د ج. إقرار التوازنات الاقتصادية ، إعادة تنظيم المؤسسات، مردودية الطاقة ورسم أولويات التنمية، استكمال نظام التخطيط: تعميم المخطط السنوي، وضع

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المرجع السابق، ص65.

المخطط الولائي، إدخال مخطط الإنتاج واستعمال أدوات التنظيم. إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.	
550 مليار دج. الأولوية لتطوير الفلاحة والري والنقل والإسكان. تسديد الديون الخارجية والفعالية في الداخل. متابعة المسيرة رغم المصاعب الناجمة عن تقلص الإيرادات. إنشاء المجلس الوطني للتخطيط سنة1987.	المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص65.

3.1 المخطط الثلاثي(1967-1969):

يعد هذا المخطط تمهيدا لمرحلة جديدة قصد معالجة مختلف المشاكل والعراقيل الموروثة عن الاستعمار، حيث تحدّدت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر. والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم2: توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة[1](الوحدة: مليون دج):

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9

[1] BESSAHA Abdelghani ;Développement de l’Algérie et problèmes de l’industrie, Mémoire, université d’Alger, p121

القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.125	/

Source :BESSAHA Abdelghani **;Développement de l'Algérie et problèmes de l'industrie,** Mémoire, université d'Alger, p121

من الجدول يتبين مايلي:

- إعطاء الأولوية في توزيع الاستثمارات لقطاع الصناعة بنسبة49 % .
- تنفيذ ما خُطط له في قطاع الصناعة بنسبة كبيرة، قُدرت ب 87 %.
- ضعف الأرصدة المالية التي خُصصت للقطاعات الأخرى، خاصة التربية،التكوين، السكن والقطاع الاجتماعي بنسب متفاوتة.
- ضعف الانجازات المحققة في قطاع الهياكل الاجتماعية(السكن، التربية والصحة).

وخلاصة هذه المرحلة، أنه يمكننا القول أن المخطط الثلاثي هذا، أنه مخطط تجريبي لا يرقى إلى تسميته بمخطط، وهذا ل:

- كون المبالغ المالية المرصودة له لم تكن كافية مقارنة بالدول التي انتهجت الاشتراكية

3.2 المخطط الرباعي الأول(1970-1973):

صودق عليه في1969.ركّز المخطط على ماكانت تهدف إليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على البطالة في إطار التصنيع، إضافة إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في إطار عملية تصنيع متكاملة. وقد خصصت له 27.7 مليار دج[1]، وزعت كما يلي:

الجدول رقم3:

القطاعات	بالمليون دج	النسبة
الصناعة	12400	45
الزراعة	4140	15
التربية والتكوين	3300	12
البنى الأساسية	2300	8
التجهيزات الاجتماعية والثقافية	3216	11
باقي القطاعات	2284	9

[1]Gérard Chaliand, Juliette Minces ; L'ALGERIE Indépendante, petite collection Maspero, paris1972,p107

Source : Gérard Chaliand, Juliette Minces ; **L'ALGERIE Indépendante**, petite collection Maspero, paris1972,p107

إن النسبة العظمى كانت من نصيب قطاع المحروقات حيث بلغت36% من الاستثمارات الصناعية[1]

اعتمدت الدولة الجزائرية في تمويل هذا المخطط على مداخيل الدولة بنسبة75% وذلك بالاعتماد على الضرائب المتنوعة، مداخيل المحروقات وتحويلات العمال المهاجرين السنوية. ورسميا السلطة العمومية تفرض-بصفة نهائية- على المؤسسات العمومية والمواطنين مايقارب 40% من المدخول الوطني[2].

3.3 المخطط الرباعي الثاني(1977-1974):

لم تختلف المخطط هذا عن أهداف المخططات التي سبقته، مع تركيزه على رفع الإنتاج ونشر التنمية في مختلف أنحاء الوطن تحقيقا للتوازن الجهوي. وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملحوظ وبنسبة لا تقل عن 46% أي مايعادل 10% من الناتج الوطني الخام[3].

وقد استكمل ببرنامج تكميلي1978-1979 الذي يلاحظ عنه أنه يعد مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول الذي تمّ تأجيله إلى غاية سنة1980 ، فبلغت استثمارات1978 نحو52.65 مليار دج، في حين كانت استثمارات1979 حوالي54.78

[1] Plan quadriennal(1970-1973), Rapport général, p47.

[2] Gérard Chaliand, Juliette Minces ; Op,cit,p107.

[3] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص39.

مليار دج من مجموع ترخيص مالي معتمد في قانون المالية لنفس السنة والمقدر ب64.77 مليار دج[1].

3.4 المخطط الخماسي الأول(1984-1980):

يتضمن هذا المخطط عدة إصلاحات اقتصادية، منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور. وألحّ المخطط على ضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة من أجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج[2].

لقد خصصت الدولة لهذا المخطط قيمة مالية تقدر ب550.50 مليار دج. وأعطت الأولوية للقطاع المنتج لأنه يعتبر القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه لم يهمل القطاعات الأخرى[3].

ويلاحظ أن الجزائر أدخلت ضمن هذا المخطط سياسة جديدة تتمثل في المخططات السنوية التي تتعلق مهمتها بمتابعة سير المخطط وتصحيح الاختلالات التي يكشفها التقييم في نهاية كل عام.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول؛ سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر(إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر1999، ص237.

[2] عرقوب نبيلة ؛ مرجع سابق، ص168.

[3] مشروع المخطط الخماسي الأول(1984-1980)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر1984، ص346.

وفيما يخص إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، فكانت بدايتها بإصدار المرسوم رقم80-242 المؤرخ بتاريخ14 أكتوبر1980، حيث تم تجزئة مايقارب 100 مؤسسة عمومية تضم4/3 من النشاط الاقتصادي إلى500 مؤسسة جديدة سنة1983.

ويقصد بإعادة الهيكلة، تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسة لتتمكن من تكوين مواردها المالية الخاصة بها(تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها). وكان الهدف من إعادة الهيكلة هو رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام والتوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط معين[1].

3.5 المخطط الخماسي الثاني(1989-1985):

ركزت التنمية في هذا المخطط على اللامركزية وعلى تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة، إضافة إلى نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية مع نهاية1987 (الإصلاح الاقتصادي الجديد). ورصدت للمخطط ما قيمته550 مليار دج[2]. واهتم المخطط بالمخططات السنوية لأنها أعطت نتائج إيجابية في المخطط السابق.

وتمت خلال هذا المخطط إعادة هيكلة القطاع الزراعي، إذ تم إصدار قانون رقم19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، إذ تم تقسيم حوالي350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة(مستثمرات فلاحية جماعية) ومزارع فردية من أجل النهوض بهذا القطاع الذي عانى من الإهمال في المخططات السابقة[3].

---

[1] المرسوم رقم80-242 المؤرخ بتاريخ14 أكتوبر 1980.

[2] التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(1989-1985)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1986، ص5.

[3] عرقوب نبيلة ؛ مرجع سابق، ص170.

وركزت الدولة أيضا على استقلالية المؤسسات من خلال إصدار قانون88-01 المؤرخ في 12 جانفي1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية وقانون88-02 المتعلق بالتخطيط[1]. ويقصد باستقلالية المؤسسة، منحها حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية بهدف تحسين مردوديتها الاقتصادية مع ضرورة الاستقلالية المالية من خلال الاعتماد على مواردها المالية ودفعها إلى التفاعل مع السوق[2].

4. مرحلة اقتصاد السوق مابعد1990 :

عرف الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، هزات عنيفة جاءت نتيجة إفلاس المؤسسات الوطنية وإغلاق معظمها، وتسريح العديد من العمال، وتدهور العملة الوطنية. ورغم هذا صمدت الدولة أمام هذا الوضع واتبعت أنظمة جديدة لتخرج البلاد من هذه الوضعية المزرية. وقد بدأت بإجراء إصلاحات منذ1988 بصورة محتشمة بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد في هذه السنة والولوج في مرحلة التعددية الحزبية مالحق هذا من عدم الاستقرار السياسي. وتم التصديق على مجموعة من القوانين لإصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت خاضعة للقانون التجاري، غير أنها لم تحقق في مجملها أهدافها.

وتهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتعمير إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي

---

[1] Ahmed BENBITOUR ;l’expérience Algérienne de développement(1962-1991) éd, Dar-Echarifa, Algérie,1992,pp23-24.

[2] الداوي الشيخ؛ "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25،ع02،2009، ص260.

وتحقيق النمو الاقتصادي. فالهدف الأساسي من هذه العملية هو إزالة والتقليل من تلك التحديات الداخلية أوالخارجية.

وكان المقصود من دخول الجزائر في هذا المشروع، هو إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية لتحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار أهمها[1]:

- الإصلاح الهيكلي ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يرى صندوق النقد الدولي أنها ترمي إلى توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار. وذلك بترشيد القطاع العام والدعوة إلى الخوصصة،وتطبيق الأسعار الحقيقية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- تحقيق أهداف تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع والحد من عجز الميزانية العامة للدولة ب: تحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات وإزالة الدعم عن أسعار السلع، ورفع الحواجز الجمركية بغية خلق التنافس بين المؤسسات الاقتصادية.
- تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات عن طريق: تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الرقابة الصرف الأجنبي.

لقد كان لهذه الإجراءات نتائج على تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية منذ منتصف التسعينيات، لدعم صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون من طرف

[1] Djillali LIABES ; l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle, éd, Codesrai 1989.

نادي باريس، وتحسن الظروف الأمنية في البلاد. ولعل أهم سبب فيعود إلى ارتفاع أسعار النفط التي بلغت45.6 مليار دولار في بداية الألفية الحالية[1].

5. خاتمة:

يتضح مما تقدم أن الدولة الجزائرية قامت بوضع برامج وإصدار قوانين طموحة لمحو الإرث الاستعماري الثقيل، وبعث عجلة التنمية الوطنية والمضي قُدما لتحسين أوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سجل الاقتصاد الوطني في منتصف الثمانيات صدمة كبيرة جراء الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات، فتجلّت مساوئ التخطيط المركزي. وعانت البلاد من ركود اقتصادي وفشل المخططات المنتهجة، عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع الديون الخارجية وخدمتها.

دفعت كل هذه الظروف بالدولة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير عديدة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فشرعت في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومؤسساته المختلفة، وتطبيق عملية الخصخصة وتطبيقها على بعض المؤسسات العمومية التي عرفت عجزا مستمرا.

ورغم هذه الجهود، إلاّ أن الاقتصاد الوطني عرف تأخرا نتيجة بعض الظروف الصعبة، من ظروف اقتصادية، اجتماعية أو أمنية. كما يمكن إرجاع فشل المجهودات المبذولة إلى سوء تطبيق القوانين وتفشي البيروقراطية. لهذا تبنت الجزائر سياسة تنموية جديدة تهدف

---

[1] حاكمي بوحفص؛ "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، الجزائر2007، ص14.

إلى النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد واستمرار عملية التنمية الاقتصادية وخلق الظروف الملائمة لسياسة تنموية حقيقية.

حتى يتسنى للدولة تحقيق الأهداف المرجوة ، يجب الالتفات إلى الفئات الشبابية والتسهيل لهم لفتح مؤسسات انتاجية صغيرة والتقليل من العراقيل البيروقراطية التي أصبحت تؤرق المواطن.

أسباب تراجع المراعي في السهوب و أثرها على الاقتصاد الجزائري في ظل نقص الثروة الحيوانية

The reasons for the decline of pastures in the steppes and their impact on the Algerian economy in the face of the lack of livestock

د. محمد شيباني
معهد الآثار- جامعة الجزائر2 –الجزائر

1. مقدمة:

أمنت السهوب الجزائرية توازنا في نظامها البيئي لعدة عقود، بتوافق متين بين المواطن السهبي والوسط الذي عاش فيه، كان هذا التوازن المصدر الأساسي لمواصلة سكان السهوب الاحتراف ما كان عليه أسلافهم من رعي المواشي والتنقل بها بحثا عن الكلئ ، وتزويد المناطق الشمالية بتامين احتياجاتها من اللحوم الحمراء والصوف والجلود ،وبهذا سمحت هذه العلاقة الوطيدة و النفعية بين هذه الأطراف بالتجديد الدائم للموارد الطبيعية للسهوب.

هذا الوسط الذي مثّل مجال البداوة والتنقلات الكبرى للبدو الرحل و الموالين، عرف هذا الوسط تغييرات عميقة جراء الأوضاع الاجتماعية والأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التي مست الجانب الأمني الذي ارغم الكثير من العوائل السهبية النزوح نحو الشمال والاستيطان (ان تقطن) بالقرب من المدن الكبرى ، وبذلك تخلت هذه الأسر عن مهنتها المتوارثة عبر الأجيال . ولكن ليس هذا السبب الوحيد الذي غير في الوضعية فقط ولكن المناطق السهبية عرفت تغييرات في طبيعة الأعشاب الأصلية والطبيعية للمنطقة جراء الإصلاحات الفلاحية المدعمة للإنتاج مختلف المنتوجات الزراعية دون

التفكير في هذه المهن المتوارثة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية من خلال تغيير نمط معيشة سكان السهوب و خصوصية المنطقة، ونتيجة لهذه التحولات أدت إلى التدهور المتسارع للوسط الطبيعي، انعكس على كل المكونات الأساسية للبيئة السهبية.

2. الدور التاريخي للسهوب :

وفقًا لقاموس Larousse, P.877 1986))، فإن السهوب عبارة عن تشكيل متقطع لـ نباتات زيروفيليك ، غالبًا نباتات عشبية في المناطق المدارية ومناطق المناخ قاري شبه قاحل. فالسهوب عبارة عن تكوين نباتي أولي أو ثانوي ، ومناطق منخفضة ومفتوحة ، كما يشير مصطلح السهوب إلى مساحات شاسعة قاحلة مغطاة بنباتات منخفضة ومتفرقة تهيمن عليها الأنواع المعمرة ، حيث تظهر التربة العارية بنسب متفاوتة [1] في مناطق كثيرة .

2.1 العشابة:

العشابة هي ظاهرة انتقال البدو بمواشيهم بحثا عن الكلأ من المناطق الجنوبية نحو المناطق الشمالية للصحراء خاصة في فصل الشتاء ، و تستمر من 3 إلى 4 أشهر في الأراضي الزراعية وهي مدة طويلة نوعا ما .

أنشأ الرومان هيئة الليماسيين (*Limitanii*) ، و التي تضم عسكريين وفلاحين تم وضعهم على مستوى مناطق الليمس ؛ وقد مُنحوا أراض كتحفيزات جراء هذه الوظيفة ، وعند وفاتهم يحتفظ أبناؤهم بنفس مناصب آبائهم.

من الناحية النظرية ، كان لديهم أراض تعتمد إقليميًا على قبائلهم ، وجاء الليمس لفرض عادات جديدة كونه في بعض الأحيان يقسم أقاليم الأهالي إلى قسمين ، مما يولد في كثير من الأحيان صراعات دموية بين الطرفين (الرومان و الجبليين) وأحسن مثال على ذلك

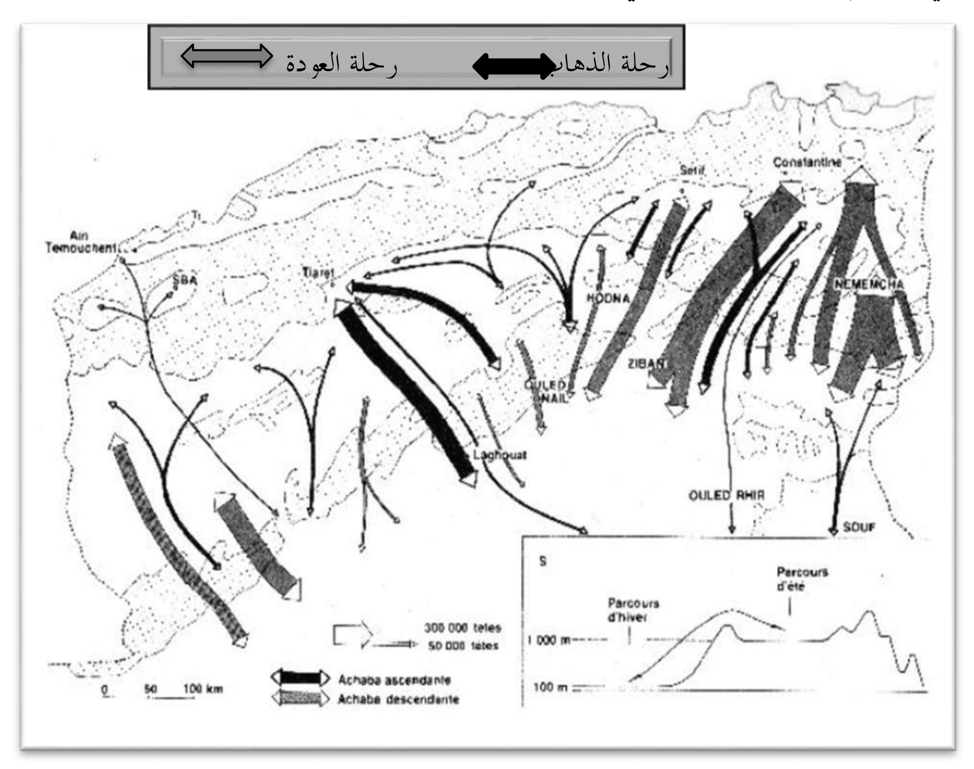
---

[1] - Le Houerou (H-N.) ,La régénération des steppes algériennes. Rapport de mission de consultation et d'évaluation. Ministère de l'agriculture, Alger, 1985.

الثورة التي قامت بها قبائل الموزولام بقيادة زعيمهم تاكفاريناس و التي دامت 7 سنوات (17 الى 24 م) لمنع الرومان من الاستيلاء على الأراضي.



خريطة رقم 1 : حركة العشابة في الجزائر حاليا



Laporte (J-P.) « Confinia Confins et périphéries dans l'Occident romain » Centre de Recherche André Piganiol – Équipe d'Accueil EHIC Université de Limoges , 2011-2012, Fig. 4, p.547. بتصرف الباحث

من هذه الخريطة يظهر أن المناطق المقصودة من طرف العشابة كانت نحو سطيف وتيارت وسيدي بلعباس وعين تيموشنت .

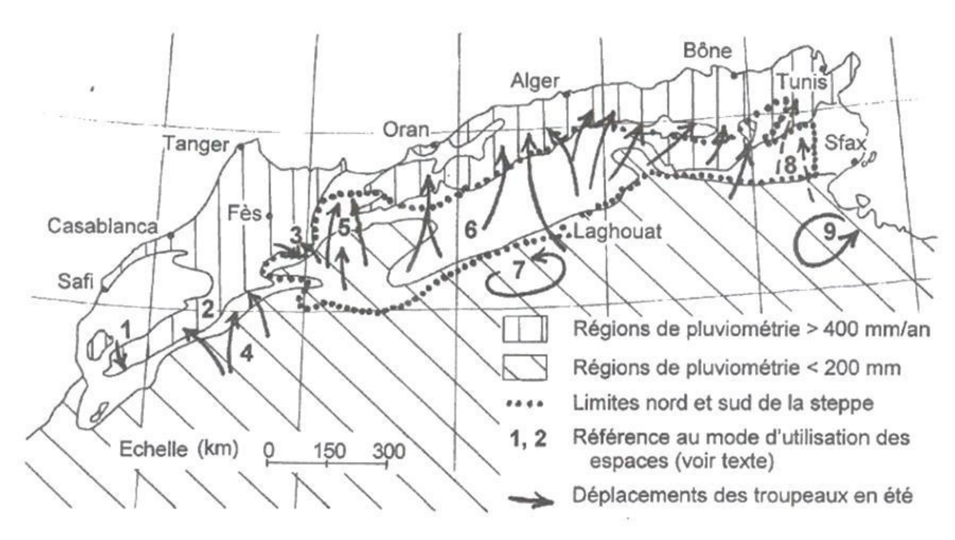
2.2 بعد الاستقلال:

ظلت هذه الهجرات الرعوية مستمرة، حيث تميزت هذه الحركات الفعلية للقطعان وفقًا للتقاليد القديمة ، وتلك الخاصة بعملية "العشابة العكسية" التي يتم من خلالها نقل العلف اليوم بالشاحنات من السهول المرتفعة إلى القطعان التي بالكاد تتحرك[1]. يبدو أن هذه التقنية "الحديثة" ، الغائبة بالطبع في العصور القديمة ، تحافظ على الطرق القديمة ، بالنظر إلى الملكية الجماعية السابقة للأرض ، والتي لم يتم نسيانها.

في ظل العشابة التقليدية ، يمكن أن تستريح المراعي الشتوية وتتجدد لمدة ثلاثة إلى أربعة أشهر. إنها بالتأكيد آلية قديمة جدًا ، ومناسبة تمامًا للتطور الشامل والمنطقي. كانت هذه التحركات الموسمية أحيانًا على مدى مئات الكيلومترات ، عبر أماكن مرور ا بأراضي معينة يحددها المنفعة المرجاة منها .

خريطة رقم (2) : مسارات تنقل قطعان الرعاة وطرقها الرئيسية لاستغلال المساحات السهبية والجبلية في المغرب العربي

1 - Boukhobza (M.) « Société nomade et État en Algérie », Politique africaine, 1989-2000 , n° 34, p. 7-18, cf. p. 16 ,Les évolutions politiques récentes tendent à la destruction du nomadisme traditionnel. Depuis 1972, l’achaba « inversée », maintient les troupeaux dans des zones fixes et leur amène des aliments par camions, avec de préoccupants effets destructeurs tant humains qu’écologiques .



Bourbouze (A.), Pastoralisme au Maghreb : la révolution silencieuse ,Fourrages , 161, 2000, P.4.

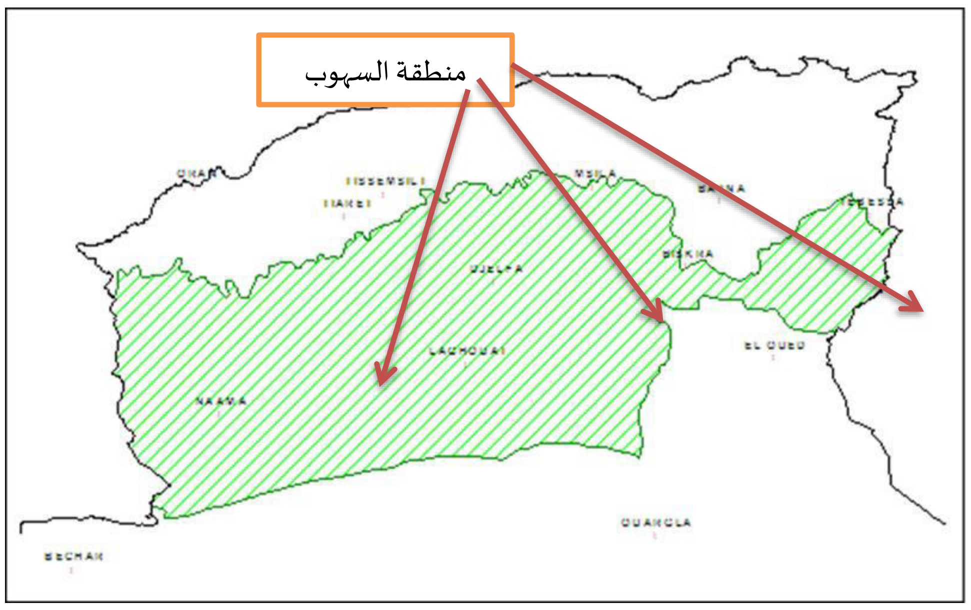
3. القيمة الاقتصادية للغطاء النباتي السهي:

3.1 وصف المنطقة :

شكلت الأنظمة الرعوية والزراعية في مناطق جنوب المغرب القديم مثالا حيا للتحولات في نطام الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التغييرات التي مست البيئة. وقد تمثلت في الجبال والسهوب والمناطق الهامشية والمناطق القاحلة ، والتي تغطي حاليًا الجزء الأكبر من المراعي ، كما شكل الغطاء النباتي الذي يكسوا السهوب عبر مناخه الشبه صحراوي القاحل. يتميز هذا الغطاء النباتي المسمى بالسهوب بأنواع الأعشاب المعمرة ، حيث تغطي

10 إلى 80٪ من سطح الأرض ، بارتفاع 10 إلى 50 سم ، ويتوقف هذا على الكمية السنوية لتساقط الأمطار[1].

الخريطة 3 : ترسيم الحدود الجغرافية للسهوب الجزائرية[2]



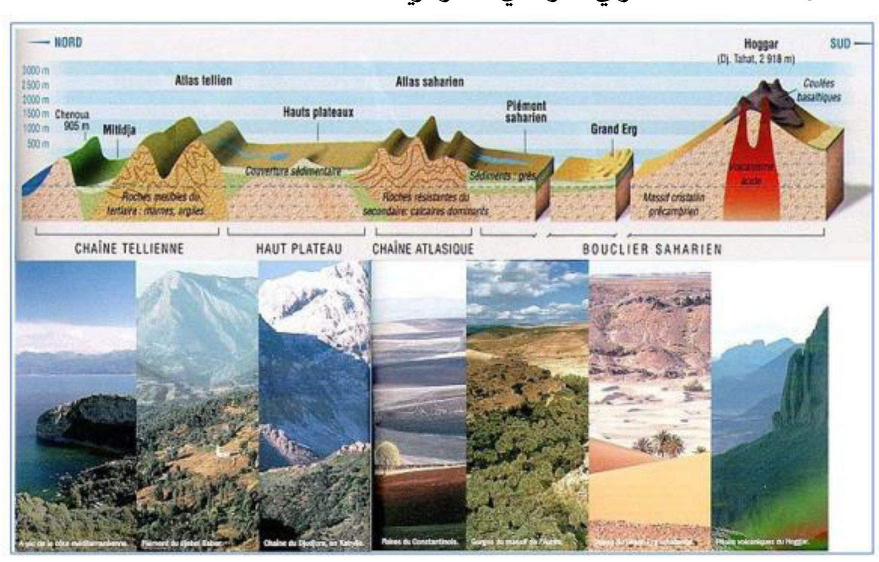
Ben Hamouda (S.), Hamoudi (Ik .), Etude d'Aménagement des Parcours Steppiques dans la zone de M'Sila , Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de Master Académique , universite Mohamed Boudiaf - M'sila , 2016 /2017, P .3.

---

1 - Le Houerou (H-N.) « Bioclimatologie et biogéographie des steppes arides du Nord de l'Afrique »
Ciheam/Acct, Options méditerranéennes, 1995, série B, n°10, p. 396.
2 - Nedjraoui (D.), Les ressources pastorales en Algérie. Document FAO, [en ligne], (2002).
www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/Algeria/Algerie.htm

تؤثر هذه الظواهر عمليا على أغلبية مساحات السهوب الجزائرية التي تغطي 25 ولاية (8 ولايات سهبية و 13 ولاية فلاحية رعوية و 4 ولايات رعوية شبه صحراوية) وتمتد على مساحة إجمالية مقدرة بـ 32 مليون هكتار ، أي حوالي 14 ٪ من مساحة البلاد. ، وهي مراعي ومحيطات تنمو بها الحلفاء ، و تهيمن عليها تربية المواشي ، حيث يتكون قطيع المواشي بالسهوب من 23410694 رأس غنم ، منها 60٪ موجهة للتكاثر و 3997372 رأس ماعز ، تضمن وظيفة الاجتماعية والاقتصادية تمثل 42٪ من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتسمح بالحفاظ على الوظائف والدخل ، حيث يعود هذا النشاط بالفائدة على 80٪ من السكان الذين يقدر عددهم بـ 9 ملايين نسمة.

الشكل 1: الشكل الجغرافي للأراضي الجزائرية



Rasoul (H.), Monument funéraires ,un patrimoine pluriel en péril, mémoire en vue de l’obtention du diplôme de magister en architecture , spécialité :aechit » cteure et développement durable Université Mouloud Mameri Tizi-Ouzou ,faculté du génie de le construction département d’architecture , 2012 ,P.9.

3.2 توفير العلف:

أصل كلمة **العلف هو فووري اللاتينية** (*Fuerre*) وتعني " قش"، أي مادة نباتية خضراء أو جافة تستخدم كغذاء للحيوانات الأليفة العاشبة . تنتمي أنواع العلف إلى عدة

عائلات عشبية أهمها : أعشاب :(*Poaceae*) (شعير ، ريجراس ، شوفان ، ذرة ، ذرة) ،و البقوليات(البرسيم ، ، البازلاء) و المصلبات(الخردل ، بذور اللفت).

يمكن المقارنة بين محاصيل العلف من خلال كمية المحصول (*QX*) ونوعية العلف (وحدة العلف)و وحدة التغذية (*FU*)التي تساوي كمية الطاقة الصافية الموجودة في 01 كلغ من الشعير.

أظهرت التجارب أن استهلاك المجترات لـ 01 كلغ من الشعير ، 8.3 كلغ من بنجر العلف أعطى نفس النتيجة ، ومن هنا جاءت فكرة التعبير عن الطاقة الصافية للغذاء مثل طاقة الشعير.

جدول 01: قيمة بعض الأطعمة المعبر عنها بوحدات العلف.

الأعلاف	عدد كيلوجرامات العلف و ما يعادل الوحدة*UF*	عدد *FU* لكل 1 كلغ من العلف
عشب المراعي	6.7	0.15
البرسيم القصير *Medicago*	7.1	0.14
البازلاء العلفية	11.1	0.09
علف الذرة	4.8	0.21
سيلاج العشب	6.6	0.15
قش القمح	3.6	0.28

المصدر Hadjeb (A.),Cultures fourragères en milieu steppiques, Cours Master 1 : Production et Nutrition Animale, Faculté des Sciences Exactes et des Sciences de la Nature et de la Vie Département des Sciences Agronomiques ,Université Mohamed Kheider Biskra, Année universitaire, 2020 – 2021.

3.3 المجموعات المختلفة للثروة النباتية الموجودة في السهوب الجزائرية:

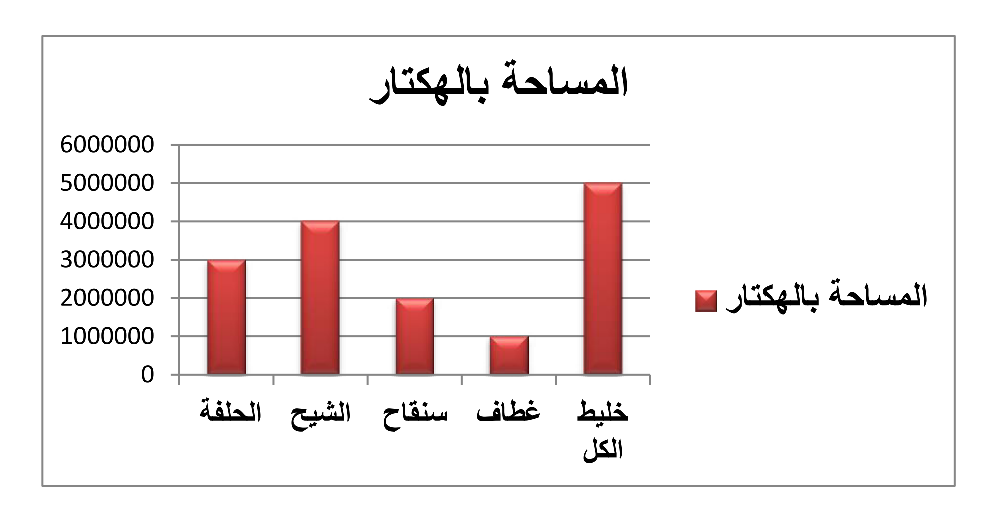
نباتات عشبية سريعة الزوال: وهو عشب يسميه البدو * عشب * وتشكل حصة إنتاج العشب العلامة الرعوية الجيدة السنوية، ويتكون العشب من أعشاب (*Fetuque, Ray-grs, Avoine*...) و البقوليات (ميديكاغو ، كلوفر ، إلخ) والصليب ، وهذه الأخيرة هي الأكثر وفرة ، كما نذكر من بينها الخردل ذو الأوراق الصفراء.

جدول 2: تشكيلات نباتات السهوب الرئيسية.

الاسم اللاتيني للنبات	الاسم المحلي للنبات	الحالة	القيمة الرعوية	المساحة (هكتار)
Stipa tenacissima	الحلفة	سهوب جافة ورملية	سهوب اصطناعية علف رديء	3.000.000
Artemsia herba alba	الشيح	مناطق رطبة تربة فضفاضة وسهوب اكثر رطوبة	علف جيد	4.000.000
Lygeum spartum	سنقاح	على حواف المناطق المنخفضة وسهوب ذات رطوبة عالية,	علف جيد	2.000.000
Salsolacées et Atriplex halimus (chénopodiacées)	غطاف	الأراضي المالحة ، النباتات ،نباتات ملحية	علف جدا مهم، محل تقدير	1.000.000
(1+2+3) الخليط والباقي	خليط	وضعيات جدا مختلف	قيم متغيرة ومكملة	5.000.000
المجموع	-		-	**15.000.000**
المصدر Hadjeb (A.),Cultures fourragères en milieu steppiques…...op-cit.				

ويمكن تمثيل هذه المعطيات في الرسم البياني الموالي لإظهار التباين بين هذه الأنواع

الرسم البياني 1 : مساحة تشكيلات نباتات السهوب الرئيسية



المصدر: من إنجاز الباحث

يظهر من الرسم ان الأراضي الرعوية المتوفرة على خليط الأعشاب هي الأكثر شساعة ثم يليها الأراضي الرعوية المنتجة للشيح ثم الحلفاء وهذا الذي يوفر القيمة الغذائية الجيدة للمواشي .

4. أسباب تراجع المراعي واثرها على الاقتصاد الجزائري:

اجتمعت عدة عوامل تسببت في تقليص المساحات الصالحة للرعي ،فمنها كان السبب المباشر والأخرى كانت غير مباشرة وكلاهما كانت بنوايا حسنة تتوقف على مدى استجابة المواطن السهبي ومدى نجاعة السهر على تطبيق بعض الإصلاحات التي وفرت رص العمل وأهملت الجانب التاريخي والطبيعي للمنطقة مما انعكس على النتائج والأهداف المسطرة ، وضررها كان على المدى البعيد.

4.1 الأسباب المباشرة :

-التطور السكاني في السهوب العليا الجزائرية :[1] لقد أدت الظروف الملائمة بعد الاستقلال نوعا ما التزايد الديموغرافي للسكان نتيجة الاستقرار مما استوجب التفكير في استغلال المناطق السهبية المتاحة من طرف القبائل القاطنة والمتوزعة عبر كامل المدن والأرياف السهبية.

جدول 3 : التطور السكاني في السهوب العليا ونسبها المئوية بالنسبة للإحصاء العام للسكان في الجزائر

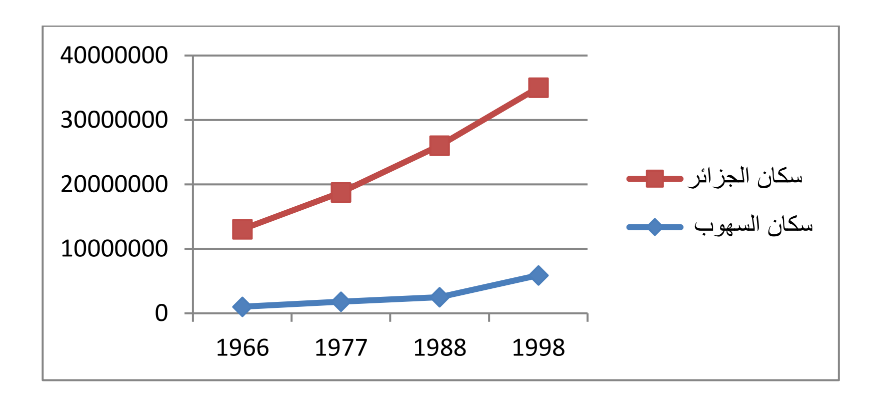
سنوات الإحصاء	عدد سكان السهوب العليا الجزائرية	عدد سكان الجزائر	نسبة سكان السهوب العليا الجزائرية إلى مجموع سكان الجزائر
1966	1024777	12010000	%8.53
1977	1792466	16948000	%10.57
1988	2520207	23477000	%10.73
1998	5901536	29100867	%20.27
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الإحصاء العام للسكان والسكن)			

يظهر جليا ان بعد الاستقلال عرفت المنطقة نموا ديموغرافيا متجانسا خلال سنوات 1966 الى 1988 ،ثم قفز الى الضعف خلال العشر سنوات إلى 1998 م ،ويمكن إظهار هذا التباين بعد سنة 1988 في الرسم البياني الموالي :

---

1 - زعنون (رفيق) ، الاستصلاح الزراعي في السهول العليا الغربية الجزائرية 'دراسة المنطقة السهبية من ولايتي البيض والنعامة" ، ماجستير في الجغرافيا والتهيئة ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة والقطرية ، جامعة وهران السانيا 2009 /2010 م ، ص 97

الرسم البياني 2 : تطور النمو الديموغرافي لسكان السهوب بالنسبة لنمو العام في الجزائر خلال سنوات (1966-1998)م



المصدر: من إنجاز الباحث

من خلال الرسم البياني نلاحظ تزايد معتبر لسكان السهوب وهو ما يشكل عبئا كبيرا في المنطقة مما يؤثر سلبا على المساحات العشبية من جهة وعلى استغلال الأراضي للبذر وهذا طبعا يغير من طبيعة المنطقة .

-تطور استغلال الأراضي السهبية : تتشكل الـ 20 أو 32 مليون هكتار المكونة للسهوب العليا للجزائر من : مراعي ، أراضي غير منتجة ،غابات وأحراش ، إضافة إلى الزراعات الهامشية كما سنوضحه في الجدول الموالي:[1]

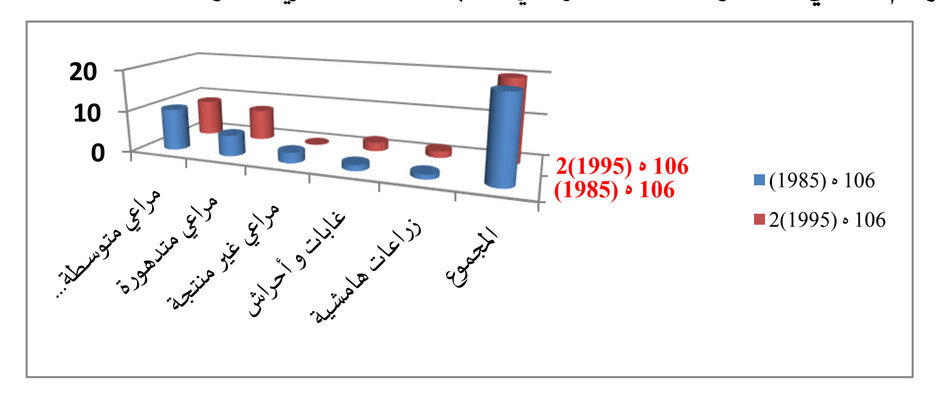
1 - زعنون (رفيق) ، المرجع السابق ، ص 77.

جدول 4 : تطور استغلال الأراضي السهبية خلال عشرية سنوات (1985 -1995) م.

	1985م		1995م	
المساحة	10^6 هـ	%	10^6 هـ	%
مراعي متوسطة الجدوة	10	50	8.7	43.5
مراعي متدهورة	5	25	7.5	37.5
مراعي غير منتجة	2.5	12.5	0.1	0.5
غابات و أحراش	1.4	7	2.1	10.5
زراعات هامشية	1.1	5.5	1.6	8
المجموع	20	100	20	100
Bensouiah (R.), Pasteurs et agro-pasteurs du semi aride algérien : entre tradition et modernité. Le cas de Djebel Amour, thèse de doctorat, université de Paris X-Nanterre, 2003, P.344 + annexes.				

ويمكن تلخيص نتائج هذه المعطيات في الرسم البياني لإظهار التطور الحاصل خلال عشر سنوات

الرسم البياني 3 : تطور استغلال الأراضي السهبية خلال عشرية سنوات (1985 -1995) م



المصدر: من إنجاز الباحث

تكمن أهمية المساحة التي شغلتها المراعي سنة 1995 (أكثر من 80% من إجمالي المساحة السهبية) كانت كلها تخدم خصوصية هذا الوسط الرعوي .أما من منظور استغلال الأرض، فإننا نسجل عدة ملاحظات منها : الزيادة الواضحة في مساحة المراعي المتدهورة نتيجة لتدهور المساحة الرعوية المتوسطة الجودة ،وفي نفس الوقت زيادة في مساحة الزراعات الهامشية على حساب المساحة الرعوية . و هذا ما أدى إلى التوزيع غير المتساوي للنباتات السهبية في المناطق، نظرا لطبيعة عناصرها من جهة وكثافتها من جهة أخرى.

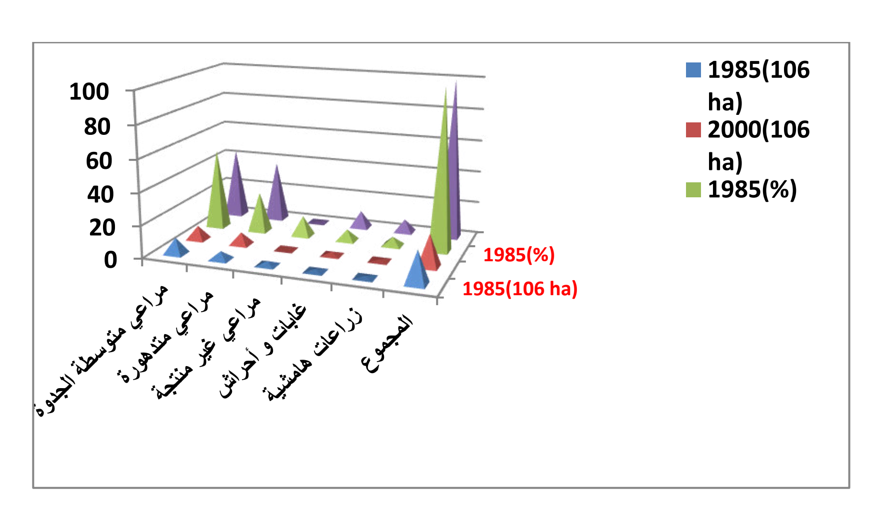
جدول 5 : تطور الغطاء النباتي للسهوب بين عامي 1985 و 2000 [4،9] م.

نوع الأراضي	1985م		2000م	
المساحة	المساحة		المساحة	
(10⁶ ha)	(10⁶ ha)	Part (%)	(10⁶ ha)	Part (%)
مراعي متوسطة الجدوة	10	50	8,7	43,5
مراعي متدهورة	5	25	7,5	37,5
مراعي غير منتجة	2,5	12,5	0,1	0,5
غابات و أحراش	1,4	7	2,1	10,5
زراعات هامشية	1,1	5,5	1,6	8
المجموع	20	100	20	100

المصدر : Nedjimi (B.), Guit (B.), Les Steppes Algériennes: Causes de déséquilibre laboratoire d'exploration et de valorisation des écosystèmes steppiques ,Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie, Université de Djelfa, 17000 Djelfa, Algérie, in :Algerian journal of arid environnement vol. 2, n° 2,: 50-61 (Décembre 2012),P.53.

والرسم البياني الموالي سيجسد لنا الزيادة الملحوظة للأراضي الرعوية المتدهورة في سنة 2000 م

الرسم البياني 4 : تطور الغطاء الأرضي للسهوب بين عامي 1985 و 2000 [4،9] م.

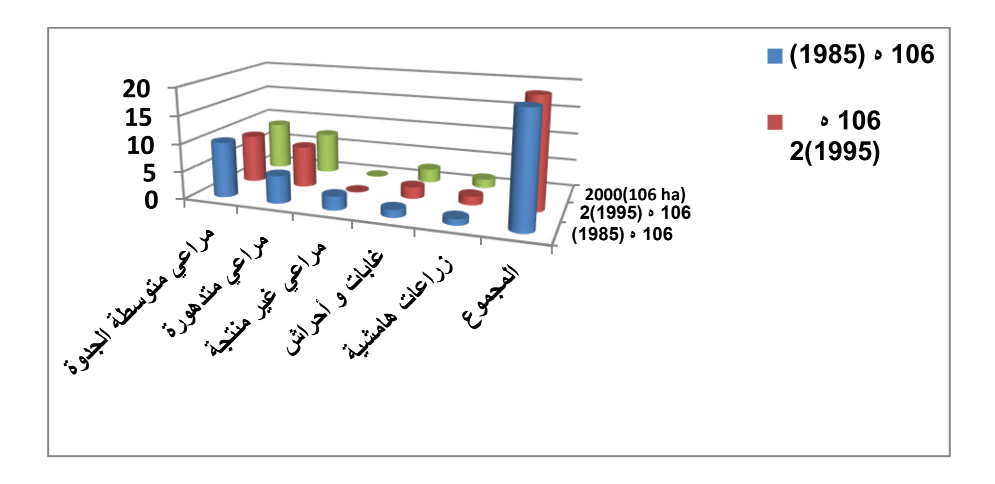


المصدر: من إنجاز الباحث

4.2 العوامل المناخية :

-الجفاف: أدى شح السماء إلى موت الأعشاب دون توفير برامج جلب المياه من الشمال نحو السهوب ، واثرى على إنتاج الأعلاف للمراعي حيث ان 1 مليون هكتار من المراعي انخفض إنتاجاتها العلفية الى أقل من 30 وحدة علفية للهكتار سنويا ، وادى بالمقابل الى تدهور التنوع البيئي والبيولوجي في السهوب بسبب قلة الماء ،كما شجع هذا الوضع النزوح الريفي نحو المدن جراء هذا الجفاف. والرسم البياني الموالي يظهر استمرار المراعي المتدهورة في استقرار من سنة 1995 إلى 2000 دون تدخل لا نقاضها، وبالمقابل استمرت المراعي المتوسطة الجودة هي الأخرى في الاستغلال دون البحث واستصلاح مراعي جديدة .

الرسم البياني 5: تطور المراعي من سنة 1985 إلى سنة 1995 إلى 2000 [4،9] م



المصدر: من إنجاز الباحث

-العوامل الاجتماعية و الاقتصادية : تزايد في النمو الديموغرافي بشكل متسارع لسكان السهوب الجزائرية جراء الاستقرار البدوي الرحل بها، حيث انتقل من 1024777 نسمة سنة 1966 إلى 2520207 نسمة سنة 1987 ، و ما يقارب 6 مليون نسمة سنة 1998.[1]

شكل هذا النمو الديموغرافي حسب الباحث شهادة بدراني حيث يقول " .... خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، أين عرفت المنطقة السهبية تزايدا ملحوظا في عدد السكان مع عجز المنطقة على توفير فرص جديدة للعمل مما دفعهم إلى التركيز على النشاط الوحيد والمتوفر والذي يتقنونه بالوراثة وهو تربية الشاة والمعز على أجزاء رعوية من السهوب الشاسعة[2] .

1 - زعنون (رفيق)، المرجع السابق ، ص 85 .

2 - Bedrani (S.) « La place des zones steppiques dans la politique agricole Algérienne », In : Parallelo 37°, n° 16, 1993/1994, PP .43 -52.زعنون رفيق ، المرجع السابق ، ص 88

وأمام هذا الوضع عمدت الحكومة الجزائرية إلى تنظيم عدد من الاجتماعات الجهوية مع مربي الماشية في المناطق السهبية و شبه الصحراوية ، توجت بانعقاد الاجتماع الوطني لمربي الماشية بولاية تيارت برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري مع مشاركة أكثر من 600 مربي ماشية من 25 ولاية ،كانت هذه الجهود بمثابة قاعدة تشاورية واسعة و منبع للاقتراحات لإيجاد حلول مستدامة للنشاط الرعوي ، والحفاظ على المراعي وتطوير نشاط تربية المواشي

4.3 الأسباب غير المباشرة :

-التغيرات الوظيفية للأراضي الرعوية :(من النسق الجماعية إلى الثقافة الفردية)

تشهد المناطق السهبة الجزائرية وعلى وجه الخصوص المناطق الرعوية حالة التدهور المتزايد منذ منتصف القرن العشرين نتيجة عوامل عدة : كتنامي لدى الكثير من سكان السهوب الرغبة في الاستيلاء على الأراضي الرعوية واحتكار المراعي بشكل فردي لزرعها بالحبوب أو استغلاها لزراعات الفواكه ، و بشكل كبير على مر السنين، وذلك تحت تأثير تنامي الضغط الديموغرافي في المنطقة السهبية ، مما ارغم العديد من التجمعات السكانية ان تقتسم أفضل الأراضي وزراعتها طوال القرن العشرين. كان هذا الانتقال من النظام الرعوي إلى نظام تربية الماشية المختلط يستخدم جزئيًا الموارد الغذائية ذات الأصل الزراعي (القش ، الحبوب ، استصلاح في الأراضي البور ، إلخ) تدريجيًا ، وتسارعت في النصف الثاني من القرن وصعدت نحو المناطق الأقل مواتاة.[1]

1 - Abaab (A.), Bedrani (S.),Bourbouze (A.), Chiche(J.) « Les politiques agricoles et la dynamique des systèmes agro-pastoraux au Maghreb », Les

أتاحت عمليات $APFA$ في الجزائر [1] تخصيص ما يقرب من 100000 هكتار منها 10000 فقط تم تطويرها ،و من ناحية أخرى زادت الأراضي المزروعة والمراعي في السهوب بين عامي 1970 و 1994 على التوالي من 1.1 إلى 2.4-2.9 مليون هكتار ، ومن 14.3 إلى 12.8-13.3 مليون هكتار تحت ضغط المقاصة غير القانونية[2]

-**توسع رقعة المراعي المحروثة:** أدى إدخال الجرارات لحرث الأراضي وبذرها إلى اتساع رقعة الحرث من الضايات وضفاف الوديان ليمتد نحو المراعي المجاورة ، وبالإضافة إلى **استغلال النباتات المعمرة** وذلك باقتلاعها لاستعمالها كوقود مثل أوراق الحلفاء مما أدى إلى انخفاضها بسبب الاستعمال المفرط البدو الرحل ، وكان هذا عاملا للاتساع زراعة الحبوب العشوائية على حساب المراعي حيث تم زرع ما يقارب 2 مليون هكتار خلال 25 سنة مضت

-**العامل البشري: أدى** الرعي الجائر في السهوب إلى تأثير كبير في التركيبة النباتية حيث حلت نباتات محل الأعشاب الجيدة مثل الأعشاب الشوكية السامة نتيجة الحمولة الزائدة من الحيوانات فوق طاقة هذه المناطق .

و تعتبر المؤشرات الميدانية مقلقة للغاية بسبب تقلص مساحة مراعي السهوب بنسبة كبيرة و سيطرة بعض الرعاة عليها ، على الرغم من تدخل السلطات العمومية ، التي طبقت منذ عام 2000 استراتيجية تهدف إلى تنمية أكثر من 3.2 مليون هكتار من المحيطات الممنوعة للرعي ، و زرع أكثر من 400000 هكتار من المراعي بالنباتات الرعوية ، وإنشاء أكثر

---

agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000, Options Médit, 1995 , n°14, 139-165.

1 - A.P.F.A =Accession à la Propriété Foncière(منح ملكية الاراضي)

2 - Le Houerou (H.N.) , Bioclimatologie et biogéographie des steppes arides du Nord de l'Afrique",
CIHEAM/ACCT, Options méditerranéennes, série B, n°10, 1995, P. 7

من 1600 حاجز فرعي وإعادة تأهيلها ما سمح بتكثيف زراعة الأعلاف على مساحة قدرها 440000 هكتار ، إضافة إلى أنشطة الحفاظ على المياه والتربة التي شملت حوالي 3.6 مليون متر مكعب ، وإنشاء أكثر من 9000 نقطة مياه وإعادة تأهيلها ، واقتناء وتركيب أكثر من 6000 مجموعة شمسية و توربينات الرياح لحفر الآبار و إضاءة خيم مربي الماشية ، ما سمح بخلق 165000 منصب عمل.

4.4 برامج الإصلاحات الموجهة لتسوية العقار الفلاحي :

عمدت مختلف الحكومات الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات فلاحية مهمة لإنقاذ وحل مشاكل السهوب ، ولكن ما يعيب هذه السياسات أنها لم تتابع فعليا هذه الخطط ميدانيا ، و في هذا السياق انبثقت جملة من التدابير و الإجراءات اللازمة من شأنها إعادة بعث نشاط الرعي و الحفاظ على المراعي وتحديث شعبة تربية الأغنام والماعز ، و التي يعد تفعيلها حتمية للحد من الدهور الذي مس المراعي ، كان لابد من وضع استراتيجية محددة تهدف إلى تطوير متناغم للمراعي السهبية و شبه الصحراوية و الحفاظ عليها من خلال عصرنة نشاط تربية الأغنام والماعز وتثمينه ، ما يقتضي إنشاء نظام لإنتاج متوازن ومتكامل مع المذابح ، من أجل تلبية احتياجات الاستهلاك ، خاصة و أن ما يعادل 300000 طن من الإنتاج الوطني للحوم و المقدر بـ 525650 طن من اللحوم الحمراء (جميع اللحوم مجتمعة) مصدره لحوم الغنم .

وقد تجسدت في الحماية الاجتماعية للمربين وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال إدماجهم في أنظمة الضمان الاجتماعي مع استفادة أفراد أسرهم من مختلف الخدمات المقدمة دون تكبد صعوبات مالية استدامة أنشطة تربية الماشية من خلال تقاسم الأرباح وتكوين أبناء المربين :

-برامج الإصلاحات الزراعية في الوسط السهبي: حملت هذه الخطط الإصلاحية شعار الحفاظ على المراعي من خلال تعميم إجراءات منع الرعي ، باعتباره أداة أساسية للوصول إلى 07 مليون هكتار بحلول عام 2019. وقد سنت الجزائر عدة قوانين منها :

القانون	موجه إلى :
القانون 18/83المؤرخ في 1983/08/13	تسوية الأراضي الفلاحية موضوع الاستصلاح والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
المنشور الوزاري المشترك 284المؤرخ في 2011/06/02	ميكانيزمات تسوية الأراضي الفلاحية المحازة على سبيل التمليك في إطار الاستصلاح قبل صدور المنشور الوزاري المشترك 284المؤرخ في 2011/06/02 لمعالجة نوعين من الحالات الناتجة عن سوء تطبيق قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية ، قانون 18/83المؤرخ في 1983/08/13
المنشور الوزاري المشترك 402 المؤرخ في 2011/06/02	-ميكانيزمات تسوية الأراضي الفلاحية المحازة على سبيل التمليك في إطار الاستصلاح بعد صدور المنشور الوزاري المشترك 402 المؤرخ في 2011/06/02 بغرض تطهير الوضعية القانونية للعقارات الفلاحية المستغلة
المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 1997/12/15	تسوية الأراضي الفلاحية المستغلة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 1997/12/15 في إطار مواصلة عمليات التطهير
المنشور رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23	كيفيات تسوية الأراضي الفلاحية المستغلة في إطار المنشور رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23

اهتمت هذه التشريعات بشكل أساسي باشراك الفلاحين في منع الرعي العشوائي من خلال إشراك تنظيمات المربين والمجتمعات المحلية ، وذلك بتوجيه استغلال المناطق الفلاحية الرعوية عن طريق ضمان التكامل بين استصلاح الأراضي الفلاحية ومناطق الرعي المخصصة حصريًا للرعي.

- تدعيم الأعلاف من طرف الدولة وخاصة منها المركزة مما أدى إلى زيادة في رؤوس الأغنام والماعز على حساب الوفرة العلفية المحدودة بالمناطق السهبية. و من اجل تثبيت الرعاة تبنت الدولة تفعيل برامج البناء الريفي المدعم لكل قاطني المناطق النائية والزراعية.

- تنظيم مساحات الرعي من خلال وضع الأدوات والآليات التي تمكن من تجنب تضارب المصالح بين مختلف المستخدمين ، والحفاظ على الغطاء النباتي وتجديده ، وإدراج الأنشطة الفلاحية الرعوية مع ترقية المبادلات والتسويق ،وهذا بإدراج المذابح و المسالخ في دوائر البيع التي أنشأها المربون بهدف تنظيم أفضل للتسويق
- -إتمام القانون الخاص بشأن تسيير المراعي السهبية و شبه الصحراوية ، و الذي يعتبر أداة قانونية أساسية لتنظيم نشاطات مختلف الفاعلين و المستثمرين
- تنظيم قطعان الماشية عن طريق وضع علامات مميّزة بطريقة بسيطة وموثوقة ، مما يسهل عمليات الجرد والمراقبة الصحية وتتبع الحركات ، و تطوير السلالات المحلية وخصائصها الوراثية والحفاظ عليها

5. خاتمة:

عرفت المنطقة السهبية في الجزائر تدهورا كبيرا جراء عوامل طبيعية من مناخ وتصحر وغياب الوعي لوضع خطط استراتيجية مستقبلية خاصة بعد الاستقلال بسنوات قليلة ،أين كان المواطن السهبي راعي عشابي من الدرجة الأولى كمهنة الأجداد ولقرون عديدة .ولكن هذا الوضع تغير بعد ان زادت الكثافة السكانية التي تستدعي توفير الحاجيات المحلية قبل التصدير نحو الشمال خاصة في اللحوم الحمراء واستراد الجبوب من القمح والشعير و الفرينة والبقوليات والفواكه المختلفة ، وهذا اجبر بشكل مباشر التفكير في استصلاح الأراضي المخصصة للرعي لحرثها وزرعها .وكان هذا تعدي صريح على المراعي.

استمر هذا النزيف في الأراضي الرعوية إلى سنة 1983 م أين شرعت الجزائر في التفكير في قوانين تنظيمية استعجالية لكبح هذا الاستنزاف ، وبعدها أفرجت على قوانين استصلاحيه مست حيازة الأراضي وضبط وتنظيم المراعي والأراضي الموجهة للزراعة الحبوب خاصة

ويبقى العامل البشري والاجتماعي والاقتصادي اهم العوامل التي أثرت بشكل مباشر على المراعي دون ان نغفل على البرامج الاستصلاحين التي افتقدت إلى المتابعة والمراقبة نظرا

لشساعة المنطقة وقلة الخبرات وشح السماء وغياب هياكل توفير الطاقة كالكهرباء والغاز والنقل والطروقات ووسائل التواصل.

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر غداة الاستقلال :الواقع والتحديات

أ.د لهلالي أسعد
جامعة سطيف2

1. مقدمة:

تتمحور هذه الورقة البحثية حول موضوع بالغ الأهمية ويتعلق بالأوضاع الاقتصادية في الجزائر في السنوات الأولى بعد الاستقلال ، حيث خلف الاستعمار الفرنسي دمار ا مسّ كل المجالاتخاصة التجارة والصناعة والزراعة،فكان تحديا بارزا و على الدولة الجزائرية مواجهة تلك الوضعية من خلال نهج الخيار الاشتراكي ومحاولة إعادة بناء ما دمره الاستعمار الفرنسي

لقد ترك الاستعمار الفرنسي وضعية كارثية على مستوى التجارة والصناعة والزراعة ، جعلت مهمة تنشيط الاقتصاد صعبة جدا خاصة وأن العملية تتطلب أموالا وخبرات ومرافق ووسائل ترتبط بالتجارة والصناعة والزراعة ، وعليه سنحاول ابراز الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة وكيف حاولت الدولة الجزائرية النهوض بهذا القطاع المهم ؟.

2. التحولات السياسية:

لا يمكن استعراض الواقع الاقتصادي دون التحدث عن التحولات السياسية حيث تميزت بالانشغال ببعض بنود اتفاقيات إيفيان وإنهائها خاصة ما تعلق بالتحرّر من القيود العسكرية ،حيث تمّ جلاء القوات الفرنسية من التراب الوطني منذ عام 1964م ثم عن القاعدة العسكرية(رقان) الواقعة بالجنوب الغربي الجزائري في شهر ماي 1967م وبعدها قاعدة

المرسى الكبير في 31جانفي عام 1968م ، بعد حركة 19 جوان 1965م[1] التي أبعدت بن بلة عن الحكم ليخلفه وزير الدفاع العقيد هواري بومدين عن طريق ما أسماه بحركة "التصحيح الثوري".

اهتمت الجزائر بالسياسة الخارجية حيث انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962م ،كما أنها سارت على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وفي ظل هذه المرحلة نشب نزاع حدودي خطير بين الجزائر و المغرب في أكتوبر عام 1963م ،فالمغاربة كانوا يأملون أن تعدّل الحدود الصحراوية التي وضعتها فرنسا على حسابهم،وذلك طبقا لاتفاق وقعه محمد الخامس والحكومة المؤقتة للجمهورية [2]الجزائرية, لقد عملت الحكومة الجزائرية على [3]جعل دولة الجزائر

دولة[4] مجالس شعبية وجمعيات متنوعة خلال الفترة الممتدة بين 1964-1969م فمرحلة الرئيس هواري بومدين كانت رافضة للرومانسية الثورية لذلك أعاد تنظيم البلاد وتجهيزها باقتصاد حديث ، وأقام مؤسسات بلدية إقليمية تمثلت في الإصلاح البلدي لعام 1965 ،وإصلاح الولايات لعام 1969م حيث زوّدوا البلاد بمؤسسات تمثيلية مكوّنة من مجالس شعبية بلدية و مجالس ولائية منتخبة من قوائم يقدمها الحزب ،وفي عام 1976م أقر الميثاق الوطني في إستفتاء شعبي مبني على أسس إشتراكية طموحة واستمرت الجزائر في نفس السياسة إلى نهاية الثمانينات و المبنية على النهج الاشتراكي وعلى سياسة الحزب الواحد.

---

[1]جودي الأخضر بو الطمين : مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، البعث قسنطينة، الجزائر: 1993 ، ص5 11.

[2]شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة تر عيسى عصفور ، ط1، منشورات عويدات 1983 ، ص 199 .

[3]جودي الأخضر بو الطمين، المرجع السابق ص120.

4 شارل روبير أجيرون المرجع السابق ،ص:المرجع السابق ، ص 201.

3. التحولات الاجتماعية:

وحتى اجتماعيا فالظروف كانت قاسية فهي نتيجة الاستعمار الذي حاول هدم البنية الاجتماعية عن طريق سن القوانين التي تخدمه فقد صادر الأراضي من الجزائريين في الريف و استحوذ على الملكية العقارية في المدن، وعلى التجارة و الصناعة وهذا خدمة لمجموعة الأوربيين التي تشكل قسما من المجتمع الجزائري إلى جانب مجموعة الشعب الجزائري ، فالمجموعة الأولى تتكون من الأوربيين الذين وفدوا إلى الجزائر في ظل الاحتلال ،وكان منهم إقطاعيون في الريف،و رأسماليون في المدن وكانت لهم كلمة لدى حكومة فرنسا، رغم أنّهم يختلفون عرقا ولغة وعادات إلا أنهم أمام

مصلحتهم وضد الجزائريين فهم كتلة واحدة ، و أما مجموعة الشعب الجزائري فكانوا يحتلون المركز الأدنى من السلم الاجتماعي.

و بعد الاستقلال فقد كانت الأوضاع الاجتماعية سيئة في مراحلها الأولى ثم تحسنت بعد ذلك نظرا لاهتمام الدولة بالفرد وظروف الحياة الضرورية فالوضع الاجتماعي غداة الاستقلال كان مقلقا ففي عام 1963 بلغ عدد العاطلين عن العمل مليونين كما أن مليونين و600ألف شخص لا مورد لهم وقد حاولت الحكومة منذ السنوات الأولى للاستقلال أن تهتم بالصحة والإسكان و الشغل ففي ميدان الصحة كان هناك 285 طبيب و 38 جراح أسنان و70 صيدليا هذا سنة 1963 ،ثم ارتفع العدد خاصة في المخطط الثلاثي1967-1969 إلى1723 طبيب، و210 صيدلي و176 جراح أسنان و373 قابلة كما أنّ مراكز العلاج إرتفع إلى1846 مركز [1]وتمّ برمجة بناء عيادات ومستشفيات ، أما في ميدان السكن فقد تم بناء 30 ألف سكن بالمدن و14 ألف سكن بالأرياف ، كما تم الشروع في بناء 11000 سكن بالمدن[2] ومثلها بالأرياف و تم تخصيص 2000 سكن لتعاونيات المجاهدين ، وقد بلغ عدد العمال

---

[1] رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)ط2 ش.و .ن.ت ،ص ص 91-93.

[2] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق ،ص 195.

حسب إحصاء 1966: 2832200 منهم 234100 مغترب هؤلاء المغتربين الذين هاجروا إلى فرنسا قبل الاستقلال، وبعده[1].

أصبحت ظاهرة الهجرة محل اهتمام الحكومة نظرا لما يتعرض إليه الجزائريون في فرنسا من إهانات و توبيخ وفي بعض الأحيان إلى الطرد فالصعوبات الاجتماعية التي ميزت الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال هي التي دفعت إلى هجرة بعض الجزائريين إلى فرنسا، و إلى مناطق أخرى مختلفة بحثا عن القوت ، في ديسمبر 1968م وقّعت الجزائر على النص الرسمي الذي أعطت فرنسا رأيها في الهجرة و بالتالي عملت الجزائر على جعل الهجرة نحو فرنسا على المنوال الذي نصت عليها اتفاقيات إيفيان ،ووافقا على مبدأ الدفع السنوي للهجرة الذي حدّد ما بين 1968-1971 ب: 35000 عامل.[2]

وابتداء من 1973 ظهر اهتمام كبير بالهجرة وبدأت تنظم محاضرات ومناقشات خاصة أثناء انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في سبتمبر 1973و بالتالي إعادة مكانته و قيمة المهاجرين و أصبحت العلاقة الجزائرية الفرنسية مختلفة عن السابق وظهر اهتمام بالجالية الجزائرية في فرنسا.

إنّ الكثير من الاحتياجات الاجتماعية بدأت تحقق لذلك فقد إتجه إهتمام الحكومة إلى تحسين أكثر للمعيشة ،و التوسع في المنتجات الصناعية والخدمات وقد شهدت الحياة الاجتماعية تحسنا ملحوظا بعد [3]الاستقلال وهذا راجع إلى إهتمام الدولة بتحقيق الشروط الضرورية للحياة من سكن و صحة وشغل، رغم أنّ المهمة كانت صعبة لأنّ ما أستغلّ و دمّر و فقّر في 132 سنة لا يمكن استدراكه في[4] بضع سنين.

---

[1] جودي الأخضر بو الطمين : المرجع السابق ، ص 119.

[2] DJilaliBenamrane : L’émigration Algérienne en France passé ; présent et devenir. S.N. d’édition et de diffusion, Alger 1983.،p105

[3] IBID: pp. 105-107.

[4] عبد الحميد الإبراهيمي :تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الثقافة ، العدد83، الجزائر سبتمبر أكتوبر 1984 ،ص 18.

4. التحولات الاقتصادية: من الدمار الاستعماري إلى التحدي والبناء :

لقد اهتمت الجزائر بالجانب الاقتصادي وما زاد الأمور تعقيدا هو الخراب والدمار الذي خلفه الاستعمار أثناء طرده من البلاد فوضعية الزراعة والصناعة و التجارة كانت سيئة، ففي الفترة الاستعمارية كانت مصدر الرزق الأساسي لسكان الريف، والأرض الجزائرية تتوفر على عدد هام من الماشية التي تمثّل هي أيضا مصدر قوت للأهالي لكنها تأثرت كثيرا بحالة الجفاف الذي غالبا ما يتلف ماشية الغنم ، وهي أهم ثروة بالنسبة لسكان الهضاب والجنوب ، ولو أنّها وجدت العناية اللازمة لأصبحت ثروة هامة في يد الأهالي و الأوربيين لكن العوامل السابقة وعوامل أخرى حالت دون تقدمها [1]

وهناك أيضا مصدر مهم وهو الصيد البحري فهو يشمل ثلاثة أنواع على الساحل الجزائري فهناك صيد الأسماك التي تستهلك محليا و صيد الأسماك التي تدخر مثل السردين و الطن ، كذلك صيد المرجان لكن هذه الثروة كانت حكرا على الإيطاليين والأسبان وتشغل نحو ستة[2] آلاف

أما فيما يخص الميدان الصناعي فقد قامت فرنسا بمنع التصنيع في الجزائر بكل قوة وهذا بهدف إبقائها سوقا للسلع الصناعية الفرنسية الحديثة وترويجا [3]لمنتجاتها، لذلك فقد بقيت الصناعة ضعيفة خاصة الصناعة الأهلية التي كانت تشمل صناعة نسيج الزرابي و الثياب الصوفية من برانس وحيّاك وغيرها ، ويوجد بالجزائر حوالي 300 معمل للزرابي تشغّل نحو الثلاثة آلاف من رجال و نساء ، وهناك أيضا معامل عائلية منتشرة في الجنوب خاصة بلاد ميزاب وبلاد جبال عمور ، كما أنّ بعض الأهالي بدؤوا في تكوين معامل عصرية تشمل مختلف الصناعات كمعامل الموهوب

---

[1] أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 360 .

[2] المصدر نفسه ، ص 362.

[3] رابح تركي :المرجع السابق ،ص89.

بالجزائر، و ابن جيكو بقسنطينة للدخان و السجائر ، أيضا هناك معامل إبن ونيش بالعاصمة لصناعة الخشب وغيرها.[1]

لقد ظلت السيطرة في يد المعمرين الذين كانوا يتمتعون بالقروض ويحتكرون التجهيزات ويسيطرون على الميزانية التي كانت تعطي البرجوازيين الجزائريين الفتات فقط، والهوة كانت كبيرة بين الجزائريين والأوربيين فإذا أخذنا المؤسسات الاقتصادية نجد أن نصيب 100 ألف مؤسسة جزائرية تقدر ب33مليارا من الفرنكات ،وفي المقابل مداخيل 65ألف مؤسسة أوربية تساوي 375 مليار ، فضلا عن ذلك 90% من النشاط التجاري والصناعي بقي في يد[2] الأوربيين ، وهناك عامل مهم زاد في نشاط الصناعة و هو إكتشاف البترول و الغاز في الصحراء الجزائرية، حيث تم استثمار 668مليار فرنك فرنسي مقابل التجهيز في [3]المرحلة الأولى ، هذه الاستثمارات الكبيرة و الأموال الطائلة هي التي جعلت السلطات الفرنسية تحرص على إضعاف الصناعة المحلية وعدم فتح الباب للجزائريين و إبقائها مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي[4]

أما بالنسبة للتجارة فلم تكن أحسن حالا من الصناعة ، حيث كانت القروض معدومة على الجزائريين و متوفرة بشكل كبير للتجار و الصنّاع و الفلاحين [5]الأوربيين الذين سيطروا على التجارة الخارجية و الداخلية معا ، و كوّنوا شبكات متداخلة مسيطرة على كل المرافق الاقتصادية في البلاد حتى أصبحت الجزائر سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية ، مع جلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية و بأثمان زهيدة .

---

[1] أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص.364.

[2] Mohamed harbi : la guerre commence en Algérie ، édition complexe،Bruxelles ،1998 pp.89-91

[3] Jean-Claude Martens : le modèle algérien de développement bilan d'une decemie (1962-1972)، (p.S. N) d'édition et de diffusion ،Alger ،1973 ،p.25.

[4] رابح تركي :المرجع السابق، ص ص 89-90

[5] أحمد توفيق المدني :المصدر السابق، ص 367.

لقد قام الاستعمار الفرنسي بخنق التجارة الخارجية و أصبح ميزان التجارة الخارجية خاسرا لأن كل عمليات التصدير و الاستيراد مرتبطة [1]بفرنسا كانت التجارة كالآتي : الواردات 483 مليون و600 ألف فرنك ،و الصادرات 352مليون و 100 ألف فرنك فالميزان الجزائري خاسر937 وخلال الثلاثة أشهر الأولى فقد بلغت الصادرات 924 مليون و494 ألف وأما الواردات فقد قدّرت ب: 857 مليون و176 ألف فرنك ، [7] لكن الأرباح كان يجمعها المعمرين على حساب الجزائر وفرنسا معا ، و الملاحظ أنّ السيطرة بقية في يد الفرنسيين والمعمرين سواء الداخلية أو الخارجية إلى غاية الاستقلال عام 1962 .

وفيما يخص القطاع الزراعي فقد اهتمت الحكومة بالأرض وطبقت القوانين المتعلقة بالقطاع الاشتراكي المسيّر ذاتيا وفق توجيهات الحزب و أهداف الميثاق الوطني ،وقد وصل عدد الفلاحين إلى غاية 1967 مليونين ونصف موزعين على 2080 وحدة تتربّع على مساحة مليونين و 300 ألف هكتار وأكدت الحكومة على الإصلاح الزراعي مع مكننة الفلاحة و تطويرها[3] وقد طبقت الدولة الثورة الزراعية في بداية السبعينات وتم إنشاء 5261 تعاونيةٍ[4] ومع التحولات الاقتصادية فقد تخلت الحكومة عن الثورة الزراعية وظهرت المستثمرات الفلاحية منذ بداية الثمانينات.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد سلمت بعض المصانع الكبرى التي تمتلكها شركات فرنسية و جميع المشاريع "السائبة" للتسيير الذاتي وبالنسبة للمشاريع الصناعية الكبرى المسيّرة كانت لا تضم أكثر من 10 آلاف عامل[5] وتطبيقا لمقررات برنامج طرابلس وميثاق الجزائر فقد تمّ تأميم مجموع الثروات المنجمية بعد القرار الذي إتّخذه مجلس الثورة و

---

[1] محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص43.

[2] جريدة النجاح :مقال " التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا"، العدد 1999، 2جوان 1937.

[3] جودي الأخضر بو الطمين : المرجع السابق ، ص116

[4] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق ، ص 203.

[5] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق ، ص 194.

الحكومة عام 1966م و أنشأت الشركة الوطنية للبحث و إستغلال المناجم مع التدعيم المباشر من الدولة ، لقد كانت عملية التأميم حافزا مهما لبناء قاعدة صناعية صلبة بعد التخلص من السيطرة الفرنسية حيث شرعت الحكومة في إنشاء المصانع كمصنع الحجار للحديد و الصلب باعتبار أن الحديد هو أمّ الصناعات، أيضا الميكانيكية والعتاد الفلاحي، وعتاد الأشغال العمومية الري والصناعة الكهربائية والإلكترونية والاهتمام بصناعة الزجاج و الخزف والصناعات الخفيفة الأخرى من مواد غذائية وغيرها،و الأهم من هذا هو التطور الملحوظ في صناعة المحروقات أي تكرير البترول وتمييع الغاز بمركبات أرزيو الجزائر وسكيكدة[1] ومنذ إتمام الأربع سنوات الأولى (1970 –1973) و إصدار المخطط الثاني (1974-1977) والجزائر تسعى إلى تحريك و تنشيط مسيرتها في التصنيع وهذا بدفع عجلة الاقتصاد لكنها إصطدمت بالجمود العالمي وإنخفاض صادراتها من البترول.[2]

لقد كانت معظم العلاقات التجارية قائمة بين الجزائر و فرنسا، وقد صدرت الجزائر عام 1964 إلى فرنسا ما قيمته ثلاثة مليارات دينار، وإستوردت بقيمة 2،4 مليار دينار ، ولذلك سعت الحكومة إلى إقامة علاقات مع الدول الاشتراكية خاصة مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم قروضا ومعونة فنية ووسعت العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية خاصة المجموعة الاقتصادية الأوربية بنحو 70 % نصفها مع فرنسا ،

وامتدت إلى دول أمريكية كالولايات المتحدة الأمريكية بنحو 10% ، وفي السبعينات ظهر شركاء جدد كايطاليا واليابان و ألمانيا،[1]

و تشير أرقام وزارة التخطيط أن قيمة ما إستوردته الجزائر قد بلغ سنة 1983 حوالي 50 مليار دينار جزائري وأنّ قيمة ما صدرته في نفس السنة بلغ 61مليار دينار جزائري أي هناك

---

[1] جودي الأخضر بو الطمين : المرجع السابق ،ص ص .117-118.

[2] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص194.

[1] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق ، ص ص 196-197.

فائض لكن ما يقارب 60 مليار دينار هي من المحروقات و مشتقّاتها، و الباقي يتوزع على أنواع أخرى من الصادرات ، وهذا يشكّل خطرا أي أنّ الجزائر لم تصدر في سنة 1983 إلا ما قيمته 178 مليون دينار من المواد الغذائية ،و المشروبات في حين بلغت قيمة ما صدرت من نفس المواد عام 1981 ب 519 مليون دينار[2] فنلاحظ أنّ هناك تراجع ، وبعد الإتفاق الذي أبرم بين فرنسا والجزائر في فبراير 1982 حول سعر الغاز وحجم الكميات المستوردة، فقد تغير الوضع حيث سجلت الواردات من الغاز 5،9 مليون طن سنة 1982 مقابل 4،06 مليون طن سنة1981 ،و الإحصائيات تشير إلى32% من الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات إلى فرنسا هذا عام 1982 ،[3] لقد كان التطور الحاسم لهذه الظواهر في صميم اهتمامات المخطط الخماسي 1980-1984م الذي سعى إلى تحقيق نماذج أفضل من الاستهلاك وتوزيع الدخل و تنظيم الإنتاج ، وفي المخطط الذي جاء في 1985 م أي الخماسي الثاني فقد ركزت الدولة على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير ماليتها و تقييم رأس المال المحدث ، و تقوية طاقة الإنتاج ، وتكييفها مع تكامل السوق[4]

لقد أصبحت مشاريع التصنيع الضخمة من بين المشاكل التي واجهتها الجزائر في الثمانينات حيث اصطدمت بالأزمة الاقتصادية العالمية و بانخفاض أسعار المحروقات ظهرت إشكالية وهي هل تستثمر الدولة في المشاريع الضخمة التي تتطلب الاستدانة؟ أم تبني نهج جديد قائم على ترشيد التسيير والتحكم في المشاريع الموجودة مع عدم الاعتماد المكثف على المواد الخارجية لتمويل المشاريع ، وتم التوصل إلى إعادة النظر في المنهج الاقتصادي مع التطبيع لبعض المشاريع الضخمة وظهرت

---

[2] جريدة الشعب: العدد 6755،الجزائر: 4 جويلية 1985.

[3] محمد الميلي : ابن باديس وعروبة الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر: 1973 ، ص231.

[4] عبد الحميد الإبراهيمي : "تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" ،مجلة الثقافة ، العدد 83 ، الجزائر:سبتمبر-أكتوبر 1984،ص18.

فكرة إعادة هيكلة [1]المؤسسات هذه المرحلة التي شددت على الأعمال المتنوعة خاصة حسن تسيير الجهاز الاقتصادي وتقييم الرأسمال المحدث، و توسيع طاقة الإنتاج و تكييفها مع تعامل السوق ، وتعديل ممارسات التسيير المركز للاقتصاد في جميع المستويات وتنشيط وتطوير أدوات تنظيم السوق بواسطة الأسعار و القروض و تطبيق اللامركزية في المسؤوليات مع تطوير التأطير والتأهيل و التنظيم.

5. خاتمة:

يمكن القول أن الدولة الجزائرية الفتية حاولت النهوض بالاقتصاد الوطني رغم مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي ترك دمارا شاملا ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل امتد إلى الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي . فالدارس لتاريخ هذه المرحلة العصيبة يدرك الاستغلال الفضيع للاقتصاد الجزائري طيلة 132 من الاحتلال ، ولما تأكد الفرنسيون أن طردهم من الجزائر مسألة وقت فقط .قاموا بتخريب كل شيء خاصة الجانب الاقتصادي مما يؤكد بشاعة الاحتلال وحقده على الجزائريين وعدم تقبله فكرة انتصار الثورة الجزائرية لأن الجزائر كانت قاعدة اقتصادية مهمة لفرنسا بل لأوروبا ..ودليلنا الإحصائيات التي ذكرناها قبل الاستقلال لنبين مرارة استغلال الأرض والتجارة والصناعة.

والملاحظ أن الدولة اعتمدت النهج الاشتراكي محاولة منها لتدارك الوضع السيئ في تلك المرحلة العصيبة والاعتماد على مخططات اقتصادية وسياسة التأميمات لبناء اقتصاد جزائري خاصة في العقد الثاني من مرحلة الاستقلال .

[1] محمد الميلي: المرجع السابق ، ص 287.

" الأوضاع الاقتصادية بعمالة وهران بين 1919-1939"

"The economic situations in the Department of Oran between 1919-1939"

د. عبد الرحمن تونسي
جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة

1. مقدمة:

كان يغلب على الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي الطابع الفلاحي، إلى جانب بعض الصناعات الحرفية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي، إذ كان المستعمرون الأوائل يعلمون بمكانة الأرض عند الجزائريين إلا أنهم أمعنوا في نهبها. ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر، و قد تركز نشاط المستوطنين الاقتصادي في الغرب الجزائري لتوفر الظروف المواتية لذلك حتى عرف الغرب الوهراني بجنة المستوطنين.[1]

2. زراعة موجهة لخدمة الاقتصاد الكولونيالي:

يجمع المختصون على اعتبار الزراعة مقياس لصحة الوضع الاقتصادي، اذ تعرض الغرب الجزائري لسياسة استيطانية ممنهجة، حيث استقرت به أكبر كثافة سكانية أوروبية في الجزائر، وشعر سكانها الأصليون بالأشكال الحقيقية للسيطرة الاستعمارية. وقد أدى

[1] - الغرب الجزائري هو المركب اللغوي الذي يقابله المصطلح الفرنسي Oranie، و الذي أطلق على المنطقة الشمالية الغربية للجزائر من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية.

ازدهار زراعة الكولون بأحدهم André Siegfried الى تشـبيه الجزائر بكاليفورنيا الأمريكية.[1] و ادى توفر الظروف المختلفة في المنطقة لقيام اقتصـاد كولونيا لي قوي، اسـتقطبت من خلالها المستوطنين الأوربيين من آفاق متعددة. و من هذه الشروط نذكر مايلي:

2.1 الشروط الطبيعية والبشرية:

2.1.1 الطبيعية:

- **السـهول:** تحوي المنطقة الشـمالية الغربية من الجزائر سـهول سـاحلية وأخرى داخلية، والمتمثلة في سهول المالح، عين الترك، شرق وهران، الهبرة وسيق، عشعاشة وسيدي لخضـر على السـاحل. أما في وسـط المنطقة فنجد أحواض الأطلس التلي الداخلية المتكونة من سهول لالا مغنية، الحناية، سيدي بلعباس، معسكر وغليزان، وهي السهول الأكثر إنتاجا للحبوب والخضر والفواكه.[2] في حين نجد جنوب سيدي بلعباس وتلمسان مناطق استبسية شبه جافة اقل مردودا فلاحيا، أهمها سهول سبدو وتلاغ، اذ تنتشر في هذه الفضاءات تربية الحيوانات وجانب محدود من زراعة الحبوب بمردود ضئيل 7ق/هـ.[3]
- **المناخ:** تنخرط منطقة الغرب الجزائري في المجال المناخي الشـبه جاف، فهي تمثل حسب علماء المناخ النموذج الحي للمناخ المتوسطي، إذ تتميز بضعف كمية تساقط الأمطار وعدم انتظامها، الذي يتأثر بالمؤثرات المتوسـطية من الشـمال والقارية من الجنوب[4] اذ تظهر سنوياً تباينات واضحة في كميات الأمطار المتساقطة في عموم القطر الجزائري، تتجاوز

---

[1] - Corinne Desmulie, L'agriculture en Algérie dans les années 30, http://economix.u-paris10.fr/pdf/colloques/2008_RTP/Desmulie_Corinne.pdf (extraits)

[2] - Dalila Yahiaoui, L'Impact des variations climatiques sur l'agriculture en Oranie, Magistère en Biologie, Oran1, 2015, p 38.

[3] - Ibid. 38.

[4] - Ibid. p 17.

تارة معدلاتها القياسية بشكل واضح وجلي، فتوفر بيئة مناسبة لنجـــاح العملية الزراعية، وتارة أخرى تنحدر دون مستوياتها الطبيعية إلى الحد الذي تشكل فيه خطراً حقيقياً وتهديداً أكيداً للإنتاج، بخاصة المناطق التي تعتمـد فـي زراعتها على الأمطار فقط. فعلى سبيل المثال لا الحصـر، يقع الجزء الكبير من منطقة سـيدي بلعباس ضـمن الخريطة المطرية الجزائرية بين 400 و500 ملم، إلا أن مجموع تســاقطات الأمطار المســجلة في نهاية الأربعينيات من القرن العشــرين لم تتجاوز 400 ملم، كما تميزت ســنة 1944-1945 بجفاف اســتثنائي وتساقط سنوي حدد بـ 213.5 ملم فقط بالنسبة لمنطقة سيدي بلعباس.[1]

2.1.2 الشروط المادية والبشرية:

2.1.2.1 وســائل التســيير الفلاحي : كانت الســلطة الاســتعمارية منذ الوهلة الأولى ممتعضـــة من التكامل الاقتصـــادي الذي تحققه القبيلة بين افرادها في توزيع الأعمال و الأرباح، و لضــرب هذه البنية القبلية المتينة أوجدت وســائل جديدة تنافس القوة المحلية و لم لا اضعافها.2 إلا انه و بسبب الفشل الذريع الذي لحق بالمؤسسات الجديدة، نظرا لنفور الجزائريين منها، لجأت المؤســســات الاســتعمارية دوريا إلى التغيير في أســمائها دون وســائلها وأهدافها، ومنها":جماعة الفلاح صندوق المال المشترك" قطاعات التحسينات الريفية، وأخيرا الشركات الزراعية للاحتياط، والفروع التابعة لها.

2.1.2.1.1 الشركات الأهلية للاحتياط (les Sociétés Indigènes de prévoyance)

---

[1] - مصطفى حجازي، الاستيطان الأوروبي وزراعة الكروم بمنطقة سيدي بلعباس بين 1870-1954، مجلة المواقف، جامعة معسكر العدد 10، ديسمبر 2015، ص 94.

[2] - Hans-Hermann Münkner et Essowenaza Madjedje, Guide pour la gestion appropriée des coopératives de petits exploitants agricoles (GACOPEA) en Afrique francophone, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture Rome, 1994, p 11.

منظمات وضعت للتدخل في الاقتصاد الإسلامي عكس البنوك التي لم تتأقلم مع مطالب الأهالي المسلمين، وقد اولتها سلطات عمالة وهران اهمية كبرى لتأطير ومراقبة الفلاح الجزائري من خلال ما صدر عنها من تقارير[1]، أنشئت هذه المؤسسات بمقتضى قانون 14 أفريل 1893،[2] يرأسها قايد وأعضاؤها هم نفسهم أعضاء ما عرف بالجماعة وتتوزع على شكل مجموعات حسب المناطق. مهمتها الاحتياط إمام الأزمات الاقتصادية، ومساعدة الأهالي في الأرياف بتوزيع البذور وتخزين الحبوب وتقدم قروضا عينية ونقدية للفلاحين والخماسين، تسمح لهم بالحفاظ على مزروعاتهم وتساعدهم على تطوير أدواتهم الفلاحية ورعاية مواشيهم [3]. وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة، تتعلق بانخراط الفلاحين الجزائريين، فمن الناحية النظرية، أن هذه الشركات لا ترغم الفلاح على الانخراط، بل له الحرية في ذلك. لكن من الناحية العملية، فالأمر عكس ذلك تماما، فكل فلاح مسجل في سجلات الضريبة العقارية أو المؤسسات الزراعية، كان يتم تسجيله أليا كمنخرط في الشركة، وبالتالي فهو مطالب بدفع الاشتراكات السنوية، وقد كان يتم تحصيل هذه الاشتراكات بنفس طريقة تحصيل الضرائب، وبالتالي صار هذا الانتساب للشركة الربوية بمثابة عبء ضريبي جديد زاد في معاناة الفلاحين المحرومين[4].

وللاستفادة من خدماتها اشترط على الفلاح الجزائري امتلاك قطعة أرض و الإقامة الدائمة في الدوار المنتسب إليه مع عائلته، وتقديم مستخرج يثبت أداءه للضرائب المفروضة عليه، ودفعه للاشتراكات بشكل عادي منذ ثلاث سنوات على الأقل. و خلو صحيفة السوابق

[1] - Procès-verbal du Conseil Général d'Oran. Administration des Indigènes, 1904 ; P.V. du rapport préfectoral, 20 Octobre 1909, 28 Octobre 1911.

[2] - Roger Lequy. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In : Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. pp.41-99.

[3] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 232.

[4] -Edouard Maissiat, L’usure en Algérie, imprimerie Minerva, Alger , 1937,p 291.

من الجرائم والأعمال العدائية ضـد فرنسـا. و الأولوية في الاسـتفادة من الطلبات لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين.[1]

وهكذا تكون هذه الشـركات قد تحولت إلى أداة ابتزاز للفلاحين ووسـيلة إثراء لدى رجال هذه الشـركات المتحالفة مع المعمرين والإدارة المحلية وأعوانها من القياد وذوي النفوذ، لذا لا نتعجب من العدد الهام من القياد الذين اسـتأثروا بخدمات هذه الشـركات، مثلما حدث في منطقة الحضـنة الغربية، حيث قدرت قيمة القروض التي اسـتفاد منها قياد المنطقة سـنة 1935 ب 5.660.270 فرنك، وهم: القايد النذير عيسـى، والقايد محمد بوضـياف محمد الصـديق، بوضـياف القادر.[2] و كانت الأهداف المغرضـة لهذا الصـندوق هي رصـد كل ما ينتجه الأهالي من حبوب خاصـة القمح وادخاره لصـاح فرنسـا من جهة والتحكم في سـوق الحبوب من جهة أخرى.[3]

2.1.2.1.2 الغرف الزراعية: les chambres d'Agriculture

لمجابهة المشـاكل المختلفة التي تعترض الزراعة في الغرب الجزائري، كان لزاما إيجاد حلول مناسبة فتم التفكير في إنشاء الغرف التجارية في المنطقة، إذ اقتنع الحاكم العام جونار بهذا المطلب الكولونيالي، وأصـدر مرسـوم 31مارس 1902، الخاص تأسـيس غرف زراعية في الجزائر. عقدت الغرف الزراعية للقطاع الوهراني في 18 نوفمبر1904 اجتماعيا حدد مسـتقبل هذه الغرف، حيث اطلع الحاضـرون على قانون العضـوية وأسـاسـيات التسـيير الإداري للغرف التجارية. إذ تضـم كل غرفة 16 عضـوا 10 فرنسـيون و06 جزائريون، ينتخب

[1] -عدة بن داهة، الاسـتيطان والصـراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسـي للجزائر 1830-1962، ص 283.

[2] - كمال بيرم، المرجع السابق، ص 363.

[3] - Hervé N. Allangba, jacques Mimran et la « Guerre des moulins", chronique d'une « Rébellion » économique, Sciences sociales et humaines, Rev. CAMES - Série B, vol. 01, 1999, p 132.

الأعضاء الفرنسيون عن طريق الاقتراع العام على أن يبقى العضو المنتخب ستة سنوات في الغرفة قابلة للتمديد كل ثلاثة سنوات، أما الأعضاء الجزائريون فقد كانوا يعينون تعيينا من قبل الحاكم العام، ويتم اختيار عضـو لكل مقاطعة.[1] وتجتمع هذه الغرف مرتين في السـنة؛ الأولى في شهر مارس، والثانية في شهر نوفمبر، وذلك في دورات عادية، كما كانت تعقد دورات غير استثنائية بطلب من نصف أعضاء الغرفة أو بطلب من الحاكم العام.

2.1.2.1.3 **المكننة:** صـاحب دخول الرأسـمال الأوربي إلى الجزائر تطور في التقنيات الزراعية، و الأسـاليب التي تتناسـب مع الشـكل الجديد للإنتاج الرأسـمالي الذي يعتمد على المردود العالي و الجودة.[2] اذ ادخل المعمرون مختلف المعدات الفلاحية الحديثة في العملية الزراعية بالغرب الجزائري لاسـيما آليات الحصـاد و الدرس، والتي تعتبر من بين العوامل المسـاعدة في العملية الإنتاجية و التي لا يمكن لأي مزارع الاسـتغناء عنها و ذلك لما لهذه المعدات من فوائد مختلفة. و بدءا من 1925 كانت الزراعة الكولونيالية في الجزائر تستعمل حصادة واحدة لكل 100 هكتار مقابل واحدة لكل 400 هكتار بفرنسا، و المقارنة نفسها يمكن اعتمادها بالنسبة للجرارات، اذ أصبحت نتائجها جد واضحة في هذا القطاع مقارنة مع الطرق التقليدية التي يسـتعملها الأهالي المسلمين.

2.1.2.1.4 **مجال الحرث و قلب التربة:** عادة ما كان الفلاح الجزائري يبدأ عملية الحرث قبل بداية تساقط الأمطار، وغالبا ما كانت تتزامن مع النصف الثاني من شهر أكتوبر، فيبدأ الفلاح في استغلال الأرض بشكل جدي من خلال الحرث ونثر الأسمدة قبيل أيام من بدأ عملية الزرع والتي كانت تنطلق في اليوم الأول والثاني من شـهر ديسـمبر في أرض مهيأة.[3]و بعد الري تحتاج البذور إلى

---

[1] - Jor. Off. du 3 avril 1902. Créant, en Algérie, et règlement des Chambres d'agriculture.

[2] - حميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاسـتعمارية و الاسـتيطانية في ا تجتمع الجزائري 1830 - 1954، منشورات المركز الوطني للدراسـات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص 60.

[3] - خديجة بختاوي، السياسة الزراعية الفرنسية، المقال السابق، ص 269.

الحرارة للنمو، فينتقل الفلاح إلى عملية نزع الأعشاب الضارة وإعادة تقليب الأرض بشكل خفيف، ثم تزود بالماء مرة أخرى عن طريق التساقط أو الرش، وبظهور الاخضرار تتجلى نتائج التجربة ايجابيا أو سلبيا، وهنا لاحظوا أن قمح ماهون وفلورانس قد عانى من مشكل الصدأ، بينما الأشرطة المزودة بالأسمدة وغير المسمدة قد بدت بنفس الصفة، أي عدم وجود اختلافات بينهما[1].

2.1.2.1.5 في مجال عملية التسميد والمبيدات: إن الطريقة القديمة التي كانت تستعمل لتسميد الأرض أو لاسترجاع خصوبتها، هي إما ترك الأرض بوراً للراحة سنة وحرثها سنة أخرى، أو تسميدها بفضلات بقايا الحيوانات. ولكلا الطريقتين مساوئهما، حيث أن ترك الأرض بوراً سنة كاملة دون استغلالها معناه عدم استغلال الفلاح لهذه الأرض التي هو بحاجة إلى استغلالها هذا إذا نظرنا من زاوية الاقتصاد الكلي فهذا معناه خسارة اقتصاديه كبيرة للبلاد ناتجة عن عدم استغلال الأرضي المتروكة بوراً، كما أن ترك الأرض بوراً لمدة معينة يسمح لنمو كثير من الأعشاب الضارة كالأشواك وغيرها. أما عن استعمال بقايا وفضلات الحيوانات فهي تساعد على نمو الأعشاب المضرة بالمحاصيل الفلاحية من جهة كما يساعد على نمو الأمراض الفطرية من جهة أخرى. وعليه فزيادة على ما قدمته عملية التصنيع من مختلف الآلات للقطاع الفلاحي، فإنها تقوم بإنتاج مختلف الأسمدة وهي عدة أنواع، لكل نوع أهميته وخواصه فمنها من يزيد الأرض أكثر خصوبة،[2] كما أدى التطور التقني إلى اكتشاف كثير من الآلات المتخصصة في الجني كآلات المتخصصة في جني محصول البطاطس أو المتخصصة في غسل كل من اللفت والجزر وغيرها، وكذلك وسائل النقل التي لعبت دوراً هاما في تدعيم العملية الإنتاجية.[3]

2.1.2.1.6 تدعيم العملية الزراعية بمجموعة من السدود:

تتركز اغلب السدود في عمالة وهران نظرا لظاهرة الجفاف، إذا ما قورنت مع عمالتي الجزائر وقسنطينة، فعمالة وهران بحاجة إلى بناء السدود للري و التموين بالماء الشروب،

---

[1] - خديجة بختاوي، السياسة الزراعية الفرنسية، المقال السابق، ص 270.

[2] - نفسه، ص 270.

[3] - نفسه، ص 269.

ناهيك عن المصانع المنتشرة بالعمالة، و قد شهد قطاع الري عامة و السدود خاصة عملية إعادة تهيئة هيكلية و بناء سدود جديدة مثل وادي فرقوق و الشرفة و تليلات و سانت ايمي و وادي ماقون، أما السدود التي جاءت على اثر إصلاحات 1933 فنذكر بوحنيفية و بني بهدل و بخدة.[1] و يبقى أهمها في مخططات الغرف الزراعية السابقة الذكرالسدودالتالية: بني بهدل ومفروش و الشرفة و بوحنيفية .

2.1.3 إنتاج زراعي وفيرفي خدمة اقتصاد الميتروبول:

تنوعت المحاصيل الزراعية في الغرب الجزائري ما جعله محل استقطاب السوق الأوربية عامة و الفرنسية خاصة، و يمكن تصنيفها حسب أهميتها الاقتصادية:

2.1.3.1 الحبوب: تعتبر أساس النشاط الاقتصادي للسكان المحليين، كونها الغذاء الرئيس لهم وعلى رأسها القمح الصلب والشعير، مما سهل الأمر على الوافدين الجدد الاستثمار فيها بعد مصادرة أجود الأراضي من ملاكها الأصليين.[2]إذ غطت الحبوب مساحات واسعة من التل الوهراني والهضاب العليا الغربية وجزء لا باس به من الجنوب الوهراني. يمكن تصنيف الحبوب حسي أهميتها إلى:

- **القمح** : يشكل الغذاء الرئيسي للإنسان لغناه وبنسبة هامة من البروتينات النباتية، معظم انتاج القمح كان لا يزال في يد الاهالي الجزائريين، خاصة الصلب منه، حيث بلغت المساحة المستغلة في الجزائر كلها 967.232 ه (1928)، مقابل 409.854 ه للكولون. علما ان الجزائر المستعمرة قد صدرت سنة 1928: 1.867.484 قنطار نحو فرنسا، و68.314 قنطار نحو الخارج.[3]

---

[1] - Algérie. Délégations financières algériennes, 13éme Séance sur les Colons. Vendredi 8 juin 1934, p 673

[2] - Despois Jean, Le blé en Algérie, In : Annales de Géographie, t. 60, n°319, 1951. p157.

[3] - Demangeon Albert. Le commerce du blé dans l'Afrique du Nord. In : Annales de Géographie, t. 38, n°216, 1929. pp. 628-629.

- **القمح اللين:** يكتسي القمح اللين أهمية أكثر بالنظر إلى الطلب المتزايد عليه، والنسبة العالية من الدقيق الموجود فيه.[1] ورغم ادعاء بعض الكتابات الفرنسية ان الغزاة الأوائل من الفرنسيين من ادخل هذا النوع من القمح الى الجزائر الا انهم يعترفون في نفس هذه الكتابات بوجود هذا النوع في الجزائر العثمانية تحت مسميات محلية من خلال ما ذكره علماء النبات THABUT, DUCELIER, BOEUF. وعلى العموم فإننا نجد أربعة مجموعات من القمح اللين في الجزائر:

1- نوع وجد قبل دخول الفرنسيين 1830 في ثقافة الاستهلاك المحلي.

2- قمح دخل مع بداية الاحتلال المعروف ب (قمح البلدblés de pays).

3- قمح دخل في بداية القرن العشرين. 4- قمح هجين. [2]

وبناء على الإحصائيات، فإن إنتاجه بلغ 354492 قنطار في مساحة تقدر بـ 38507 هكتار خلال الموسم الزراعي 1929-1930[3] في معسكر وحدها. والملاحظ في هذه الأرقام أن إنتاج الأوروبيين من القمح اللين، قدر بـ 307207 قنطار أي بنسبة تتجاوز 80%.[4]

- **القمح الصلب:** شهد الإنتاج تراجعا ملحوظا خلال فترة الممتدة من 1911 إلى 1925، اذ سجلنا في الفترة من (1911 إلى 1915) 21 قنطار، ثم 16.1 قنطارا (بين 1916 - 1920)، ليبقى الإنتاج مستقرا (بين 1921 - 1925) أي 16.1 قنطار.[1] كما شهدت أسعار القمح

---

[1] - Émile Miège. Les principales espèces et variétés de Blé cultivées en Afrique du Nord (Suite et Fin). In : Revue internationale de botanique appliquée et d'agriculture tropicale, 30e année, bulletin n°329-330, Mars-avril 1950. pp. 203-215.

2 - Les blés tendres cultivés en Algérie, et : DUCELLIER L. et LAUMONT P. La Production des blés de qualité en Algérie. - C.R. Journ. Econ. Oranie et Bull. Soc. Agr. Alg. no 490. Alger, 1934 dspace.ensa.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/646/1/ia00p119b.pdf

[3] - Statistique générale de l'Algérie, ALGER: Imprimerie E. PFISTER 1931.

[4] -Ibid.

[1] - جريدة النجاح: مقال "الحبوب في الجزائر"، العدد 2091، 14 جانفي 1938.

بنوعيه (الصلب واللين) تذبذبا ملحوظا تحكمت فيه الظروف الاقتصادية للمستعمرة وللمترو بول، إذ شهدت سنتي 1925 و1931 ارتفاعا ملحوظا لأسعار القمح بنوعيه، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الغرف الزراعية، من أجل تحسين مردود الحبوب، فإن أسعار القنطار الواحد من القمح نزلت من 230 فرنك إلى 100 فرنك خلال الفترة الممتدة من 1929 إلى 1932 الأمر الذي أثر سلبا على المنتجين والمصدرين[1]. في حين شكلت سنتي 1933 و1935 تدني رهيب للأسعار حسب الوكالة الزراعية الوهرانية CAO[2].

- **الشعير:** نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن انتاج الشعير الذي يشكل بدوره مع القمح غذاء أساسيا للشعب الجزائري، قد عرف تطورا ملحوظا في جميع دوائر القطاع الوهراني، كما أن مساحة أراضي الجزائريين فاقت أراضي الأوروبيين ولكن من حيث الانتاج قد اختلف الوضع، في حين ارتفع إنتاج الأوروبيين في دائرة وهران فقط، بالمقابل ارتفع إنتاج الجزائريين في كل من معسكر ومستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان، وهذا يدل على مدى استغلال الجزائريين للشعير، وملائم الظروف لزراعته في هذه المناطق.

2.1.3.2 العصر الذهبي للكروم في الغرب الجزائري:

[1] - Omar Bessaoud, La viticulture oranaise, au cœurs de l'économie coloniale. In : Abderrahmane Bouchène, Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, dir. Histoire de l'Algérie à la période coloniale (1830-1962), 2012, p. 425-428.

[2] - Daniel Lefeuvre, Chère Algérie : comptes et mécomptes de la tutelle coloniale (1930- 1962), Ed. Société française d'histoire d'outre-mer, 1997, p 52.

أخذت زراعة الكروم في الجزائر المستعمرة مكانة خاصة مذ أصيبت كروم فرنسا بوباء وباء قمل النبات القاتل الفيلوكسيرا phylloxéra سنة 1874،[1] إذ انتقل ما يقارب خمسين ألفاً من العائلات الفرنسية- وكان كثير منهم مزارعي كروم- إلى الجزائر بين 1871 و1990.[2]

زُرعت الكروم الجزائرية في البداية لمعالجة الجودة والكمية المنخفضة لأنبذة الجنوب الفرنسي. واستهلّتْ فرنسا إنتاج الأنبذة المهمة في الجزائر لزيادة تركيز كحول النبيذ الفرنسي وتعزيز طعمه.[3] وأصبحت مصدرا لثروة الكولون كما أنها كانت عاملا حاسما في نجاح الاستيطان الأوروبي، وبفضلها شذاذ الآفاق من الذين قدموا من أوربا من العيش في وضع مريح وكسب الثروة[4].

وبالنظر إلى أهميتها التجارية ووفرة شروط زراعتها، أولى الفرنسيون عناية خاصة للكروم في الجزائر المستعمرة،[5] على حساب زراعات أخرى كالقمح الذي يعتبر غذاء أساسيا للسكان الجزائريين اذ خصصت للكروم مساحة 400.000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية يملك المستوطنون الأوربيون تسعة أعشارها.[6]تقع معظم المساحة المخصصة للكروم في الغرب الجزائري، في بداية الاحتلال كانت جد محدودة إذ لم تكن تتجاوز عشرات الهكتارات، لكن

---

[1] - ISNART, Hildebert : " Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947), " Annales Économies, Sociétés, Civilisations, 1947, volume 2, n° 3, pages 288 - 300. selon d'autres ressources en 1863. voir: Giulia Meloni and Johan Swinnen, “The Rise and Fall of the World’s Largest Wine Exporter and its Institutional Legacy”, in: LICOS Centre for Institutions and Economic Performance, Paper Series 327/2013, p 6.

[2] - Ibid., p 7.

[3] - Ibid, pp 5 - 8.

[4] - Victor Démontes : l’Algérie économique, (Alger : imprimerie Algérienne 1930), tome IV, P 286.

[5] - Marcel Larnaude, LA VIGNE EN ALGÉRIE D'APRÈS H. ISNARD, Annales de Géographie, 57em Année, No. 308 (Octobre-Décembre 1948), pp. 356-359.

[6] - Launay Michel, Paysans algériens. La terre, la vigne et les hommes, Paris, Édition du Seuil, 1963, p 14.

بعد سنوات أخذت في الارتفاع حيث بلغت 3000 هكتار، وتمكنت من إنتاج 138000 هكتولتر من الخمور سنة 1905[1]. الواقع أن هذا الارتفاع في المساحة، قد واكبه ارتفاع إنتاج الخمور في الغرب الجزائري، كما يتضح في الجدول الآتي[2]:

الدائرة	المساحة (هكتار)	الإنتاج (هكتولتر)
وهران	69192.73	2573533.12
معسكر	10624.15	296763.00
مستغانم	3733838	121693761
سيدي بلعباس	2371693	87528528
تلمسان	1446437	448754.91
المجموع	155636.56	125012632.03

2.1.3.2.1 الكروم في عمالة وهران خلال سنة 1929-1930:

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن مساحة الكروم في دائرة معسكر، ارتفعت بشكل محسوس، حيث شملت مناطق عديدة مثل دومبال (هاشم)، سونيس (خلوية) البرج، عين فارس، وادي تاغية وذلك بسبب تزايد أسواق التصريف، وارتفاع مطرد في الأسعار[3]. أما بشأن مقارنتها ببقاي دوائر عمالة وهران يمكن القول أن مساحة الكروم بدائرة معسكر هي أقل من بقية الدوائر، وما يقال عن المساحة يقال عن إنتاج الخمور، ولعل ذلك يرجع إلى كون أن جزءا كبيرا من مساحة دائرة معسكر الإجمالية يقع في الهضاب العليا، ومناطق غير صالحة

---

[1] -Ibid. p26, et CASSER.J, petit Claude et Freissireng : op.cit, p.436.

[2] - Statistique générale de l’Algérie, Alger : imprimerie E. PFISTER 1931.

[3]- عام 1925: 82 فرنك للهكتولتر الواحد، عام 1926، 189 فرنك، عام 1928: 183 فرنك عام 1930: 193 فرنك. انظر، عبد اللطيف بن اشنهو: نفس المرجع، ص 164.

للكروم، وعليه فإن مساحات الكروم تتركز أساسا ببلديتي معسكر كاملة الصلاحيات والمختلطة، وبلدية كاشرو (سيدي قادة).

لا شك أن اهتمام الكولون بتجارة الخمور المربحة قد تجلت أكثر في المنافسة بينهم، وبين منتجي جنوب فرنسا الذين تقدموا بجملة مطالب في مختلف الجمعيات، واللقاءات تتمحور حول تحديد زراعة الكروم في الجزائر، وكمية الخمور الموجهة إلى فرنسا وفرض الرسوم الجمركية على الخمور القادمة من الجزائر. أما بخصوص السلطات الحاكمة، فإن الكروم تعد بالنسبة لها رمزا من رموز الاستعمار، ومصدرا من مصادر الدخل لما تدره من أموال على خزينة الدولة، وخير دليل على ذلك تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية الذي أصدر مرسوم 1873/1/8 القاضي بمنع استيراد الكرمة، وقضيب الكرمة من فرنسا لتجنيب المستعمرة (الجزائر)، الأزمة التي تعرضت لها كروم جنوب فرنسا من جراء آفة الفيلوكسيرا التي أجبرت عددا كبيرا من الملاك تقديم طلبات التنازل عن أراضيهم لاسيما خلال سنوات 1872، 1873، 1874[1].

2.1.3.3 زراعة القطن:

لتعويض النقص في إنتاج الحبوب اتجهت فرنسا نحو زراعة القطن التي كانت حينها زراعة ثانوية حسب G.Boyer، رغم توفر الظروف المناخية التي كانت تساعد على إقامة هذا النوع من الزراعات الصناعية، والتي سيكون لها شأن كبير في حالة اعتني بالصناعات النسيجية بالجزائر[2]. ولقي هذا المحصول رواجا خاصة بعد الحرب الكونية الأولى،وقد كانت فرنسا في السابق تعتمد بشكل مطلق على الولايات المتحدة الأمريكية على اقتناء هذه المادة إلى جانب الهند ومصر لتزويد مصانعها بهذه المادة الإستراتيجية، خاصة في صناعة النسيج.

---

[1] - Statistique générale de l'Algérie années : 1873-1875.et : ISNART, Hildebert : " Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947) " in : Annales Économies, Sociétés, Civilisations, 1947, volume 2, n° 3, pages 288 - 300.

[2] - G Boyer. La culture du coton en Oranie. In L'information géographique, volume 18, n°2, 1954, p 64.

إلا أن إنتاج القطن العالمي حسب الصحافة الاستعمارية في بداية الأمر لم يكن يسد الحاجيات الدولية، والجدول التالي يبين كمية الإنتاج مقابل الطلب العالمي (الوحدة:Balle):

السنوات	الإنتاج العالمي	الاستهلاك العالمي
1922/21	16.908.000B	21.135.000B
1923/22	19.050.000B	21.000.000B
1924/23	21.881.000B	21.000.000B
1925/24	23.283.000B	21.847.000B
1926/25	28.000.000B	23.294.000B

إذ نلاحظ من خلال ما سبق ان الطلب كان أكثر من العرض و هو ما سجلته التقارير العالمية و الفرنسية في سنوات الحرب و ما بعدها، إلا أن الوضع انقلب خلال السنتين الأخيرتين، بتفوق قيمة الإنتاج على قيمة الاستهلاك أي الطلب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وبسبب الاعتماد الشبه الكلي على الخارج ،فكرت فرنسا في الاعتماد على نفسها فأدخلت هذه الزراعة في الجزائر المستعمرة و بالخصوص في الغرب الجزائري، إذ انتشرت زراعته في غليزان وسيق وبريقو (المحمدية) حيث كانت زراعته تتطلب توفر مياه الري (بين 4000- 5000 م^3/ للهكتار الواحد، و قد شكل سد سيق المصدر الأساس لهذه المياه.[2]

2.1.3.4 الأشجار المثمرة: عرف إقليم الغرب الجزائري، تقنيات إنتاج شتائل الأشجار المثمرة عن طريق المستوطنين الفرنسيين الذين اكتشفوا صلاحية هذه المنطقة

[1] - George Masquelier, Le Problème du Coton et nos Colonies. In : Le Progrès. Journal de l'arrondissement d'Orléans-ville. 25/ 08 / 1927, p 01.

[2] - Tinthoin Robert. La crise du coton en Oranie. In : Annales de Géographie, t. 43, n°242, 1934. p 201.

لزراعة أشجار الفاكهة. وقد تم إدخال تقنية الشتائل في بداية الأمر لتلبية الحاجات المحلية و لإنشاء أوائل بساتين الفاكهة.

2.1.3.4.1 **أشجار الزيتون**: تعد شجرة الزيتون أحد ركائز الثقافة المتوسطية، فهي ذات موروث ديني وشعبي ممتد عبر التاريخ، وهي مصدر أمل السكان المحرومين من مشاريع التنمية في المناطق المهمشة، اذ ان كل ما فيها ينفع الناس، حطبا، وورقا، وثمارا، وزيتا.[1] وقد احتلت دائرة وهران المراتب الأولى من حيث الإنتاج و المساحة، بسبب التواجد الأوروبي المكثف و أيضا وفرة الأراضي الزراعية، و كان يقسم الإنتاج إلى قسمين: الأول خاص بالحفظ، و الثاني موجه للعصر أي استخراج الزيت. وقد شجعت فرنسا زراعة أشجار الزيتون، وخصصت لذلك جوائز لكل من يزرع أو يعمل على تلقيح الأشجار البرية، و هذا لمضاعفة الإنتاج فازداد عدد الأشجار و بلغت 13.033.520 شجرة تعطي من 350 إلى 400 مليون كلغ من الزيتون سنويا، و حوالي 450 هكتوليتر من زيت الزيتون، و قد شكل زيتون منطقة سيق المفارقة بجودته العالية التي بلغت الآفاق (La Sigoise).[2]

2.1.3.4.2 **أشجار التين:** هو من الأشجار العريقة، و قد استهلك الجزائريون ثمار التين جافة وطازجة، و قد وجدت على حالتها البرية و بعدها تم غرسها. لا تتطلب زراعته شروطا محددة، فأشجاره مقاومة للحرارة و الجفاف، يعطي ثمارا جيدة خاصة في المناطق الداخلية في المنخفضات والسهول والجبال، و كان من اختصاص الجزائري في بادئ الأمر، و نجده منتشرا على طول حواف الحقول و الطرق. و كان استهلاكه واسعا في منطقة مستغانم خاصة من قبل اليهود، وقد وجدوا فيه مادة أساسية لصناعة بعض المشروبات، بينما وجد فيه الجزائريون مصدرا غذائيا

---

[1] –وائل جميل حسن أبو حجر، زراعة الزيتون في محافظات غزة: دراسة في الجغرافية الزراعية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016م /هـ1437، ص 19.

[2] - PH. Guichard, Monographie de la commune de Saint-Denis-du-Sig, Oran 1937. P 01.

في أوقات الأزمات. وقد عرفت زراعته أزمة حادة في فترة الثلاثينات، و هذا بسبب الظروف المناخية، و أيضا بسبب المنافسة الخارجية خاصة من قبل الدول المجاورة.

2.1.3.4.3 الاستثمار في الخضر والفواكه كبديل الكروم و الحبوب: بعد تعرض إنتاج الحبوب و الكروم لازمات شديدة، اتجه الكولون مدعمين من الغرف الزراعية للاستثمار في الخضر خاصة البقوليات، والأشجار المثمرة خاصة الحمضيات.[1] فاختارت الغرفة الزراعية لعمالة وهران مجموعة من الحقول قصد غرسها بأنواع من الأشجار المثمرة، وكان الجديد فيها هو طريقة زراعتها.

2.1.3.5 ثروة حيوانية مغرية: تشكل الحيوانات بأنواعها المختلفة الضأن الماعز، الأبقار، الخيول، البغال، الحمير والجمال، جزءا من القطاع الفلاحي في الغرب الجزائري، إذ تزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية وربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل وعورة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة، كما ازدهرت تربية الخيول العربية بمنطقة شاوشاوا مهد الفروسية بالجزائر[2]. ولإعادة تحسين الثروة الحيوانية في الجزائر لجا المستوطنون للغرف الزراعية ، فظهرت مصالح بيطرية خاصة بتحسين السلالات الحيوانية .[3]

2.1.3.6 تجارة خارجية غير متوازنة : لقد أطلعتنا دراسة "منوغرافية" عامة حول مدينة وهران خلال فترة ما بين الحربين ، أن ميناؤها كان يعج بالحركة التجارية (تصديرا واستيرادا) ، فالمواد المستوردة لاسيما السكر والقهوة والشاي والتوابل والزيوت

---

[1] - Antoine Bernard de Raymond, « Une Algérie californienne » ? L'économie politique de la standardisation dans l'agriculture coloniale (1930-1962) »,in : Politix 2011/3 (n°95), p. 23-46.

[2] - علي كبريت، موسوعة التراث الشعبي لمنطقتي تيارت و تيسمسيلت، دار الحكمة الجزائر، 2007، ج2، ص 60.

[3] - بختاوي، المقال السابق، ص 270.

النباتية والأرز والخضر المجففة والبقول ، والصابون ، والشمع ، والكاغط ، والأقمشة بالجملة الموجهة خصيصا للجزائريين ، كلها منتجات مستوردة كانت تغطي الأسواق المحلية لاسيما في مدن القطاع الوهراني ، ومع ذلك كان التجار الجزائريون والمستهلكون أيضا يتضررون من عوامل عديدة .[1]

3. الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 تلقي بظلالها على الغرب الجزائري

شهدت الفترة ما بين 1914- 1920 عدة أزمات اقتصادية، كشفت عن الخصائص السلبية في البناء الاقتصادي الكولونيالي وارتباطه الوثيق بأوربا، من خلال نقص التجهيزات الصناعية والفلاحة بالمستعمرة (الخاصية الاستعمارية للاقتصاد) وهما عاملان مرتبطان أحدهما بالآخر، و قد ارتبطت أزمة 1920 الاقتصادية و التي امتدت إلى ما بعد 1923 بمشكل التموين بمادة القمح، في ظل استفحال فترة الجفاف وتأثر زراعته وتراجع الإنتاج.[2] وقد اهتزت الجزائر كغيرها من المقاطعات الأخرى لوقع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 والتي كانت لها عدة انعكاسات تجلت بصورة واضحة في تأزم وضع الاقتصاد الجزائري الذي كان مرتبطا بالاقتصاد الفرنسي. فقد تعرض القطاع الزراعي بشقيه التقليدي و الحديث لأزمة خانقة، و كان قطاع الحبوب أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن ازدهار قطاع الكروم أخفى و لو لفترة منذ العشرينات هذا الانهيار في قطاع الحبوب، فقد سجل إنتاج الخمور ارتفاعا من 10.5 مليون هكتولتر مابين 1926-1930 إلى 18 مليون هكل بين 1931-1935 كمتوسط سنوي، إلا ان هذا الارتفاع في الإنتاج صاحبه انخفاض في الأسعار الذي ادخل قطاع الكروم هو الأخر بوتقة الظروف الحرجة خاصة بالغرب الجزائري، و هذا ما يعني حينها دخول كل الزراعة الجزائرية في أزمة خانقة، نتج عنها

---

[1] - بوهند خالد، النخب الجزائرية 1892-1942 ، دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس،2011، ص 85.

[2] - Maurice Ordinaire, Rapport sur La situation économique et financière de l'Algérie. Impressions (Sénat), 1923/05/17, p 06.

دخول المستوطنين أنفسهم في مديونية رهيبة و صفها شارل روبير اجيرون بالظاهرة الغريبة التي يصعب تفسيرها في ظل تزايد المساحة المزروعة من جهة و تناقص عدد المستغلين لها من جهة أخرى، حيث ازدادت مساحة الكروم الجزائرية اتساعا من 180.000 هكتار سنة 1923 الى 353.000 هكتار سنة 19332 (1700هـ/ بين 1930-1932)، اين تم خلالها غرس 12700 هكتار.[1]

ويجب الإشارة أنه كما تضرر الفلاحين المسلمين من هذه الأزمة وتراجعت أسعار منتجاتهم الفلاحية، تضرر المعمرون أيضا الذين كانت أسعار بيع قمحهم منذ 1933-1934 وأحيانا حتى منذ 1930 دون سعر التكلفة[2]. مما دفع بالطرفين اللجوء إلى الاقتراض ورهن أراضيهم آملين في تغير الظروف كما لجأ البعض منهم إلى تغيير منتجاتهم بزراعة البقول وغرس الحمضيات والكروم.

في هذا المجال استطاعت زراعة الكروم المحافظة على ماء وجه الاقتصاد الكولونيالي إلى غاية 1933، حين أشارت عريضة كتبتها المندوبيات المالية إلى أن هذه الزراعة أصبحت هي الأخرى تعاني من أزمة فائض في الإنتاج كغيرها من المزروعات الأخرى وبنقص في الاستهلاك[3]، ففي هذه السنة بلغت الصادرات من الخمور نسبة 66%من قيمة الصادرات الإجمالية مقابل43% في 1930 لتتفاقم الأزمة سنة 1934- 1935 نتيجة لحدوث كساد عام[4].

---

[1]- Corinne Desmulie, L’agriculture en Algérie dans les années 30, http://economix.u-paris 10.fr/pdf/colloques/2008_RTP/Desmulie_Corinne.pdf (extraits), et : Maachou HM, Othmane T. 2016. L’agriculture périurbaine à Oran (Algérie) : diversification et stratégies d’adaptation. Cah. Agric. 25 : 25002.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: جمال فاطمي وآخرون، م2، ط1، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2008، ص672.

[3]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج،1(1919- 1936) ترجمة: أمحمد بن البار، ط ،1دار الأمة - الجزائر، 2008، ص 392.

[4]- آجيرون، المرجع السابق، ص 672.

4. انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين 1919-1939 :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تزايدت ملكية المستوطنين ، وبالتالي تم القضاء على الملكية الصغيرة، إذ أصبح 2%من المزارعين الأوروبيين يملكون 25%من الأراضي الصالحة للزراعة، حصلوا عليها بطرق مختلفة،منها عن طريق مصادرة الأراضي والحيل القانونية، إذ لم يتمكن أصحاب الأرض من الحفاظ على ممتلكاتهم، فقد اتخذت السلطة الفرنسية كل الأساليب من أجل نزع الملكية من أصحابها ،فحررت على سبيل المثال حوالي ثمانية وثمانين عقد ملكية لصالح المستوطنين بعد أن انتزعها من مائة جزائري خاصة في دائرة تلمسان، جاء هذا في الوقت الذي كان ينتظر فيه الجزائريون تحسن وضعهم المادي ولو بشكل نسبي معتمدين في ذلك على ما قدموه لفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، والوعود المعسولة بالإصلاحات وتحسين أوضاعهم المزرية[1].

كما حولت المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب لإنتاج عنب النبيذ، إذ بلغت حوالي 400 ألف هكتار في سنة 1935، وفي المقابل لم يتجاوز إنتاج الحبوب نسبة 44%سنة 1938. ولقد فرضت على الفلاح الجزائري تسعيرة مبالغ فيها، طالب بها المعمرون الأوروبيون مقابل السماح لهذا الفلاح بالرعي في أرضهم بعد حصادها.[2] ناهيك عن استغلال و تسخير الجزائريين في تعبيد الطرقات وإقامة السكك الحديدية بأجور زهيدة. وكانت النتيجة من هذه العملية ،تقلص المساحة الزراعية الخاصة بالجزائريين وانتقلت في معظمها إلى الكولون ،فعلى سبيل المثال لا الحصر في عين تموشنت بقي حوالي عشرون مساهما جزائريا كمالكين للأراضي ،في حين كان هناك حوالي عشرون مستوطنا يسيطرون على 8150 هكتار من مجموع 8834 هكتار من دوار صوف ،وما بقي فهو قليل قدر ب684هكتار موزع على 1215جزائري معظمهم

[1]- Djilali Sari, La dépossession des fellahs, Alger, SNED,1975, P.58.

[2] - يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب) (، 1930- 1954ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ،1995ص 78- 79.

يعملون في الزراعة وفي الأراضي الفرنسية ،أما في دوار عدة فقد ملك18عشر من المستوطنين 6285 هكتار من للمجموع وما تبقى من الجزائريين وعددهم 330مساهم هو 1/2من أراضي الخصبة.[1] وكان مربوا المواشي حسب شارل روبير آجرون، أكثر الفئات تضررا من هذه الأزمة، اذ سجلنا نفوق المئات من قطعان الأبقار بين 1931 و1932 لتعود الظاهرة عام 1934 و رغم هذه الخسائر الفادحة إلا أن المربي الجزائري بقي يدفع الضرائب.[2] وأمام ازدياد الحاجة إلى اليد العاملة ،أصدرت فرنسا مرسوما رئاسيا سنة 1922 ينص على ضرورة استخدام اليد العاملة الجزائرية، ويحث كل الولاة والإداريين على العمل من اجل تشجيع توظيف الجزائريين، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل فقد رأت السلطات الفرنسية ضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل تشجيع التوظيف قد تذهب إلى غاية فرض بعض العقوبات على الممتنعين كإلغاء المساعدات المالية على غلاء المعيشة أو سحب الرخص الخاصة بفتح مقاهي الجزائرية والتي كانت تمنح للجزائريين الذين أصيبوا أثناء الحرب ،كل هذه الإجراءات كانت عبارة عن مناورة سياسية من شأنها أن تضاعف اليد العاملة .

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى، من نتائج قد ساهمت بشكل كبير في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، وفي هذا الإطار صرح فرحات عباس قائلا:(...إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال،فقد كان من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عندها بدت لهم كأنها أرض الميعاد)[3].

---

[1] - Lahouari Touati, Op.cit., P 297.

[2]- كتب صـــادق دندان في صـحيفة الإقدام «في الوقت الذي تكبد الناس ملايير الخســـائر من قطعان الأنعام، هناك من أدخل السجن لعدم دفع الضـريبة وفي بلدية القالة المختلطة صـودر قطيع الغنم الذي يملكه المتخلفون عن دفع الضريبة»آجيرون، مرجع سابق، ص 677.

[3] - محمد قنانش محفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا (1926، - 1937)الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991 ، ص. 27.

5. خاتمة:

نخلص في أخر هذه المداخلة الى أن الاقتصاد الجزائري كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الفرنسي، إذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي وأكثرها قرباً للساحل في الغرب الجزائري خاصة، والتي انصب الاهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، كما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

الفهرس